حاشيــة

العلامة الشيخ مخلوف بن محمد البدوى المنياوى

على

شرح حلية اللب المصون

للعلامة الشيخ أحمد الدمنهورى

على

الرسالة الموسومة بالجوهر المكنون
فى المعانى والبيان والبديع

للعارف بالله تعالى سيدى عبد الرحمن الأخضرى

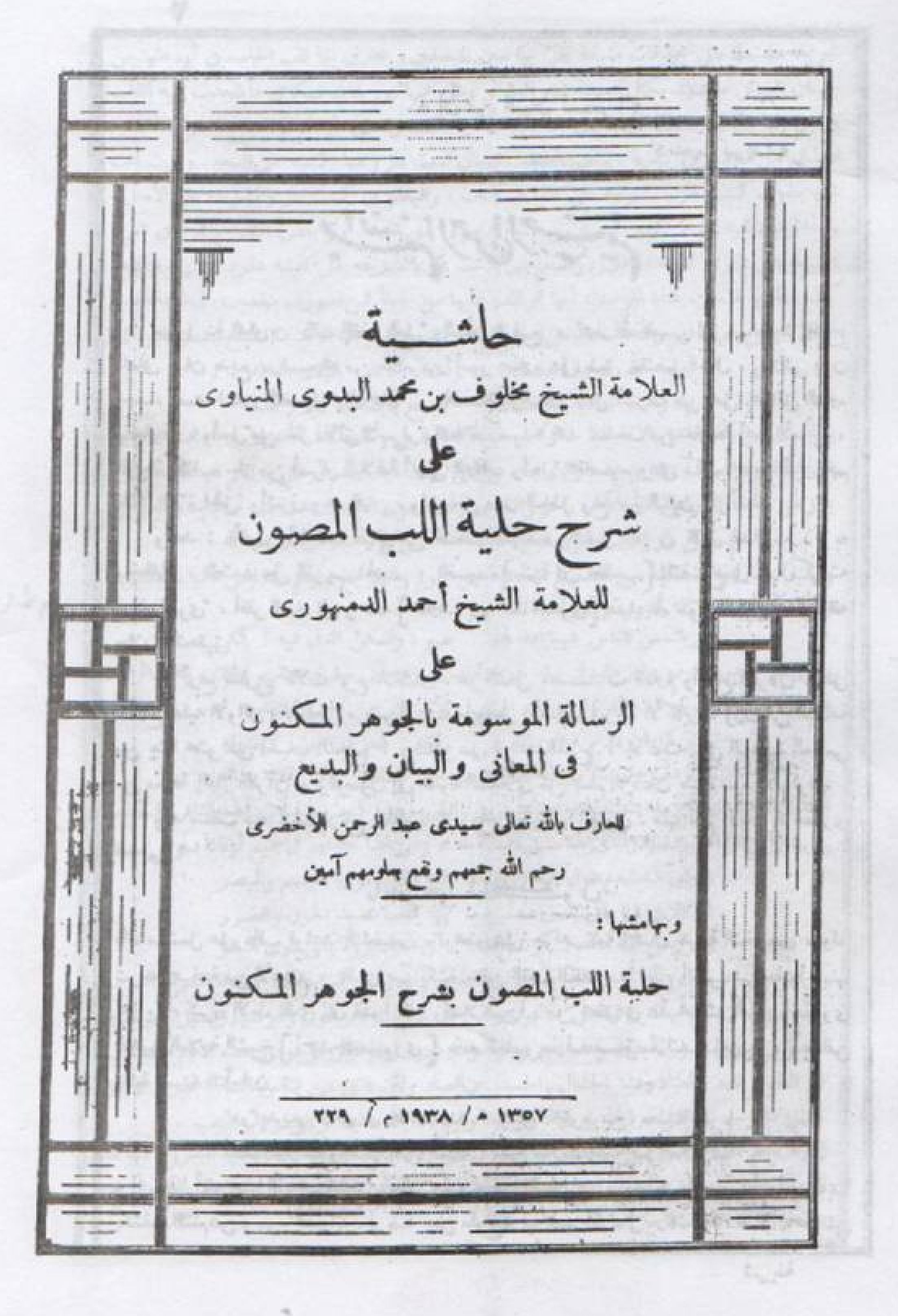
رحم الله جميعهم ونفع بعلومهم آمين

وبهامشها :

حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون

مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٢٢٩



حاشية

العلامة الشيخ مخلوف بن محمد البدوى المنياوى

على

شرح حلية اللب المصون

للعلامة الشيخ أحمد الدمنهورى

على

الرسالة الموسومة بالجوهر المكنون في المعانى والبيان والبديع

للعارف بالله تعالى سيدى عبد الرحمن الأخضرى

رحم الله جميعهم ونفع بعلومهم آمين

وبهامشها :

حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٣٢٩

« إنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْراً »

« حديث شريف »

بسم الله الرحمن الرحيم

من زينة العارفين ذات القدر العليّ والشأن الرفيع ، حمد الله اليسر لأرباب الحجا إيضاح المعانى ببيان بديع ، فسبحانه من حكيم دبر أمور عباده على طبق مقتضى الحال ، وتلاشى دون إحصاء نعمه لسان التفصيل والاجمال . والصلاة والسلام على أشرف من تحلى بحقائق العلوم والمعارف ، وأجلّ من حاز دقائق الأسرار واللطائف سيدنا محمد المنتخب من خلاصة أعلى الأماجد ، المؤيد بكتاب حاز من أسرار البلاغة أبهى المطالب وأجلّ المقاصد . وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأ غرّة الحقّ وأشرق وجه الدين ، واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين .

وبعد : فأقول وأنا العبد البالغ من الضعف منتهاه ، والذليل الحزين الذى غدا أسير ذنوبه وخطاياه ، المعتمد على القريب المجيب ، المنسوب [لمنية ابن خصيب] المتضرّع فى زوال كربته لمولاه القوىّ ، أفقر العباد إلى رحمته [مخلوف بن محمد البدوى] هداه الله سواء الطريق ، وأذاقه حلاوة التحقيق .

إنّ أرفع معارج كمالات نوع الانسان ، هو التحلى بأصناف العلوم وأنواع العرفان ، على ماأجمع عليه الأوائل والأواخر ، فهو أشرف مايوصل الأصاغر لمرجة الأكابر ، وإنّ فنّ البلاغة من بينها محتو على أسباب النجاح ، ومنطو على قواعد الفلاح ، إذ غايته نيل السعادة العظمى من معرفة إعجاز القرآن ، والوصول إلى الدولة الكبرى من تمام الإذعان بنبوّة سيد الأكوان .

وقد صنفت فيه كتب ترتاح لمطالعتها الأرواح وتقرّ بها العيون . منها نظم الامام الأخضرى المسمى :

بالجوهر المكنون

فانه مشتمل على غالب قواعد التلخيص ، ومحتو على جواهر تامة الجمال بديعة التخليص ، وقد شرحه جماعة من الأعلام ، الذين بهم يكشف عن القلب الظلام ، ومن أنفس شراحه وأحسنها تحريرا ، شرح الامام الذى نال قدرا عاليا وفضلا شهيرا ، من تحقق فى عدّ محاسنه عجزى وقصورى الفاضل العلامة الشيخ [أحمد الدمنهورى] فانه كتاب يعترف بسموّ منزلته الماهرون ، ويذعن بغاية حسنه المتأملون :

برّ بديع تناهى فى محاسنه	يميل ناظره من حسنه طربا
عقود ها الأسطر الحسنى التى جمعت	من خير مافيه من يبغى العلا رغبا

وإنى مذ رأيته بهذا الوصف الجليل وعلمت أن له من القدر ماهو سام جليل ، أحببت أن أخدمه بكشف اللثام عن وجوه مخدراته ، وينبه على ملوقيه فيه نفعنا الله تعالى ببركاته ، فانتخبت له حواشى

شريفة مشتملة على تحقيقات منيفة تقرّ بها عين المنصفين ويحترق بها قلب الحاسدين أودعتها من حسان المسائل مايشهد بكمال حسنه ذوو البصائر ومن عرائس بنات فكرى ماينجذب إليه القلب ويميل إليه الخاطر سالكا فيها سبيل الايجاز لا الغاية مقتصرا على مابه تمام ايضاح الشرح مما فيه لأمثالى من القاصرين كفاية ، وحيث أطلقت الصبان كنت عازيا لما كتبه على السعد ، وحيث قلت ابن يعقوب كنت عازيا لشرحه على هذا الكتاب ، واليعقوبى كنت عازيا لشرحه على الأصل ، والحاشيتين فمرادى ما كتبه الصبان وحاشية الدسوقى على السعد ، و بعض الشراح فمرادى شرح الشيخ على الغزى على هذا المتن ، والسيوطى كنت عازيا لشرحه على ألفيته عقود الجمان ، والسعد كنت عازيا لمختصره . هذا ماوجدته أيها الواقف عليها من خطأ فمن قصورى بتقصيرى فى طاعة القديم الباقى ، ومن صواب فهو والله مستمدّ من فيض شيخنا وشيخ شيوخنا الأستاذ الشيخ مصطفى البولاقى :

أدام الله الدنيا علاه   وأمدّ الأنام بفيض علمه
ولازالت أعاديه بحال   كربع لايشاهد غير رسمه

والمأمول ممن تحلى بحلى الانصاف ، وتخلى عن رذيلة البغى والاعتساف أنه إن وجد للسداد وجها فليسلكه ولايصرف عنه وجها ، وإن عثر على شئ زلت فيه القدم أوطغى به القلم فليستحضر أنه لم يسلم من الخطأ إلا رسول الله الآمر بالحلم والتقوى وأن دعوى غيره السلامة منه هى غايته القصوى :

ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلها   كفى المرء نبلا أن تعدّ معايبه

ولينبه عليه بعبارة خالية من التشنيع متجافية عن اللوم والتقريع وليعلم أنه ليس خاليا من العيوب والزلات وأن المرء كله عيوب وعورات :

متى يلتمس الناس عيبا تجد لهم   عيوبا ولكنّ الذى فيه أكثر

و إنى فيما يصدر منى ذو عذر مقبول عند ذوى البصائر وهو أنى ضعيف عديم الخلان والعشائر فلا يفارقنى تجرع كؤوس الشدائد ولا تعطيل الهموم والأحزان عن تحصيل المقاصد :

جور الزمان مديم قبض تضيق   والقلب للحزن بيت لايفارقه
إن رمت جلب سرور فيه قال لقد   حاز المكان ونال الملك سابقه

اتخذنى الدهر غرضا يرميه بسهام الهموم والأحزان وليتنى مع هذا كنت سالما من إيذاء الناس بالكذب والبهتان بل مايمضى وقت إلا وأنالنى إيذاء منهم بألسنة حداد ومن هذا حاله فهو فى جميع أوقاته بسواد السواد

وليتنى كنت مع هول الزمان وما   فيه أقاسى قوىّ الجسم والبصر
أو كان لى فى زمانى بعض ميسرة   بها يخف شديد الحزن والضرر
ومن يكن حاله ماقد ذكرت فقد   أتى بما جزؤه يكفى ذوى النظر

وأزيدك أن هذه أول ماأفرغته مستدا به فى قالب الترتيب وأنى لاأعلم كتابة قبلها على هذا الشرح الغريب والله أسأل أن ينفع بها الذين هم للحقّ طالبون وعن طريق العناد معرضون وغرضهم تحصيل الحق المبين لاتصوير الباطل بصورة اليقين وهذا لعمرى موصوف عزيز المرام قليل الوجود فى هذه الأيام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن فاتنى من الناس الثناء الجميل فى العاجل فحسبى ماأرجو من الثواب الجزيل فى الآجل وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت و إليه أنيب .

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ينبغى أن نتكلم على هذه الجملة من الفنون الثلاثة المشروع فيها لما قيل ان غير المتكلم من المشروع فيه قصور أو تقصير فنقول يتعلق بها من فنّ المعانى المباحث عن مقتضيات الأحوال خمسة مباحث :

بسم الله الرحمن الرحيم

[الأول] الأولى في المتعلق أن يكون فعلا لأنه الأصل في العمل والأولى التمسك بالأصل مهما أمكن ولأن تعلق بسم المصاحب لدال الذات به كثير ومنه حديث باسمك ربي وضعت جنبي. خاصا لأن الأولى أن يقدر المتعلق من جنس ماجعلت التسمية مبدأ له كما في الحديث المذكور مضارعا لأن المقام مقام فعل القراءة مثلا الملابسة لها البسملة الصادرة عن المتكلم في الحال مع التجدد الاستمراري ومفيد هذا المعنى هو المضارع محذوفا للتخفيف لكثرة دوران متعلقه على ألسنة الخاصة والعامة كما في حذف حرف النداء في مثل ـ يوسف أعرض عن هذا ـ مؤخرا لافادة الاهتمام باسمه تعالى لأن المقام مقام استعانة بالله تعالى ولافادة القصر والقصر إما قصر إفراد و يخاطب به من يعتقد الشركة أو قصر قلب و يخاطب به من يعتقد العكس أو قصر تعيين و يخاطب به الشاك فالقصر هنا ينظر فيه لأحوال المخاطبين فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركة تحصل بغير اسمه تعالى وقصر إفراد إن اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله و باسم غيره وقصر تعيين ان شكوا في حصولها بأي لكن هذا الثالث بعيد قاله الدسوقي .

[الثاني] اسم على تقدير كونه زائدا يكون ذكره للفرق بين اليمين والتيمن أو التبرك أو التعظيم فيكون من قبيل الاطناب بالزيادة كما في قوله تعالى ـ فان آمنوا بمثل ما آمنتم به ـ أي بما آمنتم بناء على زيادة مثل وعلى تقدير كونه غير زائد فتعريفه بالاضافة إلى الله للاغناء عن التفصيل المتعذر بناء على عدم تناهي أسمائه تعالى أو المتعسر بناء على كثرتها مع تناهيها وهذا إن جعلت إضافة عام لخاص ويكون في التركيب حينئذ إيجاز قصر يعني تكثير المعاني بتقليل اللفظ .

[الثالث] اختيار الجلالة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر في الألسن وأدور في الاستعمال ولكونه مستجمعا لجميع الصفات الملاحظة مفهومه الأصلي تبعا للمعنى الوضعي كما قد يلاحظ في غيره من الأعلام .

[الرابع] توصيف الجلالة بالرحمن الرحيم للمدح و يقتضي الحال حينئذ القطع فقد نصوا على أن النعوت إذا كان المقصود بها المدح فالأولى قطعها لأن فيه دلالة على تعين المنعوت بدونها وأن الاتيان بها لمجرد المدح قال الدسوقي لكن لا يخفاك أن الوارد في القرآن والسنة الاتباع وحينئذ فيكون في القطع مخالفة لمقتضى الحال لما في الاتباع من الجري على الأصل دون القطع إذ الأصل عدمه اهـ . أقول: ما قالوه نظروا فيه لحال سامع لا يعلم التعين المذكور فيقتضي حاله وما يدل عليه و يطابقه القطع والوارد روعي فيه حال من يعلم فصار متعينا لعدم الحاجة إلى القطع فلم يلزم من موافقة الاتباع لمقتضى الحال مخالفة القطع لتعدد الحال واختلافه تأمل ثم على القطع فوجه الفصل أعني ترك عطف جملة هو الرحمن مثلا على ماقبلها عدم القصد إلى إعطاء الحكم الأولى أعني أؤلف باسم الله الثانية إذ المقصود من الأولى ملابسة القراءة للتبرك ومن الثانية مدحه تعالى بكونه رحمانا .

[الخامس] جملة البسملة خبرية الصدر إنشائية العجز إذ يصدق على صدرها وهو أؤلف أنه خبر لصدق حد الخبر عليه وهو ما قصد به حكاية ما في الخارج وعلى عجزها وهو مستعينا بالله أنه إنشاء لصدق حد الانشاء عليه وهو ما لم يقصد به ماذكر . فان قلت عجز الجملة ليس بكلام إذ هو قيد فضلة فكيف يجعل إنشاء ؟ قلت هو في معنى الكلام لأنه في معنى أستعين باسم الله مثلا فقد اتضح محل الخبرية والانشائية من جملة البسملة وسقط استشكال كونها إنشائية بأن أؤلف لم ينطبق عليه حد الانشاء وكونها خبرية بأن مستعينا الخ لم ينطبق عليه حد الخبر والقول بأن الجملة بتمامها إنشائية تبعا لانشاء المتعلق غير سديد اهـ بناني على جمع الجوامع بتصرف وهو مبني على جعل الباء للتعدية متعلقة بفضلة . وللصبان تفصيل حسن ذكره في رسالته الكبرى في الكلام على البسملة . ويتعلق بها من فن البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية خمسة مباحث :

● [الأول] الباء حقيقتها الالصاق وهو حقيقي كأمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ومجازي نحو مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب منه والالصاق هنا حقيقي على ما اختاره العلامة الأمير معللا بأن ما هنا من قبيل مسئلة الثوب أو أولى أي لعدم الواسطة هنا وقد قال في المغني إنه فيها حقيقي ووافقه الشمني رادًّا على الدماميني المستظهر أنه فيها مجازي لأنه هو إلصاق بما يجاور زيدا لا بنفس زيد بأن اللغة لا يناقش فيها هذه المناقشة ولك أن تجعل الباء للاستعانة قال الأمير فتكون استعارة تبعية لتشبيهها بارتباط الالصاق على ما لا يخفى تقريره . فالاستعانة بالاسم مجاز على مجاز على ما قاله الحادمي قال لأن الاستعانة حقيقة الذات والحق جوازه كما في الاتقان كقوله تعالى ـ ولكن لا تواعدوهن سرا ـ فإن الوطء تجوز عنه بالسر لكونه لا يقع غالبا إلا في السر وتجوز به عن العقد لأنه مسبب عنه اهـ وشبهة للمانع أنه أخذ الشيء من غير مالكه واكتفى المجيز باختصاص ما اهـ .

[الثاني] في حذف المتعلق مجاز بالحذف ان لم يشترط فيه تغيير الاعراب ومجاز بالزيادة إن قيل بزيادة الباء أو اسم والحق أنه مجاز بمعنى خلاف الأصل لا بمعنى الكلمة اهـ أمير وقوله ان لم يشترط الخ وكذا إن لم يجر على القول بأنه ليس بمجاز مطلقا ذكره الدسوقي .

[الثالث] إضافة اسم إلى الله حقيقية إن أريد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتي ما مر من بناء المجاز على المجاز وبيانية ان أريد نفس اللفظ وهي مجاز بالاستعارة عندهم لأنها مقابلة للحقيقة والاضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف والاستعارة فيه تبعية فكذا ما هو بمنزلته وتقريرها أن تقول إن هيئة الاضافة موضوعة لتخصيص الأول بالثاني أو تعريفه به واستعملت هنا في تبيين الثاني للأول بأن شبه مطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مبين للأول بمطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مخصص أو معرف للأول بجامع مطلق التعلق في كل فسرى التشبيه للجزئيات واستعيرت صورة الاضافة الموضوعة للنسبة الجزئية المفيدة للتعريف أو التخصيص للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية اهـ دسوقي ، وقوله وعليه يأتي الخ لا وجه للتخصيص المستفاد من تقديم الظرف بل يأتي أيضا على الاحتمال الثاني لثبوت الاستعانة فيه بالاسم .

[الرابع] الاسم الكريم حقيقة وقال في الاتقان الأعلام واسطة بين الحقيقة والمجاز كأنه لاحظ أنها ليست من موضوعات اللغات الأصلية ولا يخفاك أنها لا تضعف عن اصطلاح التخاطب والظاهر عدم المجازية فيه بوجه من الوجوه ولو قلنا إنه كلي وضعا وأنه في الجزئي باعتبار خصوصه مجاز إذ لا مانع من استثناء أسمائه تعالى وتخصيصها بمزايا كما جعلوا تعريف علميته فوق الضمير إلى غير ذلك اهـ أمير ، وقوله ولا يخفاك الخ أراد باصطلاح التخاطب كل اصطلاح حدث على اللغة الأصلية وبني عليه خطاب كالبيان وباقي الفنون الحادثة بعد اللغة فإنها معتبرة في الحقيقة والمجاز فأوضاع الأعلام الحادثة على اللغة الأصلية مساوية لهذه الاصطلاحات الحادثة فتعتبر في الحقيقة والمجاز أيضا وحينئذ فلا يتم توجيه جعلها واسطة بملاحظة كونها ليست من موضوعات اللغات الأصلية . قال بعض أشياخنا وقوله عدم المجازية فيه أي الاسم الكريم وضمير أنه الأولى له أيضا وضمير الثانية للكلي .

[الخامس] الرحمن الرحيم من الرحمة أصلها رقة القلب المقتضية للتفضل فهما مجاز مرسل تبعي عن التفضل في بعض الحواشي هنا أو كناية وفيه أن الكناية يصح معها الحقيقي إلا أن يقال الاستحالة هنا لمعنى خارجي فالمراد أن ذات الكناية لا تنافي الحقيقة على ما أشير إليه في جعل ـ ليس كمثله شيء ـ كناية عن نفي المثل اهـ أمير ، وقوله ما أشير إليه أي من أن امتناع إرادة المعنى الحقيقي وهو نفي المماثلة عمن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه ليس من حيث ذات الكناية كامتناع المعنى الحقيقي من حيث ذات المجاز بل من حيث خصوص

إن أفضل ما تحلت به
جياد المعاني والبيان

المادة لاقتضاء مؤداها أمرا محالا وهو وجود مثل له تعالى، وقوله كناية عن نفى المثل أى على حدّ قولهم مثلك لايبخل لما قيل فيه من أنه إذانفى البخل عمن يماثله ويكون على أخص أوصافه فقد نفى عنه يقال فى المماثلة أفاده الصبان فى رسالته البيانية وقد ذكر المسوقى وغيره استعارة تمثيلية فى الرحمن الرحيم فانظرها [ويتعلق بها من فنّ البديع] أن متعلق الباء إن اعتبر كونه أمرا يمكن كونه من قبيل التجريد على تقدير الخطاب من المتكلم لنفسه كأنه جرد من نفسه شخصا وخاطبه والاسم على تقدير كون أصله وسم فيه الابدال الذى هو إقامة بعض الحروف مقام بعض كما جعل ابن فارس منه قوله تعالى فانفلق أى انفرق والجلالة لعله لم يوجد له شئ يتعلق به لذاته من هذه الجهة والرحمن الرحيم فيهما تورية ويقال إيهام أيضا وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويقصد البعيد اعتمادا على قرينة خفية له رقة القلب معنى قريب بالنسبة إلى اللغة وهو غير مراد والمراد الانعام وهو بعيد اه ملخص بتصرف والقرينة هنا استحالة القريب قال المسوقى وفى جملة البسملة القول بالموجب ويقال له المذهب الكلامى وهو أن يساق المعنى بدليله كما فى قوله تعالى ــ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ــ وبيانه هنا أن جملة البسملة فى قوة قولنا لا أبتدئ إلا باسم الله لأنه الرحمن الرحيم وفيها أيضا الاستخدام بناء على أن المراد من اسم الجلالة اللفظ وفى الرحمن ضمير يعود على الله باعتبار الذات وفيها الالتفات بناء على مذهب السكاكى من الاكتفاء بمجرد مخالفة مقتضى الظاهر وعدم اشتراط سبق التعبير بطريق آخر لأنّ مقتضى الظاهر فى التوجه إليه تعالى الخطاب بأن يقال باسمك اللهم وفيها أيضا الادماج وهو أن يضمن الكلام المسوق لغرض غرضا آخر وبيانه أن الغرض الأصلى من البسملة التبرك والاستعانة باسمه تعالى فبعد أن ذكرهذا الغرض منها أدمج فيها الثناء على الله تعالى بكونه رحمانا رحيما اه (قوله إن أفضل الخ) إن قلت إن هذه العبارة إنما حصل بها إخبار بوصف الثناء والصلاة والسلام والاخبار بوصف الشئ ليس إتيانا به فلم يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة فى ابتداء التأليف . قلت لانسلم ماذكر إذ القصد من قوله الثناء على الله الخ إنشاء الثناء وما بعده وهذا القول وإن لم يكن جملة فى قوة الجملة فكأنه قال إن أفضل ما الخ قولى أثنى على الله منشئا الثناء الخ ولا يكون أفعل التفضيل على بابه بالنسبة لغير من دونه أو أن المراد جنس قولى ولئن سلمنا ماذكر فلا نسلم انتفاء حصول المطلوب بها لأن الاخبار المذكور يتضمن أن المحمود خير من كل شئ وهو وصف بجميل فقد حصل الحمد ضمنا بها ولا يضر عدم حصوله صريحا إذ المطلوب حصول الحمد مطلقا كما ذكره الصبان فى حاشية الأشمونى ومثل ذلك يقال فى الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بالاخبار بوصفهما بالجميل ثم إن إتيانه بأنّ لتأكيد النسبة بين أفضل والثناء وهى مما يشك فيه أفاده الصبان فى حاشية العصام (قوله ماتحلت به جياد المعانى والبيان) التحلى التزين والاتصاف والجياد جمع جيد كذئاب وذيب والمعانى قال الصبان قال السيرامى هى الصورة العقلية من حيث إنها تقصد باللفظ اه جمع معنى مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول أو اسم مكان المعنى أى القصد لأنه يتخيل فى المفعول كونه محلا لوقوع الحدث اه وقوله لأنه يتخيل الخ تعليل لمحذوف أى وإنما صح كونه اسم مكان مع أنه مقصود من اللفظ فهو مفعول لأنه الخ والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير أى المنطوق به لا المعنى المصدرى إذ لا يوصف بالفصاحة حقيقة قاله الصبان فى حاشية الأشمونى وذكر فيما كتبه على مختصر السعد قولا بأنه كشف الكلام النفسى بالكلام الحسى فيكون على الأوّل مصدر بان وعلى هذا اسم مصدر لأبان وفى الكلام استعارة بالكناية بتشبيه المعانى والبيان بخود لها جياد والجياد تخييل والتحلى ترشيح ثم إنه يصح أن يراد بالبيان هنا كل معنى مما ذكر لكن إرادة الثالث أحسن لما فيها من تشبيه المحسوس بالمحسوس ولأنه

أشد مناسبة للمعانى لكونها فى ضمنه ثم لا يخفى ما فى ذكر المعانى والبيان والبديع والمختص والمسند إليه من براعة الاستهلال وسيأتى الكلام عليها قريبا (قوله وتباهت) التباهى التفاخر والبديع فعيل بمعنى مفعول وسيذكر الشارح و إضافته لأنس من إضافة الصفة للموصوف والأنس ضد الوحشة والمراد من القلب هنا اللطيفة الربانية والعرفان مرادف للمعرفة وهو مصدر عرف وفى القلوب استعارة بالكناية والتباهى تخييل (قوله الثناء) خبر إن وهو الذكر بخير مأخوذ من أثنيت إذا ذكرت بخير قاله الدسوقى وقوله على الحقيقة متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف أى اختصاصا آتيا على الحقيقة أى فغيره وان اختص بكمال لكن بالنسبة لمن دونه والاختصاص الحقيقى ليس إلا له إذ لم ينل أحد كماله تبارك وتعالى (قوله والسلام) أى التحية وتفسيره بالأمن فى هذا المقام ربما يشعر بأن المسلم عليه مظنة الخوف لأن المعنى على طلبه والدعاء به والنبى صلى الله عليه وسلم بل وأتباعه لا خوف عليهم وان قال إنى لأخوفكم من الله فهذا مقام عبوديته فى ذاته و إجلاله لمولاه اه أمير (قوله على أفصح الأنام) أى أجود الخلق فالفصاحة ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح فالمراد هنا فصاحة المتكلم وهى الملكة المذكورة (قوله محمد) بدل من أفصح أو عطف بيان والذى نعت لمحمد لا لأفصح لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت مقدم على التوابع عند اجتماعها (قوله وعلى آله) أى أتباعه فى العمل الصالح قاله الملوى قال محشيه الأمير أل للجنس فيصدق بمجرد الايمان لأن المقام للدعاء ونقل عنه أن المتبادر أن المراد ما زاد على أصل الايمان وكأنه لأن الصلاة تؤذن بالتعظيم فلذا لا تكون على غير الأنبياء والملائكة إلا تبعا ملحق بالمدح وقد ورد ضعيفا آل محمد كل تقى اه (قوله الطيبين) أى الطاهرين من الأدناس المعنوية (قوله الباذلين) البذل الاعطاء والمراد هنا شغل النفس جدا بما ذكر شبه البذل بجامع عدم المنع فى كل واستعير البذل له واشتق منه الباذلين بمعنى الشاغلين جدا والتشييد الإحكام وقواعد الدين مسائله الكلية المكتسبة من الأدلة (قوله وبعد) هو ظرف زمان مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا لا معنى والواو إما عاطفة قصة على قصة أو للاستئناف النحوى أو البيانى أى ماذا تقول بعد البسملة الخ أو نائبة عن أما فعلى كونها عاطفة أو استئنافية يتعين كون الظرف معمولا ليقول والفاء على توهم أما وعلى نيابتها يصح كونه معمولا للجزاء وهو يقول وللشرط المقدر الذى نابت أما المحذوفة عن جملته إذ الأصل مهما يكن شئ ولنفس أما كذا فى الغنرى واليعقوبى والدسوقى وكأنهم تجعل الواو عاملا لضعفها بكونها نائبة النائب ولا تقوى بذكرها عن أما لأصالتها بالنسبة لها والأصالة أقوى من الذكر قال الأمير ورجح كونه معمولا للجزاء بأنه حيث طلب الابتداء فى القول بالبسملة وما معها كان لتقييده بكونه بعد ما ذكر وجه ولا داعى لتقييد الشرط بذلك كذا أفاده بعض محقق المغاربة وهو أدق من قولهم فى المشهور ليكون الشرط مطلقا الخ اه وقوله وجه هو صراحة الكلام فى الدلالة على الامتثال قال اليعقوبى والغرض هنا هو مجرد الانتقال من غرض إلى آخر وإنما نقلت لهذا الغرض لأن ربط الجواب بكل شئ المفاد للشرط بعد الحمد والصلاة يفيد ترتب ذلك الجواب عليهما وارتباطه ببعديتهما والمرتب فقال فيقول الخ اه (قوله العبد) المراد به هنا عبد الايجاد أى المملوك لله (قوله الحقير) فعيل من الحقارة وهى الذل اسم فاعل لحقر بضم القاف (قوله سجن التقصير) من إضافة المشبه به إلى المشبه والجامع المنع من المقصود والخروج ترشيح (قوله المنهورى) سمعت من شيخنا أنه من بلدة قريبة من القاهرة تسمى دمنهور الوحش لا من البلدة المعروفة بدمنهور البحيرة (قوله متعه) يقال متعه الله بكذا أبقاه عليه لا تباه شبابه كذا فى القاموس والظاهر أن المراد هنا إبقاؤه إلى انتهاء عمره (قوله هذا الخ) مقول القول وبيان بمعنى مبين (قوله الموسومة) أى التى جعل هذا اللفظ اسما لها قال الأمير قيل أسماء الكتب أعلام أجناس وأسماء العلوم أسماء أشخاص ورد بأنه إن تعدد الشئ بتعدد محله فكلاهما أجناس وإلا

وتباهت ببديع أنسه قلوب أهل العرفان الثناء على الله المختص على الحقيقة بالكمال المنزه فى ذاته وصفاته عن شائبة المثال والصلاة والسلام على أفصح الأنام محمد الذى بلغ المسند إليه غاية المرام وعلى آله وأصحابه الطيبين الباذلين نفوسهم فى تشييد قواعد الدين.

وبعد: فيقول العبد الفقير الحقير الراجى من مولاه الخروج من سجن التقصير أحمد الدمنهورى متعه الله بحصول آماله ومنّ عليه بكمال التوفيق فى أقواله وأفعاله هذا بيان الرسالة الموسومة

[بالجوهر المكنون] في علم البيان للعارف بالله تعالى سيدي عبد الرحمن الأخضري رحمه الله تعالى ونفعنا به، قد التمسه مني العلامة النبيل والنحرير الدراكة الجليل سيدي عبد الرحمن السوسي أفاض الله علينا وعليه من بحر النوال ورزقنا وإياه النسج على أحسن منوال طالبا مني السهولة في البيان لينتفع به المبتدئون في علم البيان فأجبته وإن كنت لست أهلا لذلك ولا من رجال تلك المهامه والمسالك ولكن حسن ظني بمفيض الإنعام هو الذي حملني على الحلول في هذا المقام راجيا منه سبحانه وتعالى حسن القبول والفوز برضاه بمحض فضله فإنه المأمول. وسميته [حلية اللب المصون: بشرح الجوهر المكنون] والله أسأل من فيضه العميم أن ينفع به من تلقاه بقلب سليم إنه مفيض الخير والجود وهو حسبي ونعم الوكيل قال:

(بسم الله الرحمن الرحيم) أقول ابتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر». وفي رواية «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم» ولا تعذر في العمل بالحديثين ـــ بالتحليل

لحمل الابتداء فيهما على الأعم من الحقيقي والإضافي أو لحمله في الأول على الأول وفي الثاني على الثاني كما في القرآن المبين كيفية العمل بهما

فأشخاص والفرق تحكم اهـ (قوله علم البيان) أراد به ما يشمل الثلاثة كما هو أحد إطلاقاته (قوله الأخضري) نسبة إلى الأخضر جبل بالمغرب على ما ذكر لي بعض الطلبة من المغاربة قاله الصبان (قوله قد التمسه) صفة لبيان والعلامة كثير العلم جدا إذ الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها والنبيل الذكي قوي الإدراك النحرير المتقن من نحر الأمور علما أتقنها (قوله الدراكة) مبالغة من المدرك أي الإدراك والتاء لزيادتها كعلامة (قوله السوسي) نسبة إلى سوس جهة بالمغرب (قوله أفاض الخ) الإفاضة إنزال الماء بكثرة والنوال العطاء وإضافة بحر النوال من إضافة المشبه به إلى المشبه وأفاض ترشيح (قوله النسج) أراد به هنا إيقاع الأفعال المتوالية ففيه استعارة مصرحة والجامع توالي التعلق بالفتح والمنوال ترشيح على حقيقته أو مستعار للحال بجامع الملابسة (قوله طالبا) حال من فاعل التمس وطلب السهولة التي هي الأثر طلب في الحقيقة للتأثير لأجلها فهي ثمرة الطلب وأراد بالبيان النطق الفصيح المعرب عما في الضمير لأنه الذي يطلب سهولته والآتي جزء علم أو علم فلا إيطاء بين السجعتين، وقوله لينتفع علة للطلب (قوله فأجبته) عطف على التمس والتعقيب في كل شيء بحسبه (قوله لذلك) أي للبيان المشار إليه بهذا أي لتأليفه (قوله المهامه) جمع مهمه بمعنى المفازة وهي الطريق المتسعة المخوفة سميت بذلك تفاؤلا بفوز سالكها بنجاته وعطف المسالك عليه عطف عام للسجع والمراد بهما التأليف المذكور وقد شبهه بالمهامه بجامع أن كلا مخوف واستعارها له وبالمسالك بجامع المزاولة لكل واستعارها له أو المراد الأمور الموصلة للتأليف فني كل منهما استعارة مصرحة أيضا والجامع الإيصال المقصود مع اعتبار أن كلا مخوف في المهامه وقيل ذلك مضاف مقدر على كل أي السلوك والمراد به المزاولة (قوله ولكن الخ) استدراك دفع به ما يتوهم من قوله وإن كنت الخ من أن حلوله في هذا المقام لا وجه له وأراد بالإنعام أثره وهو المنعم به وفي الحلول استعارة مصرحة حيث شبه به الأخذ في أسباب الشيء بجامع الملابسة واستعاره له (قوله حلية اللب) الحلية بالكسر ما يزين به من مصنوع المعدنيات والحجارة واللب العقل وقوله المصون أي عما يكدره والباء في بشرح للملابسة والشرح هنا بمعنى الكشف والظرف حال من حلية وهذا بقطع النظر عن العلمية (قوله والله أسأل) سأل إن كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه فالله مفعول أول مقدم لإفادة الحصر أو للاهتمام لعظمته وأن ينفع به مفعول ثان وإن كان بمعنى استفهم تعدى للأول بنفسه وللثاني بعن نحو يسألونك عن الأنفال أو بما بمعناها نحو فاسئل به خبيرا أي عنه قاله الصبان على الأشموني والعميم العام (قوله سليم) أي سالم من الحقد والحسد وغيرهما (قوله وهو حسبي) أي محسبي وكافي ونعم الوكيل عطف إما على جملة هو حسبي أو على حسبي والمخصوص محذوف على كل مقدر بعد الفاعل وجوبا عند الجمهور فيهما والضمير المتقدم أي هو فهو حسبي دليله على الثاني باعتبار تسلطه على المعطوف لا نفسه. إن قلت يلزم على كل عطف الإنشاء على الخبر أما على الأول فظاهر وأما على الثاني فلأن حسبي بمعنى محسبي فهو جملة خبرية في المعنى. قلت نمنع كون المعطوف إنشاء بجعله خبرا بتقدير مبتدإ على الأول مع تقدير مقول وبتقدير مقول فقط على الثاني وهو في معنى الخبر كحسبي أي يقال فيه اهـ من السعد والصبان (قوله بسم الله الخ) راعى الشارح حق البسملة ولم يقصد مراعاة حق الفنون المشروع فيها تباعدا عن التطويل (قوله اقتداء بالكتاب) أي ترتيبه التوقيفي لأنها أول ما نزل فلا تخالف ما في صحيح البخاري وغيره في بدء الوحي وإن قيل به اهـ أمير على الجوهرة (قوله كل أمر) الإضافة بمعنى اللام وإن لم يصح لفظها كما نقله حواشي الأشموني عن الجامي اهـ منه وقوله الإضافة الخ أي لعدم صلاحية غيرها وهي تتعين حينئذ وكل مضافة لمفرد منكر فهي لاستغراق أفراده وهي آحاد (قوله ولا تعذر الخ) جواب بالمنع عما يقال إن الحديثين متعارضان لأن امتثال أحدهما يفوت امتثال الآخر إذ البداءة إنما تكون بواحد فالعمل بكل منهما متعذر (قوله كما في القرآن) مرتبط

على أن اشتراط تحصيل البركة بالابتداء بهما محمول على الكمال ولم لأصلها فتحصل بأحدهما بل بكل ذكر غيرهما كما يعلم له رواية بذكر في الدالة على اعتبار جهة عمومها. وفي وصف الأمر بما بعده فائدتان: الأولى تعظيم اسم الله تعالى حيث لا يبدأ به إلا في الأمور التي لها شأن وخطر. الثانية التيسير على الناس في محقرات الأمور. وأورد أن كلا من البسملة والحمدلة من أفراد موضوع قضية الحديث فيحتاج كل منهما حينئذ إلى سبق مثله ويتسلسل. وأجيب بأن كلا منهما كما يحصل البركة لغيره ويمنع نقصه كذلك يجب أن يحصل مثل ذلك لنفسه كالشاة من الأربعين تزكي نفسها وغيرها. والباء في البسملة متعلقة بمقدر وكونه فعلا ومن مادة التأليف هنا ومتأخرا أولى أما الأول فلأصالة الفعل في العمل وأما الثاني فلأنه أمس بالمقام إذ لا يشعر تقدير خلافه بما جعلت البسملة مبدأ له وأما الثالث فلأن تقديم المعمول هنا أدخل في التعظيم ودال على الاختصاص كما في إياك نعبد. والاسم عند البصريين أحد الأسماء التي كثر استعمالها فخفف بحذف أعجازها وتسكين أوائلها ثم اجتلبت همزة الوصل عند الابتداء بها توصلا للنطق بالساكن واشتقاقه من السمو فأصله عند البصريين سمو ووزنه فعل وبعد التغيير افع وعند الكوفيين أصله وسم حذفت الواو وعوض عنها همزة الوصل واشتقاقه من السمة وهي العلامة فالوزن قبل التغيير فعل وبعده أعل. والله علم على الذات الواجب الوجود ووصف الذات بما بعدها بيان للمسمى لا لاعتباره فيه والإشكال المسمى مجموع الذات والصفة وليس كذلك بل هي وحدها وقيل مع الصفة. واعترض على جعل الله علما بأن وضع العلم بإزاء ذاته تعالى فرع تعقله ولا تعقل فلا وضع. وأجيب بتعقله تعالى بصفاته والمنفي تعقله بكنه حقيقته وهو غير لازم في وضع العلم على أن الواضع مطلقا أو واضع هذا الاسم وهو الله تعالى علمه لغيره بوحي أو إلهام. والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة مشتقان من رحم أي من مصدر ذلك والرحمة رقة في القلب وانعطاف تقتضي التفضل والإحسان وأسماؤه المماثلة لهذه مأخوذة باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادئ التي هي انفعالات لاستحالة الكيفيات النفسانية

بالتعليل الثاني أي والمحمول عليه ثانيا كما الخ وقوله المبين اسم فاعل من بين (قوله على أن الخ) أحسن ما يقال في عبارته إن الباء في بالابتداء بمعنى في وفي العبارة قلب أي على أن اشتراط الابتداء بهما في تحصيل البركة وقوله محمول على الكمال أي على اشتراطه في تحصيل كمالها وهذا جواب بالتسليم عن السؤال السابق وإيضاحه أنه لو سلم التعذر فالذي يفوت إنما هو كمال البركة لحمل اشتراط البدء بهما في تحصيلها على اشتراطه في تحصيل كمالها لا أصلها فإنه يحصل بأحدهما بل بمطلق ذكر لكن يلزم من هذا الجواب أنه لم يتحقق كمال البركة لأحد لتعذر شرطه وهو في غاية البعد إن لم يكن ممنوعا (قوله كما يعلم له) أي لحصولها بكل ذكر وقوله الدالة صفة للرواية أفاد به تعليل دلالتها على الحصول المذكور وقوله جهة عمومها أي الأمر الموصوف بعمومه الخاص في الروايتين وهو الذكر (قوله وخطر) مرادف بحسب المراد وإلا فمعناه في الأصل الخوف (قوله موضوع قضية الحديث) هو الأمر ذو البال وكل سور وإضافة قضية للحديث بيانية والمراد بهما الجنس (قوله كما يحصل) مضارع حصل مضعف العين (قوله أمس بالمقام) أي أليق بمقام التأليف (قوله هنا) أي في مقام المدح وقوله أدخل في التعظيم لدلالته على شدة الاهتمام بالممدوح (قوله وبعد التغيير افع) بحذف اللام والإتيان بلفظ الهمزة لزيادتها ونظيره يقال في أعل (قوله علم على الذات) يحتمل بالوضع وهو قول الجمهور وبالغلبة التقديرية وهو في الأصل وصف معناه المعبود بحق لحصول معنى الاشتقاق فيه وبين مادة أله بالبناء للمجهول بمعنى عبد بحق وهو قول البيضاوي (قوله بما بعدها) هو الواجب الوجود (قوله وقيل مع الصفة) وهو خلاف الصحيح (قوله بإزاء) أي بمقابلة والمراد في مقام الوضع كون اللفظ مقصودا به المعنى (قوله وأجيب بتعقله الخ) إن أراد المعترض بالتعقل في كلامه المطلق كان منعا لقوله ولا تعقل وإن أراد الذاتي كان منعا لقوله فرع تعقله وقوله والمنفي أي في الواقع على الأول أو في كلام السائل على الثاني وقوله وهو غير الخ أي فلا يترتب على انتفائه انتفاء الوضع فافهم (قوله وهو غير لازم الخ) أي بل التعقل بالصفات كاف فيه بدليل وضع الأب علما لولده قبل رؤيته (قوله على أن الواضع الخ) أي لو قلنا بعدم كفاية التعقل بالصفة نقول الواضع الخ والمقصود من الوضع وهو فهم البشر المعنى يكفي فيه التعقل بالوصف لضعفه عن أمر الوضع (قوله اسمان) وهما صفتان مشبهتان (قوله بنيا للمبالغة) إن قلت إنهما ليسا من الخمس أما رحمن فظاهر وأما رحيم فلأن فعيلا إنما يعتمنها إذا حول نصبا ولا كذلك رحيم. قلت المحصور في الخمس ما يفيد المبالغة بالصيغة والصفتان المذكورتان تفيد أنها بالمادة كجواد على أنه قد يمنع الحصر (قوله مشتقان من رحم) بضم الحاء منقولا من رحم بكسرها لاطراد نقل المتعدي إلى المضموم في بابي المدح والذم وما ورد رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما فهو على التوسع بإسقاط في (قوله لهذه) المناسب لهذين (قوله التي هي أفعال) فيه تسمح بالنسبة للثاني بعد التفريع

عليه تعالى فالرحمة هنا مجاز مرسل عن الاحسان أو إرادته استعمالا لاسم السبب فى المسبب والأول أبلغ من الثانى لزيادة بنائه كما فى قطع وقطع ولا نقض بحذر وحاذر لعدم التلاقى فى الاشتقاق وقدم الله على تاليه لأنه اسم ذات وهى مقدمة على الصفة فقدم مايدل عليها وهذا التقديم تعقلى وإلا فذات الله تعالى وصفاته ليس فيها تقديم ولا تأخير بحسب الواقع وقدم الرحمن على تاليه لأنه صار علما بالغلبة التقديرية من حيث إنه لا يوصف به غيره تعالى وأما قوله : * وأنت غيث الورى لازلت رحمانا * فخطأ نشأ عن التعنت فى الكفر . واعترض بأن الصناعة تقتضى الترقى للأبلغ من غيره كما فى عالم نحرير . وأجيب بجعل الثانى كالتتمة للأول باعتبار جلائل النعم فيه دون الثانى ومن أراد تحقيق الكلام على البسملة فعلبه برسالتنا [كشف اللثام عن مخدرات الأفهام] فإنها من أجل ما ألف فى هذا المقام قال :

(الحمد لله البديع الهادى إلى بيان مهيع الرشاد)

أقول الحمد لغة هو الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته واصطلاحا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه ومعنى الشكر لغة هو معنى الحمد اصطلاحا بإبدال لفظ الحامد بالشاكر واصطلاحا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله وجملة الحمد مفيدة له ولو كانت خبرية لأن الناسب الإخبار بالثناء ثناء ولاختصاص جميع أفراده به تعالى وإن أشير بأل إلى غير كل الأفراد لكون الحمد صفة ذات أو صفة فعل وقدم المسند إليه للأصل والبلاغة وعرف بأل ليتأتى ما يصلح أن يراد بها وتحقيق الكلام على الحمد والشكر والمدح لغة واصطلاحا والنسبة بين أفراد الجميع فى الرسالة المتقدمة والبديع المبدع للشئ على غير مثال فهو فعيل بمعنى فاعل ويطلق على الشئ المبدع فهو بمعنى مفعول وإطلاقه على الله تعالى صحيح بالمعنى الأول مستحيل بالمعنى الثانى والهادى يطلق على الدال على الطريق الموصل إلى المطلوب وعلى خالق

فتسميته فعلا من تسمية الشئ باسم متعلقه (قوله لعدم التلاقى فى الاشتقاق) أى فى نوع الاشتقاق أى النوع الذى وقع عليه الاشتقاق أى إن نوعهما المشتق من المصدر مختلف فحذر صيغة مبالغة وحاذر اسم فاعل (قوله بالغلبة التقديرية) الفرق بينهما وبين التحقيقية أن التحقيقية هى الحاصلة بعد استعمال اللفظ بالفعل فى غير ما غلب عليه كغلبة النجم على الثريا والتقديرية هى الحاصلة من غير أن يستعمل اللفظ بالفعل فى غير ما استعمل فيه لكنه صالح لأن يستعمل فى الغير (قوله خطأ نشأ عن التعنت فى الكفر) أى بزعمهم نبوة مسيلمة دون النبى قال سم لى فيه إشكال لأنه حيث كان من الصفات المشتقة ومن لازمها كون القياس جواز إطلاقها على غيره كان هذا الاطلاق موافقا لقياس اللغة ونطقا بما قياس اللغة جواز النطق به ومثله صحيح غير خارج عن منهج اللغة . لايقال إنه صار علما لله تعالى أو أن الواضع شرط أن لايستعمل فى غيره فلا يصح إطلاقه على غيره . لأنا نقول أما الأول فغايته أنه صار علما بالغلبة ومثله لايمتنع إطلاقه بالمعنى الوضعى كما فى سائر الأعلام الغالبة بل لو سلم أنه علم بالوضع لم يمتنع إطلاقه بالمعنى الوضعى على الغير وأما الثانى فى غاية البعد فلا يصح الجزم بخطئهم اه ومذهب العز بن عبد السلام أنه مختص به شرعا لا لغة . أقول هذا المذهب هو الراجح عندى لأنه لا إشكال عليه ولأن علة اختصاص الرحمن به تعالى وهى على ما قال البيضاوى كون معناه المنعم الحقيق البالغ فى الانعام غايته وذلك لا يصدق على غيره تعالى وعلى ما قال غيره كون معناه المنعم بجلائل النعم والمنعم بالجلائل إنما هو الله تعالى مبنية على الشرع دون اللغة لأن معناه المذكور شرعى لا لغوى وعلى هذا فالرحمن مجاز لغوى له حقيقة لغوية قاله الصبان (قوله الصناعة) أى صناعة البلغاء فى تراكيبهم (قوله وأجيب بجعل الثانى الخ) أى فكأنه ليس شيئا زائدا على الأول انتقل من الأول إليه حتى يرد ما ذكر (قوله بالكلام) آثره على اللسان ليدخل الحمد القديم ثم هذا القيد كقوله بجميل صفاته لبيان الواقع كما يعلم مما مر (قوله على المحمود) أى لأجل جميل اختيارى حقيقة أو حكما كذات الله وصفاته لكون الذات منشأ للاختيارى وملازمة الصفات لها فالذات حكمى بلا واسطة والصفات بها (قوله لفظ الحامد) أى المعلوم من التعميم فى إنعامه بحذف المتعلق (قوله ولو كانت خبرية) أى معنى كما أنها كذلك لفظا أى هذا إذا كانت إنشائية معنى لاعتبار إنشائيتها بل ولو كانت خبرية معنى لاعتبار خبريتها (قوله والاختصاص) عطف على ضميره له وقوله وإن أشير الخ ما قبل المبالغة الاشارة إلى الكل بجعل أل للاستغراق وقوله إلى غير كل الأفراد يريد بأن جعلت للجنس لا العهد وإنما أطلقت مع الاشارة المذكورة لأن اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع أفراده وقوله لكون الخ علة للاختصاص المذكور أى وإنما اختص جميع أفراد الحمد به تعالى لكون الخ وقوله صفة ذات الخ الأول القديم والثانى الحادث أى وكل من الصفتين مختص به تعالى فما لايخرج عنهما مختص به (قوله والبلاغة) أى المطابقة لما يقتضيه مقام الحمد من تقديم ما يدل عليه (قوله ما يصلح أن يراد) أى من فرد مخصوص فتكون للعهد أو كل فرد فتكون للاستغراق الخ (قوله بين أفراد)

المدلية فى القلب وهو بالمعنى الأول مشترك بين الله وعباده وأوليائه وكل دليل طالبه تعالى من خلقه وهو المراد هنا وبالمعنى الثانى خاص به تعالى
والبيان الايضاح والمهيع الطريق والرشاد الصواب وفى ذكر البديع و بيان براعة استهلال وهى أن يذكر المتكلم فى أول كلامه
مايشعر بمقصوده كما يأتى فى الفن الثالث. قال: (أمد أرباب النهى ورسما شمس البيان فى صدور العلما) أقول الامداد إعطاء المدد وهو
الزيادة فى الخير والأرباب جمع رب والمراد به هنا الصاحب والنهى جمع نهية وهى

العقل والرسم هنا عبارة عن
الاثبات والبيان المنطق
الفصيح المعرب عما فى
الضمير وإضافته لما
قبله من قبيل لجين
الماء ويحتمل تشبيه
البيان بالنهار ففيه
مكنية وتخييلية
ويحتمل استعارة
الشمس لقواعد علم
البيان فالاستعارة
تحقيقية ومعنى كون
البيان كالشمس أنه
يظهر به غيره وهو
المعانى كما أن الشمس
يظهر بها غيرها وإن
كان الظهور الأول
معنويا والثانى حسيا
أى باعتبار المتعلق
فيهما والرسم لمعنى
البيان لا له والصدور
جمع صدر مرادا به هنا
القلب أى اللطيفة فهو
مجاز بمرتبتين وأل فى
العلماء للكمال أى
العاملين وفيه تنبيه على
أن العلم لا يستقر ولا
يثبت إلا فى قلب تخلى
عن الرذائل لمنافاته
قلبا خاليا فيتمكن فإن الحكمة اذا لم تجد القلب كذلك فإنها ترجع من حيث أتت. قال: (فأبصروا معجزة القرآن واضحة بساطع البرهان)
أقول الفاء تفريعية والمراد بالإبصار هنا القلبي أى النظر بعين البصيرة. والمعجزة أمر خارق للعادة مقرون بالتحدى فإضافته لما بعده بيانية
إذ المراد به النظم المعجز وإن كان يطلق بالاشتراك اللفظى على الصفة القديمة أيضا فالاضافة قرينة معينة وقوله بساطع البرهان من إضافة
الصفة للموصوف أى البرهان الساطع أى الظاهر والبرهان العقلى قياس مركب من قضايا يقينية والمراد به هنا مايعم النقل ولاشك أن كون
القرآن من كلام الله تعالى الناشئ عن الاعجاز المفهوم من معجزة ثابت بالبرهانين. أما الأول فكقولنا هذا الكلام معجز وكل معجز

الناسب حذف أفراد (قوله وهو المراد هنا) والمعنى الدال على بيان طريق الرشاد فى كتابه وعلى لسان
نبيه وانظر ماوجه تخصيصه بالارادة وما المانع من إرادة الثانى. والمعنى حينئذ الذى خلق فى القلوب
هداية إلى ماتدرك به طريق رشادها (قوله الايضاح) ويصح أن يراد به الظهور مع حذف مضاف أى
دليل ظهور واليه أشار عق حيث قال إلى بيان أى الأدلة التى بها بيان أى ظهور مهيع (قوله والمهيع
الطريق) وهو هنا الاسلام (قوله وفى ذكر الخ) البراعة مصدر برع الرجل إذا فاق أقرانه والاستهلال أول
صياح المولود ثم استعمل فى أول كل شئ فمفاد براعة الاستهلال بحسب اللغة تفوق الابتداء أى كونه فائقا
ثم سمى به فى الاصطلاح ماهو سبب التفوق وهو ماذكره الشارح. وأقول: لايخفى مافى الاشارة باسم الله تعالى
إلى الفن المعلوم فإن العظيم لايرضى أن يشار باسمه إلى حقير ومع هذا ففى ذلك الاشارة للمعانى وذكر البديع
مع البيان يمنع كونه أشار للبيان الشامل للمعانى لأن الاشارة على وفق الاطلاق وإطلاق البيان على
مايشمل المعانى إنما يكون مع إدراج البديع فى معناه فالاشارة لاتكون إلامع الادراج، ولو قال:

أحمد من قد ألبس المعانى ثوب بيانها بديع الشان

لوفى بالجميع مع السلامة (قوله أمد أرباب النهى) أى أوجدلهم المدد الذى هو التوفيق للدارك وقوة
التطرق إدراكها عق (قوله وهو) أى المدد من حيث هو والمراد هنا ماعلمت (قوله باعتبار التعلق)
أى إن حسية الظهور ومعنويته باعتبار متعلقه وهو المحسوس والمعقول (قوله والرسم لمعنى الخ) استئناف
بيانى جواب عما يقال إن البيان بمعنى المنطق الفصيح لايرسم فى القلب (قوله فهو مجاز بمرتبتين) لأن معناه
الحقيقى محل القلب بمعنى اللحمة وهو محل اللطيفة فالعلاقة الحلية بواسطة محلية سابقة (قوله وفيه) أى
البيت وقوله تنبيه الخ حيث أفاد الاقتصار فى مقام البيان وكون أل للعهد أن رسم البيان ليس إلا فى صدور
العلماء الذين تخلت قلوبهم عن الرذائل (قوله معجزة) فى الاعجاز براعة استهلال إذ يشير إلى أن المطلوب
عما يتعلق به إذ هو يتحقق بالبلاغة التى هى مقصود الفن أفاده عق ومثلها فى قول المصنف الآتى أجل الخ
كما سيأتى عنه (قوله الفاء تفريعية) المناسب للترتيب كما فى عق ويمكن أنه أراده بالتفريع وكذا يقال فى
قوله الآتى ولايخفى عليك تفريع الخ (قوله بالتحدى) التحدى دعوى الرسالة مع طلب المعارضة بأن يطلب
من الرسل إليهم أن يأتوا بمثل ما أتى وعلى هذا فهذه المادة لاتسند لغير الرسل أفاده شيخنا (قوله فإضافته
الخ) لاوجه للفاء فالمناسب الواو وضمير إضافته للمعجزة وذكره باعتبار ماذكر (قوله إذ المراد الخ) لأنه
المتبادر من لفظ القرآن كما أشار إليه بقوله وإن كان الخ (قوله فالاضافة الخ) هذا لايتفرع على ماقبله فلا
وجه للفاء (قوله قرينة معينة) أى لهذا المراد أقول ما المانع من إرادة الصفة القديمة وتكون الاضافة على
معنى اللام لملابسة بين المتضايفين أى أبصروا المعجزة الملابسة للمعنى القديم وهى اللفظ الدال عليه وحينئذ
فكيف يدعى التعيين (قوله ولاشك الخ) يفيد كلامه أن المصنف استعمل لفظ المعجزة فى لازمه وأن
المقصود أنهم علموا مايلزم المعجزة وهو كونه من كلام الله وليس كذلك بل المقصود أنهم علموا علما يقينيا

لبس من تأليف المخلوق فيكون من تأليف الخالق إذ لا واسطة. وأما الثاني و إن ترتب على الأول فقوله تعالى - قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن - الآية . قال - (وشاهدوا مطالع الأنوار وما احتوت عليه من أسرار) أقول شاهدوا معطوف على أبصروا فهو من ثمرات ترسم البيان أيضا والمراد المشاهدة بعين البصيرة والمطالع جمع مطلع وهو محل الطلوع والأنوار جمع نور وهو ما به ظهور الأشياء والمراد به هنا العلم لأن به تظهر المعلومات والأسرار جمع سرّ وهو المعنى الخفيّ . ومعنى البيت أنهم بواسطة إمعان النظر الناشئ عما رسم في قلوبهم شاهدوا معاني كلمات القرآن التي هي كمطالع الأنوار الحسية بجامع ما ينشأ عن كل من النور وإن كان محسوسا في الثاني ومعقولا في الأول وشاهدوا ما اشتملت عليه تلك الأنوار أي العلوم من أسرار أي نكات خفية إذ خبايا القرآن وخفاياه تقف دون آخرها العقول بدليل وما يعلم تأويله إلا الله و إدراك بعضها إنما يكون بالتنوير جعلنا الله من أهله .

قال: (فنزهوا القلوب في رياضه وأوردوا الفكر على حياضه)

أقول الرياض جمع روضة والمضاف إليه ضمير القرآن على تقدير مضاف هو معاني ولما كانت النفوس الناطقة تنتعش باقتناص المعاني كما تنتعش بالأقوات الأشباح والمباني شبه معاني القرآن بالرياض بجامع تنزه النفس الناطقة بملابستها كتنزه القالب الجسماني بالرياض المحسوسة فإضافة رياضه من قبيل لجين الماء مع مراعاة المضاف المتقدم كإضافة حياض بعده لما بعده و إن كان المقصود نوعا من التوسط بين المتضايفين والفكر حركة النفس في المعقولات وحركتها في المحسوسات تخييل والحياض جمع حوض وقصدوا وبعد كسرة

بالبرهان الواضح المعجز: من حيث إعجازها كما يفيده ع ق قال أي أدركوا تلك المعجزة حال كونها واضحة لا يعتريها لبس في إعجازها الخلق عن معارضتها في أسلوبها و بلاغتها اهـ وقوله لا يعتريها لبس أي على المدركين بحيث صار علمهم بالإعجاز يقينيا حينئذ فالدليل العقلي الذي ذكره الشارح لم ينتج المقصود لبنائه على ما قاله فالمناسب أن يقول ولا شك أن إعجاز القرآن ثابت بالبرهانين : أما الأول فهو أن القرآن مشتمل على تقرير التوحيد وأدلة الغيب وغير ذلك مما ليس في طاقة البشر وكل ما هو كذلك فهو معجز ينتج القرآن معجزة وأما الثاني الخ (قوله وإن ترتب على الأول) إنما يكون الترتيب ظاهرا لو ساق الأول كما قلنا ووجه الترتب أن هذا الدليل في ذاته دعوى تحتاج إلى إثبات بالعقل فثبوتها مترتب على الدليل العقلي و يحتمل على بعد أن يقال إن الشارح لما أراد الاستدلال على كون القرآن من كلام الله جعل الآية دليلا عليه باعتبار لازمها إذ هي تدل على ثبوت كونه معجزة و يلزمه كونه من كلام الله وهي باعتبار دلالتها على هذا اللازم دعوى في ذاتها بقطع النظر عن قائلها تحتاج إلى إثبات بالعقل فثبوتها مترتب على الدليل العقلي (قوله مطالع الأنوار) حمل الشارح فيما يأتي المطالع على المعاني لأنها ينشأ عنها بتأملها أنوار بمعنى علوم وهو أولى من حمل ع ق لها على الألفاظ معللا بأن الأنوار تبدو منها لتأملها لأن التأمل فيها إنما هو بواسطة تأمل معانيها فالبدوّ في الحقيقة من المعاني (قوله وما احتوت) رجع الشارح ضميره إلى الأنوار وع ق إلى المطالع وهو أولى لأن اشتمال الأنوار على الأسرار بمعنى النكت الخفية إنما هو باعتبار تعلقها بها واشتمال المطالع عليها من اشتمال الدال على المدلول على حمل ع ق للمطالع أو الكل على الجزء على حمل الشارح لها وكلاهما أقوى من اشتمال الأنوار (قوله فهو من ثمرات الخ) أي بواسطة كما سيفيده (قوله والمراد به هنا العلم) أي الادراك بدليل قوله لأن به الخ (قوله إذ خبايا الخ) الظاهر أنه تعليل لما تضمنه قوله وشاهدوا ما اشتملت الخ من دعوى اشتمال تلك الأنوار على أسرار (قوله بدليل وما يعلم الخ) ضمير تأويله يرجع لما تشابه وهذا دليل على أن في القرآن خبايا لا على أنها تقف الخ كما هو واضح (قوله وإدراك الخ) الظاهر أن هذا تنبيه على محصل ما أفاده المصنف بقوله أمد الخ ومراده تنوير القلوب بتصفيتها من الكدر (قوله فنزهوا) الفاء للترتيب والسببية وهو مسبب عما قبله بواسطة كما يفيده ع ق قال فنزهوا أي فبسبب أنهم أدركوا بتأييد الله تعالى شيئا من محاسن القرآن وعلومه تتبعوا تلك المحاسن بملازمة التأمل فيها فنزهوا أي متعوا اهـ (قوله رياضه) الروضة ما اشتمل من الأرض على غرس نافع (قوله وأوردوا) الايراد الاحضار وهو الفكر بواسطة إيراد النفس وفي الكلام حذف أي وأخذت نفوسهم من حياضه تأمل (قوله حياضه) الحوض ما يملأ بالماء من مكان واسع يعد للشرب ع ق (قوله النفوس الناطقة) أي اللطيفات الربانية المتفكرة وقوله تنتعش أي تنجبر وقوله باقتناص أي اصطياد والمراد به هنا حوزها (قوله بالأقوات) المناسب إبداله بالرياض ليترتب جوابا لما على ما قبله اللهم إلا أن يقال إن المراد الأقوات حقيقة أو حكما فتدخل الرياض فإن مزاولتها يحصل بها انتعاش كما يحصل بالقوت الحقيقي تأمل (قوله بجامع نزهة النفس الخ) الأوضح بجامع النزهة لكل فالنفس تتنزه بملابسة المعاني كتنزه القالب الخ (قوله فإضافة رياض الخ) تفريع على قوله والمضاف إليه ضمير القرآن إلى هنا (قوله مع مراعاة الخ) إذ هو المشبه (قوله كإضافة حياض) التشبيه تام (قوله وإن كان المقصود الخ) أي أن المقصود بالمتوسط

قلبت ياء أى على معانيه التى هى كالحيض المحسوسة بجامع شفاء الصدر فى كل منهما ولا يخفى عليك تفريع هذا البيت على ما قبله قال :
(ثم صلاة الله ما ترنما ✽ حادى سوق العيس فى أرض الحمى   على نبينا الحبيب الهادى ✽ أجلّ كل ناطق بالضاد   محمد سيد خلق الله العربىّ الطاهر الأوّاه) أقول : الصلاة لغة العطف فإن أضيف إلى الله تعالى سمى رحمة أو إلى الملائكة استغفارا أو إلى غيرهم دعاء فهى مقولة على هذه المعانى بالاشتراك المعنوى والترنم التغنى والعيس الابل وحاديها سائقها المتغنى لها ليحصل لها نشاط فى السير والحمى الممنوع من قربه والمراد به أرض الحجاز لمنع الكفار من الاقامة بها والمقصود طلب تأبيد الصلاة بجملتها لا التأقيت والنبى إنسان أوحى إليه بشرع فإن أمر بتبليغه سمى رسولا أيضا وهو بالهمز من النبأ أى الخبر فيصح أن يكون بمعنى فاعل

باعتبار أنه مخبر بكسر الباء عن الله عزّ وجل أو بمعنى مفعول باعتبار أن جبريل أخبره عن الله تعالى وبالياء من النبوة وهى الرفعة فيصح أن يكون بمعنى مفعول لأنه مرفوع الرتبة عن غيره أو فاعل لرفعه غيره إذ ما من مرفوع إلا وباب رفعته النبى صلى الله عليه وسلم والحبيب يصح أن يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول والهادى المرشد غيره وأجلّ بمعنى أعظم وكل ناطق بالضاد أشار به إلى قوله صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه متكلما فيه بالوضع : أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش ومقصوده الثناء على المصطفى صلى الله عليه وسلم لكمال فصاحته وفى بعض النسخ على نبى اصطفاه الهادى أجل الخ ومحمد علم على ذاته صلى الله عليه وسلم وسيد خلق الله أى أفضلهم وأشرفهم على الاطلاق بتفضيل من المولى سبحانه وتعالى بدليل أنا سيد ولد آدم ولا فخر وما ما ورد من الأحاديث الدالة على نهيه عن تفضيله على غيره من الأنبياء فأجابوا عنها بأجوبة منها أنه قال ذلك تواضعا منه صلى الله عليه وسلم والعربى نسبة إلى العرب والطاهر المنزه حسا ومعنى عن شائبة وصف مخل بشىء من كماله صلى الله عليه وسلم صغيرا أو كبيرا قبل النبوة و بعدها أو سهوا والأوّاه كثير التأوه من خشية الله تعالى وقد ورد أنه كان يسمع لصدره صلى الله عليه وسلم أزيز كأزيز المرجل أى غليان كغليان القدر لأن الخوف على قدر المعرفة وهو أعرف خلق الله تعالى بالله قال :
(ثم على صاحبه الصدّيق ✽ حبيبه وعمر الفاروق   ثم أبى عمرو وإمام العابدين ✽ وسطوة الله إمام الزاهدين)
أقول : صاحب بمعنى صحابى وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنا به

بالمتوسط نوع منه إذ معانى القرآن لا طاقة للبشر على استقصائها حتى يتنزه فى جميعها ويورد عليه هذا مراده فيما يظهر وقد يقال إن التنزه فى شىء لا يقتضى استقصاءه وكذا الايراد عليه فإنه يقال تنزهت فى مصر وأوردت دابتى على البحر من غير إرادة بعض فيهما وحينئذ فلا حاجة إلى إرادة البعض هنا استناد الماذكر تأمل وجملة وإن كان الخ حال من المضاف فى قوله مع مراعاة المضاف التقدم أو من كاضافة وفى كلامه الحذف من الثانى لدلالة الأول أو العكس (قوله ثم صلاة الله) لم يذكر السلام جريا على عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر بل إذا صلى فى مجلس وسلم فى مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره والآية لا تدل على طلب قرنهما لأن الواو لا تقتضى ذلك اهـ صبان على الأشمونى (قوله ما ترنما الخ) إنما أبد الصلاة بما ذكر لأن سوق الابل فى أرض الحمى لا ينقطع من الحجيج حتى ينقطع الاسلام ولا ينقطع الاسلام إلى قيام الساعة لما ورد أن طائفة من الأمة لا يزالون ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله أى الساعة فكأنه يقول نطلب من الله أن يصلى عليه إلى آخر الدهر أى أبدا ع ق (قوله بالضاد) خصت بالذكر لأنها أصعب الحروف خروجا على غير العرب بحيث لا يفصح بها فى الغالب كما هى إلا العرب فإذا كان أفصح العرب فغيرهم أحرى وفى التركيب إشارة إلى أن المطلوب مما يتعلق بالنطق والفصاحة فهو من براعة الاستهلال ع ق (قوله استغفار) بل مطلق الدعاء وقد ورد أن الملائكة تصلى على أحدكم ما دام فى مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه أمير على الجوهرة أى فتبيين الصلاة بما ذكر يدل على أنها لا تختص بالاستغفار بالنسبة للملك (قوله فهى مقولة الخ) أى محمولة وهذا ما اختاره ابن هشام فى مغنيه واعترض على ما ذكره غيره من أنها من المشترك اللفظى (قوله المنع الخ) علة لصحة ارادتها بالحمى (قوله بجملتها) متعلق بطلب (قوله انسان) لم يصرح بالذكورية اكتفاء بتذكير الضمير أو بناء على أن الأنثى انسانة (قوله ما من مرفوع) أى رفعة معتدا بها (قوله باب رفعته) أى منشؤها أطلق عليه باب للتوصل بكل إلى المقصود (قوله بيد أنى) أى غير أنى وهذا من تأكيد المدح بما يشبه ضده (قوله بدليل) أى وشرفه عليهم ثابت بدليل الخ ثم هذا الدليل لا ينتج المدّعى إلا بضميمة خارجية وهى أن من أولاد آدم من هو أفضل من باقى الخلق إذ النبى صلى الله عليه وسلم أفضل من الأفضل فهو أفضل من غيره بالأولى (قوله نسبة إلى العرب) وهم أفضل أجيال الناس وذلك مما يؤكد الشرف والمدح وأنه كان صلى الله عليه وسلم هو الذى يتشرف به ع ق (قوله المنزه الخ) بيان للطاهر فى ذاته فيكون قوله وهو الخ لافادة دخوله تحت مفهوم الطاهر الصحيح للاطلاق (قوله من كماله صلى الله الخ) المناسب وهو صلى الله عليه وسلم كذلك صغيرا الخ (قوله من اجتمع الخ) ولا يشترط التمييز ليدخل من حنكه بالتمر من الصبيان والمجنون المحكوم

بعد نبوته حال حياته اجتماعا متعارفا وأما قولهم ومات على ذلك فبيان لثمرة الصحبة إذ تحققها لا يتوقف على ذلك. والصديق لقب لسيدنا أبي بكر رضي الله عنه واسمه عبد الله وهو قرشي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب . من كلامه رضي الله عنه: أكيس الكيس التقى وأحمق الحمق الفجور وأصدق الصدق الأمانة وأكذب الكذب الخيانة وكان رضي الله عنه يأخذ بطرف لسانه ويقول هذا الذي أوردني الموارد وكان يشم من فيه رائحة الكبد المشوي لشدة خوفه رضي الله عنه. وعمر الفاروق هو سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لقب بالفاروق لفرقه بين الحق والباطل يجتمع نسبه مع النبي صلى الله عليه وسلم في كعب. من كلامه رضي الله عنه من خاف من الله لم يشف غيظه ومن اتقى الله لم يصنع ما يريد وكان يأخذ التبنة من الأرض ويقول يا ليتني كنت هذه التبنة ليتني لم أخلق ليت أمي لم تلدني ليتني لم أك شيئا ليتني كنت نسيا منسيا وكان يحمل جراب الدقيق على ظهره للأرامل والأيتام فقال له بعضهم دعني أحمله عنك فقال ومن يحمل عني

يوم القيامة ذنوبي رضي الله عنه. وأبو عمرو المراد به سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه يجتمع نسبه مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف وكان رضي الله عنه شديد الحياء وكان يصوم النهار ويقوم الليل إلا هجعة من أوله وكان يختم القرآن في ركعة واحدة كثيرا وكان إذا مر على المقبرة بكى حتى يبل لحيته رضي الله عنه. وسطوة الله إمام الزاهدين المراد به سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وعبر عنه بالسطوة لشدة بأسه على أهل الزيغ وربما بعده لشدة إعراضه عن الدنيا وكان رضي الله عنه يقول الدنيا جيفة فمن أراد منها شيئا فليصبر على مخالطة الكلاب وكان يخاطب الدنيا ويقول يا دنيا غري غيري فقد طلقتك ثلاثا عمرك قصير ومجلسك حقير وخطرك كبير آه آه من قلة الزاد وبعد السفر ووحشة الطريق وكان يقول ما لك من دنياك فلا تكثر به فرحا وما فاتك منها فلا تأس عليه حزنا وليكن همك فيما بعد الموت رضي الله عنه قال: (ثم على بقية الصحابة * وذي التقى والفضل والإنابة والجد والفرصة والبراعة * والحزم والنجدة والشجاعة ما عكف القلب على القرآن * مرتقيا لحضرة العرفان) الخ

أقول: التقى من قولهم وقاه فاتقى والوقاية الحفظ والمتقي من يقي نفسه أي يحفظها عما يضرها في الآخرة والتقوى مراتب: الأولى التوقي عن العذاب الأبدي وهي حاصلة بعدم الشرك بالله تعالى. والثانية التنزه عن كل ما يؤثم فعلا أو تركا. والثالثة التنزه عما يشغل السر من الأكوان عن المتجلي جل جلاله وهذا القسم مطلوب المولى من عبيده بقوله اتقوا الله حق تقاته لأنه تعالى لا يقبل على القلب المشترك والفضل الزيادة في الخير والإنابة الرجوع إليه سبحانه وتعالى والجد الكرم والفرصة من قولهم فرصت الرجل وأفرصته إذا أعطيته فهي بمعنى العطية والبراعة من برع الرجل بالفتح والضم براعة إذا فاق أصحابه في العلم وغيره والحزم ضبط الأمر بالاتفاق وحسن التدبير والنجدة الإعانة بسرعة وتطلق

باسلامه فيما يظهر والنائم فلا يشترط قصد الشخص الاجتماع ولا معرفة أحدهما الآخر ثم الأظهر فيما إذا كانا نائمين عدمها وإن كان صلى الله عليه وسلم لا ينام قلبه لأن الاجتماع المعلوم من وظائف العين اهـ أمير على الجوهرة وقوله من وظائف العين أي أنه لا يكون إلا عند يقظتها وإن من أحد المجتمعين (قوله بعد نبوته) هذا أحد قولين وعليه يخرج ورقة بن نوفل وبعضهم أطلق اهـ منه (قوله اجتماعا متعارفا) إن أراد بالتعارف الظهور بين الناس فاشتراطه ممنوع لأدائه إلى إخراج عيسى والخضر بل ولا يشترط الطول لمزيد تأثير النبوة وإن أراد به كون الاجتماع على وجه الأرض فالمشهور اشتراطه قال الأمير ولعله اصطلاح وإلا فالسماء لا تنقص عن الأرض في مثل هذا اهـ وعليه فالاجتماع في السماء مؤد إلى ثواب الصحبة دون التسمية بصحابي (قوله أكيس الكيس الخ) الكيس وفور العقل وقوته. والمعنى أحسن آثار الكيس التقى أي التقوى وقوله وأحمق الحمق الخ الحمق قلة العقل. والمعنى وأقبح آثار الحمق الفجور فكل من أكيس وأحمق مجاز مرسل تبعي لعلاقة اللزوم (قوله أوردني الموارد) أي مواردة الزلل وما لا يوصل إلى نيل تمام المقصود في الآخرة (قوله الفاروق) مقتضى كلام الشارح وغيره أن هذه الصيغة مراد منها اسم الفاعل ولينظر (قوله لم يشف غيظه) كأن المعنى أنه يصير مغتاظا من نفسه لعدة عليها السيئات (قوله لم يصنع ما يريد) أي لاستقامته بمخالفة نفسه (قوله نسيا منسيا) نص ابن مالك في لاميته على أن النسي مرادمنه المفعول حيث قال: واستغنوا بنحو نجا * والنسي عن وزن مفعول وما عملا وحينئذ فما بعده تأكيد لفظي (قوله إلا هجعة) أي نومة والمراد هنا نومة يسيرة ليناسب مقام المدح تأمل (قوله غري) أي اخدعي وضمنه معنى الميل فعداه بالباء وفي نسخة غيري فلا تضمين (قوله حزنا) مصدر من معنى تأس (قوله مرتقيا) حال من القلب وهي قيد في عكف لبيان الواقع إذ العاكف على القرآن لا يفتر عن الترقي إلى الحضرة المذكورة وغيره إذ هو أنجح مبلغ لحضرة معرفة الله عن ما ينبغي فالمراد بحضرة العرفان ما ذكر والإضافة بيانية (قوله من الأكوان) جمع كون المراد هنا الوجود (قوله لأنه تعالى لا يقبل الخ) تعليل لمحذوف بعد قوله مطلوب

على الشجاعة لعطف ما بعدها على هذا عطف مرادف ومغاير على الأول والشجاعة شدة القلب عند البأس والعكوف الاقامة والقرآن يطلق على الصفة القديمة وليس مرادا هنا وعلى النظم المعجز الدال على متعلق الصفة القديمة لاعليها نفسها على التحقيق خلافا لظاهر عبارات جمهور المتكلمين وهو المراد هنا وبين على والقرآن مضاف وهو معانى ومعنى الاقامة على المعانى الاقامة على التأمل فيها فان ذلك هو العروة الوثقى فى الوصول الى حلة يقفون أولها سليمو العقول وهو ماأشار إليها بقوله مرتقيا الخ وليس مقصوده بما عكف التقييد بل المقصود هنا التأبيد . قال : (هذا وإن درر البيان * وغرر البديع والمعانى (١٥) تهدى إلى موارد شريفة ونبذة بديعة لطيفة من علم أسرار اللسان العربى ودرك ماخص به من عجب لأنه كالروح للاعراب وهو لعلم النحو كاللباب)

أقول: لفظة هذا خبر لمبتدإ محذوف أى الأمر هذا أو مبتدأ والخبر محذوف أى هذا كما ذكر وهو للانتقال من كلام إلى آخر ويسمى الاقتضاب لعدم الملاءمة بين المنتقل عنه والمنتقل إليه فان كانت مناسبة سمى تخلصا كما يأتى الكلام على ذلك فى فن البديع إن شاء الله تعالى والواو فى وإن واو الحال ودرر البيان أراد بها مسائل علم البيان المعنى بها دراك المسائل على سبيل الاستعارة المصرحة وغرر البديع والمعانى كذلك نظرا للأصل فى معنى الغرة

ويحتمل أن يكون المراد بالبيان وتاليه المسائل فالاضافة من قبيل لجين الماء وسيأتى تحقيق معنى العلم فى أول الفن الأول وتهدى توصل والموارد جمع مورد مرادا به المعنى سمى بذلك لورود الأفكار عليه لتشتفى من ظمأ الجهل كالورد المحسوس الشافى من حرارة الكبد فالموارد استعارة مصرحة ونبذ جمع نبذة مرادا بها بعض المعنى وبديعة بمعنى حسنة ولطيفة دقيقة ومن تبعيضية وعلم اللسان العربى علم اللغة وأسراره دقائقه ودرك بمعنى ادراك معطوف على موارد وما واقعة على المعانى الدقيقة التى خص بها اللسان العربى ومن عجب بيان لها والعجب بمعنى العجيب أى مايتعجب منه للطافته وقوله لأنه أى المذكور من البيان وتاليه ومراده بالاعراب المعرب ولباب كل شئ خالصه ومعنى كون هذه الفنون

الخ أى ولا يحصل إقباله تعالى على قلب عبده إلا به لأنه الخ (قوله على متعلق الخ) أى من أمر ونهى وغيرهما (قوله لاعليها نفسها) أى عوضا فلاينافى أنه يدل عليها بدلالة عقلية التزامية كما قاله الأمير مبسوطا وحينئذ فلا يخالف ماللشارح مامر لنا من أن اللفظ دال على المعنى القديم (قوله فان ذلك) أى ماذكر من الاقامة على التأمل فى معانى القرآن وهذا تعليل لإرادة الاقامة المذكورة (قوله العروة) هى أخت الزر وقوله الوثقى أى المحكمة جدا (قوله دون أولها) فآخرها أولى (قوله وغرر البديع) الغرر جمع غرة وهى بياض فى وجه الفرس والموارد جمع مورد موضع الورود والنبذ جمع نبذة وهى عرفا مايفيد أمام المهدى إليه مما يرغب فيه كالمسك وشبهه من ع ق وسيذكر الشارح المراد هنا بالثلاثة (قوله الأمر) أى المبدوء به فأل للعهد الخارجى والمقصود الانتقال الآتى ثم الأحسن من الاحتمال وما بعده كون هذا مفعولا لمحذوف (قوله كما ذكر) أى كالذكر النبر فى حصول البركة به مثلا كما ذكرته لئلا يتحد المشبه والمشبه به (قوله وهو) أى لفظ هذا (قوله ويسمى الاقتضاب) أى الاقتطاع لكلام آخر وهو هنا شبيه بالتخلص (قوله لعدم) علة للتسمية (قوله فان كانت) أى ثبتت أو الخبر محذوف (قوله ولواو الحال) لايخفى شدة بعده جدا والقريب كونها للاستئناف لاسيما والمقصود الانتقال من مقام إلى آخر (قوله المعنى به) كأنه أتى بهذه للتخلص من اضافة الشئ إلى نفسه المترتبة على جعل العلم عبارة عن المسائل تأمل (قوله على سبيل الخ) راجع لأراد (قوله نظرا للأصل) حال من فاعل الفعل المحذوف الدال عليه قوله كذلك أى أراد بها المسائل نظرا الخ أى ناظرا له حال الارادة وملاحظا علاقة بينه وبين المراد وهى اشتهار حسن كل وكان يغنى عنه قوله كذلك لدخول قوله على سبيل الخ تحته (قوله مرادا به المعنى) مبنى على ماسيأتى له فى قول المصنف من علم الخ لاعلى ماستنقله عن ع ق (قوله لتشتفى) مجاز عقلى من اسناد ماللشئ الذى هو النفس إلى متعلقه بكسر اللام (قوله بمعنى حسنة) المناسب بمعنى عديمة مثال سابق كما علم مما مر (قوله متعلق بمورد) أى مرتبط به إذ هو متعلق بمحذوف (قوله ومن تبعيضية) جعلها ع ق بيانية للموارد والنبذ قال يعنى أن تلك اللطائف هى علم الأسرار المودعة فى لسان العرب أى فى لغة بلغائهم وجعل درك معطوفا على علم وهو تفسير والشارح مع قوله بالتبعيض أفاد بقوله وعلم اللسان الخ أن فى الكلام تقديما وتأخيرا وأن الأصل من أسرار علم وأن المراد بالعلم فى المصنف فن اللغة لاالمعنى المصدرى فتكون اللطائف حينئذ بعض أسرار علم اللغة ويكون المعنى أن الفنون الثلاثة تهدى إلى لطائف ومعان هى بعض دقائق علم اللغة وهو ممنوع إذ هى إنما تهدى إلى إدراك دقائق تراكيب البلغاء كما سيفيده هنا لأنها تبحث عنها لا إلى دقائق العلم الباحث عن معانى المفردات العربية (قوله معطوف على موارد) المناسب ماسلكه ع ق

أى مؤداها كالروح للعرب من الكلمات أنها موصلة إلى معرفة المزايا الزائدة على معانى الكلمات الأصلية التى هى من خواص التراكيب كالمطابقة لمقتضى الحال وهذا هو محط نظر البلغاء . فالكلمات المعربة المجردة عن هذه الخواص كالأشباح الخالية عن الأرواح فليست مغتبرة بلونها كما أن الجسم لا يعتبر بدون الروح فالخواص الكلمات بمنزلة الأرواح للأشباح ففى كلامه الحكم على الشئ بحكم مؤداه ويحتمل أن يكون المراد بالاعراب العلم الباحث عنه وهو النحو فيكون الحكم على البيان وما معه لا على المؤدى ويكون المصنف قد جعل له منزلتين : الأولى منزلة الروح من الجسم . والثانية منزلة اللب من القشر ومراده بهذه الأبيات مدح هـذا الفن المتضمن مدح كتابه وهذا الفن جدير بذلك إذ لا تدرك دقائق التفسير وما اشتمل عليه من الاعتبارات اللطيفة إلا بواسطة مراعاة هذا الفن فهو من أعظم آلات العلوم الشرعية ولذلك كان الاشتغال به فرض كفاية . واعلم أن تعريف كل علم يأتى فى أوله وموضوعه الكلمات العربية من الحيثيات الآتية . والواضع الشيخ عبد القاهر والاسم يأتى فى آخر المقدمة . ومادته من أسرار العربية ونقتم حكمه وستأتى مسائل كل . وفضيلته إدراك معجزة القرآن به . ونسبته تقدمت فى قوله لأنه كالروح الخ . وفائدته تأتى فى عند قوله وحافظ الخ قال : (وقد دعا بعض من الطلاب * لرجز يهدى إلى الصواب فجئته برجز مفيد * مهذب منقح سديد ملتقطا من درر التلخيص * جواهرا بديعة التخليص سلكت ما أبدى من الترتيب * وما ألوت الجهد فى التهذيب) أقول : دعا بمعنى طلب فاللام فى قوله لرجز زائدة والرجز نوع من الشعر أجزاؤه مستفعلن ست مرات تأتى دائرة المشتبه منفكا

وقد تقدم وعليه يكون مؤدى الشطرين واحدا والمقصود زيادة المدح للسان العرب المؤدية المخبر بأدلته فيما يؤدى لمعرفة أسراره وما سلكه الشارح وإن اقتضى التغاير لكنه يؤدى إلى ما علمته (قوله أى مؤداها) أى ما تؤدى إليه من الأسرار وكلامه هنا يفيد أن الفنون بمعنى مؤداها موصلة إلى معرفة المزايا المذكورة مع أن المزايا هى المؤدى كما سيفيده هنا فهو يفيد أن الشئ موصل لنفسه وأيضا يخالف قوله الآتى ففى كلامه الحكم الخ إذ ليس فى كلامه حينئذ الحكم على الشئ بحكم مؤداه بل الحكم على الشئ مرادا منه مؤداه فالمناسب حذف قوله أى مؤداها (قوله إنها موصلة الخ) أما فن المعانى فيوصل لسر ما وجد فى التراكيب من تعريف المسند إليه مثلا بالعلمية وبالموصولية وتنكيره وغير ذلك مما يؤدى سره لمطابقة مقتضى الحال وأما فن البيان فيبين الحقيقة والمجاز اللذين بهما تحصل المطابقة لمقتضى الحال كما تحصل بالأسرار المذكورة وأما فن البديع فلبيان ما يزيد حسن البلاغة التى هى المطابقة المذكورة فألحق بالأولين (قوله كالمطابقة) يفيد أن المطابقة من الخواص وليس كذلك بل هى تؤدى إليها الخواص فالمناسب المؤدية إلى المطابقة الخ (قوله وهذا) أى ما ذكر من خواص التراكيب ولو قال كما قلنا لناسب ترجيع الاشارة إلى ما ذكر من المطابقة (قوله فالكلمة المعربة الخ) المناسب فالكلام المعرب المجرد الخ لأنه هو الذى يعتبر فيه الخواص فيوصف بالمطابقة لمقتضى الحال التى هى البلاغة وأما الكلمة فلكونها لا توصف بالبلاغة لا تعتبر الخواص بالنسبة لها وكذا يقال فى قوله فالخواص للكلمة ثم رأيت فى بعض النسخ الكلمات فى الموضعين وعليه فلا درك (قوله على الشئ) أى ما ذكر من الفنون الثلاثة وقوله بحكم مؤداه أى الأسرار كما علمت (قوله ويحتمل أن يكون المراد بالاعراب الخ) ووجه كونها كالروح له أنك إذا عرفت من النحو جواز الحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك تعرف بفن المعانى أسرار هذه الأشياء وفن البيان يعرف به الحقيقة والمجاز ليطابق بهما مقتضى الحال كما يطابق بالأسرار المذكورة فألحق مقتضاه بمقتضى فن المعانى وفن البديع لبيان ما يزيد بحسن البلاغة التى هى مطابقة مقتضى الحال بتلك الأسرار فألحق بها بالمجاز بهذه المناسبة أن ينسب لها أنها لبيان أسرار النحو ولبابه حيث نبت ذلك لواحد وناسب مقتضاه مقتضى الاثنين الباقيين من ع ق وقولها ألحق أى ما يزيد بحسن البلاغة وقوله بها أى الأسرار وقولها أى الفنون الثلاثة (قوله فيكون الحكم الخ) لما علمت من أن هذه الفنون نفسها كالروح لعلم النحو لأن مقتضاه إن خلا عن مقتضاها لم تظهر له الفائدة كل الظهور كما أن الروح البدن كذلك (قوله ويكون المصنف الخ) فمؤدى الشطرين واحد والمقصود التحريض على تعاطى هذا الفن وزيادة مدحه أفاده ع ق (قوله الحيثيات الآتية) أى فى التعاريف (قوله وفضيلته إدراك الخ) المناسب فوقانه على غيره من حيث إدراك الخ إذ نفس الادراك المذكور من فائدته (قوله جئته) يتبادر منه أنه نظمه قبل الخطبة ويحتمل أنه عبر بالماضى للتفاؤل قاله بعض الشراح (قوله ملتقطا) بالكسر حال من فاعل جئت وبالفتح حال من رجز المتخصص بالوصف أى ملتقطا معناه أفاده ع ق فجواهر مفعول على الأول وحال مترادفة على الثانى (قوله تأتى دائرة الخ) مثل ما للشارح فى شيخ الاسلام والتى بعدها فيه هى المسماة بالمجتلب والذى فى شرح الصبان على منظومته عكس ما ذكر والاختلاف

عن أولها من سببي مفاعيلن وهذه المنظومة مقوماً أشبهها من مشطور الرجز وفي كونه عروضاً أو ضرباً أقوال تعلم من علم العروض. والصواب كلام طابق حكمه الواقع من غير اعتبار المطابقة من جانب بخصوصه بخلاف الحق فإنه ما طابق الواقع باعتبار نسبة الواقع إليه وبخلاف الصدق فإنه ما طابق الواقع باعتبار نسبته إلى الواقع ويقابل الأول الخطأ والثاني الباطل والثالث الكذب ورجز مفيد يحتمل أنه مجاز عقلي مما بني الفعل فيه للفاعل وأسند إلى المفعول كعيشة راضية لأن الرجز مفاد لا مفيد ويحتمل أن يكون من باب الاستعارة بالكناية والتخييلية بأن جعل الانسان المضمر المرموز إليه بمفيد أو التشبيه المضمر في النفس أو الرجز المدعى أنه من أفراد الانسان المشبه به استعارة بالكناية على المذاهب فيها و إثبات اللازم وهو مفيد استعارة تخييلية

ومهذب أي منقى من شائبة ما لا فائدة فيه ومنقح بعده بمعناه وسديد بمعنى أنه لا خلل فيه وأتى به لدفع توهم خلل في المعنى ناشئ عن الايجاز الناشئ عن هذه الأوصاف المصرح بها فيما بعد وفيه مدح تأليفه ليقبل فيحصل به النفع وهذه عادة المصنفين ولا بأس بذلك لصحة الغرض والتلخيص هو مختصر الخطيب القزويني للقسم الثالث من المفتاح للسكاكي ودرر مسائله التي يشتمل عليها كالدرر أي الجواهر أو استعملها استعارة تصريحية ومن تبعيضية وجواهر معمول للتقطا وبديعة التلخيص صفته. ومعنى البيت أنه لم يأخذ جميع مسائل التلخيص وإنما أخذ بعضها وقوله ✽ سلكت ما أبدى من الترتيب ✽ يعني أنه رتب مؤلفه ترتيبا مثل ترتيب تلخيص المفتاح وقوله وما ألوت الجهد أي ما منعته والجهد بالضم الطاقة والتهذيب التصفية قال: (سميته بالجوهر المكنون ✽ في صدف الثلاثة الفنون والله أرجو أن يكون نافعا ✽ لكل من يقرؤه ورافعا وأن يكون فاتحا للباب ✽ لجملة الاخوان والأصحاب) أقول: ضمير سميته يرجع إلى المؤلف المفهوم من السياق وسمى يتعدى لمفعولين تارة بنفسه وتارة للثاني بالباء كما هنا والجوهر إلى آخر البيت هو اسم هذا الكتاب والمكنون المستور والصدف وعاء الجوهر والثلاثة بدل مما قبله والفنون جمع فن وهو النوع من كل شئ والمراد هنا علم المعاني والبيان والبديع والرجاء الأمل وقدم المعمول للاختصاص وقوله يقرؤه أي على غيره أو لغيره ورافعا أي غيره من أقرانه وقوله للباب أي باب الفهم للكتب المطولة في هذا العلم ولا يخفى ما فيه من التواضع حيث جعل كتابه وسيلة غيره، تسود

في نسبية فلا تدرك على أحد (قوله عن أولها) هو الوتد المجموع الذي يبدي به المزج وقوله من سببي أي مبدوء من سببي (قوله من مشطور الرجز) فيكون البيت على مستفعلن ثلاثا وعليه فكل بيتين معتبران شعرا مستقلا من نحو جعلوا هذا لا اثنين بل يصح جعلهما من كامله فكل بيت حينئذ شعر مستقل فعلى كل لا يسمى مثل هذه المنظومة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة ولو جعل المجموع قصيدة لزم وجود الاكفاء والاقواء والاصراف في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعتدون ذلك في الأراجيز عيبا ولا تجد لذلك نكيرا من العلماء كذا في الحماميين على الخزرجية صبان على الأشموني (قوله وفي كونه) أي آخره وقوله أقوال أصحها أنه ضرب وعروض معا (قوله والصواب كلام الخ) فالثلاثة متحدة بالاعتبار وكذا يقال في أضدادها هذا والذي في عبد الحكيم أن الحق والباطل في الاعتقادات والصواب والخطأ في الأعمال ومعلوم أن الصدق والكذب في الأقوال وحينئذ فالثلاثة متغايرة بالذات وكذا أضدادها فلعل ما للشارح معنى عرفي فإنه كثيرا ما يحصل الحق والصواب في الكلام فيقال هذا الكلام حق وهذه العبارة هي الصواب وكذا ضدهما تأمل (قوله نسبة مطابقة الواقع إليه) أي نسبة مطابقة الواقع إليه بأن يقال طابق الواقع وقوله باعتبار نسبته إلى الواقع أي نسبة مطابقته إلى الواقع بأن يقال طابقه الواقع ولو قال أولا باعتبار نسبة المطابقة إليه وثانيا باعتبار نسبتها إلى الواقع لكان أظهر وأخصر (قوله مجاز عقلي) فيه أن العرف جار بإسناد الافادة إلى مثله وقد قالوا العبرة في حقيقة الاسناد ومجازيته بالعرف فلا يكون مفيدا من هذا القبيل بل ولا من قبيل المكنية فالمناسب إسقاط الاحتمالين (قوله و إثبات اللازم) المناسب زيادة أو نفسه ليطابق ما قبله (قوله بأن جعل الانسان) أي الذي هو لفظ المشبه به (قوله القسم الثالث) هو الأخير وأما القسم الأول فيه النحو والصرف والاشتقاق وأما القسم الثاني ففيه العروض والقوافي والمنطق صبان (قوله في صدف الخ) لما سمى نظمه الجوهر المكنون الشعر بكونه جديد الوجود والتناول ومعناه مشمول لما ذكر في الفنون الثلاثة ناسب تشبيه الفنون بما يشتمل على الجوهر وهو صدفه الذي هو مقره حال أخذه من أصله فأفاد ذلك بقوله :

✽ في صدف الثلاثة الفنون ✽ أي الثلاثة التي هي كالصدف في الاشتمال فاضافة صدف إلى ثلاثة على حد لجين الماء عرق وقوله بقوله في صدف الخ أي منضما إلى الاسم مجعولا من تمامه فلا يخالف ما يأتي للشارح (قوله المؤلف الخ) لا حاجة له بل يرجع إلى الرجز المذكور الموصوف بما سبق (قوله يتعدى لمفعولين الخ) الأخصر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بالباء (قوله والثلاثة بدل الخ) المناسب والفنون ثم رأيت في بعض نسخ المتن في الصدف والبدلية عليها ظاهرة (قوله الأمل) وهو تعلق القلب بمرغوب في حصوله في المستقبل

وبالفتح من الأول لاغير لأن المؤلف قدمها أمام مقصوده وهي قسمان: مقدمة علم ومقدمة كتاب. فمقدمة العلم ما يتوقف عليها الشروع في ذلك العلم وهو تصوره بوجه ما إن أريد مجرد الشروع أو تصوره برسمه أو حده وتصور موضوعه وغايته إن أريد الشروع على بصيرة وهذه معان محضة وذكر الألفاظ لتوقف الأنباء عنها عليها لا لأنها مقصودة لذاتها حتى لو تيسر فهم المعنى من غير ألفاظ لم يحتج إليها أصلا ومقدمة الكتاب اسم لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه فالأولى معان والثانية ألفاظ فبين المقدمتين تباين والمقدمة هنا مقدمة كتاب لا علم خلافا لصاحب الفن في شرحه لأنها طائفة من الكتاب وهي ألفاظ ذكرت أمام المقصود وهو المعاني والبيان والبديع لارتباط كل بما ذكره هنا من معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان ومايلائم ذلك ولو عبر المصنف بمقدمة بالتنكير كما عبر أصله لكان صوابا إذ لا وجه للتعريف لأن طرقه أربعة العهد الخارجي أو الذهني أو الجنس أو الاستغراق ولا يصلح المقام لشيء من ذلك بخلاف التعريف في الفنون الثلاثة فله وجه وهو تقدم العلم بها من قوله: ومن التعقيد البيتين فناسب الإيراد بالتعريف. قال: (فصاحة المفرد أن يخلص من*

الحقيقة أو المجاز إلى اسم أول كل شيء ويتعين المراد بالإضافة كالكتاب والعلم وإما أن تنقل أولا إلى اسم أول كل شيء والتعيين بالإضافة كالجيش والكتاب فالنقل على الأول إلى مقدمة الكتاب أو العلم بواسطة دون الثاني والنماء على كل النقل كذا في الحفنى على رسالة الوضع وغيره وهو شائع جدا والأول من وجهي النقل هو ما يفيده الشارح. إذا علمت هذا فتقديم الشارح احتمال الأخذ من المتعدى وبناء مناسبة النقل عليه وتمريض المختار بقوله ويحتمل ليس على ما ينبغي، ولعبد الحكيم أن إطلاق المقدمة على مقدمة الجيش باعتبار الوصفية لا الاسمية وقد علمت أنه لا يقول بالنقل عن مقدمة الجيش (قوله وبالفتح الخ) الظاهر أنها حينئذ باقية على الوصفية (قوله هو تصوره) أى متعلق تصوره وكذا يقال فيما بعده ليوافق قوله بعد وهذه معان محضة تأمل (قوله لطائفة) أى جماعة وقوله من كلامه من إضافة العام إلى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه صبان (قوله قدمت) أى جعلت أمام فلابد من التجريد للسلامة من الركة بتكرار أمام معه اهـ دسوقي (قوله لارتباط له بها) أى سواء توقف عليها الشروع أم لا وإنما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظرا إلى أنه موقوف عليها نقله الصبان عن يس وقوله سواء توقف الخ بأن كان مدلولها مقدمة علم (قوله فالأولى الخ) تفريع على التعريفين الآتى لأنه مكرر فالأولى حذفه وإبدال لفظ الثانية بلفظ هذه للتناسب وتفريع كل من قوله هذه معان فيماسبق ولفظ هذه ألفاظ هنا على ساقبه. فإن قلت إذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الألفاظ يلزم الحذف في بها وبها أى بمعناها إذ ارتباط المقاصد والانتفاع إنما هو بالمعانى ومعلوم أن ارتكاب الحذف في موضع واحد أعنى قوله لطائفة أى لمعانى طائفة أولى. قلت لما كانت الألفاظ هى طريق الإفادة والاستفادة لم يحتج إلى تقدير مضاف في الموضعين اهـ من الفنرى بتصرف وقوله هى طريق الخ أى فيصح جعل الارتباط بها لإفادتها المرتبط به حقيقة وكذا الانتفاع وهو ظاهر (قوله فبين المقدمتين الخ) وبين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق إن اعتبر في مفهوم مقدمة العلم تقدمها وضعا والا وهو ما يقتضيه تعريف الشارح كان كل من العموم والخصوص وجهيا صبان بتصرف (قوله لارتباط كل الخ) لبحث هذه الفنون عن أسرار البلاغة المتوقفة على الفصاحة والاقتصار عليها في المقصود المقتضى الانحصار فيها (قوله إذ لا وجه للتعريف) ممنوع لعهد المقدمة ذكرا ضمنيا في قوله سلكت ما أبدى الخ إذ هو في قوة رتبته على مقدمة الخ والعهد الذكرى نوع من الخارجي كما سيتضح وحينئذ فقوله ولا يصلح الخ ممنوع (قوله وما من التعقيد البيتين) صوابه وحافظ الأبيات (قوله فصاحة المفرد) المراد بها الكيفية القائمة به التى أوقعها المتكلم لا الإيقاع الذى هو المعنى المصدرى وقدم المصنف الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفتها لكونها مأخوذة في تعريفها وقدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها قاله السعد (قوله أن يخلص) قال السعد تفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح قال الصبان نقل عنه في وجه التسامح أن الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة عندهم وجودية والخلوص عدميا لأنها كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال والخلوص من الأمور المذكورة عبارة عن عدمها من اللفظ فلا يصح أن الفصاحة هى الخلوص وإن صح أن الفصيح هو الخالص لأن تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم تصادق مآخذها كالنطق والضحك إلا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك

تنافر غرابة خلف زكن) أقول : الفصاحة فى اللغة تنبئ عن الظهور والابانة يقال فصح الأعجمى إذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وقال تعالى حكاية عن سيدنا موسى – وأخى هرون هو أفصح منى لسانا – أى أبين منى قولا، ومعناها اصطلاحا يختلف باختلاف موصوفها (٢٠) وموصوفها الكلمة والكلام والمتكلم يقال كلمة فصيحة وكلام فصيح فى النثر وقصيدة فصيحة فى النظم ومتكلم فصيح. وأما البلاغة فيوصف بها المتكلم والكلام فقط فيقال كلام بليغ ومتكلم بليغ ولا يقال كلمة بليغة، وذكر المصنف فصاحة الكلمة وهى مقصوده بالمفرد فى هذا البيت فذكر أنها عبارة عن خلوصه من ثلاثة أمور. الأول التنافر وهو وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما تكون الكلمة بسببه متناهية فى الثقل كالهعخع بضم الهاء والخاء المعجمة وسكون العين المهملة الأولى من قول أعرابى وقد سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع والهاء والعين لا يكادان يجتمعان من غير فصل وهو شجر مستحدث قيل ولا أصل له فى كلامهم وإنما هو الخعخع بخاءين معجمتين ومنه ما دون ذلك كمستشزرات من قول امرئ القيس

* غدائره مستشزرات إلى العلى * أى ذوائبه جمع غديرة والضمير للفرع قبله والفرع الشعر التام ومستشزرات أى مرتفعات إن قرئ بكسر الزاى أو مرفوعات إن قرئ بفتحها . وضابط التنافر كل ما عده الذوق السليم الصحيح ثقيلا متعسر النطق سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك . الثانى الغرابة وهى كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى

والماشى فإنه يصح المشى حركة مخصوصة وإنما استقام فى الجملة تفسيرها بالخلوص لقصد المبالغة وادعاء أنها نفسه اهـ (قوله تنافر) أى فى الحروف (قوله تنبئ الخ) لما كان الواقع فى كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها تدل على معنى الظهور ولم يتحقق منها الحقيقى من المجازى لما وقع فى ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى الشارح فى بيان الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الانباء عن الظهور والابانة والمراد بالانباء الدلالة أعم من أن تكون بطريق المطابقة أو التضمن أو الالتزام فإن كانت موضوعة للظهور والابانة كان إنباؤها عنهما مطابقة أو لهما ولغيرهما كان تضمنا أو لشئ يلزمه الظهور والابانة كخلوص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاما فهذه نكتة قول الشارح تنبئ الخ دون أن يقول هى الظهور والابانة اهـ صبان (قوله بضم الهاء والخاء) الذى فى الفنرى بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت أسود والضم إنما هو للخاءين فى الرواية التى يذكرها ذكره الفنرى أيضا (قوله امرئ القيس) لقب (قوله غدائره) تمامه * تضل العقاص فى مثنى ومرسل * تضل أى تغيب والعقاص جمع عقيصة وهى الخصلة المجموعة من الشعر وهى بمعنى الغدائر وأقام الظاهر مقام المضمر اشارة إلى تسمية تلك عقاصا أيضا والمثنى المفتول والمرسل الخالى من العقص والثنى ومعنى البيت أن الذوائب التى هى الخصل المجموعة مرتفعة على الرأس إلى جهة العلى مشدودة عليها كالرمانة تغيب هذه الذوائب التى تسمى عقاصا أيضا فى شعر مفتول وخال من الجمع والفتل يسبلان عليها لأن عادة نساء العرب بعد أن تعقص جانبا من الشعر وتشده على الرأس كالرمانة ترسل فوقه المثنى والمرسل وفى جمع العقاص مع إفراد المثنى والمرسل لطيفة وهى الاشارة إلى أن العقاص مع كثرتها تغيب فى الأخيرين مع وحدتهما ففيه إشارة إلى كثرة شعرها والغرض من الكلام برمته بيان كثرة الشعر اهـ من السعد وحاشيته ورد عبد الحكيم كون الغدائر هى العقاص وهو مدفوع بتأمل سابق الكلام ولاحقه (قوله إلى العلى) جمع العلياء تأنيث الأعلى أى إلى جهة العلى وهى السموات صبان (قوله ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمز أبدلت الهمزة الأولى بالواو لاستثقالهم وقوع ألف الجمع بين الهمزتين اهـ عبد الحكيم والذؤابة الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر اهـ سيرامى أى الذى شأنه الانسدال فلا ينافى أنه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا صبان (قوله غدائره) سميت بذلك لأنها غودرت أى تركت حتى طالت كذا يؤخذ من الفنرى فهى فى الأصل فعيلة بمعنى مفعولة (قوله وضابط الخ) ومن ضبطه بتقارب مخارج الحروف أو تباعدها أو بغير ذلك مما لبس فيه وكول للذوق فقد نقض عليه راجع شرحى السعد وحواشيهما (قوله الذوق الصحيح) هو قوة النفس بها كمال الادراك وهو سليقى كالعرب العرباء وكسبى كالمولدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاولين لنكاتهم وأسرارهم صبان (قوله أو غير ذلك) كتوسط الشين بين التاء والزاى فى مستشزرات أفاده الصبان (قوله وحشية) إنما وسطها فى البين ولم يقتصر على قوله كون الكلمة غير الخ تنبيها على تفسير الوحشية بأنها غير ظاهرة المعنى الخ صبان (قوله غير ظاهرة المعنى) أى الموضوع فلا يرد المتشابه والمشكل والمجمل لأنها غير ظاهرة الدلالة على المراد اهـ عبد الحكيم وقوله غير ظاهرة الدلالة الخ أى مع ظهور المعنى الوضعى فالاستواء المذكور فى القرآن معناه الوضعى ظاهر وهو الجلوس والمعنى المراد خفى ومثله الوجه وكذا يقال فى المجمل

(قوله

ولا مألوفة الاستعمال فتحتاج معرفتها إلى تفتيش عنها فى كتب اللغة المبسوطة كما روى عن بعضهم أنه سقط عن حماره فاجتمع عليه ناس فقال مالكم تكأكأتم على كتكأكئكم على ذى جنة افرنقعوا أى اجتمعتم تنحوا عنى أو تخريج لها على معنى بعيد نحو مسرّج فى قول العجاج * وفاحما ومرسنا مسرجا * فانه لم يعرف ما أراد بقوله مسرجا حتى اختلف فى تخريجه فقيل هو من قولهم فى السيوف سريجية منسوبة إلى قين أى حداد يقال له سريج يريد أنه فى الدقة والاستواء كالسيف السريجى وقيل من السراج يريد أنه فى البريق واللمعان كالسراج وهذا يقرب من قولهم سرج الله وجهه أى بهجه وحسنه وفاحما أى شعرا أسود كالفحم معطوف على منصوب قبله والمرسن بفتح الميم مع فتح السين وكسرها الأنف والثالث المخالفة للقواعد بأن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعة كالفك فيما يجب إدغامه وعكسه نحو قول أبى النجم : الحمد لله العلىّ الأجلل الواحد الفرد القديم الأول والقياس الاجلّ بالادغام لاجتماع مثلين مع تحريك الثانى فنحو ماء وآل وعور وقطط مصيح لأنه ثبت عن الواضع كذلك فهو فى حكم الاستثناء من القياس وزاد بعضهم أمرا رابعا وهو الخلوص من الكراهة فى السمع بأن تكون الكلمة بحيث يمجها السمع نحو الجرشى أى النفس فى قول أبى الطيب * كريم الجرشى شريف النسب * وردّ ذلك بأن الكراهة فى السمع * من قبيل الغرابة فلا زيادة على الثلاثة وزكن علم . قال :

(وفى الكلام من تنافر الكلم * وضعف تأليف وتعقيد سلم) أقول المراد بالكلام المركب مجازا من باب إطلاق اسم الخاص على العام

(قوله ولا مألوفة الاستعمال) أى استعمال العرب العرباء فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملا لهم عبدالحكيم أى فغرابته بالنسبة لغيرهم (قوله العجاج) لقب (قوله وفاحما) شطر أخير قبله * ومقلة وحاجبا مزججا * ومقلة عطف على واضحا فى بيت قبله وهى بياض العين مع سوادها وقد تستعمل فى الحدقة اه فنرى ومزججا أى مدققا خلقة مطوّلا مع تقوس (قوله فانه الخ) تعليل لعدّ مسرجا غريبا (قوله هو من قولهم الخ) أى ناشئ منه بنسبته إليه وكذا يقال فى من السراج (قوله يريد أنه الخ) بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعل قد يجئ لنسبة الشئ إلى أصله نحو تممته أى نسبته إلى تميم فسرج بمعنى منسوب إلى السريجى أى بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد أن مجرد النسبة لاتدل على التشبيه فأخذه منها بعيد نقله الصبان عن سم وقوله وتطبيق العبارة الخ أى تنزيل لفظ مسرج على هذا الحاصل جار يا على الخ وقوله فسرج الخ تفريع على ما يفهم من قوله فعل قد يجئ الخ من كون صيغة النسب على مفعل وماهنا يقال فى قوله وقيل من السراج (قوله وهذا يقرب الخ) أى المعنى الثانى قريب من هذا القول لأن البريق واللمعان موجب للحسن مطردا بخلاف الدقة والاستواء فانه قد يوجبه وقد لايوجبه فيؤيد التخريج الثانى بأنه قريب من استعمال مسرّج بمعنى حسن بخلاف الأول اه عبدالحكيم وانظر حكمة عدم جعل مسرجا اسم مفعول منه فى شرحى السعد وحواشيهما (قوله على خلاف قانون الخ) أى على خلاف ما ثبت عن الواضع ولم يهجر سواء كان موافقا للقياس التصريفى كقام ومد أو مخالفا أفاده السعد والصبان (قوله نحو قول) أى نحو مخالفة الأجلل فى قول. فان قلت ليس الأجلل مفردا غير فصيح لأن المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الأجلّ لا الأجلل . قلت أصل كل مغير موضوع عندهم كالفرع إلا أنه هجر الأصل نقله الصبان عن الأطول (قوله الحمد لله الخ) تمامه * الواحد الفرد القديم الأول * وقيل غير ذلك (قوله مع تحريك الثانى) احترز عما لو كان ساكنا فانه يجوز الأمران قياسا وفى * جزم وشبه الجزم تخيير قفى * وقد يجب الفك كما فى حللت (قوله فنحو الخ) تفريع على الضابط المذكور بتفسير القانون بما سبق وقوله وآل أى بناء على أن أصله أهل وقوله فصيح أى مع مخالفته للقانون التصريفى إذ لاتقلب فيه الهاء همزة ولايبقى فيه حرف العلة على حاله مع تحركه وانفتاح ماقبله ولايفك فيه عند اجتماع مثلين ثانيهما متحرك (قوله فى حكم الاستثناء الخ) أى المستثنى وذلك لأنه بتقرره عن الواضع مع استنباط خلافه من تتبع مفردات اللغة كأنه قيل القياس كذا إلا فى كذا فالمراد بالقياس المستثنى منه المستنبط من التتبع المذكور وهو التصريفى (قوله فى السمع) المراد هنا القوة السامعة لا معناه المصدرى وهو ظاهر اه صبان عن سم (قوله يمجها السمع) أى يتبرأ من سماعها (قوله أبى الطيب) هو المتنبى يمدح سيف الدولة (قوله كريم الخ) قبله * مبارك الاسم أغرّ اللقب * بنقل حركة همزة الاسم إلى اللام قبلها واسمه على مشعر بالعلو وموافق لاسم الامام على وأغرّ أى مشهور صبان (قوله شريف النسب) لكونه عباسيا (قوله ورد الخ) رده عبد الحكيم بأن الأصل ذكر جميع أسباب الاخلال صريحا وترك التصريح ببعضها يحتاج إلى توجيه اه أى فلا يستغنى عن ذكر قيد باستلزام آخر له (قوله من قبيل الغرابة) أى فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن

ومقابلته بالمفرد قرينة ذلك فيشمل المركب الناقص كان قام زيد والتام كزيد قائم فالتعميم في جانبه أي الكلام ما ليس بمفرد
وقيل إن المركب الناقص

داخل في المفرد والتعميم فيه أي المفرد ما ليس بكلام أي مركب تام وهو مختار السعد في شرح الأصل والمرجح الأول. قوله من تنافر الخ أي خلوصه من هذه الأمور الثلاثة وترك رابعا ذكره أصله هو فصاحة كلماته احترازا من نحو زيد أجلل فليس بفصيح فالتنافر أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحا والثقل يكون متناهيا كما في قوله:

وليس قرب قبر حرب قبر

وغير متناه كما في قوله:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى . معي وإذا ما لمته لمته وحدي .

ومنشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وهو في تكرار أمدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل نحو فسبحه فلا يقال إن مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة وضعف التأليف أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا بخلاف ضرب زيد غلامه (قوله
وضرب غلامه: بد وهو زيد قائم. والتعقيد أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع إما في نظم الكلام

الكراهة فلا حاجة لزيادة هذا لا يقال إن الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن التنافر ومخالفة القياس .. حاجة إلى ذكرهما أيضا لأنا نقول الاستلزام ممنوع لأن مستشزر وأجلل ليسا بغريبين لعدم احتياجهما إلى التنقير والتخريج مع تنافر الأول ومخالفة الثاني ذكره عبد الحكيم (قوله ومقابلته الخ) فيه أن النظر للعكس أعني مقابلة المفرد بالكلام أحسن لأن ما يفيده من أن المفرد ما ليس بكلام اصطلاح لا مجاز بخلاف هذا والمتبادر من اللفظ معناه الاصطلاحي أفاده حواشي المختصر فالانصاف أن رجحان هذا المراد إنما هو للمحذور اللازم على مقابله بما ذكر في حواشي المختصر لا للمقابلة (قوله فيشمل المركب الناقص) فنحو مسلموى بدون قلب الواو ياء وادغام الياء مما خولف فيه القياس خارج باشتراط الخلوص عن ضعف التأليف (قوله أي خلوصه) حل معنى على ما يأتي له ويأتي ما فيه (قوله وليس قرب الخ) صدره * وقبر حرب بمكان قفر * أي خال من الماء والكلأ قال الصبان قيل إن قفر نعت مقطوع وفيه أن محل صحة قطع النعت إذا تعين المنعوت بدونه وهنا ليس كذلك وأجاب الشيخ يس بأنه ضرورة ويمكن أن يقال إن قفر خبر قبر وقوله بمكان أي مع مكانه ومحله فإنه أيضا قفر لا القبر فقط انتهى وقوله قرب ظرف متعلق بخبر ليس أو بمعنى مقارب فإضافته لفظية فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها نكرة اهـ سم أي الذي هو ممتنع اهـ صبان (قوله كريم الخ) في استعمال متى الدالة على الكلية في المدح وإذا الخالية من هذه الدلالة بل هي في قوة الجزئية لطافة من حيث إنه أشار إلى أنه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية في اللوم صبان عن الجربي (قوله حروف منها) أراد بها مجموع الحاءين والهاءين وفي عد الهاء حرفا تغليب وضمير منها للكلمات والمراد بالجمع ما فوق الواحد فإن المنشأ في الثاني حروف من كلمتين وفي العبارة استخدام لتغاير مصدوق الضمير والمرجع اهـ منه (قوله مثل هذا الثقل) أي مما ينشأ عن مجرد الجمع نحو أعهد ولا تزغ قلوبنا فهو وإن كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا في القرآن ولم يحرر عنه اهـ منه (قوله النحوي) المراد ما يشمل التصريفي ليناسب ما أراده بالكلام إذ نحو مسلموى المتقدم مخالف للتصريفي كذا يستفاد من الصبان ولعبد الحكيم أنه مخالف النحوي لا التصريفي وعليه فالشارح على ظاهره (قوله كالاضمار قبل الذكر) أي المرجع وقوله لفظا الخ أقسام للقبلية ومفهومه أنه لو تقدم المرجع لفظا أو معنى أو حكما فلا ضعف وقد أفاد الشارح هذا بقوله بخلاف الخ فالتقدم اللفظي أن يكون المرجع قبل الضمير لفظا ورتبة أو لفظا فقط فالأول كمثال الشارح الأول والثاني نحو ضرب زيدا غلامه والتقدم المعنوي أن لا يكون قبل الضمير لفظا لكن هناك ما يدل على تقدمه ككون رتبة الفاعل التقديم على المفعول كما في مثال الشارح الثاني والتقدم الحكمي أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير وليس هناك ما يقتضي ذكره قبله إلا حكم الواضع بأن المرجع يجب تقدمه لكنه خولف مقتضاه لأغراض كالاجمال فالتفصيل كما في مثال الشارح الثالث فإن المرجع فيه وهو الشأن مذكور قبل حكما من حيث إن الأصل تقدم المرجع لكن خولف هنا للنكتة المذكورة فقول الشارح بخلاف الخ تمثيل للثلاثة على ترتيب ذكرها أولا وانظر بسط المقام في حواشي المختصر (قوله أن لا يكون الخ) قد تقرر أن النفي في باب كان متوجه إلى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فالتقدير هنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالته فلا يتوجه لومه بأن فيه حمل العدمي على الوجودي نقله الصبان عن سم (قوله لخلل الخ) داخل في التعريف لاخراج المتشابه والمجمل والمشكل فإن عدم ظهور دلالتها ليس لخلل النظم والانتقال بل لإرادة المتكلم إخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر في محله عبد الحكيم (قوله واقع إما في نظم الخ) ذكر عبد الحكيم أن إما مانعة خلو ووجه فانظره

بسبب تقديم أو تأخير فيه أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد وإما في انتقال الذهن من المعنى الأصلي إلى المعنى المقصود فالأول كقول الفرزدق في خال هشام بن عبد الملك وهو إبراهيم:

وما مثله في الناس إلا مملكا
أبو أمه حي أبوه يقاربه

أي ليس مثله في الناس أحد يقاربه أي يشبهه في الفضائل إلا مملكا أي رجلا أعطى الملك يعني هشاما أبو أمه أي أبو أم ذلك المملك أبوه أي أبو إبراهيم الممدوح أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ففيه فصل بين المبتدإ والخبر أعني أبو أمه أبوه بالأجنبي الذي هو حي وفصل بين الموصوف وصفته أعني حي يقاربه بالأجنبي الذي هو أبوه وتقديم المستثنى أعني مملكا على المستثنى منه أعني حي وفصل كثير بين البدل وهو حي والمبدل منه وهو مثله فمثله اسم ما وفي الناس خبره وإلا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى منه. والثاني كقول الآخر:

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن وأصاب

(قوله بسبب تقديم أو تأخير) ذكرهما إشارة إلى كون كل واحد مستقلا بالاخلال وإن كان كل منهما مستلزما للآخر عبد الحكيم وقوله إلى كون كل واحد أي ملاحظته أي أن ملاحظة كل واحد دون الآخر يصح معها الحكم بالاخلال أفاده الدسوقي (قوله أو حذف) أي بلا قرينة واضحة وإلا كان في قوة الاثبات كما في دنف في جواب كيف زيد اه دسوقي (قوله أو غير ذلك) كالفصل بين المبتدإ والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه بالأجنبي في الجميع ووقعت هذه الفصول مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي صبان (قوله مما يوجب الخ) أي وإن كان جاريا على قانون النحو فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن التعقيد اللفظي كما زعمه الخلخالي فإن بينهما عموما من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد. نحو جاءني أبيض منونا ويوجد التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال نحو ألا عمرا الفاسق ضارب زيد ويجتمعان في بيت الفرزدق من المطول وعبد الحكيم بتصرف (قوله وإما في انتقال الخ) وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود اه مطول وقوله لايراد اللوازم أي ذكرها بلفظ الملزومات ليوافق مذهب الخطيب في الكناية والمجاز ومثله إيرادها بلفظها وإرادة الملزومات البعيدة على مذهب غيره ممن قال بعكس ما قاله قال عبد الحكيم وقوله اللوازم أي جنس اللوازم واحدا كان أو متعددا بناء على أن الجمع المعرف إذا استحال إرادة الاستغراق منه يحمل على الجنس مجازا كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء وكذا في قوله الوسائط أي جنس الواسطة المتصفة بالكثرة بأن يكون ما فوق الواحد وإنما قيد اللازم بالبعيد والواسطة بالكثرة لأن القريب والواحدة قلما يخفيان اه فتركهما لندرتهما وقوله مع خفاء القرائن لا بد منه حتى لو اتضحت فلا خلل ولو بعد اللازم كما أنه لو كان قريبا لا واسطة له لكن القرينة خفية فالخلل والمراد بالقرائن الجنس أفاده الصبان (قوله الفرزدق) لقب الشاعر المشهور واسمه همام بن صعصعة صبان (قوله في الناس) أي لا في العرب فقط وقوله أبو أمه الخ في وصف المملك بكون أبي أمه أبا الممدوح إشارة لطيفة إلى أن مشابهة المملك له إنما جاءت من قبله بحكم أن الولد يشبه الخال ففيه مبالغة مدح وقوله يقاربه يدل على أن مماثلة المملك للمدوح ليست بكاملة اه صبان (قوله بين البدل الخ) هو بدل كل أورده لافادة نفي المقاربة الذي هو أعم يعد نفي المماثلة اه عبد الحكيم وقوله أورده لافادة أي توطئة لافادة (قوله اسم ما) مقتضاه أن ما حجازية مع أن الشاعر الذي هو الفرزدق تميمي والأصل حمل الكلام على لغة قائله تدبر اه صبان (قوله منصوب) أي رجحانا لا وجوبا وقوله لتقدمه أي والمستثنى في النفي إذا تقدم على المستثنى منه يترجح نصبه لأنه الفصيح اه صبان (قوله والثاني) وهو الخلل الواقع في الانتقال (قوله كقول الآخر) هو العباس بن الأحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير إلى الفرزدق اه مختصر (قوله سأطلب الخ) معنى البيت أني اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الأحزان والأشواق وأتجرع غصصها وأتحمل لأجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم ومسرة لا تزول فإن الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا اه منه وفيه إشارة إلى أن السين للتأكيد كما في سنكتب ما قالوا وقول الشاعر عنكم متعلق ببعد لا بأطلب والانتقال منكم فالمعنى بعد داري عنكم وفيه إشارة إلى أنه لا يرضى بنسبة طلب البعد إلى دار المحبوب فضلا عن نفسه قاله عبد الحكيم (قوله جعل سكب الدموع الخ) عبارة ع ق فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه إلى لازمه الذي هو وجود الحزن الذي يحصل كثيرا عن فراق الأحبة اه ومنه يعلم أن قول الشارح كناية عما يلزم فراق الأحبة أي كناية عما يلزمه ويلزم فراق الأحبة اه صبان والمراد باللازم التابع عند أهل هذا الفن وإن كان أخص قاله عبد الحكيم فلا اعتراض بأن قوله كثيرا ينفي اللزوم (قوله وأصاب) لأنه كثيرا

لكنه أخطأ فى جعل جمود العين كناية عما يوجبه التلاقى من الفرح والسرور فان الانتقال من الجمود العين إلى بخلها بالدموع حال إرادة البكاء وهى حالة الحزن لا إلى ما قصده من السرور الحاصل بالملاقاة وزاد بعضهم الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الاضافات فالأول كقوله :

سبوح لها منها عليها شواهد

والثانى كقوله :

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى

ورد بأن ذلك إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر وإلا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد وقع فى القرآن قال الله تعالى ـ والشمس وضحاها ـ الخ فكرر الضمائر وقال ـ ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ـ وقال ـ واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ـ وقال تعالى فى تكرير الاضافات ـ ذكر رحمة ربك عبده زكريا . كدأب آل فرعون .

[فائدة] ذكر بعض الفضلاء أن من خصائص القرآن أنه اجتمع فيه ثمان ميمات متواليات ولم يحصل بسببها ثقل على اللسان أصلا بل ازدادت خفة وذلك فى قوله تعالى ـ وعلى أمم ممن معك ـ فان التنوين فى أمم والنون فى ممن معك يدغمان فى الميم بعدهما فيصيران فى حكم ميم أخرى والميم المشددة

وقع

ما يجعل دليلا عليه يقال أبكانى وأضحكنى أى ساءنى وسرنى اهـ مطوّل (قوله لكنه أخطأ) عند البلغاء وإلا فهو له وجه صحيح ذكره فى المطوّل وهو أنه استعمل الجمود فى مطلق خلوّ العين مجازا من باب استعمال المقيد فى المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة لكن هذا الوجه لا يخرج عن التعقيد المعنوى لإيراد اللازم البعيد المفتقر إلى الوسائط مع خفاء القرينة لأن الجمود فى الأصل ضد السيلان استعمل فى خلوّ العين عن الدمع حال إرادة البكاء ثم استعمل فى مطلق الخلوّ ثم كناية عن المسرة مع خفاء القرينة الدالة على أنه مستعمل فى مطلق الخلوّ (قوله لا إلى ما قصده الخ) لأن السرور إنما يكنى عنه بنحو الضحك ولذلك لا يقال جمد الله عينك أى سرك بل أضحكك الله فالانتقال من الجمود إلى السرور لا يتبادر وإنما يفهم بعد التأمل الكثير فى القرائن وما هو كذلك مخلّ بالفصاحة ع ق (قوله كثرة التكرار) التكرار ذكر الشىء مرة بعد أخرى وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد اهـ مطوّل (قوله وتتابع الاضافات) أى ومن تتابع كما قاله ع ق فهو معطوف على كثرة لا على التكرار وحينئذ يكون صاحب هذا القيل مشترطا فى فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وإن لم تكثر اهـ صبان والمراد بالاضافات ما فوق الواحد ولا فرق بين أن تكون مرتبة لا يقع بين المتضايفين شىء غير مضاف كما فى البيت أو غير مرتبة هذا ما يشعر به نقل المصنف فى الايضاح عن الشيخ قاله فى المطوّل (قوله سبوح الخ) أوله * وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة * وقوله تسعدنى أى تعيننى والغمرة فى الأصل ما يغمر من الماء والمراد هنا الشدّة وسبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدّة عدو الفرس يستوى فيه المذكر والمؤنث وأراد بها فرسا حسنة الجرى لا تتعب راكبها كأنها تجرى فى الماء وقوله لها صفة سبوح ومنها حال من شواهد وعليها متعلق به وشواهد فاعل الظرف أعنى لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها لسبوح يعنى أن لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها اهـ مطول مع بعض زيادة وقوله وهو شدّة الخ بيان للمراد إذ المعنى الأصلى هو العوم فى الماء أفاده عبد الحكيم وقوله يعنى أن لها الخ أشار به إلى أن المراد بالشواهد الدلائل فيندفع ما يقال الشهادة على للمضرة قاله الصبان (قوله حمامة جرعى الخ) تمامه * فأنت بمرأى من سعاد ومسمع * ففيه إضافة حمامة إلى جرعى وجرعى إلى حومة وحومة إلى الجندل والجرعاء تأنيث الأجرع قصره للضرورة وهى أرض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشىء والجندل أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فأنت بمرأى الخ أى بحيث تراك وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع أى بحيث أراه وأسمع قوله كذا فى الصحاح اهـ مختصر وقوله وجرعى إلى حومة أى للبيان أو إضافة الجزء للكل بناء على أن الجرعى نفس الحومة أو بعضها وقوله ونحوه بالرفع أى نحو الهدير كحنين الناقة أو بالجرّ أى نحو الحمام كالناقة ولا تجوّز فى الهدير على الأوّل وهو على الثانى مستعمل فى حقيقته ومجازه قاله الصبان وقوله بحيث الخ أى فالحمامة مطلوب منها السجع لأجل أن تسمعها المحبوبة فتطرب (قوله ورد الخ) يقتضى كلامه حصر جهة إخلالهما فى الفصاحة فى الثقل وبحث فيه بأنهما قد يؤدّيان إلى الكراهة فى السمع دون الثقل فيخلان بالفصاحة . وأجيب بأن ذلك على تقدير تسليمه نادر بعيد فلم يلتفت إليه وبأنه أحال دفع الخدش بهما إذا حصل منهما كراهة فى السمع على ما تقدم من الاستغناء عن زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة فى السمع باشتراط الخلوص عن الغرابة نقله الصبان عن سم (قوله ذلك) أى ما ذكر من الأمرين (قوله كيف) استفهام إنكارى وقوله

فى ثمن بعيمين وفيه أربع أخر فهذه ثمانية وقوله سلم أى خلص خبر مبتدإ معلوم من المقام وهو مؤول بمصدر ومن تنافر متعلق به أى والفصاحة فى الكلام خلوصه من تنافر الكلم . قال :

(وذى الكلام صفة بها يطيق تأدية المقصود باللفظ الأنيق)

أقول : ذى الكلام معطوف على الكلام فى البيت قبله أى والفصاحة فى ذى الكلام أى صاحبه وهو المتكلم صفة الخ والمراد بالصفة الملكة . ومعنى البيت والفصاحة فى المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح . والملكة هى الكيفية الراسخة فى النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل غيره ولا يقتضى القسمة واللاقسمة اقتضاء أوليا فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية وهى

وقع أى كلّ منهما (قوله خبر مبتدإ معلوم من المقام) هو الفصاحة وقوله وهو مؤوّل الخ أى بدون سابك على حدّ تسمع بالمعيدى الخ هذا والذى فى ع ق أن الخبر محذوف أى خلوصه يدل عليه ماسبق وقوله سلم كل به البيت إذ هو تأكيد والتقدير فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر حال كونه قد سلم منه ومن المعلوم أن الخلوص هو السلامة مما ذكر وهو المناسب دون ما سلكه الشارح إذ التأويل بدون سابك سماعى لا يقاس عليه على أنه لم يرد فى الماضى (قوله الأنيق) المراد به الفصيح كما سيفيده الشارح (قوله فى البيت قبله) أى على الكلام فى البيت قبله كما سيفيده ثم رأيته فى نسخة (قوله والمراد الخ) وأفاد بتعبيره بالمضارع المقتضى الاستمرار الاطاقة إذ لا استمرار إلا مع الرسوخ الذى هو الملكة أفاده ع ق (قوله يقتدر) المراد بالاقتدار الاقتدار القريب بالتعلم أو بالسليقة القريبة لا البعيد فلا تدخل الحياة ومجرد العلم فى حدّ الملكة المذكورة والمراد بالمعنى المقصود المعنى الذى يدخل تحت القصد ومن شأنه أن يراد فلا يخرج عنه إلا ما لا يقع به التخاطب عادة من أمور الغيب اهـ ع ق (قوله الكيفية الراسخة فى النفس) فان لم ترسخ كانت حالا كان من شأنها الرسوخ لكنها فى أول أمرها تكون حالا كالكيفية التى يدرك بها العلم والكتابة أولا كالمرض والفرح أفاده الصبان فخرج بالراسخة الحال وخرج بقوله فى النفس الراسخة فى الجسم كالبياض وأفاد الشارح بهذا أن الملكة من الكيفيات النفسانية وهى أحد أقسام الكيف الأربعة: الكيفيات المحسوسة وهى ما يتعلق بها إدراك الحواس الخمس وهى إما راسخة كحلاوة العسل وحرارة النار وتسمى انفعاليات أو غير راسخة كحمرة الخجل وتسمى انفعالات. والكيفيات المختصة بالكميات كالزوجية والفردية فى المنفصل والاستقامة والانحناء فى المتصل . والكيفيات النفسانية أى المختصة بذوات الأنفس وهى الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والادراكات. وهى إما راسخة فى النفس وتسمى ملكات كملكة العلم والكتابة، وإما غير راسخة وتسمى أحوالا كالمرض والفرح . والكيفيات الاستعدادية أى المقتضية استعدادا أى انفعالا وتهيؤا لقبول أثر ما إما بسهولة كاللين وتسمى اللاقوة أو بصعوبة كالصلابة وتسمى القوة من الحاشيتين بتصرف (قوله والكيفية) أظهر فى محل الاضمار لأن المقصود الكيفية من حيث هى سواء كانت راسخة أم لا صبان (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل غيره) أى وإن استلزمه فى بعض الصور كالادراك والعلم والقدرة ونظائرها فانها لا تتصور بدون متعلقاتها أعنى المدرك والمعلوم والمقدور ولكن ليست تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معلولة لها كما فى النسب بل تصوراتها مستلزمة لتصور متعلقاتها وكذا الحال فى الكيفيات المختصة بالكميات اهـ صبان عن خسرو. قال عبد الحكيم والمراد بالغير الأمر الخارج لأنه المتبادر إلى الذهن ومعنى التوقف أن لا يمكن التصور بدونه أصلا فلا ترد الكيفية المركبة لأن تصورها يتوقف على تصور أجزائها لا على أمر خارج وكذا الكيفية المكتسبة بالحدّ والرسم إذ لا توقف فيها بمعنى عدم إمكان التصور بدونهما لامكان حصولها بالبداهة اهـ وقوله والمركبة كطعم الرمان المركب من الحلاوة والحموضة وقوله المكتسبة الخ كمعنى الانسان وحدوث العالم وقوله لامكان الخ أى لمن يفيض الله عليه علم الأشياء بلا واسطة حدّ أو رسم (قوله ولا يقتضى الخ) أى فى محله لأن سائر الأعراض إذا قطع النظر عن محلها لا يتصور فيها قسمة صبان وكلام الشارح صادق بما لو كان لا يقتضيها أصلا أو يقتضيها اقتضاء ثانويا كما سيفيده (قوله واللاقسمة) كذا جرت عادة كثير بادخال أل على لا قسمة وهو خلاف العربية اهـ منه (قوله اقتضاء أوليا) أى ذاتيا وهو قيد للادخال كما سيأتى اهـ منه (قوله الأعراض النسبية) من نسبة الجزئيات إلى كليها لأن هذه السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالاضافة نسبة يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا اهـ منه

(قوله الاضافة) وهى النسبة العارضة للشئ بالقياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة والملك هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم أى كون الانسان لابسا القميص أو العمامة والفعل كون الشئ مؤثرا فى غيره مادام مؤثرا كـكون المسخن يسخن غيره مادام مسخنا والقاطع يقطع غيره مادام قاطعا والانفعال هو تأثر الشئ عن غيره مادام متأثرا كـكون الماء مسخنا مادام يتسخن وكون زيد مضروبا مادام الضرب نازلا عليه والأين حصول الشئ فى المكان والمتى حصوله فى الزمان كـكون زيد فى الدار وكون الصوم فى رمضان والوضع هيئة تعرض للشئ باعتبار نسبة أجزائه بعضها لبعض بالقرب والبعد والمحاذاة كالاتكاء والاضطجاع أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالقيام والانتكاس فانه يتوقف على كون رجليه إلى أعلى ورأسه إلى أسفل فى الانتكاس وعكسه فى القيام اهـ دسوقى (قوله وبالقيد الثانى) هو قوله ولا يقتضى القسمة وقوله الكم أى لأنه عرض يقبل القسمة لذاته كالأعداد والمقادير كالخط والسطح اهـ صبان والخط ماتركب من أزيد من نقطة والسطح ماتركب من أزيد من خط فالخط طول فقط والسطح طول وعرض فقط (قوله وبالثالث) هو قوله واللاقسمة وقوله النقطة هى طرف الخط وغايته فلا تقبل القسمة فى جهة أصلا (قوله المقتضية للقسمة) هى المركبة وقوله واللاقسمة هى البسيطة وقوله لذلك أى القسمة واللاقسمة (قوله فعلم) أى من تعريف فصاحة المتكلم بالملكة وقوله ومن له ملكة الخ أى وعلم أن من له الخ أى من التعبير فى التعريف بيقتدر دون يعبر أفاده السعد فى الشرحين (قوله وجعلوا) أى البيانيون ع ق (قوله طباقه) هو والمطابقة مصدر طابق (قوله مطابقته لمقتضى الحال) أى مطابقته لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة صرح به فى التلويح وفيه أنه تخرج عن التعريف بلاغة كلام البارى تعالى إلا أن يراد بقدر طاقة المتكلم أو المخاطب عبد الحكيم أى فيدخل كلام البارى بشمول المخاطب (قوله لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التى يبحث عنها فى علم المعانى دون كيفيات دلالة اللفظ التى تكفل بها علم البيان إذ قد تتحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا المعنى بدلالات وضعية أى مطابقية غير مختلفة فى الوضوح والخفاء. نعم إن أدى المعنى بدلالات عقلية أى مختلفة فى الوضوح والخفاء لابد فيه من رعاية كيفية الدلالة أيضا عبد الحكيم وقوله وهو أى مقتضى الحال الذى لا تتحقق البلاغة بدونه وقوله الخصوصيات أى موصوفها وهو الكلام الكلى كما يتبين على ما حققه السعد فى شرحيه وتبعه الشارح وإن نوزع فيه وقوله إذ قد تتحقق الخ أى ولو كانت كالخصوصيات لروعيت فى كل تركيب بليغ وقوله عقلية أى حاصلة بمعونة العقل لأن الشخص ينظر به فى العلاقة والقرينة وينتقل من الشئ إلى لازمه فلا يكفى فى المختلفة بما ذكر مجرد الوضع (قوله مع فصاحته) حال من الضمير فى مطابقته لأنه فاعل المصدر المضاف صبان (قوله لضيق النظم) قد التمس له ع ق مسوغا ثانيا وعبارته ولعله اتكل فى إسقاطه مع ضرورة الوزن على أن البلاغة شرف فى الكلام معلوم وهو التام وبالضرورة إن كونه غير فصيح ينفى عنه الشرف فلا تثبت له تلك البلاغة التى هى شرف تام إلا بما يحصل به شرفها وهو الفصاحة وفيه تكلف اهـ وأقول من المعلوم أن التعريف لابد فيه من ذكر جميع القيود المعتبرة فى حقيقة المعرف فضيق النظم لا يسوغ الاسقاط وعليه أن يتم القيود فى بيت آخر وإلا كان التعريف مختلا على أنه لو قال :

بلاغة الكلام أن يطابقا ... وهو فصيح لمقتضى الحال فقا

لوفى بالقيد الذى أسقطه من غير احتياج إلى بيت آخر وكذا لا يسوغه الأمر الثانى بعد كونه تكلفا إذ هو أمر خارج عن التعريف متصف به المعرف لا يسوغ إسقاط قيد من التعريف بل ولا يعتمد

الاضافة والملك والفعل والانفعال والأين والمتى والوضع وبالقيد الثانى الكم متصلا كان أو منفصلا وبالثالث النقطة. وبالقيد الرابع دخل متعلق العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة فان اقتضاء العلم لذلك ثانوى بواسطة المعلوم فعلم أن من تكلم بالفصيح وليس له ملكة غير فصيح متكلم أولا ، قال :

(وجعلوا بلاغة الكلام طباقه لمقتضى المقام)

أقول : بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته وأسقط المصنف هذا القيد لضيق النظم واحترز به

عن نحو شعره مستشزر إذا ألقي إلى خالي الذهن وبقيد المطابقة عن نحو إن زيدا قائم إذا ألقي لخالي الذهن، والحال هو الأمر الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المراد خصوصية ما وهي أي موصوفها: مقتضى الحال، مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي كلاما مؤكدا وهو كلي وهذا الكلي مقتضى الحال وإن زيدا قائم فرد من أفراد ذلك الكلي مطابق له بمعنى أنه مصدوق لذلك الكلي وفرد من أفراده وهذا عكس مطابقة الكلي لجزئياته إذ هي صدقه على كل واحد منها ولم يتكلم المصنف على البلاغة في المتكلم للعلم بها من الفصاحة فيه فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم مما ذكر في حد البلاغة أن كل بليغ كلاما كان أو متكلما فصيح لجعل الفصاحة شرطا للبلاغة وليس كل فصيح بليغا كلاما كان أو متكلما لأن الفصيح قد يعرى عن المطابقة كما تقدم، ولبلاغة الكلام طرفان أعلى وهو ما يقرب من حد الإعجاز

في الإسقاط على شيء يدل على القيد في نفس التعريف فتأمل منصفا (قوله عن نحو شعره الخ) أي فإنه وإن كان مطابقا لمقتضى الحال لكنه ليس فصيحا لتنافر حروف بعض كلماته فليس بليغا (قوله وبقيد المطابقة الخ) المتبادر أن الإضافة بيانية لكونها كذلك في مثله وأن المراد المطابقة مع متعلقها أعني لمقتضى الحال وعليه فالمناسب حذف قيد لأن المطابقة جنس في التعريف لا قيد ويمكن أن يقال إن الإضافة على معنى اللام ومراده بقيدها قولهم لمقتضى الحال فقوله عن نحو إن زيدا الخ أي فإنه وإن وجدت فيه المطابقة التي هي الصدق عليه كما سيتضح لكنها لشيء آخر غير مقتضى الحال وهو الكلام المؤكد الكلي إذ مقتضى الحال الذي هو خلو الذهن كلام غير مؤكد وليست الإضافة بيانية حتى يرد ما ذكرناه فيهم (قوله الداعي) أي المحوج (قوله إلى أن يعتبر) أشار بهذا إلى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم وإلى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة مع دون في الموهم للجزئية اهـ عبد الحكيم وقوله إلى أن التكلم الخ أي فلو تكلم شخص بما يقتضيه الحال من غير اعتبار لم يتصف كلامه بالبلاغة عندهم وقوله وإلى أنه الخ أي حيث قال يعتبر ولم يقل يذكر وقوله ولذا أي لكون الخصوصية لا يجب أن تكون من قبيل اللفظ وقوله الموهم للجزئية لأنه لو عبر بفي لتوهم أنها لظرفية الجزء في الكل (قوله خصوصية) نقل عبد الحكيم عن القاموس أنها بفتح الخاء وضمها مصدر خصه بالشيء قال والمراد هنا الأمر المختص جعله نفس المصدر مبالغة اهـ وقوله المختص أي بالمقام والحال (قوله أي موصوفها) هو الكلام الكلي كما سيذكره وهذا جرى على ما حققه السعد ونازعه غيره مدعيا أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة ووجه كل من السعد وغيره ما ادعاه راجع الصبان (قوله بمعنى أنه مصدوق الخ) صريح عبارة الشارح أن مطابقة الجزئي للكلي مصدوقيته له ومطابقة الكلي للجزئي صدقه عليه فالعكس حينئذ باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ فقط كما لا يخفى على منصف وعبارة السعد صريحة في أن مطابقة الجزئي هنا بمعنى صدق الكلي عليه فيكون العكس حينئذ باعتبار اللفظ فقط حيث أسندت المطابقة للجزئي في هذا المقام عكس قولهم إن الكلي مطابق للجزئيات فإن المطابقة فيه مسندة إلى الكلي لا بحسب المعنى إذ المسند إليه المطابقة هنا في المعنى والحقيقة مقتضى الحال الذي هو الكلي لأنه قد أسند الصدق في مطابقة الجزئي إلى الكلي نبه عليه الصبان نقلا عن سم فكان على الشارح أن لا يخرج عن عبارة السعد (قوله للعلم بها من الفصاحة فيه) أي بعد معرفته بلاغة الكلام فإذا عرفت علم أنها في المتكلم ملكة يقتدر بها على تحصيل تلك البلاغة كما أن فصاحته ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح وهذا تكلف كما في ع ق (قوله يقتدر بها الخ) أي لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ فالنكرة في سياق النفي عمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم وأراد بيانه صبان عن الأطول وقوله أي لا يعجز الخ دفع به ما أورد أن التعريف يصدق على ملكة الاقتدار في نوع من أنواع الكلام فقط كالمدح مع أنها لا تسمى بلاغة وقوله والمراد الخ أي فلا يرد المعجزة فإنه لا يمكن ورود معناه على المتكلم لعدم إحاطته بكميات الأحوال وكيفياتها (قوله فعلم مما ذكر من حد البلاغة) المناسب زيادة والفصاحة لأن انتفاء العكس لا يعلم من حد البلاغة بل من حد الفصاحة حيث لم يعتبر فيه البلاغة وقد ذكر غيره كلا منهما اللهم إلا أن يقال إن الناظر في حد البلاغة يعلم أنه إذا اعتبرت البلاغة في الفصاحة يلزم الدور وهو باطل فحينئذ يعلم عدم اعتبار البلاغة في الفصاحة فيكون انتفاء العكس معلوما من حد البلاغة تدبر وقصد بهذا بيان النسبة بين الفصيح والبليغ وهي العموم والخصوص المطلق لانفراد الفصيح في العاري من البلاغة دون البليغ (قوله كما تقدم) أي في قوله وبقيد المطابقة (قوله وهو ما يقرب الخ) المراد الأعلى الحقيقي أي الفرد الذي لا فرد فوقه وبعد

وهو أن يرتفع الكلام
في بلاغته إلى أن يخرج
عن طوق البشر
ويعجزهم عن معارضته
وخص البشر لأنهم
أقوى أصناف المخلوقين
على ذلك فاذا عجزوا
فغيرهم أولى أو لأنه لم
يوجد معاند إلا منهم،
وأسفل وهو ما إذا غير
الكلام عنه إلى ما دونه
أي إلى مرتبة هي أدنى
منه التحق وإن كان
صحيح الاعراب عند
البلغاء بأصوات
الحيوانات . وبين
الطرفين مراتب كثيرة
بعضها أعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات
ورعاية الاعتبارات
ويتبعها وجوه أخر غير
المطابقة والفصاحة
تورث الكلام حسنا
وهي أنواع البديع قال:
(وحافظ تأدية المعاني
عن خطأ يعرف بالمعاني
وما من التعقيد في المعنى
يقي
له البيان ثم ما قد انتقى
وما به وجوه تحسين
الكلام
تعرف يدعى بالبديع
والسلام)

الاعجاز مرتبته والاضافة بيانية على حذف مضاف أي حد ذي الاعجاز لأن الأعلى فرد من البلاغة التي
هي المطابقة وليس هو الاعجاز أفاده الصبان (قوله وهو) أي حد الاعجاز (قوله وخص) أي المفسر
لحد الاعجاز (قوله ما إذا غير) أي مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح بعد أي إلى مرتبة وذكر الشارح
ضميري عنه ودونه العائدين إليها نظرا للفظ ما (قوله هي أدنى منه) أي تحته بلا واسطة كما هو المتبادر
فلا يرد الأعلى والمراتب المتوسطة فان ما تحتها بلا واسطة لا يقتضى التغيير إليه ما ذكر أفاده الصبان
(قوله التحق) أي في عدم الاشتمال على المناسبات واللطائف وإن افترقا من حيث الدلالة على أصل المعنى
المراد في الكلام المتميز دون أصوات الحيوانات (قوله وإن كان صحيح الاعراب) الأحسن وإن كان
فصيحا قاله الصبان عن سم وذلك لأن الفصاحة لما كانت معتبرة في البلاغة تتوقف عليها البلاغة توقفا
قريبا كان شأنها أن يقوى توهم عدم التحاق الكلام بما ذكر عند كونها فيه ولو فقدت المطابقة ولا
كذلك صحة الاعراب فكان الأحسن أن يبالغ على ثبوت الالتحاق عند وجودها دفعا لتوهم القوى
وما قاله إنما دفع به توهما ضعيفا يندفع باندفاع هذا القوى (قوله بعضها أعلى من بعض) بيان لما فيه
التفاوت وهو العلو (قوله تفاوت المقامات) أي فيما تقتضيه بأن يقتضى بعض المقامات تأكيدا واحدا
مثلا وبعضها أكثر أو في عددها قلة وكثرة بأن يكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات
وأحوال كلام آخر صبان وقوله تأكيدا واحدا المناسب تأكيدين لأن الكلام في تفاوت المراتب الوسطى
ومرتبة الواحد طرف أسفل اللهم إلا أن يراد تأكيد بعد الأسفل (قوله ورعاية الاعتبارات) معطوف
على المقامات وهو كما إذا روعى اعتبار واحد وروعي أكثر صبان عن سم وفي قوله واحد ما سبق
وترك الشارح وجها ثالثا للتفاوت وهو تفاوت البعد عن أسباب الاخلال بالفصاحة كما لو اتفق النقل بالكلية
في موضع وبقي شيء يسير لا يخرجه عن الفصاحة في موضع آخر (قوله تورث) اختار لفظ تورث على
تفيد التنبيه على أنه ليس النظر إلا إلى حسن في الكلام ولا نظر إلى هذه الوجوه كأنها فنيت وبقي
الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر إليها وهي الداعية إلى التكلم وليس النظر إلى حسن الكلام
إنما هو من توابعها صبان عن الأطول وقوله ليس النظر أي التام الذي يترتب على القصد بالذات وقوله
إلا إلى حسن الخ أي لأنه الباعث على ارتكاب الوجوه والمنظور إليه نظرا تاما أوليا إنما هو الباعث
لا المبعوث عليه وقوله كأنها فنيت الخ لأنه إذا حصل المقصود الذي بعث عليها وهو الحسن قطع النظر
عنها وقوله وليس النظر أي أولا (قوله وحافظ) مبتدأ وكذا ما بعده والمسوغ عمله النصب في تأدية
لاعتماده على الموصوف المحذوف أي وفن حافظ وخبره جملة يعرف (قوله تأدية المعاني) أي الزائدة
على أصل المراد كما يتبين وهو مجرد النسبة (قوله بالمعاني) أي بعلم المعاني والتصرف في العلم جائز إذا
اشتهر كالسعد والعصام ووجه ما أفاده المصنف من أن علم المعاني يحترز به عن الخطأ في تأدية المعاني كما
قال ع ق أن من أدرك علم أن هذا المعنى يطابق هذا المقام فيؤديه مطابقا له وذلك المعنى يطابق ذلك
المقام فيؤديه مطابقا له وهكذا فلا يقع خطأ في التأدية مثلا يعلم بالعلم المذكور أن المعنى الذي هو حذف
بعض أجزاء الجملة يناسب مقام الايجاز وذكرها يناسب مقام الاطناب ومعنى التأكيد يناسب مقام
الانكار وعدمه يناسب مقام عدم الانكار وعلى هذا القياس كما يأتي اه وقوله وذكرها يناسب الخ
يفرض فيما لو كان عرف الأوساط الذي هو مبنى المساواة مبنيا على الحذف نحو إياك والأسد فذكر
ما حذف حينئذ يناسب مقام الاطناب وإلا فهو مناسب لمقام المساواة تأمل (قوله التعقيد في المعنى) قد
عرفته مما سبق (قوله له البيان الخ) خبر ما والبيان مبتدأ خبره قد انتقى وله متعلق بانتقى وفي كلامه
تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ووجه ما أفاده المصنف أن من عرف فن البيان عرف أنه إنما

أقول: قد علم مما تقدم أن البلاغة مرجعها أي ما يجب حصوله لتحصل أمران: الأول تمييز الكلام الفصيح من غيره وإلا لربما أدى الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب الفصاحة في البلاغة. الثاني الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا أما الأول فبعضه يعرف من علم اللغة وهي الغرابة وبعضه من علم التصريف وهو مخالفة القياس وبعضه من علم النحو وهو ضعف التأليف والتعقيد اللفظي وبعضه يدرك بالحس وهو التنافر فاستغنى عن ذكر ما يعرف به في هذا الكتاب وغيره من كتب البلاغة وهذا الذي يعرف من هذه العلوم ويدرك بالحس ماعدا التعقيد المعنوي فلم يبق مما ترجع إليه البلاغة إلا الثاني وكذلك ما يحترز به عن التعقيد المعنوي على ماتقدم فوضع الثاني أعني ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني، ولما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان، وللوجوه التابعة للبلاغة علم البديع. وأشار

ينتقل من ملزوم إلى لازم بين لعدم الواسطة أو قلتها أو ظهور القرينة فيحترز عن التعقيد المعنوي السابق (قوله مما تقدم) هو تعريف البلاغة (قوله أي ما يجب حصوله لتحصل) فالمرجع الذي هو الاحتراز والتمييز يحصلان أولا ثم تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فان الغالب تأخر المرجع كما في قولهم مرجع الجدال إلى فساد القلوب اه صبان وقوله فان الغالب الخ وذلك لغلبة تفسير المرجع بما يئول إليه الشيء (قوله أمران) أخذ الأول من قولنا في تعريف البلاغة مع فصاحته والثاني من قولنا فيه مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله تمييز الكلام الفصيح الخ) أي معرفته قال السعد ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها اه (قوله وإلا لربما أدى الخ) أي وإن لم يحصل التمييز بأن لم يميز الفصيح وأتى بالكلام اتفاقا أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتفي البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق صبان وارتضى عبد الحكيم حملا للعبارة غير هذا فراجعه وكان الأولى التعبير هنا بأورد كما عبر السعد لأن الايراد هو الذي يذكر في جانب الكلام (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي لأنه خطأ في كيفية التأدية لا في نفسها اه عبد الحكيم (قوله وإلا لربما الخ) أي وإلا يوجد الاحتراز وربما للتحقيق مجازا لأنه إذا عدم الاحتراز فلا مطابقة قطعا أفاده الصبان عن الحفيد وقوله فلا مطابقة قطعا أي لأنه حينئذ ينعدم اعتبار الخصوصيات وبعدمه تنعدم كما ذكره عبد الحكيم وتقدم عنه أيضا ما يفيده (قوله أما الأول) أي تمييز الفصيح من غيره (قوله فبعضه) أي بعض متعلقه بفتح اللام وكذا يقال فيما بعده (قوله علم اللغة) أي العلم الباحث عن أوضاع مفردات اللغة (قوله وهي الغرابة) أنث باعتبار الخبر أي أنه يعرف به ذو الغرابة وغيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقير وتخريج فهو غير سالم من الغرابة أفاده السعد ومثله يقال فيما يأتي وحينئذ كان الأولى للشارح أن يعبر بيستفاد (قوله وهو مخالفة القياس) إذ به يعلم أن نحو أجلل مخالف للقياس لعدم الادغام (قوله وهو ضعف التأليف) كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما صبان (قوله والتعقيد اللفظي) رد بأن التعقيد اللفظي كما يكون سببه مخالفة القانون النحوي برفع منصوب ونصب مجرور مثلا يكون سببه اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين وإذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف يبين في علم النحو. والجواب أن تسبب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور إنما هو لمخالفتها الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الأصل وإن جازت توجب عسر الدلالة والنحو يبين فيه ما هو الأصل وما هو خلافه وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الأصل اه صبان (قوله بالحس) أي الذوق السليم الذي هو مثل الحس أو مراده الحس الباطني (قوله وهو التنافر) إذ به يعرف أن مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات قاله السعد (قوله فاستغنى) أي بعلم اللغة وما بعده وضمير يعرف لما ذكر من الأبعاض وضمير به لما وفي هذا متعلق بذكر (قوله وهذا الذي يعرف الخ) أي مما الاحتراز عنه مرجع للبلاغة (قوله إلا الثاني) وهو الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد (قوله وكذلك ما يحترز به) المناسب إبداله بالاحتراز وكذا ما يأتي كما في عبارة السعد لأن بعض الأمر الأول هو الاحتراز كما نبه عليه الصبان وكذا نفس الأمر الثاني كما هو واضح من عبارة الشارح وغيره (قوله على ماتقدم) أي وهذا أي قولنا وكذلك الخ جار على ما تقدم إفادته لك وهو أن ما ذكر من هذه العلوم لا يحترز به عن التعقيد المعنوي والمقيد هو قوله وهذا الذي يعرف الخ وفي نسخة لما تقدم وهي واضحة مما قلناه (قوله فوضع للثاني) أي لمعرفته وكذا ما بعده (قوله علم المعاني) إن أريد به القواعد فالأمر ظاهر أو الملكة أو الادراك احتيج إلى تقدير مضاف أي متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعد صبان

إلى الأول بقوله : وحافظ البيت وليس في المعاني الأول والثاني الايطاء لاختلاف المعنى لأن الأول جمع والثاني مفرد والثاني بقوله : ومامن التعقيد البيت فقوله يبق أي يحفظ ومن التعقيد يتعلق به واتق اختبر والثالث بقوله : ومابه البيت ومامبتدأ و به متعلق بتعرف ويدعى أي يسمى خبر ما وقوله والسلام أي على من اتبع الهدى تكميل ولما كان هذا التأليف في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان و بعضهم يسمى الأول علم المعاني

و يسمي الأخيرين أي البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع . أما تسمية الأول بالمعاني فلتعلقه بالمعنى لأن به الاحتراز عن الخطأ في المعنى وتسمية الثاني بالبيان فلتعلقه بإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لأجل بيان المعنى وإيضاحه . وأما تسمية الثالث بالبديع فلبحثه عن المحسنات ولاشك في بداعتها وظرافتها . وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلأن البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولا شك في تعلق الثلاثة بتصحيحها وتحسينها . وأما تسمية الفنين الأخيرين بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني على الثالث والأول بالمعاني لما تقدم . وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبديع فلأنه لاخفاء في بداعتها وظرافة لطائفها والله أعلم . قال :

[الفن الأول علم المعاني] قدمه على علم البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي ثمرة علم المعاني معتبرة في علم البيان مع شيء آخر وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة كالتعبير عن اتصاف زيد بالكرم بزيد كثير الرماد جبان الكلب مهزول الفصيل . قال :

(علم به لمقتضى الحال يرى * لفظ مطابقا وفيه ذكرا
إسناد مسند إليه مسند * ومتعلقات فعل تورد
قصر وإنشاء وفصل وصل او * إيجاز إطناب مساواة رأوا)

(قوله إلى الأول) أي إلى وضع علم المعاني للأول أي المذكور أولا حال بيان وضع الفنون الثلاثة وهو الثاني في قوله فوضع للثاني الخ (قوله والثاني مفرد) أي لكونه علما (قوله وللثاني) وهو ما احترز به عن التعقيد المعنوي على مافيه أي إلى وضع علم البيان له وكذا يقال فيما بعده (قوله وبه) متعلق بتعرف وتعرف خبر وجوده والجملة الاسمية صلة ما (قوله أي على من اتبع الخ) أشار إلى اكتفاء في المصنف (قوله انحصر مقصوده الخ) وذلك لأن المسمى بعلم البلاغة إنما هو الأولان لمزيد اختصاص لهما بهما أفاده السعد أي لمجموعهما إذ الأول لاتعلق له بغيرها ولما كان المقصود من الثاني بالذات الاحتراز المتقدم بخلاف غيره من العلوم السابقة كان له ماذكر أفاده الصبان وتوابع البلاغة إنما وضع لها علم البديع .

الفن الأول علم المعاني

أل في الفن للعهد الذكري لذكره في ضمن قوله سابقا وحافظ تأدية الخ والاخبار عنه بأنه علم المعاني وإن كان معلوما مما قبله ليناسب الفنين بعده المحتاج فيهما إلى الاخبار لطول العهد فتجرى التراجم على نسق واحد . فإن قلت الفن الأول ألفاظ لأنه جزء من الكتاب هو ألفاظ وعلم المعاني معان فكيف صح الحمل . قلت في الكلام حذف مضاف إما في الأول أي مدلول الفن الأول أو في الثاني أي دال علم المعاني ولك منع أن الفن الأول من قبيل الألفاظ بأن أجزاء الكتاب دون الفنون لانفيها من الصبان بتصرف (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب) كلمة من في الموضعين ابتدائية إلا أن الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئا من البيان ومتصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئا من المركب ومتصلا به وملخصه أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته إليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته إليه اهـ فنري وقوله إلا أن الخ أي أن مجرور من ليس مبتدأ ومنشأ لنفس ماقبلها بل هو منشأ لاتصاله به ذكره عبد الحكيم (قوله معتبرة في علم البيان) المراد بالاعتبار مايشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فإن رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لاجزء منه ولا فائدة له والشيء الآخر الذي هو إيراد المعنى الخ فائدة لعلم البيان ومقصود منه نقله الصبان عن يس (قوله وفيه ذكرا الخ) إشارة إلى الأبواب المذكورة فيه (قوله إسناد) بترك التنوين نائب فاعل ذكر وهو على إسقاط المضاف أي باب إسناد وكذا يقال فيما بعد وأراد باب الاسناد الخبري وقوله مسند إليه ويسمى المبتدأ أو الفاعل عند النحاة والمحكوم عليه عند الأصوليين والموضوع عند أهل الميزان وقوله مسند ويسمى خبرا أو فعلا عند النحاة ومحكوما به عند الأصوليين ومحمولا عند المناطقة وقوله متعلقات فعل كالمفعول به وفيه وله والحال والتمييز والمجرور وقوله تورد كل به البيت ومع ذلك أشار به إلى أنها فضلات في الجملة زائدة على الركنين وقوله قصر هو حصر المبتدأ في الخبر أو العكس أو حصر الفعل أو ما يجري مجراه في بعض المتعلقات أو العكس وقوله وإنشاء هو الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه

كما يأتي وكقولك قم لا تقم وقوله فصل وصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه وقوله أو إيجاز أي وذكر فيه إيجاز وهو أن يسقط من الكلام ما اقتضاه الأصل لفائدة وقوله إطناب بحذف همزته ونقل حركتها إلى تنوين إيجاز وهو أن يورد في الكلام ما لا يحتاج إليه عرفا لفائدة وقوله مساواة هو أن يؤتى بالكلام جاريا على ما يتخاطب به أوساط الناس في محاوراتهم أعني الذين ليسوا نهاية في البلاغة ولا أدنى في الفهاهة وقوله رتبوا كمل به البيت أي جعلوا أبواب علم المعاني على هذا المعدود هذه الثلاثة بابا بابا واحدا اهـ ع ق ببعض زيادة وقوله ما اقتضاه الأصل أي أصل المراد وذلك كالمسند والمسند إليه يحذف حين العلم به لفائدة كراحة المتضجر وقوله ولا أدنى في الفهاهة أي ولا أدنى الناس بسبب الفهاهة (قوله على ملكة يقتدر بها على إدراك المسائل) أي الملكة الحاصلة من إدراك القواعد مرة بعد أخرى أعني ملكة استحضارها متى أريد فهي تابعة للادراك في الحصول ووسيلة إليه في البقاء فمراد الشارح بالاقتدار الدائم ومحل الاطلاق إذا كانت ملكة إدراك عن دليل وإن أطلقوا وقوله ويطلق على نفس الادراك أي بمن دليل حتى لو أدركها أحد تقليدا لا يقال له عالم بل حاك ذكره السيد السند في شرح المفتاح وقوله ويطلق على نفس المسائل أي إذا علمت عن دليل وإن أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالادراك عن دليل كما لا يخفى وكذا التقييد السابق في الملكة ثم إنه حقق السيد أنه حقيقة في الادراك وفي الملكة مجاز مشهور أو حقيقة عرفية أو اصطلاحية في المسائل وفي كونه حقيقة في الادراك نظر لأن المراد به الادراك عن دليل لا مطلقا حتى يكون حقيقة من الصبان عن الأطول وقوله تخصيص الاسم أي اسم المسائل والملكة الذي هو العلم (قوله والأنسب بما هنا الخ) لما في إرادة الادراك من التهافت الواضح لضرورة المعنى عليه إدراك يدرك به ولما يرد على إرادة الملكة مما ذكره الصبان فانظره (قوله وهنا مضاف محذوف الخ) إن قلت يلزم عليه أمور: الأول إعراب مطابقا حالا بعد أن كان مفعولا ثانيا فقد تغير إعراب المتن. الثاني كونه حالا من نكرة بلا مسوغ. الثالث دخول ما لا مطابقة به من الأحوال كالاعلال والادغام. قلت أما الأول فلا يضر إذ لا يلزم عليه تغيير الحركات وأما الثاني فللضرورة وأما الثالث فقد دفعه الشارح بقوله ومقصوده الخ إذ قد أفاد أن بعد قوله مطابقا ظرف مقدر أي مطابقا بها وحينئذ تخرج الأحوال المورودة بهذا ولك أن تقول إن ناصب المفعولين مسلط في الحقيقة على مصدر الثاني مضافا إلى الأول فالمعنى هنا علم يعلم به مطابقة اللفظ وهذا المضاف أعني أحوال مقدر بعد ملاحظة ما في الحقيقة قبل مطابقة والاضافة من إضافة السبب إلى المسبب والنفس إلى هذا أميل وإن كان خلاف المعهود من التقدير بلا تحويل لأنه يؤول إلى جزالة المعنى مع كونه لا يرد عليه شيء مما ورد على الأول بخلاف الأول فانه يؤدي إلى الركاكة مع ما فيه مما يرد عليه ولو قال:

علم به يعرف حال اللفظ به طباق حال فيه خلق القبه

لأتى بالتعريف مع السلامة من هذا التكلف وقولنا طباق حال على حذف مضاف أي مقتضى حال وقولنا فيه الخ جملة مستأنفة والضمير يعود إلى علم هذا ما ظهر لي وتأمل منصفا (قوله إنه علم يعلم به) أي مسائل يستنبط منها إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بالمسائل أفاده السعد ثم إنه ليس المراد بعلم هذه الأحوال بهذا العلم تصورها به وأنه كالتعريف لها بل المراد التصديق بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي التصديق بأن هذا التأكيد الجزئي مثلا الذي في قولك إن زيدا قائم به طابق هذا الكلام الجزئي مقتضى الحال وهكذا قاله الصبان وسيأتي الاشارة من الشارح إلى هذا في حل ألفاظ التعريف (قوله أحوال اللفظ) أي الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغيرها قاله السعد. (قوله أي من حيث الخ) متعلق بيعلم بعد ملاحظة نائب الفاعل وصفته تأمل. (قوله لا من حيث ذاتها) أي فيكون عبارة عما يتصور به معنى

أقول: العلم يطلق على ملكة يقتدر بها على إدراك المسائل ويطلق على نفس الادراك ويطلق على نفس المسائل والأنسب بما هنا المعنى الثالث فقوله علم إلى قوله مطابقا تعريف لعلم المعاني وقوله يرى أي يعلم وبه يتعلق به ولفظ نائب فاعل يرى وهو المفعول الأول ومطابقا مفعول ثان وهنا مضاف محذوف أي هو أحوال أي علم يعلم به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال ومقصوده أنه علم يعلم به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال فعلم جنس ويعلم به أحوال اللفظ مخرج لما يعلم به أحوال غير اللفظ كالحساب فإن به يعلم أحوال العدد جمعا وتفريقا وقوله التي بها يطابق مقتضى الحال أي من حيث إن اللفظ يطابق بها لا من حيث ذاتها

كالتقديم والتأخير والتعريف والتنكير مخرج للأحوال التى ثبتت بهذه الصفة كالرفع والنصب ولعلم البيان لأن البحث فيه عن أحوال اللفظ لا من الحيثية المذكورة وكذلك المحسنات البديعية كالتجنيس ونحوه مما يعتبر بعد رعاية المطابقة والتحقيق فى مقتضى الحال أنه ذو الأحوال وقوله وفيه ذكرا الخ أشار به إلى أن هذا العلم بجملته منحصر فى ثمانية أبواب انحصار الكل فى أجزائه ووجه الانحصار أن الكلام إما خبر أو إنشاء الأول لابد له من إسناد ومسند إليه ومسند فهذه ثلاثة أبواب والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو ما فى معناه وهو الباب الرابع وكل من التعلق والاسناد قد يكون بقصر وقد لا يكون وهو الباب الخامس والثانى هو الباب السادس والجملة إن قرنت بأخرى فالثانية إما معطوفة على الأولى أو لا وهما الفصل والوصل وهو الباب السابع والكلام البليغ إما ناقص عن أصل المراد أو زائد أو مساو والأول الايجاز والثانى الاطناب والثالث المساواة وهو الباب الثامن. وأما وجه إفراد كل واحد من هذه بباب فى المطول على الأصل

التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف إذ هذا ظاهر الفساد (قوله كالتقديم الخ) تمثيل للأحوال التى بها المطابقة المذكورة (قوله مخرج) خبر قوله وقوله بهذه الصفة أى المطابقة بها لمقتضى الحال (قوله كالرفع الخ) أى والاعلال والادغام وشبه ذلك مما لابد منه فى تأدية أصل المعنى المراد على وفق الوضع من حيث إنه لابد منه الخ فلا يرد أن بعض هذه الأحوال لا يتوقف عليه أصل المعنى كالادغام ولا أن بعضها يتوقف عليه ماذكر مع أنه يبحث عنه فى علم المعانى كأحوال اسم الاشارة فإنه قد يقتضى الحال إشارة البعيد مثلا لغفلة المشار إليه أفاده السعد والصبان (قوله ولعلم البيان) أى بالحيثية المذكورة فى الشارح كما يدل عليه التعليل بعد فهو تعليل للخروج بواسطتها (قوله لامن الحيثية المذكورة) بل من حيث مايقبل ولا مالا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها وشروط أصول المجاز منها ليحترز بذلك عن التعقيد المعنوى وإذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت من علم المعانى نقله الصبان عن اليعقوبى ومراده بأصول المجاز حقائق المجازات فيما يظهر فأل فى المجاز للجنس (قوله كالتجنيس ونحوه) للتناسب حذف ونحوه أو إبدال الكاف بمن (قوله مما يعتبر الخ) بيان للنحو مفيد لعلة الخروج (قوله ذو الأحوال) أى الكلام الكلى ذو الأحوال الكلية لانفس الأحوال من التعريف والتنكير وغير ذلك (قوله إما خبر وإما إنشاء) لأنه لامحالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين وهى تعلق المسند بالمسند إليه بحيث يصح السكوت على هذا التعلق سواء كان تعلقا على جهة الايجاب أو السلب أو غيرهما مما فى الانشائيات كالطلب فى اضرب يازيد عمرا فان المسند فيه تعلق بزيد على وجه طلبه منه فان كان لنسبة الكلام مايطابقها فى الخارج من نسبة بين الطرفين ثبوتية أو سلبية بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين أو لا يطابقها بأن يكونا مختلفين فخبر وإن لم يكن ماذكر فانشاء (قوله الأول لابد له الخ) إنما خص الأول وإن كان الانشاء كذلك لأن القوم بحثوا عن المسند والمسند إليه الخبريين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على المقايسة ولذا قدموا هذه الأبواب على الانشاء وإنما فعلوا ذلك لأن الخبر أكثر ومزاياه أوفر على أن بعض المحققين أنه لا إنشاء إلا وهو فى الأصل خبر صار إنشاء بنقل كما فى بعت أو حذف كما فى اضرب فان أصله تضرب أو زيادة كما فى لتضرب أو لاتضرب إلى غير ذلك صبان عن الأطول (قوله والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان الخ) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغير ذلك وكلامه مبنى على الغالب إذ المسند إليه كذلك نحو الضارب زيدا جاءنى وفى عبارته حذف أى قد يكون له ذلك وقد لا يكون كما إذا كان جامدا نحو زيد أخوك وإنما يكون كذلك إذا كان فعلا الخ فلا يرد أن ماذكر لا يختص بالمسند وأنه لاموقع لقد لأنه إذا كان فعلا الخ لابد له من المتعلقات صبان (قوله والاسناد) أى بين المسند والمسند إليه وقوله والتعلق أى بين المسند والفضلات المشار إليه بقوله قد يكون له متعلقات وقوله بقصر الباء للملابسة أى قد يكون ملابسا للقصر كما فى ماقام إلا زيد وماضرب زيد إلا عمرا وقد لا يكون كقام زيد وضرب عمرو أفاد الشارح كما فى عبد الحكيم أنه ليس مختصا بشىء مما ذكر حتى يذكر فى بابه فناسب إفراده بباب (قوله فى المطول على الأصل) قال اللفظ إما جملة أو مفرد فأحوال الجملة هى الباب الأول والمفرد إما عمدة أو فضلة والعمدة إما مسند إليه أو مسند فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند إليه أو المسند ثم لما كان من هذه الأحوال ماله مزيد غموض وكثرة أبحاث وتعدد طرق وهو القصر أفرد بابا خامسا وكذا من أحوال الجملة ماله مزيد شرف ويهتم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا ولكون كل من هذه وماقبله من الأحوال لم يجعل أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل ولما كان من الأحوال مالا يختص مفردا ولا جملة بل يجرى فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها

أحوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا أبحاث راجعة إلى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر فى ثمانية أبواب اهـ بحذف وبعض تصرف وقوله وتعدد طرق أى أمور يؤدى بها كانما وما وإلا والعطف بلا بعد الاثبات و ببل بعد النفى (قوله الكلام الخ) ذكره ثانيا ليرتب عليه قوله ولاثالث لهما وللدخوا على الترجمة فيما يظهر وفى نسخة والكلام والواو للاستئناف (قوله وهو ما احتمل الخ) ما واقعة على مركب فهو جنس يدخل فيه الانشاء والمركبات غير المفيدة و يخرج عنه المفردات ولا يعترض بلفظ نعم ولفظ لا فان كلا منهما ليس بقضية عند المحققين و إنما القضية مقدرة بعدهما دل عليها كلام السائل وقوله احتمل الصدق والكذب مخرج للمركبات الغير المفيدة نحو إن قام زيد وقوله لذاته أى بالنظر لذاته مخرج للانشاء كالأوامر والنواهى والاستفهام والتمنى فانها لا تحتمل صدقا ولا كذبا لذاتها و إن احتملت شيئا منهما فبدلالة الالتزام وتقييد الاحتمال المذكور بالذات يدخل ما قطع بصدقه لكونه ضروريا أو بالنظر لقائله وما قطع بكذبه لكونه ضرورى الكذب أو بالنظر لقائله فان موجب الصدق أو الكذب فى هذه إنما هو أمر خارجى لا حقيقة الخبر اهـ من مختصر السنوسى بزيادة (قوله لدخول الخ) تعليل لقوله خلافا .

الباب الأوّل أحوال الاسناد الخبرى

(قوله أحوال الاسناد) أى الأمور العارضة له وهى أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز العقلى وقوله الخبرى ليس بقيد بل الانشائى أيضا يجرى فيه الأحوال الآتية و إنما خص الخبرى لأن وقوعها فيه أكثر مثال التوكيد فى الانشاء اضربن زيدا وتركه اضرب زيدا ومثال الحقيقة العقلية فيه قم يا زيد والمجاز العقلى قوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان ابن لى صرحا فان هامان ليس هو البانى حقيقة صبان (قوله ضم) أى أثر ضم أو لازم ضم الأثر هو النسبة وكذلك اللازم وقوله إلى أخرى أى أو ما يجرى مجراها والأنسب أن يراد بالكلمة الأولى وما جرى مجراها المسند و بالثانية كذلك المسند إليه . والحاصل أن الصور أربعة لأنه إما أن يكون المسند إليه والمسند مفردين نحو زيد قائم أو جملتين نحو زيد قائم يجب توكيده إذا ألقى إلى المنكر أو المسند إليه مفرد والمسند جملة نحو زيد ضرب عمرا أو بالعكس نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة اهـ من الصبان (قوله بحيث يفيد الحكم) المراد الافادة بحسب الوضع فلا يشكل بالصلة والجملة الواقعة صفة أو حالا إذ لم توضع لافادة الحكم اهـ صبان وقوله فلا يشكل بالصلة الخ أى من حيث وجود الضم المذكور فى الثلاثة مع عدم الاسناد فيها لأن الصلة مع الموصول وجملة الصفة والجملة الحالية فى حكم الكلمة وقوله إذا لم توضع الخ بل الأولى لتعيين الموصول والثانية لتخصيص الموصوف والثالثة لوصف صاحب الحال بمضمونها قال الفنرى والمراد بالحكم المعنى اللغوى المصدرى لا الاصطلاحى المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور ثم الظاهر أن التعريف مبنى على أن الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هى الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة فى نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر فى الحملى اهـ وقوله مبنى الخ إذ الضم المذكور لا يكون إلا فى الحملية فيلزم ترجيع الشرطية إليها بأن تجعل خبرية هى الجزاء الخ (قوله أو منفى عنها) أى منتف لأن المحكوم به هو الثبوت والانتفاء صبان عن يس (قوله نحو زيد الخ) أى من كل تركيب أقيم فيه غير المفرد ومنه المركبات التقييدية والاضافية مقام المفرد (قوله لاخراج الاسناد الانشائى) أى لعدم إفادته ما ذكر و إنما يفيد ربط المسند بالمسند إليه على وجه طلبه منه أو الاستفهام عن صدوره منه مثلا (قوله ما يفهم الخ) أى لا خصوص ما قابل الذات وهو الحقيقة (قوله الذات) وهى الماصدق أى فكان المناسب أن يقابل بالماصدق الأخرى . وحاصل الايراد أنه ليس المفهوم معتبرا من جانب الموضوع بل المعتبر من جانبه الماصدق فلا يصح أن يعتبر الثبوت للمفهوم بل للماصدق . وحاصل الجواب أن المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ أى مدلوله

الكلام إما خبر وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته كزيد قائم و إما إنشاء وهو بخلافه كاعلم واعمل ولا ثالث لهما خلافا لبعض النحاة القائل بأن الطلب قسم ثالث لدخوله فى الانشاء . قال :

[الباب الأوّل أحوال الاسناد الخبرى]

أقول: الاسناد ضم كلمة أو ما يجرى مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفى عنها فقولنا أو ما يجرى مجراها لادخال نحو زيد قام أبوه و بحيث يفيد الحكم الخ لاخراج الاسناد الانشائى والمراد بالمفهوم ما يفهم من الكلمة فلا يرد أن المعتبر من جانب الموضوع الذات ومن جانب المحمول المفهوم

لأن الذات أيضا مما يفهم من اللفظ . وقدم بحث الخبر على بحث الانشاء لعظم شأنه ولتفرع الانشاء عليه فى نحو زيد فى الدار وأزيد فيها وقدم أحوال الاسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخير النسبة عن الطرفين لأن البحث إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا إليه أو مسندا وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد والتقدم على النسبة ذات الطرفين ولا بحث لهم عنها والخبرى نسبة للخبر وتقدم أنه ما احتمل الصدق والكذب . وفى حد الصدق والكذب أقوال أربعة : الأول وهو أصحها أن الصدق مطابقة حكم الخبر للواقع والكذب عدم مطابقته له ولو كان الاعتقاد بخلاف ذلك فى الحالين . الثانى وهو للنظام أن الصدق المطابقة لاعتقاد المخبر ولو خطأ والكذب عدم مطابقته للاعتقاد ولو صوابا وما لا اعتقاد معه على هذا القول داخل فى الكذب لا واسطة . الثالث وهو للجاحظ أن الصدق

لا مقابل الذات الذى هو الحقيقة حتى يرد ما ذكره الشارح من أن المعتبر من جانب الموضوع الذات هو فى غير القضية الطبيعية وهو ما حكم فيها على الطبيعة والحقيقة كقولك الحيوان جنس كما يستفاد من عبد الحكيم فإن المعتبر من جانب الموضوع فيها المفهوم لا الذات والايراد إنما يأتى فى غيرها فما يفهم من الكلمة يعم المفهوم والذات وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله لأن الذات الخ (قوله لأن الذات الخ) علة لقوله فلا يرد (قوله لعظم شأنه) لأن المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه (قوله ولتفرع الخ) أى فهو أصل له بالنسبة إلى هذا المثال ونحوه والأصل مقدم بل هو أصل لكل تركيب إنشائى عند بعض المحققين كما مر بيانه (قوله مع تأخر النسبة) فيه إشارة إلى أن المراد بالاسناد النسبة فأظهر فى محل الاضمار لهذه الاشارة صبان (قوله الموصوف الخ) أى فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد صبان (قوله وهذا الوصف) أى كونه مسندا إليه أو مسندا (قوله والتقدم الخ) استئناف بيانى فى جواب سؤال هو إذا كان كل منهما متأخرا لتأخر الوصف فلم حكموا بالتقدم وقوله ولا بحث لهم عنها أى فلا تعتبر موجبة لتقديم الكلام على أحوالهما (قوله مطابقة حكم الخبر للواقع) إنما زاد لفظ حكم لأن الخبر حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة اهـ ع س اهـ سم والمراد بحكمه النسبة الحكمية أى الكلامية المفهومة من الكلام وبالواقع الخارج أى النسبة الخارجة الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر اهـ صبان وقوله حينئذ أى حين إذ جعل قسما من الكلام وقوله وليس المراد الخ لأن نفس الأمر هو الخارج عما يفهم من الكلام الشامل للنسبة الخارجية وغيرها كما أفاده هو فى محل آخر فلا يناسب جعله مطابقا بفتح الباء ثم المراد مطابقة حكمه الذى تضمنه المعنى المراد لا خصوص المعنى الوضعى فلا يرد المبالغة التى قصد منها معنى الكثرة كجئتك ألف ألف مرة وأما التى قصد منها ظاهر الكلام فهى كذب محض (قوله فى الحالين) أى حال المطابقة التى هى الصدق وحال عدمها الذى هو الكذب (قوله للنظام) هو من المعتزلة وهو مذهب سخيف جدا لما أشار إليه السكاكى من أن تصديق اليهودى إذا قال الاسلام حق وتكذيبه إذا قال الاسلام باطل يناديان عليه بالفساد والبطلان اهـ صبان وإنما قدمه الشارح على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الأول حيث اجتمعا فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب (قوله المطابقة الخ) أى مطابقة الحكم الخبر للاعتقاد والمراد بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم أو الراجح فيشمل الظن قاله السعد (قوله ولو خطأ) أى ولو كان الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وإذا كان صوابا فبطريق الأولى لتحقق المطابقتين اهـ مطول وعبد الحكيم قال الصبان قال الحفيد على المطول اختار المحقق الرضى أن الواو فى مثل هذا الموضع اعتراضية وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكر آخره مستأنفة لفظا متعلقة به معنى ثم نقل أن لو فى مثل هذا الموضع لا تكون لانتفاء شىء لانتفاء غيره ولا للمضى وكذا إن لا لقصد التعليق ولا للاستقبال فالمعنى فيهما ثبوت الحكم ألبتة اهـ وقوله ما يتوسط أثناء الكلام نحو زيد وإن كثر ماله بخيل وقوله أو يذكر آخره نحو زيد بخيل ولو كثر ماله اهـ وقوله بالاعتراضية أى المنسوبة إليها الواو (قوله عدم مطابقته) أى مطابقة حكم الخبر وقوله ولو صوابا أى ولو كان حكم الخبر صوابا أى مطابقا للواقع فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب قاله السعد ثم قول الشارح ولو صوابا متنه للسيوطى وما قررناه به هو المتعين لصحته وإن تبادر من كلامهما ما لا يصح من رجوعه للاعتقاد مع أن الاعتقاد إنما يناسبه ولو خطأ كما لغيرهما تأمل (قوله وما لا اعتقاد معه الخ) وذلك لأنه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد قاله السعد وقوله صدق عدم الخ لأن عدم مطابقة الاعتقاد يصدق بوجوده غير مطابق له الخبر وبفقده وقوله مطابقة الاعتقاد من إضافة المصدر لمفعوله (قوله الجاحظ) هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمرو بن

يحيى الأصفهاني أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام. ولقب بالجاحظ لأن عينيه كانتا جاحظتين من
جحظت عينه كمنع خرجت مقلته أو عظمت اهـ صبان (قوله المطابقة) أي مطابقة نسبة الخبر المفهومة
منه وقوله للخارج أي النسبة الخارجية الثابتة بين الطرفين في نفس الأمر وهي المراد بالواقع فيما بعد (قوله
مع اعتقاد) حال من المطابقة وهو قيد وقوله المطابقة قيد آخر خرج بالأول المطابقة مع عدم الاعتقاد
أصلا كخبر الشاك وبالثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان الصورتان من صور الواسطة فالصدق
صورة واحدة وهي المطابقة مع اعتقادها أفاده الصبان وقوله صورة واحدة أي من صور المطابقة (قوله
مع اعتقاد) حال من عدم وهو قيد وقوله عدمها قيد آخر خرج بالأول عدم المطابقة لا مع اعتقاد أصلا
وبالثاني عدم المطابقة مع اعتقادها وهاتان الصورتان تمام الأربعة الآتية التي هي صور الواسطة والكذب
صورة من صور عدم المطابقة وهو عدمها مع اعتقاد العدم فكل من المطابقة وعدمها صوره ثلاث
والمجموع ست أربعة منها واسطة ثم إن الشارح اعتبر في تفسير الصدق مع مطابقة الواقع اعتقاد المطابقة
وفي تفسير الكذب مع عدمها اعتقاد عدم المطابقة تبعا للسعد التابع للإيضاح قال السعد بعد فكل من
الصدق والكذب بتفسير الجاحظ أخص منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع
والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا ثم أفاد أنه لا منافاة بين التفسير السابق وبين ما قاله
بعد لأن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد
ووجه اللزوم كما نقله الصبان عن الأطول أنه إذا اعتقد المخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة يعتقد
الخبر فقد طابق خبره اعتقاده وإذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده وبما
ذكرناه لك هنا من اللزوم وتوجيهه يتضح لك وجود اعتبارين على مذهب الراغب في الصورة الثانية
والثالثة من صور الواسطة هذا ولو اعتبر الشارح في الصدق مطابقة الاعتقاد وفي الكذب عدمها وجرى
على هذا الاعتبار فيما بعد لاتضح المقصود غاية الاتضاح وأراح من هذا التعب واستراح (قوله لشيء) أي
من مطابقة أو عدمها كما يدل عليه ما بعد (قوله وهو مثل الخ) أي في أن كلا من الصدق والكذب مجموع
الأمرين (قوله غير أنه اعتبر الخ) أفاد به أنه إنما يوافق الجاحظ في صدق تام وكذب تام وأما غير التام فهو
أحد الأمرين المذكورين في تفسيري الجاحظ فالصدق مطابقة الواقع أو الاعتقاد والكذب عدم مطابقة
الواقع أو الاعتقاد (قوله الأربع صور) المناسب أربع الصور أو الأربع الصور لأن العدد المضاف
إذا عرف تدخل أل على جزئه الأخير عند البصريين وعلى الجزأين عند الكوفيين لا على الأول فقط
كما صنع ثم ما ذكره لا يظهر في الصورة الرابعة وهي غير المطابق ولا اعتقاد بشيء إذ قد انعدم فيها مطابقة
الواقع والاعتقاد فلا يتأتى فيها صدق أصلا فلعل مراده بوصف الأربع بما ذكر وصف ما فيه إحدى
المطابقتين منها ثم إنه قد مر لك ما يظهر منه وجود الاعتبارين في الصورة الثانية والثالثة ووجهه في
الأولى أن عدم اعتقاد شيء أصلا من مصدوق عدم مطابقة الاعتقاد كما مر قريبا فقد وجد فيها عدم
مطابقة الاعتقاد كما وجدت المطابقة للخارج ثم بعد كتبي هذا رأيت في حاشية البناني على جمع الجوامع أن
كلا من الأولى والرابعة واسطة عند الراغب لا توصفان بصدق ولا كذب وحينئذ فما ذكره الشارح مع عدم
ظهوره في الرابعة غير مناسب في الأولى لصدقه عليها مع خروجها فكان عليه أن يذكر أن الصدق والكذب
التامين في صورتين وكذا غير التامين وأن الواسطة اثنتان هذا تحقيق المقام (قوله لعدم مطابقته لاعتقادهم)
أي فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد وإذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد
مع مطابقته للواقع فأحرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لأنه بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد
عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة

المطابقة للخارج مع
اعتقاد المخبر المطابقة
والكذب عدم المطابقة
للواقع مع اعتقاد عدمها
وما عدا ذلك ليس
بصدق ولا كذب أي
واسطة بينهما ، وهو
أربع صور المطابق
ولا اعتقاد لشيء
والمطابق مع اعتقاد عدم
المطابقة وغير المطابق
مع اعتقاد المطابقة
وغيره ولا اعتقاد .
القول الرابع للراغب
وهو مثل قول الجاحظ
غير أنه وصف
الأربع صور بالصدق
والكذب باعتبارين
فالصدق باعتبار المطابقة
للخارج أو للاعتقاد
والكذب من حيث
انتفاء المطابقة للخارج
أو للاعتقاد واستدل
النظام بقوله تعالى - إن
المنافقين لكاذبون -
أي في قولهم إنك لرسول
الله لعدم مطابقته
لاعتقادهم ورد استدلاله
بأن المراد لكاذبون
في الشهادة

أى فى ادعائهم مواطأة القلب اللسان لتضمن قولهم انك الخ شهادتنا من صميم القلب وهذا كذب واستدل الجاحظ بقوله تعالى ـ أفترى على الله كذبا أم به جنة ـ لأن الاخبار حال الجنة غير الكذب لأنه قسيمه وغير الصدق لأنهم يعتقدون عدم صدقه فثبتت الواسطة ورد بأن المعنى أم لم يفتر فعبر عن عدم الافتراء بالجنة من جهة أن المجنون لا افتراء له لأن الافتراء الكذب عن عمد فهذا حصر للخبر الكاذب بزعمهم فى نوعيه أى الكذب عن عمد ولا عن عمد.

قال :

(الحكم بالسلب أو الايجاب

إسنادهم وقصد ذى الخطاب

إفادة السامع نفس الحكم أو كون مخبر به ذا علم

فأول فائدة والثانى لازمها عند ذوى الأذهان)

أقول : إسنادهم أى الخبرى بدليل ما فى الترجمة معرف والحكم بالسلب أو الايجاب تعريف والمراد الحكم بأن النسبة واقعة كزيد قائم أو ليست بواقعة كزيد ليس بقائم ولا مخالفة بين هذا التعريف وما تقدم لمراعاة المعنى هنا واللفظ هناك لأن الخبر يكون معقولا وملفوظا الخ فالتعريفان باعتبارين وقوله : وقصد إلى آخر البيت الثانى المراد بذى الخطاب المخبر أى الذى هو بصدد الاخبار والاعلام

فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لأنه هو الموجود فى الدليل اهـ صبان عن اليعقوبى وقوله من الخصم هو من عدا الجاحظ لما علمت من تأخره وكذا الراغب على ما ذكرنا و إلا لما تم الدفع فلعله متأخر أيضا (قوله أى فى ادعائهم الخ) فسر الشهادة بلازمها لأنه مرجع الكذب دون نفس الشهادة لأنها انشاء لا توصف بصدق ولا كذب وقوله مواطأة القلب أى موافقة اعتقاد القلب وقوله للسان أى لمنطوقه (قوله لتضمن الخ) تعليل لمحذوف أى فإنما صح الكذب فى الشهادة لتضمن الخ وقوله قولهم انك الظاهر قولهم نشهد أنك (قوله من صميم القلب) أى خالصه (قوله لأن الاخبار حال الجنة) أى المذكور فى قوله أم به جنة أى أم أخبر حال كونه به جنة و بهذا يعلم وجود شرط أم المتصلة من كونها بين متساويين فعلية أو اسمية على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك اهـ صبان (قوله لأنه قسيمه) أى وقسيم الشىء يجب أن يكون غيره سعد (قوله فثبتت الواسطة) أى لأنه حيث كان مراد الكفار بالاخبار حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة وجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم سعد (قوله ورد الخ) حاصله منع أن المراد بالثانى غير الكذب ومنع أنه قسيم الكذب و بيانه أنا نختار أن المراد بالثانى الكذب وقوله أنه قسيمه إن أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر فممنوع بل هو قسيم الكذب العمد خاصة و إن أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فمسلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثانى غير الكذب إذ لا يلزم من كون الشىء قسما للأخص أن يكون قسيما للأعم اهـ صبان (قوله فعبر عن عدم الخ) أى على طريق الكناية إذ يلزم الجنة عدم الافتراء و إلى هذا أشار الشارح بقوله من جهة الخ (قوله للخبر الكاذب) أى المطلق (قوله وقصد ذى الخطاب) مبتدأ خبره إفادة والجملة مستأنفة بعد تمام التعريف (قوله أو كون) بالنصب عطف على نفس ومخبر بكسر الباء وهذا إظهار فى محل الاضمار لأنه ذو الخطاب كما سيذكره الشارح أو مانعة خلو تجوز الجمع كما إذا سأل واحد عن أمر بحضر جماعة فبادر كل واحد منهم إلى الجواب ليفيد الحكم وأنه عالم به نقله الصبان عن الأطول وقوله بحضر جماعة خص الجماعة لأن إجابة كل واحد منهم دليل ارادتهم إفادة علمهم أيضا و إلا لاستغنوا باجابة واحد منهم لكفايتها فى إفادة الحكم قرره شيخنا (قوله فأول) مبتدأ والمسوغ وقوعه فى معرض التقسيم (قوله اسنادهم) مبتدأ خبره معرف (قوله والمراد بالحكم الخ) يظهر من هذا أن التعريف للاسناد بالمعنى المصدرى بخلاف التعريف المتقدم (قوله بأن النسبة) أى ثبوت المحمول للموضوع (قوله لمراعاة المعنى الخ) أى أنه روعى هنا معنى الخبر فعرف الاسناد بما جعل متعلقا بالمعنى وهو الحكم المذكور وروعى هناك لفظه فعرف بما جعل متعلقا باللفظ وهو أثر ضم الخ ولك أن تقول لأن التعريف له هنا بالمعنى المصدرى وهناك بالحاصل بالمصدر وهو أجود كما لا يخفى تأمل (قوله يكون معقولا وملفوظا) أى مراعى فيه المعقول أو الملفوظ (قوله الذى هو بصدد الخ) أفاد فى القاموس أن الصدد هنا يطلق على قبالة الشىء والقريب منه والمراد به الاعتبار والتصدى أى الذى هو ملابس باعتبار الاخبار والتصدى له أى معتبر للاخبار ومتصد له (قوله الاخبار والاعلام) الاخبار فى اللغة الاعلام بمضمون الجملة الخبرية وفى العرف الاتيان بها مرادا بها معناها سواء حصل به العلم أولا اهـ حفيد على المطول وعطف الاعلام على الاخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد بمعناه اللغوى لأنه المناسب لمقام حصر قصد المخبر الافادة فى قصد إفادة الحكم وقصد افادة العلم به اهـ صبان بحذف وقوله بمضمون الجملة أى متعلق مضمونها وقوله لأنه المناسب

ذ كل مخبر إذ قد يكون مقصود المخبر إظهار الضعف نحو ـ رب إنى وهن العظم منى ـ أو التحزن والتحسر نحو ـ رب إنى وضعتها أنثى ـ إذ المولى سبحانه عالم بالفائدة ولازمها فى الخبر ين أى قصد المخبر بخبره أحد أمرين

إما الحكم أى النسبة بين الطرفين المحكوم بها كقولك زيد قائم لمن لم يعلم قيامه أو كونه عالما به كقولك ذلك للعالم به قاصدا إعلامه بأنك عالم بذلك ويسمى الأول فائدة الخبر لأن من شأنه أن يستفاد من الخبر وإن استفيد من غيره والثانى لازمها لأنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما تقدم قال: (وربما أجرى مجرى الجاهل مخاطب إن كان غير عامل كقولنا لعالم ذى غفلة الذكر مفتاح لباب الحضرة) أقول: قد ينزل المخاطب العالم بفائدة الخبر ولازمها أو بأحدهما منزلة الجاهل كقولك لتارك الصلاة وهو يعتقد وجوبها الصلاة واجبة لعدم جريه على موجب العلم لأن من لم يعمل بعلمه هو والجاهل سواء وكقولنا للعالم الغافل عن ذكر الله تعالى مع علمه بأنه وسيلة إلى حضرة المذكور * الذكر مفتاح لباب الحضرة * أى الالهية والمراد بالحضرة ويعبر عنها بحضرة القدس وهى الحالة التى إذا وصل إليها السالك سمى عارفا وواصلا أن يكون فى حالة لايرى فيها إلا المولى سبحانه وتعالى فانيا عن الأكوان متوجها بقلبه إلى الرحمن

الخ إنما تكون المناسبة عند ارتكاب التجريد فى المعنى اللغوى بأن يراد الأعم من غير قيد وإلا كان قاصرا على الاعلام بالحكم كما علمت من تقديرنا المضاف فى المعنى اللغوى قبل مضمون (قوله لا كل مخبر) أى آت بالجملة الخبرية مطلقا (قوله إظهار الضعف) أى لازم الاظهار وهو الشكوى إذ يلزم من إظهار الضعف لمدبر حال الشخص شكوى حاله إليه وإلا فالضعف عند المخاصم العالم ظاهر لايحتاج لاظهار تأمل (قوله نحو رب إنى وضعتها أنثى) فقصدها التحزن بعدم حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع مافى بطنها ذكرا فيتحرر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته إذ لايصلح لذلك إلا المذكور ولا مجال للاناث فى ذلك اهـ جربى اهـ صبان (قوله أى قصد المخبر الخ) بيان لجملة كلام المصنف من قوله وقصد ذى الخطاب إلى آخر البيتين بعده بعد أن بين المراد من بعض المفردات (قوله بخبره) المراد به اخباره لا الجملة إذ الافادة المذكورة إنما تقصد بالفعل وتكون غرضا منه لا بالجملة الخبرية فان المقصود بها نفس الحكم أو لازمه فلو أريد الجملة لما صح قوله إفادة الخ صبان عن الأطول (قوله أما الحكم) أى إفادته أى إفادة التصديق به (قوله أى النسبة الخ) فالمصدر بمعنى المفعول بخلافه فى تعريف الاسناد كما مر (قوله أو كونه عالما) أى إفادته وإنما خص هذا مع أن لوازم الحكم كثيرة كافادة أن المخاطب حى لكثرة قصده دون غيره أفاده الصبان (قوله ويسمى الأول) أى الحكم الذى يقصد بالخبر إفادته (قوله وان استفيد من غيره) كالاشارة (قوله لأنه) أى الخبر أو الحال والشأن كلما الخ أشار به إلى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لأنه لاتلازم بينهما إذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم بل باعتبار الافادة بمعنى أن إفادة الأول ملزومة لافادة الثانى اهـ صبان وقوله ولا يعتقد أى فلا يتحقق علمه فلم يلزم من حكمه علمه (قوله وليس كلما أفاد الخ) واللازم أعم لامساو اهـ صبان والأعم هو الذى لايلزم من وجوده وجود ملزومه (قوله وربما أجرى الخ) قال ع ق ثم إن هذا المذكور وهو أن الكلام يخاطب به الجاهل بالحكم لافادة فائدة الخبر والعالم به الجاهل بلازمها لافادة لازمها هو فيما إذا أجرى الكلام على الأصل وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل فيخاطب بالكلام كما يخاطب به الجاهل وإليه أشار بقوله وربما الخ (قوله مجرى) بضم الميم لأن فعله رباعى وقوله إن كان قيد فى أجرى كما أشار له ع ق وهو واضح (قوله ذى غفلة) ينبغى أن يقرأ بالتاء وكذا الحضرة لئلا يلزم عيب الاكفاء وهو اختلاف الروى بحروف متقاربة المخارج (قوله منزلة الجاهل) أى بهما معا الذى يقصد إفادتهما له أو بأحدهما فالصور ثلاثة (قوله كقولك الخ) هذا كمثال المصنف مثال لتنزيل العالم بالفائدة ومثال تنزيل العالم باللازم منزلة الجاهل به وهو قليل الوقوع أن تقول لمن يؤذيك القمر بنا ومحمد رسولنا تنزيلا له منزلة من لايعلم علمك بمضمون الجملتين حيث يؤذيك إذاية من يعتقد أنك جاهل بالربوبية والرسالة اهـ ع ق ومثال تنزيل العالم بهما معا منزلة الجاهل بهما معا قولك لمن أخذ فى مقدمات الزنا بحضرتك الزنا محرم تنزيلا له منزلة من يجهل حرمة الزنا حيث تجارى عليه ويجهل علمك بالحرمة حيث لم يبال باطلاعك عليه تأمل (قوله لعدم الخ) علة لينزل والمراد بالجرى على الموجب التلبس به والموجب بفتح الجيم المقتضى بفتح الضاد (قوله لأن من لم يعمل الخ) تعليل لترتب التنزيل المذكور على ماذكر من العلة (قوله سواء) أى كالمستويين من حيث إن الثمرة والمقصود بالذات من العلم قد انتفى عنهما اهـ سم اهـ صبان (قوله المذكور) أى الذى يذكره الذاكر وهو الله تعالى (قوله السالك) أى للطريقة الموصلة إلى الله أى المتمسك بالأوامر والنواهى (قوله فانيا) خبر ثان ليكون بعد متعلق الظرف (قوله عن الأكوان) أى

متلقفا مايلقيه المولى سبحانه وتعالى فى قلبه من لطائف العرفان ولا شك أن الوسيلة إلى هذه الحالة ذكر المولى سبحانه وتعالى
قال المصنف فى شرحه والغرض من المثال المذكور فى البيت ترغيب طالب العلم فى الدخول فى حضرة المنقطعين إلى الله تعالى
الذين تلذذوا بعبادة ربهم وهم فى الدنيا متنعمون بما يرد على قلوبهم من المعارف ومايتجلى لهم من صفات
الجلال والجمال وفى الآخرة أسعد وأفضل وتحذيره من الغفلة التى قطعت ظهور كثير من طلبة العلم وطمست بصائرهم حتى توهموا أن العلم مقصود بالذات وما هو مطلوب إلا للعمل إذ لايصح إلا به فليحذر طالب العلم من الغفلة وليأخذ نصيبه من الأوراد من مدايته إلى نهايته بقدر مالايشغله عن العرفان الله سبحانه وتعالى جعل الليل والنهار خلفة لمن أراد أن يذكر أو أراد شكورا فمن زعم أن الأوراد وإن قلت تشغله فذلك من تسويل الشيطان ومن علامات الطرد والخذلان اهـ.

قال :

(فينبغى اقتصار ذى الإخبار على المفيد خشية الإكثار ❊ فيخبر الخالى بلا توكيد ما لم يكن فى الحكم ذا ترديد
فحسن. ومنكر الاخبار حتم له بحسب الانكار
كقوله إنا إليكم مرسلون فزاد بعد ما اقتضاه المنكرون للفظ الابتداء ثم الطلب ثمت الانكار الثلاثة أنسب)

أقول: الفاء تفريعية أى إن كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب فينبغى له أن يقتصر فى التركيب على قدر الحاجة فان كان المخاطب خالى الذهن معن الحكم والتردد فيه أى غير عالم بوقوع النسبة أولاوقوعها ولامترددا فى أنها واقعة أوغير واقعة

الموجودات (قوله متلقفا الخ) التلقف الالتقام والالقاء الطرح والمرادهنا لازمهما أى الحفظ والاثبات أى جعل الشئ ثابتامستقرا (قوله من لطائف العرفان) أى اللطائف الناشئة عن شدة العرفان (قوله وفى الآخرة) أى وهم فى الآخرة فهو عطف على فى الدنيا (قوله وتحذيره) بالرفع عطف على ترغيب (قوله قطعت) فيه مجاز على مجاز فان القطع الذى هو فصل اللين نقل إلى الكسر بجامع مطلق الفصل فى كل ثم إلى لازمه وهو الضرر ثم ضرر الظهر كناية عن ضرر الشخص (قوله وطمست بصائرهم) أطلق الطمس وهو السد وأراد لازمه وهو المنع أى منعها عن الادراك (قوله وهو مطلوب الخ) جملة حالية (قوله خلفة) أى يخلف كل منهما الآخر اهـ جلالين (قوله تسويل) أى تزيين (قوله والخذلان) ضد النصرة وهو الهزيمة والمراد هنا لازمه من ظلمة الوجه تأمل (قوله اقتصار الخ) أى فلا يزيد ولاينقص (قوله على المفيد) وهو يتنوع بحسب حال المخاطب وقد أشار إلى تفصيله بقوله فيخبر الخ (قوله خشية الاكثار) علة لاقتصار لا ليفبغى لاختلاف الفاعل أفاده الصبان عن يس أى حذرا من الاكثار لغير حاجة لأن ذلك من اللغو المنهى عنه فى شرح البلغاء (قوله مالم يكن) أى المخاطب لا الخالى كالايخفى فهذا شبه استثناء منقطع أفاده المصنف فى شرحه (قوله ترديد) أى تردد فقدأريد لازمه (قوله فحسن) أى فان كان ذاتردد فالتأكيد حسن فالفاء واقعة فى جواب شرط مقدر وحسن خبر لمحذوف والجملة جواب الشرط (قوله حتم) خبر لمحذوف أى التأكيد حتم أى محتوم والجملة خبر منكر (قوله فزاد) بالافراد وضميره للقائل وهم الرسل وفى نسخة ع ق فزادوا وتحذف الواو لفظا اكتفاء عنها بالضمة على حد قوله: ولوأن الأطباء كانوا حولى بحذف الواو لفظا لماذكر (قوله بعد) بالبناء فعبر عن عدم الافتراء بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه أى بعد اقتضاء انكار المنكرين لتلك الزيادة وقوله ما اقتضاه مفعول زاد والمنكرون فاعل اقتضى على حذف مضاف هو إنكار والمعنى فزاد القائل بعد اقتضاء إنكار المنكرين لتلك الزيادة ما اقتضاه انكارهم (قوله للفظ) متعلق بانسب والثلاثة مفعول به مقدم والمعنى انسب الثلاثة المتقدمة أى على ترتيبها وهى خلو الكلام عن المؤكد وتأكيده استحسانا وتأكيده وجوبا للفظ الابتداء الخ أى على الترتيب المذكور وكون الثلاثة ماذكرهومايتبادر من السعد فى الشرحين وصرح به الصبان والذى فى المصنف أنها خطاب الخالى وخطاب المتردد وخطاب المنكر والظاهر أن المصدر بمعنى المفعول فيكون عين ما أفاده فى الأطول من أنها الكلام الملقى إلى الخالى والكلام الملقى إلى المتردد والكلام الملقى إلى المنكر (قوله على قدر الحاجة) أى على مقدار حاجة المخبر فى إفادة الحكم أولازمه أو حاجة المخاطب فى استفادتهما صبان عن الأطول (قوله من الحكم) سكت عن لازم الحكم اتكالا على المقايسة صبان عن يس والمؤكد وإن كان وضعه للحكم يستعمل للازمه نقله أيضا عن الأطول (قوله أى غير) تفسير لقوله خالى الذهن وقوله عالم بوقوع النسبة أولاوقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أولاوقوعها وقوله ولا مترددا فى أنها الخ أشار به إلى أن ضمير فيه يرجع إلى الحكم بمعنى وقوع النسبة أولاوقوعها ففى كلامه استخدام اهـ صبان وقوله ففى كلامه استخدام أى فلايرد الاعتراض بالتلازم بين خلو الذهن من الحكم وخلوه من التردد فيه إذ لايلزم من

خلوّ الذهن من العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها خلوّه من التردّد فى الوقوع وعدمه إذ قد يكون الخالى من العلم المذكور متردّدا ولعبد الحكيم هنا تقرير غير هذا فراجعه (قوله يلقى له الخبر الخ) للاستغناء عن التوكيد بسبب أنّ الحكم يجد الذهن خاليا فيتمكن منه (قوله وإن كان متردّدا فى الخبر) أى فى حكمه بأن حضر فى ذهنه الموضوع والمحمول وتردّد فى الحكم بينهما هل هو وقوع النسبة أو لاوقوعها أفاده السعد فالحكم الذى فيه التردّد هو الوقوع واللاوقوع وقوله طالبا له أى للحكم الذى هو الايقاع والانتزاع ففى بين المحذوفين شبه استخدام قال الصبان جعل الحفيد الظنّ الذى فى عرضة الزوال كالتردّد ثم قال والطلب أعم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال (قوله حسن الاتيان الخ) ليزيل ذلك المؤكد تردّده ويتمكن الحكم لكن المذكور فى دلائل الاعجاز أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظنّ فى خلاف حكمك قاله السعد أى فان كان له شك لم يحسن التوكيد ولا يؤتى به فهذا خلاف ماذكره القوم فهما قولان كما صرح به ع ق (قوله نحو لزيد قائم) إنما لم يعول هنا فى التوكيد على اسمية الجملة وأدخل اللام لافادته لما سننقله عن الصبان عن السيد الصفوى من أن الاسمية ليست للتوكيد مطلقا بل إذا اعتبرت مؤكدة وهنا لم تعتبر فأتى باللام (قوله بحسب الانكار) قال فى الأطول أى بقدر الانكار أى زائدا على قدر ما للسائل بالغا ما بلغ على حذو الانكار فله فائدتان إحداهما اشتراط أن يكون زائدا على قدر تأكيد المتردّد والثانية أنه يتفاوت بحسب المقامات اهـ صبان (قوله قوّة وضعفا) أى لا عددا فقد يطلب للانكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين ثلاثة مثلا لقوتهما وللثلاث أربع لقوة الثلاث كما فى الآية الآتية فان التأكيدات أربع والانكارات ثلاثة لقوتها قاله بعضهم وقوله قد يطلب الخ يقتضى أن الأصل أن يطلب للانكار الواحد تأكيد واحد وهو ما أفاده الحفيد والفترى وفيما نقلناه عن الأطول خلافه اهـ صبان (قوله فكلما زاد الانكار) أى قوة (قوله عن رسل عيسى) هو بولس بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبالمعجمة ويحيى وشمعون وهو الثالث الذى عزز هما بعد تكذيبهما اهـ صبان عن الأطول (قوله إذ كذبوا) ظرف لقول مقدّر مفعول حكاية والأصل حكاية عن رسل عيسى قولهم إذ الخ لا القول ولا الحكاية إذ قول الله والحكاية ليسا وقت التكذيب قال فى الأطول والمراد كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم إذ المكذب فى المرة الأولى اثنان بدليل قوله تعالى ـ إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون ـ اهـ صبان (قوله اسمية الجملة) أى كونها اسمية لا صيرورتها اسمية كما وهم فانه لا يشترط فى التأكيد كونها معدولة اهـ عبد الحكيم (قوله المشار إليه الخ) المناسب أن يقول الذى هو ربنا يعلم إذ هو لا يشار به إلى قسم بل يسمى قسما لجريانه مجراه فى التوكيد به أفاده الصبان عن سم (قوله ما أنتم إلا بشر مثلنا) نفوا رسالتهم باثبات البشرية لهم لاعتقادهم أن الرسول لا يكون بشرا واستشكل ذلك بأن البشرية إنما تنافى بزعمهم الرسالة من عند الله لا من عند عيسى والرسل كانوا يدّعون الرسالة من عند عيسى لا من عند الله ومعنى قولهم إنا إليكم مرسلون إنا إليكم مرسلون من عند عيسى كما يؤيده ما فى الحفيد على المطول عن القرطبى أنهما قالا نحن رسولا عيسى وأجيب بأن الخطاب فى قوله ما أنتم يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفى الرسالة عنهم تغليبا له عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه السلام وخاطبوه بنفى رسالته من الله ونظيره فى الاشتمال على التغليبين أن يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه إلى أهل بلد فيقولون فى ردّهم إن حكمكم لا يجرى علينا إذ فينا من هو أعلى يدا منكم وقيل إن رسل عيسى أوهموا الكفار أنهم رسل من الله بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله فى وجوب انقياد ما يبلغ والتصديق به كما يؤيده ما فى الكشاف حيث قال فدعاهما أى رسولى

يلقى له الخبر غير مؤكد فيقول له زيد قائم مثلا ولا يزيد على ذلك لئلا يكون مكثرا عليه بلا فائدة وإن كان متردّدا فى الخبر طالبا له حسن الاتيان بمؤكد واحد نحو لزيد قائم وإن كان منكرا وجب توكيده بحسب الانكار أى بقدره قوّة وضعفا فكلما زاد الانكار زاد فى التوكيد كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى إذ كذبوا فى المرة الأولى ـ إنا إليكم مرسلون ـ فأكد بانّ واسمية الجملة وفى المرة الثانية ربنا يعلم ـ إنا إليكم لمرسلون ـ فأكد بالقسم المشار إليه بربنا يعلم وإنّ واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ـ ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شئ إن أنتم إلا تكذبون ـ

ويسمى الضرب الأول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث إنكاريا وهذا معنى قوله: للفظ الابتداء ثم الطلب البيت ويسمى إخراج الكلام على هذه الوجوه أي الخلوّ عن التوكيد في الأول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التوكيد بحسب الانكار في الثالث إخراجا على مقتضى الظاهر وهو أخصّ مطلقا من مقتضى الحال . قال :

(واستحسن التوكيد إن لوّحت له
بخبر كسائل في المنزله
وألحقوا أمارة الانكار به
كعكسه لنكتة لم تشتبه)

أقول: تقدّم أن إخراج الكلام على الوجوه المتقدّمة إخراج على مقتضى الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه فيؤتى بمؤكد استحسانا لخالي الذهن إذا قدم إليه مايلوّح بالخبر فيستشرف له استشراف المتردّد الطالب

عيسى الملك أي ملك أنطاكية فقالا من أرسلكما قالا الله الذي خلق كل شيء فجواب الكفار على مافهموه (قوله ويسمى الضرب الخ) تقدّمت لك الثلاثة في حلّ المصنف (قوله ابتدائيا) لكونه غير مسبوق بطلب أو إنكار اه صبان ومنه يعلم به النسبة في الأخيرين (قوله على هذه الوجوه) يتبادر من عبارته كالسعد أن الوجوه هي الأضرب الثلاثة وحينئذ فقوله في الأول أي إلقاء الأول كما للصبان عن اليعقوبي لا الضرب الأول لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه وكذا يقال في الثاني والثالث وأولية إلقاء الكلام خاليا عن التوكيد بحسب الترتيب الطبيعي وكذا ثانوية المؤكد للمتردد ولك أن تجعل الشارح كالسعد جاريا على مامرّ عن الأطول في بيان اضرب ويكون المراد بالوجوه المفهومة من السياق لكنه خلاف المتبادر (قوله إخراجا على مقتضى الظاهر) قال الشريف الصفوي في شرح الفوائد تحقيق المقام أنّ الحال بمعنى عرفته قد يكون أمرا محققا كامنا وقد يكون أمرا يعتبره المتكلم بتنزيل شيء منزلة غيره والأول يسمى ظاهر الحال والتطبيق عليه إخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال اه صبان وقوله كامن أي من الأمور الثلاثة التي هي خلوّ الذهن والتردّد والانكار وقوله بتنزيل الخ كتنزيل غير السائل منزلة السائل عندذكر مايلوّح له بالخبر كما سيذكره المصنف (قوله وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال) أي خصوصا مطلقا لأنّ معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر قاله السعد وقوله كما في صور الخ هي المذكورة في قول المصنف واستحسن التوكيد الخ (قوله واستحسن الخ) هو راجع للضرب الثاني أعني الطلبي وقوله وألحقوا الخ راجع للثالث أعني الانكاري وقوله كعكسه راجع للأول أعني الابتدائي أفاده الصبان (قوله كسائل) متعلق بمحذوف خبر لفعل ناقص محذوف معطوف على ماقبله أي فيصير عند التلويح له بالخبر وإن لم يتردّد ولم يطلب كسائل متردّد طالب لذلك الخبر الملوّح له به في المنزلة أفاده ع ق (قوله وقد يخرج) المناسب لتعبير الشارح قبل بالاخراج دون التخريج أن يقرأ يخرج بضم الياء وسكون الخاء وفتح الراء مخففة أفاده الصبان (قوله فيؤتى بمؤكد استحسانا) لايخفى أن الاتيان بالمؤكد ليس متأخرا عن الاخراج فاما أن يجعل الاخراج مجازا عن إرادته أو تجعل الفاء للتفصيل أفاده عبد الحكيم وقوله للتفصيل أي تفصيل الاخراج (قوله استحسانا) لتنزيل خالي الذهن منزلة السائل حيث قدم إليه مايلوح الخ وتقدّم أن السائل يؤكد له استحسانا هذا وماقاله المصنف والشارح من الاستحسان هو ماذكره ع ق وبعض الشراح والصبان وقال الفنرى يذكر التأكيد وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور وإن لم يجب في السائل ابتداء فيكون جعله كالسائل في مطلق طلب التأكيد ولعلهما طريقان (قوله إن قدم إليه) قال في المفتاح هذا الاشتراط بالنظر إلى ماهو الشائع في الاستعمال ولايمتنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اه كالاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا والتنبيه على غفلة السامع عبد الحكيم وقوله مايلوح أي يشير (قوله فيستشرف) أي غير السائل وقوله له أي للخبر يعني ينظر إليه يقال استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه و بسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس قاله السعد وقوله أي للخبر فاللام زائدة كما في ردف لكم لأن الفعل إذا كان استعماله بدون حرف الجر كثيرا فهو متعد وماورد به حرف الجر فيه زائد و إنما لم يجعل ضميره للملوح مع عدم احتياجه إلى زيادة اللام لأن الفاء تفيد ماتفيده اللام فيلزم الاستدراك قاله عبد الحكيم أي لأن اللام لام الأجل تفيد ترتيب الاستشراف على الملوح أي تلويحه وهذا مستفاد من الفاء بماذكره آخرا من قوله وانما الخ ظهر وجه تفريع زيادة اللام على عود الضمير إلى الخبر لمن تأمل وقول السعد يعني ينظر الخ قال الصبان عبر بيعني إشارة إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو

نحو — ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا — أى لا تدعنى يا نوح فى شأن قومك فهذا الكلام يلوح بالخبر ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب لأن النهى مشوق للنفس عادة إلى طلب السبب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب فى أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالإغراق أم لا فقيل إنهم مغرقون بالتأكيد وهذا معنى قوله واستحسن البيت والضمير فى له للمخاطب وقوله كسائل أى كطالب فى المنزلة أى منزلا له منزلة الطالب للخبر ويجعل المقر كالمنكر إذا ظهر عليه شئ من أمارات الإنكار فيؤكد له الكلام تأكيد المنكر نحو:

جاء شقيق عارضا رمحه ● إن بنى عمك فيهم رماح

فشقيق لا ينكر أن فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضع الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أمارة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل أى لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وأكد له الخطاب وهذا معنى قوله: وألحقوا أمارة الإنكار به أى بالإنكار أى ألحقوا عدم الإنكار المصاحب لأمارة الإنكار بالإنكار وقوله كعكسه أى جعل المنكر كالمقر إذا كان معه دلائل وشواهد لو تأملها ارتدع عن إنكاره فلا يؤكد له

مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فهو هنا من باب التجريد ومع ذلك فالمراد بالنظر هنا لازمه العرفى وهو التأمل وقوله كالمستظل من الشمس أى من شعاعها اه (قوله نحو ولا تخاطبنى الخ) اكتفى فى تعيين الملوح بقوله ولا تخاطبنى الخ ولم يذكر واصنع الفلك مع أنه الذى يدور عليه الانتقال إلى الاغراق إشارة إلى أن قوله ولا تخاطبنى الخ يكفى فى التنزيل منزلة السائل لأنه يكفى الاشارة إلى جنس الخبر ولا تجب الاشارة إلى خصوص الخبر اه أطول اه صبان وقوله مع أنه الخ أى فيكون فى النهى معه الاشارة إلى خصوص الخبر فتحصل أنه إن نظر إلى ولا تخاطبنى الخ مع واصنع الفلك كان هناك إشارة وتلويح إلى خصوص الخبر وإن نظر إليه فقط كان هناك إشارة إلى جنس الخبر والمراد بالتلويح ما قابل التصريح فاندفع ما يرد على الشق الأول من أن فى قوله واصنع الفلك دلالة ظاهرة على إغراقهم لا تلويحا له فالمقام مقام علم إغراقهم لا التردد فيه أفاده الصبان أيضا (قوله بالخبر) أى بجنسه بناء على صنيع الشارح كما عرفت (قوله لأن النهى الخ) المناسب تأخير هذا التعليل عن قوله فصار الخ لأنه لا يصلح إلا له لأن الصيرورة الآتية إنما حصلت من كون النهى بهذه الصفة كما يظهر لمن تأمل وأنصف (قوله إلى طلب السبب) أى سبب النهى ولو أبدل أل بالضمير لكان أوضح (قوله مقام أن يتردد) أى وليس هناك تردد بالفعل وإلا لكان إخراجا على مقتضى الظاهر قاله الصبان عن سم (قوله بالاغراق) المناسب لما سبق أن يقول بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الاغراق ليس مرادا بل المراد نوعه الذى هو العذاب اه صبان (قوله ويجعل الخ) عطف على قوله فيؤتى عطف جملة (قوله المقر) أراد به غير المنكر الشامل لخالى الذهن والسائل والعالم جميعا ولو عبر به كالأصل لكان أولى (قوله إذا ظهر الخ) وكذا إذا كان الكلام بعيدا عن القبول فالتقييد تقييد بما هو أكثر صبان عن الأطول (قوله من أمارات الانكار) المراد بأمارات الانكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الأمارات عليه كونه منكرا فى زعم المتكلم لا الأمارات الموجبة لظن الانكار وإلا كان تأكيد الكلام ظاهريا لا تنزيليا اه صبان عن اليعقوبى وقوله كونه منكرا معمول ليناسب وقوله فى زعم المتكلم متعلق بيناسب (قوله نحو جاء شقيق) هو لحجل بن نضلة بفتح الحاء وسكون الجيم عم النبى صلى الله عليه وسلم كذا فى عبد الحكيم قال الصبان وهذا يوجب أن يكون نضلة اسم أمه أو لقبا لعبد المطلب (قوله على العرض) أى عرض الرمح أى جاعلا عرضه جهة الأعداء لا على طوله جاعلا سنانه جهتهم بل جاء واضعاله على فخذيه وقيل المراد على عرض الفخذين الموضوع عليهما الرمح اه صبان (قوله لكن مجيئه) أى للحرب (قوله أمارة أنه يعتقد الخ) لأنه على عادة من ليس متهيئا للحرب (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لا سلاح معه كأحمر وحمر اه صبان فقول الشارح لا سلاح معهم بيان له (قوله وأكد له الخطاب) هو خطاب التفات من الغيبة لأن الاسم الظاهر من قبيلها ومنه شقيق (قوله كالمقر) أراد به غير المنكر هنا أيضا إلا أنه ينبغى جعل هذا المعنى المراد قاصرا على الخالى والسائل فإن نزل منزلة الخالى فلا تأكيد والسائل أكد استحسانا ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم فى إلقاء الخبر إليه لأنه يقتضى عدم الخطاب أفاده الصبان عن سم ويس (قوله تأملها) أى تأمل فيها لأن التأمل النظر فى الأمر صبان عن الأطول (قوله دلائل) الأولى من الدلائل بمن التبعيضية كما عبر السعد ليفيد ما هو الواقع من أنه يكفى بعضها ولو واحدا كما أفاده الصبان (قوله وشواهد) عطف مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها لا ما لا يشملهما فهو كالتفسير للدلائل كذا فى يس اه صبان (قوله ارتدع عن إنكاره) بأن ينتقل إلى مرتبة المتردد أو خالى الذهن اه أطول اه

وهو المراد بقوله: لنكتة تشتبه كقولك لمنكر الاسلام الاسلام حق بلا تأكيد لأن مع المنكر دلائل دالة على حقية الاسلام وأما تمثيل الأصل بقوله تعالى لا ريب فيه فليس من هذا القبيل بل تنظير لمسألة تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود مايزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على مايزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد. قال:

(بقسم قد إن لام الابتدا ونوني التوكيد واسم أكدا *
والنفي كالاثبات في ذا الباب يجري على الثلاثة الألقاب
بإن وكأن لام او باء يمين كما جليس الفاسقين بالأمين)

أقول: بين بعض مايؤكد به الخبر فالقسم نحو والله زيد قائم وقد نحو قد قام زيد وإن نحو إن زيدا قائم ولام الابتداء نحو لزيد قائم ونوني التوكيد نحو ليقومن زيد بتشديد النون وتخفيفها والاسم أي اسمية الجملة نحو زيد عالم فقوله بقسم متعلق بأكدا آخر البيت وألفه للاطلاق أو مبدلة من نون التوكيد الخفيفة أي أكدن بقسم وقد إلى آخر المعطوفات بحرف العطف المحذوف وقوله والنفي البيت يعني أن الخبر المنفي كالخبر المثبت في
بالخبر
وجوهه الثلاثة المتقدمة من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكاري وفي الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر تقول لخالي الذهن ما زيد قائما وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم ومن هذه تعلم أمثلة الخروج عن مقتضى الظاهر في النفي والألقاب الأنواع وقوله بأن وكان البيت إشارة

(قوله وهو المراد الخ) أي كون المنكر معه من الدلائل ما الخ فيكون قول المصنف لنكتة راجعا لقوله كعكسه فقط وفي كلامه الحذف من السابق لدلالة اللاحق (قوله بلا تأكيد) يرد عليه أن اسمية الجملة تفيد التأكيد والجواب أن مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقا بل إذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصفوي في شرح الفوائد صبان (قوله بل تنظير) أي على الأحسن كما قال السعد وإن كان يمكن جعله من هذا القبيل كما وجهه السعد أولا وقوله لمسئلة أي مسئلة جعل المنكر كغير المنكر وقوله بتنزيل الباء للسببية أي إن التنظير حصل بسبب تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كل بناء على وجود مايزيله قال السيد في حواشي المطول ويؤيده قول المصنف يعني الخطيب وهكذا اعتبارات النفي لاشعاره بأن ماتقدم اعتبارات الاثبات وأمثلته فقط ولو كان قوله لا ريب فيه مثالا لكان من أمثلة النفي فكان الأنسب تأخيره عن قوله وهكذا اعتبارات النفي اهـ (قوله تعويلا) أي اعتمادا (قوله لذلك) أي التعويل والاعتماد على مايزيل إنكارهم لو تأملوه (قوله بقسم الخ) هذه المؤكدات تتداخل بوجود بعضها مع بعض كوجود نون التوكيد أو قد مع القسم أو اسمية الجملة مع اللام والقسم ع ق (قوله والنفي) عطف على مقدر أي هذا الذي ذكرته وهو مايتعلق من هذا الباب بالاثبات. ثم أقول اعلم أن ماتقدم عام في النفي والاثبات وتنصيص الأصل على النفي بقوله وهكذا اعتبارات النفي إنما هو لدفع ما أوهمته الأمثلة السابقة له من الاختصاص بالاثبات كما في المطول ومصنفنا لم يسبق له مايوهم الاختصاص بالاثبات إذ لم يمثل إلا للتوكيد حال الانكار عند الجري على مقتضى الظاهر والمثال الواحد لايقتضي ماذكر فكان عليه ترك هذا البيت للاستغناء عنه بالتعميم السابق هذا ماظهر لي (قوله في ذا الباب) أي باب أحوال الاسناد الخبري (قوله على الثلاثة الألقاب) أي الوجوه الثلاثة السابقة (قوله بأن) متعلق بمحذوف معلوم من السياق أي يؤكد النفي بان (قوله اسمية الجملة) لدلالتها على الدوام والثبوت ع ق (قوله في وجوهه الخ) بيان لوجه الشبه فقول المصنف يجري الخ مفرع على التشبيه والمراد كما في شرح المصنف الجريان على أحكامها وهي التجريد عن المؤكدات في الابتدائي إلى آخر ماذكره الشارح فهي عين الوجوه فليس المراد بالوجوه هنا الأضرب الثلاثة السابقة أصلا كما ستحققه (قوله من التجريد الخ) مثل ماهنا في السعد وهو لايظهر إلا على مامر عن المصنف والأطول في بيان الضروب الثلاثة لا على مايتبادر من السعد والشارح فيما مر إذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه فينبغي أن يكون السعد والشارح أرادا هنا بالابتدائي ومابعده مامر عن المصنف والأطول فيكون على المتبادر منهما فيما سبق بين الموضعين شبه استخدام (قوله ومن هذه تعلم الخ) فمن علم أن الخالي يلقى له النفي مجردا عن التوكيد يعلم أن المنزل منزلته كذلك وهكذا فيما بعده فتقول ليست اليهودية حقا لليهودي المنكر انتفاء حقيتها ومعه من الدلائل على هذا الانتفاء ما لو تأمله ارتدع وتقول لخالي الذهن الذي يريد فلانا يصنع له حاجة لاتستصنعه إنه ليس أهلا فقولك لاتستصنعه كلام يلوح

إلى بعض مؤكدات الخبر في النفي وهي إن الزائدة نحو ما إن زيد قائم وكان نحو ما كان زيد قائما ولام الجحود نحو ما كان زيد ليقوم والباء نحو ما زيد بقائم ومنه مثال الكتاب وهو * ما جليس الفاسقين بالأمين *

أى على الشريعة لأن من تخلق بحالة لا يخلو حاضر منها واليمين نحو والله ما زيد قائما . قال :

[فصل فى الاسناد العقلى]

(والحقيقة مجاز وردا للعقل منسوبين أما المبتدا

إسناد فعل أو مضاهيه إلى

صاحبه كفاز من ابتلا

أقسامه من حيث الاعتقاد

وواقع أربعة تفاد)

أقول : الفصل معناه لغة القطع واصطلاحا جملة من الكلام ويعبر عنها تارة بالكتاب وتارة بالباب فان جمع بين الثلاثة كان الأول والثالث مندرجين تحت الثانى والأول مندرجا تحت الثالث وهذا الفصل معقود لبيان أن الاسناد مطلقا ينقسم إلى الحقيقة العقلية والمجاز العقلى وأقسام كل فالحقيقة العقلية إسناد الفعل أو ما فى معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف إلى ماهو له عند المتكلم فى الظاهر كالفاعل فيما بنى له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول فيما بنى له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نحو نهاره صائم فعند المتكلم

بالخبر ويشعر بأن فلانا ليس ممن يختار لما ذكر فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب بين كونه أهلا وغير أهل فقلت إنه ليس أهلا وتقول لا أخشى والله بأسك لمن يعلم ذلك وقد ظهرت عليه أمارات إنكاره ككونه يكلمك فى أمر خالفته فيه تكليم السيد لخادمه وهذه الأمثلة على الترتيب للخالى والمتردد والمنكر تنزيلا فى الثلاثة فتدبر (قوله إلى بعض الخ) ومنها التوكيد اللفظى نحو ما زيد قائم ومنها جزما وحقا تأمل .

[فصل فى الاسناد العقلى] المراد مطلق الاسناد سواء كان خبريا أو إنشائيا ولذا ذكره الأصل بالاسم الظاهر دون الضمير حيث قال ثم الاسناد منه حقيقة الخ لئلا يعود إلى الاسناد الخبرى أفاده فى المطول (قوله أما المبتدا) أى أما تعريف المبتدإ وهو الحقيقة العقلية ع ق (قوله إسناد فعل الخ) أى فهو اسناد وترك المصنف قيدين هما عند المتكلم فى الظاهر فيخرج من كلامه الصور الآتية الداخلة بهما ، ولو قال :

إسناد فعل للذى له غدا والشبه عند ناطق فيما بدا.

لوفى بالقيدين على أحسن وجه وغدا صار والشبه بالجر عطف على فعل وعند ناطق وفيما بدا متعلقان به نظير التعريف المذكور فى الشارح (قوله من حيث الاعتقاد * وواقع) أى من حيث مطابقة نسبة جملته للاعتقاد ومطابقتها للواقع وهو ما فى نفس الأمر وعدم مطابقتها لهما معا وعدم مطابقة أحدهما دون الآخر اه ع ق ففى كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت ولك أن تقول إن فى كلامه حذف مضاف أى من حيث متعلق الاعتقاد والواقع وهو المطابقة وعدمها فتأمل (قوله من الكلام) أى الدال على المسائل (قوله مندرجين تحت الثانى) أى بحيث يكون ما يذكر فيهما من مسماه وكذا يقال فيما بعد فيقال مثلا كتاب الطهارة ثم يقال باب الوضوء ثم يقال فصل ينقض الوضوء بكذا (قوله مطلقا) أى لا بقيد كونه إسناد شئ إلى ما هو له أو لغيره لئلا يلزم انقسام الشئ إلى نفسه وغيره (قوله وأقسام كل) بالجر عطف على قوله ان الاسناد الخ لتأوله بمصدر من خبر إن أى لبيان انقسام الاسناد الخ وأقسام كل (قوله إسناد الفعل) أى نسبته مطلقا ناقصة كانت أو تامة خبرية أو إنشائية محققة أو مقدرة فيدخل فيه نسبة المصدر والمشتقات إلى فواعلها اه عبد الحكيم ولعل النسبة الناقصة نسبة الفعل فى جملة الصلة أو الصفة اه صبان وقوله مطلقا تعميم فى النسبة فى ذاتها من غير نظر للمضاف إليه هذا هو الظاهر وربما تشعر به عبارة الدسوقى وقوله فيدخل فيه أى بقوله مقدرة إذ النسبة فيهما تقديرية لأن كلا منهما مع مرفوعه فى حكم المفرد تدبر والمراد بالفعل الاصطلاحى النحوى (قوله أو ما فى معناه) الظرفية من ظرفية الدال فى المدلول فما واقعة على لفظ كما سيفيده قوله كالمصدر الخ والمراد لفظ دال على جزء معنى الفعل أعنى الحدث (قوله كالمصدر) ان أدخلنا أمثلة المبالغة فى اسم الفاعل والجار والمجرور فى الظرف وهو الأظهر كانت الكاف لادخال اسم الفعل والمنسوب فى نحو أتميمى أبوك على ما فى الأول وإلا كانت لادخال الأربعة اه صبان وقوله على ما فى الأول أى من كونه إنما يصح إدخاله إن قلنا إنه دال على معنى الفعل كما هو أحد القولين لا إن قلنا إنه دال على لفظه كما هو القول الآخر (قوله إلى ما) اى إلى شئ هو أى المذكور من الفعل أو معناه له أى لذلك الشئ وقوله فى الظاهر أى ظاهر حال المتكلم كما سيشير إليه (قوله فيما بنى له) أى مع مسند صيغ وأسند ذلك المسند له وكذا يقال فيما بعد اه صبان وأفاد أن فى بمعنى مع وأن ما واقعة على مسند وأن اللام فى له بمعنى إلى متعلقة بمحذوف هو أسند (قوله فان الضاربية) أى التى هى معنى ضرب المبنى للفاعل وكذا يقال فى المضروبية (قوله بخلاف نحو الخ) أى مما أسند فيه المبنى

مدخل لما يطابق الاعتقاد دون الواقع وفى الظاهر مدخل لما لايطابق الاعتقاد وكل منهما متعلق به ومعنى كونه له أن معناه قائم به وحقه أن يسند إليه سواء كان صادرا عنه باختياره أو بغير اختياره نحو ضرب زيد ومات عمرو على مافيه ومنه مثال الكتاب وبمقتضى هذا التعريف تكون أقسام الحقيقة العقلية من جهة الواقع والاعتقاد أربعة: الأول ماطابق الواقع والاعتقاد كقولنا معاشر المؤمنين أنبت الله البقل . الثانى ماطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل أى الكافر أنبت الربيع البقل . الثالث ماطابق الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لايعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق الله الأفعال كلها . الرابع ما لايطابق واحدا منهما

للفاعل لغير الفاعل (قوله مدخل لما يطابق الخ) توضيح المقام أن قوله ماهوله يتبادر منه أن المراد ماهو له بحسب الواقع فيتناول مايطابق الواقع والاعتقاد معا ومايطابق الواقع فقط ولايتناول مايطابق الاعتقاد دون الواقع ومالم يطابق شيئا منهما فاذا زيد قوله عند المتكلم دخل مايطابق الاعتقاد فقط وخرج مايطابق الواقع فقط فاذا زيد فى الظاهر دخل مالم يطابق الاعتقاد ومالم يطابق شيئا منهما اهـ يس اهـ صبان (قوله لما لايطابق الاعتقاد) أى سواء طابق الواقع أم لا اهـ صبان (قوله وكل منهما) أى من قوله عند المتكلم وقوله فى الظاهر (قوله متعلق به) لنيابته عن العامل اهـ عبد الحكيم أى لأنه ظرف مستقر ينوب عن العامل الذى هو متعلقه فهو أى الظرف عامل فيما بعده فلاحاجة لتقدير مضاف أى بمتعلق قوله له صبان (قوله أن معناه قائم به) فيلزم أنه وصف له وقوله وحقه أن يسند إليه أى ينسب إليه سواء صلح حمله عليه أم لا كماصرح به ففائدته دفع توهم حمل الوصف على المحمول اهـ عبد الحكيم وقوله كماصرح به أى السعد فى المطول حيث قال ولايشترط صحة حمله عليه وإلا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا اهـ وقوله حمل الوصف أى المذكور هناك قبل قوله وحقه وهو هنا مفهوم بطريق اللزوم كما أشرنا إليه فيكون المدفوع توهمه هنا بقوله وحقه الخ حمل الوصف اللازم لماقبله هذا وقد تبع الشارح فى هذا البيان العلامة السعد قال الصبان قال فى الأطول ومعنى كونه له أن حقه أن يسند إليه فى مقام الاسناد سواء كانت النسبة للنفى أو للاثبات لا أن يكون قائما به حتى لايشكل بقولنا ماقام زيد لأن القيام حقه أن يسند إلى زيد فى مقام نفيه عنه بخلاف ماصام نهارى فان الصوم حقه أن ينسب إلى المتكلم فى مقام نفيه عنه لا إلى نهاره نعم حقه أن يسند إلى النهار فى مقام نفيه عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فانه من الدقائق اهـ وقوله حتى لايشكل راجع لماقبل النفى وقوله فان الصوم الخ أى فالاسناد مجازى خارج عن التعريف وقوله وحينئذ أى حين إذ كان الاسناد فى مقام نفى الصوم عن النهار (قوله أو بغير اختياره) عبارة السعد بدله أولا وقد فهم الحفيد أن النفى منصب على القيد السابق فقط أى أو صدر عنه لاباختياره فاعترض بأن الموت ليس صادرا عنه أصلا فيلزم خروج نحو مات زيد وقد فهم الشارح فهمه فقال أو بغير اختياره مشيرا فيما بعد إلى ماقاله الحفيد والذى فهمه سم أن النفى منصب على القيد بقيده أى أولا يكون صادرا عنه باختياره بأن لا يكون صادرا عنه كمات أو يكون صادرا لاباختياره كحركة المرتعش فالنفى يتوجه حينئذ تارة إلى القيد وقيده وتارة للقيد وهكذا كل نفى ماثله والغالب الثانى وبهذا الفهم يندفع اعتراض الحفيد (قوله نحو ضرب الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله على مافيه) أى من كون المسند ليس صادرا عنه وقد علمت سقوطه (قوله ومنه) أى من الشق الثانى على مافيه أيضا مما مر (قوله وبمقتضى هذا التعريف) أى بسبب مايقتضيه من دخول مامر (قوله من جهة الواقع الخ) يجرى هنا ماجرى فى المصنف من الوجهين السابقين فلاتغفل (قوله كقولنا معاشر الخ) ينبغى أن يعتبر فى هذا المثال ومابعده عدم إخفاء المتكلم حاله من المخاطب كيلا يحمل على المجاز فتأمله اهـ فنرى (قوله أى الكافر) وتسميته جاهلا لجهله بالمؤثر القادر فينسب الأفعال لغيره أفاده الصبان (قوله الربيع) يحتمل أن يراد به المطر وأن يراد به زمن الربيع وهو المتبادر اهـ صبان ووجه التبادر أن الكفار ينسبون الأفعال إلى الزمان فيكون الاثبات منسوبا إلى زمن الربيع بزعمهم قرره شيخنا (قوله لمن لايعرف حاله وهو يخفيها عنه) لايخفى أن القيد الثانى يكفى فى كون الكلام المذكور حقيقة لأن المعتزلى إذا أخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله الأفعال كلها لاينصب قرينة على عدم إرادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب فى نفس الأمر حال المتكلم أم لا وكان مراده لمن لايعرف حاله فى اعتقاده لالمن يعرف حاله فى نفس الأمر اهـ فنرى وقوله وكان مراده الخ

أى

أي فيكون القيد الأول معتبرا أيضا احترازا عما إذا اعتقد أن المخاطب يعرف حاله فإن الاسناد لايتعين حينئذ كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع قرينة فيكون مجازا ومعلوم أن الثاني محترز به عما إذا كان لايعرفها وأظهرها له فالاسناد حينئذ مجاز ولعبد الحكيم هنا رد على الفنري فانظره قال الفنري بقي ههنا تأمل وهو أن المعتزلي إذا ألقى قوله خلق الله الأفعال كلها إلى عالم بحاله وجاهل يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة . اللهم إلا أن يمنع استحالته بالنظر إلى شخصين اه (قوله كقولك جاء زيد الخ) فهو من الحقيقة ولو لم يطابق واحدا منهما لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولاينافي ذلك كونه كذبا لأن الكذب لاينافي الحقيقة ع ق اه صبان (قوله دون المخاطب) إذ لو علمه المخاطب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجئ قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد إلى ماهو له عند المتكلم في الظاهر قاله السعد وقوله إذ لو علمه الخ أي وعلم المتكلم أن المخاطب يعلم ذلك وإلا لم يجز أن يكون مجازا لعدم تأتي جعل المتكلم علم السامع قرينة قاله الصبان (قوله فقوله) الفاء للفصيحة (قوله بانبتن محذوفا) ومفعوله محذوف هو الاسناد (قوله من ضمير الخ) هو الألف فهي ضمير تثنية على هذا الوجه (قوله أي فيقال الخ) بيان للنسبة إلى العقل المأخوذة من قوله العقل الخ (قوله يصح تعلقه) أي قوله لحقيقة فهو مقابل للتعلق بالفعل المحذوف (قوله إلى حقيقة الخ) وقع مثل ما للشارح لبعض الشراح ولا وجه للعدول عن اللام لإلى إذ المعنى ورد الاسناد للحقيقة والمجاز على وجه كونه مقسما وهذا المعنى لايستدعي الاتيان بإلى فتأمل (قوله ليفيد أن بعض الخ) أي ولو أتى بأداة حصر لأفاد حصره في القسمين وليس كذلك ثم إن إفادة المصنف أن بعض الاسناد الخ ظاهرة على الوجه الأول من الوجهين السابقين دون الثاني إذ فيه تقديم المعمول وهو يفيد الحصر فكأنه قيل ورد الاسناد لحقيقة ومجاز لالغيرهما فتنبه ثم إن إفادة ماذكر جرى على مذهب الخطيب التابع له المصنف قال الصبان بل إسناد الخبر إلى المبتدإ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامدا أو مشتقا كما في ع ق ويدل له ماسيأتي في كلام المصنف أن إسناد الفعل أوما في معناه إلى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما فاسناد قائم إلى زيد ليس حقيقة ولا مجازا وأما إسناده إلى ضميره فحقيقة تأمل اه (قوله يتصف بهما الخ) لأنه الثابت في محله بحسب الذات عند كونه لما هو له والمتجاوز عن محله بحسب الذات عند كونه لغير ماهو له (قوله ثانيا) أي اتصافا ثانيا وقوله بالعرض أي ومتلبسا بالعرض أي العروض بواسطة الاسناد ثم انه كثيرا مايقع لفظ العرض منهم في أمثال هذه العبارة فلينظر ماهو بالنسبة إلى عرض بمعنى طرأ (قوله وبذلك) أي بوصف اللفظ بهما والباء للسببية (قوله بعلم من المطول) عبارته فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله السكاكي ومن تبعه قلنا زعم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضا من أحوال المسند إليه أو المسند اه وقوله لأن علم المعاني الخ يعني أن مجرد كونهما من الأحوال المذكورة لايكفي في إدخالهما في المعاني بل لابد أن يكون البحث لحيثية المطابقة كما مر والبحث عنهما ليس من هذه الحيثية إذ لايبحث عن الدواعي المقتضية لإيراد الحقيقة والمجاز وقوله وإلا أي وإن لم يعتبر الحيثية لزم دخول اللغويين أيضا في المعاني اه عبد الحكيم

بعاطف محذوف ومنسوبين حال من ضمير وردا البارز والعقل متعلق به أي فيقال حقيقة عقلية ومجاز عقلي ويصح تعلقه بوردا العائد ضميره للاسناد وألفه للاطلاق ومنسوبين صفة لهما والعقل متعلق به أي ورد الاسناد إلى حقيقة وإلى مجاز منسوبين للعقل وقوله أما المبتدأ أي الحقيقة العقلية وقوله أو مضاهيه أي مشابهه في الدلالة على الحدث . وفاز من تبتلا أي أفلح من انقطع إلى مولاه . والتبتل قسمان تبتل البداية وهو الانقطاع عن الخلق بالعزلة وهو وصف المريدين وتبتل النهاية وهو خلو القلب وانقطاعه عن السوى وهو وصف الواصلين وقوله ألفه أي الضمير للمبتدإ ولو نظر للمراد به وهو الحقيقة لأنث الضمير كما هو ببعض النسخ ولم يأت المصنف بأداة حصر ليفيد أن بعض الاسناد ليس بحقيقة ولا مجاز نحو الانسان حيوان لعدم كون المسند فعلا أوما في معناه . واعلم أن الحقيقة والمجاز يتصف بهما الاسناد أولا وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض وبذلك ناسب ذكرهما في فن المعاني الباحث عن أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال وقد تبع الأصل في إيرادهما هنا وفيه نظر يعلم من المطول

وأنّ الحقيقة تنقسم أربعة أقسام باعتبار الطرفين لأنهما إما مستعملان فى حقيقتهما اللغوية أو مجازهما أو المسند إليه فى حقيقته والمسند فى مجازه أو عكسه . فالأوّل نحو خلق الله زيدا . والثانى نحو أحيا البحر زيدا تريد أعطى الكريم زيدا . والثالث نحو أحيا الإله البقل . والرابع نحو جاء زيد وأنت تريد غلامه

قال :

(والثان أن يسند للملابس ليس له يبنى كثوب لابس أقسامه بحسب النوعين فى جزءيه أربع بلا تكلف)

أقول : مراده بالثانى المجاز العقلى وهو إسناد الفعل أو شبهه إلى ملابس بالفتح له غير ماهو له بتأويل أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أو ما فى معناه مبنى له أى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به

وقوله فالحقيقة والمجاز الخ أى باعتبار إطلاقهما على الاستعمال لا الكلمة هذا هو الظاهر (قوله وأن الحقيقة) عطف على مدخول اعلم (قوله باعتبار الطرفين) متعلق بتقسيم أى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما لا باعتبار استعمالهما مطلقا فالحصر إضافى فلا يرد أنه يجوز كون الطرفين أو أحدهما كناية فلا يصح الحصر على مذهب من يجعلها قسيما للحقيقة والمجاز أفاده الصبان (قوله تريد أعطى الكريم) فالاحياء حقيقة إيجاد الحياة وهى صفة تقتضى الحس والحركة ثم استعير لاعطاء الشئ المنعم به بجامع صلاحية الجسم بكل واشتق منه أحيا بمعنى أعطى واستعارة البحر للكريم معروفة (قوله أحيا الإله) استعير الاحياء للانبات بجامع إطلاق الايجاد واشتق الخ (قوله وأنت تريد غلامه) ففيه مجاز بالحذف أو هو من باب التجوز فى العلم على ما نحنه بعضهم وسيأتى (قوله والثانى) أى فى قوله والحقيقة الخ (قوله أن يسند) أى فعل أو مضاهيه من مصدر واسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة واسم تفضيل وظرف ع ق (قوله للملابس) أى للفعل أو مضاهيه مما ذكر (قوله ليس له يبنى) أى يسند حقيقة وجملة ليس الخ حال من نائب فاعل يسند (قوله بحسب النوعين) يعنى نوع المجاز ونوع الحقيقة وإنما قال نوعين إشارة إلى أن المعتبر من التجوز والحقيقة اللذين باعتبارهما حصل التقسيم النوعية لا الشخصية لأنهما لغويان فى الطرفين لا عقليان اه ع ق وقوله لأنهما لغويان الخ أى فباعتبار النوعية صح إرادة اللغويين لأنهما من مشمول النوعين وقوله لا عقليان أى فلا يصح اعتبار شخص العقليين لمباينتهما لما اعتبر التقسيم بحسبه فى الواقع فتحصل أنه إنما قال النوعين للاشارة إلى أن المعتبر فى التقسيم إنما هو النوعان باعتبار بعض مشمولها لا الشخصان المذكوران فى هذا البحث لمباينتهما لما اعتبر التقسيم بحسبه فى الواقع تدبر (قوله جزءيه) وهما المسند الذى هو فعل أو معناه والمسند إليه (قوله بلا تكلف) أى فى استخراجها وذلك أن المجاز العقلى مخصوص بالفعل أو معناه فاذا أسند الفعل أو معناه لغير ماهو له فهو مجاز فحينئذ ذلك الفعل أو معناه لا يخلو من أن يراد معناه الأصلى فيكون حقيقة لغوية أو يراد به غير معناه لعلاقة فيكون مجازا لغويا والمسند إليه كذلك فلم يخرج الاسناد المجازى عن أن يكون طرفاه حقيقيين معا أو مجازيين معا أو الأول حقيقيا والثانى مجازيا أو العكس فهذه أربعة اه ع ق (قوله المجاز العقلى) إنما سمى عقليا لأن التجوز فى أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوى فانه فى أمر نقلى وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى صبان عن يس وقوله وهو الخ لعله فيه نوع تساهل والواضح وهو اللفظ المنقول عن الواضع الذى جعل دالا على معنى (قوله بالفتح) هو المناسب لقوله فيما يأتى يلابس الفاعل والمفعول الخ فقد جعل فيما يأتى المسند إليه الذى هو الفاعل وما بعده ملابسا بالفتح ويجوز الكسر أيضا لأن الملابسة من الجانبين صبان بإيضاح (قوله غير ما) بالجر نعت لملابس (قوله أى غير الملابس الخ) فسر الموصول بالملابس رعاية لما سيأتى من قوله وللفعل ملابسات شتى وإشارة إلى علاقة المجاز وهى اشتراكهما فى الملابسة لا للاحتراز عما لا يكون ملابسا فانه قد حصل الاحتراز عنه بقوله إلى ملابس اه من عبد الحكيم وقوله فسر الموصول الخ أى كما عبر عن الموصوف بالملابس وقوله رعاية لما الخ أى الشامل للملابسين وقوله اشتراكهما أى الحقيقة والمجاز العقليين وقوله لا للاحتراز الخ الظاهر أن توهمه إنما ينبنى على النصب الغيرية على الصلة كما هو الغالب وإلا فلينظر وجه توهمه (قوله مبنى له) أى مسند اليه حقيقة اه صبان (قوله أى غير الفاعل الخ) إنما احتاج لذلك لأن الضمير المجرور فى كل من قوله إلى ملابس له وقوله ماهو له راجع للفعل أو معناه أى لأحد الأمرين كما هو قضية أو فالمعنى إسناد أحد الأمرين إلى ملابس لأحدهما ذلك الملابس غير الملابس الذى أحد الأمرين له فيصدق على الاسناد فى ضرب زيد بالبناء للفاعل أنه اسناد لأحد الأمرين

وهو

وهو الفعل إلى ملابس لأحد الأمرين وهو زيد غير الملابس الذى له أحد الأمرين وهو معنى الفعل فى قولنا مضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازا وليس كذلك اهـ صبان عن يس وفى دعواه عود الضمير المجرور فى قوله ماهوله لأحد الأمرين نظر واضح من صنيع السعد والشارح ومن باقى هذه العبارة إذ مفادهما أن العائد الثانى للأحد هو المرفوع تأمل (قوله ومعنى التأويل نصب الخ) كان ينبغى للمصنف أن يقدم قوله ووجبت قرينة الخ على ذكر الأقسام ليكون إشارة إلى هذا القيد فقد أوجب تأخيره كون التعريف غير مانع تأمل (قوله لأنه معتقده) أى فلم يوجد نصب (قوله وكذا الأقوال الخ) أى لأن المتكلم روج حقيقة إسنادها فلا نصب (قوله هذا معنى الخ) لعل المراد أكثر هذا وإلا فقوله بتأول لا يستفاد من البيت بل مما يأتى بعده كما مر فتأمل (قوله وللفعل الخ) إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين (قوله شق) جمع شتيت كمريض ومرضى (قوله واقتصر الأصل الخ) إن قلت ما المانع من أن يراد الفعل اللغوى أى الحدث فيشمل الجميع قلت مخالفته لما سبق من قوله إسناد الفعل أو معناه لأنه صريح فى أنه أراد الفعل الاصطلاحى وإلا لزم استدراك قوله أو معناه صبان (قوله يلابس الخ) استئناف بيانى وقوله الفاعل أى الحقيقى وقوله لقيامه الخ بيان لوجه الملابسة وكذا ما بعده (قوله والمفعول به) المراد بالمفعول به ما يشمل ما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر فإن إسناد الفعل المجهول إليه حقيقة نحو مر بزيد أفاده فى المطول (قوله والمصدر) لا يقال هو من جملة ما فى معنى الفعل فعده من جملة الملابسات يلزم عليه ملابسة المصدر للمصدر . لأنا نقول اللزوم ممنوع لجواز استثناء المصدر أو لكون الكلام على التوزيع فقوله أو المصدر أى فى غير المصدر على أنه قد تحقق ملابسة المصدر للمصدر كما فى قولك أعجبنى قتل ضربك صبان (قوله والسبب) سواء كان مفعولا له أولا كما فى بنى الأمير المدينة اهـ عبد الحكيم وقوله كما فى بنى الخ أى فإنه ليس فى الأصل مفعولا له كما يبينه الشارح هذا ولم يتعرض الشارح للمفعول معه والحال والتمييز والمستثنى لأن الفعل لا يسند إليها مطلقا معلوما أو مجهولا خلافا للكسائى فى تجويزه إسناد المجهول إلى التمييز قال فى طاب زيد نفسا طيب نفسه كذا فى الرضى أفاده المطول وعبد الحكيم (قوله فإسناده إلى الفاعل الخ) المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقى أى ما حق الاسناد أن يكون إليه لا النحوى وإلا كان مثل أنبت الربيع البقل وبنى الأمير المدينة حقيقة عقلية نقله الصبان عن السيرامى ثم إن ظاهر كلام الشارح كالأصل غير صحيح لأن ظاهره إلى الفاعل إذا كان مبنيا للفاعل أو المفعول به أو إلى المفعول به إذا كان مبنيا لأحدهما مطلقا فيقتضى أنه إذا أسند الفعل المبنى للفاعل إلى المفعول به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز وإلى تصحيحه أشار السعد بقوله يعنى أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا له وإلى المفعول به إذا كان مبنيا له حقيقة اهـ أى فكلامه على التوزيع ويشير إلى ماذكره السعد هنا قول الشارح بعد أى غير الفاعل الخ (قوله وإلى غيرهما الخ) قد ذكر الشارح أمثلة المجاز لاسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة المجاز لاسناد الفعل المجهول إلا واحدا أعنى سيل مفعم فإنه أسند فيه معنى الفعل المجهول إلى الفاعل وقد ذكرها عبد الحكيم فانظره (قوله أى غير الفاعل الخ) لما كان ظاهر كلامه يوهم أنه إذا أسند الفعل المبنى للفاعل إلى المفعول به أو العكس لا يكون مجازا بل حقيقة إذ لا يصدق على ذلك أنه أسند إلى غيرهما مع أنه مجاز أشار بهذا التفسير إلى أن كلامه على التوزيع فتأمل أفاده الصبان فهذا التفسير لافادة الدخول والعناية السابقة عن السعد لافادة الخروج فتنبه (قوله بينهما) أى بين ذلك الغير وأحد الأمرين الفاعل والمفعول (قوله فيما الخ) كأنه حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كائنا فيما بنى مسنده للفاعل الخ على أن الظرفية من ظرفية الخاص فى العام صبان ومثله يقال فيما بعده والقول فيه مقدر بعد العاطف

ومعنى التأويل نصب قرينة صارفة عن كون الاسناد إلى ما هو له لخرج قول الكافر أنبت الربيع البقل لأنه معتقده وكذا الأقوال الكاذبة وهذا معنى قوله والثان أن يسند أى الفعل الخ وللفعل ملابسات شق واقتصر الأصل عليه وإن كان ما فى معناه كاسم الفاعل كذلك لأنه الأصل يلابس الفاعل لوقوعه منه والمفعول به لوقوعه عليه والمصدر لأنه جزء معناه والزمان والمكان لوقوعه فيهما والسبب لأنه يحصل به فإسناده إلى الفاعل أو المفعول إذا كان مبنيا له حقيقة كما مر وإلى غيرهما أى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول الجامع بينهما وهو ملابسة كل منهما للفعل مجازا كقولهم عيشة راضية فيما بنى للفاعل

وأسند المفعول به إذ العيشة مرضية وحقيقة الكلام رضي المرء عيشته ثم أسند الفعل إلى المفعول من غير أن يبنى له فبقي رضيت
العيشة وهو معنى كونه مجازا ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل وأسند إلى ضمير العيشة فآل الأمر إلى أن صار المفعول
فاعلا ومنه مثال الكتاب وهو ثوب لابس والأصل لبس زيد ثوبا ثم أسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له
فصار لبس ثوب ثم سبك من الفعل اسم فاعل وقيل ثوب لابس وسيل مفعم فبابني للمفعول وأسند إلى الفاعل وحقيقة الكلام
أفعم السيل الوادي أي ملأه فأسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له فصار الكلام هكذا أفعم الوادي السيل ثم
حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه و بنى الفعل له فصار أفعم السيل وهو معنى كونه مجازا نظرا إلى التركيب الأول ثم سبك منه
اسم مفعول وقيل سيل مفعم بفتح العين فأسند اسم المفعول إلى ضمير المفعول الذي كان في الأصل فاعلا وجد جده في المصدر
حقيقته جد الرجل في جده

فحذف الفاعل وأسند الفعل المبني له إلى المصدر مبالغة فصار جد جده مجازا لأن الجاد هو صاحب الجد أي من قام به الجد لا نفس الجد ونهاره صائم في الزمان حقيقته صام المرء نهاره أي في نهاره ثم حذف الفاعل وأسند الفعل المبني له إلى الزمان فصار صام نهاره وهذا معنى كونه مجازا ثم سبك من الفعل اسم فاعل وأخبر به عن النهار فقيل نهاره صائم فإسناد الصوم إلى ضمير النهار مجاز لأن الصائم هو الشخص ونهر جار في المكان وحقيقته جرى ماء النهر أي في النهر فحذف الفاعل وأسند فعله إلى المكان وقيل جرى النهر وهذا معنى كونه مجازا ثم سبك من الفعل اسم فاعل وأسند إلى ضمير النهر إسنادا مجازيا

(قوله وأسند إلى المفعول به) أي الحقيقي و إلا فالمسند إليه فاعل نحوي صبان (قوله وحقيقة الكلام الخ) بين فيه الاسناد الحقيقي في الفعل والمجازي فيه وأن التجوز في معناه بعد ملاحظة ما ذكر فقوله ثم سبك الخ أي ثم بعد ملاحظة ما ذكر سبك الخ ونظير هذا ما بعده فلا تغفل (قوله في جده) لم أر لهذا الجار وجها مع عدم ظهور المعنى عليه فالظاهر حذفه ونصب جده على أنه مصدر مبين للنوع (قوله و بنى الأمير الخ) أي في السبب الآمر ومثال الثاني ضرب التأديب ومنه يوم يقوم الحساب أي أهله لأجله ذكره في المطول (قوله الاضافية) وإذا جرى فيها أو فيما بعدها جرت الحقيقة العقلية أيضا فلا يختص الحقيقة والمجاز بالنسبة الاسنادية كما يوهمه كلام المصنف أفاده الصبان عن يس (قوله إنبات الربيع) أي بناء على أن الاضافة بمعنى اللام ولو جعلت بمعنى في فلا يكون مجازا بل حقيقة . والحاصل أنه لابد من النظر إلى قصد المتكلم ونفس الأمر فإن كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الأمر فحقيقة و إلا فمجاز اه صبان عن يس وقوله أنه لابد الخ فيه أن النظر إنما هو إلى ما يفهمه المخاطب من ظاهر حال المتكلم و إلى كلام المتكلم فإن تطابقا فالحقيقة و إلا فالمجاز قرره شيخنا (قوله والايقاعية) هي نسبة الفعل إلى المفعول فإن الفعل المتعدي واقع على المفعول أي متعلق به اه صبان (قوله فيكون الخ) أي فيكون المراد بالاسناد المنسبك من قوله أن يسند مطلق الخ وحينئذ يكون مجازا مرسلا من إطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الأنف فإن الاسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند إليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول اه صبان وقوله كاطلاق الخ فإنه في الحقيقة الأنف اللابس للمرسن ثم أطلق على مطلق الأنف (قوله أربعة) يعلم وجه الانحصار فيها مما مر عن عق في أقسام الحقيقة (قوله نضارتها) أي حسنها والظاهر أن المراد هنا تحسينها لأنه المناسب لاستعارة الاحياء له فيكون قد أطلق اسم المسبب على السبب وعبارة السعد تهييج القوى النامية فيها وإحداث نضارتها وهي تفيد ما قلنا فتأمل (قوله في الحقيقة) أي في اللغة وقوله إعطاء أي إيجاد صبان وتقدم بيان المجاز في أقسام الحقيقة (قوله تقتضي الحس) أي الادراك بالحواس الخمس الظاهرة صبان عن سم (قوله وكذا المراد الخ) الأولى أن يراد بشباب الزمان

كون

لأن الجاري الماء في النهر لا النهر و بنى الأمير المدينة في السبب وحقيقته بنت الفعلة المدينة بسبب أمر الأمير فحذف الفاعل وأسند
فعله إلى الأمير فقيل بنى الأمير المدينة وهذا معنى كونه مجازا والمجاز العقلي يجري أيضا في النسبة الاضافية نحو أعجبني إنبات الربيع
البقل وفي الايقاعية نحو ولا تطيعوا أمر المسرفين فيكون معنى قوله أن يسند الخ مطلق النسبة إسنادية كانت أو إضافية أو
إيقاعية ولا يضرنا اقتصاره على التمثيل بالنسبة الاسنادية لاتيانه بالكاف التي لا تفيد الحصر. وقوله أقسامه الخ يعني أن المجاز
ينقسم إلى أربعة أقسام باعتبار طرفيه لأنهما إما حقيقتان لغويتان أو مجازان أو المسند إليه حقيقة والمسند مجاز أو عكسه مثال
الأول أنبت الربيع البقل ومثال الثاني أحيا الأرض شباب الزمان لأن المراد بإحيائها نضارتها بأنواع الرياحين والنبات والاحياء
في الحقيقة إعطاء الحياة وهو صفة تقتضي الحس والحركة وكذلك المراد بشباب الزمان

وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان كون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة ومثال الثالث أحيا الأرض الربيع ومثال الرابع أنبت البقل شباب الزمان ومراد المصنف بالنوعين الحقيقة والمجاز وبالجزءين المسند إليه والمسند . واختلف فى المجاز العقلى وفى المفرد هل وقعا فى القرآن أم لا فذهب قوم إلى الأول وآخرون إلى الثانى والصحيح الأول وهو مختار الأصل قال تعالى – وإذا تليت عليهم آياته زادتهم ، يذبح أبناءهم ، يوما يجعل الولدان شيبا – ويكون فى الإنشاء كقوله تعالى – يا هامان ابن لى صرحا – وليُنبت الربيع ما شاء وليصم نهارك ونحو ذلك .

قال :

(ووجبت قرينة لفظية أو معنوية وإن عادية)

أقول : المجاز العقلى لابد له من قرينة وهى ما دل على المراد لا بالوضع وهى إما لفظية كقولك شيب رأسى توالى الهموم والأحزان ولكن الله يفعل ما يشاء . وإما معنوية وهى أنواع كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه عقلا نحو محبتك جاءت بى إليك

كون الزمان يزيد قوى الأرض المنمية اهـ صبان ولعل وجه الأولوية أنه يلزم على تفسير السعد والشارح أن يكون معنى شباب الزمان زمان الزمان فيحتاج إلى تكلف جعل الإضافة من إضافة الجزء للكل تأمل **(قوله زمان ازدياد الخ)** فالمعنى هيج قوى الأرض وأحدث نضارتها زمن ازدياد قواها اهـ منه **(قوله قواها)** أى الأرض وقوله النامية أى التى شأنها النمو فلا يتكرر مع قوله ازدياد اهـ منه **(قوله عبارة عن كون الخ)** لا يخفى ما فيه من الإشارة إلى وجه التسمية وقد شبه به المعنى المراد هنا ووجه الشبه كون كل من الأمرين مستحسنا لما يترتب عليه من المحاسن واستعير اللفظ من المشبه به للمشبه **(قوله الغريزية)** أى المغروزة فى البدن والكائنة فيه على وجه اللزوم **(قوله وإذا تليت الخ)** فإسناد زادتهم إلى ضمير الآيات مجاز لأن الزيادة فعل الله وإنما الآيات سبب لها اهـ مطول **(قوله يذبح أبناءهم)** نسب إلى فرعون التذبيح الذى هو فعل جيشه لأنه سبب آمر اهـ مطول وفى هذا الاستشهاد نظر لأنه يجوز أن يكون مجازا لغويا أى يأمر بذبح فلا يكون مما نحن فيه أفاده الصبان عن يس والمجاز حينئذ مرسل تبعى من إطلاق اسم المسبب على السبب **(قوله يوما)** نصب على أنه مفعول به لتتقون أى كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر وقوله يجعل الخ نسب الفعل إلى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن أو عن طوله فإن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة قاله السعد قال الصبان وقوله وهذا أى جعل الولدان شيبا وقوله كناية الخ فيه إشارة إلى أن الكناية لا تنافى المجاز العقلى وقوله لأن الشيب الخ ظاهر فى تقرير الكناية على قول السكاكى إن الكناية اللفظ المستعمل فى ملزوم معناه فقوله يجعل الولدان شيبا لفظ موضوع للازم هو تسارع الشيب وقد استعمل فى الملزوم وهو شدته وكثرة الهموم والأحزان وعلى الوجه الثانى اللازم الشيخوخة المعبر عنها بقوله شيبا والملزوم الطول وقوله أو عن طوله لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقاء فى الدنيا وتأخيرهم له إلى يوم القيامة لأن الطول قد يشتمل على السرور فلابد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب وقوله أوان الشيخوخة أى فيشيبون اهـ **(قوله نحو يا هامان الخ)** فإن البناء فعل العملة وهامان سبب آمر قاله السعد وقوله صرحا أى قصرا ويجرى فى هذا الشاهد ما مر فى يذبح أبناءهم قاله الصبان **(قوله ووجبت قرينة)** أى للمجاز العقلى وذلك لما تقدم أن الإسناد فى الكلام يحمل على أن المتكلم أتى به لظاهره حيث لا ينصب قرينة على أنه أراد خلاف ذلك الظاهر فيكون الإسناد حقيقيا وإن لم يطابق الواقع ولا الاعتقاد فعلم من ذلك أن الإسناد المجازى لابد له من قرينة كما ذكر اهـ ع ق **(قوله وهى ما)** أى شىء أعم من كونه لفظا أو غيره **(قوله لا بالوضع)** أى بل بطريق الإشارة إليه إن كانت القرينة لفظية أو بواسطة العقل أو العادة إن كانت عقلية أو عادية **(قوله شيب رأسى الخ)** فقوله ولكن الخ دل على أنه يسند الأفعال لله وأن إسناد الشيب إلى التوالى متجوز فيه عنده **(قوله كاستحالة الخ)** تمثيل لها ببعض أنواعها **(قوله عقلا)** تمييز من نسبة الاستحالة إلى القيام لكن على أنه فاعل لمتعدى الاستحالة وهو الإحالة كما فى قولهم امتلأ الإناء ماء فماء ليس فاعلا لامتلأ بل لمتعديه وهو ملأ فإن التمييز لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور بل يصح أن يكون للازمه أو لمتعديه . إن قلت إذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان قول الدهرى أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله . قلت المراد بالاستحالة ما لو خلى العقل ونفسه حكم بها وإنبات الربيع البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه إلى دليل اهـ من الصبان ببعض تصرف وقوله لو خلى الخ من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر أو عادة أو إحساس أو تجربة إلى غير ذلك نقله هو عن عبد الحكيم **(قوله نحو محبتك جاءت بى إليك)** الاستحالة هنا ظاهرة على مذهب المبرد فى نحو ذهبت بزيد من أن الفاعل صاحب المفعول فى الذهاب

لظهور استحالة قيام المجبى، بالمحبة لأن العرض لا يقوم بالعرض أو عادة نحو هزم الأمير الجند لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة وإن كان ممكنا عقلا أو صدوره من الموحد فى مثل أنبت الربيع البقل ثم الفعل فى المجاز العقلى يجب أن يكون لهفاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون حقيقة فمعرفة ذلك قد تكون ظاهرة كقوله تعالى ـ فما ربحت تجارتهم ـ أى فما ربحوا فى تجارتهم وقد تكون خفية لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل نحو سرتنى رؤيتك أى سرنى الله وقت رؤيتك وهذا مذهب الأصل . وقال الشيخ عبد القاهر لا يجب فى المجاز العقلى أن يكون الفعل له فاعل إذا أسند إليه يكون الاسناد حقيقة فإنه ليس لسرتنى ونحوه فاعل يكون الاسناد إليه حقيقة و بيان مراده مذكور فى المطولات وأنكر السكاكى المجاز العقلى وقال الذى عند نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية

لا على مذهب س من أن المعنى جعلت زيدا ذاهبا لأن الظاهر أن المعنى على هذا كنت حاملا وسببا فى ذهابه ولا يعنى بالسبب إلا الحامل ولا شك فى صحة إسناد مثل ذلك إلى المحبة لأنها تثير المجىء وتحمل عليه فمعنى محبتك جاءت بى إليك على هذا جعلتنى جائيا من غير أن يشاركنى فى المجىء ، أى كانت سببا فى مجيئى ولاشك أنها سبب حقيقة فلا يكون إسناد المجىء إليها مجازا فلعل المثال مبنى على مذهب المبرد اه سم بإيضاح اه صبان (قوله لظهور استحالة الخ) أى وإنما كان هذا النوع أعنى الاستحالة المذكورة موجودا فى هذا المثال لظهور الخ وكذا يقال فيما بعده (قوله قيام المجىء.) أى الحقيقى لا بمعنى جعل الغير جائيا كما علمت (قوله أو عادة) عطف على عقلا أى أو استحالة القيام المذكور عادة (قوله أو صدوره) عطف على استحالة أى وكصدور الكلام قاله السعد وتم يعد الضمير للمجاز لما يلزم عليه من التكلف راجع الصبان (قوله من الموحد) لابد من تقييده بغير المخفى حاله صبان عن الأطول (قوله ثم الفعل) مثله ما فى معناه واقتصر عليه لأنه الأصل (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع البقل وقوله أو مفعول نحو ضرب زيد صبان عن سم . وحاصل ما أفاده الشارح أن الفعل المبنى للفاعل المسند إسنادا مجازيا لابد له من فاعل يكون إسناده إليه حقيقة والمبنى للمفعول المسند إلى غيره لابد له من مفعول يكون إسناده إليه حقيقة ومعرفة كل منهما إما ظاهرة وإما خفية (قوله فمعرفة ذلك) أى ما ذكر من الفاعل والمفعول ولم يقل وذلك إما ظاهر الخ للتنصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود أفاده الصبان عن عبد الحكيم (قوله فما ربحت تجارتهم) فإن الفاعل الحقيقى فيه ظاهر وهو الشخص المتجر فالأصل فما ربحوا فى تجارتهم وأسند الربح فى الآية إلى سببه (قوله خفية) لكثرة الاسناد إلى الفاعل المجازى وترك الاسناد إلى الفاعل الحقيقى اه عبد الحكيم (قوله وتأمل) عطف تفسير إن لم يرد النظر الاصطلاحى الذى هو ترتيب الخ وهو الأقرب ولازم إن أريد صبان (قوله سرتنى رؤيتك) فى معرفة الفاعل الحقيقى نوع خفاء لما علمت قال عبد الحكيم هذا القول مجاز إذا أريد منه حصول السرور عند الرؤية أما إذا أريد أن الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة لمعنى التركيب حينئذ أوجبت رؤيتك السرور وهذا إسناد حقيقى (قوله وقال الشيخ عبد القاهر الخ) رده الامام فخر الدين الرازى بأن الفعل لابد أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز وإلا فيمكن تقديره قاله السعد قال الصبان المناسب وإلا فلابد من تقديره ليكون مناسبا للدعوى اه . أقول فيه أن إمكان التقدير فى المسند إسنادا مجازيا مستلزم لثبوت الفاعل الحقيقى إذ لا يمكن عند انتفائه كما هو ظاهر والثبوت المذكور هو المطلوب بل هذا المناسب يفيد أن كل فعل أسند إسنادا مجازيا يجب تقدير فاعله الحقيقى وليس كذلك . ألا ترى أن الغالب فى سرتنى رؤيتك عدم التقدير تأمل منصفا (قوله وبيان مراده الخ) مراده نفى وجوب فاعل محقق فى الخارج أسند إليه الفعل حقيقة إسنادا يعتد به بأن يقصد فى العرف والاستعمال إسناد الفعل إلى ذلك الفاعل وأما أن الموجد هو الله فلا نزاع فيه إنما النزاع فى الفاعل بالوجه المذكور فليس مراده أن الفعل قد يخلو عن الفاعل رأسا فسقط الاعتراض السابق أفاده الصبان وقد قال السعد بعد ذكر اعتراض الرازى وظنى أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ ووجه التكلف أن تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى فى سرتنى رؤيتك ونحوه تقدير لما لم يقصد فى الاستعمال ولا يتعلق به الغرض فى التراكيب أفاده الصبان عن اليعقوبى (قوله وأنكر السكاكى الخ) تقليلا للانتشار وتقريبا لضبط اعتبارات البلغاء اه صبان (قوله فى سلك الاستعارة بالكناية) وهى عنده أن يذكر المشبه ويريد المشبه به بواسطة قرينة وهى أن تنسب إليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه المنية

بجعل الربيع مثلا فى المثال استعارة عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات إليه الذى هو من لوازم الفاعل الحقيقى قرينة الاستعارة وردّه الأصل بوجوه لم تسلم له ليس هذا الاختصار محل بسطها فليرجع إلى الأصل وشرحه للسعد من أراد الوقوف على ذلك . قال :

[الباب الثانى فى المسند إليه]

أى بيان أحوال المسند إليه أى الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه كالحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك وقدمه على المسند لأنه كالموصوف والمسند كالصفة والموصوف أجدر بالتقديم لأنه الموضوع والصفة هى المحمول والأول أشرف من الثانى ولأنه الركن الأعظم فى الكلام قال :

(يحذف للعلم وللاختبار مستمع وصحة الانكار
ستروضيق فرصة إجلال وعكسه ونظم استعمال
كحبذا طريقة الصوفيه تهدى إلى المرتبة العليه)

أقول : قدم حذف المسند إليه على سائر أحواله لكون الحذف عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وفى المسند إليه باعتبار أحواله أبحاث : البحث الأول فى حذفه وحذفه يتوقف على أمرين : أحدهما قابلية المقام له بأن يكون السامع عارفا به

بالسبع فى اغتيال النفوس ثم تفردها بالذكر مرادا بها المشبه به وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان قاله السعد وقوله مرادا بها المشبه به أى الادعائى قال الصبان فى الاستعارة بالكناية استعارة بالكناية بأن تشبه الاستعارة بالكناية بالدر المنظوم فى سلك تشبيها مضمرا فى النفس والسلك تخييل والنظم ترشيح (قوله بجعل الربيع) أى لفظ الربيع صبان (قوله المبالغة فى التشبيه) الظاهر أن مراده بالمبالغة فى التشبيه إدخال المشبه فى جنس المشبه به وجعله من أفراده ادعاء راجع ثم صبان (قوله وجعل نسبة إنبات الخ) فيه أن السكاكى يجعل قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تخييلية بالمعنى الذى ذهب إليه فيها فالموافق لمذهبه أن يقول وجعل استعارة ماهو لخاصة من خواص المشبه به لصورة وهمية تتوهم فى المشبه شبيهة بتلك الخاصة مثبتة للمشبه قرينة الاستعارة ويمكن أن يتكلف ويحمل كلامه على أن المراد وجعل نسبة ماهو مشبه بالانبات الخ كذا يستفاد من الصبان عن الأطول (قوله فليرجع إلى الأصل الخ) لاداعى إلى الرجوع ولا إلى نقلها حيث لم تسلم مع عدم اقتضاء الحال إياها .

(الباب الثانى فى) أحوال (المسند إليه)

(قوله أى الأمور العارضة الخ) قيل أى الأمور العارضة له التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أى تكون سببا قريبا لتلك المطابقة حتى لايرد الرفع فانه عارض للمسند إليه من حيث إنه مسند إليه ولاحاجة إليه لأن المقصود أن الأمور المذكورة فى هذا الباب عارضة للمسند إليه باعتباره كذلك لأن كل ماهو عارض له بهذا الاعتبار فهو مذكور فان كثيرا من الأحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم تخرج عن القوة إلى الفعل ولم يدون اه عبد الحكيم وقوله فانه عارض الخ تعليل للنفى وعلة النفى مفهومة مما قبله وهى أن الرفع ليس سببا قريبا للمطابقة بل هو سبب بعيد من حيث توقف صحة أصل المعنى التى يعتبر بعدها الأسباب القريبة عليه تأمل (قوله من حيث الخ) حيثية تقييد خرج مايعرض له من حيث ذاته ككونه جوهرا أو عرضا كليا أو جزئيا أو من حيث حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا أو غير ذلك اه صبان (قوله وقدمه) أى قدم أحواله وكذا مابعده (قوله كالموصوف) أى اللفظى وإلا فهو موصوف معنى وكذا يقال فيما بعده (قوله والموصوف) أى المعنوى ففى الكلام شبه استخدام (قوله ولأنه) أى المسند إليه (قوله يحذف للعلم) مثل العلم ادعاء أنه معلوم متعين فيقال وهاب الألوف أى السلطان مثلا لحذف لادعاء أنه متعين ولو لم يتعين قاله ع ق (قوله لكون الحذف عبارة) أى فى الاصطلاح وإن كان لفظه من حيث مفهومه اللغوى أعنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان لذا اختير على لفظ الترك إشارة إلى كونه ركنا أعظم كأنه أسقط صبان عن عبد الحكيم وقوله ولذا أى للاشعار المذكور وقوله إشارة الخ أى بمراعاة معناه اللغوى (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أى فالحذف مقدم على الذكر أى والاثبات مقدم على باقى الأحوال لكونها كالتفصيل له كما قال عبد الحكيم فاندفع مايقال هذه النكتة إنما تقتضى التقديم على الذكر دون بقية الأحوال وبحث فى الدفع بأن باقى الأحوال الآتية يجرى فى المسند إليه المحذوف أيضا فهى تفصيل للحذف إلا أن يجاب بأن جريانها فى المذكور أظهر من جريانها فى المحذوف فكونه للذكر أقوى فتأمل صبان (قوله وحذفه يتوقف الخ) أى الحذف الذى نحن فيه وهو ما يكون منويا فى التقدير لا الحذف الذى يكون نسيا منسيا كحذف فاعل المصدر وفاعل المبنى للمفعول فانه لايحتاج إلى القرينة لعدم كونه مرادا اه عبد الحكيم وقوله وهو ما يكون أى متعلقه وكذا مابعده (قوله عارفا به) أى بمتعلقه أى متمكنا من معرفة المحذوف لأن القرينة لاتوجب العرفان بالفعل اه عبد الحكيم أى فالمدار على قرينة

بقرينة . ثانيهما
ما يقتضي رجحان
الحذف على الذكر
والأول معلوم من
النحو وأشار إلى
تفصيل الثاني بقوله
حذف الخ فمن
مرجحات الحذف العلم
بالمسند إليه بالقرينة
كقولك عابد في جواب
من قال لك ما حرفة زيد
ومنها اختبار تنبه
السامع عند القرينة
هل يتنبه أم لا ومنها
اختبار مقدار تنبهه هل
يتنبه بالقرائن الخفية
أم لا ومنها صحة
الانكار عند الحاجة
نحو فاجر فاسق عند
قيام القرينة على
إرادة زيد ليتأتى أن
تقول ما أردت زيدا
بل غيره ومنها قصد
ستره وإخفائه على
غير المخاطب من
الحاضرين نحو جاء
تريد زيدا لمن عرفه
معك ومنها ضيق
الفرصة وهي المبادرة أي
ضيق زمانها كقول
الصياد غزال أي هذا
غزال ومنها إجلاله
وتعظيمه بصونه عن
لسانك ومنها تحقيره
بصون لسانك عنه
ومنها ضرورة النظم
من جهة الوزن أو القافية

لو تأملها السامع عرف المحذوف لا لقرينة يعرف بها بالفعل (قوله بقرينة) أي دالة على المحذوف إما
بخصوصه أو بكونه أحد الأشياء المعينة كما في ما حذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن اهـ عبد الحكيم
كقولك يعطى الألوف فإن القرينة وهي إسناد الاعطاء لا توجب معرفة واحد بخصوصه فالحذف هنا لما
ذكره (قوله ما يقتضي الخ) سواء كان حاملا عليه أو غاية مترتبة عليه فاللام في قول المصنف ولاختبار لمطلق
التعليل الشامل للحاملية والغرضية أفاده عبد الحكيم وقوله سواء كان حاملا عليه كالضيق وقوله أو غاية
الخ كتأتي الانكار عند الحاجة إليه وإنما تجعل التعليل المطلق معنى للام الأولى الداخلة على العلم لأنها ليست
مسلطة على ما بعده بخلاف الثانية فإنها مسلطة فاحتيج لذلك فيها لتناسب جميع ما بعدها تأمل (قوله هل
يتنبه أم لا) أي أم لا يتنبه إلا بالصراحة فيقال مثلا عند حضور رجلين أحدهما تقدمت للسامع معه صحبة
دون الآخر غادر والله يعني الصاحب لأن الغدر مناسب الصحبة ولو صح أن ينسب لغير الصاحب أيضا اختبارا
للسامع هل يتنبه أن المسند إليه هو الصاحب بقرينة نسبة الغدر الذي اشتدت نسبته للصحبة أم لا ع ق هذا
وأم هنا منقطعة كأن المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم إلى الاستفهام عن حكم آخر في الرضي قال
سيبويه أم في قولك أزيد عندك أم لا منقطعة كأنه ظن السائل أن زيدا عنده فاستفهم ثم أدركه مثل
ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا وإنما عدها منقطعة لأنه لو سكت على قوله أزيد عندك يعلم المخاطب
أنه يريد أهو عندك أم ليس عندك فلابد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهي تغير ظن كونه عندك
إلى ظن أنه ليس عندك وهذا إضراب وإذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فإنها تستعمل مع جميع
كلمات الاستفهام فافهم فإنه قد زل فيه الأقدام اهـ من عبد الحكيم وبكون أم منقطعة مع هل يندفع
الاعتراض بأنه تقرر في كتب النحو أن هل لا يؤتى لها بمعادل على أن ابن مالك جوز وقوعها موقع الهمزة فيؤتى
لها بمعادل كذا في الفنري ذكره الصبان فيما سبق وقوله كأن المتردد الخ عبر بالكأنية أولا وثانيا للاشارة
إلى أن الواقع رجحان يسير لا يقتضي الانتقال حقيقة لا ظن حقيقي وحينئذ فالمراد بالظن في قوله وهي تغير
ظن الخ الظن التنزيلي تأمل (قوله هل يتنبه بالقرائن الخ) كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحبة من
الآخر فتقول أحسن للاحسان والله تريد أقدمهما وهو زيد مثلا اختبارا لذكاء المخاطب هل يتنبه
لهذا المحذوف لهذه القرينة التي معها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها أم لا اهـ
يعقوبي وقوله أقدم صحبة الخ المناسب لآخر العبارة أن يقول أحدهما قديم الصحبة دون الآخر فتقول
حقيق بالاحسان الخ وقوله هل يتنبه الخ الظاهر أنه مرتبط بمحذوف أي لتعرف جواب هل الخ تأمل (قوله
صحة الانكار) أي إنكار المتكلم وقوله عند الحاجة متعلق بصحة (قوله لمن عرفه معك) أي لمن عرفه
أنه دائما مصاحب لك بحيث صارت صحبتك له قرينة عليه عند الحذف (قوله ضيق الفرصة) صنيعه
يقتضي إضافة ضيق في المصنف إلى فرصة والذي يقتضيه صنيع ع ق أن ضيق منون وفرصة معطوف
على ما قبله أي ضيق لنحو ضجر وخوف فوات فرصة قال وهو من أسباب الضيق ولا يخفى أن هذا الصنيع
أحسن لافادة الثاني عليه ما لم يفده الأول (قوله وهي المبادرة) هذا المعنى على فرض ثبوته لا يحسن ملاءمته
لقوله أي ضيق زمانها إذ لا خفاء في ركة قولنا إن الحذف لضيق زمان المبادرة والذي في اليعقوبي أنها
ما يغتنم تناوله والأمر عليه ظاهر (قوله إجلاله) كقولك مقرر للشرائع وموضح للدليل فيجب الاتباع
تريد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقوبي (قوله تحقيره الخ) كقولك موسوس ملعون ما ضر وما نفع تريد
الشيطان اهـ منه (قوله النظم) أي استقامته (قوله من جهة الوزن) كما في قوله : قال لي كيف أنت
قلت عليل . إذ لو قال أنا عليل فسد وزن البيت ع ق (قوله أو للقافية) أي أو ضرورة استقامته
من جهة القافية كما في قوله : قد قال عذولي فتاك آتي ... فأجبت وقلت كذبت متى

وفي معناه ضرورة السجع ومنها اتباع استعمال العرب كقولهم رمية من غير رام أي هذه رمية وهو مثل يضرب لمن يقع منه الفعل وهو غير أهل له ومن ذلك المواضع التي يجب فيها حذف المبتدإ وذكر المصنف منها موضعا وهو ما إذا كان الخبر مخصوص نعم نحو نعم الرجل زيد فزيد خبر مبتدإ محذوف وجوبا في بعض الأوجه ومنه طريقة في قوله : (٥٣) لحبذا طريقة الصوفية فإنه خبر لمبتدإ محذوف وجوبا وإنما كانت طريقة الصوفية محمودة لأنها توصل إلى المرتبة العلية وهو مقام الاحسان وهو أن تعبد الله كأنك تراه لأن طريقتهم عبارة عن صفاء الباطن والوقوف عند الأمر والنهي فينبغي لكل طالب علم أن يسلكها فإنه وإن لم يصل إلى غايتها العظمى وهي معرفة الله جل جلاله فلا أقل من الدخول في دائرة الورع ورقة القلب والتخلق بالأخلاق المحمودة والسلامة من حظوظ النفس والتهاون بالحقوق الشرعية قال المصنف في شرحه وكل من أعرض عن هذا العلم جملة لا يخلو من الفسق وضيعة العمر والرغبة في الدنيا ومن لا قدم له في علم التصوف يخشى عليه من سوء الخاتمة اهـ . قال : (واذكره للأصل والاحتياط غباوة إيضاح البساط

قد قال حبيبك ذو حقر وكبير السن فقلت فتى

فالمسند إليه محذوف لأجل المحافظة على القافية أي متى الاتيان ثم الغرض من الحذف المحافظة على القافية وإن كان فيه أيضا محافظة على الوزن إلا أنها غير مقصودة وفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد فاندفع ما يقال ان مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية تفيد تباينهما وعدم اجتماعهما وليس كذلك اهـ دسوقي (قوله وفي معناه) أي النظم (قوله ضرورة السجع) أي استقامته نحو طلب الحبيب الذين نقلت له أين أي أين هما (قوله رمية من غير رام) أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ سيرامي وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس هو أهلا للصدور منه ع ق اهـ صبان (قوله ومن ذلك) أي مما حذف فيه لاتباع الاستعمال (قوله وذكر المصنف) أي في ضمن التمثيل لا بالصراحة .
[تنبيه] قد يجتمع في المثال أغراض متعددة كما في: قال لي كيف أنت قلت عليل فانه قد اجتمع فيه العلم والضيق واستقامة الوزن أفاده ع ق وسيأتي نظير هذا المثال (قوله لأن طريقتهم الخ) علة لقوله توصل (قوله الورع) هو التباعد عن المحرمات والشبهات (قوله والتهاون) عطف على حظوظ (قوله ومن لا قدم الخ) أي لا ثبوت وهذا الكلام مشكل ظاهره ولسنا من أهل فهم باطنه (قوله للأصل) أي لكون ذكره الأصل (قوله إيضاح) أي زيادة إيضاح كما سيظهر (قوله الأصل) أي الذي لا يعدل عنه إلا لمقتض اهـ صبان (قوله ولا مقتضى للعدول) ليكون مرجحا للذكر على الحذف والمراد عدم المقتضى في قصد المتكلم فلا يرد أن الكلام في قيام القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه فالعلم محقق في جميع صور الذكر وقوله ولا مقتضى للعدول منصوب وسقوط التنوين إما لكونه مضافا واللام زائدة كما قال سيبويه في لا غلام لك وإما تشبيها له بالمضاف كما قال ابن الحاجب أفاده عبد الحكيم قال الصبان أفاد بهذا القيد يعني ولا مقتضى الخ أن مجرد الأصالة لا تصلح نكتة بل لا بد معها من انتفاء العارض المقتضي للحذف حتى إذا وجد رجح على الأصالة بخلاف بقية النكات فان كلا منها يصلح بمجرده نكتة أفاده الصفوي اهـ (قوله من قرينة) أي من لازمها وهو العلم وقوله أو غيرها أي القرينة أي غير لازمها من باقي النكات وأما القرينة نفسها فلا يصح نفيها كما علمت وإن أوهم ظاهر الشارح ذلك وعبارة الشارح أصلها للسيوطي وكان الأولى حذفها ويقول بأن لم تحصل نكتة بأن ترجح الحذف كما صنع اليعقوبي (قوله الاحتياط لضعف الخ) كما إذا حضر رجلان وأحدهما يظن فيه السامع خيرا وهو صاحبه فتقول صاحبك غشاش خائن لا يوثق به لأنك لو لم تذكر لفظ الصاحب فربما لم يفهم المراد ولو دلت قرينة حسن ظنه بالصاحب أنه المراد لأنه هو المناسب أن يرد فيه على المخاطب فيما ظن فيه ولما خفيت القرينة وضعف التعويل عليها ذكرته احتياطا قاله ع ق والتعويل الاعتماد (قوله الايضاح) أي زيادة إيضاح المسند إليه فنفس الايضاح حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة المعينة له وفي الذكر زيادته لأن الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية اهـ عبد الحكيم (قوله أي بسط الخ) فقد أطلق اللازم وأراد الملزوم (قوله في مقام الخ) قد يقال هذا القيد يمكن أن يعتبر في غير هذه النكتة كالتلذذ فيقال في مقام يكون فيه التلذذ مطلوبا فما وجه تخصيص هذه النكتة به . ويجاب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة

تلذذ تبرك اعظام اهانة تشوق نظام تعبد تعجب تهويل . تقرير او إشهاد او تسجيل) أقول: البحث الثاني في ذكره وله مرجحات منها أن ذكره الأصل ولا مقتضى للعدول عنه من قرينة أو غيرها ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة بسبب ضعفها أو ضعف فهم المخاطب ومنها غباوة السامع كقولك لعابد الصنم الصنم لا يضر ولا ينفع ومنها الايضاح كقولك زيد عندي لمن قال أين زيد ومنها الانبساط أي بسط الكلام في مقام يكون فيه إصغاء السامع مطلوبا

لأنه قد يكون قبيحا وإنما يكون نكتة بهذا القيد فلابد من ذكره لتحقق النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك أفاده الدسوقي هذا ولو عبر بالسماع بدل الاصغاء لكان أولى ليناسب المثال إذ لا يقال في جنابه تعالى إصغاء إذ الاصغاء إمالة الأذن للسماع ويجاب بأن الاصغاء مجاز في الاقبال على المتكلم أفاده الصبان. وأقول هذا الجواب لا يلاقي الاعتراض فانه إنما يصحح التعبير بالاصغاء ولا يدفع كونه خلاف الأولى فالمناسب في الجواب أن يقال إنه لو عبر بالسماع لأوهمت العبارة طلب تحصيل الحاصل فعبر بالاصغاء مرادا به الاقبال على المتكلم مجازا لدفع هذا الايهام فليس التعبير بالسماع أولى تأمل (قوله للمتكلم) متعلق بمطلوبا وقوله لعظمته أي السامع (قوله نحو هي عصاي) أي نحو قوله تعالى حكاية عن موسى هي عصاي فكان يكفيه في الجواب أن يقول عصا لكنه ذكر المسند إليه لأجل بسط الكلام في هذا المقام الذي إصغاء السامع فيه مطلوب للمتكلم دسوقي (قوله نحو الحبيب راض) أي في جواب من قال هل الحبيب راض ويكفي لولا التلذذ أن يقال راض (قوله نحو محمد الخ) أي في جواب من قال هل محمد الخ ويكفي في الجواب لولا التبرك أن يقال وسيلتنا (قوله ومنها التعظيم) أي إظهاره وكذا في الاهانة (قوله ضرورة النظم إلى وزن الخ) مثالهما قول الشاعر :

قال العذول وقد رأى ولهي به ... صف لي حبيبك قلت حي مفرد

فلذا إذا ما غاب عني سيدي ... ضاق الفضا ولهجت أين السيد

فان كلا من حي والسيد معروف مما قبله لكنه ذكر الأول لاستقامة الوزن والثاني لاستقامة القافية وهو وإن توقف عليه الوزن أيضا لكن ليس ملحوظا ثم قول الشارح ومنها ضرورة الخ بيان للمقصود من المصنف في ذاته مع ميل إلى ما فهمه من كلامه مما ذكره آخرا ويأتي ما فيه (قوله ضرورة السجع) نحو طلب الحبيب جرعتين لازالة الظما فقلت له ياسيدي أين هما (قوله التعبد بذكره) أي إدخاله في العبادة بحيث لا ينبغي تركه لطلب الشارع إياه وإن كان هذا المسند إليه معلوما (قوله نحو الله أكبر) إذ لو قيل أكبر أي من كل شيء علم أنه هو الله تعالى ولكن لا ينبغي ترك المسند إليه فيما أمر فيه بذكره (قوله التعجب) أي إظهار التعجب من المسند إليه إذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر دسوقي (قوله زيد يقاوم الخ) لاشك أن منشأ التعجب مقاومة الأسد لكن في ذكر المسند إليه إظهار للتعجب منه اه يعقوبي (قوله والتهويل والتخويف) قال الصبان الظاهر تقدير إظهار فيه أيضا لحصوله باسناد المسند للمسند إليه المقتضي للتهويل ذكر أو حذف اه (قوله التقرير) أي زيادته فنفس التقرير حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة المعينة للمسند إليه وفي الذكر زيادته لما مر في الايضاح أفاده عبد الحكيم (قوله نحو أولئك الخ) الشاهد في الثاني كما يشعر به كلامه وصرح به غيره هذا وفي ذكر لفظ نحو إفادة أن الآية من قبيل ما نحن فيه وهو ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفا وليس كذلك فان هم المفلحون حينئذ معطوف على الخبر أعني على هدى أو معطوف على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند إليه فكان المناسب أن يقول كما قال السعد وعليه أولئك الخ ليسلم من إفادة خلاف الواقع وليكون ذكر عليه منبها على الواقع تأمل (قوله فني تكرير الخ) كان المناسب أن يقول ففي تكرير اسم الاشارة تقرير وتثبيت للمسند إليه في ذهن السامع وفيه تنبيه الخ إذ ما قاله لا يناسب في تطبيق المثال على ما قبله فلا يناسب إدخال فاء التعليل لكون المثال من أفراد الممثل له عليه (قوله الاشهاد) أي اشهاد المتكلم السامع وقوله في قضية أي على قضية أي على نسبتها وهي ثبوت المسند للمسند إليه أفاده الصبان وللبعقوبي كلام آخر فانظره (قوله أي الضبط الخ) عبارة السعد أو التسجيل على السامع حتى الخ وزاد الشارح ما ذكر لتفسير التسجيل وفسره الصبان والدسوقي تبعا

اليعقوبي

المتكلم لعظمته وشرفه في نحو هي عصاي ومنها التلذذ نحو الحبيب راض ومنها التبرك نحو محمد وسيلتنا إلى ربنا ومنها التعظيم نحو محمد شفيعنا ومنها الاهانة نحو العاصي ذليل ومنها التشوق إلى مسماه نحو محمد أفلح من رآه ومنها ضرورة النظم إلى وزن أو قافية وفي معناه ضرورة السجع ومنها التعبد بذكره كالله أكبر في التحرم ونحوه ومنها التعجب نحو زيد يقاوم الأسد ومنها التهويل والتخويف كقولك لمن تعظه الله ربنا أمر بهذا ومنها التقرير أي التمكن في نفس السامع نحو أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ففي تكرير اسم الاشارة تنبيه على أنه كما خصصهم بالهدى في الدنيا خصصهم بالفلاح في الآخرة ومنها الاشهاد في قضية نحو زيد تسلف مني أو التسجيل أي الضبط على السامع في وثيقة حتى لا يكون له سبيل إلى الانكار كقول الموثقين

باع فلان وأجر فلان ونحوه هذا حاصل ما فى هذه الأبيات والنظام فى كلامه جمع نظم وغباوة وما بعده معطوف بحرف العطف المحذوف إلا الأخيرين قال:

(وكونه معرّفا بمضمر بحسب المقام فى النحو درى والأصل فى المخاطب التعيين والترك للشمول مستبين)

أقول: البحث الثانى فى تعريفه أى إيراده معرفة وهو ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه وقدّم المصنف هنا التعريف وفى المسند التنكير لأن الأصل فى المسند إليه التعريف وفى المسند التنكير والاتيان بالمسند إليه معرفة لافادة المخاطب أتم فائدة لأن النكرة وإن أمكن أن تخصص بالوصف بحيث لا يشاركها فيه غيرها كقولك أعبد إلها خلق السماء والأرض لا يكون فى قوة تخصيص المعرفة لأنه وضعى بخلاف تخصيص النكرة

لليعقوبى بالكتابة وتفسير الشارح هو المناسب لقوله تبعا للسعد حتى لا يكون الخ إذ هو إنما يتفرع على الضبط لا على مطلق الكتابة للحكم واليعقوبى الذى تبعه المحشيان لم يجعل النكتة نفس التسجيل بل التعيين عند التسجيل فلذا ناسب تفسيره بالكتابة (قوله باع فلان الخ) إذ لو قيل بيع كذا أو أخذ لتأتى الانكار للبائع والآخذ هذا ما يفيده وهذا التمثيل غير مناسب لما نحن فيه لأنه قدم أن الحذف فى هذا الباب ما كان منويا فى التقدير لا ما كان نسيا منسيا لم تقم عليه قرينة كحذف فاعل المبنى للمفعول وحذف فاعل المصدر فكان المناسب أن يقول كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم يريد هذا أقر على نفسه بكذا فيذكر المسند إليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلا للانكار بأن يقول للحاكم عند كتابة الحكم إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيرى فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الاعذار فيه فقد ذكر الشاهد المسند إليه لأجل الضبط فى الوثيقة على السامع وهو المشهود عليه تأمل منصفا (قوله والنظام فى كلامه الخ) مسلم أن فعلا يجمع على فعال قياسا لكنا لم نر إطلاق النظام مرادا به هذا الجمع بل المعروف إطلاقه مرادا به ما به استقامة الشئ فالظاهر أنه المراد هنا وقد حذف نعته أى نظام الكلام والمعنى وذكره لصحة نظام الكلام نظما أوسجعا بل هذا أتم فائدة كما هو ظاهر فليتأمل (قوله إلا الأخيرين) أى فعطفهما بمذكور هو أو (قوله معرّفا بمضمر) أى بملابس مضمر وهو الاضمار وقدم الاضمار لأن التعريف به أقوى التعاريف (قوله بحسب الخ) خبر المبتدأ وجملة فى النحو درى حال من المقام أو بحسب نعت لمضمر والجملة بعده خبر قاله المصنف (قوله والأصل الخ) قال ع ق ثم أشار إلى تفصيل فى الخطاب حيث جرى له ذكر فى الجملة فقال والأصل الخ اه وقوله فى الجملة أى أنه إنما ذكر ضمنا فى قوله بحسب المقام (قوله والترك) أى ترك التعيين فى الخطاب بأن يوجه الكلام لغير معين وقوله للشمول أى لأجل قصد شمول المخاطب لمن يتأتى خطابه فيكون الخطاب حينئذ عاما لا يختص به مخاطب دون غيره والعموم هنا بدلى كما سيذكره الشارح فالمراد بالشمول فى المصنف البدلى لا الاستغراقى (قوله مستبين) خبر قوله والترك يعنى أن ترك التعيين قصدا للشمول مستبين واقع فى كلام البلغاء (قوله أى فى ايراد الخ) وليس المراد بتعريفه جعله معرفة لأن ذلك وظيفة الواقع بخلاف الايراد معرفة فانه من وظيفة البليغ المستعمل وذلك هو المراد اه دسوقى (قوله لأن الأصل الخ) أى الراجح الحكم على شئ معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع فان المقصود ثبوت مفهومه لشئ والتعريف زائد عليه يحتاج إلى داع اه عبد الحكيم (قوله والاتيان الخ) شروع فى بيان نكتة التعريف العامة الموجبة للعدول عن التنكير وقد حذفها المصنف كأصله وكان المناسب له ذكرها وقد ذكر عبد الحكيم جوابا عن الأصل لا يجرى هنا (قوله لافادة المخاطب الخ) فان كلا من فائدة الخبر ولازمها كلما ازداد متعلقه معرفة زاد غرابة وأتمية فاذا قلنا ثوب لبيس اشترى فى السوق لم يكن كقولنا ثوب من حرير فيه طراز ذراع طوله ألف شبر اشتراه فلان من فلان بألف دينار فى مكان كذا وكذا والأصل فى التعيين الموجب لازدياد الفائدة المعارف لأنها تفيد التعيين بالوضع اه يعقوبى (قوله لأن النكرة الخ) تعليل لمحذوف هو علة لتخصيص الاتيان المذكور بكونه للافادة المذكورة يعلم تقديره مما ذكرناه عن اليعقوبى أى لأن المعارف أصل فى التعيين الموجب لازدياد الفائدة دون النكرات لأن النكرة الخ (قوله أن تخصص) بالبناء للمفعول أى مدلولها (قوله لأنه) أى تخصيص المعرفة أى صيرورة مدلولها خاصا وقوله وضعى أى يفهم من نفس المعرفة بالوضع وقوله بخلاف تخصيص النكرة أى بخلاف التخصيص الحاصل للنكرة فانه يفهم من

والتعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها أغراض مختلفة. أما تعريفه بالاضمار فلكون المقام مقام تكلم نحو أنا ضربت أوخطاب نحو أنت ضربت أو غيبة نحو هوضرب لتقدم ذكره إما لفظا تحقيقا نحو جاء زيد وهو راكب أوتقديرا نحو جاء وهو راكب زيد وإما معنى لدلالة لفظ عليه نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى فضمير هو راجع للعدل المفهوم من اعدلوا أو قرينة حال نحو حتى توارت بالحجاب: فسياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة مع قرينة ذكر العشي والتوارى بالحجاب يدل على أن الضمير راجع للشمس وإما حكما نحو ضمير الشان وضمير رب نحو قل هو الله أحد وربه رجلا وأصل الخطاب أن يكون لمعين واحدا كان أو أكثر لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين وقد لايقصد به معين ليعم كل مخاطب.

ملاحظة انحصار الوصف وأما من حيث المفهوم فالشيوع باق فلايرد أن تخصيص النكرة بالوصف أيضا بالوضع النوعى كالمعرف باللام والمضاف اهـ عبد الحكيم. وحاصل الجواب أن المراد بكونه وضعيا أنه مفهوم من نفس الكلمة بالوضع ولا كذلك التخصيص الحاصل فى النكرة فانه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف ومفهوم الكلمة شائع لاتخصيص فيه مطلقا وجد وصف أم لا وقوله بالوضع النوعى كأن يقول الواضع وضعت نفس النكرة لتتخصص به (قوله والتعريف يكون الخ) تمهيد لبيان نكات التعاريف الخاصة وقوله أما تعريفه شروع فى البيان المذكور (قوله فلكون المقام الخ) أى لكون المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث إنه متكلم وعن المخاطب من حيث إنه مخاطب وعن الغائب من حيث إنه غائب فلايرد أن مقام التكلم متحقق فى قوله الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا مع عدم الاضمار وأن الخطاب أعنى توجيه الكلام إلى الحاضر لايقتضى التعبير بضمير المخاطب كما تقول فى حضرة جماعة كلاما تخاطب به واحدا منها وأن الغيبة وهى كون الشخص غير متكلم ولامخاطب لايستدعى الاضمار فان الأسماء الظواهر كلها غيبة دسوقى عن عبد الحكيم وقوله مقام التعبير الخ أى ولايناسب ذلك إلا الضمير لأنه الموضوع للتكلم وكذا يقال فى الأخيرين (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد فى أنا والتاء وجمع بينهما إشارة إلى أنه لافرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا تأمل وكذا يقال فيما بعد اهـ صبان (قوله لتقدم ذكره) أفاد الصبان أنه قيد لاقتضاء كون المقام للغيبة الاضمار وعليه فاللام بمعنى مع وفى الكلام حذف مضاف أى ذكر مرجعه وهذا هو الذى ينبغى التعويل عليه وإن تبادر من الشارح أنه علة لكون المقام مقام غيبة وأفاد عن الأطول قيدا ثانيا ذكره فى المفتاح وهو أن يراد الاشارة إلى المذكور من حيث إنه حاضر فى ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدم ولم يقصد الاشارة إليه من هذه الحيثية لم يضمر نحو ـ وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله ـ (قوله أو تقديرا) بأن يكون المرجع فى تقدير التقديم لكون التقديم رتبته (قوله نحو جاء الخ) فزيد فى تقدير التقديم لكونه رتبته إذ هو فاعل يتقدم على سائر الفضلات (قوله أو قرينة حال) عطف على لفظ وإضافة قرينة إلى حال بيانية (قوله الدال على فوات الخ) أى بسبب قوله إنى أحببت حب الخير عن ذكر ربى الخ (قوله وإما حكما) بأن لايدل عليه بشئ مما ذكر لكن قدم الضمير لنكتة (قوله نحو ضمير الشان الخ) فان التقدم فيهما لازم للضمير لنكتة وهى البيان بعد الابهام لكن حكم الضمير المتأخر فالمرجع فى حكم المتقدم ذكره (قوله وأصل الخطاب) أى اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع اهـ عبد الحكيم (قوله أو أكثر) فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الشمول كما فى قوله تعالى ـ ياأيها الناس اعبدوا ربكم ـ وقوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فان الشمول الاستغراقى من قبيل التعيين اهـ عبد الحكيم وقوله فان الشمول الخ علة لمحذوف مفهوم من السياق أى وإنما كان خطاب الجميع على سبيل الشمول خطابا لمعين لأن الخ وقوله من قبيل التعيين أى من قبيل أثر التعيين وهو التعين إذ التعيين وصف الفاعل والشمول وصف المدلول أى ان الشمول الاستغراقى تعيين لأن الشامل متعين بكونه الجميع فلاشيوع أصلا تدبر (قوله لأن وضع المعارف الخ) يرد المعرف بلام العقد الذهنى فانه من المعارف مع أنه لايستعمل فى معين والجواب أنه فى حكم النكرة والكلام فى معرفة ليست فى حكم النكرة اهـ صبان وقوله لايستعمل فى معين أى بل فى الجنس باعتبار وجوده فى ضمن فرد ما (قوله وقد لايقصد الخ) قال فى الأطول ونحن نقول قصد الخطاب إلى الماهية فى ضمن كل فرد كما فى ياأيها الانسان فهو خطاب للجميع فكما لاعدول لو قيل ترون لاعدول فى ترى وهما بمثابة واحدة فافهم اهـ صبان وقوله فهو خطاب للجميع أى وهو خطاب لمعين كما اتضح

على سبيل البدل نحو فلان لئيم إن أكرمته أهانك وإن أحسنت إليه أساء إليك لا تريد به مخاطبا بعينه بل تريد إن أكرم أو أحسن إليه ومنه قوله تعالى — ولو ترى إذ وقفوا على النار — ونحوه أخرج على صورة الخطاب ليعم إذ المراد أن حالهم تناهت فى الظهور بحيث لا تختص برؤية راء دون آخر فلا تختص بالخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل فيه . فإن قلت إن هذا مشكل من جهة أنه يزيل اختصاص الضمير ويجعله شائعا فيكون نكرة والضمير لا يكون إلا معرفة . الجواب أنه جمع بين الحقيقة والمجاز فخوطب الجميع ليكون الخطاب لواحد حقيقة ولغيره مجازا ولا يضرنا عدم التعين فى الخارج لأن التعين مطلق وقوله والترك أى ترك التعين مستبين أى ظاهر لأجل الشمول . قال :

(وكونه بعلم ليحصلا بذهن سامع بشخص أولا تبرك تلذذ عنايه إجلال او إهانة كنايه)

أقول : من مرجحات كون المسند إليه علما أى شخصيا إحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسمه الخاص به فاحترز بعينه أى شخصه عن إحضاره باسم جنسه

سابقا (قوله على سبيل البدل) أى دون الشمول ولذا أفرد فقال ترى دون ترون اهـ سم صبان (قوله إن أكرم) بالبناء للمفعول فيه وفيما بعده وحذف الفاعل لعدم تعينه (قوله ولو ترى إذ) لم يرد بقوله ولو ترى مخاطبا معينا بل قصد بيان اشتداد شناعة حالهم لكل مخاطب فجواب لو محذوف أى لرأيت أمرا فظيعا شديد الشناعة (قوله أخرج) أى أجرى والجملة مستأنفة وعلة الاخراج محذوفة يشعر بها المقام وهى المبالغة فى تأدية المقصود كأنه أحضر كل واحد ممن يصلح أن يخاطب وخوطب بذلك تشهيرا لحال من حصل الخطاب فى شأنه وقوله ليعم متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام أى يحمل على هذا أعنى عدم إرادة مخاطب معين ليعم وليس متعلقا بقوله أخرج على صورة الخطاب لفساد المعنى . وأصل العبارة فى الايضاح ويستفاد من المطول والسيد ماذكرناه فى حلها وقول المطول لفساد المعنى أى لما علمت من أن الخطاب يقتضى التعيين (قوله إذ المراد الخ) علة للعل مع علته أى وإنما يحمل ليترتب العموم لأن المراد الخ (قوله مدخل) أى حظ ونصيب دسوقى (قوله والجواب أنه جمع الخ) أى فلم يخرج الضمير عن التعريف وفيه أن الجمع ممنوع عند البيانيين فلا ينبغى التخريج عليه فالمناسب أن يجاب بأن إرادة مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق وذلك لأن ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع من إرادة الغير حين إرادته فاذا لم يقصد به معين يكون مجازا أفاده الدسوقى على أن الجمع المذكور يستدعى هنا الاستعمال فى معين وغيره ولم يتحقق إلا الاستعمال فى الثانى وتكلف الاستعمال فيهما وإن أمكن فى ولو ترى الخ لا يمكن فى تراكيب كثيرة من هذا الموضوع نحو قول المؤلف اعلم أن فرائض الوضوء، كذا تأمل منصفا (قوله ولا يضرنا الخ) وقع فى النسخ اضطراب والنسخة التى يظن صحتها وقد كتبنا عليها نصها ولا يضرنا عدم التعين فى الخارج لأن التعين مطلق (قوله والترك) أى ترك التعيين مستبين أى ظاهر لأجل الشمول (قوله عدم التعين) أى تعين مدلول الضمير ثم قوله ولا يضرنا عدم الخ ليس دفعا لما يرد كما يتبادر منه ولا يستدعى المقام ذكره ولو حذفه ما ضر تأمل (قوله مطلق) أى عن التقييد بالخارج (قوله ظاهر لأجل الشمول) يتبادر منه أن لأجل متعلق بظاهر فيكون عليه قول المصنف للشمول متعلق بمستبين والذى يتبادر من المصنف ويفيده الأصل وما كتب عليه ويحسن عليه المعنى تعلقه بالترك فكان المناسب تقديم لأجل الشمول على مستبين ثم مراده ظاهر فى كلام البلغاء (قوله بعلم) أى معرفا بعلم هى أى بملابس العلم وهو العلمية وهى إيراده علما (قوله ليحصلا) أى ليحضر معناه كما يشير إليه الشارح وقوله بذهن أى فى ذهن (قوله بشخص) حال من فاعل يحصل العائد إلى المسند إليه والباء للملابسة أفاده الدسوقى وقد فات المصنف قيد معتبر فى النكتة وهو كون الاحضار باسم مختص به ، ولو قال :

وعلم كى أولا يحضر فى ذهن بشخصه وباسمه الوفى

لما فاته وقولنا وعلم بالجر عطف على مضمر والوفى تكملة واختصاص الاسم مفهوم من الاضافة لأن الأصل فيها إفادة الاختصاص (قوله كون المسند إليه) أى لفظه وقوله أى شخصيا قيد به لأن علم الجنس لا تعيين فيه فعلميته إنما هى حكمية حكم بثبوتها لضرورة كمجيئه ممنوعا من الصرف وترك إدخال اللام عليه وغير ذلك وقوله إحضاره أى المسند إليه أى معناه لأن العلم هو اللفظ والمحضر فى ذهن السامع هو المعنى ففى كلامه استخدام (قوله الخاص به) المراد بكونه خاصا به أن لا يطلق باعتبار ذلك الوضع على غيره فدخلت الأعلام المشتركة أفاده اليعقوبى وقوله أن لا يطلق الخ يفيد أن الباء داخلة على المقصور عليه (قوله باسم جنسه) المناسب فى المقابلة أن يقول بجنسه . وأورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم القوم فى البلد إذا لم يكن لهم فيها إلا حاكم واحد وأن الرحمن

نحو رجل عابد زارنى وبابتداء أى أول مرة عن نحو جاءنى زيد وهو راكب فإنه وإن حصل فيه الاحضار في ذهن السامع بواسطة العلم أيضا لكن لا ابتداء بل ثانيا وباسمه الخاص به عن إحضاره بضميره أو إشارته أو غير ذلك نحو قوله تعالى ـ قل هو الله أحد ـ ومنها التبرك نحو ـ محمد رسول الله ـ ومنها التلذذ بذكره نحو محمد يجب على كل أحد محبته ومنها الاعتناء بشأنه إما لترغيب أو تحذير أو تنبيه وهو المراد بقوله عناية مثال الأول زيد صديقك فلا تهمله ومثال الثاني زيد مخادع فلا تركن إليه ومثال الثالث زيد لا ينبغى الاجتماع عليه ومن ذلك التفاؤل نحو سعد في دارك والتطير أى التشاؤم نحو السفاح في دارك أو التسجيل على السامع وغيره كما تقدم ومنها التعظيم نحو محمد سيد الأنام ومنها الاهانة نحو مسيلمة كذاب ومنها الكناية عن معنى يصلح له العلم نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الأول الاضافى لا الثاني اللقبي لأن معناه ملازم النار وملابسها و يلزمه أنه جهنمي

ليس بعلم مع أنهما يفيدان الاحضار المذكور . وأجيب بأن إفادتهما الاحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض اه صبان (قوله نحو رجل عابد الخ) فرجل في هذا المثال إن تعين بالقرينة لكنه لم يحضر إلا من جهة الجنسية المنافية من حيث هي للشخصية فالشاهد في رجل وأتى بعابد ليصح الابتداء بالنكرة أفاده الصبان وقوله وإن تعين الخ أى و إن تعين بأنه زيد مثلا بالقرينة التى تقوم عند السامع على ذلك كترَدّد زيد العابد عليه دون غيره من العباد وقوله من حيث هى أى لا من حيث وجودها فى ضمن فرد معين (قوله نحو جاءنى زيد الخ) الشاهد فى وهو راكب (قوله فإنه) أى هذا التركيب (قوله و إن حصل) أى ببعضه أى وهو راكب (قوله بواسطة العلم) لأنه إليه يرجع الضمير (قوله أيضا) راجع للاحضار فى ذهن السامع دون بواسطة العلم و إن تبادر منه رجوعه له كالاحضار ولو أخر قوله بواسطة العلم عن قوله ثانيا لأحسن (قوله بل ثانيا) أى بعد الاحضار بنفس العلم (قوله بضميره) نحو أنا ضربت زيدا و أنت ضربت عمرا فان إحضار المسند إليه فى ذهن السامع بأنا وأنت و إن كان ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن أنا موضوعة لكل متكلم وأنت موضوع لكل مخاطب دسوقى (قوله أو إشارته) نحو هذا ضرب زيدا فان هذا و إن أحضر المسند إليه فى ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن ذا موضوع لكل ما أشار إليه دسوقى (قوله نحو قوله الخ) مثال لايراد المصنف له علما لما ذكر . [تنبيه] هذه القيود لتحقيق مقام العلمية أى الاتيان بجميع ما يتعقل و يتضح به مقام العلمية أى المقام الذى يؤتى فيه بالمسند إليه علما وليس مقصودا منها الاحتراز والا فالقيد الأخير فى الشارح مغن عن قوله بشخصه وابتداء لأن إحضار الشيء باسمه الخاص به إحضار له بعينه أول مرة فلا يكون إلا علما كذا يستفاد من السعد وحاشيتيه (قوله نحو محمد الخ) أى إذا قيل فى مقام يعلم فيه رسالته صلى الله عليه وسلم (قوله التلذذ) أى تحصيل اللذة (قوله نحو محمد يجب الخ) ومنه قوله * ليلاى منكن أم ليلى من البشر * فذكر ليلى ثانيا للتلذذ بدليل التكرار مع قرينة العشق فان ما لا يتلذذ به لا يكرر أفاده ع ق (قوله فلا تركن) أى تمل (قوله زيد لا ينبغى الخ) إذا قيل ذلك تنبيها على أن فيه ما يوجب ما ذكر للغفلة عنه (قوله التفاؤل) هو بالهمز (قوله السفاح) أى سفاك الدماء (قوله والتسجيل الخ) أى ضبط الحكم وكتابته عليه كما لو قال الحاكم لعمرو هل أقر زيد بكذا فيقول عمرو زيد أقر بكذا فلم يقل هو أقر بكذا لأجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على إنكار الشهادة عليه بعد اه دسوقى (قوله وغيره الخ) لا يظهر منه إلا رجوع ضمير غيره إلى السامع وأن قوله كما تقدم راجع للتسجيل على السامع وغيره ولم يتقدم له ذكر التسجيل على غير السامع بل ولم يوجد فى عبارة غيره والسعد الذى نقل الشارح عبارته ضمير غيره فيها يرجع إلى التسجيل بدليل قوله مبنيا للغير بما يناسب اعتباره فى الأعلام ولا يمكن الرجوع للتسجيل هنا لأن الذى اقتضى ذكرها فى السعد وهو إفادة أن للتعريف بالعلمية نكات لم تذكر لا يناسب صنيعه هنا إذ جعله عقب ذكر النكات وحينئذ فكان على الشارح حذف قوله وغيره و يمكن أن يتكلف تصحيح الأمر الأول بأن يقال يسأل الحاكم الشاهد فيذكر الشاهد المسند إليه علما و يكتبه الحاكم كذلك للضبط على المشهود عليه الغائب فانه متى رأى لفظ الشاهد مكتوبا بهذه الصفة لا يتأتى له الانكار تدبر (قوله التعظيم) أى إظهاره إذ هو حاصل بمجرد الاسناد كاص وكذا يقال فى الاهانة (قوله يصلح له العلم) أى بحسب معناه الأصلى قبل جعله علما اه صبان (قوله الاضافى) أى قبل جعله علما وقوله لأن معناه أى معنى هذا العلم أعنى أبا لهب بالنظر إلى الوضع الأول قبل جعله علما والمراد معناه المجازى فان ملازم النار وملابسها بحسب الوضع الأول معنى مجازى له لأن المعنى الحقيقى أنه أب النار والنار بنته لكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقى لهذا التركيب أصلا لعدم صحته فيه والحاصل أن هذه الكناية مبنية على مجازاه صبان (قوله و يلزمه أنه) أى الشخص

جهنمى أى لزوما عرفيا ومثله يكفى عند أهل هذه الفنون لأنهم يكتفون بالملازمة فى الجملة وهو أن يكون أحد الأمرين بحيث يصلح للانتقال منه للآخر وإن لم يكن هناك لزوم عقلى ولاشك أن ملازم النار يصلح للانتقال عنه إلى الجهنمى فاندفع مايقال لانسلم أنه يلزم من ملابسة الشخص النار الحقيقية أن يكون جهنميا لم لايجوز أن يكون ملابسا لها وهو غير جهنمى ألاترى للملائكة الزبانية فإنهم ملازمون لها ومع ذلك فهم غير جهنمية أفاده الدسوقى وتعبيره عن نار جهنم بالنار الحقيقية أخذه من قول المطول واللهب الحقيق لهب جهنم (قوله فيكون انتقالا الخ) أى فأبولهب باعتبار الوضع العلمى مستعمل فى الشخص المعين وينتقل منه باعتبار وضعه الأصلى إلى ملابس اللهب لينتقل منه إلى أنه جهنمى فهو كناية عن الصفة بالواسطة عبد الحكيم وقوله وينتقل منه» أى بسبب التفات الذهن عند استعمال هذا اللفظ إلى وضعه الأصلى اه صبان (قوله من الملزوم) وهو ملازم النار وملابسها وقوله إلى اللازم وهو الجهنمى صبان (قوله وهذا القدر) أى الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وإن لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لأن المستعمل فيه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال فى الكناية من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو وسائط فإن كان المعنى الاضافى لازما للمعنى العلمى فلاتكلف فى معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وإن لم يكن لازما فلا انتقال فلا كناية أصلا وهنا ملازم النار غير لازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا مدلول العلم إلا أن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ فى المعنى العلمى الاضافى لأنه يلتفت إلى المعانى الأصلية عند الاستعمال فى المعانى الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافى إلى لازمه وهذا كاف يس ملخصا صبان وقوله ولو بواسطة الأوضح أنه مبالغة فى محذوف متعلق بالانتقال أى إلى اللازم ولو الخ وقوله من حيث الخ أى لامن حيث إنه كافر وقوله وهذا أى الفهم المذكور كاف لتنزيله منزلة اللزوم تأمل (قوله وليس المراد الخ) توضيحه أنه ليس المراد بالكناية أن واضع الكناية للشخص المعلوم لحظ منه كونه جهنميا فوضعها له نظرا لأصل اللغة فيها من حيث إنها تركيب إضافى يلزم معناها اذكر وإنما كان هذا غير مراد لأن الظاهر خلافه إذ قيل إنما كنى بذلك لكونه كان ملتهبا أى وجهه ثم إن هذا الذى ذكره لايصح كونه إشارة إلى مانقله السعد ورده كما سيظهر ولا كونه قليلا آخر غير ماذكره السعد إذ لم يقل به أحد كما هو معلوم ولا كونه دفعا لما يتوهم إذ لايتوهم أحد أن المراد بالكناية كون الواضع لاحظ مناسبة بين اللفظ والموضوع له إذ هذا بعيد عن الكناية بمراحل على أن الكناية أمر يصدر عن مستعمل اللفظ لاعن واضعه لمعناه فالمناسب حذف هذا الكلام (قوله أن واضع هذه الكنية) أى وهو عبد المطلب أو غيره (قوله من المكنى بها) هو الشخص المعلوم المسمى بعبد العزى (قوله ذلك المعنى) أى كونه جهنميا (قوله لغة) لعله منصوب بنزع الخافض متعلق بمحذوف أى الملحوظ لغة أى بعد المعنى الأصلى (قوله لأن الظاهر الخ) علة للنفى فى قوله وليس المراد (قوله إذ قيل الخ) علة لكون الظاهر خلافه (قوله ملتهبا) من باب الحذف والايصال أى وجهه (قوله والمراد الخ) راجع لما قبل قوله وليس المراد أتى به لافادة ما انبنت عليه الكناية (قوله ومن فهم خلاف الخ) أى بأن قال المراد بالكناية هنا أن يطلق اللفظ ويراد به لازم معناه الذى اشتهر به كما يقال فى حق شخص ماجاء حاتم ويراد به لازمه أى جواد أو الذى لم يشتهر به كما يقال جاء أبولهب ويراد به لازمه فى الجملة أى جهنمى ولايراد به الشخص المسمى بحاتم ولا بأبى لهب من اليعقوبى فالعلم على هذا مستعمل فى نفس اللازم وعلى الأول مستعمل فى معناه العلمى ملتفتا معه إلى المعنى الأصلى ليتوصل بهذا الالتفات إلى لازم المعنى الأصلى (قوله فيكفيه ردّ الخ) رده بثلاثة أمور الأول أنه حينئذ يكون لفظ العلم استعارة لأنه قد استعمل لفظ حاتم فى غير ماوضع له وهو رجل آخر جواد لعلاقة المشابهة فى الجود وكذا أبولهب مستعمل فى غير ماوضع له وهو رجل آخر جهنمى

فيكون انتقالا من الملزوم إلى اللازم وهذا القدر كاف فى الكناية وليس المراد أن واضع هذه الكنية لحظ من المكنى بها ذلك المعنى لغة لأن الظاهر خلافه إذ قيل إنما سمى بذلك لأن لونه كان ملتهبا والمراد بأبى لهب فى المثال الشخص المعلوم ومن فهم خلاف ماتلوته عليك فيكفيه ردّ السعد عليه فى شرح الأصل . قال :

(وكونه بالوصل للتفخيم
تقريرا وهجنة اوتوهيم
إيماء اوتوجه السامع له
أو فقد علم سامع غير
الصله)

أقول: من مرجحات
كون المسند إليه اسما
موصولا التفخيم وقدمه
على اسم الاشارة مع أن
اسم الاشارة أعرف
منه لمعرفة السامع
مدلوله بالقلب والبصر
خلاف الموصول عملا
بقوله فى الخطبة:
سلكت ما أجدى من
الترتيب
فهو تابع ولالوم على
التابع نحو ـ فغشيهم
من اليم ماغشيهم ـ أى
موج عظيم لا يكتنه
كنهه ولايمكن وصفه
فانّ فى هذا الابهام
من التفخيم ما لا يخفى
فلوقيل فغشيهم الغرق
لم يفد هذا التفخيم

لعلاقة المشابهة فى الكفر والجهنمية والقرينة هنا مانعة من إرادة المعنى الأصلى لاستحالة أن يكون حاتم الطائى أوعبد العزى جاءك العلم بموتهما وذلك معنى الاستعارة. الثانى أنه لو كان المراد فى تقرير الكناية ماذكره هذا القائل من أنّ اللفظ مستعمل فى لازم الذات لزم عليه أنك إذا أشرت لكافر وقلت فعل كذا هذا لرجل والقصد أنّ الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه أوقلت فى شأن كافر لايسمى بأبى جهل أبوجهل فعل كذا يكون كناية عن الجهنمى لأنك أطلقت اسم الملزوم وهو أبوجهل وأردت اللازم وهوالجهنمى وجعل هذا من الكناية لم يقل به أحد ووجه الاستلزام أنّ هذا القائل جعل منشأ الانتقال للجهنمى كون الذات الكافرة مستلزمة له. الثالث أنه مثل صاحب المفتاح وغيره لهذه الكناية بقوله تعالى ـ تبت يدا أبى لهب ـ ولاشك أنّ المراد الشخص المسمى بأبى لهب لا كافر آخر واليد فى الآية مقحمة فلااعتراض بأنّ الكلام فى المسند إليه وأبى لهب ليس كذلك اه من السعد وحاشيتيه (قوله بالوصل) أى معرفا بالوصل أى بالصلة أو بإيراده موصولا ع ق (قوله التفخيم) أى تفخيم المسند إليه أى تعظيمه والتهويل بشأنه لما فى الموصول من الابهام المشعر بأنه أعظم من أن يدرك اه منه (قوله أوهجنة) أى أولهجنة أى لدفعها وذلك إذا كان فى ذكر غير الموصول كالعلم استهجان واستقباح إما لاشعاره بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفا كما فى مثال الشارح الآتى وإما النفرة فى اجتماع حروفه (قوله من مرجحات الخ) أراد أن التفخيم ومابعده يرجح الموصولية على غيرها بمالايناسب هذه النكات فلايشترط فى نكتة منها أن تكون مختصة بالموصولية ولاأن تكون بها أولى بل يكفى وجود مناسبة بينهما وحصولها بها وإن أمكن حصولها بغيرها أيضا كالاستهجان فانه لايستدعى للموصولية لجواز أن يعبر بطريق آخر لااستهجان فيه وكعدم علم السامع بغير الصلة فانه لايستدعى الموصولية لأنه إذاعلم بالصلة أمكن أن يعبر بطريق آخر غير الموصولية نحو مصاحبنا بالأمس كذا بدل الذى كان معنا بالأمس ونظير ماقيل هنا من الترجيح يقال فى غير ماهنا. قال الصبان لكن يسئل حينئذ عن وجه ذكر النكتة التى تحصل بأكثر من طريق مع طريق دون ماعداه اه قلت لعلهم نظروا لماهو أدور فى الاستعمال ويدل له أنّ استعمال الموصول عند الاستهجان والذى بعده أدور جدا بل لا يكاد يحصل غيره تأمل منصفا (قوله لمعرفته الخ) أى لأن السامع لاسم الاشارة يدرك معناه بقلبه لدلالة اللفظ عليه وببصره لكون اللفظ تصحبه إشارة حسية (قوله عملا إلى قوله ولالوم الخ) تفيد عبارته أنّ اللوم متوجه على الأصل وليس كذلك قال اليعقوبى قدمه أى الموصول على اسم الاشارة مع أنّ اسم الاشارة أعرف لأنّ فيه شبه الألقاب بافادته وصف الرفعة وعكسها اه أى فهو أشدّ ارتباطا بالعلم فناسب جعله بلصقه (قوله من اليم) بيان لماغشيهم أوللتبعيض وهو حال على التقديرين اه صبان وقوله حال أى من ما (قوله لا يكتنه كنهه) فى القاموس اكتنه الشئ وأكنهه بلغ كنهه أى وحينئذ فلا بدّ هنا من ارتكاب التجريد ليندفع التكرار ولكنه يطلق على معان منها الحقيقة والغاية والقدر وهوالأنسب هنا (قوله فانّ فى هذا الابهام) أى ترك التعيين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا وقوله من التفخيم أى التعظيم لماغشيهم ثم وجه كون هذا الابهام فيه تفخيم أنه يشير إلى أنّ ماغشيهم بلغ من العظم غاية لاتدرك ولاتفى العبارة ببيانها والعظم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع ومن حيث الكيفية لسرعته فى الغشيان لأنّ الماء المجتمع بالقهر إذا أرسل كان طبعه فى غاية السرعة ثم إنّ النحاة ذكروا أنّ الصلة يشترط فيها أن تكون معهودة إلافى مقام التعظيم والتهويل ومثلوا بهذه الآية فلا اعتراض بأنه يشترط فى الصلة عهدها للمخاطب ليتعرّف الموصول بها وحينئذ فلايتأتى أن تكون مبهمة إذ الابهام ينافى ذلك اه من الدسوقى (قوله الغرق)

ومنها تقرير الغرض المسوق له الكلام أي زيادة التقرير والتقوية وقيل تقرير المسند وقيل المسند إليه نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه فإن الغرض المسوق له الكلام هو نزاهة يوسف عليه الصلاة والسلام فلو قيل راودته امرأة العزيز أو زليخا لم يفد ما أفاده الموصول باعتبار صلته فهو أدل على الغرض المسوق له هو النزاهة لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ومع ذلك عف عنها ولم يفعل كان ذلك غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل مثله لزيادة تقرير المسند أعني المراودة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة فلو قال زليخا أو امرأة العزيز لم يفد ما أفاده الموصول من ذكر السبب الذي هو قرينة في تقرير المراودة باعتبار كونه في بيتها وقيل هو تقرير للمسند إليه لإمكان وقوع الابهام والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا لو ذكر أحدهما ولا يتأتى ذلك في التي هو في بيتها لأنها واحدة معينة متشخصة ومنها الهجنة أي استقباح ذكر المسند إليه نحو جاء الذي لقيك أمس تريد رجلا اسمه الكلب ومنها التوهيم أي إظهار وهم المخاطب أي غلطه وخطئه في اعتقاده نحو ان الذين تعبدون من دون الله لا يملكون لكم رزقا، ومنه قول الشاعر: ان الذين ترونهم إخوانكم

أي ذو الغرق أي الذي يغرق فيه ولو قال الماء لكان حسنا لاسيما وقد بين الله تعالى به ما غشيهم (قوله تقرير الغرض) قال سم وجه تقديمه على القولين أن المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند إليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره أولى اه صبان (قوله والتقوية) أي في ذهن السامع (قوله تقرير المسند) أي من حيث وقوعه وثبوته (قوله وقيل المسند إليه) أي من حيث تعينه (قوله نحو وراودته) المراودة في الأصل المجيء والذهاب فأريد منها عرفا المخادعة وهي مطلقة والمراد هنا مخادعة خاصة ثم إن المفاعلة هنا ليست على بابها أفاده الدسوقي (قوله نزاهة يوسف) أي بعده عن المعاصي (قوله فلو قيل راودته الخ) الفاء فصيحة أي إذا عرفت أن الغرض ما ذكر فلو الخ ومحط الفائدة المفرع قوله فهو أدل الخ (قوله زليخا) بفتح الزاي وكسر اللام كما في القاموس وهذا هو المشهور وفي الشهاب على البيضاوي ضبطه أيضا بضم الزاي وفتح اللام صبان (قوله لأنه إذا كان إلى قوله منها) أي وهذا ما يقتضيه الموصول (قوله وتمكن) أي بحسب الصورة الظاهرية وإلا فهو نبي معصوم وقوله من نيل المراد أي مرادها لامراده اه صبان وقوله أي مرادها الخ لك أن تقول إنه تمكن من نيل مراده بحسب ما تميل إليه الطبيعة البشرية فلا ينافي أنه معصوم وعلى ما ذكره فمنها متعلق بنيل لا بالمراد لأن ما تمكن منه مراد لها لا منها قرره شيخنا (قوله كان ذلك الخ) أي فقد دل الكلام بواسطة الموصول على غاية النزاهة فكان في الموصول زيادة تقرير للغرض الذي هو النزاهة تأمل (قوله زيادة تقرير الخ) أي من حيث وقوعها وثبوتها لما مر (قوله لما فيه الخ) أي في الكون في بيتها الذي يدل عليه الموصول بصلته أي وحيث كان فيه ما ذكر ترتب عليه صدور المراودة والاحتيال منها على وجه أتم وأعظم من غيره ففي الدال عليه تقرير للمسند الذي هو المراودة تأمل (قوله من فرط الاختلاط) أي من زيادته وشدته صبان (قوله والألفة) قال في القاموس الألفة بالضم الاسم من الائتلاف والألفة بالكسر المرأة تألفها وتألفك والتي هنا بالضم اه صبان (قوله ما أفاده الموصول) أي بضميمة صلته وقوله من ذكر السبب الخ الظاهر أن ذكر بمعنى مذكور وأن الاضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف وأن المراد بالسبب كونه في بيتها وأن الضمير في قوله الذي هو راجع للذكر بالمعنى المصدري ففي الكلام استخدام وأن في من قوله في تقرير بمعنى على وأن قوله باعتبار متعلق بتقرير والمعنى ما أفاده الموصول من السبب المذكور وهو كونه في بيتها الذي ذكره قرينة على تقرير المراودة باعتباره لم يظهر لي بعد تمام التأمل غير هذا فتأمله منصفا (قوله والاشتراك) أي اللفظي اه صبان (قوله في امرأة العزيز) راجع للابهام وقوله أو زليخا راجع للاشتراك وعبر في الأول بالابهام وفي الثاني بالاشتراك لأن الأول اسم جنس ففيه إبهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي اه دسوقي (قوله معينة متشخصة) أي بسبب أنه معلوم من خارج أن التي هو في بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل اه دسوقي (قوله أي استقباح الخ) لكون المسند إليه عظيما أو حقيرا سيرامي اه صبان أو لكون الاسم في ذاته مشعرا بقبيح كما في مثال الشارح (قوله إظهار وهم المخاطب) الأحسن أن يقال إظهار الوهم للمخاطب ليشمل ما لو كان الوهم من الغير وأراد المتكلم إظهاره للمخاطب نحو إن الذي يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه كذا يستفاد من الصبان تأمل والوهم بتحريك الهاء مفتوحة (قوله أي غلطه وخطئه) المراد الغلط القلبي فالعطف للتفسير (قوله إن الذين تعبدون الخ) فهو إظهار لوهم المخاطبين في اعتقادهم أن هؤلاء آلهة (قوله إن الذين ترونهم الخ) ففيه إظهار لخطأ المخاطبين في ظنهم الأخوة بالناس أيا كانوا وفي أي وقت كان هذا ما اختاره في الأطول (قوله ترونهم) أي تظنونهم قال السعد وفيه إشارة إلى أن ترونهم بضم التاء كما هو الرواية من أرى

من غليل صدورهم أن تصرعوا ومنها الإيماء إلى وجه بناء الخبر أى الإشارة إلى أن بناء المسند عليه من أى طريق من ثواب أوعقاب أومدح أوذم أوغير ذلك نحو إن الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فإن الاستكبار الذى تضمنته الصلة مناسب لإسناد سيدخلون جهنم داخرين أى ذليلين إلى الموصول وربما جعل ذريعة إلى التعريض بتعظيم شأن المسند نحو:

إن الذى سمك السماء بنى لنا
بيتا دعائمه أعز وأطول

فإن ذكر الصلة التى هى سمك السماء مشعرة بتعظيم المبنى عليه وهو البيت الذى بناه سامك السماء ورافعها أو بتعظيم غيره نحو الذى يوافقك يستحق الإجلال وقد يكون ذريعة للإهانة نحو الذى يخالفك يستحق الإذلال. ومنها توجه ذهن السامع واستفراغه لما يرد بعده فيقع منه موقعا تاما إذا ورد نحو:

والذى حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جماد

ومنها عدم علم السامع بالأحوال المختصة به سوى الصلة نحو الذى أطعمناه أمس جاءنا اليوم

بضم الهمزة وفتح الراء مبنيا للمفعول لفظا وإن كان مبنيا للفاعل معنى أى أظن لا بفتح التاء من أرى بفتح الهمزة بمعنى أعلم وقال الفنرى يجوز الفتح وإن كان خلاف الرواية على أن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد أفاده الصبان (قوله غليل) الغليل بالغين المعجمة الحقد ويطلق على حرارة العطش والمراد هنا الأول دسوقى (قوله أن تصرعوا) أى تهلكوا أوتصابوا بالحوادث قاله السعد والصراع فى الأصل الالقاء فى الأرض فهو هنا كناية عن أحد هذين الأمرين أفاده عبد الحكيم (قوله إلى وجه) أى طريقة وجنس وقوله بناء الخبر من إضافة الصفة الى الموصوف أى الخبر المبنى أى على المسند إليه أى المتأخر عنه ففائدة الاضافة الاشارة إلى تأخير الخبر لأن الايماء المذكور لايتحقق بدون تأخير الخبر اه صبان (قوله الاشارة إلى أن الخ) أى إلى جواب هذا السؤال (قوله أوغير ذلك) كالاستهزاء (قوله مناسب) أى ففيه إيماء إلى أن الخبر من طريق العقاب (قوله وربما جعل) أى الايماء المذكور ذريعة أى وسيلة وقوله إلى التعريض بتعظيم الخ أى الاشارة من عرض الكلام وجانبه إلى تعظيم الخ أفاده اليعقوبى (قوله إن الذى الخ) قائله الفرزدق وقوله سمك السماء أى رفعها وقوله بنى لنا بيتا أى بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فإن ما تضمنته القصيدة يبعده ودعائمه أى قوائم ذلك البيت وقوله أعز وأطول أى من كل بيت أومن بيتك ياجرير من اليعقوبى وقوله ببيت الشرف الاضافة بيانية أوالمراد ببيت الشرف نسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه قاله الصبان (قوله مشعر) أى بواسطة إيمائه إلى أن الخبر المبنى على الموصول من جنس الرفعة والبناء (قوله بتعظيم المبنى عليه) أى الخبر المبنى على المسند اليه . لايقال إيماء فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذى هو الخبر. لأنا نقول تعظيم البيت لتعلق بنى من بنى السماء به فلا محيد عن اعتبار البناء فى التعظيم وهو الخبر اه يعقوبى (قوله وهو البيت) أى بناؤه (قوله أو بتعظيم غيره) عطف على بتعظيم شأن الخبر (قوله نحو الذى يوافقك الخ) ففيه إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه من جنس الرفعة لوروده فى مقام المدح وفى هذا الايماء تعظيم لشأن المخاطب حيث أوجبت موافقته رفعة وخيرا (قوله ذريعة للاهانة) المناسب للتعريض بالاهانة ثم الظاهر أن مراد الشارح إهانة غير المسند بدليل أنه لامعنى للتعريض باهانة المسند من المثال وهو استحقاق الاذلال (قوله نحو الذى يخالفك الخ) ففيه إيماء إلى أن الخبر من جنس الخيبة لما علمت وفى هذا الايماء تعريض باهانة المسند اليه حيث أوجبت مخالفته للمخاطب خيبة وترك الشارح جعله ذريعة إلى الاهانة لشأن الخبر ومثاله قولك الذى لايحسن معرفة الفقه قد صنف فيه ففى الموصول مع الصلة إيماء إلى أن الخبر من نوع مايتعلق بالفقه كالتصنيف وفى ذلك الايماء تعريض بأن المصنف مثلا بالفتح قبيح مهان وحينئذ فالتصنيف قبيح مهان أفاده السعد والدسوقى (قوله واستفراغه) أى تفرغه وقوله بعده أى بعد المسند إليه الموصول (قوله والذى حارت الخ) أى تحيرت وتحير البرية مراد منه لازمه وهو الاختلاف والاضطراب وقوله فيه أى فى أنه يعاد أولا يعاد فبعضهم يقول بالأول وبعضهم بالثانى (قوله مستحدث من جماد) المراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للأجسام الحيوانية يوم القيامة وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة بناء على أنها جماد أومن التراب باعتبار الأصل اه صبان والجماد على الأول التراب الذى تنبت منه الأجسام عند إرادة البعث (قوله ومنها عدم علم الخ) ضمير منها للمرجحات وعد هذه النكتة من المرجحات هو مايشعر به كلام الفنرى والذى فى عبد الحكيم أنها موجبة لايراد المسند اليه موصولا فراجعه إن شئت (قوله بالأحوال المختصة به) الأولى أن يقال بالأمور المختصة به ليشمل عدم الاسم ثم إن المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لا عدم وجودها فى غيره اه دسوقى (قوله الذى أطعمناه الخ) فالمخاطب لم يعلم شيئا من أحوال المسند إليه إلا كونهما أطعماه بالأمس

(قوله

وفى معناه عدم علم المتكلم وحده أو مع المخاطب نحو الذى حولنا من الجن لا أعرفهم أو لا نعرفهم . قال : (وبالإشارة لكشف الحال من قرب أو بعد أو استجهال أو غاية التمييز والتعظيم والحط والتنبيه والتفخيم)

أقول : من مرجحات كون المسند إليه اسم إشارة بيان حال المشار إليه من قرب نحو هذا زيد أو بعد نحو ذاك زيد أو ذلك زيد فلاسم الإشارة مرتبتان عند المصنف تبعا لسيبويه وابن مالك والأصل جعل المراتب ثلاثا فيكون اسم الإشارة للمتوسط ذاك وللبعيد ذلك ومنها استجهال المخاطب أى تجهيله والتعريض بغباوته حتى إنه لا يتميز له الشىء إلا بالإشارة إليه كقول الفرزدق يخاطب جريرا :

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم
إذا جمعتنا يا جرير المجامع

ومنها تمييزه غاية التمييز لإحضاره فى ذهن السامع حسا بالإشارة كقول ابن الرومى :

هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه
من نسل شيبان بين الضال والسلم

ومنها التعظيم أى قصد تعظيمه بالقرب نحو إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم أو البعد نحو ذلك الكتاب نزل بعد درجته ورفعة قدره منزلة بعد المسافة ومنه تلك آيات الله وتلك آيات الكتاب وغير ذلك ومنها الحط أى التحقير بالقرب نحو وما هذه الحياة الدنيا إلا لعب ولهو نزلت دناءتها وخسة قدرها منزلة قرب المسافة وبالبعد نحو ذلك الفاسق فعل كذا

(قوله وفى معناه) أى فى حكمه من كون طريقه التعريف بالموصولية (قوله عدم علم المتكلم)) أى بسوى الصلة من الأحوال المختصة به (قوله الذى حولنا الخ) المناسب الذين (قوله وبالاشارة) عطف على قوله بالوصل (قوله من قرب) حسى أو معنوى وهو الحاصل بتقدم ذكر المشار اليه مثلا (قوله أو استجهال) أى للمخاطب أى عده جاهلا حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس المشار إليه من جهة أن الأصل فى اسم الاشارة أن يشار به إلى محسوس أفاده ع ق (قوله أو غاية الخ) أى لتمييزه غاية التمييز بالاشارة الحسية المقتضية لذلك التمييز لأن الاشارة إلى شىء تتنزل منزلة وضع اليد عليه حيث يقتضى المقام غاية التمييز لزيادة مدح وذم لأن المدح والذم مع غاية التمييز أكمل اهـ ع ق ومثلهما ماذكره الشارح (قوله بيان حال المشار إليه الخ) إن قيل كون ذا للقريب وذلك أو ذاك للبعيد مما تبينه اللغة لأنه بالوضع فلا ينبغى أن يتعلق به نظر علم المعانى لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد أى المعنى المقصود بالوضع . أجيب بأن الأمور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن المقام يقتضى أزيد منها لقصور المخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها وأهل المعانى من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال فتدبر صبان (قوله أى تجهيله) أى نسبته إلى الجهل وعده جاهلا هذا هو المناسب من معانى التفعيل فى هذه المادة فى تفسير الاستجهال بالتجهيل الذى لا يناسبه إلا هذا المعنى إشارة إلى أن السين والتاء للنسبة والعد وقد أفدناه فيما مر عن ع ق (قوله والتعريض) عطف مغاير لما قبله إذ التعريض يتوقف على التكلم والاستجهال حاصل قبله باعث عليه فهما نكتتان تدبر (قوله أولئك آبائى الخ) فى قوله أولئك آبائى تعريض بغباوة جرير وأنه لا يدرك غير المحسوس بخلاف مالو قال فلان وفلان وفلان آبائى وقوله فجئنى بمثلهم أمر تعجيز أى لا تقدر أن تأتى بمثلهم فى مناقبهم وقوله المجامع أى مجامع الافتخار والانشاد اهـ يعقوبى (قوله غاية التمييز) فيه أنه يقتضى أنه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة فى التعريف عن بعضها كما تقرر فى محله اللهم إلا أن يقال إن المراد غاية التمييز بالنسبة لما تحته من المعارف لا لما فوقه ويكون الكلام فى مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف (قوله حسا) تمييز لقوله إحضار أى لاحضاره من جهة الحس أى من جهة إدراك حس السامع له حقيقة أو تنزيلا بالاشارة تأمل (قوله فردا) أى فى حال كونه فردا أو أمدح فردا فهو منصوب إما على الحال أو على تقدير الناصب وقوله فى محاسنه جمع حسن معنى لا لفظا وقوله من نسل شيبان خبر بعد خبر وشيبان قبيلة من قبائل العرب وقوله بين الضال والسلم حال من نسل شيبان أى حال كون نسل شيبان مستقرا بين الضال وهو السدر والسلم وهو شجر له شوك وهما من شجر البوادى وأشار بذلك إلى ما يتمادح به العرب من سكنى البادية لأن العز مفقود فى الحضر يعقوبى وقوله معنى لا لفظا ومفرده فى اللفظ محسن بمعنى حسن أفاده الدسوقى (قوله قصد تعظيمه بالقرب) أى يؤتى بالمسند إليه اسم اشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالته على القرب وهذا بناء على أن المشار اليه مخالط للنفس وأنه لا يغيب عنها فهو حاضر أفاده الصبان عن سم (قوله نحو إن هذا القرآن الخ) فى الاشارة بهذا إلى القرآن إعلام بأنه مخالط للنفس لا يغيب عنها وفيه من التعظيم ما لا يخفى ومعنى أقوم أعدل وأصوب والظاهر أن التفضيل ليس على بابه (قوله ورفعة قدره) عطف تفسير (قوله نزلت دناءتها الخ) وذلك لأن الدنىء وإن كان بعيدا لا يحتاج فى الوصول إليه إلى الوسائط فدناءته لكونها أوجبت ماذكر منزلة منزلة قربه (قوله نحو ذلك الفاسق الخ) نزلت حقارته عن ساحة عز الحضور والخطاب

ومنها التنبية عند ذكر أوصاف بعد المشار إليه على أن المشار إليه حقيق بما يرد بعد اسم الاشارة بسبب تلك الأوصاف نحو أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون فأتى بعد المشار إليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الايمان بالغيب وإقام الصلاة وغير ذلك ثم عرّف المسند إليه بالاشارة إليه تنبيها على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة ومنها التفخيم ولم يذكره الأصل اكتفاء بالتعظيم وزاده المصنف لأن فيه زيادة التعظيم نحو هذا زيد الذى نسمع به قال:

(وكونه باللام فى النحو علم
لكن الاستغراق فيه ينقسم
إلى حقيقى وعرفى وفى
فرد من الجمع أعم فاقتفى)

أقول: من مرجحات كون المسند إليه معرّفا باللام الاشارة بها إلى معهود أو حقيقة فالأول ثلاثة أقسام الأول معهود فى الذكر صريحا أو كناية نحو وليس الذكر كالأنثى فالأنثى تقدم ذكرها صريحا فى قوله

منزلة بعد المسافة قاله السعد وإضافة عز لما بعده من إضافة الصفة للموصوف أى عن ساحة الحضور العزيز (قوله التنبيه) أى تنبيه المتكلم السامع وقوله عند ذكر أى عند وقوع الذكر وحصوله بحيث يكون قد حصل بالفعل كما أفاده اليعقوبى وقوله أوصاف قال الصبان ليس المراد بالأوصاف خصوص النعوت النحوية اه أى بل ما هو أعم فإن الأوصاف المذكورة فى المثال الآتى صلات وقوله بعد المشار إليه أى بعد ذكر الشىء الذى عبر عنه باسم الاشارة بعد الأوصاف وقوله على أن متعلق بالتنبيه وقوله حقيق الظاهر أنه هنا بمعنى فاعل أى متأهل لما ذكر وقوله بما يرد أى بمسند يرد وقوله بسبب متعلق بحقيق هذا إيضاح ما قاله الشارح تبعا للأصل قال الصبان قال العصام لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الأوصاف ولا على كونها عقب المشار إليه فإنه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاءنى الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الاكرام ولا على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن تقول ويستحق الاكرام هذا وحينئذ فالواضح أن يقول أو التنبيه عند الاشارة إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسند لاسم الاشارة من أجل كونه موصوفا اه (قوله أولئك على هدى من ربهم) شاهد أول وقوله وأولئك هم المفلحون شاهد ثان قاله النوبى اه صبان (قوله وهو الذين يؤمنون) أى الذوات معهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخلة فى الصفات خارجة عن المشار إليه فلا ينافى ذكر الصلة عدة الايمان من الأوصاف والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة ههنا استطرادى لقبح ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط اه عبد الحكيم قال الفنرى لم يقل وهو المتقون لأن الذين يؤمنون يمكن أن يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه بأولئك على هدى وأن يجعل جاريا عليه كما ذكر فى الكشاف فعلى التقدير الثانى يحسن أن تجعل الاشارة لأحدهما إشارة إلى الآخر من غير تكلف لأن الصفة والموصوف فى حكم واحد أما على التقدير الأول فليس بذلك الحسن لأن المراد بالمشار إليه هو المعنى الذى أشير باسم الاشارة إلى لفظه وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وإن اتحدا فى الواقع ذاتا فليتأمل اه (قوله وغير ذلك) كالانفاق مما رزقوا صبان (قوله تنبيها الخ) فإن الذوق شاهد صدق على أنه إذا قيل يحسن للسائل ويغيث الملهوف ويرحم الضعيف ويقيم حق الضيف ويعين على النوازل ويوجد فى الشدائد ذاك هو أهل التعظيم عند الورى والاخوان يتلق بالقبول إذا كان يرى ذلك دالا على استحقاقه للتعظيم والقبول من أجل تلك الأوصاف لأن تعليق الحكم بوصف مناسب كما أنبأ عنه هنا اسم الاشارة إلى الموصوف يشعر بعليته ثم ينشأ عن ذلك غرض آخر وهو الترغيب فى تحصيل تلك الأوصاف اه يعقوبى أى والآية كهذا المثال فليجر فيها ما جرى فيه من جميع ما ذكر (قوله عاجلا) أى فى الدنيا وقوله بالفلاح المراد به البقاء الأبدى فى النعيم وقوله آجلا أى فى الآخرة (قوله من أجل اتصافهم) متعلق بأحقاء (قوله لأن فيه زيادة تعظيم) أى للمفخم (قوله نحو هذا زيد الخ) فى ذكر اسم الاشارة زيادة تعظيم حيث أورد مع إشعار الكلام بالتعظيم مع العدول عنه (قوله باللام) أى العهدية الخارجية أو الجنسية ع ق (قوله فى النحو علم) أى يعلم مرجح كون المسند إليه باللام فى النحو (قوله لكن الخ) إنما ذكر هذا التفصيل ولم يحله على النحو لأن النحاة لا يبحثون عنه غالبا قاله المصنف فقوله لكن الخ لدفع توهم أنه ينبغى ترك نكتة كونه باللام بالكلية (قوله وفى فرد) الواو استئنافية والظرف حال من الضمير فى خبر المبتدإ المحذوف العائد إلى الاستغراق (قوله إلى معهود) أى إلى حصة من أفراد الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب فى الخارج واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته والمراد هنا لازم ما ذكر وهو التعين اه من السعد والصبان (قوله فالأول) أى المعهود فى الخارج وقدم الكلام عليه لأنه أعرف أفاده الصبان (قوله وليس الذكر كالأنثى) إنما تكون اللام فى هذا

المثال

المثال للعهد إن جعل من كلام الله وللعلم ليس الذكر الذى طلبته امرأة عمران فى قولها رب إنى نذرت الخ كالأنثى التى وهبت لها بل الأنثى التى وهبت لها أعظم رتبة من الذكر أما إن جعل من كلام امرأة عمران وفى الكلام قلب أى ليس الأنثى كالذكر فى التحرير وهو من تمة تحسرها . والمعنى أتحسر على وضعها أنثى وعدم مساواتها للذكر فى التحرير فياليتها كانت ذكرا وكانت مساوية له فى التحرير فاللام حينئذ للجنس ولا يصح التمثيل بالآية للام العهد ثم إن الأنثى فى المثال ليس مسندا إليه بل هو مجرور فهو تنظير مناسب من حيث العهد والمسند إليه الذكر لأنه اسم ليس أفاده السعد والدسوقى (قوله إنى وضعتها أنثى) تأنيث الضمير مع كونه راجعا إلى ما لأنه دار بين المرجع والحال التى بمنزلة الخبر أعنى أنثى فرعاية الخبر أولى اه عبد الحكيم (قوله لأن ما كناية عنه) المراد بالكناية هنا ما قابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه اه عبد الحكيم ولا شك أن ما ليست صريحة فى الذكر بل مبهمة وفهم معنى الذكر منها إنما هو بقرينة ذكر التحرير بعدها (قوله لأن التحرير الخ) يعنى بضم الحال أعنى محررا صار مختصا بالذكر لا أن المراد من كلمة ما الذكر اه عبد الحكيم وقوله لأن المراد الخ أى لأن المراد لامرأة عمران من كلمة ما الخ بل هى مبهمة فى كلامها و يدل للابهام فتقبلها الخ فانه يفيد أنها من مشمول النذر و به يثبت المطلوب وهذا رد منه على من خالف تدبر (قوله معهود فى الذهن) كأن مراده بالذهن العلم إذ الواقع فى كلام غيره التعبير بالعلم فى هذا القسم والمسمى عندهم معهودا فى الذهن هو الداخلة عليه أل المشار بها إلى الحقيقة فى ضمن فرد غير معين ولو أبدل الذهن بالعلم لأحسن (قوله إذ هما فى الغار) فالغار الذى دخله الرسول وأبو بكر معهود علما للمخاطبين (قوله فى الحضور) أى بسبب الحضور (قوله نحو اليوم الخ) فالمراد به اليوم الذى وقع عليه الخطاب (قوله ومنه الواقعة بعد اسم الاشارة) أى من المعهود فى الحضور أى من مصاحبة اللام الواقعة الخ فتكون للعهد الحضورى قال عبد الحكيم ليت شعرى ما معنى كون اللام فى هذا الرجل للعهد فانه ذكر الرضى فى بحث المنادى أنه لا يوصف اسم الاشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام أما اسم الجنس فلأنه هو الدال على الماهية من بين الأسماء والمحتاج إليه فى نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار إليه وأما التعريف باللام فلأن نفس الماهية حصل من لفظ الجنس ونفس الفرد من أفرادها قد علم من اسم الاشارة فلم يبق إلا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت وأخصر الطرق التى للتعريف هى اللام إذ هى أقل من المضاف إليه اه وقوله نفس الفرد أى الذى تقتضيه الاشارة إذ لا يشار إلا إلى معين هذا ورأيت بخط بعض الأفاضل أن الجمهور يجوزون كون أل للحضور وساق عبارة للمغنى تدل لما قاله (قوله وأى فى النداء) هذا على تقدير أن يكون المنادى هو المعرف باللام كما أومأ إليه الشيخ ابن الحاجب بقوله و إذا نودى المعرف باللام قيل يا أيها الرجل فيكون المنادى هو الرجل المعهود وحضوره المستفاد من النداء لا يحتاج إلى تقدم الذكر وأما على ماذهب إليه الشيخ الرضى من أن المنادى هو أى والوصف لازالة الابهام و بيان الماهية فالتعريف للجنس اه عبد الحكيم (قوله والثانى الخ) أفاد ظاهر كلامه أنه الاشارة إلى الحقيقة فلم يوافق بظاهره الأول فى الجنس وهو ما تشير إليه اللام فكان الأولى إرجاعه إلى الأول بجعله الحقيقة المشار إليها باللام (قوله ثلاثة أقسام) بقى قسم رابع وهو الاشارة إلى الحقيقة المعتبر فيها الماصدق غير مقيد بالبعضية أو الكلية كما فى القضية المهملة أفاده الصبان عن الحفيد (قوله من حيث هى) أى من غير اعتبار أفرادها (قوله نحو الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أى هذا الجنس خير من هذا الجنس ولا ينافى كون بعض أفراد جنس المرأة خيرا من بعض أفراد جنس الرجل فان العوالى قد تمنع عما يستحقه الجنس اه صبان (قوله ومنه) أى مما ذكر وهو الاشارة إلى الحقيقة من حيث هى أى من ذى الاشارة المذكورة (قوله إذ التعريف الخ) أى فالمعرف دائما هو الماهية

إنى وضعتها أنثى والذكر تقدم فى قوله ما فى بطنى محررا لأن ما كناية عنه لأن التحرير إنما كان للذكور. الثانى معهود فى الذهن نحو إذ هما فى الغار. الثالث معهود فى الحضور نحو ـ اليوم أكملت لكم دينكم ـ ومنه الواقعة بعد اسم الاشارة وأى فى النداء والثانى ثلاثة أقسام أيضا : الأول الاشارة إلى الحقيقة من حيث هى نحو الرجل خير من المرأة ومنه أل الداخلة على المعرف بفتح الراء نحو الانسان حيوان ناطق إذ التعريف إنما هو للماهية لا للأفراد.

الثانى الاشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها فى بعض الأفراد غير معين كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج ومنه قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب وهذا المعرف فى المعنى كالنكرة ولذا عومل معاملتها فى الوصل بالجملة نحو :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى

وإن كان فى اللفظ يجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وإنما قيل كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مر فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان .

الثالث الاشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها فى كل فرد من الأفراد فيفيد الاستغراق نحو إن الانسان لفى خسر

فالمعرف هنا ماهية الإنسان فأل هنا داخلة على الماهية (قوله الاشارة الخ) واللام حينئذ للعهد الذهنى لأن مدخولها وهو الحقيقة معهود فى الذهن (قوله باعتبار وجودها فى بعض الخ) وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود ولامن حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد بل فى بعضها قاله البعد وقوله لامن حيث وجودها فى ضمن الخ أى كما فى لام الاستغراق الآتية (قوله كقولك ادخل الخ) فقولك ادخل قرينة على أن ليس المراد حقيقة السوق من حيث هى لاستحالة الدخول فى الحقيقة ولا الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد فى جميع أفراد السوق فعلم من هذا أن المراد الحقيقة فى ضمن بعض الأفراد دسوق ثم هذا البعض غير معين لأن الغرض أن لامعهود فى الخارج كما قال الشارح حيث لاعهد الخ ثم من التوجيه فى هذا المثال يعلم التوجيه فى قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب وإلى كل من التوجيهين أشار الشارح بقوله فيما يأتى وإنما تستفاد الخ فتأمل (قوله فى المعنى كالنكرة) أى باعتبار القرينة لأن المراد به بعد اعتبارها فرد مبهم أما قبل اعتبارها فليس كالنكرة إذ هو موضوع للحقيقة المعينة فى الذهن اه دسوقى (قوله ولذا) أى لكونه كالنكرة (قوله نحو ولقد الخ) فيسبنى صفة للئيم . فان قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر فى توصيف المعرف بالجملة . قلنا ليس المعنى على أنه يسبه حال المرور بل الغرض أن ذلك دأبه وهذا هو السر فى أن القوم يمنعون الحالية ويثبتون الوصفية . ولايخفى عليك أنه إن جعل الحال مؤكدة فلامحذور فيه وكونه لئيما يلائم ذلك إذ الظاهر المتبادر منه إلى الفهم دوام سبه ولايقيد بحال المرور فقط سم قال اليعقوبى بعد نقله ماتقدم كذا قيل والمناسب لقوله : ثمت قلت لايعنينى كونها حالية وإنما قلنا المناسب الخ لأن التحمل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لايناسبه قصد إظهار دوام السب ولأن قوله لايعنينى إنما يتبادر منه أنه قاله فى حال سماع السب حال المرور لا أنه قاله فيمن دأبه السب ولو فى غير حال المرور اه بحروفه اه صبان وقوله مؤكدة الناسب لازمة إذ هذه ليست من معنى عاملها فليست مؤكدة ويدل لنا بقية العبارة وقوله وما تقدم هو كون يسبنى نعتا للئيم مع مابعده من الايراد والجواب وقوله بتأنيس الخ أى فى قوله متمما للبيت : * فمضيت ثمت قلت لايعنينى * أى فأمضى ثم أقول والعدول إلى الماضى للدلالة على التحقق (قوله وإن كان فى اللفظ الخ) أى والحال أنه فى اللفظ الخ وصاحب الحال الضمير فى خبر هذا والمراد الجريان غالبا كما عرفت (قوله مبتدأ) أى من غير مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة ومثله يقال فيما يأتى لنا من كونه اسم كان (قوله ونحو ذلك) كعطفه بيانا من المعرفة والعكس وككونه اسم كان أو معمولا أول لظن اه صبان وقوله وككونه الخ إنما كان من أحكام المعرفة لأن لكل من المذكورين حكم المبتدإ الأصلى من حيث كونه لا يكون بالنكرة إلا مع المسوغ تأمل (قوله وهو أن النكرة معناه) أى الوضعى وقوله من جملة الحقيقة أى أفرادها (قوله وهذا معناه) أى الوضعى وقوله كالدخول أى فانه إنما يتصور فى الأفراد الخارجية سم أى ولايتصور فى الحقيقة صبان (قوله فالمجرد) أى من أل وقوله بالنظر الخ قيد فى ذى اللام فقط إذ المجرد استعماله فى للفرد لايتوقف على القرينة دسوقى (قوله سواء) أى فى إفادة كل منهما بعضا غير معين وإن كان فى النكرة بالوضع وفى ذى اللام بالقرينة اه صبان (قوله مختلفان) فان المجرد موضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحدة فى الذهن وإنما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه ثم صبان (قوله فيفيد) أى ذو الاشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها فى ضمن كل فرد فالضمير المستتر يعود إلى ماذكر من الاشارة على حذف مضاف ويصح عوده إلى المعرف

باللام المفهوم من السياق و إفادته ماذكر بالقرينة كالذى قبله هذا ما أفاده السعد وأشار إليه الشارح والذى لغيرهما أن المدار على عدم قيام قرينة على قسم من الأولين نقله الدسوقى عن العدوى (قوله بدليل الخ) فالاستثناء هو القرينة والظرف متعلق بمحذوف خبر لمحذوف أى والاستغراق ثابت فى الآية بدليل (قوله الاستثناء) أى المتصل فى قوله إلا الذين آمنوا صبان (قوله فى المستثنى منه وهو هنا الانسان (قوله عن ذكره) أى المستثنى (قوله وهو) أى الاستغراق من حيث هو لاف خصوص المسند إليه فلايرد عليه أن الغيب فى المثال الأول مجرور والصاغة مفعول به فى المثال الثانى اهـ دسوقى (قوله وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله الخ) الأظهر ما فى شرح المفتاح الشريفى وهو أن الاستغراق العرفى مايعدّ فى العرف شمولا وإحاطة مع خروج بعض الأفراد وغير العرفى وهو المسمى بالحقيقى ما يكون شمولا لجميع الأفراد بحسب نفس الأمر فلا واسطة بينهما أصلا وأما على ماذكره الشارح فلا بد من أن يقال إن ذكر اللغة بطريق التمثيل والمراد بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقى أو المجازى اهـ عبد الحكيم وقوله ما يكون الخ أى سواء أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح وقوله أعم من أن يكون الخ أى فى الثلاثة هذا وقول الشارح أن يراد الخ من إطلاق السبب وإرادة المسبب إذ الارادة سبب فى الاستغراق الذى هو تناول اللفظ نبه عليه الصبان وغيره (قوله متفاهم اللغة) أى مايتفاهمه أهل اللغة أى المعنى الذى يتفاهمونه من اللفظ (قوله أى كل غيب) أى غائب عنا وقوله شهادة أى مشاهد لنا (قوله بحسب التفاهم العرفى) المصدر بمعنى المفعول كما تفيده عبارة السعد فيكون موافقا لاسم المفعول قبله (قوله الصاغة) جمع صائغ وأصل صاغة صوغة ككامل وكملة صبان (قوله صاغة بلده) أى إذا كان الأمير أمير بلد (قوله واستغراق المفرد الخ) شروع فى حل قول المصنف وفى فرد الخ والمراد بالاستغراق ماهو أعم مما كان بحرف التعريف أو بغيره كحرف النفى مع النكرة وقوله وأشمل من الجمع أى والمثنى أى من استغراقهما وذلك لأن استغراق المفرد يتناول كل واحد واحد من الأفراد واستغراق المثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ولاينافى خروج الواحد واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة ولاينافى خروج الواحد والاثنين اهـ مطول (قوله فقولك الخ) علمت وجهه من عبارة المطول (قوله وهذا فى النكرة الخ) اعتراض على المصنف التابع للتلخيص فى إطلاقه كون استغراق المفرد أشمل تبع فيه السعد (قوله وأما المفرد الخ) لعل غيره كالموصول والمضاف كذلك والاقتصار على المعرف لأن أصل السياق فيه سم صبان وقوله فلا أى فلايسلم كونه أشمل وقوله يتناول كل واحد من الأفراد الخ فيكون مساويا للمفرد فى الشمول فلا يصح دعوى أشملية المفرد على الجمع المعرف باللام . وأجيب بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لايبطل معنى الجمعية أى بدخول أل الجنسية فانها إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التى أقلها ثلاثة أفراد وكلام الأصوليين فيما إذا بطل منه معنى الجمعية تأمل قاله الصبان (قوله الاستقراء) أى تتبع تراكيب البلغاء (قوله فان قيل الخ) حاصله أن الاسم المفرد لكونه فى مقابلة التثنية والجمع يدل بأفراده على وحدة معناه بمعنى أن لايكون آخر معه واستغراقه وإن كان يستفاد من القرينة يدل على تعدده وأن معه آخر مثله فبينهما تناف لتنافى مقتضاهما فلايجتمعان اهـ صبان (قوله يدل على الوحدة) أى وحدة معناه وذلك لأن اسم الجنس النكرة إن قلنا بوضعه للوحدة الشائعة فدلالته على الوحدة ظاهرة وإن قلنا بوضعه للحقيقة فالحقيقة مفردة والغرض منها ماتتحقق به وأقل مايتبادر مما تستعمل فيه فرد واحد فكان إفراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين اهـ يعقوبى وقوله فالحقيقة مفردة وتقال على متعدد

بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره وهو ضربان : حقيقى وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم اللغة نحو عالم الغيب والشهادة أى كل غيب وكل شهادة وعرفى وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الأمير الصاغة أى صاغة بلده لا كل الصاغة واستغراق المفرد أشمل من الجمع فقولك لارجال فى الدار يصدق إذا كان فيها رجل أو رجلان بخلاف قولك لارجل فيها وهذا فى النكرة المنفية مسلم وأما المعرّف باللام فلا بل الجمع المعرّف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ماذكره جمهور الأصوليين ودلّ عليه الاستقراء فى نحو والله يحب المحسنين أى كل محسن . فان قيل إفراد الاسم يدل على الوحدة

والاستغراق يدل على التعـدد فيتنافيان . فالجواب أن الحرف إنما يدخل عليه عند إرادة الاستغراق مجردا عن الوحدة والتعدد وقوله في النحو علم أشار به إلى الأقسام المتقدمة و إلى الخلاف في كون المعرف أل بتمامها و همزتها همزة قطع أو وصل أو اللام وحدها وهو مذهب علماء المعانى ولذا يقولون وأما تعريفه باللام كالمصنف فى قوله باللام أو الهمزة واللام للفرق بينها و بين همزة الاستفهام و إلى ما يتفرع على ذلك وقوله فالتحق تكملة . قال :

(وبإضافة لحصر واختصار تشريف أول وثان واحتقار
تكافؤ سآمة إخفاء وحث أو مجاز استهزاء)

أقول : من مرجحات كون المسند إليه مضافا لما بعده الحصر حيث لا تضبط أفراد المسند إليه إلا بالإضافة نحو أهل الله سا كنون تحت مجارى الأقدار ومنها الاختصار نحو :

هـواى مع الركب اليمانين مصعد

وقد بين ذلك بقوله والغرض الخ (قوله والاستغراق يدل على التعدد) أى فالاسم بوجود دال يدل مع الوحدة على التعدد أى فلا يتوقف تحقق الاستغراق على عدم الوحدة (قوله فالجواب الخ) حاصله أن لام الاستغراق المفيد للتعدد إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع فى نحو مسلمين إنما تلحقه بعد تجريده عنها اه صبان (قوله إنما يدخل الخ) مصب الحصر الحال أعنى مجردا لا الظرف قبله (قوله عن الوحدة والتعدد) أى بحيث يصير محتملا للوحدة والتعدد لأنه قصد به الجنس و بدخول حرف الاستغراق مثلا تعين للتعدد ثم أقول المناسب حذف قوله والتعدد لأنه لا تعدد قبل الاستغراق يجرد عنه اللفظ وتجريده على الوحـدة كاف فى الاحتمال المذكور (قوله و إلى الخلاف الخ) بيان القولين الأولين أن الخليل وسيبويه يقولان إن المعرف أل و بعض النحاة يقول إنه اللام فقط ثم الخليل يقول إن الهمزة همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وسيبويه يقول إنها همزة وصل زائدة معتد بها وضعا أى مجعولة جزءا من الأداة كذا من لعل الأولى وغيرهما وهو القائل إن المعرف اللام فقط اتفقوا على أنها همزة وصل زائدة لا دخل لها فى التعريف فالخلاف فى الهمزة إنما هو بين من قال إن المعرف أل فقدار بطه الشارح به ولم يؤخره عن القولين ثم أقول من المعلوم أن الذى يناسب التكلم عليه هنا إنما هو مرجح كونه باللام فهو المقصود بالاحالة على النحو كما سبق إفادته والخلاف المذكور وما يتفرع عليه لا دخل لهما فيما ذكر فلا يراد الاشارة إليهما بالاحالة فكيف يجعلهما الشارح مشارا إليهما فالمناسب حذف هذه العبارة إلى قوله و إلى ما يتفرع ويبدل اسم الاشارة بضمير المؤنث فيقول عليها أى الأقسام تأمل (قوله أو الهمزة) عطف على أل فى قوله كون المعرف أل (قوله على ذلك) أى الخلاف والأقسام والأفراد لمراعاة ما ذكر (قوله و بالاضافة) أى وتعريفه بالاضافة قال الصبان نقلا عن الأطول لا يذهب عليك أن الاضافة من أحوال المسند إليه ولا تختص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير فى قوله حجام حضر أو بصاحبك وتحقير فى ولد الحجام إلا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهة اه (قوله الحصر) أى قصده (قوله حيث لا تضبط الخ) حيثية تقييد وأراد بالأفراد ما يشمل الآحاد كما فى المثال والحصر فى قوله لا تضبط الخ إضافى بالنسبة لما لا يفيد العموم وأفاد بهذه الحيثية أن مراد المصنف بالحصر ضبط أفراد المسند إليه بحيث لا يخرج منها شىء فيكون مستغرقا فيرجع إلى الاستغراق فى عبارة غيره ولو قال المصنف :

و بالاضافة للاحتقار وضده عموم اختصار

لوافق غيره فى العبارة الواضحة مع السلامة من التذييل الذى لا يدخل فى الرجز إلا على سبيل الاغتفار للمولدين (قوله سا كنون الخ) المراد بمجارى الأقدار الأمور التى جرت بها الأقدار ثم إنه يصح كون الكلام فيه استعارة تصريحية تبعية بأن شبهت ملازمة مجارى الأقدار من حيث الرضا بها بالسكنى بجامع أن كلا ملازمة واستعيرت السكنى للملازمة المذكورة واشتق منـه سا كنون بمعنى ملازمون ويصح كونه فيه استعارة بالكناية بأن يشبه ما جرى به القدر ببيت شعر بجامع مطلق الملازمة وحـذف المشبه به وأثبت سا كنون تخييلا تأمل (قوله هواى) إما بمعنى مهوى أو أن المراد محل هواى وهو القلب يعنى أن القلب سار بسير الحبيب وجسمى موثق بمكة أو أن المراد أن نفس الهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة وأصل مهوى مهووى اجتمعت الواو والياء الخ وكسرت الواو الأولى للمناسبة أفاده الصبان (قوله مع الركب) اسم جمع لراكب واليمانين جمع يمان أصله يمنى حذفت الياء المدغمة وعوض عنها الألف على خلاف القياس فصار يمانى أعل إعلال قاض ولعبد الحكيم استظهار فراجعه (قوله مصعد) أى مبعد ذاهب فى الأرض يقال أصعد ذهب فى الأرض وأبعد فيها

جنب وجثماني بمكة موثق   فهو أخصر من الذي أهواه وأولى لضيق المقام بسبب كونه في السجن وحبيبه على الرحيل ومنها تشريف المضاف نحو أمة محمد مرحومة أو المضاف إليه نحو نبينا محمد أفضل الأنام ومنها تحقير المضاف نحو ولد الحجام حاضر أو المضاف إليه نحو أخوك اللئيم حاضر فقوله واحتقار أي احتقار كل من الأول والثاني أي المضاف والمضاف إليه ومنها التكافؤ أي التماثل في الرتبة بحيث لا مرجح للبداءة بأحد أفراد المسند إليه نحو علماء البلد حضروا ومنها سآمة المتكلم أو السامع من ذكر أفراد المسند إليه لكثرتها نحو أهل البلد حضروا ومنها اخفاء المسند إليه وستره عن غير المخاطب من السامعين نحو صاحبك تغير حاله ومنها حث السامع وتحريضه على إكرام أو إذلال فالأول نحو صديقك أتى إليك والثاني نحو عدوك يريد أن يظهر عليك ومنها تضمن الاضافة مجازا لطيفا نحو ولنعم دار المتقين ما أضيفت الدار للمتقين مع أنها دار المتقين وغيرهم لاختصاصهم بنعيمها ومنها الاستهزاء كقولك لمن يعتقد صلاح ذي بدعة

قال تعالى ـ إذ تصعدون ولا تلوون على أحد ـ اهـ يعقوبي (قوله جنيب) أي مجنوب مستتبع أي تتبعه الرقباء أو الحراس أو قومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه من السعد والصبان (قوله وجثماني الخ) الجثمان الجسم والشخص والموثق هو المقيد بالوثاق ولفظ البيت خبر والغرض منه التحسر والتحزن وإظهار الأسف اهـ يعقوبي (قوله بسبب الخ) أي فالمقام مقام ضجر وهو ضيق جدا (قوله نحو أمة الخ) ففيه تشريف وتعظيم للأمة بأنها أمة محمد (قوله نحو نبينا الخ) ففيه تعظيم لنا لأنه نبينا وقد تكون الاضافة لتعظيم غير المضاف والمضاف إليه نحو عبد السلطان عندي ففيه تعظيم للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو أي المتكلم الذي هو مدلول الياء غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه وهذا معنى الغيرية وليس المراد غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكر من المثال ليس لتعظيم غيرهما بل ما هو منهما إذ يصدق على الياء من عندي أنها مضاف إليها (قوله نحو ولد الحجام الخ) ففيه تحقير للمضاف بأنه ولد الحجام (قوله نحو أخوك الخ) ففيه تحقير للمضاف إليه بأن أخاه لئيم وقد تكون لتحقير غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا تحقيرا لزيد بأن ولد الحجام يجالسه قاله ع ق (قوله فقوله واحتقار الخ) أي فهو نظير التشريف فني كلامه الحذف من الثاني لدلالة الأول (قوله نحو علماء الخ) فأورد المسند إليه مضافا لأن عدم الاضافة يقتضي التعداد والتعداد يقتضي تقديم البعض، والتقديم ترجيح بلا مرجح (قوله وتحريضه) عطف تفسير (قوله على إكرام الخ) أو على الرحمة نحو ولدك ضائع قاله ع ق (قوله نحو صديقك الخ) فني الاضافة تحريض على إكرام الصديق المنسوب لك (قوله نحو عدوك الخ) ففيه تحريض على إذلال العدو المنسوب لك (قوله تضمن الاضافة مجازا) قال عبد الحكيم في شرحه أي السعد للمفتاح في بيان لطائف قوله تعالى ـ ياأرض ابلعي ماءك ـ ظاهر كلامه أي السكاكي أنه يريد بالمجاز الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك بناء على أن مدلول الاضافة في مثل هذا هو الاختصاص الملكي فتكون الاستعارة تصريحية أصلية جارية في التركيب الاضافي الموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا وإن اعتبر اللام وبين الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ومنهم من يجعل المجاز في الاضافة بأدنى ملابسة مجازا عقليا بناء على أن كون النسبة على ما هو له وعلى غير ما هو له مما يتعلق بالعقل دون الوضع اهـ فذكر الوجهين واختار السيد في شرح المفتاح كونها مجازا حكميا اهـ ومراده بمثل هذا ما كانت الاضافة فيه على معنى اللام ومراده بالمجاز الحكمي المجاز في النسبة بين المتضايفين فتحصل أنه يجوز في المجاز الذي تتضمنه الاضافة كونه لغويا بالاستعارة الأصلية المعتبرة في التركيب وهو ظاهر كلام السكاكي وبالتبعية المعتبرة في اللام وكونه عقليا في النسبة بين المتضايفين وبه قال بعضهم واختاره السيد في شرح المفتاح (قوله ولنعم دار الخ) تجري في المجاز هنا الأوجه السابقة فهو إما مجاز بالاستعارة المصرحة الأصلية بأن يشبه الاختصاص النعيمي بالاختصاص الملكي ويستعار التركيب من الثاني للأول أو التبعية بأن يشبه مطلق الأول بمطلق الثاني فيسري التشبيه للجزئيات فتستعار اللام من الثاني للأول وإما مجاز في النسبة بين المتضايفين حيث نسبت الدار للمتقين مع انتفاء ملكهم للملابسة (قوله مع أنها دار الخ) كأن مراده بالغير الملائكة والحور ونحوهم ممن لا يتأتى فيهم معنى التقوى ثم إن المناسب مع أنهم غير مالكين لها وإنما المالك هو الله لأن التنبيه على نكتة العدول عن المعنى الأصلي إذا ذكرت فيه مع يكون بعدها ما يفيد المعنى الأصلي والمعنى الأصلي للاضافة التي على معنى اللام للاختصاص الملكي كما علمت فليس معناها الأصلي هنا عموم الارتباط بالدار للمتقين وغيرهم بل لو عمم وقيل ولنعم دار من لم يكفر بالله لم تكن الاضافة حقيقية ونظير هذا المناسب أن تقول أطلق الأسد على الرجل الشجاع مع أنه إنما يطلق أصالة على الحيوان المفترس بكذا

ومنها غير ذلك كالاستغراق نحو فعل الله جميل أى كل فرد من أفراد فعله لايسئل عما يفعل وبهذا الحال تمت أنواع المعرفة .

قال :

(ونكروا إفرادا لو تكثيرا
تنويعا او تعظيما او تحقيرا
تجهل او تطلعل تهويل
تهوين او تلبيس او تقليل)

أقول : البحث الرابع فى تنكيره فمن مرجحاته القصد إلى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من أقصى المدينة أى رجل واحد ومنها التكثير بمعنى أن ذلك الشئ لكثرته لا يحتاج إلى تعريف نحو إن له لا بلا ومنها التنويع بأن يراد بالمسند إليه نوع مخالف للأنواع المعهودة نحو وعلى أبصارهم غشاوة أى نوع غريب من الغشاوة وهو مايتعامى به عن الحق ومنها التعظيم نحو وجاءهم رسول كريم ومنها التحقير نحو قولك عند ملاقاة حجام لقيني رجل وقد اجتمعا فى قوله :

تأمل منصفا (قوله صاحبك الخ) اعلم أن الاستهزاء إنما يتحقق إذا ذكرت شيئا من المدح غير مريد به ظاهره ومثال الشارح لم يتحقق فيه ماذكر فلا يصلح للاستهزاء ثم أقول الظاهر أن الاستهزاء يكون بكل من المضاف والمضاف إليه قياسا على التعظيم والاحتقار السابقين والشارح لم ينبه على ماذكر فعبارته مع مافى مثالها مجملة فالمناسب أن يقول ومنها الاستهزاء ويكون بالمضاف كقولك لذى عطاء قليل جدا عطاؤك جزيل وبالمضاف إليه كقولك لمن لافضل له فضلك شهير فالاستهزاء فى الأول بالأول لقلته وفى الثانى بالثانى لابالأول لعدم وجوده فى الواقع تأمل (قوله كالاستغراق) تقدم له مايفيد أن الحصر فى المصنف يرجع إلى الاستغراق وقد نبهناك عليه فلا وجه لعدم الاستغراق من غير مافى المصنف (قوله لايسئل الخ) لا موقع لها هنا تبصر (قوله ونكروا) قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما أفاده الصبان عن الأطول (قوله افرادا) مفعول لأجله لنكروا وكذا ماعطف عليه إلى آخر البيت (قوله وجهل) كذا بالواو فى نسخة ع ق أيضا والأولى جره عطفا على معنى ماقبله أى ونكروا للافراد وجهل وهذا أحسن مما يفيده ع ق ولك رفعه مع ارتكاب الحذف أى ومراعاة لأغراض أخر منها جهل وفيه تكلف ونسخة المصنف لجهل وهى ظاهرة (قوله البحث الرابع) الثلاثة قبله هى الحذف والذكر والتعريف (قوله فى تنكيره) أى المسند إليه أى إيراده نكرة سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا دسوقى (قوله القصد إلى فرد) أى غير معين والفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعل الافراد مقابلا للتنويع أفاده الصبان عن الأطول ثم الفرد واحد ان كانت النكرة اسما مفردا واثنان ان كانت مثنى وجماعة ان كانت جمعا (قوله مما يصدق عليه اسم الجنس) كان مقتضى المقام أن يقول النكرة وكأنه جرى على عدم الفرق بين اسم الجنس والنكرة أو أنه أطلق الخاص وأراد العام على أحد الاطلاقين عند من لايسوى بينهما وهو اطلاقها على مايعمه هذا ماظهر لى (قوله وجاء رجل) هو من آل فرعون من أقصى المدينة أى آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهى منف كما فى الجلالين وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل التى كانت بناحية الجيزة تخربت بدعوة موسى عليه السلام صبان (قوله لكثرته لايحتاج إلى تعريف) تفيد عبارته أن الكثرة أغنت عن التعريف وهذا لايعقل إذ التعريف يستدعى التعيين والكثرة تستدعى الشيوع فياليته قال بمعنى أن ذلك الشئ لكثرته بلغ حدا لايعرف ولايتعين مقداره فلا يمكن التعبير عنه بالمعرفة كما يفيده ع ق وغيره تدبر (قوله بأن يراد الخ) وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحدة شخصا يدل عليها نوعا دسوقى (قوله المعهودة) أى التى عهدت للنكرة المذكورة فى التركيب (قوله وعلى أبصارهم غشاوة) جعل تنوين غشاوة للتنويع محوج إلى جعل غشاوة من المجاز الأعم من الحقيقة ليصير التعامى نوعا منها داخلا تحتها يس اهـ صبان فقد أطلق الخاص وهو الغطاء الحسى المانع من الاحساس بالبصر وأراد العام الشامل للمانع حكما الذى هو التعامى تأمل (قوله وهو ما) أى غطاء وقوله يتعامى به بالبناء للمجهول أى يتعامى الكفار هذا معنى عبارة الشارح وأقول نص عبارة السعد بعد المثال المذكور أى نوع من الأغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله اهـ وفى الصبان أن الاضافة للبيان أى غطاء هو التعامى وكذا تفيد عبارة ع ق فى كتابيه فظهر أن النوع نفس التعامى لاشئ به التعامى كما تفيده عبارة الشارح فليت الشارح لم يتصرف فى عبارة السعد تبصر وإنما جعل النوع هو التعامى دون العمى للاشارة إلى أنهم يعرفون حقية الآيات ويظهرون خلاف ذلك فالحاصل منهم التعامى لا العمى الذى هو عدم ظهور الآيات لهم أصلا قاله اليعقوبى (قوله التعظيم) أى إفادة تعظيمه وأنه بلغ فى ارتفاع الشأن مبلغا لا يمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه دسوقى (قوله التحقير) أى إفادة التحقير وأنه بلغ فى الانحطاط مبلغا

له حاجب عن كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب فتنكير حاجب الأول للتعظيم والثاني للتحقير ومنها الجهل به نحو جاءني رجل إذا كنت تعرفه ومنها التجاهل كقولك ذلك وأنت تعرفه ومنها التهويل كقولك لمن أردت تفزيعه وتخويفه وراءك حساب ومنها التهوين بالنون كقولك لمن عليه بقية دين بقي شئ أي قليل ومنها التلبيس أي الاخفاء على السامع نحو قال لي قائل إنك خائن ومنها التقليـــل كقولك للظمآن هنا شئ من الماء ، ومما له مناسبة بالتعريف والتنكير قاعدة وهي أن الاسم إذا كرر مرتين فان كانا نكرتين فالثاني غير الأول أو معرفتين أو الثاني فقط فهو عينه أو الأول معرفة والثاني نكرة فقولان فالأول والثاني كالعسر واليسر في قوله تعالى ــ فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا ــ والثالث نحو ــ فيها مصباح المصباح ــ والرابع كقوله :

صفحنا عن بني دهل وقلنا القوم إخوان
عسى الأيام أن يرجعـــن قوما كالذي كانوا

وهـذه القاعدة أغلبية

لا يمكن معه أن يعرف لعدم الاعتداد به والالتفات إليه اهـ منه (قوله له حاجب) أي مانع وقوله يشينه
أي يعيبه وقوله العرف أي المعروف والاحسان قاله الصبان (قوله وليس له الخ) أورد عليه أن اللائق
حذف طالب لأن الحجب للطالب عن العرف لا للممدوح أو عرفه عن الطالب على ما هو المناسب وأجيب
بتقدير مضاف أي عن إحسان طالب العرف أي الإحسان إليه أي ليس له حاجب للطالب عن إحسانه إليه
وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طلاب العرف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن
حصول مقاصدهم فلا حاجة إلى التقدير أي إحسانه كما قيل اهـ ثم نقل عن الأطول أنه كان الأولى فليس لدلالة
ما قبله عليه إذ لو كان له مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشينه (قوله فتنكير الخ) فمعنى الأول مانع
عظيم ومعنى الثاني مانع حقير و إذا انتفى المانع الحقير عن العرف فالعظيم أولى ووجه ما ذكره الشارح أن
مقام المدح يقتضي أن الحاجب أي المانع عن كل ما يشين أي يعيب الممدوح عظيم والحاجب الذي يصده
عن المعروف والاحسان حقير فمن باب أولى عظيمه قاله اليعقوبي (قوله الجهل به) أي بالمسند إليه أي
بأوصافه ما عدا مدلول النكرة (قوله إذا كنت لا تعرفه) أي لا تعرف من أوصافه سوى كونه رجلا (قوله
التجاهل) يعني أنك عرفت أن له أحوالا أخرى غير مفاد النكرة وعدلت عنها إلى النكرة لتتجاهل
أي لاظهار الجهل بغير ما ذكر لغرض كستر التحدث عنه كأن ترى رجلا مطلوبا بشئ وعرفت عينه فاذا
قيل لك من فعل كذا فتقول رجل لا أعرف عينه فعله اهـ ع ق ومنه مثال الشارح إذا كان مقصود
المتكلم ستر الجاني لمنافي علم السامع بعينه من الضرر عليه أو غيره (قوله التهويل) أي بشأن المسند اليه
وأنه أبلغ إلى حيث تقصر العبارة عن تعيينه وهو يرجع إلى تعظيم الشئ معتبرا معه كونه مخيفا (قوله
تفزيعه) بفاء فزاي فعين بعد المثناة التحتية أي تصييره ذا فزع (قوله التهوين) أي التسهيل لشأن المسند
اليه وهو يرجع إلى التحقير وقد يكون معنى التهوين أن تعدل عما يعينه و تعبر عنه باسم الجنس للتهويل
بشأنه باعتبار عظمتك وأنه أهون من أن تعينه وتسميه فتقول إذا حدثك زيد بشئ حدث بهذا رجل
وكثيرا ما تستعمل الملوك هذا للمعنى وهو راجع أيضا إلى التحقير اهـ ع ق وقوله وهو يرجع الخ ولعل ذكره
اعتناء بشأنه لكونه قد يغفل عن رجوعه للتحقير (قوله أي الاخفاء الخ) أي لا على سبيل التجاهل بل على
سبيل الابهام على السامع لغرض كاخفاء صاحب السر فتقول حدثني بهذا السر رجل تعني لا أكشفه بل
أبهمه اهـ ع ق (قوله هنا شئ الخ) ومنه ورضوان من الله أكبر أي الرضوان القليل من الله أعظم من
كل مطلوب غيره وقلة الرضوان باعتبار متعلقه وأقل المتعلقات إدخال المرضي عنه الجنة . (تتمة) الفرق
بين التعظيم والتكثير أن التكثير باعتبار تعدد الأفراد والتعظيم باعتبار الرفعة في النفوس و بين
التقليل والتحقير أن الأول باعتبار التعدد أيضا والثاني باعتبار عدم العلو في النفوس قاله ع ق وغيره
(قوله إذا كرر مرتين) أي في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفا على
الآخر وله به تعلق ظاهر أو تناسب واضح اهـ سيوطي وقوله تعلق ظاهر كأن يكون الثاني مستأنفا
استئنافا بيانيا جوابا عن سؤال نشأ من الأول وقوله تناسب واضح كأن يكون الثاني دعاء لشخص
بعد ذكر ما صدر منه من الفعل الجميل تأمل (قوله كالعسر واليسر الخ) وذلك لقوله صلى الله عليه
وسلم بشيرا لهـذه الآية « لن يغلب عسر يسرين » فأفاد الاتحاد في المعرّف دون المنكر . (قوله
والرابع كقوله الخ) هو صالح للاجراء على كل من القولين كما سيظهر (قوله صفحنا) أي عفونا
ودهل بالمهملة اسم أبي القبيـلة أو أمها وقوله وقلنا الخ أي وقلنا لأنفسنا القوم إخوان لنا فينبغي
كف إيذائنا عنهم وقوله عسى الخ مرتب على محذوف يدل عليه سياق بيان غدر بني دهل أي
فتغلبوا علينا وفعلوا بنا ما لا يليق والظاهر أن مدخول أن من أرجع بمعنى أعاد فهو بضم ياء المضارعة

وأن قوما على حذف مضاف أى حال قوم والمراد القوم المتقدمون أومدلول تأمن صفحنا وقلنا أومطلق قوم منهما وهو الأظهر وقوله كالذى كانوا أى كالحال الذى كانوا عليه وحال القوم على الأول العجز والذل وعلى الثانى القوة والانتصار وعلى الثالث مطلق فقد صلح الكلام لاجرائه على كل من القولين هذا ماسمحت به القريحة (قوله كما يعلم من المطولات) قال السيوطى قال ابن السبكى الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة لانتقاضها بأمثلة كثيرة منها فى المعرفتين هل جزاء الاحسان إلا الاحسان فان الأول العمل والثانى الثواب وفى تعريف الثانى ومايتبع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لايغنى فان المراد بالثانى عموم الظن دون الأول وفى النكرتين يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فان الثانى هو الأول . قلت الظاهر أن هذه الآيات ونحوها لاتخرج عن القاعدة عند التأمل فان اللام فى الاحسان فيما يظهر للجنس لاللعهد كما قال وحينئذ يكون فى المعنى كالنكرة بخلاف آية العسر فان أل فيها إما لمعهود ذهنى وهو ماحصل له صلى الله عليه وسلم وللمسلمين من الشدة من الكفار أوللاستغراق كما يفيده الحديث وكذا آية الظن لانسلم فيها أن الثانى غير الأول بل هو عين الأول قطعا إذ ليس كل ظن مذموما كيف وأحكام الشريعة ظنية وكذا آية الصلح لامانع من أن يكون المراد بها الصلح المذكور وهوالذى بين الزوجين واستحسان الصلح فى جميع الأمور يكون مأخوذا من السنة أومن الآية بطريق القياس بل لايجوز القول بعموم الآية وأن كل صلح خير لأن ما أحل حراما من الصلح أوحرم حلالا فهو ممنوع وكذا آية القتال ليس الثانى فيها عين الأول بلا شك لأن المراد بالأول المسئول عنه القتال الذى وقع فى سرية ابن الحضرمى سنة اثنتين من الهجرة لأنه سبب نزول الآية والمراد بالثانى جنس القتال لاذاك بعينه فتأمل هذا وخرج ما أشكل عليك اه بتصرف وقوله لمعهود ذهنى ليس المراد به المصطلح عليه المتقدم فان هذا ليس منه بل المراد به العلمى كما عبر به غيره عن مثله وقوله وخرج ما أشكل عليك . إن قلت فماذا تقول فى قوله تعالى ـ وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله ـ . قلت قال السبكى إن إله فى الآية بمعنى معبود والاسم المشتق إنما يقصد به ماتضمنه من الصفة فأنت إذا قلت زيد ضارب عمرا وضارب بكرا لايتخيل أن الثانى هو الأول وإن أخبرتهما عن ذات واحدة فان المذكور بالحقيقة إنما هو الضربان لا الضاربان ولا شك أن الضربين مختلفان اه أى فالنكرتان فى الآية لم يقصد منهما سوى الصفة وهى العبادة ولاشك أن العبادتين متغايرتان فالنكرة الثانية غير الأولى باعتبار المقصود وإن وقعتا على ذات واحدة فلم تخرج الآية عن القاعدة تأمل (قوله ووصفه) أى المسند إليه سواء كان معرفة أونكرة فالوصف من أحوال المسند إليه مطلقا وهو قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو ذكر النعت وهو المناسب هنا للتعاليل المذكورة لأن الذى يعلل إنما هو الأحداث لا الألفاظ والموافق لقوله بعد وأكدوا ومابعده فانها صريحة فى إرادة الحدث (قوله فى اتباعه) أى من غير تقييد بكونه معرفة أونكرة (قوله كشف معناه) أى مايعبر به ويقصد سواء كان ذلك المعنى حقيقيا أومجازيا دسوقى (قوله الطويل الخ) الطول الامتداد المفروض أولا والعرض الامتداد المفروض ثانيا والعمق مايقاطعهما وتفسير الطول بأزيد الامتدادين والعرض بأنقصهما لايشمل الأجسام المتساوية الأضلاع اه صبان والمراد بالأضلاع الامتدادات كما فى عبارة غيره (قوله يحتاج الخ) خبر عن الجسم وفيه أن الاحتياج إلى فراغ ليس خاصا بالجسم المذكور بل الجوهر الفرد كذلك خصوصا والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون به ويخالفون الحكماء فى إنكاره فلا وجه للتخصيص . والجواب أن المراد الاحتياج إلى فراغ ممتد وهو من خصائص الجسم المذكور اه دسوقى (قوله فكل من هذه

كما يعلم من المطولات قال : (ووصفه لكشف او تخصيص

ذم ثنا توكيد او تنصيص)

أقول: البحث الخامس فى اتباعه أما وصفه فلأمور منها كشف معناه نحو الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله فكل من هذه

الأوصاف

الأوصاف الثلاثة يبين الجسم بوجه ما والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد على مذهب المعتزلة. وأما على مذهب أهل السنة فهو الجوهر القابل للقسمة فإن لم يقبلها فهو الجوهر الفرد. ومنها تخصيصه بتقليل الاشتراك أو رفع الاحتمال فالأول نحو زيد العابد عندنا إذا كان هناك مشارك له في العبادة والثاني نحو زيد العالم عندنا إذا لم يكن عالم غيره ومنها الذم نحو زيد الجاهل في السوق ومنها الثناء أي المدح نحو زيد العابد في المسجد إذا كان الموصوف معينا بدون الوصف فيهما ومنها التوكيد نحو أمس الدابر كان يوما عظيما ومنها التنصيص أي البسط والبيان لكون دلالة المنطوق أقوى نحو جاءني رجل واحد. واعلم أن المسند إليه إذا كان ضميرا لا يصح وصفه كما هو مقرر في محله. قال: (وأكدوا

الأوصاف الخ) أفاد بهذا ما نقله الصبان عن الأطول من أنه لا يجب في تحقق الكشف بالوصف كونه مبينا الغاية بل يجوز كونه أعم من حقيقة الموصوف وبه يجاب عما أورد من أن كل واحد صفة على حدته مع أنه ليس كاشفا وأفاد به أيضا أن هذا المثال قد اجتمع فيه نوعان من الكشف فبالنظر إلى كل واحد فيه كشف لا للغاية وبالنظر إلى المجموع فيه الكشف للغاية تدبر (قوله بوجه ما) أي لا من كل وجه (قوله والمجموع وصف) أي بحسب المعنى وإن كان هناك تعدد بحسب اللفظ والإعراب كأنه قيل الجسم الذاهب في الجهات كما أن قوله قولك حلو حامض خبر واحد معنى كأنه قيل مز مع تعدد اللفظ والإعراب اهـ من الصبان (قوله على مذهب) الأنسب أنه متعلق ببالغ (قوله القابل القسمة) أي ولو من جهة واحدة فهو ما تركب من جوهرين فردين فأكثر فلا يلزم فيه وجود الامتدادات الثلاثة السابقة (قوله بتقليل الاشتراك) أي الواقع فيه وهذا إذا كان نكرة ثم إنه أفاد السيد أن الظاهر أن المراد الاشتراك المعنوي فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مختصة وقد يحمل على الأعم من المعنوي واللفظي فيكون جارية صفة مختصة لأنها قللت الاشتراك برفعها احتمال غير الماء من المعاني المشتركة في لفظ عين فلم يبق إلا الاشتراك المعنوي بين أفراد الماء اهـ وناقشه العصام في جعله قصد الاشتراك المعنوي هو الظاهر واستظهر التعميم وقوله أو رفع الاحتمال أي إذا كان معرفة والمراد الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي الحاصل في المعارف كزيد فإنه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلا فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات وأن التخصيص فردين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال هذا هو اصطلاح البيانيين من الدسوقي والصبان بتصرف. إذا علمت هذا تعلم ما في تمثيل الشارح لتقليل الاشتراك بقوله زيد العابد عندنا فكان المناسب رجل تاجر عندنا فتاجر قلل الاشتراك في رجل الشامل التاجر وغيره بسبب وضعه للذكر البالغ من بني آدم (قوله إذا كان الخ) فيكون النعت مقللا للاشتراك بإخراج غير العابد ممن يسمى بزيد مع بقاء اشتراك العباد في اسم زيد فقوله مشارك أي ممن يسمى بزيد (قوله نحو زيد العالم الخ) فإن زيدا وضع للشخص التاجر بوضع وللعالم بآخر وهكذا فنعته بقولك العالم رافع لاحتمال التاجر مثلا (قوله إذا لم يكن الخ) أي فلا يوجد مع النعت اشتراك فلا يكون مقللا للاشتراك بل رافعا لاحتمال غير العالم [تنبيه] قد علمت أن كون التخصيص يكون في النكرات والمعارف اصطلاح البيانيين وأما النحاة فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص نبه عليه اليعقوبي وغيره (قوله إذا كان الموصوف الخ) تقييد لكون الوصف يقصد للذم والمدح فإن فقد فالمقصود التخصيص والمدح والذم يكون حاصلا غير مقصود والتعيين إما لكون المسند إليه لا شريك له في ذلك الاسم أو لكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذلك الوصف اهـ من الصبان (قوله نحو أمس الدابر) فإن لفظ الأمس مما يدل على الدبور فوصفه بالدابر تأكيد وقد يقال أي فائدة لهذا التأكيد؟ ويجاب بأن ذلك إنما يقال إذا اقتضاه المقام كما إذا وقع في أمس غم وكرب فيكون ذكره إشارة للفرح بدبوره أو وقع فيه سرور فيكون فيه الإشارة للتأسف عليه قاله بعضهم وهو في الأطول اهـ من السعد والصبان (قوله أي البسط) أي للكلام وقوله والبيان عطف علة على معلول والمراد البيان لما استفيد من المسند إليه وقوله لكون الخ علة للبيان والمراد بالمنطوق اللفظ الذي به البيان وقوله نحو جاءني الخ أي فني قولك واحد بيان لما استفيد من المفرد وهو رجل هذا إيضاح كلامه. وأقول ما قاله الشارح وإن استفيد من شرح المصنف فيه أن الإتيان بما يفيده اللفظ بعده توكيد كما في مثاله لا تنصيص إذ التنصيص جعل اللفظ نصا في شيء مما يحتمله وقد مثل السيوطي التوكيد

بعض أمثلة المصنف في شرحه للتنصيص فالمناسب أن يفسر كون الوصف للتنصيص بما كتب على
الأصل من أن الوصف قد يكون لبيان المقصود وتفسيره بأن يكون الغرض بيان أحد المحتملين للفظ
أو المحتملات ورفع غيره نحو ومامن دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه فان النكرة في سياق النفي
للعموم لكن يجوز أن يراد هنا العموم والاستغراق العرفي بأن يراد الدابة والطائر البلديين العرفيين لأن
عموم العرف بحسب مايتفاهم فيه وهو مايجرى في البلد والزمان فذكر وصف الجنس نبه على أن المراد من
كل منهما جنسه لا خصوص المتعارف فقد أفاد هذا الوصف مزيد عموم فليس القصد من هذا الوصف
مجرد التقوية حتى يكون مؤكدا ولا ايضاح المعنى حتى يكون كاشفا ولا تقليل الاشتراك حتى يكون
مخصصا وبهذا علم الفرق بين الأوصاف الأربعة التي يحصل بها بيان لما قبلها . إن قلت إذا كان الغرض
هنا بيان أحد المحتملين الخ يلزم أن يكون الوصف هنا من أحد قسمي الوصف المخصص المستفادين من
الشارح وهو مايرفع احتمال الموصوف . قلت إن هذا الأحد مخصوص بالمعارف كما مر وما هنا في النكرات
فاللزوم المذكور ممنوع هذا تحقيق المقام (قوله تقريرا) مفعول لأجله وقصد معطوف عليه بالنصب (قوله
أو قصد الخ) أي قصد المتكلم أن يتخلص وينفك عن ظن السامع أنه قصد خلاف المذكور فيما فذكر
زيدا مثلا فيقول جاء زيد زيد لدفع هذا الظن وكذا يؤكد لئلا يسهو السامع عن السماع أفاده
ع ق (قوله وتحقيق مفهومه) فالكلام بعد تقرير لفظ المسند إليه على حذف المضاف أو الاستخدام
أو إقامة الدال مقام المدلول وليس المراد بالمفهوم المعنى الحقيقي كما يسبق إلى الفهم بل مايدل عليه وإن
كان معنى مجازيا كما في رمى الأسد نفسه أفاده عبد الحكيم وقوله بعد تقرير الخ أي بعد لفظ التقرير
وقوله والاستخدام كأن مراده شبه الاستخدام حيث ذكر المسند إليه في الترجمة مرادا منه لفظه وأريد
منه هنا معناه وقوله أو إقامة الخ أي أن الحكم على الدال لاقامته مقام المدلول وهو في الحقيقة على المدلول
(قوله بحيث لايظن الخ) لما كان يتوهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققا وثابتا في نفسه بازالة
الخفاء عنه وهذا غير مراد قيده الشارح بقوله بحيث الخ فأفاد أن المراد بتحقيق مفهومه جعل المفهوم
محققا وثابتا في ذهن السامع لايظن أن المراد من اللفظ غيره والمراد من الظن مايشمل التوهم أفاده
الدسوقي قال ع ق وظن الغيرية من حمل على تجوز أو ظن سهو المتكلم فيه وأن المقصود غيره أو غفلة
السامع عن معناه فيحمله على غيره والفرق بين غرض التقرير وبين دفع السهو والتجوز والخصوص
وإن لزم من دفع ماذكر التقرير وعكسه القصد إلى نفس أحدهما بالذات دون الآخر فانه قد يخطر ببال
المتكلم قصد تقريره حتى لايكون في الذهن مناف وقد لايخطر له دفع مناف مخصوص كالسهو والتجوز
فلا يكون الغرض التقرير فليفهم اه (قوله نحو جاءني زيد زيد) فكرر لفظ زيد لئلا يتوهم أن الجائي
غيره بسبب الحمل على التجوز أو توهم سهو المتكلم فيه وأن المقصود غيره ولئلا يغفل السامع عن معناه
فيحمله على غيره (قوله فأسند الحكم) عطف على السهو من عطف الفعل على اسم يشبهه تأمل (قوله نحو
المثال المتقدم) يتعين التأكيد اللفظي هنا كما في المثال لأن المعنوي لايدفع هذا التوهم كما صرح به في المطول
ووجهه السيد السند بأنه إذا قال جاءني زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءني عمرو نفسه فسها
وتلفظ بزيد مكان عمرو اه أي وبنى التوكيد على سهوه (قوله دفع توهم المجاز) أي توهم السامع أن
المتكلم تجوز في الكلام (قوله مجاز) أي عقلي أو بالحذف (قوله وعدم الشمول) أي في المسند إليه أو في
النسبة أي الاسناد وسلبيته (قوله دفعا لتوهم الخ) أو توهم أن المجيء إنما حصل من البعض وأسند إلى
الكل لأنه كالصادر من الكل برضاهم به فعلى الأول يكون قد استعمل الجزء في الكل مجازا مرسلا
وعلى الثاني يكون تجوز في الاسناد فعلم أن دفع توهم عدم الشمول لايخلو من دفع توهم التجوز

تقريرا أو قصد الخلوص
من ظن سهو أو مجاز
أو خصوص)
أقول : أما توكيده
فلأمور منها التقرير
أي تقرير المسند إليه
وتحقيق مفهومه بحيث
لايظن به غيره نحو
جاءني زيد زيد ومنها
دفع توهم السهو إذا
خاف المتكلم أن السامع
ظن به السهو فأسند
الحكم إلى غير من هو له
نحو المثال المتقدم .
ومنها دفع المجاز نحو جاء
الأمير نفسه دفعا لتوهم
أن اسناد المجيء إلى
الأمير مجاز وإنما الجائي
بعض خدمه ومنها دفع
توهم التخصيص وعدم
الشمول نحو جاء القوم
كلهم دفعا لتوهم أن
الجائي البعض وعبر
عنه باللفظ الدال على
الكل . قال :
(وعطفوا عليه

لكن لما كان الغرض نفس دفع توهم عدم الشمول ذكر التنصيص على أعيان المسائل فى قصد البليغ أفاده اليعقوبى (قوله بالبيان) أى بعطف البيان أى وعطفوا على المسند إليه عطفا ملابسا للمعطوف البيانى وقوله باسم متعلق بالبيان الثانى وتقديم معمول اسم المصدر عليه لكونه ظرفا هذا هو الموافق لما فى الأصل وصرح به المصنف فى شرحه وأشعر به الشارح وفى ع ق حل آخر فانظره (قوله باسم مختص به) المراد بكونه مختصا به أن يكون له دون ماقصد إخراجه عنه و بيانه منه سواء كان مختصا به حقيقة بأن لايطلق على غيره أو ليس مختصا به حقيقة ولكن اختص به بالنسبة لما خرج به، ولهذا يقال لايشترط فيه الاختصاص ويعنى الحقيقى وذلك كقوله :

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

فإن العائذات يشمل كل وحش يعوذ بالحرم وأخرج بالطير ماسواه من الدواب فهو مختص بالعائذات المرادة باعتبار ماأريد إخراجه عنها من سائر الوحوش وإن لم يختص الطير فى الجملة بالعائذات لصدقه على غيرها اه ع ق وقوله المؤمن مجرور بواو القسم والغيل والسند موضعان فى جانبى الحرم فيهما الماء والغيل بالغين المعجمة فيا يظهر وجواب القسم فى البيت بعده وهو :

ما إن أتيت بشىء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطا إلى يدى

(قوله نحو قدم الخ) فقد بينت الصديق المراد بخالد لايضاحه بما اختص به دون سائر الأصدقاء ع ق (قوله ولايلزم الخ) ساق الشارح عبارة الأصل فى حل كلام المصنف مسايرة له ثم اعترض عليها تبعا للسعد باعتراضين الأول قوله ولايلزم الخ والثانى قوله وقد يكون الخ ويجاب عنهما بحمل عبارة الأصل على الغالب كما قاله الصبان وترك الشارح اعتراضا ثالثا يشير إليه مع جوابه ماقدمناه عن ع ق من قوله والمراد بكونه مختصا الخ تأمل (قوله لجواز الخ) وذلك فيا إذا فرض أن كنية رجل كأبى حفص مشتركة بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشرين مغايرين لأولئك العشرة فإذا أتبع اسمه كنيته عطف بيان لها وقيل جاءنى أبوحفص عمر أفاد إيضاحها عند الاجتماع و إن كانت الكنية أوضح من الاسم حال الانفراد اه صبان (قوله والفرق الخ) هذا بيان للأصل فى كل والافقد يكون النعت للكشف كما فى قولك الجسم الطويل الخ وقد يكون عطف البيان للمدح كما ذكره الشارح هنا تأمل (قوله جىء به للمدح) إذ فيه إشعار باعتبار الوضع التركيبى إلى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ اليه و إن كان مستعملا هنا فى معناه العلمى ولذا جعل المجموع عطف بيان فما قيل إنه يجوز أن يكون البيت الحرام بيانا موطئا للكعبة كما جعل قرآنا عربيا حالا موطئة من ضمير أنزلناه ليس بشىء وأما البدل فلأنه فى حكم تكرير العامل وليس المقصود تكرير نسبة الجعل اليه ولا النسبة إلى الثانى مقصودا أصليا عبد الحكيم وقوله إشعار ضمنه معنى إشارة فعداه بالى وقوله بيانا موطئا فيه حذف العاطف والمعطوف أى ونعتا موطئا له بفتح الطاء المشددة وكذا يقال فى قوله حالا موطئة وقوله للكعبة راجع لبيانا وقوله وليس المقصود الخ أى والبدل لابد فيه من كل منها تأمل (قوله تقريرا) أى لقصد التقرير لمعنى المسند اليه حيث يقتضيه المقام دفعا لتوهم خلاف المراد ع ق (قوله أو تحصيلا) أى وكقصد تحصيل نسبة المحكوم به لذلك المسند اليه لغرض من الأغراض فأو فى قوله أو تحصيلا بمعنى الواو فاستفيد من هذا الكلام أن البدل يكون لشيئين تحصيل النسبة للبدل بعد تحصيلها للمسند اليه وزيادة التقرير لذلك المبدل اليه اه منه والغرض الأصلى هو الأول لكون البدل هو المقصود بالنسبة وهذا غير مادرج عليه الشارح وسيأتى إيضاحه (قوله تفصيلا لأحد الجزءين) أهمل المصنف قيد الاختصار مع وجود التضمين فى كلامه ولو قال :

... وأبدلن مقررا محصلا وانسق تفصل واحدا مقللا

بالبيان باسم به يختص للبيان)

أقول : وأما تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولايلزم أن يكون الثانى أوضح لجواز أن يحصل الايضاح من اجتماعهما والفرق بين النعت وعطف البيان أن الأول يدل على معنى فى متبوعه والثانى يكشف حقيقته وقد يكون عطف البيان للمدح لا للايضاح نحو جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس فالبيت الحرام جىء به للمدح لا للايضاح والبحث الأول فى البيت المراد به التابع المخصوص والثانى اسم مصدر بين فلا إيطاء فى البيت . قال :

(وأبدلوا تقريرا أو تحصيلا وعطفوا بنسق تفصيلا لأحد الجزءين

أوردٌ بى
حق وصرف الحكم
الذى تلا
والشكّ والتشكيك
والابها ا
وغير ذلك من الأحكام)
أقول : وأما البدل من
المسند إليه فلتقرير
الحكم بسبب تقديم
التوطئة لذكر البدل
فتشوّف النفس إليه
فيتقرر الحكم ويثبت
وذلك فى بدل الكلّ
نحو جاء أخوك زيد
أو لتحصيل الحقيقة
وذلك فى بدل البعض
نحو مات العلماء
أكثرهم والاشتمال نحو
سلب الناس عقولهم .
وأما بدل الغلط فلا
دخل له هنا لأنه لا يقع
فى فصيح الكلام .
وأما العطف أى جعل
الشىء معطوفا على
المسند إليه بحرف
فلأمور منها تفصيل
المسند إليه مع
الاختصار نحو جاء زيد
وعمرو فان فيه
تفصيلا للفاعل بأنه
زيد وعمرو

لوفى بالقصد مع السلامة من التضمين تأمل (قوله أو ردّ إلى الابهام) إن قرئ بالنصب فظاهر أو بالجر فعلى ما تقدم فى وجهل وأما الابهام فيتعين جره على ما ذكر تأمل (قوله للذى تلا) أى للاسم الذى تبع المشكك إليه بأن عطف عليه (قوله وأما البدل الخ) حاصل المقام من حاشية أن البدل بأقسامه الثلاثة فيه تقرير للمتبوع وهو هنا المسند إليه وتقرير للحكم ويزيد بدل البعض وبدل الاشتمال بأنهما لتحصيل الحقيقة أما تقرير الحكم فى الثلاثة فبتكريره لأن البدل على نية تكرير العامل وأما تقرير المتبوع فى بدل الكل فبتكريره أيضا وأما تقريره فى بدل البعض والاشتمال فبأن متبوع كل منهما يشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور فيه أما فى البعض فظاهر لاشتمال الكل على بعضه وأما فى الاشتمال فلاشعار الكلام به إجمالا فانك إذا قلت أعجبنى زيد بقيت النفس منتظرة لوجه الاعجاب فقد أشعر به جملة ولذلك قيل إن معنى الاشتمال اقتضاء الأول الثانى واستلزامه له فى الجملة باعتبار ما ينسب إليه وذلك ظاهر فاذا لم يشعر به الكلام جملة باعتبار متفاهم العرف كقولك ضرب زيد عبده كان الثانى بدل غلط وأما تحصيل الحقيقة فى بدل البعض فلأنه لولاه لم يعلم المسند إليه على الحقيقة وكذا فى بدل الاشتمال كذا يستفاد من كلامهم . إذا علمت هذا فقول المصنف وأبدلوا تقريرا أى فقط وذلك فى بدل الكل وقوله أو تحصيلا أى مع التقرير وذلك فى بدل البعض والاشتمال فلا اعتراض على الشارح فى كلام المصنف غير أن فى عبارة الشارح نوع قصور لتركه الكلام على تقرير المسند إليه فى بدل الكل والكلام على التقرير فى الأخيرين رأسا (قوله بسبب تقديم التوطئة) أى مع الحكم عليها والتوطئة هنا بمعنى الموطىء أو الممهد له وهو المسند إليه وقوله فتتشوّف الخ أى وهو على نية تكرار العامل وقوله فيتقرر الحكم أى لتكريره هذا ولو وجه تقرير الحكم بتكريره لكان أولى إذ هو محط التوجيه الذى قاله فلا يتم إلا بتقديره وليس لما عداه كبير فائدة تأمل (قوله وذلك فى بدل البعض الخ) علمت وجهه فيهما (قوله بدل الغلط) أى البدل لأجل الغلط أو لتدارك الغلط أو بدل المغلوط أعنى المبدل منه اهـ عبد الحكيم وقوله لأجل الخ اللام فى الأول السببية وفى الثانى الخبرية وإن لزم من كل منهما الآخر تأمل (قوله لم يقع فى فصيح الكلام) أورد أن هذا ممنوع فى بعض أقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة وإنما يكون فيه تغالط بأن يرتكب عمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه فى الفصيح صبان عن سم وترك الشارح بدل البداء قال اليعقوبى وحكمه حكم المعطوف ببل فيدخل اعتباره فيه (قوله أى جعل الشىء) أى المعهود الذى يصح عطفه ولذا لم يقل جعل شىء وأشار بهذا إلى أن المراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع المخصوص إذ لا يعلل إلا الأحداث . فان قلت الجعل المذكور من أوصاف الجاعل لا من أحوال المسند إليه . قلت المراد من الجعل المذكور لازمه إذ يلزم من جعل الشىء معطوفا على المسند إليه كون المسند إليه معطوفا عليه اهـ دسوقى وقوله الذى يصح عطفه هو ما لا يلزم الصدارة وما ليس معطوفا على ضمير رفع متصل من غير فاصل ولا غير ذلك مما يمتنع عطفه (قوله فلتفصيل المسند إليه) أى ذكره مفصلا بعضه عن بعض فى العبارة لكن هذا لا يظهر فى تفصيل المسند إذ كل من المجيئين فى قولك جاء زيد فعمرو ذكر بقولك جاء نعم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية فى كل لم تفهم من ذكر المسند إلا أن يلتزم اختلاف معنى التفصيل فيهما أفاده الصبان (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند إليه أطول اهـ صبان أى والمراد اختصار الكلام (قوله فان فيه تفصيلا الخ) أى بخلاف ما لو انتفى العطف بأن قيل جاءنى رجلان من بنى فلان فلا تفصيل فهذا ونحوه محترز عنهما بالتفصيل هذا وقد بين الشارح وجه التفصيل دون الاختصار ووجهه أنك إذا عطفت مفردا على آخر حصل التفصيل مع كون الكلام أقل مما عطف فيه عطف جمل نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فقوله مع اختصار

احترازا عن هذا فإنه وإن كان فيه تفصيل للمسند إليه لكنه لا اختصار فيه ونحو هذا وإن كان خارجا
بكون الكلام مفروضا فى عطف المسند إليه لكن الاختصار هو الموجب للفرق بين العطفين فى النكتة
أفاده اليعقوبى (قوله من غير دلالة الخ) إذ الواو إنما هى للجمع المطلق أى لثبوت الحكم للتابع
والمتبوع من غير تعرض لتقدم أو تأخر أو معية اهـ مطول (قوله بأن المجيئين الخ) تصوير لتفصيل
الفعل دسوقى (قوله مع مهلة) متعلق بمرتبين والمهلة بضم الميم وفتحها التراخى اهـ منه (قوله تفصيل
المسند) أى بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده متراخيا أو غير متراخ مطول
وأشار بقوله متراخيا إلى التفصيل المفاد بثم وحتى لأنهما مثل ثم فى إفادة الترتيب مع التراخى إلا أنها تدل
على أن ماقبلها ينقضى شيئا فشيئا إلى أن يبلغ مابعدها كما أفاده بعد والمراد الترتيب الذهنى لا الخارجى
إذ ليس بشرط كما سيذكره الشارح وبقوله أو غير الخ إلى التفصيل بالفاء (قوله كذلك) أى كما تقدم
فى تفصيل المسند إليه من كون ذلك بالاختصار واحترز بذلك عن نحو جاءنى زيد وعمرو قبله أو بعده
بسنة أو شهر أو بأثره فقد أفاد هذا الكلام أن اتصاف أحد المسند إليهما بالحكم إنما هو قبل الآخر
أو بعده بمهلة أو بدونها وهذا معنى التفصيل ولكن تلك الإفادة بزيادة القبلية أو البعدية بسنة أو
شهر والأثرية وهو تطويل فإذا أريد إفادة ذلك بالاختصار أتى بحرف العطف الدال على ذلك يعقوبى
(قوله فالثلاثة) أى الحروف الثلاثة صبان (قوله تشترك فى تفصيل المسند) أى من حيث حصوله
من أحد المذكورين أولا ومن الثانى بعده (قوله إلا أن الخ) استدراك لدفع مايتوهم من اشتراكها
فى التفصيل وهو تساويها من كل وجه (قوله على أن أجزاء ماقبلها) التعرض للأجزاء بطريق
التمثيل لا الحصر إذ المعتبر فى حتى كما صرح به فى مغنى اللبيب وغيره أن يكون معطوفها بعضا من
جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزءا من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو
أعجبتنى الجارية حتى حديثها وبالجملة أن يكون متبوعها ذا تعدد فى الجملة حتى يتحقق فيه نقص ولو اشترط
الجزئية بخصوصها لاحتيج إلى تأويل المثال المذكور أعنى مات كل أب لى حتى آدم بأن المراد مات
آبائى حتى آدم اهـ فنرى (قوله مرتبة الخ) أى إلى أن ينتهى الترتيب إلى مابعدها وذلك أن نحو
قهرناكم حتى الكماة يلاحظ فيه أن القهر تعلق بالمخاطبين واحدا بعد واحد مبتدأ من الضعاف إلى
أن تعلق بالشجعان وفى نحو قدم الحجاج حتى المشاة أن القدوم تعلق بالحجاج واحدا بعد واحد مبتدأ
من الركبان إلى المشاة أفاده الدسوقى (قوله أن يعتبر) أى يلاحظ وقوله تعلقه أى المسند وقوله من
حيث إنه أى التابع وقوله أقوى أجزاء المتبوع أى أشرفها وقد علمت مافى الأجزاء (قوله ولا يشترط
الخ) أى وإنما المشترط فيها الترتيب الذهنى سواء طابقه الترتيب الخارجى أو لا دسوقى (قوله قبل
ملابسته الخ) أو فى أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء أو فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى خالد
إذا جاءوك معا مطول (قوله أى المسند إليه الخ) تفسير للجزءين (قوله رد السامع الخ) لا يرد أن الرد
يتأتى بغير العطف نحو إنما جاء زيد وماجاء إلا زيد لأن المراد رد السامع صريحا صبان (قوله عن
الخطأ فى الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به والخطأ فى المحكوم به من حيث نسبته إلى المحكوم
عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوفا بالخطأ والصواب فى النسبة والحكم بمعنى الإيقاع نفسه خطأ
أو صوابا عبد الحكيم (قوله لمن اعتقد الخ) متعلق بقول مقدر بعد نحو أى نحو قولك ماذكر لمن
اعتقد الخ ردا عليه فى اعتقاده (قوله فيكون) أى قصر المجىء على زيد المفهوم من المثال وقوله
على الأول هو كونه مقولا فى الرد على من اعتقد مجىء عمرو دون زيد وقوله قصر قلب أى قصر
أتى منه قلب اعتقاد السامع وقوله وعلى الثانى هو كونه مقولا ردا على من اعتقد مجيئهما وقوله

من غير دلالة على
تفصيل الفعل بأن
المجيئين كانا معا أو
مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة
ومنها تفصيل المسند
كذلك نحو جاءنى زيد
فعمرو أو ثم عمرو أو جاء
القوم حتى خالد فالثلاثة
تشترك فى تفصيل
المسند إلا أن الفاء تدل
على التعقيب من غير
تراخ وثم على التراخى
وحتى على أن أجزاء
ماقبلها مرتبة فى الذهن
من الأضعف إلى الأقوى
أو بالعكس فمعنى
تفصيل المسند فيها أى
حتى أن يعتبر تعلقه
بالمتبوع أولا وبالتابع
ثانيا من حيث إنه أقوى
أجزاء المتبوع أو
أضعفها ولا يشترط فيها
الترتيب الخارجى لجواز
أن يكون ملابسة
الفعل لما بعدها قبل
ملابسته للأجزاء الأخر
التى قبلها نحو مات
كل أب لى حتى آدم
وهذا معنى قوله تفصيلا
لأحد الجزءين أى
المسند إليه أو المسند
ومنها رد السامع عن
الخطأ فى الحكم إلى
الصواب نحو جاءنى
زيد لا عمرو لمن اعتقد
أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما جاءاك جميعا فيكون على الأول قصر قلب وعلى الثانى قصر إفراد

ومراده بالحق الصواب ومنها صرف الحكم عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد بل عمرو فإن بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل فى حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعا ومنها الشك من المتكلم فى المسند إليه نحو جاء زيد أو عمرو إذا علم مجىء أحدهما لا بعينه ومنها التشكيك أى إيقاع المتكلم السامع فى الشك بأن يكون المتكلم عالما لكنه يريد تشكيك المخاطب كالمثال المتقدم ومنها الابهام وهو أن يكون المتكلم عالما بالنسبة ولكنه أبهم على المخاطب لنكتة نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين والنكتة فى الآية أن لا يزيد إنكار المخاطبين ولجاجهم وقوله وغير ذلك من الأحكام كالتخيير والاباحة والمثال ظاهر والفرق بينهما مثله . قال : (وفصله يفيد قصر المسند عليه كالصوفى هو المهتدى) أقول: من أحوال المسند إليه فصله

قصر إفراد أى قصرا ناشئا منه إفراد أحد الشيئين باعتقاد ثبوت المحكوم به له وسيأتى تحقيق القصرين إن شاء الله تعالى (قوله ومراده) المناسب التفريع لعلم ذلك مما سبق (قوله صرف الحكم) أى المحكوم به (قوله نحو جاء الخ) إنما اقتصر فى التمثيل على الاثبات وترك النفى مع تمثيل الأصل به أيضا لعدم ظهور صرف الحكم فى النفى على مذهب الجمهور الآتى الذى بنى الصرف عليه كما ذكره السعد وما أجيب به عنه لا يقوى قوة الاشكال (قوله للاضراب عن المتبوع) أى الاعراض عنه وقوله وصرف الحكم الخ عطف لازم دسوقى (قوله أن يجعل فى حكم المسكوت عنه) هو مذهب الجمهور وقوله لا أن الخ هو مذهب ابن الحاجب وعلى قول الجمهور يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لا على قول ابن الحاجب لأن التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وإن كان أحدهما بالنفى والآخر بالاثبات فحينئذ يكون العطف بها كالعطف بلا ولكن أفاده الدسوقى (قوله فى المسند إليه) أى فى عينه والظرف متعلق بالشك (قوله أى إيقاع المتكلم السامع) المصدر مضاف لفاعله والسامع مفعوله (قوله بأن يكون المتكلم إلى قوله المخاطب) تصوير للايقاع المذكور والمناسب حذف هذه العبارة برمتها لأن قوله بأن يكون المتكلم عالما مخالف لما أفاده الصبان وع ق وغيرهما من أن التشكيك يكون من المتكلم مع عدم علمه وقوله لكنه يريد الخ لا ينبغى الاقتصار عليه فى التصوير بأن يقال بأن يريد الخ إذ ليس هذا بأجلى مما قبله حتى يجعل تصويرا له تأمله (قوله الابهام) الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود فى التشكيك إيقاع المخاطب فى الشك وإيقاع الشبهة فى قلبه والمقصود فى الابهام الاخفاء عنه وترك التعيين وإن لزم أحدهما الآخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد ملخصا من صبان (قوله بأن يكون عالما الخ) تصوير للابهام وكان المناسب إبدال قوله أبهم بقوله ترك التعيين ليتم التصوير (قوله وإنا أو إياكم الخ) اسم إن مدغم فيها بعد حذف جزئها وإياكم عطف عليه وفى ضلال عطف على هدى عطف مفرد والأول عطف على المسند إليه والثانى على المسند فقد اشتملت الآية على الابهام فى المسند إليهما والمسندين معا فكأنه قيل أحدنا ثابت له أحد الأمرين دسوقى بتصرف (قوله ولجاجهم) أى خصومتهم (قوله والمثال ظاهر) مثال الأول لتسكن لك هند أو ابنتها زوجة ومثال الثانى ليدخل الدار زيد أو عمرو (قوله والفرق بينهما مثله) هو أن التخيير لا يصاحب جواز الجمع بخلاف الاباحة (قوله قصر المسند عليه) أى على المسند إليه أى جعله لا يتعداه إلى مسند إليه آخر (قوله كالصوفى) الكاف داخلة على الجملة الاسمية المقصود لفظها وهو بتشديد الواو على لغة ومعنى المثال الانسان الذى يعمل ما يقتضى صفاء قلبه عن غير مراد الله تعالى هو الذى سلك سبيل السلامة والوصول إلى المطلوب الأخروى فالاتيان بضمير الفصل بعد المسند إليه ليفيد قصر الهداية المدلولة للمسند على المسند إليه الذى هو الصوفى وأنه لا يتصف بها غيره ضرورة أن غيره لا يخلو عن سلوك سبيل غير السلامة ثم الأولى فى التمثيل أن يقال نحو زيد هو أفضل من عمرو أو هو يقاوم الأسد مثلا أى لا يكون غير زيد أفضل من عمرو أو لا يقاوم غيره الأسد لأنه لا دليل على التخصيص إلا الفصل حينئذ ويلزم من التخصيص تأكيد الاثبات لتضمنه إثباتا خاصا مفيدا لتسليم مطلق الثبوت وأما المثال المذكور فهو فيه لمجرد التأكيد لأن تعريف الجزءين يفيد التخصيص فلا حاجة إلى الفصل من ع ق مع زيادة وقوله لمجرد التأكيد أى زيادة على ما فى التخصيص ولو قال المصنف :

وفصله خصصه بالمسند ... فى نحو طه هو خير مرشد

لسلم مما أورده ع ق مع السلامة من اللغة القليلة فى هو وهى بالتشديد تأمل (قوله من أحوال المسند إليه فصله) إنما جعل من أحوال المسند إليه لأنه يقترن به قبل ذكر المسند ولأنه يطابق المسند إليه لفظا

فى الافراد والتثنية والجمع وغيرها (قوله أى تعقيبه الخ) اشارة إلى أن المراد بالفصل معناه المصدرى
صبان وهذا مايتبادر من عبارة مصنفنا حيث أضاف الفصل إلى ضمير المسند إليه فلايتجه هنا ماقيل
فى عبارة الأصل من ترجيح كون المراد غير المعنى المصدرى فان الذى فيه وأما الفصل فلكذا تأمل (قوله
تخصيصه بالمسند) أى جعل المسند مختصا بالمسند إليه بحيث لا تتعداه إلى مسند له آخر فالباء هنا دخلت
على المقصور لا على المقصور عليه ولو كان الأصل دخولها على المقصور عليه لأن أهل العرف يدخلونها كثيرا
على المقصور ومن هذا الاستعمال قولهم إياك نعبد أى نخصك بالعبادة أى نجعل عبادتنا لاتتعدى إلى
غيرك لاأنك تختص بها فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها اه يعقوبى (قوله وعليها اقتصر
المصنف) لأنها أهم نكاته قاله الصبان (قوله زيد هو العالم) فيه مامر عن ع ق فى مثال المصنف فتنبه
(قوله باعتبار الخ) متعلق بما تعلق به منه أى ان مثال المصنف لايصح كونه من التخصيص إلا إذا
اعتبرت الكمال فى الاهتداء المأخوذ منه المهتدى أى أردت الاهتداء الكامل إذ هو المختص بالصوفى
أما مطلق الاهتداء فلا (قوله ومنها الدلالة الخ) فهو مميز بين الخبر والصفة (قوله التأكيد) أى تأكيد
ثبوت المسند للمسند إليه وذلك إذا حصل الحصر بغيره كما إذا كانت الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير
الفصل نحو إن الله هو الرزاق وقد أفدنا هذا عن ع ق (قوله فى قوله الخ) أى فى تفسيره وذلك لأن الآية
قد عرف فيها الجزآن فيصح كون ضمير الفصل للدلالة على الخبرية وللتأكيد فذكرهما فى الكشاف
لذلك وذكر ماهو أهم نكات ضمير الفصل وهو التخصيص استطرادا هذا هو الظاهر الموافق لما مر
تأمله (قوله وقدموا) أى المسند إليه على المسند أى أتوا به مقدما بمعنى أنهم أداموه على التقديم كما
اقتضاه أصل كونه مسندا إليه لا أنهم قدموه على تأخير كان فيه إذ ليست رتبته التأخير ع ق وقوله على
المسند الأنسب حذفه ليصير التقديم شاملا لما هو على غير المسند من أجزاء الكلام فيشمل تقديم
الفاعل على المفعول (قوله تفاؤل) فى كلامه حذف العاطف والمعطوف أى ونظير أفاده المصنف فى شرحه
وتقيده عبارة الشارح (قوله فى تقديمه للاهتمام) نظر هنا لما سلكه الأصل كما سيذكره من أن علة
التقديم الاهتمام وأن العلل الآتية إنما هى للاهتمام وسيأتى إيضاحه وقوله وله مرجحات أى للتقديم
رجوع إلى ماسلكه المصنف من كون هذه العلل كلها للتقديم مسايرة له ولايقال إن ضمير له للاهتمام لأنه
يمنعه قوله بعد ومنها الاهتمام (قوله الأصل) أى الراجح فى نظر الواضع دسوقى (قوله لأنه المحكوم عليه
ولابد من تحققه قبل الحكم قال السيد إن أريد بالحكم وقوع النسبة أولا وقوعها فهو مسبوق بتحقق
المسند إليه والمسند معا فى الذهن ضرورة أن النسبة لاتعقل إلا بعد تعقلهما لكن لايلزم من ذلك ماهو
المطلوب أعنى تقديم المسند إليه على المسند وإن أريد بالحكم المحكوم به فلانسلم أنه لابد من تحقق المحكوم
عليه فى الذهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الصفات كان الأولى أن
يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب ذلك فلا هذا إن أريد بتحققه قبل الحكم تقدمه عليه فى التعقل وإن
أريد تحققه قبله فى الخارج فلا نزاع فيه إذا كانا من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعانى
بحسب ترتب تلك المعانى فى التعقل لا فى الخارج فالأنسب فى التعليل أن يعتبر التحقق فى الذهن اه. وحاصل
الجواب الذى أفاده عبد الحكيم والفنرى وغيرهما أن المراد بالحكم المحكوم به وبالتحقق التحقق الذهنى
وأن المراد من قوله ولابد الوجوب الاستحسانى بقرينة أن الأصل بمعنى الراجح والأولى دون الواجب
(قوله ولامقتضى للعدول عنه) أى عن ذلك الأصل الذى هو التقديم فهذه الجملة حال من الأصل والعامل
المضمن معنى الفعل دون حروفه إنما يمتنع عمله فى الحال إذا تأخر لا ان تقدم كما هنا فان إن العاملة فى صاحب
الحال متقدمة قال الصبان وفى قوله ولامقتضى الخ أنه إذا كان مقتض للعدول فغايته أنه نكتة معارضة

أى تعقيبه بضمير فصل
ويكون لنكتة منها
تخصيصه بالمسند وعليها
اقتصر المصنف كأصله
نحو زيد هو العالم أى
لاغيره وإنما يمتنع أن
تقول وغيره. ومنه مثال
المصنف باعتبار الكمال
فى الاهتداء. ومنها
الدلالة على أن ما بعده خبر
لما قبله لاصفة. ومنها
التأكيد وذكرهما فى
الكشاف مع الأول فى
قوله تعالى وأولئك هم
المفلحون. قال:
(وقدموا للأصل أو
تشويف
لخبر بقد تشريف
وحظ اهتمام او تنظيم
تفاؤل تخصيص او
تعميم
إن صاحب المسند حرف
السلب
إذ ذاك يقتضى عموم
السلب)
أقول: البحث السادس
فى تقديمه للاهتمام وله
مرجحات منها أن
تقدمه الأصل لأنه
المحكوم عليه ولابد
من تحققه قبل الحكم
فقصدوا أن يكون فى
الذكر أيضا مقدما
ولامقتضى للعدول عنه

إذ لو كان أمر يقتضى العدول عنه فلا يتقدم كما فى الفاعل. فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول. ومنها تمكن الخبر فى ذهن السامع لأن فى المبتدإ تشوقا إليه كقوله :

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

أى الانسان من حيث عوده بعد الفناء يعنى تحيرت الخلائق فى المعاد الجسمانى وليس المراد آدم ولا غيره مما قيل ومنها التلذذ بذكره نحو محمد حبيبنا ومنها التشريف أى التعظيم نحو محمد نبينا ومنها الحط أى التحقير نحو مسيلمة كذاب ومنها الاهتمام وهو أعم الجهات أى جهات التقديم وكلها من أفراده فكان ينبغى له أن يسلك ما سلكه الأصل من جعله الاهتمام مبنيا فى التقديم وجعل هذه الجهات من أفراده ومنها التنظيم أى النظم أى ضرورته من وزن أو قافية وفى معناه السجع ومنها تعجيل المسرة بسبب التفاؤل نحو سعد فى دارك ومثله تعجيل المساءة

لنكتة الأصالة فلم تقدمت عليها بمجردها اللهم إلا أن يقال الأصالة نكتة ضعيفة فرجح غيرها عليها بمجردها أو يقال ليس المراد مقتضى للعدول من النكات بل المراد مقتضى للعدول بحسب النحو ككون المعمول عاملا سم وبالثانى يشعر كلام الشارح (قوله إذ لو كان الخ) علة للتقييد بقوله ولا مقتضى الخ وقوله عنه أى عن الأصل وقوله فلا يتقدم أى المسند إليه (قوله كما فى الفاعل) أى كالتقديم الذى فى الفاعل أى الذى يستحقه الفاعل وقوله فإن مرتبة الخ علة لما أفاده من كونه وقد وجد مقتض للعدول عنه وفيها حذف تركه لوضوح أى فإن المسند عامل فيه ومرتبة الخ تأمل (قوله تمكن الخبر) أراد الخبر فى وقت ما ولو فى غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الأول من باب علمت على الثانى نحو قولك : علمت الذى حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد ولكن تناوله لذلك ولغيره من الأخبار كخبر المبتدإ وخبر كان وخبر إن وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم المجاز لأن تسمية المفعول الثانى خبرا مجاز وتسمية البواقى حقيقة ولو قال تمكن المسند لكان واضحا إلا أنه أراد التنبيه على أن المسند فى باب تقديم المسند إليه ما سوى مسند الفاعل وقوله لأن فى المبتدإ الخ يحتاج إلى تعميم المبتدإ فالأولى لأن فى تقديم المسند إليه أفاده فى الأطول اه صبان (قوله لأن فى المبتدإ تشوقا إليه) لما معه من الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك صبان (قوله والذى حارت الخ) تقدم الكلام عليه فلا تغفل (قوله أى الانسان الخ) أفاد أن المراد بالحيوان المتحير فيه الانسان من هذه الحيثية (قوله وليس المراد) أى بالحيوان (قوله ولا غيره) وهو ثعبان موسى عليه السلام أو ناقة صالح أو طائر بالهند يضرب به المثل فى البياض له منقار طويل وهو حسن الألحان يعيش ألف سنة ثم يلهمه الله تعالى بأنه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب إلى أن تخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو ويخلق الله تعالى من رماده بعدمدة قبل ثلاثة أيام مثله قاله الفنرى وإنما لم يحمل الحيوان على ما ذكر لمخالفته لسياق القصيدة قاله فى المطول (قوله ومنها التلذذ) هو يحصل بذكر المتلذذ به مطلقا فالظاهر أن المراد تعجيله ولك أن تقتصر إيهام بناء على أن المراد التلذذ الحسى واكتفى فى هذه النكتة وما بعدها بمثال واحد لأن المثال يصح أن يجتمع فيه أكثر من نكتة كاملة (قوله ومنها التشريف) هو مستفاد من جوهر لفظ المسند إليه نحو أبو الفضل أو من الاضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل وكذا الحط نحو مسيلمة وابن الحجام ورجل جاهل . والحاصل بالتقديم هو إظهار التشريف أو الحط لأنه يدل على أن الكلام سيق له نفسه فى المصنف والشارح مضاف مقدر هو إظهار أفاده الصبان عن عبد الحكيم (قوله وكلها من أفراده) أى أفراد علته وكذا ما بعده ويستثنى منها التخصيص الآتى فإنه قد ذكره الأصل علة التقديم حيث قال وقد يقدم ليفيد تخصيصه الخ (قوله من وزن) أى محافظة عليه كقوله :

حسبى بقلبك شاهدا لى فى الهوى والقلب أعدل شاهد يستشهد

(قوله أو قافية) أى محافظة عليها من حيث موافقة رويها لما قبله كقوله :

لا يغرنك ثياب نقيت فهى بالصابون والماء نظيفه
تشبه البيضة لما فقدت قشرها أبيض والباطن جيفه

فإنه لو قال وجيفة الباطن لفاتت الموافقة (قوله وفى معناه السجع) نحو قلت : متى الوصل أيها الحبيب فقال لا تجزع فالوصل قريب (قوله بسبب التفاؤل) راجع لتعجيل ووجه السببية أن اللفظ الذى افتتح به الكلام إذا كان دالا على ما تميل إليه النفس تفاءل منه السامع أى تبادر إلى فهمه حصول الخير فينشأ من ذلك التفاؤل تعجيل المسرة أفاده الصبان (قوله سعد فى دارك) لا يخفى أن سعدا ههنا علم وإلا لم يجز

الابتداء

الابتداء به لأنه نكرة بلا مسوغ بس صبان ولا يخفى ما فى لفظ سعد من التفاؤل (قوله بسبب التطير) يقال فيه نظير ماقيل فى التفاؤل وهو أن اللفظ الذى افتتح به الكلام إذا كان دالا على ماتنفر منه النفس تطير منه السامع أى تبادر إلى فهمه حصول الشر فينشأ من ذلك التطير من اللفظ المفتتح به تعجيل المساءة ولافادة تلك العلية صراحة لم يقتصر الشارح على التفاؤل والتطير وإن كفى جعل كل منهما نكتة من غير ذكر ماينشأ عنه تأمل (قوله السفاح الخ) لايخفى أيضا مافى لفظ السفاح الدال على سفح الدماء من التطير لاشعاره بالقتل والاهلاك اه يعقوبى (قوله بالمسند الفعلى) أى بنفيه فهو على حذف مضاف لأن المقصور على المسند إليه المتقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول والمراد بالمسند الفعلى الذى أوله فعل وفاعله ضمير المبتدإ لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه أى السعد بأن الصفة المشبهة فى قوله تعالى ـ وما أنت علينا بعزيز ـ ليست خبرا فعليا فترى . وفى الأطول أن المشتقات كلها متشاركة فى سبب إفادة التخصيص كما فى ما أنت علينا بعزيز فعدم العزة مختص بالمسند إليه والعزة ثابتة لغيره اه من الصبان والدسوقى (قوله أى جعل الخ) أفاد أن الباء داخلة على المقصور (قوله مقصورا) مفعول ثان للمصدر المضاف إلى مفعوله الأول (قوله إن تقدم الخ) قيد فى إفادة التقديم للتخصيص والمراد التقدم ولو مع الفصل ببعض المعمولات نحو ما زيدا أنا ضربت وما فى الدار أنا جلست فهذا كله يفيد التخصيص المذكور وبعدم اعتبار قيد انتفاء الفصل تشعر عبارة الشارح والسعد حيث لم يجعلا صورة الفصل المذكور من جملة الصور الداخلة تحت المفهوم الآتى لتقدم حرف النفى على المسند إليه واعتبره فى الأطول وجعل المثالين غير مفيدين للتخصيص المذكور هنا بل الأول لتخصيص نفى الفعل بالمفعول والثانى لتخصيص نفى الفعل بالكون فى الدار ذكره الصبان (قوله إذ لا يقال الخ) تعليل لما أفاده من أن التقديم يفيد مع النفى عن المسند إليه الثبوت للغير ثم إن المجموع هو معنى التخصيص هنا وقوله ذلك أى ونحوه كما أنا أسلمت هذا ثم إن عبارة الشارح هذه ذكرها فى المطول ومقتضاها أن المخاطب إذا نسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره قال المتكلم أنا ماقلت هذا لا ما أنا قلت هذا أفاده الدسوقى وعليه المعول (قوله ثبت فى الجملة) أى لاثبوتا عاما فى جميع ماغاير المسند إليه فقد أشار بقوله فى الجملة إلى أنه لايلزم الثبوت لجميع من سواك وذلك لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه فى القول فيكون القصر فى كلامك قصر إفراد أو انفرادك به دونه فيكون قصر قلب اه من السعد والصبان والظاهر أن مراد السعد بالتخصيص فى قوله لأن التخصيص إنما الخ تخصيص غير المسند إليه بنفس الخبر الفعلى اللازم لتخصيص المسند إليه بنفى الخبر كما تدل عليه العبارة فالمعنى لأن التخصيص اللازم لتخصيص المسند إليه إنما يكون الخ فالمراد بغير المسند إليه من ذكر لا جميع من غايره تأمل ولم يتعرض السعد لقصر التعيين لقلته بالنسبة إلى مقابليه وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه قاله الفنرى وهو جيد وان تعقبه يس بما يعلم من الدسوقى (قوله يفيد نفى الفعل عن المتكلم) أى بالمنطوق وقوله وثبوته لغيره أى بالمفهوم دسوقى (قوله على الوجه) متعلق بثبوت وقوله الذى نفى أى الفعل وقوله عنه أى عن المتكلم وعائد موصوف الموصوف محذوف أى عليه متعلق بنفى وكان الواجب ذكره لأن عائد الموصول أو موصوفه إذا كان مجرورا لا يحذف إلا بشروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بما جر العائد وأن يتحد متعلقهما معنى ولفظا ولم يتحدا هنا متعلقا لأن متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفى كما هو واضح دسوقى (قوله من العموم أو الخصوص) بيان الوجه فاذا كان النفى عاما أو خاصا كان الثبوت كذلك مثال العموم ما أنا رأيت أحدا فقد نفى عن المسند إليه رؤية كل أحد وأثبتت لغيره ومثال الخصوص ما أنا قلت هذا فقد نفى عن المسند إليه قول هذا بخصوصه وأثبت لغيره فالعموم والخصوص بالنظر للمعمول اه دسوقى

بسبب التطير والتشاؤم نحو السفاح فى دار صديقك .. ومنها التخصيص أى تخصيص المسند إليه بالمسند الفعلى أى جعل المسند الفعلى مقصورا على المسند إليه إن تقدم على المسند إليه حرف السلب نحو ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع أنه مقول لغيرى إذ لا يقال ذلك إلا فى شىء ثبت فى الجملة لغير المسند إليه فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم أو الخصوص

ولهذا لا يصح ما أنا قلت هذا ولا غيرى لأن مفهوم ما أنا قلت يناقض منطوق لا غيرى ولا ما أنا رأيت كل واحد لاقتضائه أن غيره رأى كل أحد لقصر سلب الرؤية على وجه العموم وهو يقتضى ثبوتها للغير كذلك ولا ما أنا ضربت إلا زيدا لأنه يقتضى أن إنسانا غيره قد ضرب كل أحد سوى زيد فهذه ثلاث صور ممتنعة للجهة المذكورة فإن لم يل المسند إليه حرف النفى بأن يفقد من الكلام أصلا أو يتأخر عنه فتارة يكون التقديم للتخصيص والرد على من زعم انفراد غير المسند إليه بالفعل أو مشاركته له نحو أنا سعيت فى حاجتك لا غيرى إن قصد الرد على من زعم انفراد غيرى أو وحدى إن قصد الرد على من زعم المشاركة وتارة يرد لتقوية الحكم وتقريره عند السامع

(قوله ولهذا) أى ولأن التقديم مع موالاة النفى يفيد التخصيص بمعنى نفى الحكم عن المذكور وثبوته للغير على الوجه الذى نفى عليه عن المذكور من العموم والخصوص أفاده اليعقوبى (قوله لأن مفهوم ما أنا الخ) وذلك لأن مفهومه ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيرى نفيها عنه وهما متناقضان قاله السعد (قوله ولا ما أنا رأيت كل أحد) هذا إنما يفيد سلب عموم الرؤية لكل أحد لا عموم سلب الرؤية فلا يلائم قوله بعد لقصر سلب الرؤية الخ فالمناسب أن يمثل بما مثل به الأصل وهو ما أنا رأيت أحدا (قوله لاقتضائه الخ) أى وهو لا يتأتى (قوله لقصر سلب الخ) تعليل للاقتضاء وقوله لقصر الخ أى على المسند إليه وقوله سلب الرؤية أى عنه وقوله على وجه متعلق بسلب وقوله العموم أى فى المفعول وقوله وهو أى القصر المذكور وقوله كذلك أى على وجه العموم فى المفعول . والحاصل أن عدم صحة المثال المذكور على ما فيه لأنه يقتضى أن غير المتكلم رأى كل أحد وهو لا يعقل ووجهه أن المثال أفاد القصر انتفاء الرؤية على وجه العموم لكل أحد على المسند إليه والقصر المذكور يقتضى ثبوتها لغيره على وجه عمومها لكل أحد هذا ومفاد الشارح أن الثبوت للغير ليس مما يتحقق به التخصيص و إنما هو من مقتضياته وليس كذلك لما علمت من أن التخصيص هنا هو نفى الحكم عن المذكور وثبوته للغير الخ وعبارة السعد فى تعليل الاقتضاء المذكور لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم فى المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفى اهـ فليت الشارح تبعه (قوله لأنه يقتضى الخ) وذلك لأن المستثنى منه مقدر فى كلام المتكلم عام فكأنه قال ما أنا ضربت أحدا إلا زيدا فقد أفاد كلامه تخصيصه بانتفاء ضرب كل أحد سوى زيد وكما انتفى عنه على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر إن عاما فعام و إن خاصا فخاص أفاده السعد (قوله للجهة المذكورة) هى أن التقديم مع موالاة النفى يفيد التخصيص إلى آخر ما تقدم (قوله فإن لم يل المسند إليه حرف النفى) المناسب لتعبيره السابق و إن لم يتقدم على المسند إليه حرف النفى والمؤدى واحد (قوله بأن لم يقصد من الكلام) الأوضح وأن لا يكون فى الكلام لأن نفى القصد يشعر بأن الكلام متضمن له لكنه ليس منظورا إليه تأمل ثم رأيت فى نسخة بأن لم يكن فى الكلام وهى ظاهرة (قوله أو يتأخر) أى حرف النفى وقوله عنه أى عن المسند إليه (قوله للتخصيص) ويلزمه تقوى الحكم و إن كان غير مقصود وغير ملحوظ صبان (قوله والرد) عطف علة (قوله على من زعم انفراد الخ) فيكون الحاصل بالتقديم قصر قلب (قوله أو مشاركته له) أى مشاركة الغير للمسند إليه وحينئذ يكون الحاصل بالتقديم قصر إفراد قال الصبان زاد فى الأطول أنه تارة يكون ردا على من زعم مشاركة الغير للمسند إليه فى احتمال ثبوت المسند بأن احتمل عنده أنه له أو لغيره فهو قصر تعيين اهـ بتصرف (قوله نحو أنا سعيت فى حاجتك لا غيرى) اعلم أن لا غيرى ليس من تمام التمثيل كما يوهمه الشارح وكذلك وحدى و إنما هما تأكيد لما قصد من التركيب فكان الأوضح أن يعبر بعبارة الأصل بأن يقول بعد قوله أنا سعيت فى حاجتك ويؤكد على الأول بنحو لا غيرى وعلى الثانى بنحو وحدى تأمل . ثم إن وجه كون لا غيرى ونحوه مثل لا من سواى ولا زيد وعمرو يؤكد به على الأول أنه دال صريحا على إزالة شبهة أن الفعل صدر عن الغير ووجه كون وحدى ونحوه كمنفرد أو متوحد أو غير مشارك يؤكد به على الثانى أنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير فى الفعل أفاده السعد وانظر على الثالث للزيد بأى لفظ يؤكد والظاهر أنه يؤكد بلا غيرى لأنه يدل أيضا صريحا على انتفاء احتمال كونه للغير تأمل (قوله وتقريره) عطف تفسير أى تقرير نسبة الفعل الذى هو الخبر فى ذهن السامع وتحقيقها فيه وكما أن التخصيص لا بد له من داع إليه كذلك التقوية وهو إزالة الشك أو الانكار حقيقة أو ادعاء إلا أنه لما تقرر هذا فى أحوال الاسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما

دون التخصيص نحو هو يعطى الجزيل بقصد أن يقرر فى ذهن السامع أنه يفعل ذلك لا أن غيره لا يفعله وكذلك إذا كان الفعل منفيا نحو أنت لا تكذب فانه أبلغ فى نفى التكذيب من لا تكذب لما فى الأول من تكرير الاسناد المفقود فى الثانى ومن لا تكذب أنت وإن كان فيه تأكيد بلفظ أنت لأنه لتأكيد المحكوم عليه بأنه ضمير المخاطب تحقيقا لا لتأكيد الحكم لعدم تكرار الاسناد وهذا المذكور من التخصيص والتقوى إذا بنى الفعل على معرّف فان بنى على منكر فانه يفيد تخصيص الجنس أو الواحد به نحو رجل جاءنى لا امرأة إن أريد الأول ولا أكثر إن أريد الثانى ومن أراد زيادة على ذلك فعليه بالأصل وشرحه . ومنها عموم السلب وهو مراده بالتعميم وذلك إذا كان لفظ كل مضافا إلى المسند إليه واقترن بالمسند حرف السلب نحو كل إنسان لم يقم أى لم يقع قيام من فرد من أفراده فهو من عموم السلب ومنه الحديث

تعرض لفوائد التخصيص اه يعقوبى وصبان عن الأطول (قوله دون التخصيص) أى لعدم اقتضاء المقام له فلا يقصد من الكلام (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند إليه مقدم على مسند إلى ضميره اسنادا تاما لأن التقوية من جهة تكرار الاسناد التام كما سيتضح (قوله بقصد أن يقرر الخ) إنما أفاد مثل هذا التقرر لأن المبتدأ طالب للخبر فاذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم الخبر لما كان فعلا ينصرف لضميره المتضمن له وهو عائد على المبتدإ فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل اه يعقوبى (قوله لا أن غيره الخ) أى لا يقصد إفادة أن غيره الخ (قوله وكذلك إذا كان الخ) عطف على محذوف أى هذا إذا كان الفعل مثبتا والمشار إليه بكذلك البيان المذكور فى أنا سعيت وفى هو يعطى الجزيل لا إتيانه عند عدم الولى للتخصيص والتقوى حتى يرد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما إذا كان الفعل مثبتا فلا يحسن إيراد هذا الكلام عبد الحكيم فالمعنى وكهذا التمثيل الذى الفعل فيه مثبت التمثيل إذا كان الفعل الذى فيه منفيا وقال الفنرى فى دفع الاعتراض قوله وكذا إذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر والمعنى فتارة يكون التقديم لكذا وتارة لكذا إذا كان الفعل مثبتا وكذلك إذا كان منفيا اه صبان ببعض تغيير وقوله أى وكهذا التمثيل أشار به إلى معنى البيان فى أول العبارة (قوله نحو أنت لا تكذب) ترك مثال التخصيص هنا ومثل له السعد بقولك أنت ما سعيت فى حاجتى قصدا إلى تخصيصه بعدم السعى ولا يخفى عليك إجراء الأقسام الثلاثة السابقة فتفطن (قوله فانه أبلغ الخ) تعليل لمحذوف أى وهذا مثال لتقوية الحكم وتقريره ومعنى أبلغ أشد ثم إن أفعل التفضيل ليس على بابه ذكره الصبان عن النوبى (قوله لما فى الأول من تكرير الخ) أى وهو يوجب تكرير نفى الكذب (قوله وإن كان الخ) أى والحال أنه وجد فيه الخ (قوله لأنه لتأكيد الخ) يصح ترجيعه للفظ أنت وهو الذى اقتصر عليه اليعقوبى وللتركيب باعتبار بعضه وهذا زاده السعد والأول أظهر من جهتى المعنى واللفظ . والثانى أظهر من جهة اللفظ تأمل (قوله لعدم تكرر الاسناد) أى الموجب لتأكيد الحكم صبان . [تنبيه] المثالان اللذان فى الاثبات كل منهما صالح للتخصيص والتقوية وكذا اللذان ذكرا فى النفى وإنما عددوا الأمثلة نظرا لما هو الأوضح فى الممثل له ولزيادة التوضيح فى القاعدة (قوله من التخصيص) أى لنصى المترتب على التقديم مع الولى أو الاحتمالى المترتب على التقديم عند عدم الولى وقوله والتقوى أى الاحتمالى المترتب على قسم التقديم الأخير (قوله إذا بنى الفعل على معرف) أى أخبر به عن معرف ولا فرق بين كونه مظهرا أو مضمرا (قوله على منكر) أى أو ما فى حكمه من الضمير الراجع إلى النكرة فاذا قلت ضربت رجلا وهو جاءنى كان قولك وهو جاءنى لتخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد صبان عن الأطول (قوله فانه يفيد تخصيص الجنس) أى ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم وللداعى وقوع النكرة مبتدأ فانه فى معنى التخصيص بالصفة اه عبد الحكيم وقوله ولذا أى لافادة البناء المذكور التخصيص المذكور وقوله فانه أى التخصيص المذكور تأمل قال الصبان عن سم وأراد بالجنس ما يشمل النوع والصنف (قوله والواحد) الأولى أن يقول أو العدد المعين ليشمل المثنى والجمع . وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب إطلاق الخاص وإرادة العام أو يقال اقتصر على الواحد لأنه أقل ما يوجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايسة اه صبان (قوله رجل جاءنى) كان عليه أن يزيد ما رجل جاءنى ورجل ما جاءنى على نحو ما تقدم فى المعرفة أفاده الدسوقى (قوله وذلك إذا كان الخ) وهى حينئذ ليست داخلة فى حيز النفى إذ ليست مؤخرة عن أداته حقيقة ولا حكما بسبب كونها حال تقدمها معمولة للفعل المنفى (قوله من عموم السلب) أى لكل فرد مما أضيف إليه كل وهو المسند إليه (قوله ومنه الحديث الخ) قاله صلى الله عليه وسلم

كل ذلك لم يكن أى لم يقع قصر ولا نسيان كما فى الحديث الآخر لم أنس ولم تقصر وأما إذا تقدم حرف السلب على كل فانها لسلب العموم نحو :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن

وسلب العموم مقتض لثبوت الحكم للبعض ومن أراد زيادة فى هذا المقام فعليه بالأصل وشرحه . قال :

[فصل : فى الخروج عن مقتضى الظاهر] (وخرّجوا عن مقتضى الظواهر) كوضع مضمر مكان الظاهر

لما سلم من ركعتين فى صلاة الظهر أو العصر فقال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله (قوله كل ذلك الخ) ان قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الأمر لأنه يلزم عليه الكذب فان بعضه قد كان فى نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وإن أريد فى ظنى لم يرد عليه الاعتراض بأن بعضه قد كان فى نفس الأمر فكيف قال ذو اليدين ذلك . فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الأمر بحسب ظنى فبين ذو اليدين أن الظن لم يطابق نفس الأمر ع س سم فاعتقاد خلاف الواقع بارادته تعالى للتشريع ليس نقصا ع ق ثم فى الحديث دليل على أن من قال ناسيا لم أفعل وكان قد فعل غير كاذب كذا فى الكرمانى فكلام الناسى ليس بصادق ولا كاذب اهـ صبان (قوله وأما إذا تقدم حرف السلب على كل) أى رتبة تقدم لفظا أم لا وهذا شامل لوقوع كل فاعلا أو مبتدأ أو مفعولا أو ظرفا أو مجرورا أو تأكيدا لأحدها أو نحو ذلك نحو ما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم وما كل بيضاء شحمة وما القوم كلهم علماء وقس (قوله فانها) أى حرف النفى والتأنيث باعتبار كونه أداة (قوله لسلب العموم) أى عموم الثبوت المذكور لما أضيفت إليه كل (قوله نحو ما كل ما الخ) يحتمل أن تكون ما حجازية وأن تكون تميمية سم فهو يصلح مثالا لكل المعمولة لأداة النفى بجعلها حجازية ولغير المعمولة لها بجعلها تميمية اهـ صبان (قوله تشتهى السفن) أى أصحاب السفن صبان (قوله مقتض لثبوت الحكم للبعض) أى بعض مدخول كل أو بعض من يتعلق به فيشمل نحو ما كل القوم كاتبا أبوه فانه لم يثبت فيه الحكم لبعض مدخول كل بل لبعض من يتعلق بالمدخول . ثم اعلم أنه شاع اطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف الفاعل والتعلق على نسبة الفعل أو الوصف للمفعول والشارح أراد بالثبوت هنا ما يعمهما إذ لا يختص سلب العموم باقتضاء الثبوت المصطلح عليه بل قد يقتضى التعلق نحو لم آخذ كل الدراهم . ثم ان ظاهره أن سلب العموم يقتضى الثبوت للبعض فقط وهذا مذهب عبد القاهر ومذهب غيره أنه يقتضى سلب الحكم عن الجملة أى رفع الايجاب الكلى عن مدخول كل وهو يصدق بالنفى عن البعض والنفى عن كل فرد فقولك لم يقم كل انسان نفى للايجاب الكلى الذى هو ثبوت القيام لكل فرد وهو يصدق بما ذكر كما لا يخفى على متأمل [تتمة] سكت المصنف والشارح عن الكلام على تأخير المسند إليه لأنه ليس من مقتضيات الأحوال وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال الذى هو تقديم المسند فهو إنما يكون إذا اقتضى المقام تقديم المسند وحينئذ فاللائق بما هنا تركه وتكلم عليه الأصل نظرا لمجرد استيفاء الكلام على الأحوال التى للمسند إليه .

(فصل : فى الخروج عن مقتضى الظاهر) أى ظاهر الحال كما سيفيده الشارح . ثم اعلم أن الحال هو الأمر الداعى إلى ايراد الكلام مكيفا بكيفية ما سواء كان ذلك الأمر الداعى ثابتا فى الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم وظاهر الحال هو الأمر الداعى إلى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتا فى الواقع فقط . فعلم من هذا أن ظاهر الحال أخص من الحال وحينئذ فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا عكس اهـ دسوقى وبهذا يتضح قول الشارح فيما سيأتى ومن المعلوم الخ (قوله وخرّجوا) بتشديد الراء ومعموله الكلام وذلك أن مقام التكلم والخطاب والغيبة للضمير كما تقدم لأنه هو الدال على ذلك ومقام غير ذلك لخلافه لأن ذلك الخلاف هو الدال على المراد وقد يخرّجون الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فيوقعون الضمير فى خلاف مقامه الأصلى وهو مقام الظاهر ويوقعون الظاهر فى خلاف مقامه الأصلى وهو مقام الضمير اهـ ع ق وقوله بتشديد الراء ربما تفيد عبارة الشارح خلافه أعنى التخفيف وهو الأوفق بلفظ عن تأمل (قوله كوضع الخ) بيان لصورة من صور التخريج المذكور وقوله لنكتة لامه

تعليلية وهو متعلق بخرجوا لا بوضع والأغراض المسرودة فى قوله كبعث الخ ليست خاصة بالصورة المذكورة بل هى نكت الخروج عن الظاهر سواء كان بهذه الصورة أو بغيرها قاله المصنف وقوله سواء الخ أراد أنها موزعة على هذه الصورة وغيرها كما هو مفاد الشارح لأن جميعها لكل من هذه وغيرها (قوله كبعث) مصدر حذف فاعله وصلته كما يعلم من الشارح (قوله أو كمال تمييز) مضاف ومضاف إليه (قوله لنكتة التمكين) متعلق بالمدد واللام للتعدية لا للعلة والمراد بالتمكين أثره وهو التمكن كما يفيده الصبان والظاهر أن معنى النكتة المضافة إلى التمكين إضافة بيانية الصفة الدقيقة الموجودة فى الكلام وهى تمكن جزئه وهو المسند إليه فى نفس السامع أو ما يصلح أن يعتبر نكتة للوضع المذكور من غير اعتبار الزيادة معه وذكر المصنف الزيادة تبعا للأصل التفنن فى التعبير حيث جعله نكتة تارة والزيادة تارة أخرى تأمل . وحاصل معنى المصنف أن وضع الظاهر غير اسم الاشارة موضع المضمر نكتته الزيادة لصفة دقيقة فى الكلام هى تمكن جزئه فى نفس السامع أو لما يصلح أن يعتبر نكتة برأسه وأن يعتبر هنا وهو التمكن المذكور فليس معنى النكتتين واحدا للزوم فساد المعنى هذا ما ظهر لى بعد تمام التأمل (قوله نحو الأمير الخ) أى نحو قول الخليفة الأمير الخ ع ق وسيشير إليه الشارح (قوله جميع ما تقدم الخ) مبنى على التغليب وإلا فترك الخطاب مع معين إلى غيره الذى ذكر فى مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر صبان عن الفنرى ونص عنه عن الأطول ما يخالفه (قوله فى المقامات) أى فى بيان مقتضيات المقامات (قوله إلى مقتضى الحال) المناسب إبداله بقوله إلى خلافه أى خلاف ظاهر مقتضى الحال إذ الخروج من شئ إلى آخر يقتضى التغاير الكلى بينهما فيقال خرج زيد من الانسانية إلى الحمارية ولا يقال إلى الحيوانية ومن المعلوم أن ما هنا ليس تغايرا كليا بل مقتضى الحال أعم من مقتضى الظاهر كما سيذكره فليس الآتى بخلاف مقتضى ظاهر الحال خارجا عنه إلى مقتضى الحال الأعم بل إلى النوع الثانى من مقتضى الحال الذى هو خلاف مقتضى الظاهر وهذا ما يفيده كلامهم فتأمل (قوله وهو المشار إليه بنكتة) أى ومقتضى الحال هو المراد بنكتة فى قول المصنف لنكتة . وأقول فهم الشارح أن لام لنكتة للتعدية متعلقة بخرجوا وقد علمت ما للمصنف من كونها تعليلية وهو المتعين الذى لا يشك فيه لأن خلاف مقتضى الظاهر ليس عين النكتة بل هى أمر يوجب الخروج إليه مثلا فى قول الخليفة الأمير واقف بالباب ظاهر الحال هو مقام التكلم ومقتضاه ضمير التكلم وهو أنا وخلاف ظاهر الحال هو مقام الغيبة ومقتضى خلاف الظاهر الذى هو خلاف مقتضى الظاهر هو الاسم الظاهر والنكتة الموجبة للخروج إليه هى الارهاب فقد ظهر لك مغايرة النكتة لخلاف مقتضى الظاهر تأمل (قوله ومن المعلوم الخ) بينا لك وجهه (قوله فمنها وضع المضمر الخ) أى لاقتضاء باطن الحال إياه لعروض اعتبار آخر ألطف من اعتبار ظاهر الحال أعنى وضع المظهر مكانه أفاده الدسوقى ثم إنى وجدت فى بعض نسخ هذا الشارح ما نصه فمنها وضع المضمر موضع المظهر لبعث السامع وتقوية داعيته إلى الامتثال نحو فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ومقتضى الظاهر أنه ومنه هو زيد الخ وفيه أن العلة إنما تظهر فى وضع المظهر موضع المضمر كما يعلم من الأصل وكذا المثال كما تشهد به هذه العبارة وفى نسخة وهى التى كتبت عليها ما نصه فمنها وضع المضمر موضع المظهر نحو كل من عليها فان يعنى الأرض ومنه هو الخ وهى أخف ضررا من الأولى وسنذكر ما فيها (قوله نحو كل الخ) المناسب الاقتصار على ما بعده لأنه ليس من هذا الباب مع عدم تأتى النكتة المذكورة فيه كما سيتضح (قوله ومنه) أى من الوضع المذكور (قوله لبعث) اللام للأجل ومفعول المصدر محذوف هو السامع كما يدل عليه الشرح وفى الكلام حذف أى إن الوضع المذكور ليكون الاضمار باعثا أى حاملا السامع

لنكتة كبعث أو كمال تمييز وسخرية بجهال أو عكس لو دعوى الظهور وللمد لنكتة التمكين كالله الصمد وقصد الاستعطاف والارهاب نحو الأمير واقف بالباب)

أقول جميع ما تقدم من المقامات المذكورة من الحذف والذكر وغير ذلك مقتضى ظاهر الحال وذكر فى هذا الفصل الخروج عن مقتضى ظاهر الحال إلى مقتضى الحال وهو المشار إليه بنكتة ومن المعلوم أن مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضاه وصور الخروج عن مقتضى ظاهر الحال كثيرة ذكر المصنف بعضها فمنها وضع المضمر موضع المظهر نحو كل من عليها فان يعنى الأرض ومنه هو زيد عالم لبعث الاضمار على توجه نفس السامع إلى الخبر ومنها وضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر اسم إشارة فالنكتة

كال العناية بتمييز المسند إليه لاختصاصه بحكم بديع كقول ابن الراوندى: كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذى ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا والأصل هو أى ماتقدم من إعياء مذاهب العاقل ورزق الجاهل فعدل إلى الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين أن هذا المعنى المتميز هو الذى له الحكم العجيب وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا أو السخرية والتهكم كما إذا كان السامع أعمى فقال من قام فقلت له هذا مشيرا إلى مجهول أو مفقود تهكما به أو إجهال السامع أى نسبته إلى الجهل والبلادة حتى إنه لايدرك إلا المحسوس كقول الفرزدق:

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم ... إذا جمعتنا يا جرير المجامع

ومقتضى الظاهر هم أو عكس ذلك وهو التعريض بفطانة السامع وذكائه حتى إن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس كقولك مشيرا إلى معنى معقول هذا مرادى أو ادعاء كمال ظهور المسند إليه حتى كأنه محسوس كالمثال المتقدم باعتبار ادعاء كمال الظهور وإن كان غير اسم الاشارة فالنكتة المدد أى الزيادة بنكتة هى التمكن.

على توجه نفسه إلى الخبر فيتمكن الخبر من ذهنه وإنما كان باعثا على ماذكر لأن السامع إذا لم يفهم من الضمير معنى انتظر مايعقبه ليفهم منه وبالانتظار تمكن مايعقبه بعد وروده فضل تمكن لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلاتعب (قوله كال العناية) أى إفادة أن المتكلم اعتنى بتمييز المسند إليه اعتناء كاملا حيث أبرزه فى معرض المحسوس دسوقى (قوله لاختصاصه) أى اختصاص مدلوله أى لكونه مختصا فى العبارة بحكم بديع أورد له والأحسن لكونه محكوما عليه بأمر بديع اه صبان عن الأطول وقوله والأحسن الخ لعل وجه الأحسنية مافيه من الاغناء عن لفظ الاختصاص المحوج إلى التأويل بكونه فى العبارة لامطلقا تأمله (قوله ابن الراوندى) بفتح الواو كما فى الدسوقى (قوله كم عاقل الخ) كم الخبرية المضافة إلى مميزها المفرد فى موضع الرفع على الابتداء فالجملة أعنى أعيت خبر فترى وعاقل الثانى نعت للأول بمعنى كامل العقل وكذا يقال فى جاهل لأن تكرر اللفظ لقصد الوصفية يفيد الكمال ولو فى الجوامد كمررت برجل رجل أى كامل فى الرجولية ومعنى أعيت مذاهبه أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت طرق معاشه، والنحرير المتقن من نحر الأمور علما أتقنها، والزنديق الكافر النافى للصانع العدل الحكيم، ثم إن المقابل الحقيقى للعاقل المجنون وللجاهل العالم ففى إيقاع جاهل مقابلا لعاقل رمز إلى أن العقل بلاعلم لايعتد به وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل يجب عليه أن يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات وأراد بقوله عاقلا وزنديقا نفسه فأخطأ فى الأول وأصاب فى الثانى أما فى الأول فلأن مقتضى العقل أن لايتوغل فى الأمور الإلهية ولا يعترض على الله فيها وأما فى الثانى فلأنه زنديق ملحد يس وأخطأ أيضا فى وصف نفسه بالعالم النحرير لأنه لو كان عالما نحريرا لما اعترض على الله فى ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حسيا ومعنويا وأن الثانى أفضل لأنه رزق العلوم والمعارف والحكم اه من السعد وحاشيتيه (قوله والأصل هو الخ) أى القياس ماذكر لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة حقيقة فى المحسوس صبان (قوله أن هذا المعنى الخ) هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا دسوقى اه (قوله والسخرية) بالرفع عطف على كال العناية وقوله والتهكم عطف مرادف (قوله فقلت له هذا) أى هذا هو الذى قام وكان القياس هو زيد مثلا لأن المقام مقام الضمير لتقدم مفاده فى السؤال يعقوبى (قوله إلى مجهول) أى للسامع لعدم رؤيته بفقده حاسة البصر (قوله أو مفقود) أى من حضرة المتكلم باسم الاشارة ففقده بمعنى عدم وجوده فى تلك الحضرة لابمعنى عدم وجوده أصلا فلايقال إذا لم يكن ثمت مشار إليه لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلايصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر أفاده الصبان قال اليعقوبى ولايضر فى وضع اسم الاشارة موضع المضمر تخالف الخبر فى الجملتين إذ ليس من شرط الوضع المذكور صحة بقاء خبر المضمر كما هو واتهى ومراده بالجملتين الجملة المعدول عنها والمعدول إليها وقد علمتهما والاختلاف فيهما واضح (قوله حتى إنه الخ) بيان لتمام ماتفيده الاشارة وإفادة اسم الاشارة ماذكر لأن أصله أن يكون للمحسوس فمخاطبة السامع به مفيدة لما ذكر (قوله باعتبار ادعاء الخ) فليس معتبرا حينئذ كون السامع فطنا (قوله أى الزيادة لنكتة الخ) وذلك لأن المسند إليه فى الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا فى موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك وهى ذلك التمكين يعقوبى (قوله أى زيادة الخ) تفسير لقوله: أى الزيادة لنكتة الخ وقوله وتقريره عطف تفسير

(قوله أى زيادة تمكن) المسند إليه وتقريره فى نفس السامع نحو جاء زيد وزيد فاضل ومنه مثال المتن والصمد هو الذى يصمد إليه

ويقصد في الحوائج أو الاستعطاف أي طلب العطف والرحمة كقول الداعي إلهي عبدك العاصي دعاك معترفا بذنبه فتب عليه توبة تمحو الأغيار من قلبه ومقتضى الظاهر أنا العاصي أو الإرهاب أي التخويف نحو إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها لم يقل أنا آمركم لأن في إظهار الاسم ترهيبا ومنه مثال المتن لم يقل أنا واقف ترهيبا بإظهار لفظ الأمير قال:

(ومن خلاف المقتضى صرف مراد
ذي نطق أو سؤول لغير ما أراد
لكونه أولى به وأجدرا
كقصة الحجاج والقبعثرى)

أقول: من خلاف مقتضى الظاهر مجاوبة المتكلم بغير ما يترقب وسماها عبد القاهر المغالطة والسكاكي الأسلوب الحكيم وذلك بحمل كلامه على خلاف قصده تنبيها على أنه أولى بالقصد. من ذلك ما يحكى أن الحجاج توعد شاعرا يقال له القبعثرى بأن قال له لأحملنك على الأدهم يعني القيد فقال له القبعثرى مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب فحمل وعيده على الوعد فقال له الحجاج إنه حديد فقال القبعثرى لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا ومنها إجابة السائل بغير

(قوله ويقصد) تفسير (قوله والرحمة) تفسير (قوله تمحو الأغيار) أي تزيل مشاهدتها بحيث يصير القلب لا يشاهد إلا الذات (قوله لأن في إظهار الخ) معلوم أن إسناد الأمر إلى لفظ الله الدال على الذات المتصفة بجميع المحامد التي من جملتها القهر والغلبة دون الضمير الذي هو أنا موجب لتقوية الداعي على الامتثال ولإدخال الروع حيث دل لفظ الله على ما ذكر فيشعر بالخوف منه وأن يهلك العاصي بقهره أفاده اليعقوبي (قوله ومن خلاف المقتضى الخ) لما انجر كلامه إلى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه وهي ما ذكره من هنا إلى آخر الفصل (قوله صرف المراد) أي أن يصرف المتكلم مراد المخاطب وقوله في نطق أي منطوق به غير سؤال متعلق بالمراد وقوله لغير ما أراد أي ما أراده المخاطب وقوله لكونه أي لكون غير ما أراد وقوله أولى به أي بذلك المخاطب سواء كان متكلما بسؤال أو بغيره وأجدر أي أحق وأنسب بحاله وقوله كقصة الخ مثال لصرف المراد في النطق وسيأتي في الشارح مثال الثاني (قوله مجاوبة المتكلم) اعلم أن كلا من المتكلم أولا والمتكلم ثانيا يقال له متكلم ومخاطب فالأول متكلم أولا مخاطب ثانيا والثاني بالعكس أفاده الصبان عن السيرامي فيحتمل أن يكون الشارح أراد المتكلم الأول فالمصدر مضاف لمفعوله أو الثاني فهو مضاف لفاعله والمفعول محذوف وضمير يترقب يرجع على الأول إلى المتكلم المذكور وهو المتبادر وعلى الثاني إلى مفعول المصدر المحذوف (قوله بغير ما يترقب) أي ما ينتظره المتكلم الأول من مخاطبه وهو الكلام المناسب لمراد ذلك المتكلم كالدال على طلب ترك العقوبة بالنظر للمثال (قوله وسماها) فالضمير للمجاوبة (قوله المغالطة) وليست مذمومة وإن أشعر الاسم بالذم لما فيها من التنبيه على ما هو الأولى ولذا سماها السكاكي باسم جميل (قوله وذلك الخ) أي ما ذكر وهو المجاوبة المذكورة كائن بسبب حمل الخ (قوله على خلاف قصده) فقصد الحجاج بالأدهم القيد وخلافه هو الفرس الأدهم صبان (قوله على أنه) أي خلاف قصده (قوله أولى بالقصد) أقول أو هو الواجب أن يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى إما بالنظر إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما أطول اهـ صبان وقوله إلى المتكلم أو المخاطب بأن يكون المتكلم يجل مقداره عن التوعد أو المخاطب يجل مقداره عن أن يتوعده غيره بالإيذاء وقوله أو غيرهما وذلك في نحو لأحملن زيدا على الأدهم فيصنع معه ما عاملت تنبيها على أن هذا الغائب جليل لا يليق به ما قاله المتكلم (قوله من ذلك) أي ما ذكر من المجاوبة السابقة وقوله ما يحكى أي مجاوبة ما يحكى أي المجاوبة فيه (قوله القبعثرى) هو رأس من رءوس العرب وفصحائهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا علي رضي الله تعالى عنه اهـ صبان (قوله بأن قال) الباء للتصوير (قوله لأحملنك على الأدهم) إن قلت كان المناسب لغرض الحجاج أن يقول لأحملن الأدهم عليك لأن القيد يوضع على الرجل لا بالعكس. قلت هذا الاستعمال أمر وضعي يقال حمل على الأدهم أي قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما شرفه أو لتشبيه القيد بالمركب على طريق الاستعارة اهـ فنري (قوله فحمل وعيده الخ) حيث حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم أي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض وضم إليه الأشهب أي الذي غلب بياضه ومراد الحجاج القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير قاله السعد (قوله أنه) أي الأدهم حديد أي لا فرس (قوله لأن يكون الخ) فيه أيضا حمل الحديد في كلام الحجاج على خلاف مراده لأن مراده المعدن المعروف وحمله على ضد البليد من الحدة اهـ صبان وهذا الحمل الذي فيه هو الذي دعا الشارح إلى ذكره مع ترك الأصل والسعد (قوله ومنها) أي من خلاف مقتضى الظاهر وأنث باعتبار أن معناه الأمور المخالفة لمقتضى الظاهر (قوله إجابة السائل بغير الخ)

عما سأل عنه تنبيها على أنه اللائق بسؤاله كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن الهلال لم يبدو دقيقا ثم يتزايد حتى يستوى ثم ينقص حتى يعود كما بدا فأجيبوا ببيان حكمة ذلك وهي معرفة المواقيت والحلول والآجال ومعالم الحج يعرف بها وقته للتنبيه على أن اللائق السؤال عن الحكمة قال السعد لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة قال السيوطي في شرح عقود الجمان وهذه قلة أدب منه وجهل بمقدار الصحابة رضي الله عنهم وشنع عليه بكلام يراجعه من أراد الوقوف عليه وذكر أنه ورد ما يدل على أن المسئول عنه هو الحكمة في خلق الأهلة لا سبب الزيادة والنقصان ونص السؤال يارسول الله لم خلقت الأهلة فعلى هذا لا تكون للمسئلة من خلاف مقتضى الظاهر وقوله سؤل على وزن فعل لغة في السؤال قال :

(والالتفات وهو الانتقال من بعض الأساليب إلى بعض فمن والوجه الاستجلاب للخطاب ونكتة تخص بعض الباب) أقول : من خلاف مقتضى أي الظاهر الالتفات وهو عند الجمهور التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة أعني التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه

أورد أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال . وأجيب بأن السؤال ضربان جدلي وتعليمي والأول يجب أن يطابقه جوابه والثاني يبني فيه الأمر على حال السائل كالطبيب يبني علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الأهلة من هذا القبيل يس اهـ صبان (قوله على أنه) أي ذلك الغير (قوله اللائق بسؤاله) إما لعدم أهليته لما سأل عنه أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة إليه اهـ فنري (قوله سألوا) روى في الكشاف وغيره أن السائل اثنان وهما معاذ بن جبل وثعلب ابن غنم الأنصاري رضي الله عنهما والاثنان أقل ما يطلق عليه اسم الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلذا قال سألوا بلفظ الجمع اهـ فنري (قوله لم يبدو الخ) أي لأي سبب فالسؤال عن سبب ماذكر كما قاله السعد ويفيده قول الشارح فأجيبوا الخ ثم إن لفظ السؤال الذي في المطول ما بال الهلال يبدو الخ قال الفنري دلالة هذا القول على أنه سؤال عن السبب دون الحكمة خفي جدا كما أشار إليه في شرح الكشاف اهـ أي فهو محتمل لكونه سؤالا عن الحكمة وكونه سؤالا عن السبب قال عبد الحكيم بعد إفادة مثل ما للفنري اختار صاحب الكشاف والراغب والقاضي أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب إخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لأنه الأصل واختار السكاكي أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم اهـ . قال الصبان ويرد على السكاكي أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها . والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول إلى الجواب بالحكمة بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بحالهم اهـ والظاهر أن مثل ما في لفظ المطول من الاحتمالين يجري في عبارة شارحنا (قوله حكمة ذلك) أي ثمرته الحاصلة في طرف الفعل (قوله المواقيت) جمع ميقات وهو ما يوقت به الشيء أي يجعل وقتا له (قوله والحلول) أي للدين والصوم وغيرذلك وعطف الحلول على المواقيت عطف خاص على عام باعتبار المتعلق بكسر اللام للاهتمام (قوله ومعالم الحج) أي الرايات الدالة على الحج أي على وقته كما أفاده بقوله يعرف بها وقته ولعل معالم معطوف على مواقيت وجملة يعرف بها وقته حال من معالم مبينة له وإنما خص الحج لاحتياجه إلى الوقت المعين أداء وقضاء دون غيره كالصلاة والصوم ذكره عبد الحكيم (قوله للتنبيه) علة لأجيبوا (قوله قال السعد) أي في تعليل الملاقة المذكورة (قوله قال السيوطي الخ) عبارة عبد الحكيم قوله لأنهم ليسوا الخ الصواب لأن الحكمة هي التي يتعلق بها صلاح معاشهم ومعادهم والنبي صلى الله عليه وسلم إنما بعث ببيان ذلك لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند أهل الشريعة فإنه مبني على أمور لم يثبت منها شيء غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق اهـ ببعض تصرف وهو زبدة ما أطال به السيوطي وقوله لأنه الخ تعليل لما تضمنه قوله والصواب كذا أي وإنما كان ما قاله خلاف الصواب لأنه الخ قوله وهو باطل عند الخ المناسب وهو غير ثابت عند الخ إذ هم لا يقطعون بنفيه قرره شيخنا (قوله وذكر أنه ورد الخ) الظاهر أن هذا المذكور زيادة في الرد على السعد بإفادة أن الآية خارجة عن موضوع المسئلة فليس الجواب فيها غير مطابق حتى يحتاج لتعليل عدم المطابقة وقوله هو الحكمة الذي في عبارته سبب خلق الهلال بدل الحكمة فذكر الشارح الحكمة تنبيها على أن مراده السبب الغائي لا الفاعلي إذ لا يسئل عنه للعلم به (قوله والالتفات الخ) أي في اصطلاح البيانيين وقوله هو الانتقال أي انتقال المتكلم وقوله الأساليب أي الطرق التي هي التكلم والخطاب والغيبة وسيشير الشارح إلى هذا وقوله فمن

بغيره منها ولايشترط التعبير عنه بالغير على مذهب السكاكى فهو عنده أعم منه – عند الجمهور فقول الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا التفات على مذهبه لأنه منقول عن أنا لاعلى مذهب الجمهور لعدم تقدم خلافه فأقسامه ستة حاصلة من ضرب اثنين فى ثلاثة لأن كل قسم من الثلاثة ينقل إلى قسميه. الأول من التكلم إلى الخطاب نحو – ومالى لا أعبد الذى فطرنى وإليه ترجعون – الأصل وإليه أرجع. الثانى منه إلى الغيبة نحو – إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر – الأصل فصل لنا. الثالث من الخطاب إلى التكلم نحو قوله:

طحا بك قلب فى الحسان طروب
بعيد الشباب عصر حان مشيب
يكلفنى ليلى وقد شط وليها
وعادت عواد بيننا وخطوب

الشاهد فى بك و يكلفنى بالياء التحتية والأصل يكلفك. الرابع منه إلى الغيبة نحو – حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم – الأصل بكم. الخامس من الغيبة إلى الخطاب: نحو مالك يوم الدين إياك نعبد. الأصل إياه نعبد. السادس منها إلى التكلم نحو – الله الذى يرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه – الأصل فساقه ووجه الالتفات

أى حقيق كل به البيت أى ذلك الانتقال حقيق بأن يسمى بالالتفات أخذا من التفات الانسان وهو توجه الانسان بوجهه إلى غير مواجهته قاله ع ق (قوله بغيره منها) أى بطريق غير المعبر به أولا من الطرق الثلاثة و يشترط أن يكون التعبير الثانى على خلاف مايقتضيه الظاهر و يترقبه السامع ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو * نحن اللذون صبحوا الصباحا * وقوله تعالى – إياك نستعين – واهدنا وأنعمت فإن الالتفات إنما هو فى إياك نعبد والباقى عبر على أسلوبه أفاده السعد وأغار كه الشارح لعلمه من قوله من خلاف مقتضى الظاهر الالتفات (قوله ولايشترط الخ) أى بل المدار على مقتضى الظاهر وجد التعبير المذكور أم لا (قوله فهو عنده الخ) تفريع على قوله ولايشترط وقد علمت وجه الأعمية وقد أشار له الشارح بقوله فقول الخليفة الخ (قوله لأنه منقول عن أنا) الأوضح والأنسب لأن مقتضى الظاهر أنا (قوله فأقسامه ستة) تفريع على المذهبين إذ الأقسام الستة جارية فى كل كما لايخفى (قوله الأول من التكلم الخ) أى القسم الأول من أقسام الالتفات الستة حاصل من التكلم الخ (قوله الأصل وإليه أرجع) إن قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا. قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالى لا أعبد المخاطبون. والمعنى مالكم لاتعبدون الذى فطركم فالمعبر عنه فى الجميع هو المخاطبون. فإن قلت حينئذ يكون ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر. قلت لانسلم أن قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لأن الظاهر يقتضى أن لايغير أسلوب الكلام بل يجرى اللاحق على سنن السابق اهـ مطول وقوله حتى يكون الخ أى كما هو قانون الالتفات وهذا تفريع على المنع وقوله ولكن المراد الخ أى فيكون فى الكلام مخالفة لمقتضى الظاهر من غير تغيير لطريق سابقة وهذا الالتفات على مذهب السكاكى وقوله لأن الظاهر يقتضى الخ أى أنه حيث خولف مقتضى الظاهر أولا وعدل إلى التكلم فمقتضى الظاهر بالنسبة لهذا العدول أن لايغير أسلوب الكلام الخ فتحصل أن فى الآية التفاتا على المذهبين فمخالفة مقتضى الظاهر أولا التفات على مذهب السكاكى وثانيا بالعدول التفات على مذهب الجمهور (قوله فصل لربك) من فوائد الالتفات فى الآية أن فى لفظ الرب حثا على فعل المأمور به لأن من يربيك يستحق العبادة اهـ صبان (قوله نحو قوله) أى علقمة بن عبدة مطول (قوله طحا بك) أى ذهب بك أى أذهبك وأتلفك فالباء للتعدية تعاقب الهمزة وقوله فى الحسان متعلق بطروب ومعنى طروب فى الحسان له طرب فى طلب الحسان ونشاط فى مراودتهن وقوله بعيد الشباب أى حين ولى الشباب وكاد يتصرم فمراده بقوله بعيد الشباب بعيد معظمه و بعيد تصغير بعد للقرب وقوله عصر حان مشيب أى زمان قرب الشيب و إقباله على الهجوم فهو مضاف للجملة الفعلية أعنى حان مشيب وهو بدل من قوله بعيد وهذا أعنى قوله عصر الخ قرينة على مراده السابق بقوله بعيد الشباب وقوله يكلفنى فاعله ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى على تقدير الباء أى يطالبنى القلب بوصل ليلى فالتكليف بمعنى المطالبة وهى على غير بابها إذ المراد أنه يطلب منى ماذكر وقوله وقد شط وليها أى بعد قربها أى بعدت أيامه وقوله وعادت الخ يجوز أن يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه و يجوز أن يجعل من عاد يعود أى عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل والخطوب جمع خطب وهو الأمر العظيم من شرحى السعد ومن الصبان (قوله مالك يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضا ع ق صبان (قوله فتثير سحابا) أى تزعجه (قوله ووجه الالتفات) أى وجه حسنه وقوله ونكتته عطف مرادف والمراد بها فائدته لا الأمر الباعث عليه إذ هو قصد حصول ماذكر فى نفس السامع قال الفنرى ثم هذه الفائدة العامة التى ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكى أو الجمهور لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة

ونكتته استجلاب نفس السامع للخطاب أى الكلام المخاطب به لأن النفس مجبولة على حب المتجدد فاذا تجدد الكلام إلى أسلوب كان أدعى للاصغاء إليه وهذه النكتة عامة فى جميع أقسام الالتفات وربما اختص كل موضع منه بلطائف ونكت كالفاتحة فان العبد اذا ذكر الله وحده ثم ذكر صفاته التى كل صفة منها تبعث على شدة الاقبال وآخرها مالك يوم الدين المفيد أنه مالك الأمر كله فى يوم الجزاء فحينئذ يوجب الاقبال عليه والخطاب بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات وهو معنى قوله ونكتة الخ وبما هو شبيه بالالتفات وليس منه مسئلتان ذكرهما السيوطى فى عقود الجمان : الأول

الباري جل وعلا لتعاليه عن الاستجلاب والاصغاء فلوذ كرشئ مما يصح فى حقه تعالى أيضا لكان أنسب وقد يقال المراد إن الكلام الالتفاتى أنما وقع صالح لأن يقصد به هذه الفائدة بالنظر إلى نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم اه ببعض تصرف وقوله على مادة يكون السامع الخ كما فى إياك نعبد (قوله استجلاب نفس السامع) المصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى استجلاب المتكلم نفس السامع أفاده ع ق والسين والتاء للصيرورة فيما يظهر أى صيرورة المتكلم جالبا نفس السامع لا للطلب إذ ليس فائدة للالتفات كما هو واضح (قوله لأن النفس الخ) علة لتضمنه الاستجلاب المذكور (قوله فاذا تجدد الخ) وذلك لأن لكل جديد لذة قال البدر ابن مالك العرب لكونهم يأنون الطعام لقوت الأشباح فهم حريون بتلوين الكلام لقوت الأرواح لأن الكلام هو قوت الروح اه ع ق (قوله وهذه النكتة الخ) هى فى النقل الحقيقى كما هو مذهب الجمهور فى غاية الظهور وكذا فى النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكى توجد هذه الفائدة فانه إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة فى الاصغاء إلى الكلام قاله السيد قدس سره (قوله وربما اختص كل موضع منه بلطائف ونكت) قال فى الأطول عند قول الأصل وقد يختص مواقعه بلطائف أى قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطائف لأنه يختص كل التفات بلطيفة سوى هذا الوجه العام وإلا لوجب أن لا يكتفى فى الالتفات بالنكتة العامة اه قال يس وفيه نظر لا يخفى وأى مانع من أن يكون لكل موقع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التى ذكرها بقوله وإلا لوجب الخ ممنوعة فتأمل من الصبان ثم إن عبارة الشارح هذه للسيوطى ولم توافق بظاهرها ما لواحد منهما ويمكن ترجيعها لكل من الكلامين بأن يجعل المراد بالموضع فيها النوع من الستة المتقدمة واختصاص كل نوع بلطائف باعتبار أفراده فان النوع الواحد يكون لأفراد منه أو لجميع أفراده لطائف متعددة لكل فرد لطيفة لكن ينبغى على الثانى أن تجعل رب للتحقيق مجازا كما فى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين هذا ما ظهر لى بعد التوقف (قوله ثم ذكر صفاته) وهى كونه مربى جميع العالمين ومنعما بالجلائل والدقائق ومالك يوم الدين المفيد أنه مالك الأمر الخ (قوله وآخرها مالك يوم الدين) وصح جعله نعتا للمعرفة على مذهب الجمهور أن إضافة الوصف إلى الظرف معنوية خلافا للرضى نقله الصبان (قوله يوجب) أى الذكر المفهوم من الفعل المذكور سابقا (قوله والخطاب) عطف ملزوم اه صبان (قوله والاستعانة فى المهمات) أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره . وأجيب بأوجه منها أن المقصود بالاستعانة إنما هو الله تعالى وإن حصلت بالغير صورة حتى إن قوله يا فلان أعنى بمنزلة يا الله أعنى بواسطة فلان ثم إنه قد ظهر لك أن إياك نستعين ليس من الالتفات فى شئ لأنه مقتضى الظاهر بعد العدول إلى الخطاب فى إياك نعبد فلا يلتفت إلى ما يوهمه سوق بيان النكتة من أن فيه التفاتا دعت إليه قوة تحرك الاقبال أفاده الصبان عن سم والأطول . [تنبيه] قال السيوطى إن الالتفات لا يكون فى جملة بل فى جملتين صرح به الزمخشرى فى الكشاف وابن السبكى فى شرحه المسمى عروس الأفراح قال وإلا يلزم أن يكون فى نحو أنت صديقى التفات وليس كذلك اه (قوله وبما هو شبيه الخ) أى بجامع النقل من أسلوب إلى آخر فى كل ثم إنه يظهر لى أن المسئلة الأولى أشبه بالالتفات على مذهب السكاكى إذ لا يشترط فيها سبق تعبير غير ما خالف مقتضى الظاهر بل تارة يسبق نحو والله ورسوله أحق أن يرضوه وتارة لا نحو ثم ارجع البصر كرتين * قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * والثانية أشبه به على مذهب الجمهور إذ لا بد فيهما من سبق تعبير غير المخالف المذكور وحينئذ فيكون الداعى للسيوطى إلى تقديم المسئلة الأولى هو كونها أشبه بالمذهب المقدم عنده فى الذكر فتأمل

(قوله

التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع عن آخر منها وهو من أنواع المجاز بخلاف الالتفات . والمسئلة الآتية فانهما حقيقتان
مثال للمفرد عن المثنى قول الأعشى : فرجى الخير وانتظرى إيابى إذا ما القارظ العنزى آبا و إنما هما القارظان لأن المثل
حتى يئوب القارظان ومثاله على الجمع * وذبيان قد زلت بأقدامها النعل * أى النعال ومثال المثنى عن

(قوله التعبير بواحد الخ) وصورها ستة نظير الصور السابقة فى الالتفات (قوله وهو) أى التعبير المذكور
وقوله من أنواع المجاز والعلاقة فى كل تركيب مايناسبه فنى ثم ارجع البصر كرتين العلاقة اللزوم لأن المراد لازم
الكرتين وهو التعدد ثم يصح كونه بمرتبة و بمرتبتين على مالايخفى وقس ثم إن مجازية التعبير المذكور
لاتظهر فيما إذا كان عن المثنى أو الجمع بالمفرد المحلى بأل الجنسية كما فى مثالى الشارح إذ لم يقل أحد إن المفرد
المحلى بأل الجنسية إذا أريد منه التعدد كان مجازا فلعل كون هذا التعبير مجازا باعتبار الغالب فتأمل
(قوله فرجى) أى فترجى وقوله إيابى الاياب الرجوع والمراد هنا رجوعه من غيبته والقارظ الذى يجمع
القرظ وهو ثمر السنط والعنزى نسبة إلى عنزة حى من العرب سمى باسم أبيه عنزة بن ربيعة أو ابن عمرو بن
عوف أفاده فى القاموس ومقصود الشاعر أنه لايرجع من غيبته هذه كما أن القارظين لم يرجعا وهما رجلان
خرجا لجمع القرظ فلم يرجعا (قوله حتى يئوب الخ) الذى لغيره لا آتيك أو يئوب القارظان ولعله عبر بحتى
لأنها أوضح دلالة من أو و إن اتحد معناهما هنا (قوله وذبيان) اسم قبيلة وقوله قدزلت أى زلقت والباء
فى بأقدامها للمصاحبة ثم إنه يظهر لى أن قوله قدزلت الخ من باب القلب والأصل قدزلت أقدامها بالنعل لأن
الزلل إنما ينسب للقدم والباء إنما تدخل على ماتتبعه كالنعل وحينئذ فالاعتبار اللطيف الذى تضمنه
القلب هو المبالغة فى خسة ذبيان حيث جعل أقدامها تابعة للنعل فتأمل (قوله فقد صغت) فاؤه للتعليل
وصغت مالت إلى تحريم مارية وجواب الشرط محذوف أى تقبلا والمعنى إن تتوبا إلى الله لأنه قد
مالت قلوبكما إلى تحريم مارية مع كراهة النبى له وهو ذنب تقبلا كذا يستفاد من الجلالين (قوله
يامعشر الجن الخ) أن تنفذوا أى تخرجوا من أقطار أى نواحى (قوله والنكتة الخ) مثله فى السيوطى
والمتبادر منه المسئلة الثانية وقد مر أن نكتة الالتفات جارية فيه على المذهبين وأن المسئلة الأولى أشبه به
على مذهب السكاكى والثانية أشبه به على مذهب الجمهور فينبغى أن تكون النكتة فى المسئلتين معا
كالنكتة فى الالتفات فلاوجه لتخصيص الثانية اللهم إلا أن يقال إنه خص الثانية لأن النكتة أظهر فيها
من الأولى كأنها أظهر فيما هى أشبه به مما الأولى أشبه به أو أن مراده بالمسئلة مايعم المسئلتين أعنى ماهو
شبيه بالالتفات فليتأمل (قوله لآت) بالفوقية المثناة أى مستقبل كما سيشير إليه الشارح (قوله لنكتة)
أشار به إلى المذهب المختار فى القلب وهو أنهم إنما يقلبون قلبا مقبولا جائزا إذا كان لنكتة و إلا رد عق
(قوله وأنشدوا) أى للقبول لأن فيه نكتة عق (قوله من خلاف مقتضى الظاهر التعبير الخ) وكذا
عكسه وهو التعبير عن الماضى بلفظ المضارع إحضارا للصورة العجيبة و إشارة إلى تجدده شيئا فشيئا
كقوله تعالى ـ والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا ـ أى فأثارت وقوله ـ واتبعوا ماتتلوا الشياطين ـ أى
ماتلت اه دسوقى قال الصبان عن الأطول . أقول فى كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى والعكس من
خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضى على خلاف مقتضى الظاهر مرة
ثم عبر عنه ثانيا بلفظ الماضى فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الأسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ
المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الأسلوب وأظن بك إلفا بهذا التحقيق بعد أن
صرت فى بحث الالتفات على التوثيق فتبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن
الماضى بلفظه خلاف مقتضى الظاهر اه (قوله تنبيها على تحقق وقوعه) فيه إشارة إلى أن التعبير عن
المستقبل بالماضى لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى فى تحقق الوقوع وظيفة البيان لكنه

المفرد ـ ألقيا فى جهنم ـ أى ألق وعن الجمع ـ ثم ارجع البصر كرتين ـ إذ المراد التكثير لامرتان ومثال الجمع عن المفرد ـ رب ارجعون ـ أى ارجعنى وعن المثنى ـ فقد صغت قلوبكما ـ أى قلبا كما الثانية الانتقال من خطاب واحد من الثلاثة إلى آخر منها مثاله من الخطاب لواحد إلى الاثنين ـ أجئتنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء فى الأرض ـ و إلى الجمع ـ ياأيها النبى إذا طلقتم النساء ـ ومثاله من الاثنين إلى الواحد ـ فمن ربكما ياموسى ـ ومثاله من الاثنين إلى الجمع ـ أن تبوآ لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة ـ ومثاله من الجمع إلى الواحد ـ وأقيموا الصلاة و بشر المؤمنين ـ و إلى الاثنين ـ يامعشر الجن والانس إن استطعتم إلى قوله فبأى آلاء ربكما تكذبان ـ والنكتة فى هذه المسئلة كالنكتة فى الالتفات قال : (وصيغة الماضى لآت أوردوا * وقلبوا لنكتة وأنشدوا
ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه) أقول : من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضى
تنبيها على تحقق وقوعه نحو ـ ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الأرض ـ

من حيث إن الداعى إليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعانى لكن بقى أن هذا استعارة فى المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم فى مباحث الاستعارة اهـ عبد الحكيم وقوله فيه إشارة الخ أفاد أن قوله تنبيها الخ مشار به لأمرين كون التعبير المذكور من وظائف علم البيان من جهة كونه استعارة ومن وظائف علم المعانى من حيث إن الداعى إليه التنبيه المذكور هذا والمشير إلى كونه استعارة قوله على تحقق وقوعه لما تضمنه من الجامع بين الماضى والمستقبل والمشير إلى كونه من وظائف علم المعانى قوله تنبيها الخ تأمل (قوله ومنه) أى من خلاف مقتضى الظاهر وقوله التعبير الخ أى عن المستقبل (قوله لأن الوصفين الخ) أى والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر ثم كون الوصفين مجازا فيما سوى الحال على عمومه قول الأقل والأكثر على أنهما حقيقة فى الماضى أيضا هذا مافهمه عبد الحكيم من عبارة المطول وفهم منها الفنرى أنهما مجاز فى الماضى عند الأكثرين كالمستقبل هذا وقد أشار الشارح بهذا التعليل إلى دفع سؤال ذكره السعد فى شرحيه ودفعه بما أشار إليه الشارح. وحاصله أن اسمى الفاعل والمفعول كما يكونان للماضى والحال يكونان للاستقبال فهما كالفعل فى الدلالة عليه من غير فرق إلا أنه يدل عليه بحسب الوضع وهما بحسب العارض وحينئذ فيكونان واردين فى الآيتين على مقتضى الظاهر. وحاصل الجواب كما فى عبد الحكيم أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فاذا استعملا فيه كان استعمالا فى غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر قال وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر. والجواب أنهما موضوعان لما وقع فى الحال والماضى لا أنهما موضوعان له مع الحال والماضى وشتان وأن السعد نص فى شرح المفتاح بأن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له اهـ (قوله ومن خلاف المقتضى القلب) أظهر هنا وأضمر فى قوله قبله ومنه التعبير الخ لأن ذاك شبيه بما قبله فهما من نوع واحد وهو التعبير عن أحد الأزمنة بما يدل على الآخر وحينئذ فيكفى أدنى تنبيه على كونه مما ذكر بخلاف هذا فانه نوع آخر مباين لما قبله فاحتاج لمزيد تنبيه وأظهر له تأمل (قوله وهو أن يجعل الخ) بأن يثبت لأحد الجزءين حكم الجزء الآخر وعكسه لا مجرد تبديل المكان كما فى عكس القضية وذلك كما فى المثال فان الناقة والحوض يشتركان فى حكم مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا وللناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس عق سم وعلم من قوله بأن يثبت الخ أنه لا ينتقض قوله هو أن يجعل الخ بقولنا فى الدار زيد وضرب عمرا زيد بدلا أنه لم يثبت لأحد الجزءين حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من المجاز العقلى وعلم من قوله لا مجرد تبديل المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب أعم مطلقا من العكس المستوى عند أهل المنطق من بس اهـ صبان وقوله وعكسه يظهر أنه لا حاجة إليه وقوله أخص من العكس أى اللغوى وقوله وقال ابن جماعة الخ وعليه يكون مساويا للعكس اللغوى ولا يشترط فيه اثبات حكم أحد الجزءين للآخر بل المدار على مجرد التبديل وجد الاثبات المذكور أم لا وقد علمت أنه لا اثبات فى العكس المستوى فقد اتضح لك العموم المطلق تأمل (قوله مكان الآخر) خرج به نحو ضرب عمرو بالبناء لنائب الفاعل (قوله مكان عرضت الحوض الخ) أى أظهرته عليها لتشرب أى أريتها إياه اهـ سعد وصبان (قوله لأن القاعدة الخ) تعليل لكون المثال من قبيل القلب قال الصبان عن السيد وفى هذا القلب اعتبار لطيف وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض إلى المعروض عليه بحيث أتى بالناقة إلى الحوض جعلت

أى بفزع ونحو ـ أتى أمر الله ـ أى يأتى. ومنه التعبير باسم الفاعل أو المفعول نحو ـ وإن الدين لواقع، ذلك يوم مجموع له الناس ـ لأن الوصفين المذكورين حقيقة فى الحال مجاز فيما سواه ومن خلاف المقتضى القلب وهو أن يجعل أحد جزءى الكلام مكان الآخر نحو عرضت الناقة على الحوض أى أظهرته عليها لتشرب مكان عرضت الحوض على الناقة لأن القاعدة أن المعروض عليه يكون له ميل إلى المعروض والحوض مما يميل إليه الحيوان فيعرض هو على الحيوان لا الحيوان عليه واختلف فى قبوله

فقيل يقبل مطلقا لأنه يورث الكلام ملاحة وقيل لا يقبل مطلقا لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق ما عليه الأصل وهو التفصيل فإن تضمن معنى لطيفا قبل وإلا فلا فالأول نحو قوله :

ومهمه مغبرة أرجاؤه
كأن لون أرضه سماؤه

والأصل كأن لون سمائه لغبرته لون أرضه أي كلونها والنكتة فيه المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك مع أن الأرض أصل فيه والمهمه المفازة والمغبرة المملوءة غبارا والأرجاء النواحي جمع رجى بالقصر كرحى والثاني نحو قوله :

فلما أن جرى سمن عليها
كما طينت بالفدن السياعا

يصف ناقة بالسمن والفدن القصر والسياع الطين المخلوط بالتبن والأصل كما طينت بالسياع الفدن وليس في هذا القلب معنى لطيف قال :

[الباب الثالث المسند]

أقول : أخره عن المسند إليه لأنه فرع عنه ومسوق لأجله لأن المسند إليه محكوم عليه والمسند حكم . والثاني مؤخر عن الأول والمقصود من هذا الباب بيان الأحوال العارضة للمسند من حيث كونه مسندا كالحذف والذكر وغير ذلك . قال : (يحذف مسند لما تقدما

كأنها معروضة والحوض معروض عليه اهـ (قوله فقيل يقبل مطلقا) قائله السكاكي كما في الأصل (قوله لأنه يورث الكلام ملاحة) أي لأنه مما يحوج إلى التنبيه على الأصل وذلك يورث الملاحة ثم إنه إن قصد به مطابقة كان من فن المعاني والأصح أن يعد من فن آخر اهـ دسوقي (قوله وقيل لا يقبل مطلقا) وحمل هذا القائل ما ورد منه على التقديم والتأخير دسوقي (قوله وإلا فلا) أي وإن لم يتضمن معنى لطيفا فلا يقبل لأنه عكس المراد وعدول عن الظاهر بلا نكتة يعتد بها يعقوبي (قوله نحو ومهمه الخ) انظر هلا جعل هذا من عكس التشبيه وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى المتقدم وبتقدير أن بينهما فرقا فلم ذكر أحدهما في المعاني والآخر في البيان ثم رأيت ابن جماعة قال في حواشي التبريزي اعلم أن القلب ذكر في أماكن خمسة هذا وهو في المعاني، والثاني في فن البيان في بحث التشبيه المقلوب . والثالث في البديع في التجنيس . والرابع في البديع في غير التجنيس . والخامس في الخاتمة في بحث السرقة ولك أن تقول أي فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل المحسن الذاتي ومن صميم البلاغة وبعضها من المحسن العرضي ومن توابع البلاغة يس اهـ صبان وقوله وهل ينطبق عليه أي على عكس التشبيه (قوله حتى كأنه) أي لون السماء صار بحيث أي متلبسا بحالة هي كونه يشبه لون الأرض في ذلك أي في الغبرة اهـ دسوقي (قوله مع أن الأرض) أي لون الأرض وقوله أصل فيه أي في ذلك التشبيه فحقه أن يجعل مشبها به ولون السماء مشبها بأن يقال كأن لون سمائه لون أرضه اهـ دسوقي وفيه اعتراض على الأصل في التمثيل بهذا البيت فانظره (قوله المفازة) هي اسم للمكان الذي لا ماء فيه ولا كلأ فتسميته مفازة من باب أسماء الأضداد لأن هذا مهلكة لا مفازة اهـ صبان (قوله فلما الخ) جوابها :

أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن تستطاعا

وقوله جرى شبه السمن بالماء الجاري وأثبت له شيئا من خواصه وهو الجري صبان (قوله القصر) واحد القصور (قوله والسياع الخ) بفتح السين وكسرها على هذا المعنى وقيل بالكسر الآلة عبد الحكيم (قوله وليس في هذا القلب معنى لطيف) قال السعد ولقائل أن يقول إنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لإيهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن اهـ وقوله وقد بلغ من العظم الخ ولا يقال إن كثرة تطيين القصر لا لطف في الوصف به لأنا نقول هو وإن لم يكن فيه لطف في نفسه لكنه فيه لطف بالنسبة إلى المقصود المترتب عليه وهو إفادة المبالغة في وصف الناقة بالسمن كما أشار إلى ذلك بقوله أنه يتضمن من المبالغة الخ وقوله بمنزلة الأصل فيدل على عظم سمنها الشبيه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل ذكره الصبان .

الباب الثالث أحوال المسند

(قوله أخره عن المسند إليه) أي أخر أحواله عن أحوال المسند إليه (قوله لأن المسند إليه الخ) اللام لتعليل كون المسند مسوقا لأجل المسند إليه ومحط التعليل قوله والمسند الخ وما قبله تمهيد له (قوله والمسند حكم) أي محكوم به (قوله والثاني) أي الحكم وقوله مؤخر عن الأول أي المحكوم عليه والمناسب في تمام التعليل أن يقول والثاني يذكر لأجل الأول ليتم إنتاج الدليل المشار لصغراه بقوله والمسند حكم للمدعى وهو كونه مسوقا لأجل المسند إليه تأمل (قوله من حيث كونه مسندا) خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهرا أو عرضا وما يعرض له من حيث حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا

والتزموا قرينة ليعلم) أقول: يتعلق بالمسند أبحاث: البحث الأول في حذفه ويكون للنكت الماضية في حذف المسند إليه فمنها الاحتراز عن العبث أي الاتيان بما لا فائدة فيه لعلم به نحو زيد في جواب من قام وقوله: ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب الرحل هو المنزل والمأوى وقيار اسم فرس للشاعر وهو ضابئ بن الحرث فالمسند إلى قيار محذوف لدلالة خبر ما قبله عليه ولضيق المقام بسبب التوجع والاختصار ولحفظ الوزن أيضا ومن ذلك ـ قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي ـ والأصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر فانفصل الضمير وليس أنتم مبتدأ وما بعده خبر بل فاعل لفعل محذوف كما رأيت لأن لو تدخل على الاسم ويشترط للحذف قرينة تدل على المحذوف كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق أو مقدر فالأول نحو ـ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ـ أي خلقهن الله فحذف المسند بدليل التصريح به في الآية الأخرى في قوله ليقولن خلقهن العزيز العليم

لكونه

وغير ذلك وقد مر نظيره (قوله والتزموا) أي في الحذف وقوله قرينة أي دالة على المحذوف وقوله ليعلم أي ذلك المحذوف عند حذفه فيفيد الكلام المحذوف منه وإلا كان مختل الفائدة ولما كان وجود القرينة لا يكفي في الحذف عند البلغاء اعتبروا أسبابا أخر كالاحتراز والاختصار واتباع الاستعمال وغير ذلك اهـ ع ق ثم لا يخفى أن وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف المسند بل يجري في المسند إليه أيضا وكأنه لم يذكره في المسند إليه لأنه يحذف بلا قرينة كما إذا أقيم مقامه المفعول هكذا علل الأطول صنيع الأصل وقوله لأنه الخ وجريان الوجوب في المسند إليه لا يلتزم عمومه لجميع أفراده (قوله أمسى بالمدينة رحله) أمسى إما مسند إلى ضمير من وجملة بالمدينة رحله خبرها إن كانت ناقصة أو حال إن كانت تامة وإما مسند إلى رحله مجازا وبالمدينة خبر أو حال عبد الحكيم (قوله اسم فرس الشاعر) وقيل اسم جمله وقيل اسم غلامه وقوله وهو ضابئ بن الحرث يقال ضبأت الأرض ضبأ وضبوءا إذا اختبأت فيها قاله الأصمعي ضبأ لصق بالأرض ومنه سمي الرجل ضابئا قاله السيد ويظهر أن ضابئ بالضاد المعجمة وهو مرسوم كذلك في نسخ المطول وغيره قال في المطول ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة اهـ وإلى هذا يشير قول الشارح ولضيق المقام بسبب التوجع (قوله فالمسند إلى قيار الخ) ولا يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبر عنهما لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظا أو تقديرا وأما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون عطفا على محل اسم ان لأن الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل إن زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل إن زيدا وعمرو لذاهبان وهو جائز ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها قاله السعد قال الصبان وقوله لامتناع العطف الخ علل عدم الجواز بذلك لا بكونه مفردا والمبتدأ شيئان لأنه وصف على فعيل سم أي والوصف على فعيل صالح للواحد والمتعدد وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كما هنا اهـ (قوله ومن ذلك الخ) عدد المثال لأن المسند في الأول اسم وفي الثاني فعل (قوله قل لو أنتم تملكون) جواب لو إذا لأمسكتم خشية الانفاق أي الفراغ لغفلتكم عن عدم تناهي خزائنها باستيلاء الحرص عليكم اهـ صبان (قوله احترازا عن العبث) أي بناء على الظاهر من التكرار وإلا فالأول قبل الحذف مؤكد في الحقيقة والثاني تأكيد فلا عبث في ذكر الأول حينئذ وتسمية الثاني مفسرا في قوله لوجود المفسر إنما هي بالنظر لما بعد الحذف وبهذا يندفع ما يقال إن في هذا الأصل جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يكون الأصل لو تملكون ويكون الحذف لغير مذكر وقرينة المحذوف هو المفسر قال اليعقوبي ولو ترك هذا التركيب المؤدي إلى الحذف لما فيه من التأكيد مع الإيجاز فالفعل المذكور في أصله تأكيد وبعد الحذف تفسير لكنه يتضمن التأكيد من جهة المعنى لأن لو تقتضي المحذوف اهـ وقوله لما فيه الخ أي بعد الحذف وقوله لأن لو الخ أراد أنها تقتضي أن في التركيب فعلا محذوفا لا أنها تدل على عين المحذوف فلا ينافي قوله قبل وبعد الحذف تفسيرا لمقتضى أنه قرينة على المحذوف فليتأمل هذا تحقيق المقام (قوله وليس أنتم مبتدأ الخ) ولم يجعل أيضا تأكيدا للضمير بعد حذفه مع الفعل لأنه يلزم عليه حذف الجملة جميعا وحذف بعضها أيسر مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله وبقاء التأكيد وذلك غير معهود اهـ يعقوبي (قوله على المحذوف) أي على عينه (قوله كوقوع الكلام) أي الذي حذف فيه المسند يعقوبي (قوله جوابا) نصب على الحال من الكلام (قوله محقق) بأن يذكر السؤال ولو على وجه الفرض يعقوبي (قوله فحذف المسند) أي الفعل المسند إلى الفاعل وهو الله كما تبين لك من التقدير فأل في المسند للعهد وقوله بدليل الخ جواب عما يقال هلا جعلت لفظ الجلالة في الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهن ويكون من حذف المسند أيضا وما المرجح

فهو فاعل لامبتدأ والثاني نحو: ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك فالطوائح جمع مطيحة على غير قياس فمختبط معطوف على ضارع ومقصود الشاعر أنه ينبغي أن يبكي على يزيد رجلان ذليل لكونه ناصره وفقير أصابته حوادث الزمان فأهلكت ماله وأذهبته لأنه كان ناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وهذا على قراءة ليبك بصيغة المبني للمجهول ولو قرئ بصيغة المبني للفاعل ويزيد مفعول مقدم وضارع فاعل مؤخر لم يكن مما نحن بصدده قال:

(وذكره لما مضى أو ليرى فعلا أو اسما فيفيد الخبرا)

أقول: البحث الثاني في ذكره وذلك للنكت الماضية في ذكر المسند إليه من كون الذكر الأصل مع عدم المقتضي للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة ومن التعريض بغباوة السامع وغير ذلك نحو جاء زيد في جواب من جاء ويزاد هنا أنه يذكر ليرى أي يعلم أنه فعل فيفيد التجدد والحدوث أو اسم

لكونه فاعلا هذا وإنما تركت المطابقة بين السؤال والجواب في الاسمية والفعلية لأن في رعاية المطابقة إيهام قصد التقوية وهو لايليق بالمقام لأن التقوية شأن مايشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام أفاده الصبان عن الأطول (قوله فهو فاعل الخ) تفريع على قوله بحذف المسند (قوله أو مقدر نحو الخ) الأولى إبداله بقوله والثاني نحو الخ (قوله ليبك يزيد) ببناء الفعل للمجهول ويزيد نائب فاعل تعديه إليه يبكي بنفسه لأن بكى يستعمل متوصلا بعلى ومتعديا بنفسه فيقال بكيت عليه وبكيته اه يعقوبي أي فلبس من الحذف والايصال والأصل ليبك على يزيد (قوله لخصومة) متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شيء لأن الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى اه مطول وقوله ليس بقوي الخ لأن هذا البكاء بكاء موته لا بكاء الخصومة مع أنها ليست سببا قريبا للبكاء قاله عبدالحكيم (قوله كأنه قيل الخ) جوز في الأطول أن يكون السؤال الناشئ من ذكر ليبك من الأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف المسند إليه أي للأمور ضارع اه صبان (قوله يبكيه ضارع) في الفصل أن التقدير ليبكه ضارع وهو أليق بالمعنى كما أن يبكيه ضارع أوفق للسؤال أعني من يبكيه كذا في شرح المفتاح عبد الحكيم اه صبان (قوله من أجل الخصومة) أي خصومة الغير معه ويحتمل أن تكون اللام للوقت ويرجح لأنه يحتمل خصومته وخصومة غيره عبد الحكم وقوله ويحتمل الخ والمعنى حينئذ أن الضارع وقت الخصومة مطلقا يبكي على يزيد لتذكره ما كان عليه من إغاثة الملهوف وقوله لأنه يحتمل الخ أي فالكلام حينئذ أبلغ في المدح تأمل (قوله مما تطيح) متعلق بمختبط وما مصدرية والمعنى أن المختبط أي السائل من أجل إهلاك الطوائح أي الوقائع والشدائد ماله يبكي يزيد لأنه كان يكسب المعدوم وتعليقه بيبكي المقدر أي يبكي من أجل إهلاك المنايا يزيد يأباه سليقة الشعر لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا من السعد والصبان (قوله للمعروف) أي طالبا للمعروف والاحسان دسوقي (قوله من غير وسيلة) أي أخلى عن الناس سؤاله لأنه كان أهل ثروة وابتلي بالسؤال لأجل إهلاك المهلكات ماله أطول اه صبان وهذا يفيد أن المراد بالوسيلة الشخص المجعول واسطة وفسرها عبدالحكيم بالعلقة والسابقة أي من يأتي إليك للمعروف بهذا الوصف لكونه قد اشتد احتياجه للمعروف حتى حمله على الاتيان إليك مع عدم قوة رجائه بعد العلقة والسابقة تأمل (قوله فالطوائح جمع مطيحة الخ) على حذف الزوائد كما يقال أعشب فهو عاشب ولايقال مطيحات على القياس عبدالحكيم وقوله كما يقال الخ التشبيه في العدول إلى صيغة فاعل لالغاء الزوائد في كل وإن كان المشبه جمعا والمشبه به مفردا تأمل (قوله فمختبط معطوف الخ) هذا معلوم في نفسه متبادر من لفظ البيت وأما انه معلوم مما سبق فلايظهر للفاء وجه فالمناسب الواو تأمل (قوله ومقصود الشاعر أنه ينبغي الخ) أشار بقوله ينبغي إلى اللام في ليبك وترك الفعل الذي هو منشأ السؤال اكتفاء بتفصيله وماله ولو ذكره لقال إنه ينبغي أن يبكي على يزيد يبكي عليه رجلان الخ تأمل (قوله لأنه الخ) تعليل ليبك (قوله لم يكن الخ) إذ لم يحذف فيه المسند (قوله مع عدم المقتضي للعدول عنه) أي مع عدم نكتة تقتضي العدول إلى الحذف مما تقدم وذلك كقولك ابتداء زيد صالح دسوقي (قوله لضعف التعويل على القرينة) يعني أن وجود القرينة مصحح للحذف لاموجب فإن عول على دلالتها حذف وإن لم يعول عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وإن كان المخاطب والكلام في الحالين واحدا عبدالحكيم (قوله نحو جاء زيد الخ) يصلح مثالا للتعريض والاحتياط (قوله فيفيد التجدد الخ) أي صريحا على مافي المفتاح فلايرد ماقيل إن قامت القرينة على كونه اسما أو فعلا فعند الحذف أيضا إفادة الثبوت أو التجدد متحققة وإن لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف أصلا والمراد

فيفيد الثبوت فيفيد المخبر بفتح الباء أى السامع فائدة زائدة على ما تقدم لأنه إذا حذف لايدرى هل هو اسم أو فعل مثال الأول زيد قائم فهذه الجملة تدل على ثبوت القيام لزيد لأن أصل الاسم مشتقا كان أولا الدلالة على الثبوت لعدم دلالته على الاقتران بالزمان ومثال الثانى زيد قام فانها تدل على تجدد القيام وحدوثه لزيد لدلالة الفعل على الاقتران بالزمان فلو كان المسند ظرفا نحو الفوز لمن رضى عنه مولاه احتمل الثبوت والتجدد بحسب المتعلق أى حاصل أو حصل. فان قلت المشهور أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت فكيف جعلتها فى نحو زيد قام دالة على الحدوث. قلت دلالتها على الحدوث باعتبار أحد جزءيها وهو الفعل أى الدال على الحدوث الفعل وأما الجملة فهى دالة على ثبوت نسبة المسند المتجدد معناه فالقيام متجدد وحصوله لزيد ووصفه به ثابت مستقر قال:

(وأفردوه لانعدام التقويه
وسبب كالزهد رأس التزكيه)

أقول: البحث الثالث فى إفراده أى كونه اسما مفردا والمفرد عند النحاة يطلق على معان فى باب الاعراب ماليس مثنى ولا مجموعا وفى باب العلم ماليس مركبا وفى باب لا والمنادى ماليس مضافا ولا شبيها به وفى باب الخبر ماليس جملة ولا شبيها وهو المراد هنا فيؤتى به اسما مفردا لعدم إفادة تقوية الحكم

يفيد

بالتجدد اقتران المسند بالزمان وبالثبوت حصول المسند للمسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان اهـ عبد الحكيم وقوله فلا يرد ماقيل الخ. حاصل الايراد أنه إن كان المراد الذكر الذى لاقرينة مع ضده فهو واجب لايعلل لأنه لتأدية أصل المراد وإن كان المراد الذكر الذى مع ضده وهو الحذف قرينة فافادة التجدد أو الثبوت ليست قاصرة على الذكر. وحاصل الجواب أنا نختار الشق الثانى ونريد إفادة ماذكر صريحا وهى قاصرة على الذكر (قوله فيفيد المخبر الخ) تفريع على ماقبله مفاد به ضبط المصنف وماحذف منه (قوله لأنه إذا حذف الخ) تعليل لترتب الافادة المذكورة على الذكر وأراد لايدرى صريحا كما علمت (قوله لأن أصل الاسم الخ) وقول من قال يدل اسم الفاعل على الحدوث بخلاف الصفة المشبهة يحمل على أن ذلك بعروض الاستعمال وهو كثير لافى أصل الوضع وإلا كان كالفعل يعقوبى وقوله وهو كثير جملة حالية من الاستعمال ثم قول الشارح لأن أصل الاسم الخ أى وهى مشتملة عليه وما اشتمل على مايدل على شئ فهو دال عليه (قوله لعدم دلالته على الاقتران بالزمان) أى الذى هو التجدد ولا واسطة بين التجدد والثبوت فمتى انتفت الدلالة على أحدهما ثبتت الدلالة على الآخر فهذا تعليل لكون الأصل فى الاسم الدلالة على الثبوت (قوله لدلالة الفعل الخ) يقال فيه نظير مامر فى قوله لأن أصل الاسم الخ (قوله قلت دلالتها الخ) حاصله أنها وإن أفادت الحدوث باعتبار إسناد الفعل إلى ضمير المبتدإ فهى مفيدة للثبوت من حيث كونها اسمية وقد رأيت فى الصبان عن سم عن شيخه الصفوى عند شرح قول الأصل فى إن وإذا ولكونهما لتعليق أمر بغيره إلى آخر مايفيد هذا الجواب وهو أن الاسمية من حيث هى اسمية لاتدل على حدوث ولاتجدد فما خالف هذا الجواب مما ذكره فى المطول وغيره مؤول فلا تغتر بظاهره كما اغتر بعض الشراح وادعى أن هذا الكلام لاشك فى بطلانه (قوله باعتبار أحد جزءيها الخ) فى عده الفعل جزءا تسامح وإنما الجزء هو الجملة بتمامها تأمل (قوله وأفردوه) أى أتوا به مفردا (قوله لانعدام الخ) أى لاقتضاء المقام انعدام التقوية أى انعدام إفادتها (قوله وسبب بيا) بين عطف على التقوية بلا تقدير وفسره بعض الشراح بالسببية ولينظر هل يسوغ الوزن حذف مثل هذين الحرفين أعنى ياء النسبة وتاء التأنيث والذى يظهر أن المراد بالسبب الرابط بين المسند والمسند إليه ثم المراد رابط مخصوص وهو ماليس مسندا إليه فى جملة الخبر ويلزم من انعدامه انعدام كون الخبر سببيا لأن السببى ما اشتمل على الرابط المذكور كما وضحه الشارح ولو قال المصنف بدل الشطر الأخير * وسببيه كهند معطيه * لأجاد قال السعد ثم السببى والفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى فى النحو الوصف بحال الشئ نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ماهو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفا سببيا وسمى فى علم المعانى المسند فى نحو زيد قام مسندا فعليا وفى نحو زيد قام أبوه مسندا سببيا (قوله كالزهد رأس التزكيه) أى الزهد فى الدنيا أصل التزكية للنفس من رذيلة الذل للخلق ومرا آتهم فى الأعمال واستعبادهم لها بالطمع فيما بأيديهم ومن رذيلة البخل فى الأعمال ورذيلة التكبل بالشهوات ونسيان الآخرة اهـ ع ق ثم هذا مثال لما انعدم منه الأمران بسبب كونه مفردا (قوله أى كونه اسما مفردا) للتناسب أى الاتيان به مفردا كما فسر به ع ق إذ كون الاسم مفردا إنما يفسر به المفردية وقد رجع الشارح إلى هذا التفسير فى قوله بعد فيؤتى به اسما مفردا لعدم الخ تأمل (قوله لعدم الخ) أى لاقتضاء المقام عدم إفادة تقوية الحكم واقتضائه كون المسند غير سببى والمراد بإفادة التقوية هنا الافادة الحاصلة بنفس التركيب نحو قولك زيد قام وأنت عرفت كما يأتى فان الاخبار بالفعل

يفيد التقوية بنفس تركيبه مع المبتدإ لأن المبتدأ يطلب ذلك الفعل المسند إليه ضرورة استدعائه الخبر فانعقد بينه وبينه عند ذكره بعده ثبوت وإذا كان الفعل متحملا لضمير المبتدإ مسندا إليه انعقد بينه وبين المبتدإ ثبوت آخر ضرورة كون مصدوق ذلك الضمير هو المبتدأ فهذا التركيب يفيد التقوية بالوجه المذكور وهو المحترز عنه لأنه متى تحقق وجب كون المسند جملة واحترزنا بقولنا والمراد بإفادة التقوية الإفادة الحاصلة بنفس التركيب من الحاصلة بتكرر المسند فإنها لاتنافى الإفراد كقولك عرفت عرفت قاله ع ق ثم قوله لعدم الخ علة للافراد . واعترض عليها بالجملة الواقعة خبر ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فإنها غير سببى ولا مفيدة التقوى فقد وجدت علة الافراد دونه والعلة والمعلول متلازمان وجودا وانتفاء . وأجيب بأنها مفرد بمعنى لكونها عبارة عن المبتدإ ولهذا لاتحتاج إلى الضمير وإن كانت جملة صورة على أنه يمكن أن يقال إن انتفاء الأمرين شرط فى الافراد لاسبب فيه والشرط لايلزم من وجوده وجود ولاعدم ذكره المسوق . ويجاب أيضا بأن العلة المذكورة علة مجوزة فلايلزم من وجودها وجود المعلول قرره شيخنا (قوله غيرسببى) أى غير منسوب للسبب الذى هو الضمير سمى الضمير سببا تشبيها له بالسبب اللغوى الذى هو الحبل لأن الضمير تربط به الصلات والصفات كما أن الأمتعة تربط بالحبل دسوقى وسيشير الشارح إلى هذا عند قول المصنف وجملة لسبب الخ (قوله نحو زيد قائم) مثال للمفرد المنتفى فيه التقوية والسببية (قوله لاستعداد الخ) ولا شك أنه لايتصف بما ذكر إلا الخالص من الرذائل (قوله والسببى جملة الخ) إن قلت إن فى التعريف دورا لتوقف كون المسند سببيا على كونه جملة حيث أخذت فى تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سببيا كما هو صريح قول المصنف بعد : وجملة لسبب أوتقوية . ومستفاد من كلامه هنا مفهوما لأن مفهوم قوله وأفردوه الخ أن كونه سببيا علة لكونه جملة . قلت المفهوم من كلام المصنف هنا وصريحه فيما يأتى أن كون المسند سببيا علة لإيراده جملة لاعلة لتصور كونه جملة فالمتوقف على كونه سببيا إيراده جملة لاتصورها والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لا إيراده فاختلفت جهة التوقف فلا دور فتأمل (قوله علقت على مبتدإ) أى ربطت به (قوله بعائد) أى متلبسة بعائد أوالباء متعلقة بعلقت صبان (قوله وكونه فعلا) أى ماضيا أومضارعا أوأمرا وقوله فللتقييد أى فلافادة الوصف والفاء زائدة أوعلى توهم أما وقوله بالوقت أى المدلول للفعل وهو أحد الأزمنة الثلاثة من المضى والحال والاستقبال وقوله مع إفادة التجديد أى الحدوث بعد العدم اهـ ع ق وقوله تقييد الوصف أى الحدث الذى دل عليه الفعل ثم إن فى عبارة المصنف أمرين ترك تقييد التقييد بالوقت وإفادة التجدد بكونهما على أخصر وجه مع أن ترجيح الفعل على الاسم بكل منهما إنما يأتى به إذ لولا هو لورد أنه يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة نحو زيد ضارب أمس أوغدا الثانى إطلاق التجديد وإرادة أثره وهو التجدد وفيه نوع كلفة ولو قال :

والفعل التقييد بالزمان مع   تجدد على اختصار قد برع

لسلم منهما فتأمل (قوله للثبوت) أى الحصول من غير تعرض لكون ذلك الحصول متجددا أم لا وقوله والدوام أى دوام ذلك الحصول اهـ ع ق (قوله الماضى الخ) الماضى هو زمان قبل زمانك الذى أنت فيه والاستقبال هو زمان من شأنه أن يرتقب حصوله بعد زمانك والحال هو أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل بشرط تعاقبهما بلامهلة ولاتأخر واحترزنا بالتعاقب بلامهلة من الأجزاء التى وقع فيها فصل كما إذا اعتبر جزء من الثالث منه أوالرابع فما فوق فلايسمى حالا ثم تلك الأجزاء المسماة بالحال لم تبن على التضييق حتى لايسمى منها حالا إلا ماصادفه النطق فقط بل بنى الأمر على عرف

وكونه غير سببى نحو زيد قائم ومنه مثال المصنف وإنما كان الزهد رأس التزكية أى الخلوص من الكدرات لاستعداد صاحبه للحضرة الالهية فإن أريد التقوية أو كان سببيا أتى به جملة كما سيأتى والسببى جملة علقت على مبتدإ بعائد غير مسند إليه فيها فخرج المسند فى نحو زيد منطلق أبوه لأنه مفرد وفى نحو قل هو الله أحد لعدم العائد وفى نحو زيد قام لأن العائد مسند إليه . قال :
(وكونه فعلا فللتقييد بالوقت مع إفادة التجديد وكونه اسما للثبوت والدوام)
أقول : المسند المفرد يكون فعلا ويكون اسما أما الأول فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة الماضى والحال والاستقبال

أهل العربية كما يقال زيد يصلي ويكون حالا إذا كان في أثناء الصلاة المتعاقبة ولو كان قد فرغ منها شطر وبقي شطر فعلم مما ذكر أن ليس المراد بنفي المهلة والتراخي نفي الاتساع عن تلك الأجزاء رأسا بل المراد نفي الفصل بين أجزاء الزمان المعتبرة حالا ومقدارها حينئذ في الاتساع هو بعد نفي الفصل بينهما يعتبر عرفا يعقوبي (قوله على أخصر وجه) كان ينبغي أن يؤخره عن قوله مع إفادة التجدد ليتعلق بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصار . فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لأن تقييده بأحد الأزمنة يتوقف على القرينة لاشتراكه . قلت يحصل به التقييد بدون القرينة بأحد الأزمنة بمقتضى الوضع لا محالة وإنما يحتاج إلى القرينة ليتعين المراد . فان قلت فما الفائدة حينئذ في الايراد فعلاوله مندوحة عن القرينة إلا أن القرينة هنا لتعين المراد وفي الاسم للتقييد قلت فائدته التدرج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير . بقي أنه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على أخصر وجه إذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب أطول اهـ صبان وقوله التدرج في التعيين وذلك لأنه قد عين الحدث أولا بكونه في زمان يحتمل كونه الحال وكونه الاستقبال ثم عين ثانيا بالقرينة بكونه في زمان معين هو الحال أو الاستقبال تأمل (قوله فدلالة الخ) علة لقوله فالتقييد الخ (قوله بصيغته) أي بهيئته (قوله ولا يتأتى الخ) جواب عما يقال إن التقييد بأحد الأزمنة يوجد في الاسم فكيف يجعل علة لكون المسند فعلا . فأجاب بأن العلة هو التقييد مع الأخصرية اهـ صبان (قوله إلا بقيد أمس الخ) الاضافة للبيان وهذا القيد هو قرينة الخ يدل بها الاسم على أحد الأزمنة فقد أفاد أن الاسم إنما يدل عليه بقرينة خارجة ثم إنه كان المناسب للشارح أن يزيد أو نحو ذلك بعد قوله غدا إذ لا تنحصر القرينة فيما ذكره قال الصبان : لا يقال قد سبق أن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فينبغي أن لا يحتاج لقرينة إذا أريد الحال واحتياجه لها إذا أريد غيره كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه وحينئذ لا فرق بين الفعل واسم الفاعل . لأنا نقول معنى كونه حقيقة في الحال أنه حقيقة في الحدث الحال لا في الزمان الحال ضرورة أن الزمان ليس جزء مدلوله بخلاف الفعل فانه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر لأن من لازم كونه حقيقة في الحدث الحال دلالته على الزمان الحالي لأنه لازم معناه فلا يحتاج في الدلالة عليه لقرينة . والجواب أن المراد الدلالة على أحد الأزمنة صريحا واسم الفاعل لا يدل عليه صريحا بل التزاما فاذا أريد الدلالة عليه صريحا احتاج إلى قرينة ع ش ثم بتصرف فتحصل أن معنى كلام الشارح ولا يتأتى في الاسم ذكر من الدلالة على أحد الأزمنة صريحا إلا بقرينة (قوله مع إفادة التجدد الخ) حاصل المقام أن المسند يكون فعلا للتقييد المذكور مع زيادة إفادة تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل عند اقتضاء المقام ما ذكر من التقييد والافادة وهذا التجدد المفاد للفعل إنما أفاده لأنه لما دل على الزمان الذي هو كم أي عرض قابل للقسمة لذاته غير قار الذات بحيث لا تجتمع أجزاؤه في الوجود فيلزمه التجدد ناسب أن يعتبر التجدد في الحدث المقارن له في دلالة الفعل كما أنه معتبر فيه لكن التجدد المعتبر في الحدث هو الحصول بعد أن لم يكن والمعتبر في الزمان بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا فالموافقة بينهما في مطلق التسمية وهذا اللازم للزمان إنما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة فتحصل أن التجدد المفاد للفعل مطلقا بلا واسطة هو تجدد الحدث بمعنى حصوله بعد أن لم يكن والذي هو لازم للزمان ولا يفاد إلا من المضارع بالقرينة هو التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا فمراد المصنف بالتجديد في البيت تجدد

للحدث

على أخصر وجه فدلالة الفعل على الزمان بصيغته ولا يتأتى ذلك في الاسم إلا بقيد أمس أو الآن أو غدا مع إفادة التجدد والحدوث أي التكرار والوقوع مرة بعد أخرى

لزوم ذلك للزمان الذى هو جزء مفهوم الفعل ولازم الجزء لازم الكل إذ الزمان عرض غير قار الذات أى لا تجتمع أجزاؤه فى الوجود كقوله :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة
بعثوا إلىّ عريفهم يتوسم

أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة وأما الثانى فلعدم ما ذكر من التقييد والتجدد وإرادة الثبوت والدوام لأغراض تتعلق بذلك كقوله :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا
لكن يمرّ عليها وهو منطلق

يعنى الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم من غير اعتبار تجدد. قال:

الحدث لا التجدد اللازم للزمان هذا ما أفاده اليعقوبى وغيره. إذا سمعت هذا فقول الشارح أى الشكرر والوقوع مرة بعد أخرى لا يصح إذ ليس هذا هو المفاد للفعل المراد هنا بل هو لازم للزمان وقوله ولازم الجزء لازم الكل لا يناسب أيضا لأنه صريح فى تجدد مجموع معنى الفعل المركب من الحدث والزمان دون المطلوب الذى هو تجدد الحدث فالمناسب لو قال مع إفادة التجدد أى تجدد الحدث المدلول للفعل وذلك لأنه لما كان التجدد لازما للزمان الذى هو جزء مفهوم الفعل ناسب أن يعتبر فى جزئه الآخر وهو الحدث وإن كان اللازم للزمان بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا والمعتبر فى الحدث بمعنى الحصول بعد أن لم يكن فالموافقة فى مطلق التسمية وإنما لزم الزمان التجدد المذكور لأن الزمان عرض الخ هذا هو التحقيق الجميل الذى ينبغى عليه التعويل (قوله لزوم ذلك) أى التجدد وهذا تعليل لكون الفعل يفيد التجدد (قوله إذ الزمان عرض) أى وما هو كذلك يلزمه التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا فهذا تعليل للزوم التجدد للزمان (قوله أى لا تجتمع الخ) تفسير لقوله غير قارّ الذات صبان (قوله كقوله الخ) شاهد للمسند الفعل الذى هو لافادة ما ذكر (قوله أو كلما وردت الخ) الشاهد فى قوله يتوسم وعكاظ سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون فيه ويتفاخرون وكانت فيه وقائع وقوله بعثوا الخ يعنى أن لى على كل قبيلة جناية فاذا وردوا عكاظ طلبنى الكافل بأمرهم وهذا مدح فى العرب للجرىء منهم ، وقيل إنما بعثوا إليه لأنهم لا يتم لهم إظهار مفاخرهم إلا بحضرته لأنه الرئيس على كل شريف والقاضى على كل مجد منيف اهـ من السعد والصبان (قوله وتأملها شيئا فشيئا) هذا التفسير للسعد وغيره قال الصبان هو تفسير بحسب المقام فلا ينافى ما مرّ من أن اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن لا بمعنى التقضى شيئا فشيئا اهـ (قوله وأما الثانى) أى الاسم (قوله فلعدم الخ) أى فلافادة عدم الخ وقد مرّ نظيره (قوله وإرادة الثبوت الخ) أى إرادة إفادة ما ذكر وهذا عطف تفسير بحسب المراد من إفادة عدم ما ذكر أى إن المراد من إفادة عدم ما ذكر هو الارادة المذكورة وليس المراد إفادة العدم المستلزمة لمطلق الثبوت ولو حذف قوله فلعدم ما ذكر من التقييد والتجدد لكان أحسن وأوفق بكلام المصنف ثم إن إفادة الثبوت الذى هو تحقق المحمول للموضوع باسمية المسند بحسب أصل الوضع وإفادة الدوام إنما هى من خارج لا بحسب أصل الوضع فكلام المصنف محمول على أن الدوام من خارج فلا منافاة بينه وبين ما أفاده الشيخ عبد القاهر من أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع حيث قال إن وضع الاسم لأجل أن يثبت به الشئ للشئ من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض فى زيد منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل وعمرو قصير اهـ أفاده السعد والصبان (قوله لأغراض الخ) كـكمال المدح أو الذم لأنهما بالدائم الثابت أكمل اهـ يعقوبى (قوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا) اعلم أن فى إضافة الصرة إلى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهى أن صرته مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرتنا على أنه مفعول ليألف والأحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الألفة من جانب صرته أطول وقوله إلى ضمير المتكلم مع الغير أى يكون لما ذكر فلا ينافى أنه هنا للمعظم نفسه اهـ صبان بحذف (قوله لكن الخ) فيه تكميل حسن إذ قوله لا يألف الخ ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدراهم فأزاله اهـ فنرى (قوله من غير الخ) المناسب أن يزيد قبله دائما كما فعل السعد لأن قوله من غير الخ لا يفيد الدوام بل يصدق بمطلق الثبوت تأمل وإنما كان مراده أن الانطلاق دائم لأن مقام المدح يقتضى دوام ذلك بدليل قوله قبل هذا :

(وقيدوا كالفعل رعيا لتمام وتركوا تقييده لنكتة كثيرة أو انتهاز فرصة) أقول: البحث الرابع في تقييده سواء كان اسما أو فعلا يعمل عمله بواحد من المفاعيل الخمسة أو شبهها كالحال والتمييز والاستثناء وذلك لتتميم الفائدة وتقويتها لأنه كلما ازداد خصوصا زاد بعدا عن الاحتمال وكلما بعد عن الاحتمال قويت الفائدة فإن قولك ضربت زيدا أخص من ضربت وأقوى فائدة وكذا ضربته ضربا شديدا أخص من الفعل وحده لإفادة نوع من الضرب وقس بقية القيدات فقوله كالفعل أي شبه الفعل أي الفعل وشبهه من اسم فاعل أو مفعول أو غير ذلك من كل ما يعمل عمله ولم يبين القيد به للعلم به من علم النحو ويستثنى من شبه المفعول به خبر كان في نحو كان زيد قائما فإن التقييد به ليس لتمام الفائدة لعدمها بدونه لأنه هو المسند فهو ليس قيدا للفعل بل مقيد به فالمعنى تقييد نسبة القيام لزيد بالزمان الماضي المدلول لكان فقط وإن دلت وضعا على الحدث ففي كل من الفعل وخبره فائدة مفقودة في الآخر فإن الأول يدل وضعا على حدث مطلق يعينه خبره والثاني يدل عقلا على زمن مطلق يعينه الفعل. وأما تركه والمكان

تقييده فللأمور: منها ستر القيد من زمان الفعل أو مكانه أو سببه أو نحو ذلك عن المخاطب أو غيره من الحاضرين. ومنها

إنا إذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت إلى طرق الخيرات تستبق

قاله الصبان (قوله رعيا) مفعول لأجله لقيدوا بمعنى المراعاة (قوله سواء كان اسما أو فعلا) المناسب تقديم الفعل على الاسم لأنه الأصل في العمل فيحمل عليه غيره كما لا يخفى (قوله المفاعيل الخمسة) المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لكن لا يتأتى المفعول المطلق من كونه غير مؤكد لأن المؤكد ليس فيه تربية الفائدة كما لا يخفى أفاده الصبان (قوله والاستثناء) أي المستثنى قال الرضى المنسوب إليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضى المنسوب دون المستثنى لأنه الجزء الأول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات اه وبهذا ظهر كونه قيدا للفعل واندفع ما قيل إن المستثنى من تمة المستثنى منه فهو من تمة الفاعل والمفعول وغيرهما فلا معنى لتقييد الفعل به اه عبد الحكيم وقوله من تمة الفاعل أي إن كان الاستثناء منه وكذا يقال فيما بعده وقوله فلا معنى لتقييد الفعل به لأنه إما جزء من تمام الكلام إن كان من الفاعل وإما جزء قيد إن كان من غيره فهو ليس بقيد على كل حال (قوله وذلك) أي التقييد لما ذكر (قوله لتتميم الفائدة) قلت هذا مشكل في المفعول به لأن الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل المفعول به فالتقييد به لأصل الفائدة لا لتتميمها وأي فرق بينه وبين الفاعل فإن تعقله يتوقف على كل منهما. قلت المتعدى يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما وهو معقول لكل أحد لا على تعقل المخصوص بخلاف الفاعل فإن تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لأنه اعتبر في مفهومه النسبة إلى الفاعل الخاص فتأمل سم اه صبان (قوله وتقويتها) تفسير (قوله فإن قولك الخ) إن قلت المناسب فلأن قولك ضربت زيدا أقوى فائدة من ضربت يبعده عن الاحتمال لأخصيته من ضربت لأن المقصود بهذا التعليل إثبات كون المقيد بالمفعول أقوى فائدة لأنه أخص إذ هذا ثابت لا كلام فيه. قلت محط التعليل قوله بعد وأقوى فائدة. إن قلت يبعده أمران تأخيره مع أنه المقصود من التعليل وحذفه والاقتصار على الأخصية في قوله وكذا ضربته الخ. قلت أما التأخير فلأنه أراد التمهيد له بذكر ما يترتب عليه وأما حذفه فيما بعد فمن الحذف من الثاني لدلالة الأول وهو كثير جدا تأمل (قوله أي شبه) أي فالكاف اسم بمعنى مشبه (قوله أي الفعل وشبهه) اعلم أن منطوق المصنف ثبوت ما ذكر لشبه الفعل ويفهم منه ثبوته للفعل بالأولى فقول الشارح أي الفعل الخ ليس بيانا للمنطوق فقط بل لكل من المنطوق والمفهوم تأمل (قوله أو غير ذلك) كأفعل التفضيل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة (قوله من شبه المفعول) أي من حيث الانتصاب قاله الدسوقي وغيره وقوله به لا حاجة إليه (قوله لأنه هو المسند) أي فلا يحصل إلا به فهذا تعليل لقوله لعدمها بدونه (قوله لأنه هو المسند) لأنه الدال على الحدث بخلاف كان فإنها لا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره بل هي إنما تدل على الزمان أفاده الصبان وللدلالة المذكورة أشار الشارح بقوله بل مقيد به وسيصرح به بعد (قوله فالمعنى الخ) لعل أصل النسخة تقييدت نسبة القيام الخ وعرفت على الناسخ والأفقوله تقييد الخ لا يلائم قولك كان زيد قائما تأمل (قوله فقط) راجع للمدلول والأوضح جعله بجانبه (قوله وإن دلت وضعا الخ) هذا خلط مذهب بمذهب لأن القائل بدلالتها على الزمان فقط لا يقول بدلالتها على الحدث كما تقدم ولا يقال على مذهبه ففي كل من الفعل الخ إنما يقال هذا على مذهب الرضى القائل بدلالتها على الحدث أيضا كما أفاده الصبان فالمناسب أن يقول بدل قوله وإن دلت الخ خلافا لمن قال إنها تدل على الحدث أيضا ففي كل الخ (قوله فإن الأول يدل وضعا الخ) فمعنى كان زيد حصل شيء لزيد وقولك قائما ونحوه تفصيل لذلك الشيء المبهم أفاده الصبان (قوله من زمان الخ) أشار بالزمان

والمكان إلى المفعول فيه و بالسبب إلى المفعول له وقوله أو نحو ذلك كمصاحبه وماوقع عليه الفعل ومابين نوعه أو عدده (قوله انتهاز الفرصة) نحو غزال وقع (قوله أى المبادرة) تفسير للفرصة وقوله أى انقضاؤها تفسير للانتهاز وفى الكلام حذف مضافين أى وتركوا التقييد لخوف انقضاء زمن المبادرة والذى فى القاموس أن الانتهاز هو الاغتنام وأن الفرصة هى النوبة وهى هنا الأمر المحبوب الذى يتناوب حصوله بحيث يحصل لهذا تارة ولهذا أخرى و إجراء المصنف على هذا أولى وأظهر (قوله الجهل بالقيود) بأن جهل المتكلم مفعول الفعل أو زمانه أو مكانه أو نحو ذلك (قوله عدم الحاجة إليها) لعلمها من المقام مثلا (قوله وخصصوا الخ) إن قلت ما النكتة فى مخالفته للأصل حيث قدم التخصيص المذكور على التقييد بالشرط مع قوله فى الخطبة سلكت ما أبدى الخ. قلت هى كون كلّ من الاضافة والوصف أشد تعلقا بالمسند من الشرط إذ الاضافة يصير بها المتضايفان كالشئ الواحد والوصف له حكم الموصوف تدبر (قوله بالوصف) أى بوصفه وقوله والاضافة لغيره ثم إن المصنف قد حذف علة التخصيص من غير دليل. وأفادها الشارح بقوله لقصد التخصيص ولو قال المصنف :

وخصصوا بالوصف والاضافه للقصد والترك حوى خلافه

لسلم مما وقع فيه تأمل بانصاف (قوله خلافه) أى خلاف التخصيص كما سيشير اليه الشارح وسنوضحه (قوله قد يكون تقييد الخ) أشار بلفظ التقييد إلى ماصرح به السعد من أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح فاعرفه (قوله كقولك أخوك الخ) عبارة ع ق فيقال فى التخصيص بالوصف زيد كاتب مجيد مخصصا كتابته بالاجادة وزيد أبيض ناصع تخصيصا لبياضه بالنصوع دون غيره و إنما لم نمثل بنحو زيد رجل صالح لأنه قد يدعى أنه لافائدة إلا بالوصف فلا تخصيص اه وقوله قد يدعى الخ أى فيحتاج إلى الجواب بأن زيدا قد يكون صبيا والرجل هو البالغ ومالا يحوج إلى الجواب أولى إذا عرفت هذا عرفت أنه كان الأولى للشارح أن يمثل بما مثل به ع ق (قوله كستر) فهذا يقتضى خلاف التخصيص وهو الابهام على من أريد الستر عنه (قوله انتهاز فرصة) نحو هذا غزال من غير ذكر كبير أو نحوه (قوله وكونه الخ) تبع المصنف الأصل فى تأخير هذا عن ترك التقييد بمفعول ونحوه . وقد اعترض عليه بأنه كان ينبغى أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد المذكور ويؤخر ترك التقييد لتجرى القيود الوجودية على سنن واحد ذكره الصبان عن يس . والجواب عنه هناك لايتأتى هنا كما يعلم بمراجعته وسنن الواحد هو التقديم على غيرها ثم هذا الاعتراض لايجرى فى التخصيص بالوصف والاضافة نظرا لكونهما ليسا من القيود فى اصطلاحهم كما علمت (قوله معلقا) أى على الشرط وقوله بالشرط أى بسبب أداة الشرط المقتضية لتعليق المسند على مدخولها ع ق (قوله فلمعانى) أشار ع ق إلى أن الفاء واقعة فى جواب أما المحذوفة الداخلة على كونه وأن اللام داخلة على مضاف محذوف هو إفادة وقدر الشارح تحصيل وكل صحيح (قوله قد يقيد الخ) فسر الشارح كالمصنف فى شرحه التعليق بالتقييد للاشارة إلى أن التعليق تقييد وهو المستفاد من عباراتهم وفى ع ق أنهما متغايران فراجعه (قوله بالشرط) أى بفعل الشرط وهذا بسبب أداته (قوله لتحصيل معنى أداته) أى لتصيره حاصلا فى ذهن السامع مع التعليق الذى بسببها أى لاقتضاء المقام تصيير معنى أداة الشرط حاصلا فى ذهن السامع مع تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى حاصل ذلك التعليق بسبب تلك الأداة فالمقام يقتضى كلا من الأمرين كما يفيده الصبان وغيره و يصرح به عبارة ع ق حيث قال فمن مثلا من أدوات الشرط للعاقل على وجه العموم فاذا اقتضى المقام تعليق قيامك على قيام عاقل مطلقا قلت من يقم أقم معه اه وقس (قوله ففيه تقييد الخ) اعلم أن إن تفيد الشك مع التعليق فى الاستقبال فاذا

انتهاز الفرصة أى المبادرة أى انقضاؤها . ومنها الجهل بالقيود . ومنها عدم الحاجة إليها . قال :

(وخصصوا بالوصف والاضافه

وتركوا لمقتض خلافه)

أقول: قد يكون تقييد المسند بالوصف كقولك أخوك رجل صالح أو لاضافة نحو أخوك غلام زيد لقصد التخصيص وقد ترك تقييده لغرض اقتضى خلاف التخصيص كستر أو انتهاز فرصة ونحو ذلك مما تقدم من مقتضى ترك تقييد الفعل بمفعول ونحو ذلك . قال :

(وكونه معلقا بالشرط

فلمعانى أدوات الشرط)

أقول : قد يقيد المسند بالشرط لتحصيل معنى أداته نحو إن تكرمنى أكرمك ففيه تقييد

إكرام المتكلم بإكرام المخاطب المفاد بان لأن الشرط قيد فى الجزاء مع الاشعار بأنه سبب فيه . ولما دعت الحاجة إلى معانى أدوات الشرط تكلم عليها أهل المعانى وإن كانت من مباحث علم النحو وأكثر ما وقع بحثهم على معانى إذا وإن ولو وبيان ذلك فى الأصل وشرحه .

قال :

(ونكروا إتباعا أو تفخيما حطا وفقد عهد أو تعميما)

أقول: البحث الخامس فى تنكير المسند وأسباب تنكيره كثيرة منها إتباع المسند إليه فى التنكير نحو رجل من الكرام حاضر إذ لا يكون المسند معرفة مع تنكير المسند إليه إلا فى نحو كم مالك ومنها التفخيم

اقتضى المقام التعليق المذكور على وجه الشك لكونك غير جازم بإكرام السامع إياك مثلا أبتجلن فقلت إن تكرمني أكرمك فقد وجد تقييد المسند الذى فى الجزاء بالشرط على وجه الشك لاقتضاء المقام لما ذكر إذا علمت هذا علمت أنه كان المناسب للشارح فى تطبيق المثال أن يقول ماقلناه وهو فقلو جدا لخ إذ ما ذكره لايفيد جميع مااشتمل عليه المثال مما اقتضاه المقام مع أن مقصوده بيانه مع ما فى عبارته من عدم الوضوح (قوله إكرام المتكلم) أى الذى هو المسند فى الجزاء وقوله بإكرام المخاطب أى الذى هو الشرط (قوله المفاد بان) أى المفاد للكلام بان أى الذى أفاده الكلام بسببها والمفاد بالرفع صفة لتقييد (قوله لأن الشرط قيد فى الجزاء) فالكلام هو الجزاء وإنما الشرط قيد له لكن ينبغى أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداة الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين كما صرح به فى شرح الكشاف لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فان جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء اهـ صبان أى ويكون مضمون جملة الشرط قيدا له (قوله مع الاشعار الخ) فائدة زائدة على التعليل وضميرانه الشرط وضمير فيه للجزاء (قوله تكلم عليها أهل المعانى) وقد أفدناك بعضها وسيأتى بعضها وقس الباقى (قوله وبيان ذلك فى الأصل وشرحه) حاصله أن إن وإذا يشتركان فى إفادة تعليق حصول الجزاء فى المستقبل بحصول الشرط فيه لكن أصل إن أى موضع استعمالها الحقيق الشك فى وقوع الشرط قيل والتوهم وقيل وكذا المظنون وأصل إذا الجزم بوقوعه ولا تستعمل إن فى غير الشك وإذا فى غير الجزم إلا لنكتة كما أنهما لايدخلان على ماض من شرط أو جزاء إلا لنكتة ولو لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتنى أكرمتك معلقا الاكرام بالمجىء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهى لامتناع الثانى أعنى الجزاء لامتناع الأول أعنى الشرط أى إنها للدلالة على انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول فاذا اقتضى المقام ذلك قلت مثلا لو جئتنى لأكرمتك لافادة أن الاكرام امتنع وسبب امتناعه امتناع الشرط فاذا كان المخاطب يعلم انتفاء الاكرام وهو طالب أو كالطالب فى زعمك لسبب امتناعه . قلت ما ذكر أى امتنع إكرامى كما علمت لامتناع مجيئك أى ولو وقع مجيئك وقع الاكرام وإذا كانت لو لتعليق حصول الخ فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جملتيها إذ الثبوت ينافى التعليق والاستقبال ينافى المضى فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة . [تنبيه] ماتقدم من أن الكلام هو الجزاء وأن الشرط قيد هو اعتبار أهل العربية وللمناطقة اعتبار آخر وهو أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وإنما الخبر مجموعهما المحكوم فيه بلزوم الثانى للأول فمعنى قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم فرق بين الاعتبارين أفاده السعد (قوله إتباعا) أى لقصد إتباعه للمسند إليه حيث يكون وهو نكرة أيضا وقوله أو تفخيما أى لقصد التفخيم أى التعظيم لأن التنكير مشعر بذلك فكأنه يقال بلغ من التعظيم إلى حيث ينكر ولا يعرف ع ق (قوله وفقد عهد) أى وإرادة إفادة فقد عهد المسند ثم إن المصنف اعتبر كلا من هذا ومابعده نكتة ولا مانع منه وإن كان خلاف ما للأصل من اعتبار مجموعهما نكتة (قوله إذ لا يكون المسند الخ) وما ورد مما يوهم ذلك فمن باب القلب كقوله * ولا يك موقف منك الوداعا * فان الأصل ولا يكن موقف الوداع موقفا منك ع ق (قوله إلا فى نحو كم مالك) أى من كل ما كان من باب الاستفهام فقد جوزوا فيه

ان

نحو هدى للمتقين ومنها الحط أى التحقير نحو ما زيد شيئا ومنها أن لا يكون معهودا نحو زيد شاعر ومنها إرادة التعميم بأن لا يكون خاصا بالمسند إليه كهذا المثال . قال :

(وعرّفوا إفادة العلم بنسبة أو لازم الحكم)

أقول : البحث السادس فى تعريفه فيؤتى به معرفة ليستفيد السامع العلم بأن ذلك المسند المعلوم حاصل لذلك المسند إليه المعلوم له إذ لا يلزم من العلم بالطرفين العلم بنسبة أحدهما للآخر فإذا كان السامع يعلم زيدا و يعلم

أن يكون كم مبتدأ وهو نكرة فما لك خبر وهو معرفة وعبارة ع ق ونكروا أى أتوا بالمسند نكرة إتباعا أى لقصد اتباعه للمسند إليه من حيث يكون هو نكرة أيضا فإنه إذا كان المسند إليه نكرة تبعه المسند فى التنكير فى غير باب الاستفهام إلى أن قال واحترزنا بقولنا فى غير باب الاستفهام من نحو قولك من أبوك فقد جوزوا فيه أن يكون من وهو نكرة مبتدأ و يكون أبوك خبرا وهو معرفة كذا قيل وفيه نظر لأن أبوك فى المثال غير متعين المدلول فالمعنى من شخص يسمى بالاسم المذكور و يوجد فيه معناه فهو فى معنى النكرة مصدوقا و إن عرف مفهوما فانظره اه وقوله لأن أبوك الخ أى وكذا نظيره كمالك فى مثال الشارح فالمعنى كم الشىء الذى يطلق عليه هذا اللفظ و يوجد فيه معناه فهو فى معنى النكرة مصدوقا وإن عرف مفهوما . أقول يظهر لى أن هذا لا يتجه على تخصيص القاعدة فإن الخبر حيث كان معرفة مفهوما لا يحكم عليه بكونه نكرة إذ لم يخرج عن التعريف من كل وجه بل يحسن عندى أن هذا يعلل به التخصيص فيقال إنما خصت القاعدة بباب الاستفهام لأن الخبر فيه نكرة مصدوقا فاغتفر عدم اتباعه لفظا لوجود التبعية معنى فى الجملة تأمل بنظر دقيق (قوله نحو هدى للمتقين) بناء على أنه خبر ذلك الكتاب أو خبر مبتدإ محذوف أى هو هدى فالتنكير فى هدى للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكمالها وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب فيفيد الإخبار أنه نفس الهداية مبالغة وأما إن أعرب حالا فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه للتفخيم أيضا يعقوبى (قوله نحو ما زيد شيئا) عبارة اليعقوبى أو التحقير كقولك الحاصل لى من هذا المال شىء أى حقير وقد مثل بقول القائل ما زيد شيئا والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفى الشيئية اه (قوله نحو زيد شاعر) فالتنكير هنا لإرادة عدم العهد ولو أريد العهد لأتى بأل التى هى له (قوله إرادة التعميم) أى جعل المسند عاما للمسند إليه وغيره فقوله بأن لا يكون أى المسند خاصا الخ تصوير لعمومه الذى فى ضمن التعميم فتحصل أن معنى إرادة التعميم إرادة جعل المسند غير خاص بالمسند إليه فمفاد التعميم عدم الحصر الذى فى الأصل (قوله إفادة العلم بنسبة) أى لإفادة العلم بنسبة خبر معلوم إلى مبتدإ معلوم وستبين هذا أتم تبيين (قوله أو لازم الحكم) هو لازم فائدة الخبر السابقة ذكره الصبان عن سم (قوله العلم بأن ذلك المسند الخ) أى العلم بحصول مسند معلوم لمسند إليه مثله فقوله بأن الخ مؤول بمصدر هو حصول بمعنى ثبوت مفسر للنسبة وأشار بهذا إلى أن المراد بالنسبة فى كلام المصنف نسبة بين معلومين لا مطلق نسبة إذ العلم بها متحقق فيما بين المنكرين أيضا فلا يقتضى تعريفا وأشعر قوله حاصل لذلك المسند إليه المعلوم أن تعريف المسند لا يكون إلا عند تعريف المسند إليه وهو كذلك إذ ليس فى كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية التى كلامنا فيها و إن كان فى الإنشائية كما فى قولك من زيد ومن القائم كما تقدم (قوله إذ لا يلزم الخ) تعليل لمحذوف مستفاد مما قبله أى و إنما صح الاحتياج إلى حكم بأمر معلوم على أمر معلوم حتى عرف المسند لأجل ما ذكر لأنه لا يلزم الخ أفاده ع ق (قوله فإذا كان الخ) حاصل المقام أن السامع على كل تقدير يعرف أن له أخا و يعرف الاسم و يعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم اتصاف الذات بذلك الاسم و يجهل اتصافها بالأخوة فتقول زيد أخوك وتارة بالعكس فتقول أخوك زيد فالضابط فى التقديم أنه إذا كان للشىء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى فقدّم ما يعرف الاتصاف به أفاده السعد والصبان . قال فى الأطول هذا الضابط قاصر لأنه لم يبين ما إذا عرف المخاطب كلا من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة فيهما كما إذا عرف المخاطب أن له أخا وعرف زيدا بعينه ولم يعرف أن زيدا وأخاه متحدان فتريد أن تفيده ذلك الاتحاد فأنت حينئذ بالخيار فاجعل أيهما شئت مسندا إليه اه نقله الصبان . أقول يظهر لى

أن له أخا ولا يعرف اسمه فقيل له زيد أخوك حصل له العلم بالنسبة التى كان يجهلها ولا يشترط اتحاد طريق تعريفهما بل تغاير المفهومين ولذلك أوّل نحو شعرى شعرى بشعرى الآن مثل شعرى الماضى المشهور بالحسن و يؤتى به معرفة أيضا لافادة السامع العلم بأن المتكلم عالم بلازم الحكم كقولك زيد أخوك لمن يعلم أنه أخوه لتفيده أنك عالم بذلك فلازم معطوف على نسبة.

قال :

(وقصروا تحقيقا او مبالغه بعرف جنسه كهند البالغه)

أقول: المسند قد يعرف لقصد قصره على المسند إليه تحقيقا كقولك زيد الأمير إذا لم يكن أمير غيره أو مبالغة كقولك زيد الفقه أى الكامل فى الفقه كأنك لم تعتد بفقه غيره ومنه مثال المصنف قال :

(وجملة لسبب أو تقويه كالذكر يهدى لطريق التصفيه)

أقول: البحث السابع فى كون المسند جملة وذلك إما لكونه سببا

أن هذه الصورة هى عين الأولى من الصورتين السابقتين الداخلتين فى الضابط فانه متى عرف زيدا بعينه كان عالما باتصاف الذات بالاسم ومتى جهل الاتحاد كان جاهلا باتصاف الذات بالأخوة وحيث كان الحاصل هنا علم اتصاف الذات بالاسم وجهل اتصافها بالأخوة كان عين الصورة الأولى فعليك بالانصاف (قوله أن له) أى لنفس السامع (قوله ولا يعرف اسمه الخ) هذا لازم لعدم معرفة أنه ذات زيد و إلا فلو عرف أنه ذات زيد لعرف الاسم فقد اكتفى باللازم عن الملزوم وكان الأوضح التصريح بالملزوم تأمل (قوله فقيل له زيد أخوك) أى بتعريف الطرفين وقوله حصل له العلم بالنسبة الخ أى وهى التى بين المعلومين (قوله اتحاد طريق تعريفهما) كأن يكونا معرفين بأل نحو الراكب هو المنطلق أو موصولين نحو الذى عندك هو الذى كان معى بالأمس (قوله بل تغاير المفهومين) أى بل يشترط تغاير المعنيين للجزءين و إن اتحدا مصدوقا فقولك الشاعر هو الضاحك مصدوق الجزءين واحد ومعناهما مختلف إذ معنى الأول ذات ثبت لها الشعر ومعنى الثانى ذات ثبت لها الضحك (قوله ولذلك) أى لاشتراط تغاير المفهومين (قوله بشعرى الآن الخ) التأويل إنما هو بقوله الآن و بقوله الماضى الخ وأما مثل فهى للاشارة إلى مضاف مقدر قبل الخبر (قوله بأن المتكلم الخ) بيان للازم الحكم وقوله بلازم الحكم المناسب حذف لازم لأن لازم الحكم هو كون المتكلم عالما بنفس الحكم والمراد هنا الحكم الذى بين المعلومين (قوله فلازم معطوف الخ) تفريع على إعادة لفظ العلم قريبا إذ فيها إشارة لما ذكره (قوله وقصروا الخ) عبارة ع ق ثم إن تعريف الخبر قد يكون باللام العهدية كقولك زيد هو المنطلق أى هو ذلك المنطلق المعهود لك أيها المخاطب وقد يكون باللام الجنسية والتعريف بها يفيد الحصر حقيقة أو ادعاء و إلى إفادة الحصر بها أشار بقوله قصروا الخ اه والمراد قصر المسند على المسند إليه (قوله تحقيقا) مفعول مطلق أى قصروا تحقيقا وكذا مبالغة (قوله بعرف جنسه) أى بتعريف بما يدل على إرادة جنسه أى جنس المسند وهو أل الجنسية فعرف بمعنى تعريف وإضافته إلى جنس لأدنى ملابسة ثم هذا الظرف متعلق بقصروا والباء للسببية (قوله كهند البالغة) مثال الثانى أى كقولك هند البالغة لمحسن البديع قصر البلوغ الحسن الرفيع على هند لأن البلوغ فى غيرها كالعدم لقصوره عن مرتبتها و يحتمل أن يريد أنها الموصوفة بالبلوغ وهو الاحتلام دون غيرها من أخواتها مثلا فيكون القصر إضافيا وفيه برودة كما أن فى الوجه الأول إجحافا أفاده ع ق وعلى الاحتمال الثانى فهو مثال للأول (قوله بعرف) أى بأل الجنسية (قوله إذا لم يكن الخ) أشار إلى أن ضابط القصر الحقيقى أن لا يوجد المقصور فى غير المقصور عليه ثم هو أعم من أن يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقى أو العرفى فزيد الأمير يحتمل أن يراد به كل أمير البلد فيكون استغراقا عرفيا فيفيد قصر إمارة البلد تحقيقا وأن يراد به كل الأمير فيفيد قصر الأمير مطلقا لكنه كاذب أطول اه صبان وقوله مبنيا الخ أى سببه كون المقصور عليه أسند إليه المستغرق استغراقا حقيقيا أو عرفيا (قوله أو مبالغة) أى قصرا غير محقق بل للمبالغة صبان (قوله كأنك لم تعتد الخ) فقصر الفقه عليه غير محقق بل هو ادعائى (قوله لسبب) أى لوجود سبب موصل المسند إليه كذا يستفاد من شرح المصنف واللام للسببية فقول الشارح و ع ق لكونه سببيا بيان للمقصود تأمل (قوله أو تقوية) أى تقوية ثبوت المسند للمسند إليه أو نفيه عنه نحو زيد قام وما زيد قام ثم إن اللام للملحوظة فى المعطوف للسببية أيضا لا للغرض فالمعنى ولحصول التقوية أى التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فتدخل صور التخصيص نحو أنا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى لحصول التقوى فيها و إن كان القصد التخصيص أفاده الصبان . [تنبيه] التى للتقوية لا تكون إلا فعلية كما قاله اليعقوبى وهو واضح (قوله كالذكر الخ) مثال الثانى إذ فيه تكرر إسناد الهداية إلى الذكر وبه تحصل التقوية وقوله لطريق التصفية الاضافة

للبيان أى الطريق الذى هو تصفية النفس من الحجب الشهوانية (قوله أو مشتملا الخ) أفاد أنه منسوب إلى السبب (قوله لأنه سبب لربط الخ) تعليل لمحذوف مفهوم مما قبل أى وإنما سمى سببيا لأنه الخ وأراد أنه سبب فاعلى أى إنه رابط للجملة به أى بالمسند إليه هذا وكان المناسب له أن يقول لأنه رابط للجملة به أى والرابط هو معنى السبب لغة لأن عبارته ظاهرها تعليل الشىء بنفسه وإن آلت إلى ماذكر تأمل (قوله نحو زيد قام أبوه) مثال للسببى (قوله بنفس التركيب) بأن يكون المسند جملة مشتملة على الاسناد إلى ضمير المسند إليه (قوله لابالتكرير) إذ لايقتضى كون المسند جملة لحصوله مع الافراد نحو عرفت عرفت (قوله والأداة) يقال فيه ماقيل فى التقوى بالتركيب ومثاله إن زيدا عارف (قوله نحو أنا قمت) مثال للتقوى المراد هنا (قوله ولايشترط فى الجملة الخ) أما فى جملة المسند السببى فربما يظهر نحو زيد اضربه بناء على جواز ماذكر وأما فى جملة المسند التى هى المتقوى فلا يظهر له مثال بل ربما أفادت عبارة اليعقوبى فى ذكر سبب التقوى عن المفتاح أن الجملة فيه لاتكون إلا خبرية تأمل (قوله وجملة معطوف الخ) مثله فى شرح المصنف والأقرب منه أنه مبتدأ خبره لسبب لاسببا وهومناسب لما بعده بلصقه (قوله واسمية الجملة الخ) يظهر لى أن الياء فى اسمية وفى الفعلية ياء المصدرية لفعل مقدر كالياء فى الضاربية أى كون الشخص ضاربا بدليل أن معنى الاسمية كون الجملة اسمية وكذا مابعدها تأمل ثم إن أل فى الجملة للعهد الذكرى والمعهود جملة فى البيت قبله فمفاد مجموع البيتين أن المقتضى لايراد الجملة مطلقا إما التقوى أوكونه سببيا والمقتضى لخصوص كونها اسمية أوفعلية أوشرطية مامر وسيذكره الشارح (قوله وشرطها) أى شرطيتها وألجأته الضرورة إلى الحذف ولو قال : وكونها فعلية واسميه شرطية لنكتة جليه لكان أوضح وأسلم (قوله جلية) أى ظاهرة عما مر عق (قوله من أن الاسمية الخ) ينبغى أن تقيد بما خبرها اسم لافعل وإلا لم تفد الدوام والثبوت بل التجدد كما هوظاهر سم صبان وذلك لأنك إذا قلت زيد أبوه انطلق فقد أسند الانطلاق فى الفعلية لضمير الأب على وجه التجدد فليكن إسناده إلى زيد كذلك إذ لافرق تأمل (قوله والفعلية للتجدد الخ) كقولك زيد يشتغل أبوه بما أهمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بأن أباه يتجدد له الشغل بما أهم المخاطب يعقوبى (قوله والشرطية للاعتبارات الخ) نحو زيد إن تلقه يكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكرام الحاصل على تقدير اللقى المشكوك فيه وزيد إذا لقيته يكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكرام المعلق بوقوع اللقى المحقق على هذا فقس صبان بأدنى تصرف [تنبيه] أهمل المصنف والشارح الكلام على ظرفية الجملة . قال الأصل وشرحه وهى لاختصار الفعلية لأن الظرف مقدر بالفعل على الأصح لأن الفعل هو الأصل فى العمل اهـ (قوله أصالة) أى لقصد إفادة الأصالة إذ الأصل فى المسند التأخير لأنه وصف للمسند إليه وقصد الاجراء على الأصالة حيث لامقتضى للعدول عنه واجب فتقول زيد قائم لاقائم زيد بالتقديم إذ لايقدم إلا لمقتض عق (قوله لقصر الخ) ماواقعة على مسند إليه وبه متعلق بيحكم وضميره للمسند وكذا عليه وضميره للمسند إليه وصلة قصر محذوفة أى عليه أى المسند فقد أفاد المصنف أن التقديم لقصر المسند إليه على المسند وهو المختار وسيأتى الكلام عليه مع ماذكره الشارح مما خالفه (قوله أوتفاؤل) أى يكون التقديم للتفاؤل الذى هو أن يسمع من أول وهلة مايسر اهـ يعقوبى ولعل فى كلامه حذف مضاف أى أثر أن يسمع إذ التفاؤل هو ماينشأ عن سماع ماذكر من ترقب مايسر كما أن التشاؤم هو ترقب المكروه تأمل (قوله ويتبين الخ) أى يتأكد طلبه وهذا زائد على المصنف (قوله إما لقصره على المسند إليه) يفيد ظاهره أن القصر من قصر الصفة على الموصوف وقد رده السعد ولم يرتض أنه قصر موصوف

أو مشتملا على السبب وهو ضمير المسند إليه لأنه سبب لربط الجملة به نحو زيد قام أبوه وإما لتقوية الحكم بنفس التركيب أى لابالتكرير والأداة نحو أنا قمت ومنه مثال المصنف ولا يشترط فى الجملة أن تكون خبرية وجملة معطوف على معلقا . قال:

(واسمية الجملة والفعليه وشرطها لنكتة جليه)

أقول: اسمية الجملة وفعليتها وشرطيتها لما مضى من أن الاسمية للدوام والثبوت والفعلية للتجدد والحدوث والشرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط إلى آخر ما تقدم . قال :

(وأخروا أصالة وقدموا لقصر مابه عليه يحكم
تلبيه اوتفاؤل تشوق كفاز بالخضرة ذو تصوف)

أقول: البحث الثامن فى تقديمه وتأخيره فتأخيره للأصل ويتبين إذا كان ذكر المسند إليه أهم وتقديمه إما لقصره على المسند إليه

على صفة وعلله الفنرى بأنه القانون فى الاستعمال فكان المناسب للشارح أن يقول إما لقصر المسند إليه عليه لاسيما وكلام المصنف كالصريح فيه وسيأتى تخريج مثال الشارح على كلٍّ من الطريقتين (قوله لافيها غول) الغول هو مايحصل بشرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء يعقوبى (قوله بخلاف خمر الدنيا) أى فانّ فيها غولا . إن قلت المسند هو الظرف أعنى فيها والمسند إليه ليس بمقصور على المسند على هذا الحلّ بل على كل جزء منه أعنى الضمير الراجع إلى خمر الجنة وحينئذ فلايصح التمثيل بالآية لما إذا كان التقديم لقصر المسند إليه على المسند . قلت المقصود من العبارة أعنى بخلاف الخ خلاف هذا الظاهر وهو أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بالكينونة فى خمر الجنة لايتجاوزه إلى الاتصاف بالكينونة فى خمر الدنيا هذا ان اعتبرت النفى فى جانب المسند إليه بأن جعلته جزءا منه فان اعتبرته جزءا من المسند فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول فى خمر الجنة لايتجاوزه إلى عدم الحصول فى خمر الدنيا فالمسند إليه على كل من الاحتمالين مقصور على المسند قصرا غير حقيقى فان قصر عدم الغول فى الأوّل على الكينونة فى خمر الجنة والغول فى الثانى على عدم الكينونة فى خمر الجنة إنما هو بالنسبة إلى خمر الدنيا دون سائر المشروبات وإلا لزم أن عدم الغول لايتجاوز إلى الكينونة فى لبن الجنة أو أن الغول لايتجاوز إلى عدم الكينونة فى لبن الجنة مثلا وهو باطل هذا إيضاح ماذكره السعد مخرجا للمثال على مارتضاه من أن التقديم لقصر الموصوف على الصفة وأما تخريجه على الطريقة المردودة التى يفيدها ظاهر الشارح فالمعنى على اعتبار النفى فى جانب المسند إليه أن الكينونة فى خمر الجنة مقصورة على عدم الغول لاتتجاوزه إلى الغول وعلى اعتباره فى جانب المسند أن عدم الكينونة فى خمر الجنة مقصور على الغول لايتجاوزه إلى غيره من الصفات الجميلة التى فى خمر الدنيا هذا والقضية على الاعتبار الأوّل معدولة الموضوع وعلى الثانى معدولة المحمول ثم إن جعل التقديم فى الآية للقصر يقتضى مسوّغا للابتداء بالنكرة غير التقديم لأن إفادة القصر فى نحوذلك مقيدة بأن يصح الابتداء بدون التقديم وحينئذ فالمسوّغ جعل التنوين للتنويع لا النفى لعدم تسلطه على المبتدإ حال العدول ولا كون الغول مصدرا لأن ذلك مخصوص بالدال على تعجب أودعاء ذكره الصبان (قوله ولذا) أى ولأن التقديم يفيد التخصيص وقوله لم يقدم أى المسند الذى هو الظرف وقوله بأن يقال الخ تصوير للتقديم (قوله لئلا يفيد الخ) تعليل للنفى وفيه أن التقديم لايلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالاهتمام إلا أن يقال المراد لئلا يتوهم إفادة ثبوت الخ قاله سم ثم إن وجود المانع المعنوى من تقديم الخبر لاينافى وجود المانع اللفظى وهو عدم التكرير وكذا كون الأصل تقديم الاسم على الخبر قاله عبد الحكيم وقوله وهو عدم التكرير أى لأنه إذا فصل بين لا واسمها بالخبر وجب التكرير وكذا يجب الرفع أيضا صبان والسائر هنا بمعنى الباقى ثم إن الظاهر أنّ إفادة التقديم ماذكره مبنية على أنّ التقديم لقصر المسند إليه على المسند لاعلى ما للشارح فتأمل (قوله فى سائر كتب الله) أى مع انتفائه عنها لأنّ المراد بالريب هنا كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه فى القرآن والسكون مظنته منتفية عن سائر كتب الله تعالى لمافيها من الاعجاز بنحو الاخبار عن المغيبات سم صبان (قوله أوالتنبيه الخ) أى عند اقتضاء المقام تعجيل المراد من الكلام لأجل خوف فوات الفرصة مثلا أولطلب تحققه فرارا من الذهول للاعتناء بالمدح والتعظيم اهـ يعقوبى (قوله على أنه خبر الخ) إنما كان التقديم منبها على الخبرية ونفى النعتية لأنّ النعت لايتقدم على المنعوت وإنما قال من أول وهلة لأنه ربما يعلم أنه خبر لانعت بالتأمل فى المعنى والنظر إلى أنه لم يرد فى الكلام خبر المبتدإ قاله السعد (قوله من أول وهلة) متعلق بمحذوف حال

نحو لافيها غول بخلاف خمر الدنيا ولذا لم يقدم فى قوله لاريب فيه بأن يقال لافيه ريب لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى أوالتنبيه على أنه خبر من أوّل وهلة لانعت نحو:

من

من التنبيه وكان الأولى تقديمه كما صنع الأصل ومعنى من أوّل وهلة من أوّل شئ فهو بمعنى قول الأصل من أوّل الأمر (قوله له همم الخ) تمامه * وهمته الصغرى أجلّ من الدهر * والهمة الارادة كما فى المختار وتمدح إن تعلقت بمعالى الأمور وقوله أجل أى باعتبار متعلقها من الدهر أى الذى كانت العرب تضرب بهممه المثل لأنه لوقوع العظائم فيه كأن له هما تتعلق بتلك العظائم فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن هممه ع ق ويحتمل غير ذلك والبيت لحسان يمدح به النبى صلى الله عليه وسلم وبعده :

له راحة لو أن معشار جودها على البر كان البر أندى من البحر

أفاده الصبان (قوله أنه) أى له المؤخر عن همم (قوله لشدة طلب الخ) أى فاذا قدمت على الخبر فلابد أن يتوهم من أوّل الأمر أن مابعدها وصف فينتظر الخبر فيفوت الغرض من تمكين مدحه وتعظيمه فى القلوب بأنّ له هما موصوفة بما ذكر لأنّ انتظار الخبر ربما يخل بامتلاء القلب من أوّل وهلة لتعظيم الممدوح وذلك الامتلاء الأوّلى مقصود للمادح لأنه أنسب بمقام المدح من غيره وبقول الشارح لشدّة الخ يندفع مايقال إنه قد تتوهم الحالية حال التقديم وأنهم لم يقتموا فى نحو زيد القائم مع عدم العلم من أوّل الأمر بأنه خبر لانعت . وحاصل الدفع أنه نظر لتوهم النعتية فى النكرة فدفع بالتقديم دون غيره لقربه بسبب شدّة الخ وبعد غيره بعدم مايقوّيه اه من اليعقوبى والصبان (قوله سعدت الخ) لايقال هذا فعل يجب تقديمه على فاعله فليس التقديم للتفاؤل لأنه يجوز تأخيره فى تركيب آخر بأن يقال الأيام سعدت اه يعقوبى وتمامه * وتزينت ببقائك الأعوام * (قوله أولتشوّق الخ) قال ع ق إنّ المصنف عبر بالتشوّق عن التشويق قال فى شرح الأصل والغرض من التشويق أن يقع المشوق إليه فى النفوس ويكون له فيها محل وذلك لأنّ الحاصل بعد الطلب أعزّ من المنساق بلا تعب (قوله بأن يكون) الباء للسببية أى إنّ سبب حصول التشويق بالتقديم كون المسند فيه طول أى بذكر وصف أو أوصاف وقوله يقتضى ذلك لاحاجة إليه مع أنه يفيد أنّ السبب هو نفس الطول وهو يخالف ماأفاده بالباء من أنّ السبب هو الكون طويلا ، اللهم إلا أن يقال اسم الاشارة يعود إلى التشوّق مرادا منه أثر التشويق لانفسه فيكون فى الكلام شبه استخدام فافهم (قوله ثلاثة الخ) قدّم الخبر وهو ثلاثة الموصوف باشراق الدنيا أى صيرورتها مضيئة بسبب بهجتها للتشويق إلى ذكر المسند إليه الذى هو هذه الثلاثة والغرض من التشويق التمكن السابق وتشرق بضم التاء من أشرق لابفتحها من شرق بمعنى طلع كما لايخفى ثم الغرض من الثلاثة أبو إسحق وعطف تلك الثلاثة بعضها على بعض بالواو إيهاما لعدم العلم بأنّ الشمس أقوى من أبى إسحق فى الاشراق وأضاف الشمس إلى الضحى لأنه ساعة قوّتها مع عدم شدّة إيذائها وأبو إسحق كنية للمعتصم من اليعقوبى والصبان (قوله ومنه مثال المصنف) الكلام عليه ظاهر مما مر (قوله وتقدّم الخ) هو ماذكره فى الباب الأوّل عند قول المصنف * الذكر مفتاح لباب الحضره *

الباب الرابع : فى متعلقات الفعل

اعلم أنّ أحوال هذه المتعلقات يستغنى كثيرها مما تقدّم كالتعريف والتنكير وشبه ذلك وإنما بوّب لماله مزيد اختصاص منها وأفرد الكلام فيما بعد من المفعول به لقربه من الفاعل وكثرة دوره ومن علم حكمه يعلم حكم غيره بالمقايسة (قوله بكسر اللام وفتحها) لأنّ التعلق نسبة من الجانبين قال الفترى والمحققون على كسر اللام وإن صح الفتح أيضا إذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف أنّ المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح ومره أنّ التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول

له همم لا منتهى لكبارها

إذ لو قيل همم له توهم أنه نعت لشدة طلب النكرة للنعت أو للتفاؤل نحو :

سعدت بغرّة وجهك الأيام

أو لتشوّق النفس إلى ذكر المسند إليه بأن يكون فى المسند طول يقتضى ذلك نحو :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحق والقمر

ومنه مثال المتن وتقدّم الكلام عليه . قال :

[الباب الرابع : فى متعلقات الفعل]

أقول : المتعلقات جمع متعلق بكسر اللام وفتحها المعمولات التى تتعلق بالفعل أى يرتبط معناها به كالمفاعيل وشبهها من حال وتمييز والمقصود من هذا الباب

بيان أحوالها من ذكر وحذف وتقديم وتأخير ونحو ذلك وحكم أحوال معمولات ما يعمل عمله كاسم الفاعل كذلك واقتصروا في الترجمة على الفعل لأصالته في العمل قال :

(والفعل مع مفعوله كالفعل مع

فاعله فيما معه اجتمع والغرض الاشعار بالتلبس

بواحد من صاحبيه فائتس)

أقول الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من كل منهما إفادة التلبس به لا إفادة وجوده فقط وإلا لقيل وجد الضرب مثلا إلا أن جهة التلبس مختلفة ففي الفاعل من جهة وقوعه منه وفي المفعول من جهة وقوعه عليه والمميز لذلك الرفع في الأول والنصب في الثاني فقوله فيما له معه اجتمع أي في الغرض الذي لأجله اجتمع فضمير له عائد على الموصول واللام للتعليل وضمير له معه عائد إلى الفعل أو الفاعل وفاعل اجتمع إما يعود

الضعيف و بالفتح هو العامل القوي" اهـ وربما يشير إلى أحسنية الكسر قول الشارح التي تتعلق بالفعل حيث لم يقل التي بينها وبين الفعل تعلق جريا على الاحتمال في اللام تأمل (قوله بيان أحوالها) أي بيان حكم أحوالها (قوله وحكم) مبتدأ خبره كذلك (قوله واقتصر في الترجمة الخ) قد قال المناسب حذف قوله في الترجمة إذ لم يذكر متعلق شبه الفعل في المترجم له حتى يكون الاقتصار في خصوص الترجمة دونه . إن قلت هو داخل في عموم المفعول في قوله ويحذف المفعول الخ إذ لم يقيده بكونه للفعل فلا اقتصار في المترجم . قلت يمنع الدخول قوله بعد واحكم الخ فانه يفيد أن الكلام في مفعول الفعل ويمكن الجواب بأنه لما علم متعلق شبه الفعل بالمقايسة كان مذكورا حكما فالاقتصار حينئذ في خصوص الترجمة دون المترجم له تأمل (قوله والفعل الخ) عبارة ع ق ثم مهد لبيان الأحوال أن الغرض من ذكر الفعل مع المفعول كهو في ذكره مع الفاعل وهو إفادة تلبسه بكل منهما بقوله والفعل الخ اهـ ثم الواو التي في أول التراجم إما استئنافية أو عاطفة وقوله والفعل أي المتعدي وقوله كالفعل أي مطلقا (قوله والغرض) أي الذي اشترك فيه كل من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول المجمل في قوله فيما له الخ وقوله الاشعار أي إشعار التركيب وقوله بالتلبس أي تلبس الفعل بواحد من صاحبيه وهو الفاعل في الأول والمفعول في الثاني هذا هو المناسب في حل المصنف . وحصله أن الغرض الذي اشترك فيه هو إفادة التركيب تلبس الفعل بما ذكر معه . وحاصل معنى البيتين أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في الغرض وهو إفادة التركيب تلبس الفعل بما ذكر معه تأمل (قوله فائتس) كمل به البيت أي اقتد بما قيل في التسوية المذكورة (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظرف معمول لمضاف مقدر أي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابعين اللذين كل منهما قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح و إن كان الشائع دخولها على المتبوع فتدبر أو يقال أشار إلى أن القيد هو مناط الفائدة فكأنه المتبوع في نظر البليغ اهـ صبان (قوله في أن الغرض الخ) المناسب في الغرض وهو إفادة الخ ليتفرع عليه ما أفاده بعد من أن ما واقعة على الغرض (قوله من كل منهما) أي من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول وقوله إفادة التلبس به أي تلبس الفعل بما ذكر معه المفهوم من السياق (قوله فقط) أي من غير إرادة بيان من وقع منه أو قام به أو وقع عليه (قوله وإلا لقيل الخ) أي من غير ذكر الفاعل معه ولا المفعول إذ لا يتعلق بهما غرض وما هو كذلك يعد ذكره عبثا في باب البلاغة يعقوبي (قوله إلا أن الخ) استدراك على قوله إفادة التلبس (قوله ففي الفاعل) أي ففي تلبس الفاعل أي التلبس به وكذا فيما بعد (قوله من جهة وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع عليه الفعل وما يقوم به لأن الكلام في الفعل المتعدي إلى المفعول به اهـ صبان وصرح ع ق أن الذي يعتبر مع الفاعل الفعل مطلقا وقد ذكرناه وهو المتجه فكان على الشارح أن يقول أو قيامه به (قوله من جهة وقوعه عليه) من هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به و إن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك و إنما خص بالمفعول به لقربه من الفاعل وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقايسة أفاده الصبان (قوله والمميز لذلك) أي الوقوع عليه والوقوع منه (قوله فقوله فيما له الخ) تفريع على قوله الفعل مع المفعول الخ أفاد بالمفرع عليه حاصل المقام إجمالا ثم بين ما صعب من المتن غير أنه لم يستوفه (قوله أي في الغرض الذي الخ) حاصله أن ما واقعة على الغرض وله متعلق باجتمع ولامه لام الأجل وضمير اجتمع يعود على الفعل أو الفاعل ومعه متعلق باجتمع أيضا وضميره يرجع إلى الفاعل على الأول و إلى الفعل على الثاني

والمعنى

(وغير قاصر كقاصر يعد مهما يك المقصود نسبة فقد)

أقول : الفعل إما أن يكون قاصرا أي غير متعد أو لا الأول يقتصر على ذكر فاعله معه نحو قام زيد . والثاني أي المتعدي إما أن يقصد الاخبار بالحدث في المفعول دون الفاعل فيبنى للمفعول نحو ضرب عمرو أو يقصد إثباته لفاعله أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمفعول فينزل منزلة القاصر ولا يقدر المفعول لأن المقدر كالموجود نحو قوله تعالى - قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون - أي هل يستوى من ثبتت له حقيقة العلم ومن لم تثبت له والاستفهام إنكاري أي لا يستوى وقوله فقد بمعنى حسب.

قال :

(ويحذف المفعول للتعميم وهجنة وفاصلة تفهيم من بعد إبهام والاختصار كبلغ المولع بالأذكار)

أقول : يحذف المفعول لإرادة العموم في أفراده نحو قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد ، ومنه - والله يدعو إلى دار السلام - أي كل أحد
ويحذف لاستهجان الذكر كقول عائشة رضي الله عنها : مارأيت منه ولا رأى مني

والمعنى في الغرض الذي اجتمع الفعل لأجله مع الفاعل أو الفاعل مع الفعل (قوله إلى الفعل أو الفاعل) للتناسب تقديم الفاعل على الفعل ليكون على ترتيب ما قبله ولينبه على اختلاف مرجع ضميري الفعل ومعه فليتأمل (قوله على التقديرين) أي ما ذكر في فاعل اجتمع موزع على التقديرين في ضمير معه وقوله أيضا الظاهر أنه مؤخر من تقديم مرتبط بقوله إما أن يعود الخ تأمل (قوله وغير قاصر الخ) لما ذكر حكم المتعدي المذكور معه مفعوله شرع في ذكر حكم المتعدي المحذوف مفعوله مع عدم نيته لقصد مجرد النسبة وسيأتي الاشارة إلى ذي المفعول المحذوف المنوي في قوله ويحذف الخ (قوله كقاصر يعد) أي يعد كالقاصر أي اللازم وإن كان متعديا في الأصل (قوله مهما يك الخ) أي إنما يكون غير القاصر كالقاصر إذا كان المقصود من غير القاصر نسبة الفاعل لا غيرها (قوله الفعل إما أن يكون الخ) تمهيد لحل عبارة المصنف وأول الحل قوله أو يقصد الخ ولم يستوف صور المتعدي لعلم ما لم يذكره من المصنف مع كون الصورة التي ذكرها أقرب لصورة المصنف لأنها ضدها تأمل (قوله في المفعول) أي من جهة وقوعه عليه (قوله دون الفاعل) أي من جهة وقوعه منه أو قيامه به (قوله منزلة القاصر) أي الذي وضع غير طالب للمفعول (قوله لأن المقدر كالموجود) أي في وجه وهو أن السامع حيث نصبت له قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفعل أن الغرض هو الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وأن القصد إنما هو إفادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد إفادة نسبته للفاعل يعقوبي (قوله نحو قوله الخ) تمثيل للمنزل منزلة اللازم (قوله أي هل يستوى من ثبتت الخ) أفاد أن المقصود من المنزل منزلة اللازم إنما هو بيان ثبوته لفاعله لا بيان وقوعه على المفعول . وإيضاح الفرق بين المنزل وغيره أن قولك فلان يعطي لبيان كونه معطيا فيكون كلاما مع من جهل أصل الاعطاء وقولك فلان يعطي الدنانير لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له أصل الاعطاء لا مع من جهل إعطاءه (قوله ويحذف المفعول الخ) أي عند قصد إفادة تلبس الفعل به ع ق ولابد للمحذوف حينئذ من قرينة فيجب تقديره بحسبها (قوله للتعميم) أي مع الاختصار وإلا فمجرد التعميم يحصل بذكر المفعول عاما لكن يفوت الاختصار ففي المصنف حذف (قوله وهجنة) أي قبح فيه فيستهجن التصريح اهـ ع ق (قوله تفهيم الخ) أي تفهيم لذلك المفعول من بعد إبهام وذلك ليتمكن في النفس لأنه إذا أشير إلى الشئ إجمالا ثم ذكر ما يفيده تفصيلا تأكد ثبوته في النفس لتعدد الذكر ولأن النفس غالبا تتشوق لتفصيله فيأتي بعد التشوق فيتمكن اهـ منه وهو إيضاح ما أشار إليه الشارح ثم في كلام المصنف التضمين وهو مغتفر للمولدين (قوله كبلغ المولع بالأذكار) أي نال المشغوف بملازمة الأذكار الحضرة القدسية التي هي معرفة الله تعالى فقد حذف المفعول لمجرد الاختصار اهـ منه (قوله لإرادة العموم الخ) تفسير التعميم بلزومه إذ التعميم تصيير الشئ عاما وهو لازم لإرادة العموم في أفراده تأمل ثم إنه كان عليه أن يزيد مع الاختصار كما في الأصل لأنه محط النكتة كما قدمنا (قوله نحو قد كان الخ) وذلك عند كون المقام مقام المبالغة في الوصف بالايلام فيكون ذلك المقام قرينة على إرادة العموم في ذلك المفعول كما قدر لأنه ليس المراد ما يؤلمني أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك وهذا التعميم معلوم أنه يوجد بذكر المفعول عاما لكن يفوت مع الذكر الاختصار الموجود في الحذف اهـ يعقوبي (قوله ومنه والله يدعو الخ) وذلك لما علم أن الدعوة بالتكليف عمت جميع العباد وإنما المخصوص الهداية كما قال الله تعالى ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فالتعميم في المثال الأول موجود مبالغة للعلم بأن إيلام كل أحد محال عادة على وجه الحقيقة والتعميم في الآية موجود حقيقة يعقوبي (قوله مارأيت منه) أي من النبي صلى الله عليه وسلم

أى الفرج ويحذف لرعاية الفاصلة كقوله تعالى – ما ودّعك ربك وما قلى – أى وما قلاك حذف لأن فواصل الآى على الألف
ويحذف للتفهيم أى البيان بعد الابهام كما إذا وقع فعل المشيئة شرطا فان الجواب يدل عليه نحو – ولو شاء

لهداكم أجمعين – أى ولو شاء هدايتكم فانه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك متعلقا للمشيئة مبهما فاذا سمع الجواب تعين عنده وهو أوقع فى النفس من ذكره أولا . ويحذف أيضا للاختصار نحو – رب أرنى أنظر إليك – أى ذاتك . ومنه بلغ المولع بالأذكار أى الدرجة العليا . قال : (وجاء للتخصيص قبل الفعل
تهمم تبرك وفصل) أقول : الأصل فى المفعول التأخير عن الفعل نحو أكرم زيد عمرا وقد يتقدم لأغراض : منها التخصيص أى قصر الحكم على ما يتعلق به الفعل نحو زيدا عرفت أى لا غيره جوابا لإنك عرفت غير زيد ومنه إياك نعبد أى لا غيرك ولذا لا يقال. زيدا عرفت وغيره ولا ما زيدا عرفت ولا غيره لاقتضائه فى الأول قصر المعرفة على زيد وسلبها عن غيره والعطف ينافى ذلك وفى الثانى سلبها عن زيد وثبوتها لغيره والعطف ينافى ذلك . ومنها الاهتمام به نحو محمدا اتبعت ولذلك كان الأولى عند الجمهور تقدير العامل فى بسم الله متأخرا . فان قيل قد ذكر مقدما فى قوله تعالى – اقرأ باسم ربك –

(قوله أى الفرج) إنما جعل المحذوف الفرج دون العورة كما فعل الأصل لزيادة بيان الاستهجان لأن ذكر الفرج أشد قبحا من ذكر العورة (قوله لرعاية الفاصلة) فيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله لا الحرف الأخير منه فقط الذى هو الروىّ إلا أن يقال فى الكلام حذف مضاف أى روىّ الفاصلة اهـ صبان (قوله لأن فواصل الآى) الظاهر أن الاضافة بيانية كما يعلم مما قبله وقوله على الألف أى جارية من جهة رويّها على الألف تأمل (قوله أى البيان) المراد البيان الذى هو اسم مصدر بين أو ما هو مصدر بان بمعنى ظهر وعلى كل فهو تفسير للتفهيم باللازم تأمل (قوله كما إذا وقع الخ) أى كحذف وقوع أى الحذف فيه أى فى حالته فما مصدرية وإذا زائدة وفى الكلام حذف مضاف والمراد حذف مفعول فعل المشيئة والمعنى كحذف مفعول فعل المشيئة فى حال وقوعه شرطا قال الصبان وإنما اقتصر على وقوعه شرطا لأن الحذف أظهر ما يكون فيه كما عبر ع ق وإلا فقد يكون فى غير الشرط كقولك بمشيئة الله تهتدون اهـ (قوله فان الجواب الخ) تعليل لما تضمنه ما قبله من كون الحذف لمعمول فعل المشيئة مما ذكر (قوله فانه لما قيل الخ) تعليل لدلالة الجواب (قوله وهو) أى حذف المفعول والدلالة عليه وقوله أوقع فى النفس أى بسبب تمكن المحذوف فيها حيث أشير إليه إجمالا ثم ذكر ما يفيده تفصيلا كامرّ إيضاحه ثم إن المفعول إنما يحذف مع فعل المشيئة إذا لم يكن تعلق الفعل المذكور به غريبا نحو قوله :

ولو شئت أن أبكى دما لبكيته ... عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فانّ تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرّر فى نفس السامع ويأنس به ، قاله الأصل وشرحه (قوله للاختصار) أى لمجرّده وإلا فكل حذف مما سبق لا يخلو عن اختصار (قوله تهمم) هو فى الأصل طلب الشىء والبحث عنه والمراد هنا لازمه وهو الاهتمام وقوله وفصل صرح فى شرحه أن معناه رعاية الفاصلة وأفاده الشارح أيضا حينئذ فهو مصدر فصل بمعنى راعى الفاصلة (قوله جوابا لإنك الخ) بكسر الهمزة أى لقول القائل إنك الخ والمناسب ردّا على من اعتقد أنك الخ وقد يكون ردّا على من اعتقد أنك عرفت مع زيد غيره والأول قصر قلب والثانى قصر إفراد وسيأتيان (قوله ومنه إياك الخ) فيه ما مر من القصرين (قوله ولذا) أى لكون التقديم يفيد التخصيص (قوله لاقتضائه) أى التقديم (قوله والعطف ينافى ذلك) لأنه صريح فى ثبوت معرفتك للغير فصريح العطف يخالف مقتضى ما قبله (قوله وفى الثانى سلبها الخ) لأن تقديم زيد أفاد اختصاصه بالنفى الواقع فى التركيب فهو كقولك زيدا ما عرفت (قوله والعطف ينافى ذلك) لأن صريحه ثبوت نفى المعرفة (قوله نحو محمدا الخ) حيث يقوم الدليل على عدم قصد التخصيص فيكون تقديم الاسم الشريف لمجرد الاهتمام وكقولك الخارجى قتل فلان والهلال رأى فلان لأن الأهم كون المقتول الخارجى ليستراح من شرّه وكون المرئىّ الهلال ليستعد لصومه فقد قدّما للاهتمام بهما إذ لا يتعلق الغرض بالرائى ولا بالقاتل ولا بفعلهما من حيث هو. لا يقال لا يخلو ذكر المفعول من الاهتمام به وإلا وجب جعل الفعل كاللازم فيجب تقديم المفعول عند ذكره دائما . لأنا نقول فرق بين التبرع بتربية الفائدة بذكر المفعول وبين الحاجة إليها المقتضية للأهمية اهـ ع ق (قوله ولذلك) أى لكون التقديم يفيد الاهتمام (قوله كان الأولى الخ) ليفيد تقديم المعمول الاهتمام اللائق باسم الله ثم كون التقديم هنا للاهتمام لا ينافى قصد التخصيص به إذ لا مانع من قصد الأمرين معا . فان قلت تقديم المعمول وهو لذلك يفيد حصر علة

العامل

العامل فيه كما فى قولك لأجلك جئت . قلت هو إضافى بالنسبة لرعاية الفاصلة ولتعجيل المسرة مثلا بالنسبة للتخصيص فتأمل (قوله أجيب عن الخ) أورد عليه أنّ قول القائل القراءة أهم من ذكر اسم الربّ تعالى فى غاية البشاعة . وأجيب بأنّ المعنى أنّ مطلق القراءة أهمّ من القراءة المخصوصة لاقتضاء الحاجة أن مطلقها معلوم وإنما المجهول تعلقها بمخصوص والمقام ينافى ذلك لكونها أول ما نزل اهـ يس . وحاصله أن المفضل عليه المحذوف فى قوله بأن الأهمّ الخ ليس ذكر اسم الربّ فلا بشاعة (قوله ثم) أى فى التركيب المورد (قوله لأنها) أى لأنّ آيتها المبدوءة بها وقوله أول سورة الخ قال الصبان فيه مسامحة لأن السورة بتمامها لم تنزل أول الأمر بل الذى نزل أولا هو أولها وهو قوله اقرأ إلى مالم يعلم حتى إنه نزل مجردا عن البسملة وهى إنما نزلت بعد ذلك فلوقال لأنها أول آية نزلت لسلم من تلك المسامحة اهـ (قوله كسابقه) هو الاهتمام (قوله كقوله تعالى ثم الخ) كون التقديم للرعاية المذكورة لاينافى صحة إرادة التخصيص وقد حمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعالى ـ ثم الجحيم صلوه ـ على التخصيص أى لاتصلوه إلا الجحيم أفاده الصبان (قوله لمعمولاته) أى لبقيتها وقوله بما ذكر أى بجميع الأحوال المذكورة قاله المصنف فى شرحه (قوله والسر فى الترتيب الخ) أل فى الترتيب للعهد الحضورى أى إن السر فى الترتيب الحاضر فى الذهن لشهرته فى النحو مشتهر ومعلوم فيه أيضا كالترتيب وقد ذكر الشارح بعض الترتيب . وبقى أن الأصل أن يذكر الحال عقب صاحبه والنعت عقب متبوعه فان اجتمعت التوابع فالأصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل ثم البيان والسر فى الترتيب هو أن الفاعل ركن الاسناد تتوقف عليه الفائدة والمفعول به قد يكون فى المعنى فاعلا والمصدر أصل الفعل على الصحيح والمفعول له له غرض لايخلو فعل عاقل عنه والمفعول فيه الزمانى ألزم للفعل إذ لايقع فى غيره مع اتحاد أفراده فى الحقيقة بحسب الظاهر وصلاحيتها كلها ظرفا والمكانى أقرب إلى اللزوم إذ لايخلو من جنسه ولو تعدّد شخصه ولو لم يصلح كله ظرفا والمفعول معه بعد ذلك لقلة رعايته واتباع الحال والنعت لصاحبهما ظاهر وتقديم النعت لأنه وصف وهو ألزم للموصوف ثم التوكيد بعده لأنه فى معنى الوصف والبدل ولو لم يكن كالوصف لكن له اهتمام فى الحكم فى التركيب والبيان إنما يحتاج إليه لانبهام المقصود وإنما كان التوكيد فى معنى الوصف لأن قولك جاء الأمير نفسه فى معنى جاء الأمير الحقيق وجاء القوم كلهم فى قوة الكاملون عددا وقس (قوله وقس الباقى) فاذا قلت يوم الجمعة جاء زيد كان قصرا للمجىء على كونه يوم الجمعة (قوله ثم المفعول الأول الخ) المناسب ثم المفعول به ويقدّم منه الأول الخ ثم المصدر الخ (قوله قدم المفعول به) هذه طريقة والأخرى المشهورة تقديم المطلق وكأن أهل الأولى نظروا إلى قلة الفائدة فى المفعول المطلق قاله بعض الشراح ثم إن المفعول به يقدّم منه المنصوب على المجرور ويقدّم المجرور على ما بعده لأن له حكم المنصوب أفاده ع ق .

الباب الخامس القصر

لما كان القصر يجرى فى ركنى الاسناد وفى متعلقات الفعل ذكره عقب الأبواب الثلاثة (قوله تخصيص أمر) أى جعل أمر مختصا وقوله مطلقا أى سواء كان ذلك الأمر صفة أو موصوفا مسندا إليه أو مسندا أو غيرهما ع ق وقوله بأمر أى بحيث لايتعدّاه وقوله يدعونه أى يسمونه اصطلاحا ثم إنه يدخل فى تعريف المصنف التخصيصات القلبية كتخصيص زيد بالمحبة والفعلية كتخصيصه بالاعطاء والتصريحية نحو خصصت زيدا بالعلم وزيد مقصور على العلم مع أنه لايسمى واحد منهما قصرا عندهم كما يستفاد من اليعقوبى وغيره فلو زاد قيدا وهو على وجه مخصوص لأخرجه ولو قال :

تخصيصك الأمر بغيره على ... وجه معين هو القصر انجلى

أجيب عن ذلك بأن الأهمّ ثم القراءة لأنها أول سورة نزلت إلى مالم يعلم ومنها التبرك كالمثال المتقدم فهو صالح له كسابقه . ومنها رعاية الفاصلة كقوله تعالى ـ ثم الجحيم صلوه ـ قال :

(واحكم لمعمولاته بما ذكر

والسرّ فى الترتيب فيها مشتهر)

أقول : حكم بقية معمولات الفعل كالحال والتمييز كالمفعول نحو راكبا جاء زيد فيفيد ذلك قصر المجىء على حالة الركوب وقس الباقى فاذا اجتمعت المعمولات للفعل قدم الفاعل ثم المفعول الأول من باب أعطى لأنه فاعل فى المعنى ثم الثانى فاذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول به ثم المصدر ثم المفعول له ثم ظرف الزمان ثم ظرف المكان ثم المفعول معه إلى آخر ماهو معلوم فى علم النحو . قال :

[الباب الخامس القصر]

(تخصيص أمر مطلقا بأمر

هو الذى يدعونه بالقصر

يكون فى الموصوف والأوصاف
وهو حقيق كما إضافى لقلب اوتعيين او إفراد كأنما ترقى بالاستعداد) أقول: القصر معناه لغة الحبس ومنه ـ حور مقصورات فى الخيام ـ وفى الاصطلاح تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص كتخصيص زيد بالقيام فى قولنا ما قائم إلا زيد وهو قسمان حقيق و إضافى فالأول ما كان التخصيص فيه بحسب الحقيقة بحيث لايتجاوز المقصور ما قصر عليه إلى غيره والثانى ما كان التخصيص فيه بحسب الاضافة إلى شئ آخر مثال الأول إنما السعادة للمقبولين ومثال الثانى إنما العالم زيد جوابا لمن قال زيد وعمرو عالمان وكل منهما قصر موصوف على صفة بأن لايتجاوزها إلى صفة أخرى ويجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر. وقصر صفة على موصوف بأن لاتتجاوزه إلى موصوف آخر ويجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات آخر والمراد بالصفة هنا المعنوية وهى أعم من النعت النحوى فالأقسام أربعة .

لوفى بالقيد على أحسن وجه وقد أجاب المصنف بما لاينبغى ذكره (قوله يكون فى الموصوف) بمعنى أنه يكون من قصر الموصوف على الصفة بأن يجعل الموصوف مختصا بالصفة لايتعداها إلى غيرها وقوله والأوصاف أى ويكون قصر صفة أوصفات على موصوف واحد بحيث لاتتعدّى تلك الصفة أو الصفات ذلك الموصوف إلى غيره اهـ ع ق ويظهر هذا من كون المقدّم هو المقصور فانك تنظر فيه فان كان صفة فقصر صفة وإلا فقصر موصوف وكل هذا يؤخذ من أمثلة الشارح والأصل وغيرهما (قوله وهو) أى القصر المذكور بقسميه (قوله كما إضافى) أى كما هو إضافى أى إنه حقيقى فى بعض التراكيب كما هو إضافى فى بعضها ثم إن عبارة المصنف ربما تميل إلى أصالة كونه إضافيا حيث شبه به كونه حقيقيا اللهم إلا أن يقال إنه جرى على اصطلاح الفقهاء من إدخال الكاف على المشبه ولوقال :

فى الوصف والموصوف جاء واقتسم إلى حقيقى إضافى يؤم

لكان أوضح وأسلم تأمل (قوله لقلب الخ) سيذكر الشارح أنه صفة لاضافى وسيأتى توجيهه . والمعنى أن الاضافى يكون لقلب اعتقاد المخاطب أولتعيين المقصور عليه عند التردّد أولافراد المقصور عليه ردّا على معتقد الشركة (قوله كأنما ترقى الخ) أى ترتفع إلى الرتب الفوقانية وتبلغ إلى المقاصد الصدّيقية بالاستعداد لذلك الترقى بالجدّ والحزم والتقوى لابالمعاصى والتكاسل والتماهل اهـ ع ق (قوله مقصورات فى الخيام) أى محبوسة فى الخيام محتجبة فيها لايراهنّ غير من كان معهنّ فى الخيام ع ق (قوله تخصيص أمر الخ) إما على الاطلاق أوعلى سبيل الاضافة إلى معنى صرح به الشريف فى شرحه للمفتاح فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحية فترى (قوله بطريق مخصوص) كأحد الطرق الأربعة الآتية وخرج به مامرّ (قوله كتخصيص الخ) والوجه المخصوص هو كونه بما وإلا (قوله بحسب الحقيقة) أى نفس الأمر (قوله بحسب الاضافة) أى النسبة إلى شئ آخر لا إلى جميع ماعدا المقصور (قوله إنما السعادة الخ) أى إن السعادة مختصة بالمقبولين بحيث لاتتجاوزهم إلى غيرهم فهذا قصر حقيقى وهو ومابعده قصر صفة على موصوف والمقصود التمثيل للحقيقى من غير نظر إلى شئ آخر وكذا مابعده (قوله جوابا لمن قال الخ) المناسب ردّا على من اعتقد أن زيدا وعمرا عالمان وعلى هذا فهو قصر إفراد ويصح كونه قصر قلب وقصر تعيين كما سيتضح (قوله وكل منهما) أى من الحقيقى والاضافى (قوله ويجوز أن تكون الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمتنع كذا فى الأطول وقوله بل قديمتنع نحو ـ إنما الله إله واحد ـ اهـ صبان أى فانّ الصفة وهى الألوهية لايمكن تجاوزها لموصوف آخر (قوله بأن لايتجاوزه الخ) أى ويجوز أن يتجاوزها إلى غيرها وهذا أيضا ليس مدلولا للقصر (قوله المعنوية) وهى المعنى القائم بالغير قاله السعد (قوله وهى أعم الخ) أى عموما وجهيا لتصادقهما فى مثل أعجبنى هذا العلم وتفارقهما فى مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل والنعت النحوى هو التابع الدال على معنى فى متبوعه غير الشمول فخرج بالدال الخ غير التوكيد الدال على الشمول وبغير الشمول التوكيد الدال على الشمول نحو كلهم وحينئذ فالنعت النحوى لفظ لامعنى فالتصادق بينه وبين الصفة المعنوية إنما هو باعتبار مدلوله وإلا فهو مناف لها وسب إليه لشدّة الارتباط بينه وبين مدلوله اهـ من السعد والصبان ثم إنه يتبادر من عبارة الشارح أن المراد الصفة المعنوية مع عمومها وليس كذلك بل المراد مالم يتصادق منها مع النعت النحوى إذ هو لا يكون مقصورا على منعوته ولا العكس أفاده الصبان فكان المناسب للشارح أن يقول

كما

إلى أحد الأمرين لا بالنظر إليهما وأنهما لرد اعتقاد المخاطب بالعكس بيانه أن المخاطب فى قصر التعيين فى عرضة الخطأ فى التعيين وعلى تقدير خطئه فى التعيين يرده القصر إلى العكس فقصر التعيين لرد الخطأ بالقوة كما أن قصر القلب لرد الخطأ بالفعل اهـ وقوله لجامع بينهما أى أظهر مما استند إليه السكاكى فى جعله القصر المسمى بقصر التعيين من تخصيص شىء بشىء دون شىء ووجه الأظهرية ظاهر لمن تأمل (قوله أشكل الخ) الجملة صفة لتخصيص وضمير أحدهما للأمرين المفهومين مما قبل والرابط محذوف تقديره قبله متعلق بأشكل (قوله فقوله لقلب الخ) منه يعلم عدم جريان الانقسام إلى القلب والتعيين والافراد فى الحقيقى وعلله فى المطول بأن العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده أيضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الأمور اهـ ومنه يظهر التعليل لعدم الجريان فى قصر الصفة على الموصوف قال الصبان ونازع فى الأطول عند قول المصنف يعنى الأصل ويسمى قصر تعيين فى عدم جريان الأقسام الثلاثة فى القصر الحقيقى اهـ وقد أجراها فيه ع ق أيضا ومثلها فراجعه والأقرب عدم جريانها وهو الذى جرى عليه الشارح والمصنف فى شرحه (قوله ومثاله صالح لها) لأن قصر الرق على كونه بالاستعداد يحتمل أن يكون ردا على من اعتقد حصول الرق به وبغيره فيكون قصر إفراد وعلى من اعتقد حصول الرق بغيره فيكون قصر قلب أو يكون لمن تردد فيه وبين غيره فيكون قصر تعيين [تنبيه] شرط قصر الموصوف إفرادا عدم تنافى الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما حتى تكون الصفة المنفية فى قولنا ما زيد إلا شاعر كونه كاتبا أو منجما لا كونه مفحما غير شاعر لأن الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافى الشاعرية وشرط قصر الصفة إفرادا عدم تنافى الاتصافين إذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد نحو لا أب لزيد إلا عمرو فانه لا يجتمع موصوفان فى وصف الأبوة لزيد إذا لم يرد الأب الأعلى فلا يتأتى فيه قصر الافراد وقصر القلب أعم على الصحيح وكذا قصر التعيين اتفاقا أفاده الأصل والسعد والصبان (قوله وأدوات القصر) أى الأمور التى تفيده وتدل عليه وقوله إلا أى بعد النفى كما أفاده الشارح وقوله عطف أى بلا أو ببل وقوله وتقديم أى لما حقه التأخير وقوله كما تقدما أى إن جعل التقديم مفيدا للقصر كما تقدم فى تقديم المسند على المسند إليه من جعله مفيدا لقصر المسند إليه عليه أفاده ع ق ثم إن المصنف لم يقيد إلا بكونها بعد النفى مع أن الاستثناء مطلقا ليس حصرا كما سنبينه ولم يستفد هذا القيد من كلامه مع كونه قد نص عليه الأصل وغيره فلو قال المصنف :

وأدوات القصر عطف إنما   تقديم النفى والاستثناء اعلما

لوفى بالمطلوب (قوله للقصر طرق) أى أسباب لفظية تفيده يعقوبى وأقوى هذه الأربعة العطف للتصريح فيه بالنفى والاثبات بخلاف غيره فإن النفى فيه ضمنى ثم النفى والاستثناء لأنه أصرح من إنما ثم إنما لدلالتها على القصر وضعا أفاده الصبان (قوله منها النفى والاستثناء) فى الأطول لا الاستثناء مطلقا إذ الاستثناء من الايجاب ليس القصد فيه إلى الحصر بل إلى تصحيح الحكم الايجابى فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما أن جاءنى الرجال العلماء ليس قصرا كذلك جاءنى الرجال إلا الجهال ليس قصرا بخلاف نحو ما جاءنى إلا زيد فإن المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط وإلا لقيل جاءنى زيد فتأمل اهـ صبان (قوله أو بغيرها) أى من إحدى أخواتها أفاده عبد الحكيم (قوله ومنها إنما لتضمنها الخ) إنما حكم لها بكونها للقصر وبالتضمن المذكور لقول المفسرين الموثوق بهم الذين هم من أئمة اللغة إنما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة فقد أفادوا أنها مفيدة الحصر بما وإلا ولقول النحاة إنما لاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه فهذا الكلام

أشكل على السامع تعيين أحدهما مثاله فى قصر الموصوف ما زيد إلا قائم لمن تردد فى قيامه وقعوده ومثاله فى قصرها ما قائم إلا زيد لمن تردد فى أن القائم زيد أو عمرو فقوله لقلب صفة للاضافى يعنى أن القصر الاضافى ينقسم إلى ثلاثة أقسام ومثاله صالح لها . قال :

(وأدوات القصر إلا إنما
عطف وتقديم كما تقدما)

أقول : للقصر طرق منها النفى والاستثناء بالا أو بغيرها نحو إن أنت إلا نذير ومنها إنما لتضمنها معنى ماقبلها نحو إنما زيد عالم

ومنها العطف نحو جاء زيد لا عمرو ومنها تقديم ماحقه التأخير نحو العالم صحبت ومنها غير ذلك كثير فى الطرفين نحو زيد العالم واقتصر المصنف على هذه الأربعة لشهرتها وطرق الحصر مختلفة فى وجوه منها أن التقديم يفيد بالفحوى أى بمفهوم الكلام بمعنى أن الذوق السليم إذا تأمل فيه فهم القصر و إن لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك والبواقى تفيده بالوضع لأن الواضع وضعها لمعان تفيد الحصر ومنها غير ذلك مما هو فى المطولات قال :

[الباب السادس فى الانشاء]

(مالم يكن محتملا للصدق والكذب الانشا ككن بالحق)

أقول: الانشاء مركب لايحتمل الصدق والكذب كاستقم فا الواقعة على المركب جنس ولم يكن الخ فصل مخرج للخبر وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته كالخبر فى الاستقامة فقوله ككن بالحق مثال بعد تمام التعريف والحق اسم من أسمائه تعالى ومعناه الثابت الذى لايعتريه زوال

منهم يقتضى تضمنها لاثبات ونفى كما و إلا و به تفيد القصر ولصحة انفصال الضمير معها نحو إنما يقوم أنا والانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ولاتعذر هنا إلا بكون المعنى مايقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض وهو الحصر فتعين كونها للحصر كما و إلا أفاده الأصل وشراحه (قوله ومنها العطف) كأنه شاع العطف فى هذا المبحث فى العطف بلا و بل مع النفى فى المعطوف عليه فلذا أطلق و إلا فليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرقه العامة لاختصاصها بقصر القلب أطول اهـ صبان وانظر ما الفرق بين بل ولكن وظاهر ع ق استواؤهما (قوله ماحقه التأخير) خرج به ماوجب تقديمه لصدارته كأين ومتى ثم إن تقييد التقديم بما ذكر مبنى على الغالب بالنظر لما عند الأصل وعبد القاهر من أن تقديم المسند إليه قد يفيد التخصيص إن كان الخبر فعليا مع كونه لايعتبر عندهما أن حقه التأخير و إنما هو مطرد على مذهب السكاكى حيث يشترط فى التخصيص جواز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى وأن يقتر ماذكر بالفعل نحو أنا قمت أفاده الفنرى وقد بسط ذلك الأصل فى مبحث تقديم المسند إليه (قوله واقتصر المصنف الخ) أى مع أن القصر يحصل بغيرها كضمير الفصل وتعريف المسند وقوله لشهرتها أى لشهرة ذكرها بينهم فى هذا الباب فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من الطرق الأربعة مطول (قوله بالفحوى) كسلمى وجمزى وعشراء صبان والظاهر أن الأخير ممدود (قوله أى بمفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الأصول لأن الفحوى عندهم مفهوم موافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة صبان (قوله بمعنى الخ) بيان لطريق فهم القصر من التقديم أى إن طريقه تأمل الذوق السليم أفاده الصبان (قوله بالوضع) إلا أن أحوال القصر من كونه إفرادا أوقلبا أوتعيينا إنما تستفاد منها بمعونة المقام وهى المقصود من هذا الفن دون ماتستفيد منها بمجرد الوضع اهـ منه (قوله وضعها لمعان تفيد الحصر) أى إثبات المذكور ونفى ماسواه فى كل من الثلاثة وهذا يفيد القصر أى يستلزم القصر والاختصاص اهـ منه وقوله فى كل الخ أشار إلى أن كونه معانى باعتبار تعدده بتعدد محله والله أعلم

الباب السادس فى الانشاء

يطلق الانشاء على الكلام الذى لاتحتمل نسبته الصدق والكذب لعدم قصد حكاية تحققها فى الخارج كما فى الخبر ويطلق على إلقاء هذا الكلام و إيجاده وهو فعل المتكلم وعلى غيرهما وقد أراد به المصنف المعنى الأول ثم قسمه إلى الطلب وغيره فإن أريد بالأقسام المعنى القلبى لزم ارتكاب الاستخدام بين الانشاء فى البيت الأول وضميره المقدر قبل قوله والطلب الخ إذ التقدير وهو ينقسم إلى طلب وغيره والطلب الخ بأن يجعل الضمير للانشاء مرادا به المعنى القلبى المتعلق بالنسبة التى إذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك صارت النسبة إنشاء ليصح التقسيم و إن أريد بها اللفظ قدر مضاف قبل قول المصنف استدعاء أى دال استدعاء وكانت اللام المقدرة فى قوله واستعملوا كليت الخ للتعليل أى واستعملوا لتحصيل التمنى كليت لو وكذا اللام فى قوله وللاستفهام هل تأمل (قوله مالم يكن الخ) أى مركب أو المركب الذى وعلى كل فما خبر مقدم والانشاء مبتدأ مؤخر كما لايخفى (قوله لايحتمل الخ) أى لذاته و إن احتمله للازمه فإن استقم مثلا يلزمه خبر وهو أطلب منك الاستقامة وهو محتمل وقد مر إيضاح هذا فى أحوال الاسناد الخبرى عند تعريف الخبر (قوله لذاته) خرج الانشاء فإنه إنما يحتمله للازمه كما عرفت (قوله كالخبر الخ) الخبر بالمثناة التحتية مرفوع خبره الظرف بعده والكاف داخلة على المجموع أى لهذا اللفظ (قوله والحق اسم الخ) و يحتمل أن المراد به ضد الباطل أى كن متمسكا

أى كن بمولاك فى جميع حركاتك وسكناتك لعلك تنتظم فى سلك المقبولين . قال :

(والطلب استدعاء مالم يحصل
أقسامه كثيرة ستنجلى
أمر ونهى ودعاء ونِدا
تمنٍّ استفهام أعطيت الهدى)

أقول: قسم الانشاء إلى طلب وإلى غيره فالطلب استدعاء غير حاصل أى طلب حصول غير حاصل وقت الطلب لأن طلب حصول الحاصل محال كالأمر والنهى وغير الطلب إنشاء ليس فيه استدعاء حصول كأفعال المدح والذم نحو نعم وبئس والمقصود هنا الأول وأقسامه كثيرة ذكر المصنف منها ستة : الأول الأمر وهو طلب الفعل نحو أقيموا الصلاة . الثانى النهى وهو طلب الكف عن الفعل نحو لا تقربوا الزنا . الثالث الدعاء وهو طلب الفعل مع التذلل والخضوع نحو ربنا اغفر . الرابع النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو نحو يا غياث المستغيثين . الخامس التمنى وهو طلب المحبوب ولو محالا نحو : ليت الشباب يعود . السادس الاستفهام وهو طلب حصول ما فى الخارج فى الذهن فيشمل التصور والتصديق وستأتى أدواته واختلاف معانيها وأعطيت الهدى تكملة للبيت قصد بها الدعاء . قال :

(واستعملوا كليت   لو

بالحق لاتعدل عنه إلى الباطل بل هو المتبادر من ذات اللفظ وإن خالفه الشارح والمصنف فى شرحه (قوله أى كن بمولاك) أى معتصما به (قوله تنتظم الخ) لايخفى مافيه من الاستعارة المكنية (قوله والطلب الخ) عبارة ع ق ثم الانشاء المذكور قسمان الطلب وغيره فأما غير الطلب كصيغ العقود كبعت واشتريت وزوجت وصيغ الايقاع كأعتقت وطلقت فلم يتعرض لها فى النظم لقلتها ولأنها منقولة عن الخبرية فأحوالها تستشعر من أحوال أصلها الذى هو الخبرية وأما الطلب فقد تعرض له لكثرة مباحثه وهو أنواع أشار إليه وإلى أنواعه بقوله والطلب الخ اهـ ثم التعريف للطلب المعتد به عند البلغاء فقوله استدعاء جنس وقوله مالم الخ فصل يخرج طلب حصول الحاصل فتأمل (قوله كثيرة) أى ليست ثلاثة فأقل فمعنى كثرتها زيادتها على ثلاثة إذ هى ستة ع ق (قوله قسم الانشاء الخ) أى بحسب مايشير إليه كلامه فإن قوله والطلب الخ أفاد أن الانشاء ينقسم إليه وإلى غيره حيث لم يفد أنه هو الطلب تأمل (قوله أى طلب الخ) فالسين والتاء للطلب كما هما فى الاستحصال (قوله لأن طلب حصول الحاصل محال) فيه أنه لا استحالة فى الطلب المذكور كما هو ظاهر وإنما المستحيل نفس الحصول فكان المناسب إبداله بعبث ثم رأيت الدسوقى قال إن عدم الاستحالة إنما هو للطلب اللفظى وأما الطلب القلبى لحصول الحاصل فهو محال لأنه إما الارادة أو المحبة والشهوة أو الكلام النفسى والارادة لا تتعلق بالواقع والشهوة فى حصول المشتهى لاتبقى بعد حصوله وإنما تبقى شهوة دوامه والكلام النفسى تابع لأحد هذين وينتفى بانتفائهما اهـ فلو استعملت صيغ العقود لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن مايوافق المقام قاله السعد (قوله كالأمر والنهى) مثال للطلب المعرف فالأمر طلب لفعل غير حاصل والنهى طلب لترك غير حاصل (قوله والمقصود هنا الأول) ولايتوهم أن هذا يقتضى كون البحث عن غير أحوال اللفظ لأن المقصود ينجر إليه آخر الأمر مطول (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به النهى بناء على أنه طلب ترك وكان المناسب زيادة على جهة الاستعلاء ليخرج به الدعاء والالتماس وقيل إن النهى طلب الكف وقد درج عليه الشارح فى تعريف النهى لافادة الطريقتين وزاد هذا القائل فى التعريف غير كف لاخراجه وانظر الكلام على هذا المزيد فى شرحى ع ق وغيرهما (قوله طلب الكف) أى بخصوص لا لخرج عنه كف عن كذا فانه لايسمى نهيا بل أمرا (قوله طلب الاقبال) أى طلب المتكلم إقبال المخاطب وقوله بحرف الباء للآلة صبان ثم الحرف إما ملفوظ كما مثل أو مقدر نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله طلب المحبوب) أى على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقى من أنواع الطلب إذ لايلزم فيها ماذكر قيل ينبغى أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع احترازا من الأمر والنهى ونحوهما التى وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفى فى اندفاع النقض وقيل هو تعريف بالأعم وقد أجازه المتقدمون كذا فى يس اهـ صبان (قوله حصول ما فى الخارج) أى حصول صورة ما فى الخارج أى حصول صورة الشىء المستفهم عنه الذى فى الخارج وقوله فى الذهن متعلق بحصول ثم إنه ينبغى أن يراد بالخارج خارج ذهن المستفهم إذ وقوع النسبة أو لاوقوعها لاتحقق له فى خارج الأعيان وكذا غيرهما من الأمور الذهنية تأمل (قوله فيشمل) أى الاستفهام باعتبار المطلوب به الذى هو الحصول فى الذهن والادراك ووجه الشمول أن المطلوب حصوله إن كان وقوع نسبة بين أمرين أو لاوقوعها فحصوله أى ادراكه هو التصديق وإلا فهو التصور أفاده السعد (قوله واستعملوا كليت الخ) أفاد به أن اللفظ الموضوع للتمنى ليت حيث جعلها مشبها به وإنما استعملوا

وهل لعل وحرف تحضيض والاستفهام هل أىّ متى أيان أين من وما وكيف أنى كم وهمز علنا

والهمز للتصديق والتصور
وبالذى يليه معناه حر
وهل لتصديق بعكس ماغبر
ولفظ الاستفهام ربما عبر
لأمر استبطاء اوتقرير
تعجب تهكم تحقير
تنبيه استبعاد اوترهيب
إنكار ذى توبيخ او تكذيب)

أقول: يستعمل فى التمنى مجازا ألفاظ منها لو كقوله تعالى ـ فلو أن لنا كرّة فنكون من المؤمنين ـ بنصب نكون بأن مضمرة جوابا للو المضمنة معنى التمنى ومنها هل نحو ـ فهل لنا من شفعاء ـ للجزم بانتفاء الشفعاء والاستفهام يقتضى الجهل بالحكم ومنها لعل نحو لعلى أسافر فأزور الحبيب بنصب فأزور لما تقدم ومنها حروف التحضيض نحو هلا أكرمت زيدا على معنى التمنى وقوله والاستفهام هل شروع فى أدوات الاستفهام ومايطلب بها فذكر إحدى عشرة أداة الهمزة وهل حرفان وبقية الأدوات أسماء وهى ثلاثة أقسام مايطلب به التصور فقط وهو: ماعدا الحرفين

لزكليت لأن لو تكون محال والتمنى محال فناسب جعلها فى بعض الأحيان نائبة عن ليت التى هى لتمنى المحال أوماهو بمنزلته اهـ ع ق (قوله وهل) الغرض من استعمال هل موضع ليت إظهار كمال العناية بالمتمنى حيث أبرز فى صورة غير الممتنع الذى هو المستفهم عنه اهـ منه (قوله لعل) يظهر أن نكتة استعمال لعل استعمال ليت مابينهما من الدلالة على مطلق طلب المحبوب و إن كان المحبوب فى مدلول لعل غير مستبعد تأمل (قوله وحرف تحضيض) أراد به جنسه فدخل هلا وألا ولولا ولوما و إنما استعملت موضع ليت لما قيل من أنها يجوز أن تكون مركبة من هل ولو المنقولتين للتمنى مع لاوما وتكون الامنها قد قلبت فيها الهاء همزة حملت على هل ولو لهذا الجواز أفاده ع ق والكلام تتمة سنذكرها (قوله والاستفهام) عطف على التمنى المجرور باللام المحذوف مع جارّه المتعلق باستعملوا أى واستعملوا للتمنى كليت لو الخ وللاستفهام الخ فهو مسلط عليه اللام الداخلة على التمنى وفى نسخة وحرف حض والاستفهام الخ وعليها فيحتمل أن الظرف معطوف على للتمنى المحذوف و يحتمل أنه خبر مقدم لهل و يؤيده رفع أىّ فى النسخ وهى على النسخة الأولى والاحتمال قبله واجبة النصب (قوله للتصديق) أى إدراك وقوع النسبة التامة أو لاوقوعها و إدراك ماسوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هى مورد الإيجاب والسلب ونسبة ناقصة تصور (قوله ذى توبيخ) صفة الانكار المحذوف تنوينه للضرورة وتكذيب عطف على توبيخ أى إنكار للتوبيخ أوللتكذيب أفاده ع ق و يحتمل أن إنكار مضاف لذى واقعة على شخص أى إنكار موبخ أومكذب والأول توبيخى والثانى تكذيبى تأمل (قوله مجازا) أما وجهه فى لو فنقول شبه التمنى بالامتناع بجامع تعلق كل بالمحال فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت لو من جزئى من المشبه به لجزئى من المشبه وأما وجهه فى هل فنقول شبه التمنى الذى كملت العناية بمتعلقه بالاستفهام بجامع تمام النظر لمتعلق كل فسرى الخ وأما وجهه فى لعل فنقول شبه التمنى بالترجى بجامع مطلق طلب المحبوب فى كل فسرى الخ وقدمت الاشارة لهذا كله وأما حروف التحضيض فليس استعمالها فى التمنى مجازا لما قاله الدسوقى من أن هل ولو استعملا بعد التركيب مع ماولا فى التمنى حقيقة وسيأتى تتمة الكلام . إذا علمت هذا علمت أن فى جعل الشارح كل حروف التحضيض من الألفاظ التى استعملت فى التمنى مجازا نظرا ظاهرا هذا تحقيق المقام (قوله بنصب نكون) فنصب الفعل بعد الفاء دليل على أنها فى التركيب بمعنى ليت لأنه إنما ينصب بعد الطلبية لا الشرطية ولايناسب أن تتطفل إلا على ليت من مفيدات الطلب لما من المناسبة بينهما اهـ ع ق (قوله الجزم بانتفاء الخ) تعليل لمحذوف أى و إنما لم تكن هل فى هذا التركيب للاستفهام وكانت للتمنى للجزم الخ أى فلا استفهام فتعين كونها للتمنى تأمل (قوله ومنها حروف التحضيض) تقدم أنها مستعملة فى التمنى حقيقة لكن ليس المقصود منها التمنى بل أن يتولد منه فى دخولها على الماضى التنديم نحو هلا أكرمت زيدا ولوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصدا إلى جعله نادما على ترك الاكرام وفى المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا إلى حثه على القيام قاله السعد (قوله على معنى التمنى) أى ليتولد منه التنديم على ترك الاكرام كما علمت (قوله و بقية الأدوات أسماء) ومعانيها مايسئل بها عنها وستعرفها ثم ضمنت معها معنى الاستفهام (قوله ماعدا الحرفين) أى المذكورين فى قوله الهمزة وهل حرفان ثم الأدوات المطلوب بها التصور تختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شئ آخر فيسئل بأىّ عما يميز به أحد المتشاركين فى أمر يعمهما وهو مضمون ماأضيفت إليه نحو أىّ الفريقين خير مقاما أى أنحن أم أصحاب محمد فالمؤمنون والكفار اشتركا فى الفريقين وسأل الكافرون عما يميز أحدهما عن الآخر و بمتى عن الزمان و بأيان عن المستقبل و بأين عن

الحقيقة بناء على أنه لا يتأتى لاستفهام العاقل عن حال نفسه اه فنرى (قوله وفى التهكم) إذ الاستفهام يتسبب عنه الجهل والجهل بالشىء تتسبب عنه التهكم والسخرية اه صبان فالعلاقة المجاورة إذ كل من الاستفهام والتهكم ناشىء عن سبب واحد (قوله نحو أصلواتك تأمرك) وذلك أن شعيبا عليه السلام كان كثير الصلاة وكان قومه إذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمرك الهزء والسخرية لاحقيقة الاستفهام قاله السعد (قوله وفى التحقير) لأن الاستفهام يتسبب عن الجهل والجهل بالشىء وربما يتسبب عنه تحقيره والتحقير جعل الشىء حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وإن كان كثيرا وربما يتحد محلهما وإن اختلفا مفهوما لما بينهما من الارتباط فى الجملة لصحة نشأة أحدهما عن الآخر كما فى ع ق اه صبان (قوله وفى التنبيه الخ) أى لأن الاستفهام عن الشىء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه إليه فاذا سلك طريقا واضح الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات إلى ذلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه ذهنه إليه كان تنبيهاله على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه إليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا قاله السيد اه صبان (قوله والاستبعاد) أى عد الشىء بعيدا إذ العد والاستفهام كل منهما مسبب عن الجهل فالعلاقة المجاورة قال الصبان الفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غايته أنه بطىء فى زمن انتظاره اه (قوله أنى لهم الذكرى) فانه لايجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهى ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله - وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه - أى كيف يذكرون ويتعظون ويفون بما وعدوا به من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ماهو أعظم وأدخل فى وجوب الاذكار من كشف الدخان وهوماظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات ومن الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا وأعرضوا عنه قاله السعد (قوله وفى الترهيب) أى أن الاستفهام ينبه على جزاء إساءة الأدب وهذا التنبيه يستلزم ترهيبه وتخويفه لاتصافه بها أفاده الصبان (قوله التوبيخى) نسبة للتوبيخ أى التعيير والتقريع ونسبته للتوبيخ من حيث كون التوبيخ مقصودا منه قال الصبان قال فى الأطول العلاقة بين الاستفهام والانكار بمعنى نفى اللياقة أن نفى اللياقة يوجب عدم التصديق بمالايليق بأن يشك فى وقوعه والشك يستدعى الاستفهام فأفيد بالاستفهام عدم اللياقة اه بتصرف (قوله واقع) أى فى الماضى أوالحال أو الاستقبال الأول نحو أعصيت ربك والثانى كمثال الشارح والثالث نحو أتعصى ربك مرادا منه الاستقبال فالمراد بفاعله فاعله حقيقة أوحكما ليشمل من هو بصدد فعله وفى الكلام حذف مضاف أى فاعل متعلقه بفتح اللام وهو المنكر بفتح الكاف ثم هذا وما بعده ضابط لاتعريف وإلا لازم التجوز فى التعريف حيث أريد من اسم الفاعل مطلق الزمن ومن الفاعل مطلق التوجه فافهم (قوله أوالابطالى) تتضح النسبة فيه مما مر وبيان علاقة التجوز إليه أن الابطال يستدعى عدم توجه الذهن وهو يستدعى الجهل وهو يستدعى الاستفهام فقد أطلق اسم المسبب على السبب تأمل (قوله غير واقع) أى فيمامضى كمثال الشارح أوفى الحال أوالاستقبال نحو أنلزمكموها (قوله وهو) أى الانكار الابطالى وقوله بتكذيب أى المسلط عليه ذى المجعولة صفة لانكار أوالمضاف إليها إنكار فالاشارة فى الحقيقة بجميع ماذكر تأمل (قوله فى غير معناه الخ) يرجع للأخير وحذف مما قبله لدلالته عليه (قوله لأمر قصدا) الأقرب ما أشار إليه الشارح والمصنف فى شرحه من أن اللام للتعليل وأن المراد بالأمر النكتة المقتضية للعدول عن الحقيقة إلى التجوز بالأمر وغيره ومافى ع ق تعسف (قوله منها الاباحة) والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الاذن العام فهو من

وفى التهكم نحو أصلواتك تأمرك وفى التحقير نحو من أنت لمن تحقرشأنه وفى التنبيه على الضلال نحو فأين تذهبون وفى الاستبعاد نحو أنى لهم الذكرى وفى الترهيب أى التخويف نحو - ألم نهلك الأولين - وفى الانكار التوبيخى وهو الذى يقتضى أن مابعده واقع وأن فاعله ملوم نحو - أتعبدون ما تنحتون والابطالى وهو ما اقتضى أن مابعده غير واقع وأن مدعيه كاذب نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا وهو المشار إليه بتكذيب . قال:

(وقد يجى أمر ونهى ونِدا
فى غير معناه لأمر قصدا
وصيغة الاخبار تأتى للطلب
لفأل أو حرص وحمل وأدب)

أقول: قد يخرج الأمر والنهى والدعاء عن معانيها الأصلية لنكتة أما الأمر فقد يأتى لمعان كثيرة منها الاباحة

نحو كلوا مما رزقكم الله وأما النهي فانه يأتى لمعان كثيرة أيضا منها قصد الامتثال كقولك لمن عصى أمرك لاتعص أمرى أي امتثله وأما النداء فيأتى لمعان أيضا منها الاغراء كقولك لمن تظلم إليك يامظلوم تريد إغراءه على زيادة التظلم ثم إن صيغة الخبر قد يقصد منها الطلب لنكتة كالتفاؤل نحو وفقنا الله لما فيه رضاه و إظهار الحرص فى وقوعه كقولك لمن استبطأك أتيتك والتصديق كقولك لمن لايحب تكذيبك تأتينا غدا فتحمله على المجىء بلطف لاعتيادك تصديقه إياك والتأديب مع المخاطب بترك صيغة الأمر نحو أمير المؤمنين يقضى حاجتى ثم إن كثيرا من الاعتبارات المذكورة فى الأبواب السابقة تجرى فى الانشاء كالتقديم والتأخير والقصر قسها عليها . قال :

استعمال الأخص فى الأعم مجازا مرسلا صبان عن اليعقوبى (قوله نحو كلوا الخ) يعنى أنه يباح لكم أن تأكلوا مما ذكر (قوله قصد الامتثال) أراد بالقصد لازمه وهو الطلب. (قوله كقولك عصى الخ) فى كون صيغة النهى فى هذا المثال مستعملة فى غير معناها نظر ظاهر إذ لو كان قصد ماتضمنته من الأمر يصيره كذلك للزم أن كل نهى مستعمل فى غير معناه فقولك لا تهمل زيدا مستعمل فى طلب اعتباره وقولك لاتقم مستعمل فى طلب مايعينه المقام مما يقابل القيام وهكذا فلا يوجد نهى حينئذ مستعمل فى معناه وهذا خلاف مايفيده موضوع الكلام من كون النهى تارة يستعمل فى معناه وتارة فى غيره ومع هـذا لم يقل به أحد فالمناسب أن يقول بدل قوله منها قصد الامتثال الخ منها التهديد كقولك لعبد لايمتثل أمرك لا تمتثل أمرى إذ لاينبغى فى كونه مستعملا فى غير معناه فإن السيد لايريد من عبده عدم الامتثال والعلاقة بين التهديد و بين النهى أن النهى يلزمه التهديد والتخويف فتأمل منصفا (قوله الاغراء) أى الحث على لزوم الشىء والعلاقة بين النداء و بين الاغراء المستعمل هو فيه أن الاغراء ملزوم للاقبال إذ لامعنى لاغراء غير المقبل معنى بأن يكون بحيث لايسمع يعقوبى (قوله يتظلم) أى يظهر ظلم الغير له و يبث الشكوى به اھ منه (قوله على زيادة التظلم) عبر بزيادة لحصول أصل التظلم صبان (قوله كالتفاؤل) أى إفادته (قوله نحو وفقنا الله الخ) فالمقصود طلب التوفيق وصيغة الأمر هى الدالة عليه وعدل عنها إلى صيغة الماضى الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلا بتحققه قاله اليعقوبى وظاهر أن العلاقة بين الخبر والطلب الضدية (قوله كقولك لمن استبطأك) أى فكرر عليك النداء طالبا الاسراع فى إتيانك وقوله أتيتك مقول القول وهو من المنادى إظهار لشدة حرصه على إتيانه لمن ناداه ثم فى كون صيغة الخبر مستعملة فى الطلب فى هذا المثال نظر ظاهر والظاهر أنه مما استعمل فيه الماضى موضع المستقبل إشارة إلى قرب وقوعه جدا كقول القريب من البلد دخلنا البلد والجامع شدة التحقق فالمناسب التمثيل بنحو رزقنى الله لقاءك قال ع ق والسبب فى إفادة الماضى هذا الحرص ماتقرر من جهة الطبع وهو أن من جملة أسباب التعبير به عما لم يقع تخيل وقوعه وتخيل الوقوع يكون من كثرة التصور وكثرة التصور تكون من كثرة الرغبة فينتقل من التعبير به عن المطلوب إلى كثرة الرغبة بهذه الوسائط اھ وقوله من كثرة الرغبة أى التى هى الحرص (قوله والتصديق) أى حمل المخاطب على التصديق للمتكلم باتيانه مثلا المطلوب للمتكلم أفاده ع ق ويدل عليه قول الشارح فتحمله على المجىء الخ (قوله فتحمله على المجىء بلطف لاعتيادك الخ) أى وهو إن لم يأت صار مكذبا لك صورة لكونك أبرزت الكلام فى صورة الخبر. والحاصل أن المتكلم قد يكون طالبا لشىء راغبا فى حصوله فيبرز للمخاطب الذى لايريد تكذيبه صيغة الطلب فى صورة الخبر ليوقع المخاطب المطلوب لأجل تصديق المتكلم لأنه إذا لم يوقع كان مكذبا له صورة حيث أبرز المتكلم الطلب فى صورة الخبر تأمل (قوله نحو أمير المؤمنين الخ) فقد تأدب الطالب مع الأمير بترك مواجهته بصيغة الطلب لاشعارها بالاستعلاء أفاده ع ق (قوله من الاعتبارات) أى المعتبرات (قوله فى الأبواب السابقة) وهى من أحوال الاسناد إلى هذا الباب (قوله والقصر) هو أيضا مذكور فى الباب المبوب لافادة أحكامه كذكر الطهارة فى بابها والبيع فى بابه (قوله فقسها عليها) أى فقس المعتبرات التى تجرى فى الانشاء على المعتبرات التى ذكرت فى الخبر فقل إن تقديم المسند إليه لكون ذكره أهم لنكتة من نكت الأهمية وتأخيره لاقتضاء المقام تقديم المسند والقصر الحاصل فيه بتقديم المعمول حقيقى و إضافى وهكذا .

[الباب السابع الفصل والوصل]

(الفصل ترك عطف جملة أتت من بعد أخرى عكس وصل قد ثبت) أقول: الفصل لغة القطع وفي الاصطلاح ترك عطف جملة على أخرى والوصل لغة الجمع وفي الاصطلاح عطف بعض الجمل على بعض فمثال الأول عمرا أهنته زيدا ضربته ومثال الثاني زيد قائم وعمرو جالس وهذا الباب أغمض أبواب المعاني حتى قيل لبعضهم ما البلاغة؟ فقال معرفة الفصل والوصل. قال: (فافصل

الباب السابع الفصل والوصل

لما فرغ من أحوال المفردات والانشاء شرع في أحوال الجمل ثم إنه قدم الفصل في الترجمة لأنه عدم العطف والعدم سابق في الحادث على الوجود وكان ينبغي له أن يقدم الوصل له في التعريف لأن الفصل عدم مضاف للوصل فلا يعرف إلا بمعرفة الوصل ولم يفعل ذلك بل قدم الفصل في التعريف موافقة لما في الترجمة وقال الفصل الخ اهـ ع ق بتصرف (قوله الفصل ترك عطف جملة الخ) أقول: من المعلوم أن جملة هنا نكرة في سياق الاثبات وهي لا تعم إلا إذا دل على العموم دليل ولا دليل هنا فلا يشمل التعريف ترك عطف جملتين فأكثر على جملتين كذلك نحو يعطي ويمنع يضر وينفع وكذا تعريف الوصل الذي أفاده بقوله عكس وصل قد ثبت ولا يقال إن في كل من التعريفين حذف الفاء مع ماعطفت أي فأكثر إذ لادليل عليه على أنه لايليق بالتعريف إذ لا بد فيه من ذكر مايصيره جامعا مانعا ولايجوز حذفه ولو وجد دليل عليه فلو قال:

الفصل ترك عطف بعض الجمل على مثيل عكسه وصل يلي

لسلم مما ذكر وقولنا فلا يشمل التعريف الخ. اعلم أنه ربما لايتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ماقبلها بل يتناسب الأوليان والأخريان فيعطف في كل اثنين أولا ويعطف الأخريان على الأوليين لأن مجموع الأخريين يناسب مجموع الأوليين فعطف المجموع حينئذ وصل وترك عطفه لموجب فصل وقد علمت المثال وقس الأكثر فتدبر (قوله أتت الخ) صفة لجملة خرج به الجملة المستأنفة التي لم تقع بعد غيرها فلا يعد ترك عطفها فصلا وتوضيح المقام أن قوله ترك جنس يشمل جميع التروك وإضافته لعطف مخرجة لترك غيره وإضافة عطف إلى جملة مخرج لعطف المفردات فلايعد تركه فصلا ووصف الجملة بقوله قد أتت الخ مخرج للجملة المستأنفة التي لم تقع بعد غيرها فلايعد ترك عطفها فصلا تأمل (قوله عكس وصل) خبر لمحذوف أي وهو عكس وصل وقوله قد ثبت صفة لوصل أي ثبت عندهم وتقررت حقيقته هذا هو الظاهر ومافي ع ق تكلف (قوله ترك عطف جملة الخ) فيه ماعلمت وقد سلم من الايراد في تعريف الوصل حيث تبع الأصل (قوله عطف بعض الجمل الخ) إنما اختار الجمل على الكلام لتدخل الصلة والصفة ونحوهما مما لا يشمله الكلام بناء على أنه لابد أن يكون مقصودا لذاته صبان (قوله أغمض أبواب الخ) أي أخفاها عن البصائر بحيث يزيد بطء إدراك معانيه عن بطء إدراك معاني غيره تأمل (قوله معرفة الفصل الخ) أي معرفة مباحثهما باتفاق بحيث يقدر على إجراء مباحثهما على ماورد عليه من الجمل (قوله فافصل الخ) حاصل المقام أنه إذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الاعراب أولا فان كان للأولى محل من الاعراب فان قصد عدم تشريك الثانية في حكم الأولى أي مقتضيه من خبرية ونحوها وجب الفصل وإلى هذا أشار المصنف بقوله * وعدم التشريك في حكم جرى * والا فالوصل وشرط كونه مقبولا بالواو وجود الجامع بين الجملتين وهو مقبول بغيرها مما يفيد زيادة على التشريك وهو الفاء وثم وحتى مطلقا وان لم يكن للأولى محل فان قصد ربط الثانية بها على معنى عاطف سوى الواو عطفت به نحو دخل زيد فخرج أو ثم خرج عمرو وإن لم يقصد الربط المذكور فان كان للأولى حكم قصد عدم تشريك الثانية معها فيه فالفصل وإلى هذا يشير أيضا قول المصنف وعدم التشريك الخ فهو عام فيما إذا كانت الأولى لها محل وفيما إذا لم يكن لها وإن لم يكن للأولى حكم فان كان بينها وبين الثانية كمال الاتصال من غير أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود أو كمال الانقطاع كذلك أو شبه أحد الكمالين تعين الفصل لأن الوصل يقتضى مغايرة وهي لاتناسب كمال الاتصال ولا شبهه ومناسبة وهي لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه وإن لم يكن بينهما كمال الاتصال بلا إيهام ولا شبهه ولا كمال

الانقطاع بلا إيهام ولاشبهه تعين الوصل لوجود الداعى وعدم المانع أما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للأولى أو بدلا منها أو بيانا لها تنزيلا فى الجميع وإليه وإلى حكمه أشار المصنف بقوله : * وافصل لدى التوكيد والابدال * غير أنه ترك البيان وسنذكر مثاله ، ولك أن تقول إنه أدرجه فى البدل لصلاحية اللفظ الواحد لهما فيما له محل باتفاق وعلى الطريقة الآتية فيما لا محل له فهما واحد باعتبار اللفظ وأما شبهه فلكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الأولى فتفصل الثانية من الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال وإليه وإلى حكمه أشار المصنف بقوله ونية السؤال وأما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط أو لأنه لاجامع بينهما وإليه وإلى حكمه أشار بقوله * أو اختلاف طلبا وخبرا * أو فقد جامع . وأما شبهه فلكون عطف الثانية على الأولى موهما لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود وإليه وإلى حكمه أشار بقوله ومع إيهام إلى آخر البيت وجعل هذا الكون موجبا لكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف إلا أنه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا موجبا لكمال الانقطاع فتحصل أن مواضع الفصل ستة خمسة فيما إذا كانت الأولى لا محل لها من الاعراب وهى ما إذا كان بين الجملتين كمال الاتصال بلا إيهام أو كمال الانقطاع أو شبه كل كذلك وما إذا كان للأولى حكم قصد عدم إعطائه للثانية والسادس فيما إذا كانت الأولى لها محل وهو مثل الأخير من الخمسة وقد علمت موضع الاشارة إلى الجميع فى كلام المصنف هذا ما دعت إليه الضرورة ويتم اتضاح بعضه بما فى الشارح وتميم المرام يطلب من الأصل وشرحى السعد وحواشيهما (قوله لدى التوكيد) أى عند التوكيد بالجملة الثانية (قوله والابدال الخ) قد عرفت أنه أدرج فيه عطف البيان وعرفت وجه الادراج (قوله لنكتة) حذف من الأول لدلالة الثانى (قوله ونية السؤال) عطف على التوكيد والمراد بنية السؤال تقديره بين الجملتين فيما إذا اقتضت الأولى سؤالا فيؤتى بالثانية جوابا عنه ع ق (قوله وعدم التشريك) أى تشريك الثانية للأولى وقوله فى حكم أى للأولى مطلقا كان لها محل أم لا كما علمت مما مر (قوله طلبا) أراد به ما هو أعم وهو الانشاء فقد تجوز باطلاق الخاص وإرادة العام (قوله ومع إيهام) عطف على لدى التوكيد وإيهام مضاف لعطف من إضافة المصدر لفاعله وقوله سوى مفعوله وقوله فى الكلام متعلق بالمقصود (قوله أن تنزل الجملة الخ) يفيد هذا وقوله فيما يأتى بمنزلة البدل أن الثانية ليست تابعا حقيقة بل ما يفاد منها يفيده ذلك التابع من جهة القصد فألحقت بذلك التابع فى عدم صحة العطف وهو الأقرب خلافا لما يفيده أول كلام الأصل وذلك لأن التابع اصطلاحا يستدعى إعرابا يقع فيه التبعية والكلام فيما لا محل له كما علمت مع أن التوكيد مخصوص بألفاظ معلومة أفاده الصبان عن اليعقوبى وقوله من جهة القصد الظاهر أنه حال من نائب فاعل يفاد وقوله لأن التابع الخ إنما جعله علة للأقربية دون تعين عدم التبعية لأنه أكثرى لا كلى فينشأ عن كونه أكثريا أن النظر إليه المقتضى لعدم التبعية حقيقة أولى لكونه نظر الأكثرى فيكون عدم التبعية حقيقة الناشئ عن هذا الأولى أقرب تدبر (قوله التقرير) أى تقرير اللاحق للسابق وقوله مع اختلاف المعنى أى معنى كل من السابق واللاحق وكذا يقال فى الاتحاد (قوله إذا جعل كل منهما الخ) هذا إنما يكون إذا جعل الم طائفة من الحروف لا يقدر لها مبتدأ ولا خبر أو جملة مستقلة بجعل الم مبتدأ خبره هذه أو هذا مقدرا أو العكس بناء على أنه اسم للسورة أو القرآن أما إن جعل الم مبتدأ خبره ذلك الكتاب فلا يكون مما نحن فيه وكذا إن جعل ذلك الكتاب مبتدأ خبره لا ريب فيه اهـ من السعد والصبان (قوله فهى) الفاء تعليلية لقوله مثال الأولى أو للتفريع عليه وقوله بمنزلة الخ أى فى تقرير اللاحق للسابق (قوله جاء زيد هو الصوفى) فيه أن قوله هو الصوفى ليس بمعنى جاء زيد فكيف يكون بمنزلة التوكيد اللفظى له فالمناسب التمثيل بهدى للمتقين كما مثل الأصل

لدى التوكيد والابدال لنكتة ونية السؤال وعدم التشريك فى حكم جرى
أو اختلاف طلبا وخبرا وفقد جامع ومع إيهام عطف سوى المقصود فى الكلام)

أقول : يجب الفصل فى مواضع منها أن تنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة التوكيد المعنوى فى إفادة التقرير مع اختلاف المعنى أو اللفظى فى إفادة التقرير مع اتحاد المعنى مثال الأول لاريب فيه بالنسبة إلى ذلك الكتاب إذا جعل كل منهما جملة مستقلة فهى بمنزلة نفسه من جاء زيد نفسه ومثال الثانى جاء زيد هو الصوفى

وسيتضح لك وجوه فترقب (قوله أى الصافى الخ) يفيد أن الصوفى منسوب للصفاء وهو مفاد كلام غيره أيضا والظاهر أن النسبة على غير قياس (قوله فهو بمنزلة الخ) أى فى التقرير مع اتحاد المعنى والنكتة فيما هى بمنزلة التوكيد المعنوى دفع توهم التجوز وفيما هى بمنزلة اللفظى دفع توهم السهو أو الغلط و إيضاح دفع توهم التجوز فى المثال الأول أن قوله ذلك الكتاب فيه مبالغة فى وصف القرآن ببلوغه الدرجة القصوى فى الكمال وهذه المبالغة حاصلة بجعل المبتدإ ذلك الدال على كمال العناية بتمييزه والتوصل ببعده إلى التعظيم وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال على انحصار الكمال فى القرآن فحينئذ يجوز لو كان هذا من غير الله أن المتكلم قد تجوز فى حصر الكمال فى القرآن مبالغة فدفع هذا التوهم بلا ريب فيه و إيضاح دفع توهم السهو أو الغلط فى هدى للمتقين أن قوله لاريب فيه لما كان يتوهم لو كان من عند غير الله أنه أتى به على وجه السهو أو الغلط أتبع بهدى للمتقين الدال على معنى ذلك الكتاب فإن معناه أن الكتاب بالغ فى الهداية درجة لاتدرك غايتها لما فى تنكير هدى من الابهام والتفخيم حتى كأنه هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل هاد وهذا معنى ذلك الكتاب لأن معناه الكامل فى الهداية فافهم والظاهر أن مرادهم بالتجوز هنا المعنى اللغوى بمعنى مخالفة الأصل و يدل له قول اليعقوبى فلما جاز بسبب تلك المبالغة توهم السامع المجازية فى الكلام وأنه على خلاف مقتضاه اه حيث عطف قوله وأنه الخ على التجوز والظاهر أنه عطف تفسير تأمل (قوله ككون المراد لطيفا الخ) أى أو عجيبا أو فظيعا أى والأولى غير وافية بتمام المراد والثانية وافية وقوله لطيفا راجع للبدل المطابق وقوله مطلوبا الخ راجع لبدل البعض والاشتمال وسيتضح مافى كلامه (قوله بمنزلة البدل المطابق نحو فوسوس الخ) الذى فى الأصل وشرحى السعد وعق ترك البدل المطابق والتمثيل بآية فوسوس الخ لعطف البيان لخفاء الجملة الأولى قال اليعقوبى ولم يعتبر بدل الكل فى الجمل التى لامحل لها من الاعراب لأنه لايفارق الجملة التأكيدية الا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية فى البدلية دون التأكيدية وهذا المعنى لايتحقق فى الجمل التى لامحل لها من الاعراب إذ لانسبة تنقل اه وحينئذ فلا يمشى كلام الشارح على مادرج عليه الأصل ومن حذا حذوه و إنما يمشى على طريقة ذكرها اليعقوبى حيث قال بعد ماذكر و بعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فأدخله فى كمال الاتصال ومثله بقول القائل قنعنا بالأسودين قنعنا بالتمر والماء فاذا قصد الاخبار بالأولى ثم بالثانية لأن الأولى كغير الوافية بالمراد لما فيها من إبهام ما والمقام يقتضى الاعتناء بشأن المخبر به تفصيلا لما فيه تشريف المخبر أونحو ذلك كانت بدل كل اه وتمثيله بهذه الآية لبدل الكل صحيح لأن ماذكر عن بعضهم متأت فيها ولولا تمثيله بالآية المذكورة لحملنا كلامه على البدل المطابق فى الجمل التى لها محل من الاعراب فيكون قول المصنف والابدال عاما فيما له محل وفيما لامحل له و يصير أفيد فلا يكون كلام الشارح مبنيا على طريقة ضعيفة للاتفاق على اعتبار البدل المطابق من موجبات كمال الاتصال المقتضى للفصل فى الجمل التى لها محل من الاعراب كما يستفاد من حاصل المقام الذى قدمناه لمن تأمل (قوله لأنها بمنزلة الخ) فبينهما كمال الاتصال والعطف يفيد المغايرة وسيذكره الشارح (قوله ودقته) عطف تفسير (قوله أمدكم بما تعلمون) هذه الجملة صلة الذى فى قوله تعالى ـ واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون ـ ولامحل لجملة الصلة من الاعراب بل للموصول دون الصلة على ماقاله ابن هشام ولمجموع الصلة والموصول على ماقاله السيد كذا فى سم اه صبان (قوله إذ مضمونها الخ) يفيد أن الفصل معتبر بين ماتعلمون و بين أمدكم وهو فاسد إذ ماتعلمون مفرد لاجملة والفصل إنما يكون بين الجمل تأمل اللهم إلا أن يقال إن فى الكلام حذف مضافين والتقدير بعض مضمون جملة ماتعلمون من كون إضافة جملة لماتعلمون لأدنى

أى الصافى من دنس الأوصاف فهى بمنزلة زيد الثانى من جاءنى زيد زيد ومنها أن تكون الثانية بمنزلة البدل من الأولى لنكتة ككون المراد لطيفا أو مطلوبا فى نفسه فتنزل الثانية بمنزلة البدل المطابق نحو فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم ففصل جملة قال لأنها بمنزلة البدل المطابق من وسوس والنكتة فى الإبدال لطافة المراد ودقته أو منزلة بدل البعض نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام و بنين وجنات وعيون ففصل جملة أمدكم الثانية لأنها كبدل البعض إذ مضمونها بعض ماتعلمون

والسكتة فى إبدالها كون مضمونها مطلوبا فى نفسه أو بمنزلة بدل الاشتمال نحو * أقول له ارحل لاتقيمن عندنا *

ولا تقيمن بدل من ارحل بدل اشتمال والسكتة كالذى قبله وإنما وجب الفصل فى التوكيد والابدال لأن الوصل يقتضى التغاير وليس موجودا فيهما ومنها بية السؤال أى تقديره من الجملة السابقة نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا إنهم مغرقون فجملة النهى تقتضى سؤالا من شأن المنهى أن يسأل عنه فيقال لم لا أخاطبك فى شأنهم ووجب الفصل لصيرورة الجملة الثانية كالمقطوعة عما قبلها بسبب كونها جوابا لذلك السؤال المقدر ، ومنها عدم اشتراك الثانية مع الأولى فى الحكم نحو - وإذا خلوا إلى شياطينهم إلى الله يستهزىء بهم - لم تعطف جملة الله يستهزىء بهم على قوله إنا معكم لعدم اشتراكهما فى الحكم إذ ليست الثانية من مقولهم ، ومنها اختلاف الجملتين فى الخبرية والانشائية بأن تكون إحداهما انشائية والأخرى خبرية نحو * وقال رائدهم أرسوا نزاولها * وما أجازه النحويون من عطف الاخبار على الانشاء وعكسه مستدلين بآيات أجاب عنها البيانيون

ملابسة أى الجملة العامل فعلها وهو أمدّ فيما تعلمون بسبب تعلق جارّه به تأمّل (قوله والسكتة فى إبدالها) أى جملة أمدّكم بأنعام و بنين وقوله كون مضمونها الخ المناسب مضمون ماقبلها أى وماقبلها غير وافية بموهى وافية فأتى بها لتتميمه وذلك لأن كون مضمون الثانية مطلوبا فى نفسه لايقتضى إبدالها بل ان كانت وافية لايقتضى غيرها و إن لم تكن وافية اقتضى الابدال منها لا إبدالها وقد أفاد الأصل وغيره ماذكرناه تدبر منصفا (قوله أقول له الخ) لامحل لجملة ارحل بانفرادها وكذا جملة لاتقيمن إذ لامحل لجزء المقول على ماهو الحق فالمحل إنما هو للمجموع فلا يرد أن التمثيل بالبيت خروج عن الموضوع والظاهر أن مسلما من الاسلام اللغوى وهو الانقياد (قوله مطلوبا فى نفسه) لأنه تذكير للنعم لتشكر وهو ذريعة لغيره كالايمان والعمل بالطاعة اهـ يعقوبى (قوله بدل من ارحل) أى تنزيلا (قوله والسكتة كالذى قبله) وهى أن المقام مطلوب فى نفسه لأنه لاظهار الكراهة لاقامة المخاطب والجملة الثانية أوفى بتأديته (قوله يقتضى التغاير) أى الكلى أى أن الأصل فيه أن يكون للتغاير الكلى هذا هو الظاهر و إلا فمطلق التغاير متأت فى بدل البعض والاشتمال تأمّل (قوله أى تقديره) أى بين الجملتين كما قدمناه عن ع ق وقوله من الجملة الخ متعلق أيضا بتقدير أى أنه مقدر وناشىء من الجملة السابقة تأمّل (قوله أن يسأل عنه) الظاهر أن يسأله ولعل المصدر قبل بمعنى المفعول تأمّل (قوله لصيرورة الجملة الثانية كالمقطوعة الخ) فيه أنه لامعنى لصيرورتها كالمقطوعة بل هى مقطوعة بالفعل وعلى فرض حذف الكاف لايحسن التعليل لصيرورة المعنى و إنما وجب الفصل لصيرورة الثانية مفصولة الخ وهو ركيك و إن أمكن تصحيحه بتكلف فالمناسب أن يقول و إنما وجب الفصل لكون الثانية جوابا عن السؤال الذى اقتضته الأولى فحينئذ تفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال تأمّل (قوله عدم اشتراك الخ) لاشك فى صحة اقتضائه الفصل وكونه من مواضعه لكن الأنسب بالمصنف إبقاؤه على ظاهره كما قررناه سابقا وعلى تعبير الشارح يكون المصنف قد أطلق السبب وأراد السبب ولاحاجة إليه مع مافيه من الصرف عن الظاهر .

[تنبيه] علم مما سبق أنه كما يكون الفصل لعدم التشريك فى حكم الاعراب إذا كان للأولى محل من الاعراب كما فى مثال الشارح يكون لعدم التشريك فى حكم غير الاعراب إذا لم يكن للأولى محل كما فى و إذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزىء بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف (قوله فى الحكم) وهو المقولية (قوله على إنا معكم) إنما قال على إنا معكم ولم يقل على إنما نحن مستهزئون مع اتحاد الحكم فيهما بسبب كون الثانية إيضاحا للأولى لأن العطف على المتبوع هو الأصل أفاده السعد (قوله إذ ليست الثانية الخ) فلو عطف على إنا معكم لزم اشتراكها معها فى كونها مفعول قالوا فيلزم أن تكون مقول قول المنافقين وليس كذلك وكلامه يفيد أن إنا معكم له محل من الاعراب وهو مبنى على أن جزء المقول له محل إذا كان مفيدا وهو ضعيف اهـ من السعد والصبان (قوله ومنها اختلاف الخ) والفصل حينئذ لما بينهما من كمال الانقطاع كما علمت مما مر (قوله بأن يكون الخ) تحته صورتان وهو واضح (قوله وقال رائدهم الخ) لم يعطف نزاولها على أرسوا لأنه خبر لفظا ومعنى وأرسوا إنشاء لفظا ومعنى والرائد هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلا للنزول عليه وقوله أرسوا أى أقيموا بهذا الكلا اللازم للحرب وهو مأخوذ من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة وقوله نزاولها أى نحاول أمر الحرب ونعالجها وقوله فكل حتف الخ تعليل لمحذوف يفيده ماقبله أى ولايمنعكم من محاولة إقامة الحرب بمباشرة أعمالها خوف الحتف وهو الموت فكل الخ وقوله بمقدار أى بقدر الله سبحانه اهـ يعقوبى ببعض تصرف قال الصبان و بحث فى التمثيل بأن نزاولها إما تعليل لما قبله فهو جواب عن سؤال مقدر فليس الفصل لكمال الانقطاع

باتفاقهما معنى ، ومنها أن لا يكون بين الجملتين جامع عقلى أو وهمى أو خيالى فلا تقول زيد عالم وعمرو قائم لعدم الجامع بخلاف زيد تاجر وعمرو جاهل ونعم اليأس من الخلق وبئس الطمع فيهم ، وسيأتى ذلك ومنها إيهام العطف خلاف المقصود نحو :

ونظن سلمى أننى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم

لم يعطف أراها على نظن مع أن بينهما مناسبة فى المسند والمسند إليه لئلا يتوهم عطفه على أبغى فيكون من مظنونات سلمى وهو خلاف المقصود إذ المقصود أنه يظنها كذلك قال :

(وصل لدى التشريك فى الإعراب
وقصد رفع اللبس فى الجواب
وفى اتفاق مع الاتصال
فى عقل او فى وهم اوخيال)

أقول : ذكر فى هذين البيتين مقتضيات الوصل منها أن يكون للأولى محل من الاعراب كأن تكون خبرا ويقصد تشريك الثانية لها فى حكم ذلك الاعراب نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه ومنها القصد لرفع إيهام خلاف المراد من الجواب كما اذا قيل لك هل قام زيد وقلت لا وأردت أن تدعو للسائل فلابد من الوصل فتقول لا ورعاك الله اذ لو فصلت لتوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم الرعاية ولولا هذا الايهام لوجب الفصل لاختلافهما خبرا وإنشاء ومنها أن تتفق الجملتان فى الخبرية والانشائية مع الاتصال أى الجامع بينهما من عقل أو وهم أو خيال نحو إنّ الأبرار لفى نعيم وإنّ الفجار لفى جحيم والجامع بينهما التضادّ ونحو كلوا واشربوا ولا تسرفوا والجامع كذلك وهو وهمى

الانقطاع بل لشبه كمال الاتصال وإما حال أى أقيموا فى حال مزاولة الحرب فكذلك ليس الفصل لكمال الانقطاع بل لأن الحال لايعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بأنه لاتزاحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لايعطف على الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للأمرين اهـ (قوله باتفاقهما معنى) بأن ترجع الانشائية إلى الخبرية أو عكسه (قوله أن لايكون بين الجملتين جامع) يعنى مع كونهما لم يختلفا فى معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان معا معنى أو إنشائيتان معا وإنما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الذى قبل هذا فيه ثم مالايصلح فيه العطف لانتفاء الجامع إما لانتفائه عن المسند إليهما فقط كقولك زيد طويل عمرو قصير حيث لاجامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التضادّ وإما عن المسندين فقط نحو زيد طويل عمرو عالم وإما عن المسند إليهما والمسندين معا كهذا المثال حيث لاجامع بين زيد وعمرو اهـ يعقوبى (قوله فلا تقول زيد الخ) يجوز أن يعتبر فى هذا المثال انتفاء الجامع عن كل من المسندين والمسند إليهما وعن المسندين فقط والذى يدل عليه كلام الشارح سوقه لانتفاء الجامع بين المسندين فقط تأمل (قوله بخلاف الخ) أى فانّ بين عالم وجاهل جامع التضادّ وكذا فى المثال بعد (قوله خلاف المقصود) وهو أعنى خلاف المقصود عطفها على غير ما لو عطف المتكلم لقصد كون العطف عليها كما بينه الشارح (قوله نحو ونظن الخ) أبغى بمعنى أطلب والباء فى بها بمعنى عن أى أننى أطلب بدلا عنها وأراها على صيغة المجهول شاع فى الظن أى أظنها وإنما جعل ضلالها مظنونا مع أن المناسب دعوى التيقن تحرزا عن دعوى التيقن فى ضلالها وإشعارا بأن غاية الجرءة دعوى الظن صبان عن الأطول مع زيادة (قوله فى المسند) لاتحاد مسند كل مع مسند الأخرى فى الحدث لأن معنى أراها أظنها وقوله والمسند اليه لأنه فى الأولى محبوب وفى الثانية محب (قوله وهو) أى كون أراها الخ من مظنونات سلمى (قوله إذ المقصود أنه الخ) أى افادة أنه الخ أى لافادة أنها تظن أنه يظنها تهيم الخ (قوله لدى التشريك) أى وعند قصد التشريك وقصد معطوف على التشريك (قوله فى الجواب) أى ومابعده وهو الجملة بعد لا (قوله مع الاتصال فى عقل) أى مع وجود جامع يجمعهما عند القوة المفكرة فى عقل أى بسبب عقل الخ ويسمى الأول جامعا عقليا والثانى وهميا والثالث خياليا (قوله مقتضيات الوصل) ليست الاضافة للاستغراق بل للجنس إذ لم يذكر جميع ماذكرناه فى حاصل المقام (قوله فى حكم الخ) وهو الخبرية (قوله وأردت أن تدعو للسائل) أى ولم ترد السكوت على لا والابتداء بما بعد والا كان السكوت دافعا للايهام صبان (قوله فلا بد من الوصل فتقول لا الخ) قال فى الأطول ثم الواو فى مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد فى ربنا ولك الحمد فى رواية على مافى الصحاح مع أنه لا إيهام أو ولو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما فى قوله : إن الثمانين وبلغتها ، فيه تردد وفى ثبوت الوصل لدفع الايهام توقف اهـ صبان (قوله لاختلافهما الخ) أى فبينهما كمال الانقطاع (قوله من عقل الخ) متعلق بمحذوف أى ناشئا من عقل أى سببه العقل الخ (قوله وهو وهمى) وذلك لأن الوهم ينزل التضاد عنده منزلة التضايف عند العقل فكما أن العقل لايحضره أحد المتضايفين إلا ويحضره الآخر فكذا الوهم لايحضره أحد المتضايفين إلا ويحضره

والكلام على القوى الباطنية التى أثبتها الحكماء و بيان الجامع العقلى والوهمى والخيالى يرجع اليه فى شرح الأصل لضيق هذا الشرح عن ذلك قال:

الآخر (قوله والكلام على القوى الخ) حاصل المقام أن الحكماء زعموا أن فى الباطن أمورا سبعة القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس المشترك وخزانته والمفكرة فالقوة العاقلة زعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور والأبعاد كالطول والعرض والعمق لأنها مجردة ولا يقوم بها إلا المجرد وخزانتها هى العقل الفياض الذى هو لفلك القمر أى المفيض على الكائنات ماتقبله و بقية السبعة قائمة بتجاويف الدماغ وذلك أنهم زعموا أن للدماغ تجاويف أى بطونا واحد منها فى مقدم الدماغ وآخر فى مؤخره وآخر فى وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الأخير وهو القوة المدركة للمعانى الجزئيات الموجودة فى المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لاتتأدى إلى مدركها من طرف الحواس وذلك كادراك الصداقة والعداوة وله خزانة تسمى الحافظة والذاكرة قائمة بمؤخر تجويفه والحس المشترك قائم بأول التجويف الأول من الدماغ وهو قوة تتأدى اليها الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة وتحكم بين تلك الصور المتأدية اليها كالحكم بأن هذا الأصفر هو نفس هذا الحلو مثلا و يعنون بالصور مايمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا و يعنون بالمعانى الجزئية المدركة للوهم مالا يمكن ادراكها بها وخزانة الحس المشترك الخيال وهو قوة قائمة بآخر تجويفه تبقى فيها تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك والمفكرة قائمة بالتجويف الوسط وهى قوة تتصرف فى الصور الخيالية وفى المعانى الجزئية الوهمية ولم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزائن القوى الأخر واذا عرفت هذا تعرف أن القوى المدركة من السبعة أربعة القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة هذا كله عند الحكماء كما عرفت . وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى و يجوز عندهم أن يكون المدرك هو القوة الواحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام من الصبان عن اليعقوبى بتصرف قال ولايظهر كون خزانة القوة من الأمور الباطنية وأن تجويز أهل السنة لهذا التفصيل ظاهر فيما عدا خزانة القوة المفكرة التى هى العقل الفياض اه اذا تقرر هذا فاعلم أن الجامع بين الجملتين إما عقلى أو وهمى أو خيالى ومعنى كونه عقليا أنه يصل بين الجملتين و يجمعهما عند القوة المفكرة بسبب العقل ونظير هذا يقال فيما بعده فالجامع العقلى أمر بسببه يجمع العقل المتعاطفين فى المفكرة وتدركه النفس بها و بواسطة العقل كالتماثل فان العقل إذا توجه إلى المثلين فى الحقيقة وجردهما من العوارض ارتفع التعدد وصار شيئا واحدا فى تلك الحقيقة فيجتمعان فى العطف ولكن المراد بالتماثل هنا أن يكون لهما حقيقة مخصوصة بوصف زائد و إلا لجاز أن يقال الأرض موجودة ومرارة الأرنب موجودة لاتحادهما فى حقيقة الجزئية ولا يصح اتفاقا مادام على ظاهره فلذلك لابد من وصف زائد فاذا كان بين زيد وعمرو صداقة أخذت مع حقيقة الانسانية فصارت جامعا عقليا لاتحادهما فيها وكالتضايف كالأبوة والبنوة لأن المتضايفين يحكم العقل باجتماعهما عند المفكرة من جهة أنه لا يوجد فى العقل أحدهما إلا والآخر موجود معه فيقال زيد قائم وابنه قاعد فيكون الجامع عقليا تضايفا والوهمى أمر بسببه يحتال الوهم فى جمعهما عند المفكرة كالتقارب للشبه الذى بين البياض والصفرة فان الوهم يتوصل به إلى جمعهما وان كان ذلك التشابه عقليا لأنه يأخذه من العقل و يجمع به ولولا الوهم ماصح الجمع لأن العقل ينفى الجمع به لادراك التباين معه والوهم يجعله كالتماثل وانما يصحح الوهم ذلك لتجويزه المستحيلات فيقال مثلا الأبيض معجب والأصفر معجب والخيالى هو أمر يحتال بسببه الخيال فى الجمع عند المفكرة وهو التقارن بين المتعاطفين فى المفكرة وان كان التقارن عقليا لكن الوهم يأخذه منه فيجمع به ولما كان الجامع الخيالى هو هذا التقارن

(والوصل مع تناسب في اسم وفي فعل وفقد مانع قد اصطفي) ٥

أقول : من محسنات الوصل بعد وجود مصححه تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة نحو زيد قائم وعمرو قاعد وزيد قام وعمرو قعد لا قاعد أو يقوم في الأول ويقعد في الثاني ما لم يمنع من تلك المناسبة مانع فيجب تركها ويكون الوصل على الحالة التي اقتضاها الحال كما إذا أريد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت نحو قام زيد وعمرو قاعد والمقصود من البيت أن الوصل مع المناسبة المذكورة أولى منه مع عدمها لا من الفصل كما يوهمه ظاهر المتن ما لم يمنع من تلك المناسبة مانع والله أعلم

قال :

[الباب الثامن الإيجاز والاطناب والمساواة]

(تأدية المعنى بلفظ قدره هي المساواة كسر بذكره

وبأقل منه إيجاز علم وهو إلى قصر وحذف ينقسم)

اختلف باختلاف أناس فرب إنسان يتقارن عنده صور ولاتقع في خط آخر أصلا ذكره ع ق وفي هذا القدر كفاية والله ولي العناية (قوله في اسم) أي في متعلق اسم أي فيما ينشأ عن التصدير به وهو كون الجملة اسمية وكذا يقال فيما بعد وقوله وفقد أفاد المصنف في شرحه أن الواو بمعنى مع وهو الأقرب وقوله قد اصطفي خبر الوصل (قوله ومن محسنات الخ) ومنها الاتفاق في الاطلاق والقيد والاتفاق في طريق ذلك القيد بأن يكون فيهما جملة أو مفردا ثم إن قضية كلامه صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفي المسئلة أقوال ثالثها الجواز في الواو فقط وأضعفها المنع مطلقا اه صبان (قوله بعد وجود مصححه) قال في الأطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو أيضا من المجوزات التي لابد للبليغ منها اه منه وقوله قال الخ اعتراض على قول السعد التابع له الشارح بعد وجود مصححه حيث أفاد أنه يصح للبليغ ارتكاب الوصل بدون هذه المحسنات وقوله بالحسن الذاتي أي المعتبر في الوصل أولا و بالذات بحيث لايجوز للبليغ ارتكابه بدونه تأمل (قوله في الاسمية) أي في كون كل منهما اسمية وكذا يقال في الفعلية (قوله وتناسب الفعليتين الخ) قال في الأطول والمضارعتين في الحالية والاستقبالية اه منه (قوله لا قاعد أو يقوم في الأول) أي لعدم تناسب الجملتين في الاسمية وقوله و يقعد في الثاني أي ولا يقال و يقعد في الثاني لعدم تناسبهما في المضي هذا وكلامه كما يعلم من تقريرنا له يفيد أن اسمية الجملة وفعليتها تكون باعتبار كون الخبر اسما أو فعلا فزيد قائم اسمية وزيد قام فعلية ولم يقل به أحد إنما الاسمية هي المصدرة باسم ولو أخبر عنه بفعل والفعلية هي المصدرة بفعل نعم أفاد في المطول أن الاسميتين ينبغي أن يتوافقا في الخبر من جهة الاسمية والفعلية والمضي والمضارعة وهذا مقام آخر لا يمكن حمل الشارح عليه لأنه بصدد حل المصنف وليس كلام المصنف فيه كما هو واضح فتأمل (قوله ما لم يمنع الخ) ما مصدرية ظرفية لمحذوف أي وترتكب هذه المناسبة ما لم يمنع الخ أي مدة انتفاء منع المانع (قوله أو يكون الوصل الخ) المناسب ترك العطف المفيد للمغايرة بين المانع و بين ما ذكر مع أنه لامغايرة بل ما ذكره مانع كما هو واضح (قوله على الحالة الخ) أي وهي مغايرة للمناسبة المذكورة وقوله كما الخ مثال للحالة المذكورة (قوله التجدد) أي مع المضي كما في مثال الشارح أو مع المضارعة (قوله أولى منه مع عدمها) المناسب مختار عليه مع عدمها ويكون المراد الاختيار الذاتي نظير ما مر في الحسن الذاتي عن الصبان (قوله لا من الفصل الخ) فقوله قد اصطفي أي على الوصل مع عدم التناسب المذكور .

الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة

الثلاثة مقولة بالتشكيك وقدم في الترجمة الايجاز تنبيها على أنه يناسبه التقديم في الكلام وأردفه بالاطناب لكونه مقابلا له ثم لما كان للمساواة ما يقتضي تقديمها وهو كونها الأصل المقيس عليه قدمها في المترجم له تنبيها عليه تأمل (قوله تأدية المعنى) أي الدلالة على المعنى المراد ع ق (قوله قدره) بدل من لفظ (قوله هي المساواة) أي تلك التأدية هي المسماة في الاصطلاح بالمساواة وقد يسمى نفس اللفظ المجعول دالا مساواة وهو الذي مثل له المصنف اه ع ق (قوله كسر بذكره) هكذا نسخة المصنف في شرحه والشارح وسيأتي ما فيها ونسخة ع ق كسد أي كقولنا سد بذكر الله تعالى لأن سيادة العبد ليست إلا في ملازمة ذكر سيده وهي واضحة (قوله و بأقل منه) أي وتأدية المعنى بلفظ أقل منه وقوله إيجاز علم أي التأدية باللفظ الأقل هي المسماة والمعلومة في الاصطلاح بالايجاز وربما سميت اختصارا وقد يسمى نفس اللفظ المؤدى به المعنى إيجازا وهو أكثر استعمالا اه منه (قوله وهو إلى حذف الخ) أي أن الايجاز ينقسم إلى إيجاز حذف و إيجاز قصر و إنما سمي الأول بما ذكر لوقوع الحذف في

كلامه وسمى الثانى بما ذكر لعدم وقوعه فى كلامه غاية الأمر القصر وقوله وقصر بفتح القاف وسكون الصاد وهذا هو المشهور وحقق بعضهم أنه بكسر القاف وفتح الصاد ذكره الدسوقى (قوله كمن مجالس الخ) جعل الشارح التمثيل بالشطر الأول فقط والثانى مجرد تكملة وجعل الشراح الشطر الأول مثالا لما حذف منه فعل والثانى مثالا لما حذف منه اسم وسيأتى ما فى صنيع كل (قوله فالمساواة كون اللفظ الخ) هو إطلاق ثالث أفاده السعد لكن ذكره غير مناسب فى حل المصنف (قوله بقدر المعنى المراد) بأن يؤدى بما وضع لأجزائه مطابقة اهـ ع ق صبان أى أو بما يساوى ماذكر ليشمل ماإذا تجوز فى التركيب (قوله أى مثله) لاحاجة إليه (قوله نحو ولا يحيق الخ) إن قيل التمثيل بالآية غير صحيح لأن فيها حذف المستثنى منه فيكون إيجازا قلنا اعتبار هذا الحذف رعاية لأمر لفظى لايتوقف إفادة المعنى عليه فى الاستعمال وإنما جر إليه مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لأصل تراكيب الكلام وحاصل الفرق بين الأمر اللفظى وغيره أن ماجرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأتى به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلايكون حذفه إيجازا والمستثنى منه مستغنى عنه فى التركيب غير محتاج إليه فلا يكون حذفه إيجازا وماجرى العرف بذكره بحيث لايستغنى عنه فى نفس التركيب إلا بقرينة خارجية يكون حذفه إيجازا للافتقار إليه فى المعنى اهـ صبان عن اليعقوبى (قوله وسر بذكره الخ) فيه أنه من الايجاز لأن فى المثال حذف الفضول الذى لا يعلم إلا بالقرينة لاحتمال اللفظ فى ذاته لمعنى سر بذكره لقضاء حاجتك ونحو ذلك فالمناسب نسخة ع ق المتقدمة (قوله أقل من المعنى) أى أقل مما وضع لأجزاء المعنى مطابقة أو مما يساوى ماوضع (قوله من غير إخلال) احترز به عن الاخلال كما أفاده الشارح بقوله فان حصل إخلال الخ قال ع ق وهو أن يكون فى الكلام قلة أوجبت اضطرابا عند تفهم المراد وقلقا فى إدراكه كقوله :

والعيش خير فى ظلا ل النوك ممن عاش كدا

فان مراده أن العيش الناعم تحت ظل النوك وهو الحمق خير من عيش من عاش بالكد أى التعب تحت ظلال العقل وقد حذف الناعم الذى هو نعت العيش المذكور أولا وحذف فى ظلال العقل الذى هومتعلق بقوله عاش فأوجب ذلك اختلالا فى فهم المراد للحذف مع خفاء فى القرينة وهى ماتقرر من أن الناس كثيرا مايقولون : عيش الانسان عيشا ناعما مع حمقه أفضل من عيشه كدا مع عقله فلولا التأمل وتذكر تلك القرينة لفهم خلاف المراد والخلل فى البيت أمر ذوقى فانه يدرك ولو بعد إدراك المعنى بالقرائن ودعوى خلاف هذا ترد بالذوق (قوله نحو عفو الله الخ) وذلك أنه قد تقدم أن دلالة التقديم على القصر بالمفهوم لابالوضع وحينئذ لم يؤد المعنى بما وضع لأجزائه مطابقة فاللفظ أقل من المعنى تأمل (قوله كما يأتى) أى فى قول المصنف ووصمة الخ (قوله لأن الناس الخ) لعله لأن معناه أن الناس الخ كما فى عبارة السعد أى وهذا معنى طويل جمعه لفظ قليل فقوله لأن الخ علة لكون التركيب من إيجاز القصر فافهم . [تنبيه] الفرق بين إيجاز الحذف والمساواة ظاهر والفرق بين إيجاز القصر وبين المساواة أن إيجاز القصر تأدية المعنى المراد بلفظ ناقص عما وضع له بحيث يدمج المعنى المذكور فى اللفظ والمساواة تأديته بلفظ موضوع له أو مساو للموضوع له (قوله إذا علموا الخ) أورد عليه أن الحياة فى علم القصاص أى العلم به ففيه حذف وأجيب بأن معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة غايته أن منشئيته مبينة بأن العلم به يوجب الحياة قاله الصبان عن الأطول وحينئذ فقول الشارح إذا علموا الخ لم يرد به بيان معنى اللفظ حقيقة وإنما عده منه لقوة ارتباطه به فتأمل (قوله أدعى) أى أحوج

(قوله

كمن مجالس الفسوق بعدا
ولا تصاحب فاسقا فتردى)

أقول : المساواة كون اللفظ بقدر المعنى المراد أى مثله نحو ولايحيق المكر السيئ إلا بأهله وسر بذكره تعالى أى إلى الحضرة العلية لأنه أعظم وسيلة إليها والايجاز كون اللفظ أقل من المعنى من غير إخلال نحو عفو الله نرجو إذ المراد قصر الرجاء على عفو الله تعالى دون غيره وهذا المعنى يؤدى بعبارة أكثر من المثال فان حصل إخلال رد كما يأتى وهو قسمان إيجاز قصر وإيجاز حذف فالأول نحو قوله تعالى - ولكم فى القصاص حياة - لأن الناس إذا علموا أن من قتل قتل كان ذلك أدعى إلى عدم قتل بعضهم بعضا

(قوله فيكون ذلك) أي عدم القتل (قوله في ذلك) أي في التركيب للمثل به (قوله إما جزء جملة) دخل فيه ما كان عمدة كأن يقال زيد قائم أم عمرو فيقال زيد بحذف الخبر وما كان فضلة كما في مثال الشارح (قوله أو جملة) وهي إما واحدة كما في مثاله وإما أكثر كقوله تعالى حكاية فأرسلون يوسف أيها الصديق فإن الأصل فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا وذهب إليه فلما وصله قال يوسف وحذفت تلك الجمل لظهور المراد اهـ ع ق (قوله ومنه) أي مما حذف منه جملة (قوله إذ التقدير ابعد الخ) إنما كان التقدير ما ذكر لأن الجار والمجرور سابق على المصدر وهو لا يعمل في سابقه فتعين كونه مؤكدا لفعل محذوف عامل في الظرف لا بدلا عن فعله أفاده ع ق (قوله وبقية البيت تكملة) جعله ع ق مثالا لإيجاز القصر وهو ظاهر فإنه لا حذف فيه أصلا مع كونه أقل من المعنى ولو أدى المعنى بالمساواة لقيل مثلا اترك مصاحبة الفساق فإن مصاحبتهم توجب الهلاك لصاحبها ذكره ع ق وحينئذ فدعوى الشارح ساقطة ودعوى بعض الشراح أنه مثال لما حذف منه مفرد والأصل لا تصاحب رجلا فاسقا لا وجه لها أيضا إذ عدم ذكر رجلا لا يعد حذفا من التركيب في الاستعمال بل ولا في عرف النحاة فإنه يستغنى في الاستعمال عن ذكر رجل بذكر الفاسق ولفظ الفاسق عند النحاة مفعول تصاحب وليس المفعول محذوفا تأمل وعليك بالانصاف وعبارة المصنف وقولنا كمن مجالس البيت مثال لإيجاز الحذف وهي تحتمل ما للشارح وما لبعض الشراح بل هي أقرب إلى الثاني (قوله تخلق بحالة) أي تمسك بها بحيث صارت من خلقه وطبعه (قوله وعكسه) أي عكس الإيجاز أي خلافه يعني غير المساواة لتقدمها وقوله كالزم الخ أي الزم قرع باب الله تعالى بطاعته ومجاهدة نفسك لمرضاته شبه حال السالك في طلب الوصول إلى معرفة ربه بحال واقف بباب حتى يطلب أن يفتح له ليدخل منه إلى المرغوب ووجه الشبه رغبة كل منهما في التوصل إلى مطلوب يحتاج في التوصل إليه إلى استعانة بسبب عادي فنقل لفظ حال المشبه به إلى المشبه فعلى هذا يكون الكلام تمثيلا ويحتمل أن يكون استعارة بالكناية بأن يعتبر أنه أضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وأضاف إلى المشبه ما هو من لوازم المشبه به من قرع الباب استعارة تخييلية اهـ ع ق وقوله أضمر التشبيه أي تشبيه لزوم طاعة الله الموصلة إلى رضاه بإدامة الوقوف على باب حتى (قوله يجيء) أي يحصل ويتحقق وهذا شروع منه في تقسيم الاطناب إلى ما يحصل بالايضاح بعد الابهام وما يحصل بالايغال وقوله لشوق أي لفائدة حصول المعنى موضحا بعد شوق فيكون حصول المعنى كامل اللذة لأن ذكر الشيء مبهما يقتضى التشويق إليه ما هو وإذا أوضح بعد ذلك الابهام كملت لذة النفس في إدراكه لما جبل الله عليه النفوس من أن الحاصل بعد الشوق ألذ وأحلى وتلك اللذة يقتضيها تمام لذاتها أو لعارض كالتوصل بها إلى التقرب إلى المخاطب اهـ منه وقوله فيكون الخ أشار به إلى بيان فائدة حصول المعنى بعد الشوق فقوله لشوق أي لحصول كمال اللذة في حصول المعنى موضحا بحصوله بعد شوق فنكتة الايضاح التي أشار إليها بقوله لشوق هي حصول اللذة المذكورة (قوله أو تمكن في النفس) أي حاصل بعد شوق أوجبه الابهام وهذا معطوف على مدخول اللام المحذوف الذي تقدم بيانه وهذان المتعاطفان متلازمان غالبا وإنما ذكرهما معا نظرا إلى أنه قد يقصد أحدهما لاقتضاء المقام له من غير نظر إلى الآخر فقد يكون الغرض من التشويق كمال اللذة لسبب مما تقدم وقد يكون التمكن في النفس لسبب كما إذا كان حفظه نافعا لأن فيه ترهيبا أو تهويلا أو تطيرا أو تفاؤلا أو نحو ذلك والمثال الذي يصح فيه اعتبار النكتتين قوله تعالى حكاية ـ رب اشرح لي صدري ـ فإن قوله رب اشرح لي أي لأجلي يفيد طلب شرح شيء ما له وقوله صدري يبين ذلك المبهم فهذا الكلام إطناب لما فيه من البيان بعد الابهام للتشويق ليحصل كمال اللذة أو التمكن أفاده ع ق

فيكون ذلك حياة لهم وليس في ذلك حذف والثاني نحو واسأل القرية أي أهل القرية والمحذوف إما جزء جملة كالمثال أو جملة نحو أن اضرب بعصاك البحر فانفلق أي فضرب فانفلق ومنه مثال المتن إذ التقدير ابعد بعدا وبقية البيت تكملة وفي البيت النهي عن مجالسة الفساق ومصاحبتهم لأن من تخلق بحالة لا يخلو حاضره منها والمخالطة كما تورث الخير تورث الشر وفي العزلة عن الفساق تخلص من شرورهم . قال :

(وعكسه يعرف بالاطناب

كالزم رعاك الله قرع الباب

يجيء بالايضاح بعد اللبس

لشوق او تمكن في النفس

وجاء بالإيغال والتذييل   تكرير اعتراض او تكميل   يدعى بالاحتراس والتتميم   وقفو ذي التخصيص ذا التعميم

أقول : الاطناب تأدية المعنى بلفظ أزيد منه لفائدة فهو عكس الإيجاز نحو : اللهم متعنا بالنظر إلى وجهك الكريم بفضلك مع أحبابنا في جنة النعيم والفائدة في ذلك إظهار شأن الجنة بوقوع الرؤية فيها ومن ذلك مثال المتن وفائدة رعاك الله أن لزوم قرع الباب لا يفيد مع عدم رعاية الله وعنايته وقولنا لفائدة مخرج التطويل وهو زيادة لفظ غير متعين لا لفائدة كقوله:

وألفى قولها كذبا ومينا

فإن الكذب والمين واحد والزائد أحدهما غير معين والحشو وهو زيادة متعينة لا لفائدة كقوله:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

فقبله حشو ويكون الاطناب بأمور : منها الإيضاح بعد اللبس أي البيان بعد الابهام لأن ذلك أوقع في النفس لرؤية المعنى في صورتين أولاهما مبهمة والأخرى موضحة فتتشوق النفس إليه مبهما وتتمكن منها موضحا فقوله لشوق الخ علة للإيضاح بعد اللبس ومنها الايغال وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم الكلام بدونها نحو ـ اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون ـ ومعلوم أن الرسول مهتد لكن فيه زيادة حث للاتباع وترغيب في الرسل ومنها التذييل وهو تعقيب جملة بجملة تحتوى على معناها تأكيد فبينه وبين الايغال عموم من جهة نحو ـ وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا ـ وهو قسمان الأول ما جرى مجرى المثل

(١٣٠)

(قوله بالإيغال) هو في اللغة من أوغل في البلد دخلها كثيرا أفاده ع ق (قوله والتتميم) عطف على الايضاح أشار إليه الشارح وع ق (قوله وقفو) أى تبعية وإضافته لذى من إضافة المصدر لفاعله وذا مفعوله أفاده المصنف في شرحه (قوله لفائدة) تقييده الاطناب فقط بالفائدة يقتضي أن الايجاز والمساواة لا يتقيدان بها وفيه نظر لأنهما حينئذ لا يكونان من البلاغة فالمناسب تقييدهما بها أيضا ويراد بها في المساواة ما يعم كون الآتى به هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وذلك حيث لا يوجد في المقام مناسبة سواها أفاده اليعقوبي (قوله فهو عكس الخ) تفريع على قوله بلفظ أزيد (قوله والفائدة الخ) أفاد الشارح أن الزيادة هي لفظ في جنة النعيم والظاهر أن مبدأ الزيادة الكريم والفائدة تعظيم شأن الذات وشأن الفضل حيث يصدر به ما هو أعظم النعم وإظهار الاعتناء بشأن الأحباب حيث أشركهم معه في دعائه بأعظم النعم وما ذكره الشارح تأمل (قوله وفائدة رعاك الله الخ) أفاد بهذا أن الزائد على أصل المراد هو الجملة الدعائية وقوله أن لزوم الخ (قوله وألفى الخ) صدره :

* وقددت الأديم لراهشيه * وقددت أى قطعت والضمير فيه يعود إلى الزباء وهى امرأة ورثت الملك عن أبيها والأديم الجلد واللام في لراهشيه للانتهاء إلى أن وصل القطع للراهشين وهما عرقان في باطن الذراع يتدفق منهما الدم عند القطع وألفى أى وجد وضميره يعود إلى المقطوع راهشاه وهو جذيمة أفاده اليعقوبي قال الصبان لا يقال الفائدة في المثال التأكيد لأنه إنما يكون فائدة إذا اقتضى المقام إياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لأن المراد منه الاخبار بمضمون القصة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لأن الأول جاء في محله والثاني معطوف لأن المراد بعدم التعين كما تقدم أن أيهما استعمل في موضع الآخر في ذلك التركيب كفى من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير وإلا لم يوجد تطويل أصلا وإنما العبرة بأصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل منهما اهـ (قوله فقبله حشو) لتعينه لكونه زائدا (قوله لأن ذلك) أى البيان بعد الابهام تعليل لمحذوف أى وإنما ارتكب الايضاح المذكور لأن الخ وقوله لرؤية الخ علة للأوقعية وقوله فتتشوق الخ أى فبسبب كون المعنى بهذه الصفة تتشوق الخ ثم إنه يظهر من صنيعه أن قول المصنف لشوق إلى آخر البيت نكتة واحدة وأن أو في قوله أو تمكن بمعنى الواو وربما يشعر به قوله فقوله لشوق الخ والمعنى لشوق وتمكن حاصلين من الرؤية المذكورة الأول من الصورة الأولى والثاني من الثانية ينشأ عنهما كون الايضاح المذكور أوقع في النفس ويظهر هذا أيضا من صنيع المصنف في شرحه والأحسن ما عبر عن ع ق وبه يشعر صنيع الأصل تأمل (قوله فقوله لشوق علة الخ) تفريع على قوله لأن الخ تأمل (قوله ومعلوم الخ) أى فالكلام يتم بدون وهم مهتدون (قوله مهتد) قد يقال وغير سائل الأجر لا محالة فينبغى أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لا يسألكم الخ وقد قال بهذا في الأطول أفاده الصبان (قوله زيادة حث) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على اهتدائهم سم اهـ صبان (قوله للاتباع) أى عليه (قوله التذييل) هو في الأصل جعل الشيء ذيلا للشيء يعقوبي (قوله تحتوى) صفة لجملة الثانية وضمير معناها يعود إلى الأولى (قوله فبينه وبين الايغال الخ) فيجتمعان فيما هو بجملة للتأكيد في ختم الكلام وينفرد الايغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التوكيد سواء كان بجملة أو بمفرد وينفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام صبان (قوله وهو قسمان) الضمير للتذييل بمعنى الكلام

المذيل به لا بالمعنى المصدرى المتقدم اهـ صبان (قوله وهو) أى الجريان مجرى المثل أى موجب الجريان (قوله أن تكون الثانية الخ) إنما أوجب هذا الأمر الجريان مجرى المثل لأنه وصف للمثل لأنه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال لكل مايشبه حال الاستعمال الأول كما يأتى فى الاستعارة التمثيلية مما اتصف بهذا الوصف وهو الاستقلال فقد جرى مجراه فى وجود هذا الوصف فيه (قوله نحو المثال المتقدم) وهو وقل جاء الحق الخ فلاشك أن الثانية مشتملة على معنى الأولى مؤكدة لها وليس فيها مايربطها بالأولى فهى مستقلة فقد جرت مجرى المثل فى الاستقلال عن زيادة (قوله وهو) أى انتفاء الخروج مخرج المثل أى موجبه (قوله وهل يجازى ذلك الخ) أشار إلى الوجه الذى ينبنى عليه كون هذا المثال هذا من الضرب ومراده بالجزاء المخصوص إرسال سيل العرم وتبديل الجنتين وذلك لأنه إن تؤول على هذا الوجه ارتبط معنى وهل يجازى إلا الكفور حيث أريد الجزاء المعين بما قبله فلا يجرى مجرى المثل فى الاستقلال وأما على الوجه الآخر وهو أن يراد وهل يعاقب إلا الكفور بناء على أن المجازاة هى المكافأة إن خيرا فخير وإن شرا فشر فهو من الضرب الأول أفاده اليعقوبى والسعد [تنبيه] قال اليعقوبى لابد فى التذييل من وقوع اختلاف بين نسبتى الجملتين فيخرج التكرير كما فى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وبيان الاختلاف فى المثال السابق أن قوله تعالى جزيناهم بما كفروا مضمونه أن آل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم ومضمون قوله تعالى وهل يجازى إلا الكفور أن ذلك العقاب المخصوص لايقع إلا للكفور وفرق بين قولنا جزيته بسبب كذا وبين قولنا ولايجزى بذلك الجزاء إلا من كان بذلك السبب ولتغايرهما يصح أن يجعل الثانى علة للأول ولكن اختلاف مفهومهما لاينافى تأكيد أحدهما بالآخر للزوم معنى اهـ (قوله التكرير) أى لنكتة كما أشار إليه بعد ليخرج التطويل (قوله لتأكيد الانذار) أى بقوله سوف تعلمون وقوله والردع أى بكلا وذلك أن كلا ردع عن الانهماك فى الدنيا وسوف تعلمون إنذار وتخويف أى سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ماقدامكم من هول المحشر قاله السعد (قوله لدلالة على أن الثانى الخ) بيانه أنه نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان بجامع التفاوت بين كل من البعدين وما يشاركه فى أمر خاص واستعمل لفظ ثم فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء أفاده السعد مع زيادة يعقوبية (قوله أبلغ) أى أزيد من المبالغة المراد بها الزيادة كما هو واضح (قوله وهو أن يؤتى الخ) أى لنكتة كما سيفيده ولابد من كونها غير دفع الايهام ليخرج بعض صور التكميل الآتى وهو ما يكون بجملة أو أكثر فى الأثناء لدفع الايهام وأما البعض الآخر وهو ما يكون آخرا فهو خارج من كون هذا فى الأثناء اهـ من الأصل واليعقوبى (قوله شيئين متلازمين) يشمل المسند إليه والمسند كما فى المثال الأول والفعل والمفعول كما فى الثانى وكذا مع بقية الفضلات ويشمل أيضا الجملتين المتصلتين معنى أفاده الأصل والسعد (قوله ويسمى بالاحتراس) أى زيادة على تسميته بالتكميل أما تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع إيهام خلاف المقصود منه وأما تسميته بالاحتراس فهو من باب حرس الشىء حفظه وهذا فيه حفظ المعنى ووقايته من توهم خلاف المقصود لأن ما أتى به فيه يحترز به عن خلاف المقصود اهـ يعقوبى (قوله وهو أن يؤتى الخ) . فان قلت التذييل أيضا لدفع الوهم لأنه للتأكيد فما الفرق . قلت التذييل بالجملة فى الآخر ولدفع الوهم فى النسبة والتكميل لايختص بشىء منها قاله الصبان عن السيرامى (قوله فى كلام) أى معه فاندفع مايقال إن أريد بها الجزئية يشكل بما لا يكون جزء الكلام بل جملة مستقلة وإن أريد بها الظرفية أشكل بما هو جزؤه أفاده الصبان (قوله بما يدفعه) لافرق بين كون الدافع مفردا أو جملة ولابين كونه فى الأثناء أو فى الآخر

وهو أن تكون الثانية مستقلة بنيل المراد وغير متوقفة على ماقبلها نحو المثال المتقدم . الثانى مالم يخرج مخرج المثل وهى أن تتوقف الثانية على الأولى فى إفادة المراد نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا الكفور أى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص . ومنها التكرير نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون كرر لتأكيد الانذار والردع وأتى بثم للدلالة على أن الثانى أبلغ من الأول ومنها الاعتراض وهو أن يؤتى بجملة فأكثر بين شيئين متلازمين نحو ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون نحو الله تعالى فعال لما يريد . واعلم رعاك الله أنه لايضيع من قصده والنكتة فى الأول التنزيه وفى الثانى الدعاء ومنها التكميل ويسمى الاحتراس وهو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه

نحو أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين ومنها التتميم وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة فى نحو ويطعمون الطعام على حبه مسكينا بجعل الضمير عائدا على الطعام أى على حب الطعام والاحتياج إليه ومنها عطف الخاص على العام لنكتة نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى والنكتة الاهتمام بالمعطوف . قال :

(ووصمة الاخلال والتطويل والحشو مردود بلا تفصيل)

أقول : الوصمة العيب والاخلال إفساد المعنى المؤدى بعبارة أقل منه والتطويل الزيادة الغير المتعينة لا لفائدة والحشو الزيادة المتعينة لا لفائدة والثلاثة مردودة عند علماء البلاغة والله أعلم قال :

[الفن الثانى علم البيان]

(فن البيان علم ما به عرفت تأدية المعنى بطرق مختلف وضوحها واحصره فى ثلاثة تشبيه او مجاز او كناية) أقول: أخر علم البيان عن علم المعانى لما تقدم هناك وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد (قوله

أفاده السعد والصبان وقد ذكر الشارح مثال الثانى وانظر مثال الأول فى الفصل (قوله نحو أذلة الخ) لما كان قوله أذلة على المؤمنين يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله أعزة على الكافرين تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين و إنما عدى بعلى لتضمنه معنى العطف قاله السعد (قوله بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن إسناد قاله السعد (قوله كالمبالغة) أى فى المدح المسوق له الكلام يعقوبى (قوله بجعل الخ) حال من ويطعمون وأفاد به أن زيادة الفضلة التى هى المجرور هنا إنما تكون للمبالغة إذا جعل ضمير حبه للطعام فيكون المعنى على حب الطعام الناشئ عن الاحتياج إليه فهذا أبلغ فى المدح من مجرد إطعام الطعام ولو كان مدحا أيضا وذلك لأن الاطعام مع الحاجة إليه يدل على النهاية فى التنزه عن البخل المذموم شرعا وأما إن أجريت الآية على وجه آخر وهو أن يكون الضمير عائدا على الله تعالى ويكون على للتعليل ويكون التقدير ويطعمون الطعام لأجل حب الله فلا يكون المجرور مما يفيد نكتة المبالغة بل الأصل المراد إذ لا مدح بإطعام الطعام إلا أن يكون لله اه يعقوبى وقوله الناشئ الخ يدل على أن عطف الشارح الاحتياج على حب الطعام من عطف السبب على المسبب تأمل (قوله الوسطى) أى الفضلى من قولهم هو أوسط القوم أى أفضلهم وهى صلاة العصر عند الأكثر وقيل الصبح اه يعقوبى (قوله الاهتمام بالمعطوف) والتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنس العام و إنما جعل كالمغاير للعام لتنزيل التغاير فى الأوصاف منزلة التغاير فى الذات (قوله ووصمة الاخلال) الاضافة للبيان و إليها يشير الشارح بقوله والثلاثة الخ (قوله مردود) ذكر باعتبار معنى الوصمة وهو العيب (قوله إفساد المعنى) أى تصييره فاسدا أى قريبا منه بسبب الاضطراب عند تفهمه (قوله مردودة عند الخ) لعدم الفائدة فى الأخيرين ولأنهم لا يقبلون التراكيب إلا إذا حصل بها أداء المقصود وتم المراد والله تعالى ولى التوفيق والسداد .

الفن الثانى علم البيان

قال السعد قدمه على البديع للاحتياج إليه فى نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع اه قال الصبان عن الأطول يريد أنه يحتاج إليه فى نفس البلاغة فى الجملة إلا أنه لا يتم بلاغة كلام بدون إعمال علم البيان إذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لا يحتاج فى تحصيل بلاغته إلا إلى علم المعانى إذ لا حاجة إلى علم البيان للدلالات المطابقية وبهذا التحقيق ظهر وجه غير ما تقدم لتقديم علم المعانى وهو أنه لابد منه فى بلاغة الكلام بخلاف البيان اه (قوله علم ما به الخ) ما واقعة على القواعد وعلم يصح إرادة الملكة به والادراك والقواعد والمعنى على الأول ملكة قواعد يعرف بها الخ أى ملكة ناشئة من قواعد يعرف الشخص بممارستها تأدية الخ لحصول تلك الملكة له من الممارسة وعلى الثانى إدراك قواعد بها أى بممارستها يعرف تأدية الخ لحصول ملكة له من الممارسة وعلى الثالث فالاضافة للبيان أى علم هو قواعد يعرف بها الخ تأمل (قوله واحصره) أى اعتقد حصره وقوله فى ثلاثة أى أبواب ثلاثة وأو فى قوله أو مجاز أو كناية بمعنى الواو اه ع ق (قوله لما تقدم هناك) أى من أنه كالمركب بالنسبة لفن المعانى والمركب مؤخر فى الوجود عن المفرد (قوله يعرف به إيراد الخ) أى برعايته إذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ايراده والغرض من معرفة هذا الايراد أن يحترز المتكلم عن الخطأ فى كيفية ايراد الكلام حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية سم اه صبان والمراد بإيراد المعنى إعراضه على ذهن السامع (قوله المعنى الواحد) تقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معانى متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان فى شئ صبان

المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة فى إيضاح الدلالة عليه بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة وبعضها أوضح تخرج معرفة إيراده بطرق مختلفة فى اللفظ والعبارة فقط ، والمراد بالمعنى الواحد كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان والمراد بالطرق التراكيب ومثال ذلك إيراد معنى زيد جواد فى طرق التشبيه زيد كالبحر فى الكرم زيد كالبحر زيد بحر. وهذا الفن محصور فى ثلاثة أشياء التشبيه والمجاز والكناية ووجه الحصر أن اعتبار المبالغة فى اثبات المعنى للشئ إما على طريق الالحاق أو الاطلاق والثانى إما إطلاق الملزوم على اللازم أو عكسه وما يبحث فيه عن الأول التشبيه وعن الثانى المجاز وعن الثالث الكناية . قال :

[فصل فى الدلالة الوضعية]

(والقصد بالدلالة الوضعيه على الأصح الفهم لا الحيثيه ٭ أقسامها ثلاثة مطابقه تضمن التزام أما السابقه فهى الحقيقة ليس فى البيان بحث لها وعكسها العقليتان) أقول : الدلالة

(قوله المدلول عليه الخ) أفاد به أنه لابد قبل مراعاة البيان من مراعاة علم المعانى (قوله مختلفة فى إيضاح الخ) كأنه أطلقه وأراد الوضوح مجازا مرسلا لعلاقة السببية وكان الأولى ذكر الوضوح قال اليعقوبى والاختلاف فى الوضوح يقتضى أن بعضها أوضح دلالة من بعض مع وجود الوضوح فى الكل ومعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفى فلا حاجة إلى أن يزاد بعد قوله فى الوضوح والخفاء مع أن اسقاط الخفاء فيه فائدة وهى الايماء إلى أن الخفاء الحقيقى وهو الذى ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق لابد من انتفائه عن تلك الطرق وإلا كان فيما وجد فيه تعقيد معنوى اهـ (قوله بأن يكون الخ) تصوير للاختلاف المذكور (قوله تخرج معرفة إيراده الخ) بأن يكون اختلافهما بألفاظ مترادفة كايراد الحيوان المعلوم بالأسد والغضنفر وغيرهما فى تراكيب اهـ يعقوبى (قوله كل معنى الخ) فأل فى الواحد للاستغراق العرفى أى الكائن بحسب العرف أى كل معنى واحد متعارف أى جرى بإيراده العرف تأمل (قوله فلو عرف أحد الخ) تفريع على كون المراد ماذكر (قوله زيد جواد) أى بخصوصه (قوله بمجرد الخ) باؤه للسببية وباء بالبيان للتعدية وكلاهما متعلق بعالما فلم يلزم تعلق حرفى جر الخ (قوله ومثال ذلك) أى ايراد المعنى الخ (قوله فى إثبات) متعلق بالمبالغة وقوله المعنى أى الذى فى الأصل وقوله الشئ أى الذى هو الفرع وقوله طريقة الالحاق الاضافة للبيان والمراد بالالحاق الحاق المبالغ فيه بما هو أصل فى الوصفية وقوله أو الاطلاق أى اطلاق دال الأصل على المبالغ فيه وقوله والثانى أى الاطلاق وقوله أما اطلاق الخ أراد باللازم ماله ارتباط بغيره وليس المراد خصوص اللازم العادى وهو مالايقبل الانفكاك عادة ولا العقلى وهو مالا يقبله عقلا وقوله عن الأول أى اعتبار المبالغة على وجه الالحاق وقوله عن الثانى أى اعتبارها على وجه اطلاق الملزوم على اللازم وقوله وعن الثالث أى اعتبارها على وجه اطلاق اللازم على الملزوم هذا تقرير كلامه والعجب منه كيف يفيد أن الكناية لفظ استعمل فى غير ماوضع له فلا تكون من قبيل الحقيقة ثم يقول إنها اطلاق اللازم وإرادة الملزوم وهو مذهب السكاكى المصرح بأنها من قبيل الحقيقة كما ذكره الصبان فى الرسالة البيانية ولو قال بدل قوله أما اطلاق الملزوم الخ إما مع القرينة المانعة أولا وما يبحث الخ لسلم من هذا التلفيق ثم إن عبارته صريحة فى وجود المبالغة فى كل من الثلاثة وهو كذلك أما فى التشبيه فلأنه الحاق المشبه بالأصل فى الصفة ولاشك فى وجود المبالغة حينئذ وأما فى المجاز والكناية فسيأتى بيانه آخر الفن.

[فصل : فى الدلالة الوضعية] إنما أشار إلى الدلالة وأقسامها ليعرف المعتبر منها فى هذا الفن ولتعرف إذا ذكرت فى تعريفه قاله ع ق والمراد ذكرت بالقوة فى تعريف المصنف إذ قوله وضوحها على حذف مضاف أى وضوح دلالتها وبالصراحة فى تعريف غيره فتأمل (قوله والقصد) أى المعنى الذى يقصد وقوله الوضعية أى التى هى اللفظية وقوله لا الحيثية أى التى هى كون اللفظ الموضوع بحيث يفهم منه المعنى عند اطلاقه اهـ منه ولعل وجه اختيار الفهم على الحيثية ماقاله الصبان فى حاشية الملوى من أنهم أخرجوا حيث فى مثل هذه العبارة عن موضوعها من وجهين فانهم تجوزوا بها وهى ظرف مكان إلى الحالة تشبيها لها بالمكان وأدخلوا عليها الباء مع أنها لاتخرج عن النصب محلا على الظرفية إلا إلى الجر بمن اعتمادا على قول بعض النحاة بتصرفها قليلا تأمل (قوله فهى الحقيقة) أى التى ينبغى أن تسمى بالوضعية حقيقة لأن العلم بالوضع كاف فى حصولها مع سماع اللفظ اهـ منه (قوله وعكسها) أى خلافها وقوله العقليتان هما التضمنية والالتزامية وإنما سميتا عقليتين لأنه لا يكفى معرفة الوضع وسماع اللفظ فيهما بل لابد من قرينة ينتقل بها إلى أن المراد من اللفظ لازمه أو جزؤه اهـ منه

فهم أمر من أمر والأول المدلول والثاني الدال فإن كان لفظا دالا على تمام ما وضع له فالدلالة مطابقية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو على جزئه في ضمن كله فتضمنية كدلالته على الحيوان في ضمن الحيوان الناطق أو على أمر خارج عن معناه لازم له فالتزامية كدلالته على قبول العلم وإن كان الدال غير لفظ فالدلالة غير لفظية وبيان أقسامها كاللفظية وما يتعلق بها في شرحنا للسلم في المنطق للمصنف والمطابقة ليس للبيانيين بحث عنها وإنما بحثهم عن دلالة التضمن والالتزام العقليتين لقبولهما للوضوح والخفاء بخلاف الأولى الوضعية لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح عنده من بعض وإن لم يكن عالما بذلك لم يكن كل واحد من الألفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع بخلاف العقليتين لجواز اختلاف اللوازم في الوضوح إذ قد يكون الشيء جزء الشيء أو جزء جزئه وقد يكون لازما أو لازم لازم فوضوح الدلالة بحسب قلة الوسائط وكثرتها والله أعلم . قال :

[الباب الأول التشبيه] (تشبيهنا دلالة على اشتراك أمرين في معنى بآلة أتاك
بإيضاح
أركانه أربعة وجه أداه

(قوله فهم أمر الخ) أورد عليه أمران : الأول كون وصف اللفظ مثلا بالدلالة قبل سماعه مجازا لأنه لم يفهم منه شيء وإنما وصف بها لكونه يئول إليها وأجيب بالتزامه ويكون مجازا شائعا . الثاني أن الفهم وصف للسامع والدلالة وصف اللفظ مثلا فيلزم تفسير الشيء بوصف غيره وأجيب بأن الفهم أريد به المصدر الدال على الفعل المبني للمجهول بمعنى أن المراد بالفهم هو أن يفهم من اللفظ شيء ولاشك أن هذا وصف اللفظ مثلا اهـ منه (قوله فإن كان لفظا دالا الخ) أي فإن كان الدال لفظا اعتبرت دلالته على الخ إذ لا تقابل بين هذه الأقسام باعتبار المحل فإن كلا من التضمنية والالتزامية لا يفارق المطابقية كما يستفاد من كلامه ولو قال فدلالة اللفظ على الخ مطابقية لكان أولى تدبر (قوله على تمام) لفظ التمام إنما ذكر لأن العادة في البيان أن يذكر التمام في مقابلة الجزء حتى كأنه لا يحسن المقابلة بدونه فمن اعترض عليه بأن ذكر التمام لغو يستحق أن يحذف غفل عن البيان الأعرف اهـ صبان عن الأطول (قوله في ضمن كله) بيان للواقع إذ لا يدل اللفظ على جزء معناه مستقلا (قوله وبيان أقسامها الخ) ليست بمهمة في مقامنا هذا مع كونها مشهورة جدا فلا حاجة لإيرادها (قوله العقليتين) إنما سميتا عقليتين لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هي بحكم العقل بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار اهـ قاله السعد (قوله لقبولهما الخ) تعليل لقوله وإنما بحثهم الخ وسيذكر توجيهه (قوله لأن السامع) أي الذي هو يعتبر بالنسبة إليه الخفاء والوضوح غالبا اهـ يعقوبي وقوله غالبا وقد يعتبران للمكتوب إليه مثلا (قوله الألفاظ) أي جميع الألفاظ التي تستعمل في التراكيب التي يراد بها إفهامه معنى من المعاني اهـ منه (قوله لذلك المعنى) أي الواحد الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال أطول اهـ صبان (قوله لم يكن الخ) لاستواء الجميع في الدلالة اهـ منه (قوله بذلك) أي بوضع الألفاظ أي جميعها سواء كان عالما بوضع البعض أم لا اهـ منه (قوله لم يكن الخ) وما انتفت دلالته على ذلك المعنى منها لا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها كما لا يوصف بهما ما ثبتت دلالته مع العلم بالوضع اهـ منه (قوله لتوقف الفهم) أي الذي هو الدلالة (قوله اللوازم) المراد بها ما يعم الأجزاء إذ هي لوازم للكل (قوله في الوضوح) والواضح بالنسبة للأوضح خفي فلا حاجة لذكر الخفاء فلذا تركه (قوله إذ قد يكون الشيء الخ) فدلالة اللفظ على الشيء وهو جزء معناه كدلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه وهو جزء جزء معناه كدلالة الانسان على الجسم (قوله وقد يكون الخ) فدلالة اللفظ على الشيء وهو لازم معناه كدلالة كثرة الضيافات على الكرم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه وهو لازم لازمه كدلالة كثرة الطبخ على الكرم (قوله قلة الوسائط) المراد بالقلة ما يشمل العدم اهـ صبان وكذا المراد بالكثرة ما يشمل الواحد .

البابُ الأول التشبيه

(قوله دلالة) أي من المتكلم أي اتيان بما يدل ح ق (قوله أركانه الخ) ان قيل هذه الأربعة ليست داخلة في ماهيته إذ هي الدلالة المضافة لهذه الأربعة إضافة تعلقية ومن المعلوم أن المتعلق الذي هو في معنى المضاف اليه في التعريف ليس جزء الماهية المعرّف فإن العمى عدم البصر وليس البصر من حقيقته فكيف تجعل أركانا قلنا لما أشبهت الأركان في انتفاء الشيء عند انتفائها سماها أركانا اهـ ح ق

وطرفاه فتبع سبل النجاح) أقول : التشبيه لغة التمثيل واصطلاحا الدلالة على مشاركة أمر لأمر في المعنى بآلة مخصوصة كالكاف ملفوظة أو مقدرة فخرج نحو جاء زيد وعمرو وقاتل زيد عمرا والاستعارة التحقيقية نحو رأيت أسدا في الحمام والمكنية نحو أنشبت المنية أظفارها والتجريد الآتي في البديع نحو رأيت من زيد أسدا (١٣٥) ودخل نحو زيد أسد فإن المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة لأن المستعار له مذكور ولا تكون الاستعارة إلا حيث يطوى ذكره ويجعل الكلام خاليا عنه . وأركانه أربعة وجه وأداة وطرفان نحو زيد كالأسد في الشجاعة فالوجه المعنى الجامع بين زيد والأسد وهو الشجاعة والأداة آلة وهي الكاف والطرفان زيد والأسد وقد يقتصر على لفظيهما قال :

(فحسي وحسيان منه الطرفان أيضا وعقليان أو مختلفان) . . .

أقول: طرفا التشبيه إما حسيان كالخد والورد أو عقليان كالعلم والحياة أو مختلفان بأن يكون المشبه حسيا والمشبه به عقليا كالسبع والموت أو عكسه كالموت والسبع والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس كقوله :

وكأن محمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

فإن كلا من الأعلام والياقوت والزبرجد والرمح محسوس لكن المركب الذي هذه الأمور مادته ليس بمحسوس لأنه غير موجود والحس لا يدرك إلا ما هو موجود والعقلي ما عدا ذلك فيشمل الوهمي وهو ما ليس مدركا بإحدى الحواس ولكنه لو أدرك لكان بها مدركا

بإيضاح (قوله سبل) بسكون الباء (قوله التمثيل) أي إفادة أن هذا مثل هذا وأي تركيب كان فيشمل الإفادة بخاصم زيد عمرا وقاتل بكر خالدا ورأيت أسدا وغير ذلك فهو أعم من الاصطلاحي (قوله الدلالة الخ) الأمر الأول هو المشبه والثاني المشبه به والمعنى هو وجه الشبه (قوله كالكاف) وكأن ويحاكي (قوله ملفوظة) وصف ثان لآلة (قوله فخرج) أي بقيد الآلة المخصوصة إذ ليست موجودة فيما ذكر (قوله نحو جاء الخ) أي دلالة نحو جاء الخ (قوله نحو رأيت من زيد أسدا) والمشاركة فيه واضحة فإنه لما دل على تجريد أسد من زيد يدل على مشاركته للأسد في الشجاعة ضرورة فتأمل (قوله تشبيه بليغ) حذفت منه الأداة والوجه كما سيفيده (قوله لأن المستعار له) أي على أنه استعارة (قوله ولا تكون الاستعارة) أي التصريحية التي ادعى أن منها زيد أسد (قوله وقد يقتصر على لفظيهما) فيكون تشبيها بليغا حذفت منه الأداة والوجه (قوله فحسي) هو من جملة البيت (قوله أيضا) مقدم من تأخير أي وعقليان أيضا (قوله إما حسيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيا لأنه تصديق على الصحيح خلافا لمن قال هو إنشاء وليس شيء من التصديقات حسيا كذا في يس اهـ صبان (قوله كالخد والورد) أي الجزئيين إذ الكليان غير حسيين اهـ منه (قوله كالعلم والحياة) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك كذا في المفتاح والإيضاح فالمراد بالعلم هنا الملكة التي يقتدر بها على الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك ولا يخفى أنها جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة قاله السعد (قوله كالسبع والموت) فالسبع حسي والموت عقلي لأنه عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا اهـ منه والجامع في هذا المثال الإهلاك في كل (قوله كالموت والسبع) والجامع سرعة اغتيال كل (قوله المدرك) هو كالخد والورد وقوله أو مادته أي أجزاؤه التي تحصل منه وتحققت به حقيقته التركيبية كما يأتي في المثال اهـ يعقوبي (قوله فدخل) أي في الحسي بسبب زيادة قوله أو مادته قاله السعد (قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الخ) إنما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي يتأدى إليه جميع المدركات الحسية اهـ صبان عن الفنري (قوله وكأن محمر الشقيق) الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف والشقيق نور يتفتح كالورد وأوراقه حمر وفيما بين تلك الأوراق وهو وسطه سواد وكثيرا ما تنبته الأرض الجبالية وإضافته إلى النعمان في قولهم شقائق النعمان لأنه كان كثيرا في أرض يحميها النعمان وهو ملك من ملوك الحيرة قيل والنعمان يسمى به كل ملك في ذلك البلد وأشهرهم النعمان ابن المنذر وقوله إذا تصوب متعلق بمقتضى كأن أي مال إلى أسفل أو تصعد أي مال إلى أعلى وميله إلى العلو والسفل بتحريك الريح له وقوله أعلام ياقوت الأعلام جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح وعني بالياقوت الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أحمر وهو أغلب الياقوت وقوله على رماح الخ الرماح جمع رمح وهو معلوم والزبرجد حجر نفيس أخضر اهـ يعقوبي مع زيادة صبانية وقوله بمقتضى الخ أي بفعل تقتضيه كأن وتفيد معناه وهو أشبه (قوله ما عدا ذلك) أي ما لا يكون هو ولا مادته بتمامها مدركا بإحدى الحواس الظاهرة سواء أدرك بعضها أم لا اهـ من السعد والصبان (قوله وهو ما ليس مدركا الخ) فهو متميز عن الخيالي السابق بأن لا وجود لمادته ولا لنفسه حتى يدرك هو أو مادته بالحواس

كقوله :

أيقتلي والمشرفي مضاجعي
ومسنونة زرق كأنياب أغوال

فأنياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم وجودها ولو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر

قال : (والوجه ما يشتركان فيه
وداخلا وخارجا تلفيه
وخارج وصف حقيقي جلا
بحس او عقل ونسبي تلا
وواحدا يكون أو مؤتلفا
أو متعددا وكل عرفا
بحس او عقل وتشبيه

ويتميز عن العقلي الصرف بأنه لو وجد وأدرك لأدرك بالحواس بخلاف العقلي المحض فإنه يوجد ويدرك بغير الحواس كالعلم والحياة وإنما جعل هذا الوهمي من قبيل العقلي هنا مع أنه لو وجد وأدرك أدرك بالحواس لأنه معدوم فصار إدراكه إدراك ما لا يحس في الحالة الراهنة فألحق بالمعقول الذي لا يحس اه عقوقي (قوله كقوله) أي كشبه به في قول امرئ القيس (قوله أيقتلني) الاستفهام للانكار والمشرفي نسبة إلى مشارف اليمن أي أعاليها والنسبة إلى الجمع إفرادية ومسنونة أي سهام مسنونة عطف على المشرفي (قوله ما يشتركان فيه) أي معنى يشتركان فيه بأن يتصف به كل منهما إما تحقيقا كالوجه في قولك زيد كالأسد في الجراءة وإما تخييلا كما في قوله :

وكأن النجوم بين دجاه ... سنن لاح بينهن ابتداع

فإن وجه الشبه بين النجوم في الدجى جمع دجية وهي الظلمة وبين السنن في الابتداع أي البدع هو ظهور أشياء مشرقة في جنب شيء أسود وهو في النجوم مع الظلمة حقيقي وفي السنن مع البدع تخييلي أي يتخيل ذلك في السنن مع البدع ولم يتحقق وسبب التخييل أنه كثيرا ما تشبه السنة وما يعمها كالهدى والعلم بالنور في الاهتداء بكل منهما إلا أن الاهتداء بالسنة وما في معناها في المعقولات وبالنور في المحسوسات وتشبه البدع وما يعمها من المعصية بالظلمة في الضلال وعدم الأمن من مكروه فأوجب ذلك التشبيه وتلك المقارنة التي بين طرفيه تخيل الاشراق للسنة وما يعمها وتخيل السواد للبدعة وما يعمها لأن الشيء يتخيل فيه الوهم ما في مقارنه وكثر ذلك التخييل حتى صار كأن المعنى حقيقي فيهما فصح التشبيه بذلك الوجه التخييلي وفهم من قوله يشتركان أن الوجه في الحقيقة كلي لتعذر الاشتراك في الجزئي لاستحالة وجوده في محلين وإنما يقع الاشتراك في الكلي بوجود الحصص المطابقة له في متعدد فإذا قيل هو كالأسد في الشجاعة فالوجه المشترك فيه هو الشجاعة الكلية الموجودة في الطرفين بوجود بعض جزئياتها فيهما وعلى هذا فتسمية الوجه محسوسا كما يأتي إنما ذلك باعتبار حسية أفراد الوجه كالحمرة والصفرة ونحو ذلك وعلم من ذلك أيضا أن الوجه إذا لم يوجد في الطرفين معا بطل التشبيه لعدم وجود المشاركة في الاتصاف كأن يجعل الوجه في تشبيه النحو بالملح حيث يقال النحو في الكلام كالملح في الطعام كون الكثير منهما مفسدا لما هو فيه والقليل مصلحا إذ لم يوجد هذا المعنى في النحو وهو كون كثيره مفسدا للكلام وقليله مصلحا له إذ لا يقبل قلة ولا كثرة لأنه في كل كلام معنى واحد إن وجد صح إعراب الكلام وإلا بطل وإنما الوجه الصحيح للتشبيه بينهما كون اعتبار كل منهما ووجوده في الجملة في مصاحبه مصلحا له وانتفائه عنه مفسدا له اه عق (قوله وداخلا) مفعول ثان لقوله تلفيه بمعنى تجده فالواو داخلة على تلفيه قال عق والمراد بكونه داخلا أن لا يكون خارجيا بدليل مقابلته بالخارج فدخل فيه ما كان نفس الماهية النوعية إذ ليست بخارجة عن الحقيقة لأنها نفسها كأن يقال لغرض من الأغراض زيد كعمرو في الانسانية ودخل ما كان جزءا من جنس أو فصل كأن يقال لغرض من الأغراض أيضا زيد كعمرو في الحيوانية أو الناطقية فالخارج هو الذي ليس نفس الماهية ولا جزءها اه وقوله عن الحقيقة أي حقيقة الطرفين وقوله لأنها نفسها أي مع زيادة قيد التشخص وقوله ما كان جزءا من جنس ومنه مثال الشارح تأمل (قوله حقيقي) أي معنى متقرر في نفسه بأن لا يكون نسبيا يتعقل بين شيئين وقوله جلا أي ظهر تصوره من غير توقف على شيئين وقوله بحس خبر لمحذوف أي وظهوره بحس أي بسببه وكذا يقال في أو عقل وقوله ونسبي عطف على حقيقي أفاده عق (قوله ونسبي) أي ذو نسبة بين شيئين لا يتعقل إلا بهما وقوله تلا أي تبع الحقيقي في الذكر وهو تكملة (قوله وواحدا يكون الخ) أي وينقسم وجه الشبه ثانيا قسمة أخرى وهي أن يكون واحدا الخ كما أشار إليه الشارح (قوله وتشبيه) مبتدأ خبره تي

نمى
في الضد التمليح
والتهكم)

أقول: وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه كالشجاعة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد ويكون داخلا في حقيقة الطرفين وخارجا عنها فالأول كما في تشبيه ثوب بآخر في الجنس كقولك هذا القميص مثل هذا في كونهما كتانا والثاني كما في هذا المثال وهو إما وصف حقيقي أو إضافي والأول قسمان حسي أي مدرك بإحدى الحواس بالبصر من الألوان والأشكال والمقادير والحركات والسمع من الأصوات الضعيفة والقوية وما بينهما والذوق من الطعوم والشم من الروائح واللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقل وما يقابلها من البلة والجفاف واللزوجة وغير ذلك. وعقلي كالكيفيات

أو هي صفة له والخبر للتمليح والشروع على الأول التنويع وعلى الثاني الوصف أفاده المصنف في شرحه (قوله نمى) أي نسب وقوله في الضد حال من نائب فاعل نمى وقوله التمليح متعلق بنمى (قوله قصد) أي قصد المتكلم وإنما قال قصد ولم يقل اشتراك الطرفان فيه لأنهما قد يشتركان في أمور كثيرة ولا يقصد منهما في التشبيه إلا أمر خاص كزيد والأسد فإنهما يشتركان في الوجود والجوهرية والجسمية والحيوانية وغيرها مع أنه لا يقصد شيء من ذلك في تشبيه به أفاده المصنف في شرحه (قوله كالشجاعة) المناسب كالجراءة لأن الشجاعة منتفية عن الأسد إذ هي الإقدام عن روية وذلك يخص النفس العاقلة أفاده الصبان عن سم وسيأتي أن بعض المحققين يخالف هذا (قوله في تشبيه الخ) أي حال كونها مقصودة في تشبيه الخ (قوله في كونهما كتانا) يصح اعتبار الكتان نوعا أيضا إذ هذه الأمور يكفي فيها اعتبار المعتبر أفاده الصبان (قوله كمثل هذا المثال) يعني الشجاعة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد (قوله بالبصر) بدل من قوله بإحدى والبصر معنى قائم بالحدقة يتعلق بالألوان والأكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق اهـ يعقوبي (قوله والأشكال) جمع شكل وهو عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم باعتبار وضع أجزائه الاتصالية بعضها مع بعض فيحدث من ذلك في ظاهره طول مخصوص وعرض مخصوص ودورة مخصوصة وما يرجع لذلك فكون أجزائه على ذلك الوضع الموجب لتلك الحالة من طول وعرض الخ هو الشكل اهـ يعقوبي (قوله والمقادير) جمع مقدار وهو كون أجزاء الشيء على كثرة مخصوصة أو قلة كذلك متصلة ومنفصلة اهـ منه (قوله والحركات) جمع حركة وهي حصول الجسم حصولا أوليا في الحيز الثاني وتسمى النقلة اهـ منه (قوله والسمع) عطف على البصر وهو صفة تدرك بها الأصوات قائمة بالباطن من الصماخ اهـ منه (قوله من الأصوات) بيان لما يدرك بالسمع والصوت كيفية تحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو إمساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع أفاده السعد (قوله والذوق) وهو صفة قائمة باللسان بها تدرك النفس طعم المطعومات اهـ يعقوبي (قوله الطعوم) هي الكيفيات الموجودة في المطعومات كالحلاوة والمرارة والملوحة والحموضة اهـ منه (قوله والشم) هو معنى قائم بباطن الأنف تدرك به الروائح اهـ منه (قوله واللمس) هو قوة سارية في ظاهر البدن تدرك الملموسات ولا يضر تفاوت أجزاء ظاهر البدن في الإحساس لاشتراكها في مطلق الإدراك اهـ منه (قوله من الحرارة) وهي قوة من شأنها تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات ولهذا إذا أوقد على حطب ذهب الجزء الهوائي وهو المتكيف بصورة الدخان صاعدا لأصله من الهواء والجزء الترابي وهو المتكيف بصورة التراب منحطا إلى الأرض وانعزل المائي والناري وكل ذلك بالمعاينة وكذلك إذا أوقد على معدن حتى ذاب انعزل زبده وخبثه عن صفيه وقوله والبرودة وهي قوة من شأنها جمع المؤتلفات وغيرها ولذلك إذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصفيه وقوله والرطوبة هي كيفية تقتضي سهولة التشكل والالتصاق والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله واليبوسة هي بعكسها أي كيفية تقتضي صعوبة التفريق والالتصاق والتشكل وقوله والخشونة هي كيفية حاصلة من كون بعض أجزاء الجسم أخفض وبعضها أرفع وتلك الكيفية حروشة تدرك عند اللمس ويدرك بالبصر ملزوم تلك الخشونة وهو كون الأجزاء على الوضع المخصوص من علو البعض وانخفاض البعض على وجه مشاهد مخصوص وقوله والملاسة هي كيفية حاصلة من استواء الأجزاء أي أجزاء الجسم في الموضع مع الاتصال وقوله واللين هو كيفية تقتضي قبول الغمز أي التداخل إلى الباطن ويكون الشيء القائمة هي به قوام فيها تماسك غير سيال فالماء على هذا ليس له لين لأن قوامه أي جواهره فيها تماسك مع السيلان

النفسانية من الذكاء والعلم والغضب والحلم والكرم والبخل والشجاعة والجبن وسائر الغرائز والاضافى أن يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة ولا فى ذات الحجاب فمراد المصنف بالنسبى الاضافى وينقسم وجه الشبه أيضا إلى ثلاثة أقسام واحد ومركب من متعدد تركيبا حقيقيا بأن تكون حقيقة ملتئمة

فيدخل فى الصلابة وهو بعيد وقوله والصلابة هى تقابل اللين فهى كيفية لاتقتضى قبول الانغماز والتداخل إلى الباطن فالأولى ككيفية العجين والثانية ككيفية الحجر والخبز اليابس وقوله والخفة هى كيفية تقتضى فى الجسم أن يتحرك إلى صوب أى جهة المحيط لو لم يعقه عائق كالريش الخفيف فانه لولا العائق لارتفع إلى العلو وقوله والثقل هو كيفية تقتضى فى الجسم أن يتحرك إلى جهة المركز لو لم يعقه عائق كالرصاص المحمول فانه لولا حامله لنزل إلى أسفل وقوله من البلل هو اتصال المائع بسطح الجسم فان داخله فهو انتقاع وقوله والجفاف هو عدم اتصال المائع بسطح غير مائع وقوله واللزوجة هى من اللزج الذى هو اللزوم وهى كيفية تقتضى سهولة التشكل وعسر التفرق بأن يمتد الجسم عند محاولة التفرق كبعض أنواع الصمغ الممضوغ وكالمصطكى ويقابلها الهشاشة فهى كيفية تقتضى سهولة التفرق وعسر الاتصال بعد التفرق كالخبز اليابس المعجون بالسمن وقوله وغير ذلك كاللطافة والكثافة اهـ منه ثم إنه قد يجتمع الرطوبة واللين واللزوجة وكذا اليبوسة مع الصلابة والصلابة والهشاشة كما يفهم من بيانه تأمل (قوله النفسانية) أى المختصة بذوات الأنفس الناطقة المتعلقة بالباطن ولها أثر فى الظاهر وقوله من الذكاء هو شدة قوة العقل للعدة لاكتساب النفس بها الآراء الدقيقة وقوله والعلم هو الادراك المفسر بحصول صورة الشئ عند العقل وقوله والغضب هو حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام وقوله والحلم وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لايحركها الغضب بسهولة ولاتضطرب عند إصابة المكروه وقوله والكرم هو ملكة للنفس يصدر عنها الاعطاء وقوله والبخل هو قوة للنفس يصدر عنها المنع مما يطلب وقوله والشجاعة هى ملكة للنفس يصدر عنها بسهولة اقتحام الشدائد وقوله والجبن هو ملكة للنفس يصدر عنها الفرار من الشدائد المتلفة وقوله وسائر الغرائز جمع غريزة وهى الطبيعة التى تمكنها فى النفس كأنها مغروزة فيها وهى ملكة متمكنة فى النفس تصدر عنها الأفعال اللائمة لها بسهولة مثل ماس ومثل القدرة فيصدر عنها الأفعال الاختيارية من العقوبة وغيرها والعجز فيصدر عنه تعذر الفعل عند المحاولة اهـ منه ومن السعد (قوله أن يكون معنى متعلقا الخ) يحتمل أن معنى اسم يكون ويحتمل أنه خبر وأن الاسم ضمير مستتر يعود على الاضافى وعلى كل فالمناسب حذف أن يكون لأن الاضافى ليس نفس كونه متعلقا ولا كون المعنى متعلقا الخ بل هو نفس المعنى المتعلق الخ كما فى عبارة السعد (قوله فانها) أى الازالة وقوله ليست هيئة الخ أى بل متعلقة بين المزيل الذى هو الشمس أو الحجة والمزال الذى هو الحجاب أفاده اليعقوبى (قوله فى ذات الحجة) وكذا فى الشمس وكان على الشارح ذكرها (قوله ولا فى ذات الحجاب) غير محتاج إليه لأن الكلام فى الطرفين وهو ليس منهما حتى لوفرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكأنه أراد المبالغة فى كونها أمرا اعتباريا اهـ صبان (قوله فمراد الخ) تفريع على مقابلة الحقيقى بالاضافى فى حل عبارة المصنف تأمل (قوله واحد) المراد به مايعد فى العرف واحدا لا الذى لاجزء له أصلا وذلك كقولك خده كالورد فى الحمرة فهذا واحد وإن اشتملت الحمرة على مطلق اللونية ومطلق القبض للبصر يعقوبى (قوله ومركب الخ) هو بقسميه بمنزلة الواحد فى عدم اعتبار التعدد (قوله بأن تكون حقيقة ملتئمة الخ) قال الصبان قال فى المطول وبهذا أى شموله ماهو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه اهـ وحاصله أن الحقيقة الملتئمة كالانسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلته اهـ أى فالمناسب قصر المركوب على مايسمى اعتباريا ولذا قصر الأصل التمثيل على الاعتبارى ونقل السعد فيما بعد كون الحقيقة الملتئمة مما ذكر من المركب وإنما ذكرها هنا مجاراة للسكاكى فكان على الشارح أن

يقتصر

من أمور مختلفة أو اعتباريا بأن تكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور و إلى متعدد بأن ينظر إلى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين فى كل واحد منها ليكون كل منها وجه تشبيه بخلاف المركب فانه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الأمور بل فى الهيئة المنتزعة أو فى الحقيقة الملتئمة منها وكل واحد من هذه الثلاثة إما حسى أو عقلى فهذه ستة و يختص المتعدد بالاختلاف بأن يكون بعضه حسيا و بعضه عقليا فالأقسام سبعة : مثال الواحد الحسى تشبيه ثوب بآخر فى لونه . والعقلى تشبيه العلم بالنور فى الاهتداء. ومثال المركب الحسى قوله :

وقد لاح بالغمز الثريا كما ترى
كعنقود ملاحية حين نورا ،

فالوجه هنا الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرات الصغار المقادير فى رأى العين فنظر إلى عدة أشياء وقصد إلى الهيئة الحاصلة منها . والعقلى كقوله تعالى ـ مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا ـ الوجه حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحابه وهو أمر عقلى مأخوذ من أمور متعددة لأنه روعى من جهة الحمار فعل مخصوص وهو الحمل ومحمول مخصوص وهو الأسفار المشتملة على العلوم وكون الحمار جاهلا بما فيها وكذلك روعى من جهة المشبه أيضا فعل مخصوص وهو الحمل للتوراة لأنها بأيديهم و محمول مخصوص وهو التوراة المشتملة على العلوم وكون اليهود جاهلين بما فيها حقيقة أو حكما لعدم عملهم بمقتضاها . ومثال المتعدد الحسى تشبيه فاكهة بأخرى فى اللون والطعم والرائحة والعقلى تشبيه رجل بآخر فى العلم والحلم والحياء . ومثال المتعدد المختلف حسن الطلعة وكمال الشرف فى تشبيه رجل بالشمس ثم وجه الشبه يكون مأخوذا من التضاد فينزل منزلة التناسب فيشبه الشئ بما قام به معنى مضاد لما قام بذلك المشبه وذلك إذا كان القصد التهكم أى الاستهزاء بالمشبه أو التمليح أى جعل الكلام مليحا مستظرفا كتشبيه البخيل بحاتم

يقتصر فى التقسيم على الاعتبارى كما اقتصر عليه فى التمثيل تبعا للأصل (قوله من أمور مختلفة) المراد بالجمع مافوق الواحد دسوق (قوله انتزعها العقل) أى استحضرها وقوله من عدة أمور أى من ملاحظتها أى وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقى وحاصله أن المركب تركيبا اعتباريا لاحقيقة له فى حد ذاته بل هو هيئة يلاحظها العقل من عدة أمور بحيث لايصح التشبيه إلا باعتبار تعلقها بمجموع الأجزاء اهـ منه وسيأتى فى الشارح مثالان لتشبيه الحسى والعقلى (قوله بل فى الهيئة المنتزعة) أى فى التركيب الاعتبارى وقوله أو فى الحقيقة الملتئمة منها فى التركيب الحقيقى صبان (قوله سبعة) ادعى المصنف فى شرحه أنها كلها داخلة فى النظم وليس كذلك إذ لم يذكر فيه المختلف ولايؤخذ منه فى كلامه قصور مع التضمين ولو قال بعد قوله ونسبتها :

بأى مركبا وواحدا عدد والكل حسيا وعقليا يعد واختلف العدد وتشبيه نمى الخ لسلم منهما

والعدد بتسكين الدال للوزن تأمل (قوله الثريا) اسم لجملة أنجم مجتمعة وقوله كما ترى حال من الثريا والكاف بمعنى على وقوله ملاحية بضم الميم وتشديد اللام عنب أبيض فى حبه طول وتخفيف اللام أكثر قاله السعد وقوله نورا أى انفتح نوره (قوله الحاصلة) أى المتحققة قال اليعقوبى وفسرنا الحاصلة بالمتحققة إشارة إلى أن حقيقة الهيئة متحققة خارجا بالتقارن تحقق الأعم بالأخص وأنها نفس ذلك التقارن اهـ دسوقى (قوله من تقارن الصور) من ابتدائية و إضافة تقارن إلى الصور من إضافة الصفة للموصوف والمراد بالصور المتقارنة صور النجوم فى الثريا وصور حبات العنب فى العنقود اهـ منه (قوله فنظر) أى الشاعر فى وجه الشبه وكذا الضمير فى قصد ويحتمل بناء الفعلين للمفعول (قوله كقوله تعالى) أى كوجه الشبه فى قوله الخ (قوله مثل الذين) المثل القصة العجيبة صبان (قوله ثم لم يحملوها) أى لم يعملوا بما فيها فعبر عن عدم العمل بعدم الحمل لأن حملهم كلاحمل (قوله حرمان) مصدر حرمه الشئ كعلمه وضربه منعه الشئ فاضافته إلى الانتفاع من إضافة المصدر إلى مفعوله اهـ أطول اهـ منه (قوله جاهلا بما فيها) أراد لازم الجهل وهو عدم الانتفاع لأن الجهل عدم العلم عما شأنه أن يعلم فلا يتصف به الحمار (قوله حقيقة أو حكما) المناسب الاقتصار على حكما كما هو واضح وقد اقتصر عليه غيره (قوله فى اللون الخ) فكل واحد من كل قسم من الثلاثة يصح كونه وجه شبه بخلاف المركب بقسميه (قوله حسن الطلعة الخ) الأول حسى والثانى عقلى والمراد بالطلعة الوجه (قوله فينزل) عطف على مأخوذ والفاء للترتيب الاخبارى وإلا فالتنزيل قبل الأخذ أفاده الدسوق (قوله فيشبه الخ) ووجه الشبه عند التنزيل المذكور وهو الوجه عند عدمه فاذا أردت التصريح بوجه الشبه فى قولك للجبان هو أسد تمليحا أو تهكما لم يتأت لك أن تقول فى الشجاعة لكن الحاصل فى الجبان إنما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح أو الهزؤ أفاده السعد (كتشبيه الخ) أى كوجه النسبة

فان كان النصب السحرية فالأول أو الانبساط مع المخاطب فالثانى فالتمليح هنا بتقديم الميم خلاف ما يأتى فى البديع فانه بتقديم اللام . قال:

[فصل : فى أداة التشبيه وغايته وأقسامه] (أداته كاف كأن مثل وكل ما ضاهاها ثم الأصل * إيلاء ما كالكاف ما شبه به بعكس ما سواه فاعلم وانتبه) أقول: أداة التشبيه الكاف وكأن ومثل ونحوها مما يشتق من المماثلة كنحو ومثل والأصل فى الكاف وما أشبهها كلفظ نحو ومثل وشبه أن يليه المشبه به لفظا نحو زيد كالأسد أو تقديرا نحو (١٤٠) أو كصيب من السماء أى كمثل ذوى صيب وربما يليه غيره نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه الآية ليس المراد تشبيه الدنيا بالماء بل تشبيه حالها فى بهجتها وما يتعلق بها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ثم ييبس فتطيره الرياح بخلاف عكس الكاف ونحوها نحو كأن فانه يليها المشبه لا المشبه به نحو كأن زيدا أسد . قال:

(وغاية التشبيه كشف الحال
مقدار او مكان او إيصال
تزيين أو تشويه اهتمام
تسوية استطراف او إيهام
رجحانه فى الوجه بالمقلوب
كالليث مثل الفاسق المصحوب)

أقول: غاية التشبيه أى فائدته أمور : منها كشف حال المشبه أى بيان أنه على أى وصف من الأوصاف وقد كتشبيه ثوب بثوب فى لونه إذا كان لونه مجهولا للمخاطب . ومنها بيان مقدار حال المشبه إذا كان السامع يعلمها إجمالا كما فى تشبيه الثوب الأسود بالغراب فى شدة السواد . ومنها بيان إمكان وجوده بأن يكون أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه فيستشهد له بالتشبيه كقوله : فان تفق الأنام وأنت منهم فان المسك بعض دم الغزال

المأخوذ من التضاد فى تشبيه الخ (قوله فان كان الخ) أى فهو صالح للأمرين (قوله خلاف ما يأتى الخ) وهو الاشارة إلى قصة أو مثل أو شعر .

[فصل : فى أداة التشبيه وغايته وأقسامه] (قوله أداته) أى الآلة الدالة عليه وقوله كأن ربما تستعمل للشك أو الظن كقولك كأن زيدا مريد للقيام أى أشك فى إرادته القيام أو أظنها ع ق (قوله ما كالكاف) أى ما كان منها غير مشعر بالفعل مباشرة ولا كان نفس الفعل ع ق (قوله الكاف) ويلزم إذا دخلت على أن المفتوحة كلة ما فيقال كما أن زيدا قائم ولا يقال كأن زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كأن صبان عن الأطول (قوله أو نحوها) أى مثل أو ما فى معناها (قوله مما يشتق من المماثلة) اسما أو فعلا ولا يرد أن الفعل ليس فى معنى مثل الذى هو اسم لأن المراد ما فى معناه فى الجملة أى ولو بطريق التضمن اه صبان ثم إن فى كلامه قصورا إذ لا يشمل لفظ نحو ولا كل ما أخذ من مادة المشابهة فالمناسب أن يقول كما قال ع ق عما دل على معناه وحينئذ فقوله كنحو لا يناسب ما قبله كما هو واضح وقوله ومثل المناسب حذفه لما فى ذكره من تشبيه الشئ بنفسه ولا يقال إنه مثل بفتح الثاء لأن هذا اللفظ بمعنى القصة العجيبة كما مر فلا يقع أداة التشبيه كما لا يخفى (قوله وما أشبهها) المراد به ما لا يدخل إلا على أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجرورا لا غير واحترز به عن نحو كأن وشبيه ويشابه بل عن يماثل فان قولنا زيد يماثل عمرو لم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا لا غير إذ عمرو فى المثال المذكور يجوز نصبه اه (قوله أو كصيب) فيعل من صاب يصوب أى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضا اه فنرى اه صبان (قوله أى كمثل ذوى صيب) تقدير ذوى لاقتضاء الضمائر فى يجعلون أصابعهم فى آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أى كمثل الذى استوقد نارا اه منه (قوله بحال النبات الخ) ولا حاجة إلى تقدير كمثل ما لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير قاله السعد (قوله بخلاف عكس الخ) وضع الشارح خلاف موضع عكس فى المصنف وعكس موضع سوى ولو أبقى سوى لكان أوضح ومراده بعكس الكاف ونحوها ما لا يطرد دخوله على المجرور تأمل (قوله وغاية التشبيه) أى الغرض الحامل على إيجاد التشبيه فان غاية إيجاد الشئ هى الغرض الحامل عليه أمور جلها عائد للمشبه ع ق وقوله أى الغرض لا منافاة بينه وبين ما للشارح كما لا يخفى وقوله عائد للمشبه أى لأن المقصود من التشبيه بيان حاله فيكون الغرض منه عائدا إليه قاله عبد الحكيم ثم إن المصنف قدم الغرض كأصله على بيان أحوال التشبيه لكونه أهم (قوله مقدار حال المشبه) أى مرتبتها (قوله إذا كان الخ) هذا هو الفارق بين بيان الحال وبيان المقدار (قوله كما فى تشبيه) أى كبيان المقدار الذى فى تشبيه (قوله وجوده) أى المشبه (قوله وأنت منهم) أى بحسب الأصل فلا ينافى صيرورته جنسا برأسه اه صبان (قوله فان المسك الخ)

فإنه لما ادعى أن الممدوح فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين إمكانها بأن شبه هذه الحالة بحالة المسك الذي هو من الدماء ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم والتشبيه فيه ضمني لا تصريحي. ومنها إيصال حال المشبه أي تقريرها في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لم يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء. ومنها تزيين المشبه ليرغب فيه كتشبيه وجه أسود بمقلة الظبي. ومنها تشويهه أي تقبيحه ليرغب عنه كتشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة وقد نقرتها الديكة. ومنها الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى إظهار المطلوب. ومنها التنويه بالمشبه في إظهاره وشهرته كتشبيه رجل خامل الذكر برجل مشهور بين الناس. ومنها استطراف المشبه أي عده طريفا حديثا بديعا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لإبراز المشبه في صورة الممتنع عادة. ومنها إيهام رجحان المشبه على المشبه به في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب كقوله

وبدا الصباح كأن غرته ... وجه الخليفة حين يمتدح

وقد فاقه فحاله كحال المسك وليس جواب الشرط بل علة الجواب المحذوف القائمة هي مقامه تقديره فلا استبعاد اهـ منه (قوله فإنه) أي الشاعر (قوله في الظاهر) أي بادئ الرأي قبل النظر في الأدلة والالتفات إلى النظائر وقوله كالممتنع الظاهر أنه يغني عن الكاف قوله في الظاهر اهـ منه (قوله احتج لهذه الدعوى) أي للدعى بدليل وبين إمكانها (قوله وبين إمكانها) إنما قال بين إمكانها ولم يقل وقوعها مع أن الملحق به واقع للاشارة إلى أن الحالة المدعاة أمر غريب أعظم في النفوس من أن يدعى عدم وقوعه بل الأليق به أن ينفى إمكانه فبين بالوقوع المستلزم للامكان أفاده اليعقوبي (قوله بأن شبه هذه الحال الخ) تشبيه مركب بمركب اهـ يعقوبي (قوله ضمني) إذ هو مدلول عليه بذكر لازمه وهو وجه الشبه أي التفوق على الأمثال في قوله فإن تفق الأنام وقوله ❊ فإن المسك بعض دم الغزال ❊ أي وقد فاقه فلم يذكر التشبيه صريحا بل كناية بذكر لازمه اهـ صبان بتصرف (قوله كما في تشبيه الخ) فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوي شأنه ما لا تجده في غيره لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها قاله السعد وقوله لأن الفكر أي الجزم وقوله لتقدم الحسيات أي في إدراك النفس إياها لأن النفس خلقت خالية من العلوم وأول ما تدركه المحسوسات بواسطة آلات ثم بعد الادراك المذكور وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات إجمالا يحصل لها عدم كلية هي العقليات أفاده الفنري (قوله من لم يحصل) من حصل بتخفيف الصاد وقوله من سعيه أي عمله أو كسبه وقوله على طائل على زائدة في فاعل يحصل أو متعلقة بيحصل على تضمينه معنى يطلع وفاعله ضمير يرجع إلى من أفاده الدسوقي عن الفنري (قوله بمقلة الظبي) أي التي سوادها مستحسن طبعا والمقلة شحمة العين التي تجمع السواد والبياض أو هي هما أو الحدقة والمراد هنا المعنى الأول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله السعد عن الأصمعي أن عين الظبي والبقر الوحشيين إنما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها اهـ صبان (قوله مجدور) أي عليه آثار الجدري والسلحة العذرة الجامدة التي لا طراوة فيها ونقرتها تقبتها بالمنقار والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك وفي لفظ قد إشعار بأن أثر النقر باق في السلحة بعده لأنه يزول بالزمان وإنما أشعر لأنه للتقريب اهـ من الصبان والفنري (قوله بالرغيف) في الاستدارة واستلذاذ النفس به (قوله إظهار المطلوب) فلا يحسن إلا في مقام الطمع في شيء كما قاله السكاكي اهـ صبان (قوله التنويه بالمشبه) أي رفع ذكره وقوله في إظهاره أي في حال إرادة إظهاره (قوله استطراف) بالطاء المهملة اهـ صبان (قوله حديثا بديعا) تفسير طريفا بالطاء المهملة اهـ منه (قوله كما في تشبيه فحم الخ) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل للحمرة في وسط شيء أسود مضطرب ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيئا تافها محتقرا أظهر في صورة شيء رفيع لا تصل إليه الأثمان اهـ منه (قوله جمر موقد) في القاموس الجمر النار الموقدة فلا حاجة إلى قوله موقد اهـ أطول اهـ منه (قوله في التشبيه) أي المقلوب وهو الذي يجعل فيه الناقص في الوجه مشبها به قصدا إلى ادعاء أنه أكمل قاله السعد وللأطول هنا كلام راجعه في الصبان (قوله غرته) الغرة بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لبياض الصبح قاله السعد وإضافة الغرة التي هي البياض التام إلى ضمير الصباح من إضافة الخاص إلى العام على احتمال كون المراد بالصباح مطلق الضياء وانظر باقي الاحتمالات في الصبان وقوله حين يمتدح فيه دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه

ففيه إيهام أن وجه الخليفة أتمّ من الصباح في الوضوح والضياء ومنه مثال المتن وهو الليث مثل الفاسق المصحوب فالفاسق

الصاحب مثل الأسد في أرجح من الليث في وجه الشبه . قال : (وباعتبار طرفيه ينقسم أربعة تركيبا افرادا علم)

أقول : ينقسم التشبيه باعتبار الطرفين إلى أربعة أقسام : الأوّل تشبيه مفرد بمفرد كتشبيه الخدّ بالورد . الثاني تشبيه مفرد بمركب كتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد. الثالث تشبيه مركب بمركب بأن يكون في كل من الطرفين كيفية حاصلة من عدّة أشياء قد تضامت حتى عادت شيئا واحدا كما في قوله :

كأنّ مثار النقع فوق رءوسنا
وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

الرابع تشبيه مركب بمفرد كما في تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربا بليل مقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد قال :

(وباعتبار عدد ملفوف او مفروق او تسوية جمع رأوا على)

أقول : ينقسم التشبيه باعتبار تعدّد طرفيه إلى ملفوف وهو أن يؤتى أوّلا بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ثم بالمشبه بها

عدم أمن غائلته وعوده على صاحبه بالضرر ففيه إيهام أن الفاسق المصحوب

عند الحاضرين بالاصغاء إليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح قاله السعد (قوله ففيه إيهام أنّ وجه الخ) حيث جعل مشبها به والمتبادر من أصل التشبيه أنّ المشبه به أقوى أفاده ع ق وكذا يقال فيما يأتي (قوله تركيبا إفرادا) تمييزان لاعتبار محوّلان عن المضاف إليه أي وباعتبار تركيب الطرفين وإفرادهما تأمل (قوله كتشبيه الشقيق الخ) فالمشبّه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو الهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من نشر أجرام مبسوطة على رءوس أجرام خضر مستطيلة (قوله كأن مثار) بضم الميم اسم مفعول من أثار الغبار هيجه وحركه والنقع الغبار والاضافة من إضافة الصفة للموصوف وقوله فوق الخ أي منعقدا فوق وقوله وأسيافنا الواو بمعنى مع فأسيافنا مفعول معه وعامله مثار لأنّ فيه معنى الفعل وحروفه ولم تجعله منصوبا بكأن عطفا على اسمها وهو مثار لئلا يتوهم أنهما تشبيهان مستقلان كل منهما تشبيه مفرد بمفرد وأنّ المعنى كأنّ النقع المثار ليل وكأنّ أسيافنا كواكبه وهذا لا يصح الحمل عليه لما صرحوا به من أنه متى أمكن حمل التشبيه على المركب فلا يعدل عنه إلى الحمل على المفرد لأنه يفوت معه الدقة التركيبية المرعية في وجه الشبه وقوله تهاوى كواكبه أي تتساقط طائفة بعد طائفة لا واحدا بعد واحد كما في الأطول وقوله طائفة الخ لأنه هو المناسب لتساقط السيوف حينئذ وإنما كان الطرفان مركبين لأنّ المشبه هو الهيئة المنتزعة من السيوف المسلولة القاتل بجامع انعقاد الغبار فوق رءوسهم بالهيئة المنتزعة من النجوم وتساقطها بالليل إلى جهات متعددة اهـ من الدسوق (قوله شابه) أي خالطه (قوله زهر) بفتح الهاء وسكونها والربى جمع ربوة وهي المكان المرتفع وأراد بالزهر النبات مطلقا كما تفيده عبارة السعد وستذكرها وخص الربى لأنها أندى وأشد خضرة ولأنها المقصود بالنظر (قوله بليل مقمر) بجامع ضعف الضوء في كلّ أما في الليل المقمر فظاهر وأما في النهار المذكور فلما قاله السعد من أنّ الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار المشمس الذي شابه زهر الربى أي الهيئة المنتزعة من ذلك دسوق (قوله والمشبه به مفرد) وهو الليل المقمر (قوله وباعتبار الخ) الواو داخلة على ملفوف وهو خبر لمحذوف وقوله باعتبار يصح جعله حالا من ضمير ملفوف أو مفروق أو من أحد الأخيرين وإن أبيت إلا أنّ هذه أعلام فقل إنه حال من واحد من هذه المتعاطفات بناء على جواز مجيء الحال من الخبر وحذف من الباقي للدلالة على كلّ تأمل (قوله ملفوف) سمي بذلك للف المتشابهات فيه أي ضم بعضها إلى بعض وكذلك المشبهات بها وقوله أو مفروق سمي بذلك لأنه فرق بين المشبهات والمشبهات بها بالمشبهات وقوله أو تسوية سمي بذلك لأنّ المتكلم سوّى بين شيئين أو أكثر بواحد في التشبيه وقوله جمع سمي بذلك لأنّ المتكلم جمع فيه للمشبه وجوه شبه أو لأنه جمع له أمورا مشبها بها قاله الدسوق ويتضح هذا بتبيين الشارح لهذه الأقسام (قوله رأوا) أكمل به البيت أي علم البيانيون ذلك ويحتمل أنه من الرأي (قوله تعدّد طرفيه) الظاهر أنّ الاضافة على معنى في أي تعدّد واقع في طرفيه أي مجموعهما فيشمل ما إذا كان في أحدهما أو فيهما تأمل (قوله أن يؤتى بالمشبهات الخ) أراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا في المشبه بها والكلام حينئذ تشبيهان لا واحد هذا وقد تبع الشارح السعد قال الصبان ويجب أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالي قلوب الطير رطبا ويابسا اهـ (قوله أو غيره) كأنه أراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة قاله الصبان والدسوق عن الأطول وفيه أنه لم يؤت بالمشبهات على طريق غير العطف مع كونه ليس

كذلك كقوله فى وصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور :

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالى

شبه الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس منها بالحشف البالى والى مفروق وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله :

النشر مسك والوجوه دنا
نير وأطراف الأكف عنم

وإلى تشبيه التسوية وهو أن يتعدد المشبه به كقوله :

صدغ الحبيب وحالى
كلاهما كالليالى

والى تشبيه الجمع وهو أن يتعدد المشبه به دون المشبه كتشبيه الثغر باللؤلؤ المنضد أو البرد أو الاقاح فى قوله :

كأنما يبسم عن لؤلؤ
منضد أو برد أو اقاح

قال : (وباعتبار الوجه تمثيل إذا من متعدد أو أخذا) أقول : ينقسم التشبيه باعتبار وجه الشبه إلى تمثيل وهو ما كان وجه الشبه فيه وصفا منتزعا من متعدد كما فى إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فالمشبه هيئة منتزعة من أمور متعددة والمشبه به كذلك وإلى غير تمثيل وهو ماليس وجهه كذلك نحو الصالح فى هذا الزمان

على ترتيب الصورة التى الكلام فيها فالمناسب التمثيل بقولك الزيدان كالشمس والقمر إذا أريد تشبيه كل واحد بواحد بقرينة تأمل (قوله كذلك) أى بطريق العطف كما فى البيت الآتى أو غيره كقولك زيد وعمرو كالقمرين تأمل (قوله العقاب) هو مؤنث صبان (قوله كأن الخ) شبه الرطب من قلوب الطير بالعناب واليابس منها بالحشف البالى فهما تشبيهان كما علمت (قوله رطبا ويابسا) هما حالان من القلوب والعامل هو كأن لتضمنها معنى التشبيه أى أشبه قلوب الطير حال كونها رطبا ويابسا ولما كانت الرطوبة واليبوسة لا يجتمعان فى محل واحد علم أن كلا منهما وصف لما ثبت له الآخر فلزم كونهما حالين على التوزيع فالضمير فى كل منهما يعود إلى موصوفه وهو البعض المشمول للقلوب اه يعقوبى وقوله فالضمير الخ أى فطابقت كل حال صاحبها فلا اعتراض بعدم المطابقة حيث لم يقل رطبة (قوله وكرها) هو عش الطائر وإن لم يكن فيه صبان وقوله العناب هو حب أحمر مائل للكدرة قدر قلوب الطير قال الدسوقى وقوله والحشف هو أردأ التمر قاله السعد ووصفه بالبالى تأكيدا لهيئة التشبيه فإنه أشبه بالقلب اليابس فى شكله ولونه وتكامشه من الجديد قاله اليعقوبى (قوله ثم آخر وآخر) أى مشبه ومشبه به (قوله النشر مسك) أى الرائحة الطيبة منهن كرائحة المسك وقوله دنانير أى كالدنانير من الذهب فى الاستدارة والاستنارة مع مخالطة الصفرة لأنها مما يستحسن فى ألوان النساء والأطراف الأصابع والعنم شجر أحمر لين الأغصان تشبه بأغصانه أصابع الجوارى المخضبة فقد شبه النشر بالمسك والوجوه بالدنانير وأطراف الأكف بالعنم جاعلا كل مشبه مع مقابله اه يعقوبى وقوله لأنها الخ أى وإنما جعلت من وجه الشبه لأنها الخ (قوله صدغ الحبيب) بضم الصاد وهو ما بين الأذن والعين ويطلق على الشعر المتدلى من الرأس على هذا الموضع وهو المراد هنا وقوله كلاهما كالليالى أى فى السواد إلا أنه فى حاله تخييلى فقد تعدد المشبه وهو صدغ الحبيب وحاله واتحد المشبه به وهو الليالى وإنما كان المشبه به متحدا لأن المراد بالتعدد هنا وجود معنيين مختلفى المفهوم والصدوق لا وجود أجزاء الشىء مع تساويها كالليالى اه دسوقى (قوله كأنما الخ) قال السعد شبه ثغره بثلاثة أشياء اه أى جعل كل واحد منها مشبها به وقد نبه على هذا بأو ونظر فى كونه من باب التشبيه بأن المشبه به أعنى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمنى لأن تشبيه التبسم بالتبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر بإحداها كذا فى الأطول قاله الصبان (قوله يبسم) بكسر السين وحكى بعضهم ضمها أى يتبسم وضميره يرجع إلى الأغيد قبل والمنضد المنظم والبرد حب الغمام والاقاح جمع أقحوان بضم الهمزة نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر كما فى الصحاح فتشبيه الأسنان بالأقحوان باعتبار لون ما حواليه من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما فى الوسط من الأصفر هذا هو الأقرب اه من السعد والصبان والدسوقى (قوله وباعتبار الوجه) أى تركيبا وعدمه ويقال فى إعراب قوله وباعتبار الخ ما مر فى البيت قبله وقوله تمثيل الخ أى وغير تمثيل إذ لم يكن وجهه مأخوذا من متعدد ثم إنه لا يرد أنه تقسيم للشىء إلى نفسه وغيره لأن التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه لأنه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس المقسم للمعنى الأعم والمقسم ما هو أخص فلا إشكال وبهذا اندفع أيضا أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه قاله الصبان عن الأطول (قوله منتزعا) أى مأخوذا يعقوبى (قوله فى إنى أراك الخ) لا يخفى أن هذا خارج عن الموضوع لأنه من باب الاستعارة فالمناسب أن يقول كما مر من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الأسياف (قوله فالمشبه هيئة الخ) أى ووجه الشبه منتزع من المتعددين فبيان التعدد فى الطرفين ليس هو المقصود بل ليبنى عليه المقصود فلا

كالكبريت الأحمر. قال: (وباعتبار الوجه أيضا مجمل خفي أو جلي أو مفصل) أقول: ينقسم التشبيه أيضا باعتبار الوجه إلى مجمل وهو ما لم يذكر فيه وجه الشبه كالمثال المتقدم والوجه الفرق ومن الوجه ما هو خفي لا يفهمه إلا الخواص كقول بعضهم: هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها أي هم متناسبون في الشرف كما أن الحلقة متناسبة الأجزاء في الصورة ومنه ما هو ظاهر يفهمه كل أحد نحو زيد كالأسد وإلى مفصل وهو ما ذكر فيه وجه الشبه كقوله:

وثغره في صفاء ... وأدمعي كاللآلي

قال: (ومنه باعتباره أيضا قريب ... وهو جلي الوجه عكسه الغريب لكثرة التفصيل أو لندرة ... في الذهن كالتركيب في كنهية) أقول: ينقسم التشبيه أيضا باعتبار وجهه إلى قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير احتياج إلى تأمل كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل وإلى غريب وهو ما لا ينتقل فيه إلا بعد الفكر كتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل إما لكثرة التفصيل في الوجه كهذا المثال أو لندور حصول المشبه به في الذهن لكونه وهميا كأنياب الأغوال أو مركبا خياليا نحو: وبه [illegible] أعلام ياقوت نشر ... ن على رماح من زبرجد أو مركبا عقليا نحو كمثل الحمار يحمل أسفارا والمراد بالنهية العقل [illegible]

اعتراض بأن المناسب للمقام إفادة انتزاع الوجه لا الطرفين لكن كان الأولى التصريح بهذا المقصود تأمل وسيأتي بيان الهيآت الثلاثة في المثال في الاستعارة التمثيلية (قوله كالكبريت الأحمر) أي في العزة فوجه الشبه هنا واحد (قوله خفي أو جلي) صفة لمجمل وتقسيم له وقوله أو مفصل عطف على مجمل قاله المصنف (قوله المفرغة) أي المصبوبة في قالب بعد أن أذيب ما هي منه اهـ صبان (قوله طرفاها) المراد طرفها الأعلى وطرفها الأسفل الملائمان للأفضل والأدنى وإذا لم يعلم الأعلى والأدنى لم يعلم الوسط أطول اهـ صبان (قوله متناسبون الخ) أي متشاكلون فيه بحيث يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم مفضولا وقوله متناسبة الأجزاء أي بحيث يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها لا انفصال في جوفها ولا جوانبها أفاده السعد ثم إن قول الشارح أي هم الخ بيان لوجه الشبه كما لا يخفى (قوله وثغره الخ) فقد ذكر وجه الشبه وهو الصفاء بين المشبه وهو الثغر والأدمع والمشبه به وهو اللآلي (قوله لكثرة التفصيل الخ) اعلم أن غرابة التشبيه حاصلة بغرابة وجه الشبه وغرابة الوجه تكون لوجهين أشار لأحدهما بقوله لكثرة الخ وللآخر بقوله أو لندرة الخ والمراد بالتفصيل اعتبار أوصاف كثيرة في التشبيه على وجه لطيف لا يدركه إلا الخاصة ع ق (قوله أو لندرة في الذهن) أي ندرة حضور المشبه به في ذهن الانسان وذلك يستتبع ندرة إدراك الوجه به فتحصل الغرابة المقتضية لاختصاص الخواص بذلك الادراك القليل ع ق ثم إن ندرة حضور المشبه به إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما في تشبيه البنفسج بنار الكبريت وإما مطلقا لكونه وهميا أو مركبا خياليا أو مركبا عقليا وقول المصنف كالتركيب في كنهية بكاف التمثيل بعد الجار كالتي قبله وكسر النون وسكون الهاء وفتح الياء مخففة أي كندرة ذي التركيب الخ يشمل هذين الوجهين إذ يدخل تحت الكاف الأولى ندرة غير مركب كالوهمي ونار الكبريت وتحت الثانية الخيال تأمل (قوله مبتذل) أي ممتهن محتقر لأنه يتناوله كل أحد وهذا الابتذال عند ظهور وجه الشبه وظهور ثبوته للطرفين (قوله وهو ما ينتقل فيه الخ) والمنتقل هو المتكلم الذي هو مريد التشبيه ويلزم من قرب انتقاله قرب فهم السامع صبان (قوله وهو ما لا ينتقل فيه الخ) لعدم حضور المشبه به في الذهن (قوله كتشبيه الشمس الخ) فان الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة في يد أشل قاله السعد فالمشبه به هنا بعيد عن الفكر لا ينتقل إليه بسرعة لشدة ندرته ووجه الشبه هو الهيئة المجتمعة من الاستدارة والاشراق وسرعة الحركة واتصالها وتموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يظهر الشعاع كأنه يفيض من جوانب الدائرة ثم يضعف ويبقى مترددا بين الانبساط تارة والانقباض أخرى بسبب الحركة الاضطرابية وإذا تأملت حال الشمس عند الطلوع وجدتها كالمرآة في جميع ما ذكر لأنها تروح مضطربة كما تضطرب المرآة في كف الأشل وقد اشتمل على تفاصيل كثيرة قاله المصنف في شرحه (قوله كهذا المثال) وقد علمت وجود الغرابة فيه من بعد المشبه به فالغرابة فيه من وجهين (قوله لكونه وهميا) أي وهو بعيد عن الفكر لعدم وجوده أصلا وكذا المركب الخيالي (قوله أو مركبا عقليا) لأن الاعتبارات التي تركب منها لا يكاد يستحضرها مجموعة إلا الخواص فهي غير حاضرة في الفكر (قوله نحو كمثل الحمار الخ) فان المشبه قصة قد اعتبر فيها كون الحمار حاملا لشيء وكون المحمول أبلغ ما ينتفع به وكون الحمل بمشقة وتعب وهذه الاعتبارات المدلولات المقصة عقلية وإن كان متعلقها حسيا (قوله والمراد بالنهية الخ)

وفي بعض النسخ لكثرة التفصيل بعد النسبة وهو بضم الباء معطوف بحذف العاطف وأل في النسبة عوض من المضاف إليه أي ومن أسباب الغرابة بعد نسبة المشبه به عن المشبه فيقل بذلك حضور المشبه به في الذهن حين حضور المشبه . قال :

(وباعتبار آلة مؤكد بحذفها ومرسل إذ توجد ومنه مقبول بغاية بني وعكسه المردود ذو التعسف

وأبلغ التشبيه ما منه حذف وجه وآلة يليه ما عرف) أقول: ينقسم التشبيه باعتبار أداته إلى مؤكد ومرسل فالمؤكد ما حذفت أداته نحو زيد أسد والمرسل ماذكرت فيه الأداة نحو زيد كالبدر (٩٤٥) وسمي مرسلا لإرساله عن التأكيد المقتضي بظاهره أن المشبه عين المشبه به ثم من التشبيه ما هو مقبول وهو الوافي بأي غرض من الأغراض المتقدمة وما هو مردود وهو عكسه أي الغير الوافي بذلك والبليغ من التشبيه ما حذف منه وجه الشبه وأداة التشبيه نحو زيد أسد أو مع حذف المشبه نحو أسد في مقام الاخبار عن زيد ويليه حذف أحدهما أي الوجه أو الأداة أي فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد عند الاخبار عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد ولا قوة لذكرهما معا مع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كالأسد في الشجاعة ونحو كالأسد في الشجاعة خبرا عن زيد . قال :

[الباب الثاني الحقيقة والمجاز]

(حقيقة مستعمل فيما وضع له بعرف ذي الخطاب فاتبع) أقول : المقصود من هذا البحث المجاز إذ به يتأتى اختلاف الطرق فذكر الحقيقة لمقابلتها له لا لتوقفه عليها لأن التحقيق عدم التوقف والحقيقة في الأصل من حق الشيء ثبت سميت بذلك لثبوت اللفظ على أصل وضعه والمجاز من جاز المكان يجوزه إذا تعداه إلى مكان آخر سمي بذلك لأنهم جازوا به معناه الأصلي إلى معنى آخر .

وبه فسرها المصنف في شرحه وقوله أي كالمركب العقلي "حل" معنى لقوله كالتركيب الخ لكنه غير واف فالمناسب زيادة ونحوه ليتم المعنى (قوله وفي بعض النسخ الخ) وهي التي شرح عليها المصنف والمراد بالنسبة المناسبة كما يؤخذ من شرح المصنف (قوله العاطف) أي على كثرة التفصيل (قوله وباعتبار آلة) أي ذكرا وإسقاطا (قوله بحذفها) متعلق بمحذوف أي وهو ما وجد بحذفها أي معه وقوله إذ توجد أي وذلك إذ الخ ثم إن قوله بحذفها صادق بحذف الوجه معها وانفرادها لكن إذا حذف بلغ التأكيد النهاية وإلا توسط من ع ق والظاهر أنه لا مانع من تعلق الظرف الأول بمؤكد والثاني بمرسل نعم الأول أبعد عن الركة (قوله ذو التعسف) أي التكلف والأخذ على غير طريق لم يقبل الا منه (قوله وأبلغ التشبيه) أي أقواه مبالغة (قوله المقتضي الخ) ظاهره أنه وصف للتأكيد وعبارة السعد فصار مرسلا عن التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن الخ فهو فيها وصف للحذف وهذا هو المتعين لأن التأكيد إنما حصل من الحذف بسبب هذا الاشعار بالعينية فليس هو المقتضي لها تأمل (قوله الوافي الخ) كأن تكون المشبه به أعرف الطرفين بوجه الشبه فيما إذا كان الغرض بيان حال المشبه وأتم الطرفين فيه في الحاق الناقص بالكامل ومسلم الحكم فيه معروفة عند المخاطب في بيان الامكان أفاده الأصل والسعد (قوله الغير الوافي) كما في تشبيه الممدوح بفوقه الأقران بانسان آخر لا يسلم فيه الوجه ع ق (قوله والبليغ) أي الفرد الكامل منه بدليل وأبلغ التشبيه ومثله في الأصل (قوله ماحذف منه الخ) أي فقط بدليل ومع حذف المشبه أي أو مع (قوله في مقام الاخبار) أي الحاصل حال إجابة السائل عن حال زيد في الجراءة (قوله نحو زيد الخ) هذا وما بعده لما حذف فيه الوجه وقوله ونحو الخ مثالان لما حذف فيه الأداة (قوله ولا قوة لذكرهما الخ) اعلم أن صور المقام ثمانية وذلك أن الأركان أربعة والمشبه به مذكور قطعا والمشبه إما مذكور أو محذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو محذوف فهذه ثمانية أقواها الأولان في الشارح ويليهما الأربعة بعدها ولا قوة للأخيرين . وبيان ذلك أن القوة إما لعموم وجه الشبه ظاهرا وذلك عند حذفه أو لحمل المشبه به على المشبه ظاهرا وذلك عند حذف الأداة فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو في غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط أفاده السعد .

الباب الثاني الحقيقة والمجاز

إنما لم يقيدهما بالقويين لاخراج العقليين المتقدمين أول الكتاب لئلا يتوهم خروج الشرعيين والعرفيين ع ق (قوله بعرف) متعلق بوضع ع ق (قوله لأن التحقيق الخ) فقد لا يكون للمجاز حقيقة كما في الرحمن على ما تقدم مع ما فيه (قوله من حق) بابه ضرب ونصر صبان (قوله اللفظ) أي الذي يطلق عليه لفظ حقيقة (قوله والمجاز) أي هذا اللفظ وقوله من جاز الخ أي في الأصل وقوله

والحقيقه عـرفا اللفظ المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح المخاطب فخرج المهمل فلا يوصف بحقيقة ولا مجاز والمستعمل فى غير ما وضع له غلطا إن لم تكن علاقة ومجازا إن كانت والمستعمل فيما وضع له فى غير عرف المخاطب كالصلاة المستعملة عند اللغوى فى الدعاء إذا استعملها فى الهيئة المخصوصة فانها حينئذ ليست حقيقة لأن هذا ليس عرف اللغة ومثالها الفعل إذا استعمله اللغوى فى الحدث والزمان فقوله مستعمل أى لفظ مستعمل وما واقعة على المعنى والمراد بذى الخطاب المخاطب بكسر الطاء . قال : (ثم المجاز قد يجيء مفردا
وقد يجيء مركبا فالمبتدا
كلمة غايرت الموضوع

مجى أى المجاز بمعنى الكلمة ففى كلامه استخدام وقوله لأنهم جازوا به الخ أى فأطلق عليه هذا اللفظ مرادا منه اسم المفعول فهو بحسب الأصل مجاز مرسل علاقته التعلق تأمل (قوله اللفظ المستعمل الخ) يشمل الحقيقة المفردة والمركبة كقام زيد (قوله فى اصطلاح المخاطب) بكسر الطاء كما سيذكره أى فى اصطلاح يقع به مخاطبة المتكلم لغيره بالكلام المشتمل على تلك الكلمة (قوله فخرج المهمل الخ) رتب المخرجات على ترتيب القيود (قوله أو مجازا) إنما خرج هذا بقوله فيما وضع له لأن المراد بالوضع عند الاطلاق الوضع التحقيقى المقابل للتأويلى أعم من أن يكون شخصيا أو نوعيا والوضع فى المجاز ليس تحقيقيا فاندفع استشكال التفتازانى بأنه إن أريد بالوضع الشخصى خرج كثير من الحقائق لأن جميع المركبات وكثيرا من المفردات مثل الأفعال ومثل المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وبالجملة كل ما تكون دلالته بحسب الهيئة دون المادة إنما هى موضوعة بالنوع دون الشخص وإن أريد مطلق الوضع أعم من الشخصى والنوعى لم يخرج المجاز عن التعريف لما أنه موضوع بالنوع قاله الصبان فى رسالته البيانية أى وإن أريد النوعى دخل المجاز وخرج ما وضع من الحقائق وضعا شخصيا والظاهر أنه تركه لوضوحه (قوله والمستعمل فيما الخ) اعلم أن هذا قبل قيد فى اصطلاح المخاطب داخل وخارج بجهتين كما لا يخفى فهذا التنصيص على الاخراج أى لتصيير التعريف مانعا فالاخراج لا لأصل الاخراج وينبغى أن يكون هذا مراد الشارح وغيره ممن أفاد أن هذا القيد للاخراج وكما أنه للتنصيص على إخراج ما ذكر هو أيضا للتنصيص على إدخال الحقيقة التى لها معنى آخر باصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب كالصلاة إذا استعملها اللغوى فى الدعاء فانها حقيقة مع أنها يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما وضعت لكن فى غير اصطلاح المخاطب فهى أيضا قبل القيد كالمخرج السابق وعلى إدخال الأعلام المنقولة فانها إنما يصدق عليها أنها مستعملة فى غير اصطلاح المخاطب ثم إنه لا تنصيص لهذا القيد على دخول المشترك فى اصطلاح التخاطب إذ يصدق عليه أنه مستعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب وأنه مستعمل فى غير ما وضع له فيه فهو داخل خارج بجهتين مختلفتين ولا على خروج لفظ وضع لمعنيين فى اصطلاح التخاطب وقد استعمل فى أحدهما لا من جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كاستعارة عمى البصيرة من عمى البصر مع أنه حقيقة فيهما والتنصيص على هذين إنما يكون بقيد الحيثية الملحوظة فى التعريف أى من حيث إنه موضوع له فلا بد من قيد الحيثية كما أنه لا بد من قيد فى اصطلاح التخاطب ودعوى بعضهم أن قيد الحيثية مغن عنه غير ظاهرة فى التنصيص على الادخال كما لا يخفى على المتأمل هذا ملخص ما أفاده الصبان فى الرسالة (قوله فقوله الخ) تفريع على قوله اللفظ المستعمل الخ (قوله وقد يجى) بلا همز (قوله كلمة الخ) ترك المصنف والشارح قيد فى اصطلاح التخاطب قال المصنف ولم أذكره اكتفاء بما تقدم فى تعريف الحقيقة وبما سنذكر من التقسيم إلى شرعى أو عرفى أو لغوى مع ضيق النظم وكأن الشارح اكتفى كالمصنف بما ذكر . وأقول كل من الأولين ليس مسوغا للترك إذ التعريف لا بد أن يكون جامعا مانعا فى ذاته وضيق النظم لا يسوغ به الاخلال بالمقصود على أنه لو قال :

كلمة غايرت الموضوع فى … عرف مخاطب لعلقة تفى
مع القرينة كلا تعص الأسد … وغض طرف القلب عن سوى الأحد

لوفى بالمقصود من غير حاجة إلى زيادة على بيتين وسيأتى ما يدخل ويخرج به مع الرد على من زعم الاستغناء عنه بغيره مما فى التعريف فترقب (قوله غايرت الموضوع) أى جاوزته والموضوع من باب الحذف والإيصال أى جاوزت المعنى الموضوع له بأن استعملت فى غيره كذا يؤخذ من شرح المصنف

وربما يشعر به صنيع الشارح عند التأمل (قوله مع قرينة) هو وما بعده متعلقان بقوله غايرت فيما
يظهر ولا حاجة إلى تكلف غير هذا كما صنع ع ق (قوله كالخلع نعال الكون) المراد بالكون هنا
الموجودات وقد استعير لفظ النعال للحقرات وفي ع ق إبدال الكون بالعين والمراد بنعالها شهواتها
والجامع في الأول مطلق الحقارة وفي الثاني المنع فالتجوز على كل في النعال والخلع ترشيح إما باق على
حقيقته أو مستعار للترك والاعراض وقوله وغض الخ فيه استعارة مكنية شبه القلب بإنسان بصير
بجامع توصل كل منهما إلى المراد بالكشف عنه والطرف تخييل والغض ترشيح كذلك ففي البيت مثال
لنوعين من المجاز قاله ع ق وسيأتي بيان ما للشارح (قوله في غير ما وضعت له) ما واقعة على معنى وضمير
وضعت الكلمة فهو جرى لما فكان الواجب الابراز قال الصبان في الرسالة والمراد الوضع التحقيقي شخصيا
أو نوعيا لأنه المنصرف إليه الوضع عند الاطلاق فلا ينافي أن المجاز موضوع وضعا تأويليا نوعيا فاندفع
بحث التنيسي بأنه إن أريد بالوضع في تعريف المجاز الوضع الشخصي ورد عليه نحو المثنى والجمع والمصغر
والمنسوب والمشتق فإن الوضع فيها نوعي فيكون التعريف غير مانع لدخول ما ذكر فيه وإن أريد
النوعي خرج المجاز لأنه موضوع بالنوع وإن أريد الأعم كان أكثر فسادا اهـ وقوله كان أكثر فسادا
الأوجه للأكثرية فإن اللازم على ما ذكر إنما هو خروج المجاز كاللازم على ما قبله بل أكثرية الفساد إنما
تترتب على ما قبله إذ يلزم عليه دخول الحقيقة الموضوعة وضعا شخصيا وخروج المجاز ثم رأيت بعضهم
نبه له وأجاب بما لا ينهض (قوله لعلاقة) أي لملاحظة علاقة فوجودها بدون الملاحظة غير كاف والعلاقة
بفتح العين على الأفصح وهو مناسبة خاصة بين المنقول عنه والمنقول إليه وسميت علاقة لأن بها يتعلق
ويرتبط المعنى الثاني بالأول فينتقل الذهن منه إلى الثاني قاله في الرسالة (قوله من إرادته) أي إرادة
الموضوع له (قوله وكاستعمال الخ) نبه بذلك على أن المجاز يطلق على الاستعمال كما يطلق على الكلمة الخ
ثم إن مفاد الشارح أن مثالي المصنف للصحة وهو خلاف ما مر عن ع ق وكل منهما صحيح كما سبقت
إفادته لكن ذاك أولى كما لا يخفى (قوله فخرج المهمل الخ) بقوله المستعملة والثاني بقيد العلاقة والثالث
بقوله مانعة الخ وينبغي أن يراد المهمل عن الاستعمال إذ ليست بمجاز كما أنها ليست بحقيقة تأمل
وقيد في غير ما وضعت له لاخراج الحقيقة وقيد في اصطلاح التخاطب للتنصيص على إدخال المجاز
المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب وتقدم مثاله وعلى إخراج الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح
آخر غير اصطلاح التخاطب وتقدم مثالها أيضا وإخراج الأعلام المنقولة وإنما قلنا للتنصيص لما مر وادعى
بعضهم الاستغناء عن هذا القيد بالحيثية الملحوظة في التعريف وهو مردود بأن الأصل ذكر القيد وبغير
ذلك وبعضهم بالعلاقة وهو ظاهر في الادخال لا الاخراج أفاده في الرسالة (قوله في الشبهة) أي في ذي
الشبهة (قوله ملاك الدين) أي قوامه أي يتقوم وينتظم به (قوله فإنه مفسدة الدين) الأقرب أن مفسدة
مصدر فسد وصف به الطمع مبالغة أو أريد به السبب مجازا مرسلا ويحتمل أنه اسم مكان متجوز به إلى
المنشأ على مذهب السعد وكذا يقال في مذلة والظاهر أن المجاز على هذا الاحتمال بالاستعارة الأصلية إذ
لا تجوز في حدث هذا المشتق تدبر جدا (قوله كلاهما) أي كل من الحقيقة والمجاز وقوله شرعي أي
منسوب للشرع لكونه هو الواضع لتلك الكلمة فصارت حقيقة تنسب له أو لكونه هو المستعمل لتلك
اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاحه فصار مجازا ينسب له وقوله أو عرفي أي منسوب للعرف لكون
أهله هم الواضعون للفظ أي لكونهم هم المستعملون للفظ في غير ما وضع له في اصطلاحهم ع ق ومثل هذا
يقال في لغوي (قوله مرسل) لارساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة بخلاف الاستعارة فإن علاقتها مخصوصة
بالتشابه اهـ منه (قوله جزء الخ) أي لكون اللفظ معناه جزء المنقول إليه أو كل له ع ق ونظيره

مع
قرينة لعلقة تلك الورع
كالخلع نعال الكون
كي تراه
وغض طرف القلب
عن سواه)

أقول: المجاز قسمان مفرد ومركب فالمفرد الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة مانعة من إرادته كالأسد الذي استعمله اللغوي في الرجل الشجاع واستعمال الخلع والغض في الاعراض عما سوى الله تعالى فخرج المهمل والغلط والكناية وغايرت تجاوزت والورع ترك ما لا شبهة فيه خوفا من الوقوع في الشبهة وهو ملاك الدين كله فقليل العمل معه كثير وكثيره مع عدمه قليل بخلاف الطمع فإنه مفسدة الدين ومذلة الرجال.

قال:

(كلاهما شرعي او عرفي
نحو ارتقي للحضرة
الصوفي
أو لغوي والمجاز مرسل
أو استعارة فأما الأول
فما سوى تشابه علاقته
جزء

وكل أو على آلته ظرف ومظروف مسبب سبب وصف لماض أو ما آل مرتقب)

أقول: كل من الحقيقة والمجاز اللغوي وشرعي وعرفي كالصلاة المستعملة لغة في الدعاء، والهيئة المخصوصة، والعكس أي الصلاة المستعملة شرعا في الهيئة والدعاء، وكالدابة المستعملة لغة في كل مايدب على الأرض وفي ذوات الأربع والعرف عام وهو ما لايتعين ناقله عن المعنى اللغوي وخاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى المنقول عنه كالفعل المنقول عند النحاة عن الحدث المعنى اللغوي إلى الكلمة المخصوصة ومنه مثال التن فإن الارتقاء حقيقة في المحسوسات مجاز في الترقي في مقامات السلوك وكالحضرة فإن الصوفية نقلوها من المحسوسات إلى دائرة الكمال والصوفي من صفا من الرعونات البشرية حتى وصل بقلبه إلى خالق البرية. ثم المجاز المفرد إما مرسل وهو ما كانت العلاقة فيه غير المشابهة كاستعمال اسم الجزء في الكل كالكلمة في الكلام وعكسه كاستعمال الأصابع في الأنامل في يجعلون أصابعهم في آذانهم. ومنها إطلاق اسم الحال على المحل وعكسه وقد اجتمعا في قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد إذ المراد بالزينة الثوب والمسجد الصلاة ومنها الآلة نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين أي ذكرا حسنا فاستعمل اللسان في الذكر لأنه آلته. ومنها استعمال الظرف في المظروف نحو شربت كوزا أي ماء وعكسه نحو ففي رحمة الله أي الجنة التي هي ظرف الرحمة. ومنها إطلاق اسم السبب على المسبب نحو أمطرت السماء نباتا أي غيثا وعكسه نحو رعينا غيثا أي نباتا. ومنها اعتبار ما كان نحو وآتوا اليتامى أموالهم سماهم يتامى باعتبار وصفهم الماضي، إذ هم في حال إعطائهم أموالهم لايسمون. ومنها الأول نحو إني أراني أعصر خمرا

(قوله كل) أي وحال ففي كلامه حذف الواو ومعطوفها كما أفاده الشارح وغيره يقال فيما بعد (قوله ظرف ومظروف) ذكر ع ق أنه يستغنى عن هذين بالحالية والمحلية وهو واضح (قوله لماض) أي منسوب لماض ومثله ما آل ومرتقب صفة ما آل أي منتظر تأمل (قوله كالصلاة المستعملة الخ) مثل الشارح بستة الأول والثاني للحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي والثالث والرابع للحقيقة الشرعية والمجاز الشرعي والخامس والسادس كالأول والثاني إلا أن السادس يصلح مثالا للحقيقة العرفية وكان الأولى جعله خامسا وجعل السادس الدابة مستعملا في إنسان جاهل لتكون الأمثلة الستة للصور الستة التي أفادها بقوله أولا وكل من الحقيقة الخ تأمل (قوله عام) مثاله الدابة لذوات الأربع وللإنسان ع ق (قوله المعنى اللغوي) بدل من الحدث (قوله ومنه) أي من العرف الخاص أي من حقيقته (قوله في المحسوسات) أي في المدارج أي في طلوعها (قوله مجاز في الترقي الخ) أي وقد صار حقيقة عرفية خاصة فيه وهذا المحذوف هو محط بيان مثالية الارتقاء فكان ينبغي ذكره (قوله من المحسوسات) أي جنسها وهو موضع حضور الشخص (قوله دائرة الكمال) هي الحالة التي إذا وصل إليها الشخص سمي عارفا كما يعلم مما مر (قوله الرعونات) أي الأوصاف الذميمة (قوله كاستعمال الخ) مثال للعلاقة كما يؤخذ مما بعد والمناسب كالجزئية أي كون اللفظ معناه جزء المنقول إليه إذ الاستعمال لايسمى علاقة بل مجازا ونظيره يقال فيما بعد من لفظ إطلاق واستعمال تأمل وقوله كالكلمة مثال لاسم الجزء المستعمل في الكل وقوله كاستعمال الأصابع مثال العكس وقوله في الأنامل أي التي هي بعض الأصابع وقوله في يجعلون الخ والقرينة استحالة دخول الأصابع بتمامها في الآذان عادة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع في الأذن لئلا يسمع من الصواعق شيء قاله الدسوقي (قوله إذ المراد بالزينة الثوب) وهو محل لمعناها الحقيقي فقد أطلق اسم الحال على المحل وقوله وبالمسجد الصلاة وهي حالة في مكانها الذي هو معناه الحقيقي فقد أطلق اسم المحل على الحال والقرينة في الأول أنه لايعقل التكليف بأخذ الزينة إنما يعقل بأخذ محلها وفي الثاني السياق الذي نزلت فيه الآية هذا ما ظهر لي (قوله الآلة) المناسب الآلية أي كون معنى الاسم آلة للمنقول إليه قاله الدسوقي وفرق بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة الذكر لاسبب له قاله سم واعترض بأن هذا الفرق لايظهر إذ قد يقال الآلة بها وجود الشيء ولذا أدخل بعضهم الآلة في السبب اهـ (قوله في الآخرين) أي المتأخرين عني من الأنبياء والأمم (قوله حسنا) أخذه من إضافة اللسان للصدق دسوقي (قوله واستعمال الخ) المناسب التفريع بما يظهر (قوله أي الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة إشارة إلى كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها أطول اهـ صبان (قوله التي هي ظرف الرحمة) المراد بها الإحسان والإنعام وهو أمر اعتباري إذ هو تعلق القدرة بإيجاد النعم وليس حالا في الجنة وإنما الحال فيها أثره ففي الرحمة تجوز على تجوز اهـ منه فإن راعيت أن أصلها الرقة زاد تجوز ثالث (قوله باعتبار الخ) إذ هم في حال إعطائهم أموالهم

لايسمون بناس كما لايخفى (قوله أى عصيرا الخ) تفسير لقوله خمرا والداعى له عدم صحة المعنى الحقيقى لأن العصير حالة العصر لايخامر العقل وإنما يخامره بعد مدة وكان الأولى للشارح أن يقول أى عنبا يئول عصيره إلى الخمر لأن العصير لايعصر إلا أن يقال المراد أن أعصر بمعنى أستخرج وهذا بناء على ماهو التحقيق الذى يسبق إلى الذهن من أن نسبة الفعل وما يشبهه إلى ذات موصوفة بوصف إنما يكون بعد اتصافها بذلك الوصف بحيث يكون اتصافها سابقا على ثبوت الفعل فيلزم وقوع العصر على العصير أى المعصور وأما إن قلنا إن الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول به وأن المعنى هنا إنى أعصر عصيرا حاصلا بذلك العصر فلا حاجة إلى تأويل أعصر بأستخرج اهـ دسوقى (قوله فى قولنا) حال من الأسد.

[فصل: فى الاستعارة] (قوله كالأسد شجاعته) قال المصنف وتبعه الشارح تقديره كلفظ أسد إذا أطلق على الرجل وشجاعته العلاقة أى وعلاقته شجاعته اهـ فأفاد أن شجاعته خبر لمحذوف هو علاقته مع تقدير ماذكر قبل المحذوف ولا يخفى أن هذا التقدير ظاهر فى أن العلاقة هى الشجاعة المضافة لضمير الشجاع وهو لايصح فلابد من زيادة تقدير بأن يقال علاقته المشابهة بجهة هى شجاعته ففى البيت إجحاف عظيم وشهرة المثال لاتدفع قبحه كما لايخفى مع اقتضاء أن وجه الشبه بين الأسد والشجاع الشجاعة مع أنه ينبغى أن يكون هو الجراءة بناء على ما اشتهر من أن الشجاعة ملكة توجب الإقدام على المهالك فهى خاصة بالعاقل وإن نفاه بعض المحققين ولو قال:

هى التى علقتـــه المشابهـــه ... كالليث فى من فى اجتراء شابهه

لوفى بالمقصود مع العذوبة والسلامة من هذا كله (قوله وفردا الخ) الواو داخلة على قرينة وهو مبتدأ سوغه الوصف بلها وضمير لها للاستعارة والخبر قد ألفا وفردا وما بعده أحوال من الضمير فى ألفا الراجع إلى القرينة بالتأويل المذكور فتأمل (قوله لعلاقة المشابهة) أى التى قصد أن الاطلاق بسببها فاذا أطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا قاله السعد (قوله والأصح الخ) دليله أنها للمشبه به لا للمشبه ولا لأعم منهما فاذا استعملت فى المشبه كانت مستعملة فى غير ماوضعت له فأسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان على الأسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعا فاطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ماوضع له مع قرينة مانعة من إرادة ماوضع له فيكون مجازا لغويا وفى هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار تحقق العام فيه فهو ليس من المجاز فى شىء كما إذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا أو إنسانا أوحيوانا بل هو حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا فى معناه الموضوع له اهـ من الأصل والسعد بإيضاح وقول السعد وفى هذا الكلام أى كلام الأصل وهو ماقبل قولنا فاذا استعملت الخ (قوله بمعنى الخ) أفاد اليعقوبى أن الباء للسببية وأن إضافة معنى إلى مابعده للبيان حيث قال فى حل الأصل ولما كان فى تحقيق كونها مجازا عقليا غموض أشار إلى مايعنيه القائل من سبب التسمية بالعقلى بقوله بمعنى الخ اهـ ثم إن الشارح أشار بقوله بمعنى الخ إلى أن المراد من المجاز العقلى ههنا غير ماهو المراد فيما سبق من المجاز الحكمى وهو ظاهر فان المراد ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام أفاده الصبان عن الفنرى (قوله التصرف) أى الواقع لمن نطق بتلك الاستعارة وقوله فى أمر عقلى

أى عصيرا يئول إلى الخمر، وإما استعارة وهو ما كانت العلاقة فيه المشابهة كالأسد المستعمل فى الرجل الشجاع فى قولك رأيت أسدا فى الحمام ثم إن علاقات المجاز المرسل أكثر مما ذكره الناظم ومن أرادها فعليه بما كتبناه على عصام الاستعارات. قال:

[فصل: فى الاستعارة]

(والاستعارة مجاز علاقته
تشابه كأسد شجاعته
وهى مجاز لغة على الأصح
ومنعت فى علم لما اتضح
وفردا لو مخصوصا أو مؤلفا
منه قرينة لها قد ألفا)

أقول: الاستعارة اللفظ المستعمل فى غير ماوضع له لعلاقة المشابهة كالأسد المستعمل فى الرجل الشجاع فقوله كأسد شجاعته أى كالأسد إذا أطلق على الرجل الشجاع وشجاعته العلاقة بينهما أى علاقته شجاعته والأصح أنها من المجاز اللغوى الذى هو استعمال اللفظ فى غير ماوضع له وقيل من العقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى

لا لغوى لأنها لم تطلق على المشبه إلا بعد ادّعاء دخوله فى جنس المشبه به كان استعمالها فيما وضعت له ورده فى الأصـل و يمتنع أن تكون الاستعارة فى العلم لما اتضح عندهم من أنها تقتضى إدخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارف وغير متعارف ولا يمكن هذا فى العلم لمنافاته الجنسية إلا إذا تضمن العلم نوع وصفية بواسطة اشتهاره بوصف من الأوصاف كحاتم المتضمن الاتصاف بالجود فيتأول فيه فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره فيتناول حاتم حينئذ الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف و يكون إطلاقه على المعهود أعنى حاتما الطائى حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتما

و يلزم من كون التصرف فى أمر عقلى كون التصرف نفسه عقليا ولو عبر به لكان أظهر والأمر العقلى للتصرف فيه هو المعانى العقلية والتصرف فيها هو جعل بعضها نفس الآخر و إن لم يكن كذلك فى نفس الأمر وإدخال بعضها تحت جنس غيره على وجه التقدير والاعتقاد الباطل وحسنه وجود المشابهة فى نفس الأمر اهـ يعقوبى (قوله لا لغوى) أى لا فى أمر لغوى وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه و إنما استعمله فى معناه بعد أن تصرف فى تلك المعانى وصير بعضها نفس غيره كما ذكرنا و بعد تصيير المعنى معنى آخر جىء باللفظ وأطلق على معناه بالفعل ولو لم يكن معناه فى الأصل وجعل ما ليس بواقع واقعا فى التقدير والاعتقاد المبنى على المشابهة أمر عقلى اهـ منه (قوله لأنها الخ) تعليل لكونها مجازا عقليا بعد بيان سببه فكأنه قال و إنما كانت مجازا عقليا بسبب ما ذكر لأنها الخ وضمير لأنها للكلمة المسماة بالاستعارة (قوله على المشبه) أى الذى لم توضع له فى الأصل اهـ منه (قوله إلا بعد الخ) بحيث يصير حقيقة المشبه به الموضوع لها اللفظ شاملة للمشبه بإدخاله فى جملة أفراده بالادعاء العقلى و بالاعتقاد التقديرى المبنى على المشابهة اهـ منه (قوله كان استعمالها الخ) لأن العقل صير المشبه من أفراد المشبه به التى وضع اللفظ لحقيقتها فتصير الاستعارة حينئذ مستعملة فيما وضعت له لا فيما لم توضع له وقد تقدم أن المجاز اللغوى هو ما استعمل فى غير ما وضع له وحينئذ فلا تكون الاستعارة مجازا لغويا بل هى على هذا التقدير حقيقة لغوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادّعاء والادخال فى جنس المشبه به فالتجوز فى الحقيقة إنما كان فى المعانى بجعل بعضها نفس غيرها ثم أطلق اللفظ فتسميته مجازا عقليا ظاهر نظرا لسبب إطلاقه وأما تسميتها استعارة فباعتبار إعطاء حكم المعنى للفظ لأن المستعار فى الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به بجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمى استعارة دسوقى عن اليعقوبى (قوله ورده فى الأصل) عبارته مع السعد ورد هذا الدليل بأن الادّعاء أى ادّعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى كونها أى الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضرورى بأن أسدا فى قولنا رأيت أسدا يرمى مستعمل فى الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص اهـ وانظر بسط المقام هناك (قوله و يمتنع الخ) يشعر بجريان المجاز المرسل فى العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون للعلم لازم مستعمل فيه لفظ العلم اهـ صبان (قوله فى العلم) أى الشخصى كما تفيده عبارته (قوله بجعل) الباء للسببية (قوله لمنافاته الجنسية) لقائل أن يقول الجنسية التى ينافيها إنما هى الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل فى العلم حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعنى الجامع لا للذات المعينة المشخصة و إذا صح التأويل فى المتضمن نوع وصفية فليصح فى غيره إذ لا فرق إلا فى الاشتهار بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضى إمكان التأويل فى الأول وامتناعه فى الثانى اهـ سم صبان (قوله نوع وصفية) الأولى نوع وصف لأن الوصف مصدر لا يحتاج فى أداء المعنى المصدرى إلى إلحاق الياء المصدرية أطول اهـ منه (قوله بواسطة) متعلق بتضمن وقوله اشتهاره أى العلم أى اشتهار مدلوله وهو الذات فالعلم المتضمن نوع وصفية هو ما يكون مدلوله مشهورا بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع للذات المستلزمة لذلك الوصف فيكون كليا تأويلا فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلى صح جعله استعارة بسبب ادّعاء أنه من أفراد الكلى اهـ دسوقى (قوله كحاتم المتضمن) أى المستلزم وحاتم فى الأصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى اهـ منه (قوله فيتأول فيه الخ) نقص من عبارته شىء لا تتم إلا به وهو فى عبارة غيره ونبه حينئذ

وقرينة الاستعارة تكون فردا أى أمرا واحدا نحو رأيت أسدا يرمى أو متعددا أى أكثر من أمر اثنين فأكثر فيكون كل واحد منهما أو منهم قرينة كقولك رأيت أسدا يرمى على فرسه أو مع زيادة في الهيجاء أو تكون معانى ملتئمة أى مربوطا بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد كقوله:

وصاعقة من نصله تنكفى بها
على أرؤس الأقران خمس سحائب

أى أنامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا كالسحائب لما استعار السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين أنها من نصل سيفه ثم قال على أرؤس الأقران ثم قال خمس سحائب فذكر العدد الذى هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل والضمير فى ألفا للقرينة وذكره للضرورة وألفه للاطلاق كالذى قبله.

قال:

(ومع تنافى طرفيها تنتمى
إلى العناد لا الوفاق فاعلم)

ثم العنادية تمليحيه تلى كما تلى تهكميه)

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار الطرفين أعنى المستعار منه والمستعار له إلى عنادية وهى التى يمتنع اجتماع طرفيها كاستعارة اسم المعدول للموجود الذى لا منفعة فيه واستعارة اسم الميت للحى الجاهل وإلى وفاقية وهى التى يمكن اجتماع طرفيها فى شئ كاستعارة الاحياء للاهتداء فى قوله: من كان ميتا فأحييناه. ثم الأولى إما تمليحية أى المقصود منها التمليح

يجوز أن يشبه شخص بحاتم فى الجود فيتأمل الخ وقولنا حينئذ أى حين تضمن الاتصاف بالجود وقوله فيتأول أى بعد التشبيه كما تفيده الفاء ليصح التشبيه إذ لو حصل التأويل قبله لزم تشبيه فرد بآخر وهو لا يصح لتساويهما ولو ادعاء تأمل (قوله وقرينة الاستعارة) أى مصرحة أو مكنية وإنما خصها للاعتناء بها وإن كان المجاز المرسل والكناية كذلك أفاده الدسوقى (قوله أمرا واحدا) أى من ملائمات المشبه فى المصرحة كيرمى ومن ملائمات المشبه به فى المكنية كالأظفار اه منه (قوله يكون كل واحد منها قرينة) أى وليس واحد منها ترشيحا ولا تجريدا لاستوائها فى ملاءمة المشبه به أو المشبه وهذا مبنى على جواز تعدد القرينة وهو الحق اه (قوله يرمى الخ) راجع لقوله اثنين وقوله أو مع الخ راجع لقوله أو أكثر والهيجاء الحرب (قوله أو يكون معانى الخ) عطف على فردا وإنما أعاد العامل للطول (قوله لا كل واحد) أى فهذا مقابل لقوله أو متعددا وليس داخلا فيه كما توهم (قوله وصاعقة) أى ورب صاعقة وهى فى الأصل نار سماوية تهلك ما أصابته تحدث غالبا عند الرعد والبرق وقوله من نصله أى نصل سيف الممدوح والنصل حديدة السيف وقوله تنكفى أى تنقلب. ومعنى البيت أن الممدوح كثيرا ما تحدث نار من حد سيفه يقلبها على رءوس الأقران ليهلكهم بها والمراد بقلبها قلب السيف الذى هو أصلها وإنما يقلبها بأنامله التى هى كالسحائب فى عموم العطاء وكثرة النفع اه يعقوبى (قوله ذكر أن هناك صاعقة الخ) بيان المعانى الملتئمة التى جعل مجموعها قرينة لإرادة الأنامل بالسحائب وكان عليه أن يذكر معها ضميمة مقام المدح فإن قطع النظر عنه يجعل المراد بها الأصابع كذا فى الأطول فإن أريد بالأنامل الأصابع فلا إشكال اه صبان (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن تقول إضافة الصاعقة لنصل السيف كاف فى القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مربوطا بعضها ببعض فيكون الجميع قرينة الخ اه سم صبان (قوله للضرورة) الأحسن ما قدمناه (قوله تنتمى إلى العناد) أى تنتسب إليه فتسمى عنادية كما أشار إليه الشارح والمصنف لتعاند أى تنافى طرفيها وقوله لا الوفاق وإنما تنتسب إليه عند صحة اجتماع طرفيها فى شئ واحد فيقال فيها حينئذ وفاقية لتوافق طرفيها فى صحة الاجتماع قاله ع ق وفى نسخة:

وباعتبار طرفيها تقسم ... إلى العناد والوفاق فاعلم

وهى أقرب لكلام الشارح (قوله تلى) أى توجد (قوله يمتنع اجتماع طرفيها) أى فى شئ لتنافيهما فلا يصح كونهما وصفين له أفاده اليعقوبى (قوله كاستعارة الخ) فلا يطلق كل من الموجود والمعدوم على شئ واحد وكذا كل من الميت والحى ثم المتبادر من عبارته هنا وفيما بعد أن المراد بالاستعارة المعنى المصدرى وهو الاستعمال ويصح التقسيم أيضا باعتبار المعنى الاسمى بأن تقول كلفظ الموجود الخ وكذا فيما بعد تأمل (قوله يمكن الخ) لعدم التنافى فيصح كونهما وصفين له (قوله كاستعارة الاحياء للاهتداء) المناسب للهداية كما فى غيره لأن الفعل المستعار مسند لله فلا يصح كونه للاهتداء لأنه ليس وصفا له تعالى والاحياء والهداية يجتمعان فى شئ واحد هو الله تعالى (قوله إما تمليحية الخ) المناسب قد تكون تمليحية الخ كما فى المصنف لأن عبارته تفيد الحصر فى القسمين وليس كذلك إذ كل من المثالين المتقدمين للأولى ليس من واحد من هذين وعبارة الأصل ومنها يعنى العنادية التهكمية والتمليحية تأمل (قوله أى المقصود الخ) بيان للتمليحية باعتبار وجه النسبة فيها أى أنها إنما تنسب

والطرافة أو تهكمية بأن يكون المقصود التهكم والاستهزاء بأن يستعمل اللفظ في ضد معناه نحو رأيت أسدا تريد جبانا قاصدا التمليح والطرافة أو التهكم والسخرية قال :

(و باعتبار جامع قريبة كقمر يقرأ أو غريبه وباعتبار جامع وطرفين عقلا وحسا ستة بغير مين)

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار الجامع إلى قريبة وغريبة فالأولى ما كان الجامع فيها ظاهرا نحو رأيت أسدا يرمي ورأيت قمرا يقرأ والثانية ما كان الجامع فيها خفيا لا يدركه إلا الخاصة نحو :

وإذا احتبى قربوسه بعنانه . البيت

شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا إلى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب ونحوه لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه وتنقسم الاستعارة أيضا باعتبار الطرفين والجامع إلى ستة أقسام لأن الطرفين إما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي وعكسه فإن كانا حسيين فالجامع إما حسي نحو فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار من

لا نبح لقصده منها (قوله والطرافة) عطف تفسير وكذا الاستهزاء بعد (قوله بأن يستعمل الخ) تصوير التمليحية والتهكمية (قوله قاصدا الخ) فالمثال الواحد صالح للقسمين كما نظيره في التشبيه (قوله وباعتبار) أولا تقدم إعراب نظيره وقوله وباعتبار ثانيا الظاهر أنه حال من المبتدإ المحذوف المخبر عنه بستة على رأي سيبويه (قوله جامع) هو ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وهنا جامعا اهـ مطول (قوله حسا وعقلا) أي حسية وعقلية فالمراد منهما المعنى المصدري وهما تمييزان محولان عن المضاف إليه أي باعتبار حسية الطرفين والجامع وعقليتهما (قوله مين) أي كذب (قوله ما كان الجامع فيها ظاهرا) أفاد أن تسميتها قريبة لقرب جامعها من الذهن بسبب ظهوره ويظهر من هذا ما أفاده من علة تسمية الثانية (قوله نحو رأيت الخ) فإن الجامع هو الجراءة وهي ظاهرة جلي (قوله ورأيت الخ) فإن الجامع هو الجمال التام وهو ظاهر (قوله الخاصة) أي الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة مطول (قوله نحو إذا الخ) قاله الشاعر يصف فرسا لغبأنه مؤدب وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه مطول (قوله قربوسه) أي مقدم سرجه وهو يحتمل أن يكون فاعل احتبى بتنزيله منزلة الرجل المحتبي وكأن القربوس ضم إليه فم الفرس بالعنان كما يضم الرجل ركبته إلى ظهره بثوب مثلا ويحتمل أن يكون مفعولا وفاعل احتبى ضمير يعود للفرس مضمن معنى جمع أي جمع الفرس قربوسه بعنانه إلى نفسه كما يضم المحتبي ركبته فعلى الأول يتنزل خلف الفرس منزلة الظهر من المحتبي وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثاني يتنزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثاني أتم لأن القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يحتبي بها من الظهر والقربوس بفتح الراء ولا يسكن إلا في الضرورة من السعد والصبان (قوله بعنانه) أي لجامه (قوله البيت) أي انظر البيت وإنما أحال في باقيه لحصول المقصود بصدره، وقد اقتصر عليه الأصل ولم يترك الإحالة كالأصل نظرا إلى أن الكلام لا يتم إلا بباقيه وتمامه : ❊ علك الشكيم إلى انصراف الزائر ❊ الشكيم والشكيمة هي الحديدة التي تجعل في فم الفرس وعلكها ترديدها في جهات الفم وأراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله :

عودته فيما أزور حبائبي إهماله وكذاك كل مخاطر

(قوله شبه هيئة الخ) أي لازم هيئة ليوافق ما يأتي ولأن الكلام في الاستعارة المفردة اهـ صبان ومراده عنانا أي قوله وهو جميع الخ فإنه يفيد ما ذكر وستنبه عليه ووجه الشبه هو هيئة إحاطة شيء لشيئين ضاما أحدهما إلى الآخر على أن أحدهما أعلى والآخر أسفل قاله الدسوقي (قوله من قربوس) بيان لموقع أو من تبعيضية لأن الموقع بالفعل بعض القربوس وكذا ما بعد اهـ منه (قوله وهو جمع الخ) فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم الهيئة لا نفس الهيئة فقوله فيما مر شبه هيئة الخ أي شبه ضما وجمعا مخصوصا لازم الهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم لهيئة أخرى لأن معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اهـ صبان عن الحفيد (قوله إلى ستة أقسام) حاصلها أن الطرفين إن كانا حسيين فالجامع إما حسي أو عقلي أو بعضه حسي وبعضه عقلي وإن كانا غير حسيين فإما أن يكون عقليين أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي أو بالعكس فهذه ثلاثة ولا يكون الجامع فيها إلا عقليا دسوقي (قوله نحو فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار) في كون الآية استعارة بحث إذ جسدا له خوار صريح في أنه لم يكن عجلا إذ لا يقال للبقر إنه جسد له صوت البقرة وقد أبدل من العجل بدل الكل والظاهر أنه ليس عين العجل فلا علاقة المراد بالعجل مثل العجل فهو تشبيه حتى يتبين لكم الخيط الأبيض

من الخيط الأسود من الفجر فن بيان الخيط الأبيض أخرجه من أن يكون استعارة إلى التشبيه وكذا أبدل جسدا له خوار من عجلا أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ أجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم صبان عن الأطول (قوله خلقه الله الخ) عند إلقاء السامري في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطئ فرس جبريل قاله السعد (قوله من حلي القبط) التي سكنها نار السامري اه منه (قوله الشكل) فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة اه منه قال الصبان لا وجه لترك الخوار اه أطول أي لأنه أيضا حسي يدرك بالسمع اه (قوله والجميع) من المستعار منه والمستعار له والجامع حسي أي مدرك بالبصر اه منه (قوله كشط الجلد الخ) الذي هو معنى السلخ (قوله كشط الضوء) أي إزالته وكشفه وقوله عن مكان الليل أي موضع إلقاء ظلمته قال السعد ثم إن الشارح جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لأن النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا يسلخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على أن تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقته سلخ الضوء لكن كان الأولى أن يقول على ظلمة الليل مكان قوله عن مكان الليل إذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره في مقام البيان وإن كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة أفاده الصبان عن الأطول (قوله وهما حسيان) لا يخفى أن كلا من الكشط والكشف ليس حسيا بل هو عقلي إذ لا يدرك بالحس المعنى المصدري الذي هو معناهما ضرورة أنه غير موجود في الخارج اللهم إلا أن يراد بحسيتهما أن الحاصل بالمصدر فيهما حسي فليتأمل ثم رأيت الفنري استشكله وأجاب بأن المراد الهيئة الحاصلة عند الكشط والانكشاف اه يس وقيل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء بناء على أنه أجرام لطيفة تتصل بالمحسوس فتوجب إبصاره عادة كما أن الظلمة أجرام كذلك توجب عدم إبصار ما اتصلت به اه صبان والظاهر أنه لا حاجة لهذا البناء لحصول الاحساس حتى على الفرضية تأمل (قوله ما يعقل الخ) فإن في كل منهما ترتب أمر على آخر إذ في الأول ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد أي إزالته عن اللحم وفي الثاني ترتب ظهور الليل أي ظلمته على كشف ضوء النهار عنه يعقوبي (قوله حسن الطلعة) أي حسن الوجه وسمي الوجه طلعة لأنه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة والحسن يرجع إلى الشكل واللون وهما حسيان فيكون حسن الطلعة المعتبر في التشبيه حسيا وقوله ونباهة الشأن أي شهرته ورفعته عند النفوس وهي عقلية لأنها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث يبالى به وهذا غير محسوس فقد تبين اختلاف الجامع اه منه (قوله الرقاد) أي النوم على أن يكون المرقد مصدرا وتكون الاستعارة أصلية ويبتني على غير ذلك نظر السعد (قوله الموت) أي على كون المرقد مصدرا (قوله عدم ظهور الفعل) لأن كلا من النائم والميت لا يظهر منه فعل والمراد الفعل الاختياري المعتد به فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل صبان (قوله كسر الزجاجة) أي ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر وقوله وهو حسي أي باعتبار متعلقه اه منه (قوله والتبليغ) والمعنى أبن الأمر إبانة لا تمحى كما لا يلتئم كسر الزجاجة اه مطول وقوله أبن الأمر أي أظهره ووضحه (قوله والجامع التأثير) أي وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثير وهو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أي المبين إلى الحالة التي كان عليها قبل التأثير فإن المبين لا يعود إلى الخفاء الذي كان عليه قبل البيان اه صبان وقوله فإن المبين أي بالتبليغ النبوي (قوله وهما) أي المستعار له والجامع (قوله فإن المستعار له) أي الذي استعير له لفظ الطغيان وأخذ منه طغى اه يعقوبي (قوله وهو حسي) لأن الكثرة وجود أجزاء كثيرة للماء والوجود للأجرام حسي باعتبار ذاتها اه منه

فإن المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط والجامع الشكل والجميع حسي وإما عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإن المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشط الضوء عن مكان الليل وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر وإما مختلف كقولك رأيت شمسا وأنت تريد إنسانا كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن وإن كانا عقليين فالجامع لا يكون إلا عقليا نحو من بعثنا من مرقدنا فإن المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع بينهما عدم ظهور الفعل والجميع عقلي وإن كان المستعار منه حسيا والمستعار له عقليا فكذلك نحو فاصدع بما تؤمر فإن المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان أو عكسه نحو إنا لما طغى الماء فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه

التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان . قال :

(واللفظ إن جنسا فقل أصليه وتبعية لدى الوصفيه والفعل والحرف كحال الصوف ينطق أنه المنيب الموفى)

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار اللفظ إلى أصلية وتبعية فإن كان المستعار اسم جنس فالاستعارة أصلية نحو رأيت أسدا فى الحمام وإن كان صفة نحو الحال ناطقة بكذا أوفعلا نحو نطقت الحال بكذا ومنه مثال المصنف أو حرفا نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فاستعارة تبعية للاستعارة الأصلية المقدرة فى مصدر المشتق اسما أو فعلا والتشبيه فى متعلق الحرف . قال :

(وأطلقت وهى التى لم تقترن

(قوله التكبر) أى عد الشخص نفسه كبيرا ذا رفعة إمامع الاتيان بما يدل عليها أو باعتقادها ولو لم تكن اه منه (قوله المفرط) أى الزائد على الحد (قوله وهما عقليان) أى المستعار منه والجامع . أما عقلية التكبر فظاهرة وأما عقلية الجامع فلأنه بمعنى طلب العلو قال الصبان وهو اعتبارى فى المثال كما ترى (قوله واللفظ) أى المستعار (قوله إن جنسا) أى إن كان اسم جنس وسيأتى بيانه (قوله فقل أصلية) أى قل فى تسمية هذا اللفظ استعارة أصلية (قوله وتبعية) الظاهر عطفه على أصلية أى وقل هو استعارة تبعية وقوله لدى الوصفية أى عند وجود الوصفية فيه أى عند كونه وصفا وقوله والفعل والحرف الظاهر أن المراد بهما الفعلية والحرفية أى وعند الفعلية والحرفية أى كون اللفظ فعلا أوحرفا تأمل (قوله أنه) أى بأنه (قوله المنيب) أى الراجع إلى الله تعالى عن كل مايفرقه عنه من شهوات النفوس وقوله الموفى أى بحقوق التكليف المؤدى للعهد الذى أخذ عليه بأن يتبع أمر مولاه ما استطاع اه ع ق (قوله الاستعارة) إن كانت بمعنى اللفظ كان فى قوله باعتبار اللفظ أى المستعار وضع الظاهر موضع المضمر وكأنه قال باعتبار نفسها وإن كانت بالمعنى المصدرى فالأمر ظاهر (قوله اسم جنس) هو هنا مادل على ذات صالحة للصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف والمراد بالذات فى هذا المقام مايستقل بالمفهومية عينا كان أومعنى كأسد وضرب فخرج بصالحة الخ العلم والمضمر والاشارة بقولنا من غير الخ المشتقات واحترزنا بهنا عنه باصطلاح النحاة وهو النكرة الشاملة للمشتق والجامد إذ يلزم على إرادته خروج استعارة علم الجنس ودخول استعارة المشتق مع أن الأولى أصلية والثانية تبعية أفاده الدسوقى (قوله أصلية) لأنها ليست تابعة لأمر آخر أو لأنها أصل للاستعارة التبعية اه أطول اه صبان (قوله صفة) أفاد به أن المراد باسم الجنس الجامد وقد بيناه (قوله نحو الحال الخ) أى نحو ناطقة مما ذكر وكذا نظيره (قوله تبعية للاستعارة الخ) أفاد به وجه تسميتها تبعية وهو كونها تابعة لما ذكر ومتفرعة عنه (قوله فى مصدر المشتق) هو النطق فى الأمثلة فيقدر تشبيه الدلالة بالنطق واستعارة النطق لها ثم يشتق منه ناطقة ونطقت وينطق (قوله والتشبيه فى متعلق الحرف) أى فى متعلق معنى الحرف وهو معنى كلى يعبر بداله عن معنى الحرف عند تفسيره كما فى قولنا من معناها الابتداء وليس هذا معنى الحرف وإلا لكان اسما لأن الاسمية والحرفية إنما هما باعتبار استقلال المعنى وعدمه و بيان تبعيتها للتشبيه فى مثال الشارح أنا قدرنا تشبيه مطلق ترتب نحو العداوة والحزن من كل ما لايناسب كونه علة بمطلق ترتب العلة الغائية بجامع مطلق الترتب فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت اللام من جزئى من المشبه به لجزئى من المشبه وإنما كانت الاستعارة تبعية فى المشتقات لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات لما كان معناه معينا والذات مبهمة كان هو المقصود الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه وإلا لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون مايقوم بها من الصفات بأن يقال مكان فيه الرقاد أو ذات لها قيام مثلا أفاده السعد وفى الفعل لأن معناه لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لأن المركب من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لايصلح للحكم عليه بالموصوفية فاعتبرنا التشبيه والاستعارة أولا فى المصدر وفى الحرف لأنه لما وضعه الواضع ليفيد معنى نسبيا كالابتداء فى من مثلا ليتوصل به إلى حال متعلقه المخصوص كالبيت والبصرة لم يصح الحكم على مدلوله لقصده لغيره وإنما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر فى الحرف لأنه لازم للمقصود بالحرف لزوم الأعم للأخص قاله الصبان وقوله لأنه لازم الخ تعليل لمحذوف أى وإنما تبعت استعارة الحرف الحكم على متعلقه العام لأنه الخ تأمل (قوله وأطلقت) أى عن التقييد بما يلائم أحد الطرفين وتسمى حينئذ مطلقة موافقة لهذا المصنع قدة

وكذا

بوصف أو تفريع أمر فاستبن وجردت بلائق بالفصل ورشحت بلائق بالأصل نحو ارتق إلى سماء القدس فقاق من خلف أرض الحس أبلغها الترشيح لابتنائه على تناسي التشبيه واتفائه)

أقول : تنقسم الاستعارة باعتبار ذكر ما يلائم الطرفين وعدمه إلى مطلقة وهي التي لم تقترن بشيء من ملائمات المستعار منه والمستعار له نحو رأيت أسدا إذا كانت القرينة حالية وإلى مجردة وهي ما اقترنت بما يلائم المستعار له نحو رأيت أسدا يرمي إذا كانت القرينة حالية لأن التجريد كالترشيح إنما يكون بعد تمام الاستعارة وإلى مرشحة وهي ما اقترنت بما يلائم المستعار منه نحو رأيت أسدا له لبد والقرينة حالية . ومنه مثال المصنف فإن الارتقاء وهو التصاعد من سفل إلى علو يلائم السماء المستعار لحضرة القدس ولا يخفى ما في ارتق وفاق من الأصلية والتبعية والترشيح حيث استعير الارتقاء لانتقال حال السالك من حال إلى حال أعلى منه وفاق بمعنى علا وهو مما يلائم المستعار منه وأما بقية البيت فاستعارة مجردة حيث استعير الأرض للصفات البدنية والحس يلائمها لادراكيا به فمن فاعل ارتق أي ارتق إلى حضرة المكون من غاب من الأكوان ومراد المصنف بالفصل المستعار له وبالأصل المستعار منه وقد يجتمع الترشيح والتجريد في كلام واحد كقوله :

لدى أسد شاكي السلاح مقذف ... له لبد أظفاره لم تقلم

فالسلاح للتجريد والأظفار للترشيح والترشيح أبلغ من التجريد لأنه مبني على تناسي التشبيه والاطلاق أبلغ من التجريد

وكذا يقال في جردت ورشحت (قوله بوصف) أي يلائم أحد الطرفين والمراد به الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير سواء دل عليها نعت نحوي أو غيره (قوله أو تفريع أمر) أي ذكر حكم يبنى على المستعار له أو منه وإن لم يكن بصيغة تفريع وبهذا يندفع ما أورد من أن السكاكي ذكر في لطائف ـ يا أرض ابلعي ماءك ـ الآية أن الخطاب في ماءك ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف لا يصار إليه اهـ صبان بتصرف (قوله فاستبن) أي اطلب بيان الأمور وحقائقها (قوله بلائق) أي موافق (قوله القدس) هو عبارة عن إدراك نزاهة الرب عن كل ما لا يليق أو عن الاتصاف بالتقدس عن رعونات النفوس وشهوات العاجلة (قوله أبلغها) أي الأمور الثلاثة المأخوذ منها أقسام الاستعارة أي أقوى في البلاغة وأنسب بمقتضى حال الاستعارة وهو حال إيراد المبالغة في التشبيه لأنه يقويها وليس المراد أنه أقوى في المبالغة في التشبيه لأنه مفاد بإفادة حقيقته فلا حاجة لذكره أفاده الدسوقي ويبعد ما نفاه أيضا عدم شرط أفعل التفضيل عليه (قوله على تناسي التشبيه) أي إظهار نسيانه ومعاملته معاملة المنسي والمراد على شدة تناسيه وإلا فأصل الاستعارة مبني على تناسيه أيضا اهـ صبان والشبه بفتح الشين مشددة وسكون الباء ضرورة بمعنى المشابهة هذا هو الظاهر وكسر الشين مشددة فيه بعد لا حواجه إلى التقدير تأمل (قوله واتفائه) أي ودعوى اتفائه والعطف من عطف اللازم على الظاهر (قوله يلائم) أي يناسب (قوله الطرفين) أي المستعار منه والمستعار له وهما المسميان في التشبيه المشبه والمشبه به (قوله وهي التي الخ) الواو في والمستعار له بمعنى أو كما لا يخفى وحينئذ فيصدق بما إذا لم تقترن بشيء أصلا وبما إذا اقترنت بما يلائمهما نحو رأيت أسدا مسرعا ومقذف في البيت الآتي على أحد وجهيه (قوله إذا كانت القرينة الخ) ليس قيدا في تحقق الاطلاق لعدم توقفه على ما ذكر بل في تحقق الاستعارة أي وإنما تتحقق الاستعارة بمجرد هذا اللفظ إذا الخ وأما قوله إذا كانت الآتي فهو قيد في تحقق التجريد كما يفيده التعليل بعده (قوله مجردة) لتجردها عما يقويها من الاطلاق أو ترشيح يعقوبي (قوله نحو رأيت أسدا يرمي) هذا مثال الوصف ومثال التفريع رأيت أسدا فاستعرت منه سيفا ع ق (قوله لأن التجريد الخ) أي فإذا اعتبر يرمي قرينة لا يعد تجريدا وهذا تعليل لمحذوف واضح (قوله نحو رأيت أسدا له لبد) ومثال التفريع رأيت اليوم في السوق أسدا فأنجعتني أنيابه ع ق ومنه الخطاب السابق في يا أرض الخ كما مر (قوله والقرينة الخ) كالأول (قوله فإن الرقي الخ) الذي يظهر من كلامه أن المستعار منه هو معنى السماء والمستعار له أعلى مراتب القدس فيكون الرقي ترشيحا هو المناسب الذي لا ينبغي العدول عنه (قوله الأصلية) أي في المصدر وهو الارتقاء وقوله والتبعية أي في الفعل وهو ارتق وقوله حيث استعير الخ أي واشتق من الارتقاء بمعنى الانتقال ارتق بمعنى انتقل والحيثية للتعليل (قوله شاكي) أي تام وقوله مقذف أي مرمي به كثيرا في الحروب والوقائع فيكون تجريدا أو مرمي باللحم فلا يكون واحدا منهما ولذا لم يتكلم عليه الشارح (قوله من التجريد) أي والاطلاق لكن إنما يظهر التفضيل على

والتجريد مع الترشيح متكافئان ثم إن عدم ورود الترشيح فى كتاب الله تعالى على مازعمه بعضهم لاينافى الأبلغية المذكورة
كما لايخفى لأن ذكر غيره لأهمية عرضية لايقتضى عدم هذه المزية الذاتية ومن عرف موقع الكلام هان
عليه هذا المقام. قال:

[فصل فى التحقيقية والعقلية]

(وذات معنى ثابت بحس او عقل فتحقيقية كذا رأوا
كأشرقت بصائر الصوفيه بنور شمس الحضرة القدسيه)

أقول: قسم الاستعارة إلى تحقيقية وتخييلية فمراده بالعقلية التخييلية بدليل المقابلة فالاستعارة إن تحقق معناها حسا نحو رأيت أسدا فى الحمام أو عقلا نحو اهدنا الصراط المستقيم فان المستعار له قواعد الدين وهى محققة عقلا فالاستعارة تحقيقية وإن لم يتحقق لا حسا ولا عقلا بل كان أمرا متوهما فالاستعارة تخييلية كالأظفار فى أنشبت المنية أظفارها كما سيأتى آنفا فى كلامه فقوله كأشرقت الخ مثال للاستعارة التحقيقية المتحقق معناها عقلا إذ المستعار منه الاستنارة بالنور المحسوس والمستعار له انشراح الصدر واتساعه وهو أمر محقق عقلا وكذا الشمس فان المستعار له المعارف الربانية. قال:

[فصل فى المكنية] (وحيث تشبيه بنفس أضمرا ... وما سوى مشبه لم يذكرا
ودل لازم لما شبه به ... عليه

التجريد إذا جعل أبلغ من باب الحذف والايصال أى أبلغ كلامه والا فلا تأمل (قوله والتجريد الخ) فهما فى حكم الاطلاق (قوله عرضية) نسبة للعارض على غير قياس وهى من نسبة الخاص للعام أو الشئ لنفسه مبالغة (قوله المقام) أى مقام عدم وجوده فى القرآن مع أهميته.

[فصل فى) الاستعارة (التحقيقية والعقلية] فى نسخة إسقاط لفظ العقلية وقد اعتمد الشارح نسخة ذكرها مفسرا لها فيما بعد بالتخييلية بانيا على اعتبار المنطوق فى التحقيقية والمفهوم فى التخييلية ليكون الفصل مستوفيا للتقسيم المشهور عن السكاكى واعتمد المصنف نسخة إسقاطها فجعل الفصل قاصرا على التحقيقية وادعى أن قسيمها وهو التخييلية مذكور فى الفصل بعده وصنيع الشارح هو الجدير بالقبول لأن التخييلية المذكورة فيما بعد بمعنى إثبات لازم المشبه به للمشبه وليست بهذا المعنى قسيما للتحقيقية بل قسيمهاما سيذكره الشارح وسنوضحه كما اشتهر نقله عن السكاكى فى صغار الكتب وكبارها (قوله وذات معنى الخ) هو المستعار له والباء فى بحس بمعنى فى ومعنى ثبوته فى الحس إدراك الحس إياه بأن يكون المعنى الذى أريد بها وأطلق لفظها عليه أمرا معلوما يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية وكذا يقال فى أو عقل (قوله كأشرقت الخ) المعنى على ماذكره الشارح انشرحت واتسعت قلوب الصوفية بنور معارف مكان الحضور والشهود وهو الكيفية التى تقتضى وجود المعرفة وهى حالة المتطهرين من رعونات النفس فالحضرة القدسية معناها عليه ماذكره وسيأتى تميم المقام عند الكلام على عبارة الشارح (قوله فالاستعارة الخ) الفاء فصيحة (قوله وإن لم الخ) مفهوم المصنف (قوله كالأظفار الخ) فانها مستعارة لأمر متخيل وذلك أنه لما شبهت المنية بالسبع فى الاغتيال أخذ الوهم فى تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها فاخترع لها مثل صورة أظفار ثم أطلق على ذلك المثل لفظ الأظفار على سبيل الاستعارة التصريحية والقرينة إضافتها إلى المنية وسيأتى تميم الكلام على التخييلية عند الكلام على مذهب السكاكى فى المكنية (قوله كما سيأتى آنفا الخ) لم يأت هذا للمصنف وإنما الشارح فهم خلاف المقصود من قول المصنف الآتى وذكر لازم الخ فأحال عليه هنا وسيأتى بيان المقصود مع ما فى فهم الشارح (قوله إذ المستعار منه) أى المعنى الذى استعير منه لفظ الاشراق والمستعار له الخ لكن ينبغى ارتكاب التجريد عن الصدر لئلا يتكرر مع البصيرة تأمل (قوله وكذا الشمس) أى أنها استعارة لمعنى متحقق عقلا وقوله فان الخ أى وهى أمر متحقق عقلا فقوله فان الخ تعليل لمفاد قوله وكذا والنور ترشيح لاستعارة الشمس والحضرة على هذا معناها ما علمته ويحتمل أنه لا استعارة فى لفظ الشمس وأن إضافتها للحضرة من إضافة المشبه به إلى المشبه بناء على أن المراد بالحضرة القدسية المعرفة المتعلقة بعظمة الرب وتقدسه عما لايليق بجلاله بناء على أن لفظ الحضرة نقل من معنى الحضور والشهود الحسى إليها فى عرف الصوفية والنور حينئذ ترشيح للتشبيه من عق مع زيادة (قوله الربانية) أى المتعلقة بالرب تعالى وتقدس.

[فصل فى بيان الاستعارة بالكناية] (قوله وحيث الخ) اسم شرط حذفت منه ما للضرورة وشرطه محذوف يدل عليه أضمرا وجوابه قوله فذلك الخ والباء فى بنفس بمعنى فى والواو فى وما للحال ويذكر المؤكد على قلة بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا فى الوقف (قوله ودل) عطف على جملة وما الخ وقوله لازم أى مذكور مع المشبه به ويكون كمال المشبه به أو قوامه فى وجه الشبه ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به الأول فى المثال الأول والثانى فى الثانى كما سيظهر ولما الخ متعلق بلازم وصلة دل محذوفة أى

فذلك التشبيه عند المتنبه
يعرف باستعارة الكناية
وذكر لازم بتخييلية
كأنشبت منية
أظفارها
وأشرقت حضرتنا
أنوارها)

أقول: إذا لم يذكر شيء من أركان التشبيه سوى المشبه ودل على المشبه به بذكر لازمه قيل لذلك التشبيه المضمر في النفس أي الذي لم يدل عليه بأداته استعارة بالكناية ويسمى اللازم استعارة تخييلية لأن معناها لم يكن محققا لاحسا ولاعقلا كأظفار المنية في قولنا أنشبت المنية أظفارها فإن الأظفار مستعملة في شيء متوهم للمنية أي الموت شبيه بالأظفار الحقيقية وتبع المصنف الأصل في جعل التشبيه استعارة بالكناية والحق أنها لفظ المشبه به المستعمل في المشبه المضمر في النفس المرموز إليه بلازمه كلفظ السبع هنا إذ الاستعارة اللفظ المستعمل في غير ماوضع له أو استعماله والتشبيه ليس واحدا منهما وقيل إنها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه وهذا مذهب السكاكي وهو مردود كالأول والثاني مذهب السلف وهو المختار وقوله أشرقت بعد ماقبله

عليه (قوله المتنبه) أي لمناسبة القياس الاصطلاحية ع ق (قوله باستعارة الكناية) أما تسميته بالكناية أو بالمكنى عنها أو نحو ذلك فلأن ذلك التشبيه لم يصرح به ومالا يصرح به وفهم فهو مكنى عنه وأما تسميته استعارة فلمجرد اصطلاح أو لأن من شأن التشبيه ابتناء الاستعارة عليه ع ق (قوله بتخييلية) أي يسمى بتخييلية أي باستعارة تخييلية أما تسمية ذكر اللازم استعارة فلأن ذلك اللازم استعير أي نقل من المشبه به وجعل متعلقا بالمشبه وأما تسميته تخييلية فلأن المتكلم خيل به للسامع كون المشبه نفس المشبه به فعلى هذا ليس الاستعارة بالكناية والتخييلية إلا فعلين لأن الأولى تشبيه في النفس فهو فعل نفسي والثانية ذكر اللازم وهو فعل أيضا قلبا من الاستعارة بمعنى الكلمة ففي تسميتها استعارة تسمح ع ق مع تصرف وزيادة (قوله كأنشبت) أي علقت والمنية الموت ففي هذا الكلام تشبيه المنية بالسبع في اغتيال النفوس وأخذها قهرا من غير تفرقة بين نفاع وضرار وفيه ذكر لازم المشبه به الذي هو الأظفار وهو الدال على تشبيه المنية بذي الأظفار الذي هو السبع فتشبيه المنية بالسبع في النفس استعارة بالكناية وذكر الأظفار تخييل ع ق واللازم هنا وهو الأظفار لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه فهو وإن أمكن منه بدون الأظفار لكنه يكون ناقصا (قوله وأشرقت) إما على معناه وهو ضاءت فأنوارها على نزع الخافض أي بأنوارها أو مضمن معنى أظهرت فأنوارها مفعوله ذكرهما المصنف في شرحه والثاني أولى فالوجه لجريان الشارح فيما بعد على الأول والحضرة المعرفة شبهت الحضرة بالشمس بجامع كشف الخفيات وأضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وإثبات إشراق الأنوار الذي هو لازم للشمس تخييل ع ق واللازم هنا به قوام المشبه به في وجه الشبه إذ لا تكشف الشمس الخفيات إلا بضوئها بالأنوار أو بإظهار الأنوار تأمل (قوله ويسمى اللازم الخ) هذا انتقال من مذهب الخطيب لمذهب السكاكي فالمناسب ويسمى إثبات أو ذكر اللازم استعارة تخييلية مع الاعراض عن التعليل بعد لأنه لايناسب هنا إذ الأظفار على ما هنا ليس مستعملا في أمر متوهم بل في معناه الحقيق وإنما المجاز في الاثبات وعجيب من مثل الشارح غفلته عن هذا مع تمام وضوحه (قوله المستعمل) بالرفع صفة اللفظ وقوله في النفس أي عند النفس فلا محذور وقوله المرموز بالرفع صفة للفظ أيضا وقوله بذكر لازمه أي مثبتا للمشبه ويسمى إثباته استعارة تخييلية كما هو عند الخطيب وقوله كلفظ السبع أي المستعمل في المنية في النفس المرموز إليه بذكر لازمه وهو الأظفار (قوله إذ الاستعارة الخ) تعليل لقوله والحق الخ ووجه تسمية اللفظ المذكور على المذهب الثاني استعارة بالكناية ظاهر أما الاستعارة فلأن لفظ المشبه به قد استعمل في المشبه الذي هو غير ما وضع له لعلاقة المشابهة وأما الكناية فلأنه لم يصرح بالمستعار بل دل عليه بذكر خواصه ولوازمه والكناية في اللغة الخفاء قاله الملوى (قوله وقيل إنها الخ) حاصل المذهب أن يجعل المشبه به فردان حقيقي وادعائي هو نفس المشبه مدعى كونه فردا من المشبه به ويستعار لفظ المشبه للمشبه به الادعائي فالاستعارة هي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أن المشبه عين المشبه به وإنكار أن يكون شيئا آخر بقرينة إضافة ملائم المشبه به إليه ففي قولنا أنشبت المنية أظفارها يجعل الاستعارة هي المنية المستعملة في السبع بادعاء السبعية لها وإنكار أن تكون شيئا آخر غير السبع بقرينة إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها ثم إن ما أضيف إلى المشبه من خواص المشبه به يسمى عنده تخييلية على ما مر إيضاحه في أظفار المنية فالمكنية عنده كغيره لاتفارق التخييلية ويخالف غيره في أن التخييلية تنفرد عنده عن المكنية كما في قولك أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا وغيره لا يقول بالانفراد ويقول إن الاثبات في مثل هذا ترشيح للتشبيه تأمل (قوله المستعمل) بالرفع صفة للفظ وقوله بادعاء الباء السببية (قوله وهو مردود) أي بأن لفظ المشبه مستعمل

شاهد بأن حيث شبه الحضرة بالشمس تشبيها مضمرا فى النفس وأثبت ماهو من لوازم المشبه به وهو الأنوار المنصوب على نزع الخافض . قال :

[فصل فى تحسين الاستعارة]

(يحسن استعارة تدريه برعى وجه الحسن للتشبيه والبعد عن رائحة التشبيه فى لفظ وليس الوجه ألغازا فق)

أقول: حسن الاستعارة إنما يكون برعاية جهات حسن التشبيه بأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بما علق به من الغرض وبأن لايشم رائحته لفظا لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعنى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به ولذلك اشترط أن يكون ما به المشابهة بين الطرفين جليا لئلا تصير الاستعارة ألغازا أى كلاما معمى كما لو قيل رأيت أسدا وتريد إنسانا أبخر إذ وجه الشبه بين الطرفين خفى

فيما وضع له تحقيقا للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لاغير غاية الأمر أنا ادعينا إتحاد الموت بالسبع والاستعارة ليست كذلك لأنه فسرها بأن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد الطرف الآخر من الأصل والسعد مع زيادة (قوله شاهد) الأولى مثال (قوله وهو الأنوار) والاشراق ترشيح واعتبر ع ق اللازم الاشراق المضاف للأنوار كامر وكل صحيح وعلى كل فاللازم مقوم كما لايخفى .

[فصل فى تحسين الاستعارة] أى فى شرائط حسنها (قوله يحسن) الظاهر أنه بفتح السين أى الاستعارة الحسنة أى التى حسنها المتكلم بدليل الباء فى برعى إذ الذى يدرى بالرعى إنما هو مفتوح السين لا مكسورها إذ هو نفس الرعى وما بعده اللهم إلا أن يقال إن المراد تدريه بهذا اللفظ الدال عليه وفيه من البعد مالايطاق تأمل (قوله للتشبيه) حال من وجه (قوله وليس الوجه الخ) معطوف باعتبار معناه على رعى أى وعدم كون الوجه ألغازا وغير هذا بعيد. (قوله فق) أى اتبع ذلك الشرط واعمل بمقتضاه ع ق (قوله بأن يكون) الظاهر أن الباء بمعنى الكاف وهو كثير فى عبارة غيره إذ ماذكره ليس جميع الجهات وقوله شاملا الخ أى ظاهر الشمول أو شاملا تحقيقا والافشمول وجه الشبه ولو ادعاء مما يتوقف عليه أصل التشبيه لاحسنه أفاده الصبان عن الأطول (قوله والتشبيه) أى الذى انبنت عليه الاستعارة (قوله من الغرض) أى الغرض من التشبيه كتقرير حال المشبه فاذا قلت مثلا رأيت راقما على الماء بالسوق تعنى إنسانا لايحصل من سعيه على طائل حسنت هذه الاستعارة لوفاء التشبيه المبنية هى عليه بالغرض وهو تقرير حال المشبه لكون وجه الشبه فى المشبه به أظهر وأقوى ولو قلت رأيت راسما فى قرطاس مبتل فى السوق ونصبت القرينة على أنك تريد إنسانا لايحصل على طائل من سعيه لم يحسن لعدم إفادة التشبيه المبنى على الاستعارة الغرض على وجه الكمال إذ ليس وجه الشبه أتم فى المشبه به ولا أظهر أفاده ع ق (قوله وبأن لايشم الخ) بأن يذكر فى التركيب الذى وقعت فيه الاستعارة لفظ يدل على التشبيه كأن يذكر المشبه لاعلى وجه ينبىء عن التشبيه فقوله :

لاتعجبوا من بلا غلالته ... قد زر أزراره على القمر

استعارة انتفى فيها الحسن لأنه استعار القمر لانسان كالقمر وقد أشم رائحة التشبيه بذكر ضمير المشبه على وجه لاينبىء عن التشبيه وكذلك قولك زيد أسد بناء على أنه استعارة أيضا فانه لاحسن فيهما لاشمام الرائحة فى الأولى بذكر المشبه وفى الثانية بذكر وجه الشبه وأما إن قلنا إنهما من باب التشبيه فليس مافيهما من الاشمام المحترز عنه لأنهما ليسا باستعارة حتى يوصفا بحسن أو قبح وقوله لفظا أى من جهة اللفظ أى لفظ المشبه أو الوجه وأما ذكر الأداة فالكلام معه تشبيه فليس مما نحن فيه وخرج به ما إذا كان الاشمام من جهة القرينة الدالة على وجه الشبه وأنه بسببه استعير لفظ المشبه به للمشبه فان ذلك لاينافى الحسن والا لم توجد استعارة حسنة لأنها لاتخلو من إشمام رائحة التشبيه بالقرينة اه من ع ق (قوله لأن ذلك يبطل الغرض الخ) لمنافى التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى فى وجه الشبه فلا يتأتى ادعاء ماذكر قال الصبان نقلا عن سم إبطاله ينافى أنه من شرائط الحسن لامن شرائط الصحة فلعل المراد كمال الغرض اه (قوله ولذلك) أى ولاشتراط أن لايشم رائحة التشبيه لفظا فى حسن الاستعارة (قوله جليا) أى بنفسه أو بواسطة عرف عام أو خاص (قوله لئلا تصير الخ) أى بانضمام خفاء الوجه إلى خفاء التشبيه الذى تضمنته الاستعارة لعدم وجود مايدل عليه فى لفظها . وحاصل وجه ترتب اشتراط جلاء الوجه فى الحسن على ماقبله أنه إذا لم يكن فى اللفظ مايدل على التشبيه كان التشبيه خفيا فاذا انضم إلى خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد فتصير الاستعارة ألغازا بخلاف ما إذا كان وجه الشبه جليا إذ ليس فيه من الخفاء مافى ذلك أفاده الصبان عن سم ثم إن عبارة المصنف لاتفيد ترتب الشرط الأخير

فظهر أن التشبيه أعم محلا إذ كل مايتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلى كما فى المثال ولا منافاة بين هذا وبين اشتراط عدم ابتذال وجه الشبه أى بأن يكون بعيدا لأن البعد مما يقبل الشدة والضعف فالمراد أن لايصل بعده إلى الألغاز : قال :

[فصل فى تركيب المجاز]

(مركب المجاز ماتحصلا فى نسبة أومثل تمثيل جلا

وإن أتى استعارة مركب فقلا يدعى ولاينكب)

أقول : قسم المجاز المركب إلى قسمين الأول ماتحصل أى تقدم فى الاسناد الخبرى. الثانى ما استعمل فيما شبه بمعناه الأصلى وكان وجه الشبه فيه هيئة منتزعة من متعدد وهذا يسمى استعارة تمثيلية فقوله أومثل تمثيل جلا أى ظهر مثل تشبيه التمثيل فى الوجه، نحو إنى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى المستعمل فى تردد شخص فى أمر شبهت صورة تردده فى الأمر بصورة من قام يمشى إلى أمر فتركك المشى فتارة يقدم رجله وتارة يؤخرها فكل من الطرفين والجامع هيئة منتزعة من متعدد وهذا كما يسمى استعارة تمثيلية يسمى مثلا أيضا، وشرط هذه القسمية فشو الاستعمال فى الاستعارة دون التشبيه

على ماقبله كما تفيده عبارة الأصل مع كونه ينبنى التنبيه عليه ولذا تعرض له الشارح ولو قال :

محسن رعى جهات الحسن فى أصل ونفى شمه لفظا قفى
ولاشتراطه يوصى بالجلا فى اوجه إذ بدونه لن تقبلا

لوفى بما وفى به الأصل تأمل (قوله فظهر) أى باشتراط جلاء الوجه فى حسن الاستعارة (قوله أعم محلا) تبع الشارح الأصل قال الصبان نقلا عن الأطول الأعم إذا أطلق ينصرف إلى الأعم المطلق ولم يظهر مما سبق إلا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمة ماهو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة مالم يظهر أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من أنه قد تتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فيكون بينهما عموم من وجه وليس لك أن تحمل العموم عليه لأنه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولمبالغ عبارته هذه من الخلل غيرها فى الإيضاح إلى قوله وبهذا ظهر أنهما لايجيئان فى كل مايجىء فيه التشبيه اه وقوله لايجيئان أى التشبيه والاستعارة (قوله إذ كل مايتأتى فيه الاستعارة الخ) إعترض بأنه إن أراد بالتأتى على وجه الحسن لم يكن كل مايتأتى فيه الاستعارة يأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا وإن أراد مجرد التأتى على وجه الحسن أولا فلا نسلم أنه ليس كل مايتأتى الخ فإنه إذا كان وجه الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن على وجه الحسن نقله الصبان عن سم .

[فصل فى المجاز المركب] (قوله مركب المجاز الخ) خصص المصنف تبعا للأصل المجاز المركب المقصود بالترجمة بالاستعارة التمثيلية قال السعد وفى تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فإذا استعمل المركب فى غير ماوضع له فلابد من أن يكون ذلك لعلاقة فإن كانت المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة وهو كثير فى الكلام كالجمل الخبرية التى لم تستعمل فى الاخبار اه . ونحو ذلك :

هواى مع الركب اليمانين مصعد جنيب وجثمانى بمكة موثق

فإنه إخبار قصد به التحسر والتحزن . ولو قال المصنف :

هو استعارة وغيرها وقد يدعى به العقلى إذ عنهم ورد

لما توجه عليه شئ تأمل (قوله وإن أتى الخ) فاعله مركب ومفعوله استعارة (قوله فيما) أى فى معنى وقوله بمعناه الأصلى أى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة التى لايحتاج معها إلى توسط قرينة (قوله تقدم رجلا) أى مرة وقوله وتؤخر أخرى أى تؤخر تلك الرجل مرة أخرى فحذف من الأول مرة ومن الثانى المفعول وموصوف أخرى صبان (قوله فترك المشى) أى الذهاب أى بالفعل فلا ينافى قوله فتارة الخ (قوله فتارة يقدم الخ) أى يريد الذهاب فيقدم الخ وقوله وتارة يؤخرها أى لايريد الذهاب فيؤخرها (قوله فكل من الطرفين) هما الصورتان وقوله والجامع هو الاقدام تارة والاحجام أخرى (قوله منتزعة) أى مأخوذة (قوله الاستعمال) أى استعمال المجاز المركب وقوله فى الاستعارة فى بمعنى على أى على سبيل الاستعارة دون التشبيه وأصل هذه العبارة للسعد فى تفسير كلام الأصل وعبارته مع الأصل ومتى فشا استعماله أى المجاز المركب كذلك أى على سبيل الاستعارة سمى مثلا اه قال فى الأطول ماملخصه فسر الشارح يعنى السعد بكونه على سبيل الاستعارة وجعله احترازا عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو فى معناه الأصلى ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو فى معناه الأصلى غير داخل فى فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك

قوله ولا يتكب أى لا يحول اللفظ الدال على المشبه لوجوب بقاء الاستعارة على الهيئة التى يستحقها المشبه به

قال :

[فصل فى تغيير الاعراب]

(ومنه ما إعرابه تغيرا بحذف لفظ او زيادة ترى)

اقول: من المجاز نوع آخر غير ماتقدم وهو كل كلمة تغير إعرابها بحذف لفظ أو زيادته نحو وجاء ربك أى أمره وليس كمثله شئ أى مثله على مافيه فالحكم الأصلى لربك الجر ولمثل النصب فتغير بالحذف فى الأول والزيادة فى الثانى وانما كان هذا النوع مغايرا لما تقدم لأن المجاز اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له أو استعماله والتغيير بمعنى التغير وليس واحدا منهما ورد بعضهم هـذا النـوع إلى المجاز الاسنادى والحذف والزيادة يصدق كل منهما عـلى الاسم والحرف فحذف الاسم تقدم فى المثال وزيادته نحو أدخلوا آل فرعون أشد العذاب إذ المراد فرعون نفسه وزيادة الحرف تقدمت فى المثال ونقصه نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف أى لا تفتؤ . قال :

[الباب الثالث الكناية] (لفظ به لازم معناه قصد مع جواز قصده معه يرد إلى اختصاص الوصف بالموصوف شروع

فالوجه أن المراد به عدم التغيير أى متى فشا كيفما من غير تغيير أو تذ كيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا ولم يعدل عن هيئته فى المورد لأجل المضرب وحينئذ يكون أشد اتصالا بما بعده نقله الصبان وحينئذ كان على الشارح أن يقول بدل فى الاستعارة الخ من غير تغيير تذ كيرا الخ ويكون الكلام حينئذ أشد اتصالا بما بعده وهو قوله فقوله الخ (قوله فقوله الخ) تفريع على محذوف بعد قوله يسمى مثلا أى فلا يغير عما كان عليه (قوله لوجوب بقاء الخ) الأنسب لأن الأمثال لا تغير عما كانت عليه حال موردها لأن الوجوب المذكور إنما نشأ عما ذكر ولأنه الملائم لسابق الكلام على ماقررنا تأمل .

[فصل : فى تغيير الاعراب] المراد من التغيير أثره الذى هو التغير وفى الكلام حذف أى فى بيان حكم تغيير الاعراب أى الحكم الذى ينشأ عنه وهو تسمية الكلمة التى تغير حكم إعرابها مجازا تأمل (قوله ومنه الخ) أى ومن جملة مايسمى مجازا لفظ تغير إعرابه بسبب حذف لفظ أو زيادة لفظ ومعنى تغير إعرابه أنه كان يستحق إعرابا ثم إنه عدل به عن ذلك الاعراب إلى إعراب آخر بسبب أحد الأمرين وقوله ترى نعت للزيادة مكمل به البيت ومعناه أن الزيادة لتغير حكم الاعراب هى التى ترى أى تحسن بخلاف التى عكس تقديرها فلاعبرة بها ثم إن قوله بحذف لفظ الخ مخرج لتغير حكم إعراب غير فى جاء فى القوم غير زيد فإن حكم إعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير إلى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف لفظ أو زيادته بل لنقل غير من الوصفية إلى كونه أداة استثناء واحترز بالحذف المغير والزيادة المغيرة عما يتغير معهما الإعراب فلا يسمى اللفظ مع أحدهما مجازا فالأول كقوله : وليل كموج البحر فإن رب محذوفة بعد الواو ولم يتغير الاعراب . والثانى كقوله فبما رحمة من الله فما زائدة للتقوية والاعراب لم يتغير بزيادتها من ع ق بتصرف وزيادة وقد أورد الصبان أمرين خارجين عن التعريف مع أنهما من النوع وأمرا داخلا فيه مع أنه ليس من النوع فانظره إن شئت (قوله كل كلمة الخ) قال ع ق و إطلاق لفظ المجاز على نفس الكلمة المغيرة الاعراب أنسب من إطلاقه على نفس الاعراب المتغير إليه ليوافق إطلاقه فى الباب السابق لأنه اسم للكلمة هنالك أيضا فإن اعتبر أن إطلاقه على هذه الكلمة لمشابهتها لتلك فى التحول عما هو أصلها كان إطلاق لفظ المجاز عليها مجازا و إلا كان من باب الاشتراك اهـ (قوله على مافيه) أى من كون القول بزيادة الكاف أخذا بالظاهر ويحتمل أن لا زيادة وأن الكلام كناية عن نفى المثل على ما تقدم فى الكلام على البسملة (قوله فالحكم الأصلى الخ) أى الذى كان يستحقه لولا هذه الزيادة وقد أشار بهذا إلى مامر عن ع ق من معنى تغيير الاعراب (قوله والتغيير بمعنى الخ) يقتضى كلامه أن الموصوف بكونه نوعا آخر من المجاز هو التغير وهو ظاهر إن أريد بالتغير الاعراب المعنوى فيكون موافقا لظاهر عبارة المفتاح لا إن أريد مايتبادر من كلامه وهو تغير الإعراب إذ لم يقل به أحد تأمل وكان الأنسب بقاءه على ماسلكه المصنف كأصله لأنه الأنسب كما مر عن ع ق (قوله ورد بعضهم الخ) إنما يظهر فى نحو واسأل القرية ونحو أدخلوا آل فرعون لا فى حذف الحرف ولا زيادته وانظر من أين له هذا فانى لم أره منصوصا فى أصوله .

الباب الثالث الكناية

هى فى اللغة مصدر كنيت عن كذا أو كنوت عنه إذا تركت التصريح به قاله السعد وفى الاصطلاح ماذ كره المصنف بقوله لفظ به الخ (قوله به) متعلق بقصد ولازم مبتدأ خبره قصد ففى كلامه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدإ وهو جائز على الأصح خلافا لمن منعه (قوله مع جواز الخ) أى يشترط فى الكناية أن يكون قصد اللازم بها واقعا مع جواز قصد ذلك المعنى الأصلى مع ذلك اللازم ع ق (قوله يرد إلى اختصاص الخ)

كالخبر فى العزلة يلذ
الصوفى
ونفس موصوف
ووصف والغرض
إيضاح اختصار او
صون عرض
أو انتفاء اللفظ
لاستهجان
ونحوه كاللمس والاتيان)
أقول : قد عرف
الكناية بأنها اللفظ
الذى أريد به لازم معناه
مع جواز إرادته نحو
زيد طويل النجاد فانّ
المراد لازم معناه وهو
طول القامة و يجوز مع
ذلك إرادة طول النجاد
الذى هو المعنى الحقيقى
و بهذا القيد فارقت
المجاز لأنه لابد من
كون القرينة فيه مانعة
عن إرادة المعنى الحقيقى
نحو رأيت أسدا فى
الحمام فى الحمام قرينة
مانعة من إرادة المعنى
الحقيقى وهو الحيوان
المفترس هكذا قالوا
برمتهم. واعترض ذلك
عصام الدين فى كتابته
على متن السمرقندية
بما يعلم بمراجعته.
وأجيب عن اعتراضه
فيما كتبته على شرحه
المذكور. وترد إلى
أقسام ثلاثة :

شروع فى تقسيم الكناية أى يرد اللفظ المذكور إلى ذى اختصاص الخ أى إلى كناية أريد بها اختصاص الخ ومثل هذا يقال فى قوله ونفس موصوف ووصف والمراد بالاختصاص فى هذا المقام إثبات أمر لأمر أونفيه عنه قاله السعد فهو مرادف للنسبة فهذا القسم هنا هو الثالث فى الأصل وهو الكناية المطلوب بها نسبة وفى كلام المصنف التضمين (قوله فى العزلة) أى بشرطها المعلوم وهو أن تكون لقصد كف النفس عن المحرّمات والتفرّغ إلى العبادات على وجه الاخلاص قاله ع ق (قوله إيضاح) أى للمقصود كما إذا كان المخاطب إنما يفهم المعنى بطريق الكناية لعلمه باللزوم ولو بالقرينة من غير أن يعلم الاسم الدال صراحة لانتفاء إدراك الوضع فتقول مثلا لمن يفهم استلزام عرض القفا لمعنى البله ولو بالقرينة ولم يعلم اسم البله فلان عريض القفا اه ع ق (قوله اختصار) أى يكون فى الكناية دون التصريح كما إذا قصدت أن تحرض أحدا على الاتيان لفلان بكثير الحطب والقدور لكونه كثير الطبائخ كثير الأضياف فانك تقول فى التصريح فلان كثير إحراق الحطب كثير الطبائخ للأضياف فأعينوه بالحطب والقدور فاذا أردت الاختصار قلت فلان كثير الرماد فأعينوه فقد كنيت بكثرة الرماد عن كثرة الاحراق وعن كثرة الطبائخ بكثرة الأضياف مع الاختصار اه ع ق بتصرف (قوله أوصون) ينبغى أن يكون المراد به ماهو أعم من صون اللسان عن الاسم وعكسه بأن يشمل الستر لعدم ابتغاء التصريح ومثال الكناية لصون اللسان قولك لايفعل هذا إلا الملعون على ألسنة جميع المسلمين كناية عن الشيطان ومثال العكس إنما يعطى هذا من يسأل فضله أهل السماء والأرض كناية عن الرب جلّ وعلا ذكره ع ق (قوله عرض) أى الصون أى قصده فهو من باب الحذف والايصال تأمل (قوله أريد به الخ) أى إنه مستعمل فى هذا اللازم مع جواز إرادة الموضوع له أفاده الصبان وهو إحدى طريقتين فى الكناية وانظر بسط المقام هناك ثم هذا جرى على أنّ الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز (قوله مع جواز الخ) قال فى الأطول يرد أن استعمال مع فى قوله مع جواز ليس كما ينبغى لأنّ إرادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز إرادته معه واستعمال مع يقتضى ذلك لأنها إنما تدخل على التبوع فيكون ماقبلها تابعا إلا أن يقال إنّ مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز إرادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم فى الارادة فتأمل من الصبان بايضاح وكان المناسب للشارح أن يزيد معه بعد إرادته كما فعل الأصل لينبه على أنّ إرادة اللازم أصل و إرادة المعنى بتبعية إرادة اللازم ولينتقل منه إلى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الأمير ولايقال جاء الأمير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين استقلالا لاعلى وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة إلى قصده وفهمه ذكره الصبان على الأطول أيضا (قوله و بهذا القيد) هو قوله مع جواز الخ (قوله واعترض ذلك الخ) حاصله أنّ الكناية يصح فيها إرادة الموضوع له لا لذاته بل ليتوسل به إلى الانتقال إلى المراد ففيها القرينة المانعة عن إرادته لذاته لا التوسل والمجاز كذلك لاتمنع فيه القرينة إلا إرادته لذاته و يجوز إرادته للانتقال مثلا جاءنى أسد يرمى ليس فيه مع الأسد إلا الرمى الذى يمنع أن يكون المقصود لذاته السبع المعروف ولايمنع أن يقصد الأسد للانتقال إلى الشجاع فلايثبت المجاز متميزا عن الكناية فى شئ من الاستعمالات . وأجابوا عنه بما ملخصه أنه إن أراد بجواز إرادة الموضوع له مع المجازى للانتقال حضوره فى الذهن وتصوّره للانتقال فلا بدع فى ذلك لكن ليس هذا معنى إرادته مع الكنائى بل معناها قصد الاخبار به مع الكنائى و إن لم يكن مقصودا بالذات بل لينتقل منه إلى الكنائى ومحل منع الجمع بين الحقيقة والمجاز عند مانعيه إذا كانا مقصودين بالذات

الأول اختصاص أوصف الموصوف (١٦٣) كقولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه جعل إحاطة الثوبين والبردين بالموصوفين

كناية عن اختصاص الممدوح بهما ومن ذلك الخير في العزلة الخ كناية عن اختصاص السوق بها . الثاني مايطلب بها نفس الموصوف كقولك جاء المضياف تريد زيدا لكثرة إقرائه للضيف حتى صار اختصاصه بذلك كاللازم ينتقل من المضياف إليه . الثالث مايطلب بها نفس الصفة نحو كثير الرماد كناية عن المضياف ونحو طويل النجاد كناية عن طول القامة . والأولى بعيدة لكثرة الوسائط والثانية قريبة لعدم الواسطة ثم الغرض من الكناية الإيضاح كطويل النجاد لطول القامة أو الاختصار كفلان مهزول الفصيل أى لكثرة نحو الأمهات كناية عن كرمه أو الستر وهو المراد بالصون كأهل القرا كناية عن الزوجة صيانة لها أو اختيار الفصحاء اللفظ لاستهجان المكنى عنه نحو فالآن باشر وهى ونحو فلان لمس زوجته أو أتاها كناية عن المجامعة . يقال :

[فصل : في مراتب المجاز والكنى]

(ثم المجاز والكنى أبلغ من تصريح أو حقيقة كذا ز كن في الفرع تقديم استعارة على تشبيه أيضا باتفاق العقلا) (قوله

ولا اعتراض بأن هذا المعنى لايتم على منع الجمع بين الحقيقة والمجاز وإن أراد أن الموضوع له يكون مخبرا به مع المجازى حتى يكون معنى قول القائل رأيت أسدا يرمى أنه رأى الأسد والرجل الشجاع فهو باطل فإن يرمى يمنع ذلك فعلم أن الكناية قد يراد منها الموضوع له مع لازمه بالفعل وقد لا وأنه عند إرادة الموضوع له ولازمه معا في الكناية يكون اللفظ مستعملا فيهما على أن الموضوع له غير مقصود بالذات ذكره الصبان في رسالته البيانية (قوله الأول اختصاص الخ) تقدم مايصححه من التقدير وقدمه أن هذا القسم هو المطلوب بها نسبة وقد يكون طرفا النسبة مذكورين حينئذ فتنفرد الكناية في النسبة أو أحدهما مذكورا صريحا والآخر كناية فتجتمع مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكور كناية فتجتمع الثلاثة نقله الصبان عن الأطول (قوله المجد) أى نيل الشرف والكرم ولا يكون إلا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل اهـ منه عنه (قوله بين ثوبيه) يريد بالثوبين الرداء والإزار وكذا المراد بالبردين في قوله والكرم بين برديه اهـ منه (قوله جعل إحاطة الخ) فإن الأمر إذا أثبت بين مايختص بالرجل ويحويه من ثوبين ونحوهما فقد أثبت له (قوله عن اختصاص للممدوح بهما) أى إثباتهما له (قوله كناية عن اختصاص السوق بها) أى بالعزلة ولاوجه لهذا أصلا ولعل تأنيث الضمير تحريف والأصل به أى الخير وحينئذ تكون الكناية بواسطة وذلك أنه يلزم من كون الخير في العزلة اختصاصها به ومن اختصاصها به اختصاص السوق به لأنه مختص بها والمختص بشىء مختص بما اختص به ذلك الشىء هذا والذى في شرح المصنف أن جعل العزلة ظرفا للخير كناية عن تخصيصه بها وهو أقرب (قوله عن المضياف) أى عن صفته وهى المضيافية (قوله والأولى) وهى كثير الرماد وقد أشار إلى تقسيم هذا القسم إلى قسمين وترك ثالثا سأذكره (قوله لكثرة الوسائط) فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر ومنها إلى كثرة الطبائخ ومنها إلى كثرة الأكلة ومنها إلى كثرة الضيفان ومنها إلى المقصود وهو المضيافية ثم الظاهر أن المراد بالكثرة مافوق الواحد نظير مامر في التعقيد المعنوى (قوله والثانية) وهى طويل النجاد . وبقى ما إذا اتحدت الواسطة وقد قال ع ق إن الكناية حينئذ ملحقة بالقريبة (قوله من الكناية) أى من العدول عن التصريح إليها (قوله كطويل النجاد الخ) أى إذا كان المخاطب يعلم استلزام طول النجاد لمعنى طول القامة من غير أن يعلم اللفظ الدال على طول القامة لعدم إدراك الوضع (قوله كفلان الخ) فإنه يغنى عن قولك فلان ينحر أمهات الأولاد من إبله كثيرا لكرمه تأمل (قوله وهو المراد الخ) علمت أنه ينبغى أن يراد به ماهو أعم (قوله أو اختيار) تفسير للاتقاء في المصنف وقوله اللفظ أى لفظ الكناية .

[فصل : في مراتب المجاز والكنى] (قوله ثم المجاز) أى المرسل (قوله والكنى) جمع كنية مرادا بها الكناية ع ق (قوله أبلغ) أى أوكد في الاثبات وأنسب لمقام بيان المعنى اهـ منه والظاهر أن الواو بمعنى أو وأنه أشار إلى جواز كون أبلغ من المبالغة ومن البلاغة وفي الصبان على الأطول أنه من المبالغة لاغير ويمكن الجمع لمن تأمل (قوله من تصريح) أى مقابل لها بحيث يؤدى مؤداها وكذا يقال في الحقيقة (قوله كذا) كما علمنا أبلغية المجاز الكناية والمجاز المرسل فيقدمان على مقابليهما ع ق (قوله تقديم استعارة) أى في الأبلغية (قوله على تشبيه) أى يقابلها ويكون أصلا لها (قوله أيضا) الظاهر أنه يغنى عنه قوله كذا من قوله كذا ز كن تأمل (قوله العقلا) المراد بهم علماء البيان لأنهم الذين يظهر منهم الاجماع أو جميع العقلاء ويجعل إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى في موارد الكلام وإن لم يعلموا هذه الاصطلاحات أفاده الصبان عن الأطول

أقول: المجاز أبلغ من الحقيقة والكناية أبلغ من التصريح لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم وهو كدعوى الشيء ببينة فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه والاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز والتشبيه حقيقة وقد علمت أن المجاز أبلغ منها. والله أعلم. قال: [الفن الثالث البديع] ... (١٦٣) ... (علم به وجوه تحسين الكلام

تعرف بعد رعي سابق المرام

ثم وجوه حسنه ضربان بحسب الألفاظ والمعاني) أقول: تقدم أن فن البديع ليس جزءا من البلاغة بل هو تابع لها فالنظر فيه فرع النظر فيها فلذلك أخر. وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقوله: علم خبر مبتدإ محذوف ودليل مفاده الترجمة وسابق المرام أي المطلوب السابق وهو المطابقة ووضوح الدلالة اللذان هما مفادان للفنين قبله ثم وجوه التحسين. منها ما يتعلق باللفظ فيكسوه حسنا وجمالا كالجناس التام. ومنها ما يتعلق بالمعنى كذلك كالمطابقة وسيأتي مثالهما وقدم الألفاظ في البيت لأنها طريق للمعاني وأخر الكلام على ما يتعلق بها اهتماما بشأن المعاني لأنها المقصودة أولا بالذات وقصد الألفاظ عرضي. قال:

(قوله لأن الانتقال الخ) وذلك لأن اللفظ مجازا كان أو كناية إذا سمع فأول ما يخطر منه معناه الأصلي فإذا دلت القرينة على عدم إرادته انتقل الذهن منه إلى ملابسه أفاده ع ق (قوله فإن وجود الملزوم) أي الذي هو الملحوظ أولا وقوله يقتضي وجود اللازم أي الذي هو المقصود وحينئذ فأنت حال الإتيان بالمجاز أو الكناية كأنك قد استدللت على وجود اللازم بوجود ملزومه فإذا قلت رعينا الغيث فكأنك قلت رعينا نباتا وجد لوجود الغيث وإذا قلت زيد طويل النجاد فكأنك قلت زيد وجد طول قامته لوجود طول نجاده تأمل (قوله وقد علمت الخ) فيه أن الذي علم كذلك إنما هو المجاز المرسل لا الأعم فالمناسب أن يقول بدل قوله لأنها نوع الخ لأنها مبنية على تناسي التشبيه ودعوى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به.

الفن الثالث البديع

هو لغة الغريب من بدع الشيء بالضم إذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار عزيزا أفاده بن (قوله علم) تقدم الكلام على ما يراد بالعلم في أول الفن الأول فراجعه (قوله وجوه تحسين الكلام) أي المعاني التي يحسن الكلام بها وقوله تعرف أي تتصور وتعلم أعدادها بقدر الطاقة أفاده ع ق (قوله بعد رعي الخ) متعلق بتحسين فقد أفاد أن هذه المحسنات إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة أفاده السعد (قوله حسنه) أي الكلام البليغ وقوله ضربان أي نوعان وقوله بحسب الألفاظ أي بحسب تعلقها بكل فإذا أتى في اللفظ بمعنى حسن كأن يجمع فيه بين المتنافيين على وجه يصح كان ذلك من البديع المتعلق بالمعنى وسمي معنويا وإذا أتى في معنى من المعاني بلفظ يستحسن كلفظين متجانسين لمعنيين مختلفين كان ذلك من البديع المتعلق باللفظ وسمي لفظيا اهـ ع ق (قوله ليس جزءا الخ) المناسب ليس متعلقا بالبلاغة بل بتوابعها فالنظر فيه فرع النظر فيما يتعلق بها إذ عبارته تفيد أن الفنين الأولين جزء منها وأن نفس البديع تابع وليس كذلك بل الأولان متعلقان بها والثالث بتوابعها (قوله وهو علم الخ) قد علمت الكلام عليه من حل المصنف.

الضرب الأول المعنوي

(قوله ألقابه) أي ألقاب أنواعه إذ كل لقب لنوع لا أنها ألقاب لنوع واحد وقوله المطابقة أي النوع المسمى بها ع ق (قوله تشابه الأطراف الخ) قال ع ق كان حقه لولا ضرورة الوزن تقديم الموافقة على تشابه الأطراف لأنه نوع من الموافقة والنوع الذي سماه الناظم بالموافقة اسمه المشهور مراعاة النظير ويسمى أيضا التناسب والتوافق ومن اسم التوافق أخذ الناظم اسم الموافقة اهـ (قوله في الجملة) أي يكون بينهما تقابل وتناف ولو في بعض الصور كما في الاعتبار كتقابل السكون وابتغاء الفضل في قوله تعالى - ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله - فإن ابتغاء الفضل وإن لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون فهو مقابل باعتبار ما يستلزم أفاده السعد و بن (قوله أي سواء الخ) جعله تفسيرا لقوله في الجملة وهو لا يصح والصواب ما علمته تأمل (قوله تقابل ضدين) كتقابل البياض والسواد وقوله أو نقيضين كتقابل وجود ولا وجود وقوله أو عدم وملكة كتقابل العمى والبصر (قوله أيقاظا) جمع يقظ

[الضرب الأول المعنوي] (وعد من ألقابه المطابقه تشابه الأطراف والموافقه) أقول: تقدم وجه تقديم الضرب المعنوي فمن ألقابه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد والتكافؤ وهو الجمع بين متقابلين في الجملة أي سواء كان تقابل ضدين أو نقيضين أو عدم وملكة، ويكون بلفظين من نوع اسمين نحو وتحسبهم أيقاظا وهم رقود أو فعلين نحو:

يحيى ويميت أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت أو من نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه . والطباق قسمان :
طباق الإيجاب كما مثل وطباق السلب وهو الجمع بين فعلين من نوع واحد أحدهما مثبت والآخر منفي
أو أحدهما أمر والآخر نهي نحو ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا ولا تخشوا الناس واخشون ومنها تشابه الأطراف وهو التناسب بين أول الكلام وآخره في المعنى نحو لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير .

ومنها الموافقة وتسمى التناسب والتوافق أيضا ومراعاة النظير وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد نحو الشمس والقمر بحسبان .

قال :

(والعكس والتسهيم والمشاكله
تزاوج رجوع او مقابله)

أقول : اشتمل هذا البيت على ستة ألقاب : الأول العكس وهو أن يتقدم في الكلام جزء ثم يؤخر نحو عادات السادات سادات العادات . الثاني التسهيم ويسمى الإرصاد وهو أن يجعل قبل العجز
من الفقرة أو البيت ما يدل عليه إذا عرف الروي نحو وما كان
الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون وقوله :

إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

. الثالث المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره

كمكتنف بمعنى يقظان وقوله وهم رقود أي نيام جمع راقد فان اليقظة تشتمل على الادراك بالحواس
والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار أنفسهما لأن
اليقظة عرض يقتضي الادراك بالحواس والنوم عرض يمنع الادراك وقد دل على كل منهما بالاسم
بن (قوله يحيي ويميت) فان الاحياء والاماتة ولوصح اجتماعهما في ذات المحيي والمميت بين متعلقيهما
العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتنافي بينهما اعتباري اهـ منه (قوله
لها ما الخ) فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر قاله السعد (قوله ميتا فأحييناه) أي
ضالا فهديناه وقد عرفت وجه التقابل بين الاحياء والاماتة (قوله فعلين من نوع واحد) أي معنى
واحد كالعلم في المثال والأوضح فعلى مصدر واحد كما في السعد و بينهما تقابل الايجاب والسلب قال
سم ظاهر التقييد به إخراج غير الفعلين وفعل المصدرين فليراجع اهـ بن (قوله لا يعلمون) أي الأمر
الأخروي ويعلمون أي الأمر الدنيوي وحينئذ فالتنافي بحسب الظاهر أي بالنظر للفعلين في حد
ذاتهما بقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعد ومن بيانية اهـ منه (قوله نحو لا تدركه الخ)
فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والخبير يناسب كونه مدركا للأبصار لأن المدرك الشيء
يكون خبيرا به عالما قاله السعد (قوله لا بالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ماجمع من واد واحد لصحبته
في ادراك أو لمناسبة في شكل أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيئا من ذلك ولما كان في هذا الجمع
رعاية الشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه سمي مراعاة النظير اهـ بن . وخرج بقوله بالتضاد الطباق
(قوله نحو الشمس والقمر) أي فهما متناسبان من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل جسما
نورانيا سماويا اهـ منه (قوله أو مقابله) أو بمعنى الواو أفاده ع ق (قوله أن يقدم الخ) لم يشترط
الشارح ولا الأصل أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذي كان التقديم عليه فظاهر عبارته صادق
على نحو عادات السادات أشرف العادات وليس من العكس والعبارة الصريحة ماذكره بعضهم
وهو أن تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ماقدمت و إرجاع عبارة الشارح
لهذه بأن يقدر بعد قوله ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أولا أفاده السعد و بن (قوله نحو
عادات الخ) فالعادات أحد طرفي الكلام والسادات مضاف إليه لذلك الطرف وقد وقع العكس بينهما
بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات قاله السعد (قوله التسهيم) هو في الأصل
جعل البرد ذا خطوط كالسهام لتزيينه ووجه التسمية هنا أنه جعل في أول الكلام وجه يدل
على وجه آخره في آخره فصار مزينا بذلك كما زين البرد المسهم بتلك الخطوط ع ق (قوله الارصاد) هو
في الأصل نصب الرقيب على الطريق وقد نصب هنا في أول الكلام ما يدل على آخره اهـ منه
(قوله العجز) هو الكلمة التي تختم بها الفقرة اهـ منه (قوله الفقرة) هي من النثر بمنزلة البيت
من الشعر لأنها مقدار يراعى فيه الختم بما التزم من الحرف المسمى بالروي وكذلك البيت والفقرة
في الأصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر أي عظمه الوسط اهـ منه بحذف وزيادة (قوله إذا
عرف الخ) قيد به لأن من الارصاد مالا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كما في قوله تعالى
– وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون –
فلو لم يعرف أن الروي هو النون لربما توهم أن العجز فيما فيه اختلفوا أو اختلفوا فيه قاله السعد

(قوله

نزّ ... فى صحبته حقيقة أو تقديرا فالأول نحو قوله ... قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه ... قلت اطبخوا لى جبة وقميصا ... فعبر عنه بلفظ الطبخ لوقوعه فى صحبة طبخ الطعام ومنه ومكروا ومكر الله . والثانى نحو صبغة الله وهو مصدر مؤكد لآمنا بالله أى تطهير الله لأن الايمان يطهر النفوس . والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يقال له المعمودية و يقولون إنه تطهير لهم فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لهذه القرينة. الرابع المزاوجة وهى أن يزاوج أى يقارن بين معنيين فى الشرط والجزاء كقوله : إذا مانهى الناهى فلجّ بى الهوى (١٦٥) أصاخت إلى الواشى فلجّ بها الهجر

(قوله لوقوعه الخ) الأول للشئ والثانى للغير (قوله تحقيقا الخ) أى وقوعا محققا أو مقدرا بأن ذ كر الشئ عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدرا. والمقدر كالمذكور من السعد و بن (قوله اقترح) من اقترحت عليه الشئ إذا سألته إياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وقوله نجد مجزوم على أنه جواب الأمر من الاجادة وهى تحسين الشئ (قوله ومكر الله) أى جازاهم فعبر عنها بلفظ المكر لوقوعها فى صحبته (قوله والثانى) وهو ما يكون فى صحبة الغير تقديرا (قوله مصدرا) لأن فعله صبغ كالجلسة من جلس وهى الحال التى يقع عليها الصبغ (قوله لأن الايمان الخ) فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله (قوله والأصل فيه) أى فى ذكر التطهير بلفظ الصبغ (قوله أنه) أى الغمس فى ذلك الماء والصبغ به (قوله تطهير لهم) فاذا صبغوا ولدا قالوا إنه تطهر من كل دين غير النصرانية وصار نصرانيا حقيقة فرد الله عليهم بقوله ـ قولوا إلى عابدون ـ فقد علم الصبغ من كون ذلك هو السبب فى النزول للرد عليهم فيما يرون فيه من كونه حقا فكأنه ذكر فعبر به عن الايمان مشاكلة لوقوعه فى صحبة الصبغ تقديرا والمعنى قولوا للنصارى طهرنا الله بالايمان الذى هو الحق وصبغنا به صبغة لا كتطهيركم بزعمكم بذلك الصبغ أولادكم من ع ق و إلى هذا أشار الشارح بقوله فعبر الخ (قوله أن يزاوج) أى يجعل معنيان واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر (قوله نهى الناهى) أى عن حبها وقوله فلج بى أى لازمنى وقوله أصاخت إلى الواشى أى استمعت إلى النمام الذى يشى حديثه و يزينه فصدقته فيما افترى علىّ (قوله بالنقض) أى الابطال (قوله الأرواح والديم) أى الرياح والأمطار و إنما جمع على أرواح لأن أصله الواو كقولك أروح الماء وتروحت بالمروحة (قوله متوافقين) أى غير متقابلين فلا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين والمتناسبان هما اللذان بينهما مناسبة وإن اختلفا ماصدقا ومفهوما كالشمس والقمر والمتماثلان هما المتحدان ماصدقا مع الاختلاف مفهوما كانسان وقائم (قوله ومنه فأما من الخ) والمراد باستغنى زهد فيما عند الله كأنه مستغن عنه فلم يتق فظهرت مقابلته لاتقى ،ومعنى فسنيسره الثانية فنعسره لأنه إذا كان ميسرا للعسرى كان معسرا فتمت مقابلتها للأولى (قوله ما أحسن الخ) كان المناسب تقديمه على الآية لأنه من مقابلة الثلاثة بالثلاثة والآية من مقابلة الأربعة بالأربعة (قوله لما أريد الخ) أى وهى اللفظ الذى أريد المعنى البعيد من معنييه فهو الذى فيه التورية فهى أن يذكر لفظ الخ كما سيذكره الشارح (قوله فكن منيب) كمل به البيت أى فكن تائبا إلى الله تعالى ولا يبعد أن يشير به إلى معنى مناسب للمقام بأن يريد فكن راجعا بلفظ التورية من معناه القريب إلى البعيد بالقرينة اهـ ع ق (قوله و يراد البعيد) أى اعتمادا على

زاوج بين نهى الناهى وإصاختها إلى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء بأن رتب عليهما لجاج شئ وإن كان فى الأول لجاج الهوى وفى الثانى لجاج الهجر . الخامس الرجوع وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض لنكتة كقوله :

قف بالديار التى لم يعفها القدم
بلى وغيرها الأرواح والديم

أخبر أولا أن هذه الديار لم يبلها تقادم العهد ثم نقض هذا الخبر بقوله بلى وغيرها الأرواح أى هبوبها والديم أى القطر والنكتة إظهار التحير كأنه أخبر أولا بالاتحقق له ثم لما أفاق بعض إفاقة نقض الكلام السابق قائلا بل عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم . السادس المقابلة وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم يقابل ذلك على الترتيب نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ومنه فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى إلى العسرى، وقوله: ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والافلاس بالرجل وأدخل الأصل هذا النوع فى المطابقة . قال :

(تورية تدعى بإيهام لما أريد معناه البعيد منهما
ورشحت بما يلائم القريب وجردت بفقده فكن منيب)

أقول: من ألقاب المعنوى التورية وتسمى الإيهام لاشتمالها على إيهام إرادة المعنى القريب أيضا وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد نحو الرحمن على العرش استوى. فمعنى الاستواء القريب الاستقرار ومعناه البعيد الاستيلاء .

وهو المراد وهي قسمان مجردة وهي التي لا تلائم شيئا مما يلائم القريب كهذا المثال ومرشحة وهي التي قرنت بما يلائمه نحو والسماء بنيناها بأيد فمعنى الأيدي القريب الجارحة والبعيد القدرة وهو المراد وقرنت بما يلائم القريب وهو البناء وقوله متيب خبر كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . قال: (جمع وتفريق وتقسيم ومع كليهما أو واحد جمع يقع) أقول: ذكر في هذا البيت ستة ألقاب من الضرب المعنوي. الأول الجمع وهو أن يجمع بين متعدد في حكم كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا ونحو:

إن الشباب والفراغ والجده   مفسدة للمرء أي مفسده

الثاني التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره نحو

هذا عذب فرات سائغ شرابه

وهذا ملح أجاج وكقوله:

ما نوال الغمام وقت ربيع   كنوال الأمير يوم سخاء

فنوال الأمير بدرة عين   ونوال الغمام قطرة ماء

الثالث التقسيم وهو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين كقوله:

ولا يقيم على ضيم يراد به   إلا الأذلان عير الحي والوتد

هذا على الخسف مربوط برمته   وذا يشج فلا يرثي له أحد

الرابع الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله

فوجهك كالنار في ضوئها   وقلبي كالنار في حرها

الخامس الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو العكس فالأول كقوله :

حتى أقام على أرباض خرشنة   تشقى به الروم والصلبان والبيع

للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا   والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

والثاني كقوله :

قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم   أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعوا

سجية تلك فيهم غير محدثة   إن الخلائق فاعلم شرها البدع

السادس الجمع مع التفريق والتقسيم كقوله تعالى يوم يأت لا تكلم نفس إلا باذنه فمنهم شقي وسعيد فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ. جمع في قوله لا تكلم نفس لأنها نكرة في سياق النفي ثم فرق بأن بعضهم شقي و بعضهم سعيد ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب

قرينة خفية (قوله وهو المراد) والقرينة الخفية هي استحالة القريب في حقه تعالى وكذا فيما بعد (قوله كهذا المثال) فانه لم يذكر معهما يلائم القريب (قوله جمع يقع) مبتدأ وخبر وسوغ الابتداء بجمع التنويع (قوله متعدد) اثنين فأكثر (قوله والجده) أي الاستغناء، وقوله مفسدة أي داعية للفساد (قوله نحو هذا الخ) الظاهر أن هذا مثال له في غير المدح لأن المقام مقام تعداد النعم كما يعلم مما قبله وما بعده وأما الشعر فهو مثال له في المدح تأمل (قوله ما نوال) النوال الجود ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث وبدرة العين عشرة آلاف درهم وقد أوقع التباين بين النوالين (قوله على التعيين) خرج به اللف والنشر فان الاضافة فيه ليست كذلك كما سيظهر (قوله ولا يقيم الخ) الضيم الظلم وضمير به يرجع للمستثنى منه العام المقدر وهو أحد والأذلان فاعل في الظاهر بدل من هذا المقدر في الحقيقة وعير الحي الحمار والخسف الذل والرمة قطعة حبل بالية و يشج أي يدق و يشق رأسه و يرثي يرق و يرحم وقد ذكر العير والوتد ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف والى الثاني الشج على التعيين (قوله فوجهك الخ) أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه الشبه في الوجه الضوء واللمعان وفي القلب الحرارة والاحتراق (قوله وهو جمع متعدد) كالروم في البيت الآتي فانه شامل للنساء والأولاد والزرع والمال وقوله تحت حكم أي كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أي الحكم قاله بن والظاهر أن المعتبر تقسيم المتعدد كما يدل عليه بيان العكس في السعد وسنذكره و يتبادر من التعريف بل ومن الاسم إذ يتبادر منه وقوعهما على واحد و يفيده ع ق أيضا تأمل (قوله أو بالعكس) أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم قاله السعد (قوله حتى أقام) أي الممدوح ولتضمين الاقامة معنى التسلط عداها بعلى والأرباض جمع ربض وهو ما حول المدينة وخرشنة بلدة من بلاد الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة وهي متعبدهم وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق وهو قاد المقانب جمع قنب أي العساكر وقوله ما نكحوا وما ولدوا اذ كر ما دون من إهانة وقلة مبالاة بهم كأنهم من غير ذوي العقول وملاءمة لقوله والنهب ما جمعوا الخ فقد جمع الروم في حكم الشقاوة أولا ثم قسم بأن جعل ما نكحوا للسبي وما ولدوا للقتل وما جمعوا للنهب وما زرعوا للنار (قوله والثاني) أي التقسيم ثم الجمع (قوله حاولوا) أي طلبوا والأشياع الأتباع والسجية الغريزة والخلق والخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والبدع جمع بدعة أي المبتدعات المحدثات قسم في الأول صفة الممدوحين إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء ثم جمعها في الثاني تحت كونها سجية (قوله الجمع مع التفريق والتقسيم) تفسيره ظاهر وهو أن يجمع بين أمرين فأكثر ثم يوقع تباين بينهما ثم يقسم ذلك المتعدد بأن يعطي كل ماله تأمل (قوله يوم يأت) يعني يأتي الله أي أمره أو يأتي اليوم أي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر أو بقوله لا تكلم نفس أي بما ينفع من جواب أو شفاعة وضمير

النار وإلى السعداء مالهم من نعيم الجنة فقوله ومع كليهما الخ يعني أن الجمع يقع مع التفريق تارة ومع التقسيم تارة أخرى ومع كليهما وتقدم كل ذلك . قال: (واللف والنشر والاستخدام أيضا وتجريد له أقسام) أقول: ذكر في هذا البيت ثلاثة ألقاب الأول اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل والاجمال ثم ذكر ما لكل من غير تعيين ثقة بأن السامع يردّه إليه فالأول ضربان لأن النشر إما على ترتيب اللف نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وإما على غير ترتيبه كقوله:

كيف أسلو وأنت حقف وغصن
وغزال لحظا وقدّا وردفا

والثاني كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى أي وقالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى فلف بين الفريقين لعدم الالباس والثقة بأن السامع يردّ إلى كل فريق مقوله . الثاني الاستخدام وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم بضميره الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ثم بالآخر الآخر فالأول كقوله

إذا نزل السماء بأرض قوم
رعيناه وإن كانوا غضابا

والثاني نحو أتينا غيثا فرعيناه . الثالث التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيه وهو أقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم أي بلغ من الصداقة حدّا صح معه أن يخلص منه آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه . ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن [illegible] في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة . ومنها ما يكون بفي الداخلة على المنتزع منه نحو قوله تعالى

منهم لأهل الموقف وشقي مقضي له بالنار وسعيد مقضي له بالجنة وزفير إخراج نفس وشهيق ترديده على وجه خاص كتتابع الاخراج والرد وتواليهما وارتفاع النفس فيهما والسموات والأرض سموات الآخرة وأرضها وهذه العبارة كناية عن التأبيد ونفي الانقطاع إلا ما شاء ربك أي إلا وقت مشيئة الله تعالى إن ربك فعال لما يريد أي من تخليد البعض كالكفار وإخراج البعض كالفساق وغير مجذوذ أي غير مقطوع بل يمتد لا إلى نهاية ومعنى الاستثناء في الأول أن بعض الأشقياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان والتأبيد من مبدأ معين وهو وقت الدخول في الجنة كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك بالاعتبار الابتداء من السعد ومن (قوله واللف والنشر) كأن وجه تسمية الأول باللف أنه طوى فيه حكمه لأنه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمي نشرا اهـ سم اهـ من (قوله يردّه إليه) أي يرد ما لكل إلى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية كأن يقال رأيت شخصين ضاحكا وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضاحك الرجل وكأن يقال لقيت الصاحب والعدوّ فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهي أن المستحق للاكرام الصاحب وللاهانة العدوّ من السعد ومن (قوله لأن النشر الخ) بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر (قوله نحو ومن رحمته الخ) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب (قوله وإما على الخ) سواء كان معكوس الترتيب كما في المثال أو مختلطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (قوله حقف) هو الرمل المتراكم الذي معه اعوجاج (قوله والثاني) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الاجمال ولا يتصور فيه ترتيب ولا عدمه لعدم التفصيل أولا (قوله وقالوا لن الخ) فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقين على سبيل الاجمال بالضمير العائد إليهما ثم ما ذكر ما لكل (قوله فلف بين الفريقين) أي جمعهما في الواو بحيث لم يبين كل فريق باسمه (قوله لعدم الالتباس الخ) للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه (قوله وهو أن يراد الخ) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (قوله إذا نزل الخ) أراد بالسماء الغيث وبضميره في رعيناه النبات وكلا المعنيين مجازي وقوله غضابا جمع غضبان (قوله نحو أتينا غيثا الخ) وأول المعنيين مجازي والثاني حقيقي (قوله مبالغة) مفعول له (قوله بمن التجريدية) والمناسب لها حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لأن المنتزع مبدؤه ونشأته من المنتزع منه الذي هو مدخول من اهـ من (قوله حميم) أي قريب يهتم لأمره (قوله بلغ) أي فلان وضمير معه للحد وضمير منه لفلان وضمير فيها للصداقة (قوله أن يستخلص) أي يستخرج (قوله مبالغة الخ) الظاهر أنه مفعول له ليستخلص (قوله بالباء التجريدية) والظاهر أنها للمعية من عن سم (قوله الداخلة على المنتزع منه) ذكر الأصل فيما يكون بدخول باء المعية في المنتزع فانظره (قوله لتسألن الخ) أي لتسألن بالبحر معه أي شخصا كريما مصاحبا له اهـ منه (قوله بفي التجريدية الداخلة الخ)

لهم فيها دار الخلد. ومنها ما يكون من غير توسط حرف نحو قوله ولئن بقيت لأرحلن بغزوة تحوي الغنائم أو يموت كريم . يعني نفسه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه. ومنها مخاطبة الانسان نفسه كقوله : * لاخيل عندك تهديها ولامال * انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال . قال : (ثم المبالغة وصف يدّعى بلوغه قدرا يرى ممتنعا

أو نائيا وهو على أنحاء تبليغ اغراق غلوّجاء مقبولا اومردودا التفريع وحسن تعليله تنويع) (١٦٨)

أقول : ذكر في هذه الأبيات ثلاثة ألقاب الأول المبالغة وهو ادّعاء بلوغ وصف في الشدّة أو الضعف إلى حدّ مستحيل أو مستبعد لئلايظن أنه غير متناه فيه وهو ثلاثة أقسام تبليغ و إغراق وغلو فالتبليغ أن يكون الوصف المدّعى ممكنا عقلا وعادة كقوله : فعادى عداء بين ثور ونعجة دراكا فلم ينضح بماء فيغسل ادّعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجة أى ذكرا وأنثى من بقر الوحش في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة. والاغراق ما أمكن عقلا لاعادة كقوله : ونكرم جارنا مادام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا وهذا ممكن عقلا لاعادة وهذا الممكن العادى

الظاهر أن قيد الداخلة لبيان الواقع (قوله لهم فيها) أى في جهنم وهى دار الخلد لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدّة في جهنم لأجل الكفار تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدّة (قوله تحوى) أى تجمع ويموت منصوب باضمار أن أى إلا أن يموت (قوله لاخيل الخ) تمامه :

* فليسعد النطق إن لم يسعد الحال * أى الغنى (قوله ثم المبالغة) أى ثم من المعنوى المبالغة المقبولة وقوله وصف الخ تعريف للمبالغة مطلقا أفاده ع ق والدليل على حذف وصف المبالغة ماعلم من كون الكلام في المحسنات إذ المردودة لاتعدّ منها ثم ظاهر عبارة المصنف أن المبالغة نفس الوصف المذكور وهو صحيح كما أفاده ع ق لكنه خلاف المشهور المذكور في الأصل ولذا حوّل العبارة ع ق فقال بعد قول المصنف بلوغه يعنى أنها هى أن يدعى في الوصف أنه بلغ في الشدة أو الضعف قدرا أى حدّا يرى ذلك الوصف في ذلك الحد ممتنعا أى يرى مستحيلا أو يرى نائيا أى بعيدا عن الوقوع ولولم يكن محالا اه لكن هذا التحويل بعيد جدا عن عبارة المصنف ولو قال :

ثم الذى يقبل من أن يدّعى بلوغ وصف ما يرى ممتنعا

لطابقت عبارته عبارة الأصل مع السلامة من حذف وصف المبالغة الذى تعقّبه من المحسنات تأمل (قوله أنحاء) أى أوجه وأنواع (قوله تبليغ الخ) والمناسبة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل مدّ الفارس يده بعنان فرسه ليزيد جريه والاغراق استيفاء النازع في القوس مدّها والغلو مجاوزة الأمر في الحد اه حفيد اه بن (قوله جاء) ضميره للغلو ومقبولا ومردودا حالان من الضمير (قوله التفريع) معطوف على ماقبله من ألقاب الضرب المعنوى (قوله لئلايظن الخ) أى وانما يدعى ذلك لئلا الخ (قوله أنه) أى ذلك الوصف وقوله فيه أى في الشدّة أو الضعف وتذكير الضمير و إفراده باعتبار عوده إلى أحد الأمرين (قوله فعادى) أى والى وضميره للفرس وقوله عداء هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد وقوله بين ثور يعنى الذكر من بقر الوحش ونعجة يعنى الأنثى منها دراكا أى متتابعا وقوله فلم الخ أى فلم يعرق فيغسل (قوله ما أمكن الخ) لايظهر إلا وقوع ماعلى وصف وعود الضمير إليه فتقتضى العبارة أن الاغراق هو نفس الوصف المذكور وليس كذلك بل كون الوصف ممكنا عقلا لاعادة فالمناسب تحويل العبارة إلى ماقلنا تأمل (قوله ونتبعه الخ) من الاتباع أى نرسل الكرامة على أثره ومالا أى سار (قوله العادى) المناسب العقلى (قوله يكاد الخ) أى لانطباع الناس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة (قوله ما لايمكن الخ) فيه ماتقدم والمناسب هنا أن لا يكون الوصف ممكنا عقلا ولاعادة (قوله حتى إنه) الضمير للشأن (قوله إلى الصحة) أى الامكان أى إمكان وقوعه (قوله يكاد زيتها الخ) فلوقيل هذا الزيت يضئ بلا نار ردّ وحيث قيل يكاد أفاد أن المحال لم يقع بل قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قرب من الصحة إذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لايقع اه بن عن اليعقوبى (قوله يضئ) فاضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير مس نار مستحيلة عقلا أى بالنسبة لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لأن قدرة الله صالحة لذلك اه بن (قوله مخرج الهزل) خلاف الجدّ وهو

غير واقع في زماننا بل كاد أن يلحق بالممتنع العقلى وهذان النوعان مقبولان أى مرضيان مستحسنان. والغلو ما لايمكن لاعقلا ولاعادة كقوله : وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التى لم تخلق الكلام

لخوف النطف مستحيل عقلا وعادة . ومنه مقبول ومردود فالمقبول منه ما أدخل فيه مايقرّبه إلى الصحة نحو - يكاد زيتها يضئ ولو لم تمسسه نار - فيكاد قرّب ذلك من الصحة . ومنه ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله :

أسكر بالأمس إن عزمت على الشر ... ب غدا إن ذا من العجب والمردود منه ماليس كذلك . الثانى التفريع وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع كقوله : أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب فرّع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب بفتح اللام وهو داء شبيه بجنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب . الثالث حسن التعليل وهو أن يدّعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى وهو أربعة أنواع لأن الصفة التى ادّعى لها علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان علتها

أو غير ثابتة أريد إثباتها والأولى إما أن لا يظهر لها فى العادة علة وإن كانت لا تخلو فى الواقع عنها كقوله :

لم يحك نائلك السحاب وإنما حمّت به فصبيبها الرحضاء

أى المصبوب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها فى العادة علة وقد علله بأنه عرق حماها بسبب عطاء الممدوح أو يظهر لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة لتكون المذكورة غير حقيقية فيكون من حسن التعليل كقوله :

ما به قتل أعاديه ولكن يتقى إخلاف ما ترجو الذئاب

فإن قتل الأعداء فى الغالب لدفع مضرتهم لا لما ذكر من أن طبيعة الكريم غلبته ومحبة صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه لما علم من أنه إذا توجه للحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعداء . والثانية إما ممكنة كقوله :

ياواشيا حسنت فينا إساءته نجّى حذارك إنسانى من الغرق

فإن استحسان إساءة الواشى ممكنة لكن لما خالف الشاعر الناس فيه إذ لا يستحسنه الناس عقبه بأن حذاره منه أى الواشى نجّى إنسان عينه من الغرق فى الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه أو غير ممكنة كقوله : لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق

... من انتطق أى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة للممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها كذا فى الإيضاح

الكلام الذى لا يراد به إلا المطايبة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة هى الخروج عن كلام ذوى المروءات يقال فلان خلع العذار أى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق (قوله أسكر بالأمس الخ) سكره بالأمس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أريد بالسكر ما يترتب على الشرب الذى هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل فإن قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف قال الشارح أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفا بما فى العام لوجوده فيه صحيح ا هـ (قوله والمردود منه ماليس كذلك) الناسب والمردود مالم يشتمل على ما يوجب قبوله لأنه يدخل فى كلامه مالم يذكره من أصناف المقبول كالذى زاده الأصل (قوله لمتعلق أمر) بكسر اللام أى لمنسوب به فالمراد بالتعلق النسبة والارتباط ومصدوق الأمر فى البيت المخاطبون ومتعلقه الدماء وقوله حكم أى محكوم به كالشفاء وقوله بعد إثباته الخ ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله لمتعلق الخ كالأحلام (قوله أحلامكم) أى عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر فالتأنى فى الأمر (قوله لسقام) بفتح السين المرض وما فى كما دماؤكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كما فى قوله تعالى ـ فبما رحمة من الله لنت لهم ـ أى فبرحمة فيكون الدماء هنا مجرورا بالكاف وما بعده أعنى تشفى من الكلب فى موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبر ا هـ عن الفنرى (قوله وهو شبيه الخ) وأنفع أدويته دماء الأشراف والتداوى بالنجس غير الخمر جائز ا هـ (قوله من عض الكلب) بسكون اللام وقوله الكلب بكسر اللام أى العقور وهو الذى يأكل لحوم الناس ا هـ منه (قوله باعتبار لطيف) بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة (قوله غير حقيقى) أى لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع كما إذا قلت قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فإنه ليس فى شئ من حسن التعليل (قوله لم يحك) أى لم يشابه نائلك أى عطاءك حمت به أى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها والرحضاء كالسفهاء (قوله أى المصبوب الخ) تفسير لقوله فصبيبها الرحضاء (قوله وقد علله) أى علل الشاعر نزول المطر من السحاب وقوله بأنه أى المطر (قوله لتكون الخ) الظاهر أنه تعليل لمحذوف أى فيعدل عن الظاهرة لتكون تأمل (قوله ما به الخ) أى ليس به سبب قتل الخ من غيظ أو خوف حتى يكون القتل لإزالة غيظه أو للاستراحة من خوف مضرتهم (قوله لصدق رجاء الراجين الخ) أى تحقق مرجوهم وهو طعامهم من لحوم الأعداء (قوله لما علم الخ) تعليل لقوله بعثته (قوله والثانية) أى الصفة الغير الثابتة التى أريد إثباتها (قوله حذارك) أى حذارى إياك حيث لم أظهر حالى خوفا من أن تطلع عليه وقوله إنسان أى إنسان عينى وقوله من الغرق أى فى الدموع (قوله نجى الخ) أى

وبحث شارح الأصل بما يعلم بمراجعته فثبت أن فى الصفة الثابتة نوعين وفى غيرها كذلك فقوله مقبولا أو مردودا حالان من ضمير الفلق فى جاء ، والتفريع (١٧٠) ابتداء كلام . قال : (وقد أتوا فى المذهب الكلامى بحجج كمهيع الكلام

وأكدوا مدحا بشبه الذم ؟ كالعكس والادماج من ذا العلم)

أقول : ذكر فى هذين البيتين أربعة ألقاب : الأول المذهب الكلامى وهو إيراد حجة للمطلوب على منهج أهل الكلام بأن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا واللازم وهو الفساد أى الخروج عن النظام منتف فالملزوم وهو تعدد الآلهة مثله وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التى يكتفى بها فى الخطابيات دون القطعيات والمهيع الطريق . الثانى تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن شىء صفة مدح بتقدير دخولها فيها كقوله : ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

أى إن كان فلول السيف عيبا فأثبت شيئا منه على تقدير كونه منه وهو محال فهو فى المعنى تعليق بالمحال والمعلق بالمحال (قوله محال والتأكيد فيه من جهة أنه كدعوى الشىء ببينة والأصل فى مطلق الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم بإخراج شىء مما قبلها فإذا وليها صفة مدح جاء التأكيد . والثانى أن يثبت لشىء صفة مدح ويعقب بأداة استثناء

حيث ترك البكاء خوفا منه لئلا يطلع على حاله (قوله وبحث شارح الأصل الخ) عبارته وفيه بحث لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها أعنى لرؤية حاله شبيهة بانتطاق المنتطق كما يقال لو لم تجئنى لم أكرمك يعنى أن علة الإكرام هى المجىء . وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فتكون من الضرب الأول والأقرب أن تجعل لو هنا مثلها فى قوله تعالى ـ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ـ أعنى للاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الأول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح أى دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن اهـ بحذف وقوله والأقرب الخ هذا موافق لما فى الإيضاح لا مخالف له كما هو ظاهر قاله بن وقوله بانتفاء الثانى هو عدم رؤية الانتطاق والتفاؤه يكون برؤية الانتطاق لأن نفى النفى إثبات وقوله على انتفاء الأول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لما مر اهـ منه (قوله ابتداء كلام) أراد نفى ارتباطه بمقام المبالغة فلا ينافى ما مر فى حل المصنف (قوله وقد أتوا الخ) بمعنى أنهم أتوا فى ضمن ذلك النوع المسمى بالمذهب الكلامى بحجج تؤدى إلى المطلوب ففهم من كلامه ما قررناه أن النوع المسمى بالمذهب الكلامى هو الكلام الدال على ما هو حجة على المطلوب اهـ غ ق وما قرره به هو الذى يقتضيه كلام المصنف دون ما قاله الشارح تبعا للأصل لكنه يتوقف على نقل عن علماء الفن ولو قال المصنف

إيراد حجة على نظام أهل الكلام للمذهب الكلامى

لوافق ما فى الأصل (قوله والادماج الخ) مبتدأ وخبر (قوله مستلزمة للمطلوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلى بل ما هو أعم من ذلك (قوله لو كان فيهما) أى فى السماء والأرض آلهة إلا الله أى غير الله فهى صفة لآلهة لأنها اسم بمعنى غير وقوله لفسدتا أى لما تقرر عادة من فساد المحكوم به عند تعدد الحاكم فعلى هذا تكون الملازمة عادية ويكون الدليل إقناعيا لحصوله بالمقدمات المشهورة أى لكنهما لم يفسدا فليس فيهما إله غير الله فهو قياس استثنائى حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بهما (قوله من المشهورات الصادقة) أى بحسب العادة فإنه قد اشتهر فى العرف أن المملكة لا تنتظم بملكين (قوله فى الخطابيات) أى الأمور الخطابية المفيدة للظن (قوله دون القطعيات) لأنه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا (قوله دخولها فيها) أى دخول صفة المدح فى صفة الذم (قوله فلول) جمع فل وهو الكسر فى حد السيف وقوله من قراع الكتائب أى مضاربة الجيوش (قوله شيئا منه) أى من العيب وقوله كونه منه أى كون فلول السيف من العيب وقوله وهو أى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب وقوله محال أى لأنه من كمال الشجاعة وقوله وهو فى المعنى الخ أى وإثبات العيب على هذا التقدير فى المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم الخياط (قوله من جهة أنه الخ) لأنه علق نقيض المدعى وهو إثبات شىء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب محقق (قوله وأن الخ) أى ومن جهة أن (قوله الاتصال) أى كون المستثنى بحيث يدخل فى المستثنى منه على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر فى موضعه أن الاستثناء المنقطع مجاز أى الأداة مع الانقطاع مجاز أى أن استعمال إلا فى المنقطع مجاز وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فحقيقة من السعد وبن (قوله جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع (قوله ويعقب بأداة استثناء) أى يذكر عقب الاثبات المذكور أداة استثناء

يليها صفة مدح أخرى له نحو أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش وأصل الاستثناء أيضا أن يكون منقطعا لكنه لم يقدر متصلا كما قدر في الضرب الأول فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد ولا يفيد التوكيد من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة لأنه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير كون الاستثناء متصلا ولهذا كان الضرب الأول أفضل . الثالث تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو مراده بالعكس وهو ضربان : أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيه كقولك فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه . وثانيهما أن يثبت لشيء صفة ذم وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى كقولك فلان فاسق إلا أنه جاهل وتحقيقها على قياس ما تقدم . الرابع الادماج وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى آخر كقوله :

أقلب فيه أجفاني كأني ... أعد بها على الدهر الذنوبا

فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر . قال :

(وجاء الاستتباع والتوجيه ما ... يحتمل الوجهين عند العلما)

أقول : ذكر في هذا البيت نوعين : الأول الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر فهو أخص من الادماج كقوله :

نهبت من الأعمار ما لو حويته ... لهنئت الدنيا بأنك خالد

مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها . الثاني التوجيه وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لأعور ليت عينيه سواء . يحتمل صحة عينه العوراء فيكون دعاء له وبالعكس فيكون دعاء عليه . قال :

(ومنه قصد الجد بالهزل كما ... يثني على الفخور ضد ما اعتمى)

أقول : ذكر في هذا البيت نوعا واحدا وهو إيراد الجد في قالب الهزل كقوله : إذا ما تميمي أتاك مفاخرا ... فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

فقوله يثني أي يعطف ويرد على الفخور ضد ما اعتمى أي اختار لنفسه والفخور المفتخر بما أعطي . قال :

(وسوق معلوم مساق ما جهل ... لنكتة تجاهل عنهم نقل)

أقول : ذكر في هذا البيت نوعا واحدا وهو تجاهل العارف وسماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة كالمبالغة في المدح في قوله : ألمع برق سرى أم ضوء مصباح ... أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي . والتوله والتحير في الحب في قوله : بالله يا ظبيات القاع

(قوله بيد) بمعنى غير وهي أداة استثناء (قوله وأصل الاستثناء فيه) أي كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الإتصال (قوله لكنه الخ) إذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها وقوله فلا يفيد الخ أي وإذا لم يمكن ما ذكر فلا الخ (قوله ولهذا) أي ولأن التأكيد من الوجه الثاني فقط (قوله على قياس الخ) وهو أن التأكيد في الضرب الأول من جهة التعليق بالمحال لأن المعنى في قولك فلان لا خير فيه الخ إن كانت الاساءة المذكورة خيرا فأثبت شيئا منه على تقدير كونها منه وكونها منه محال فاثبات شيء من الخير محال ومن جهة أن الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها فإذا وليها صفة ذم جاء التأكيد لما فيه من الذم على الذم والاشعار بأنه لم يجد صفة مدح يستثنيها فاضطر إلى استثناء صفة ذم وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع أن التأكيد في الضرب الثاني في الوجه الثاني فقط تأمل (قوله الادماج) يقال أدمج الشيء في ثوبه إذا لفه فيه ولا شك أن المعنى الآخر ملفوف في الكلام (قوله لمعنى) مدحا كان أو غيره (قوله أقلب فيه) أي الليل (قوله وجاء الاستتباع) أي معدودا من المعنوي وكذا يقال في التوجيه وقوله ما يحتمل أي وهو ما الخ أفاده ع ق (قوله فهو أخص الخ) لاختصاصه بالمدح بخلاف ذاك كما علمت (قوله مدحه بالنهاية الخ) حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم (قوله على وجه استتبع الخ) إذ لا تهنئة لأحد بشيء لا فائدة له فيه (قوله مختلفين) أي متباينين متضادين كالمدح والذم ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين (قوله ضد ما الخ) المتبادر من عبارة الشارح أن ضد نائب فاعل يثني وهو الأقرب (قوله وهو أن يراد الخ) أي أن يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة بن (قوله إذا ما تميمي الخ) فإن قولك وقت مفاخرة إنسان في حضورك لا تفتخر وقل لي كيف تأكل الضب هزل ظاهر لكنك تريد به الجد لأنك تريد تعييبه بأن تنسبه إلى أكل الضب فإنه مما تتباعد عنه الأشراف وقوله عد أي تجاوز والاشارة في قوله عن ذا إلى الإفتخار الذي دل عليه قوله مفاخرا أفاده سم بن (قوله والفخور المفتخر الخ) عبارة ع ق الفخور الكثير الإفتخار والعظم في نفسه اهـ فهو أعم عليها منه بني على ما في الشارح مع المطابقة للفظ الصيغة (قوله أو سماه الخ) وقال لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى (قوله الضاحي) أي الظاهر (قوله القاع) هو المستوي من الأرض

قلن لنا ليلاى منكن أم ليلى من البشر قال: (والقول بالموجب قل ضربان كلاهما فى الفن معلومان) ● أقول: ذكر فى هذا البيت نوعا واحدا وهو القول بالموجب وبسط الكلام فيه فى كتب الأصول وهو ضربان: أحدهما أن تقع صفة فى كلام الغير كناية عن شئ أثبت له حكم فتثبتها لغيره من غير تعرض لثبوته له وانتفائه عنه نحو يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل وقد العزة ولرسوله وللمؤمنين فالأعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى تلك الصفة التى علقوا عليها الحكم لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ردا عليهم ولم يتعرض لثبوت حكم الاخراج لمن أثبت لهم العزة ولا لنفيه عنهم لأن الغرض إنما هو إبطال دعواهم إثبات الحكم المعلق على تلك الصفة لأنفسهم. الثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه كقوله:

قلت ثقلت إذ أتيت مرارا قال ثقلت كاهلى بالأيادى

حمل لفظ ثقلت الذى وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بأن ذكر متعلقه الذى هو الأيادى ومنه: ما إذا قال لك شخص أنا أعلم منك فتقول يطرق الضلال. قال: (والاطراد العطف بالآباء للشخص مطلقا على الولاء) أقول: ذكر فى هذا البيت نوعا واحدا وهو الاطراد وحقيقته أن تأتى بأسماء الممدوح أوغيره وآبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف كقوله: إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب سواء ثللت هدمت يقال ثل الله عروشهم أى هدم ملكهم والمثلول المهدوم ومنه قوله عليه الصلاة والسلام «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم». قال: [الضرب الثانى اللفظى] (منه الجناس وهو ذو تمام مع اتحاد الحرف والنظام ومماثلا دعى إن ائتلف نوعا ومستوفى إذا النوع اختلف لن يعرف الواحد إلا واحدا منخلع عن الكون تكن مشاهدا) أقول: تقدم وجه تقديم النوع المعنوى على اللفظى وأنواع اللفظى كثيرة ذكر المصنف كأصله بعضا منها الجناس وهو تشابه اللفظين فى التلفظ فيخرج

وقوله ليلاى فى إضافة ليلى إلى نفسه أولا والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ وهو أنموذج من نكت التجاهل وهى أكثر من أن يضبطها القلم (قوله معلومان) ثنى مراعاة للمعنى وهى خلاف الأكثر الذى هو مراعاة اللفظ وهى تكون بالافراد ولو قال لأهل هذا الفن معلومان لسلم مما ذكر وتقديم الظرف فى الكلامين ليس للحصر تأمل (قوله فتثبتها لغيره) أى فتثبت أنت فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشئ (قوله لثبوته له) أى ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير (قوله كناية عن فريقهم) أى مرادا بها فريقهم وليست اصطلاحية (قوله دعواهم) أى المنافقين وكذا مابعده (قوله مما يحتمله) حال من خلاف (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أولا بن (قوله على خلاف مراده) مراد الغير بثقلت حملت المؤنة والمحمول عليه الذى هو خلاف مراده تثقيل عاتقه بالأيادى والنعم (قوله بالآباء) الباء للملابسة أى العطف متلبسا بذكر الآباء وقوله للشخص حال من الآباء وقوله مطلقا حال من الشخص أى كان ممدوحا أوغيره وقوله على الولاء أى على التوالى من غير تكلف (قوله بأسماء الممدوح) الظاهر أن يقال باسم الممدوح إلا أن يعتبر عطف آبائه على الممدوح فلكل من الممدوح وآبائه اسم اه حفيد اه بن (قوله من غير تكلف) قال الفنرى المراد من التكلف فى السبك أن يقع الفصل بين الأشياء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر اه بن.

الضرب الثانى اللفظى

قال المصنف فى شرحه كل ما ذكر فى هذا الباب مختص بالتحسين اللفظى بخلاف الأول فان منه ماجمع بين الأمرين كالعكس ومحسنات اللفظ كثيرة لاتنضبط وذكرنا منها هنا سبعة تبعا للقزوينى وألحقنا فى آخر النظم ألقابا حسنة فى فصل التذنيب اه (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتالا (قوله مع اتحاد الخ) الظرف صفة لذو تمام أومتعلق بمعنى ذو تمام أى وهو تام مع الخ والمراد والحرف للجنس والمراد الحروف من كل من الكلمتين ومراده باتحاد الحرف الاتحاد فى أنواع الحروف وأعدادها وباتحاد النظام الاتحاد فى هيآتها وترتيبها (قوله ائتلف) أى اتفق (قوله لن يعرف الخ) الواحد الأول أريد به الخارج فى حقائق إيمانه عن شهود الكون والشغل به والواحد الثانى اسم من أسماء الله تعالى. والمعنى أن المنفرد عن الكون فى باطن عن إيمانه بأن لايرجو منه نفعا ولا يخشى منه ضرا لايعرف ذلك المنفرد إلا الله الواحد أى لايتكل فى أموره إلا عليه ولايشاهد فى الوجود

المترادفان ويدخل المشترك . ثم هو تام وغير تام فالتام أن يتفقا فى أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها فان كانا من نوع كاسمين سمى متماثلا نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة . ومنه مثال المصنف وإن كانا من نوعين سمى مستوفى كقوله :

مامات من كرم الزمان فانه ... يحيا لدى يحيى بن عبد الله

قال :

(ومنه ذو التركيب ذو تشابه ... خطا ومفروق بلا تشابه
وإن بهيئة الحروف اختلفا ... فهو الذى يدعونه المحرفا)

أقول : من الجناس التام المركب وهو ما كان أحد لفظيه مركبا فان اتفقا فى الخط سمى متشابها كقوله :

إذا ملك لم يكن ذاهبه ... فدعه فدولته ذاهبه

وإن لم يتفقا فى الخط سمى مفروقا كقوله :

كلكم قد أخذ الجا ... م ولاجام لنا
ما الذى ضر مدير الـ ... جام لو جاملنا

وإن اختلفا فى هيئات الحروف فقط سمى محرفا كقوله :

جبة البرد جنة البرد

والحرف المشدد فى حكم المخفف . قال :

(وناقص مع اختلاف فى العدد ... وشرط خلف النوع واحد فقد
ومع تقارب مضارعا ألف ... ومع تباعد بلاحق وصف)

أقول : الجناس الناقص ما اختلف اللفظان فيه فى أعداد الحروف إما بحرف واحد فى الأول نحو والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق أو فى الوسط نحو جدى جهدى أو فى الآخر كقوله :

سواء وإن شاهد غيره فكالهباء فى الهواء وهذا المعنى هو الذى يشير إليه قول الناظم فاخرج عن الكون فى باطنك بأن لايبقى لك تعلق فى رجاء أودفع بشئ منه ولاعظمة لما يعظم تكن أى فانك إن خرجت عن الكون تكن مشاهدا للحق تعالى بعين البصيرة ويحتمل أن يكون فى الكلام الأول قلب بأن يقدر الأول منصوبا والثانى مرفوعا فيكون المعنى لايعرف الواحد الذى هو الله تعالى أى لايؤمن به حق إيمانه إلا الواحد أى المنفرد عن الخلائق بأن لايتعلق بشئ منها وهو مستلزم للمعنى الأول اهـ ع ق (قوله المترادفان) أى تشابه المترادفين كأسد وسبع فانه فى المعنى ويخرج أيضا التشابه فى مجرد العدد نحو ضرب وعلم أو فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (قوله فى أنواع الحروف) كل واحد من التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وقوله وأعدادها خرج به نحو الساق والمساق وقوله وهيآتها خرج به نحو البرد والبرد . فان هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيان للفاعل وللمفعول فانهما على هيئتين مع اتحاد الحروف وقوله وترتيبها أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف (قوله فان كانا) أى اللفظان المتفقان فى جميع ماذكر (قوله من نوع) أى من أنواع الكلمة (قوله ويوم تقوم الساعة الخ) الأولى القيامة والثانية الواحدة من ساعات الأيام (قوله مامات الخ) أى ماذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضى فصار كالميت فى عدم ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من الكرم يحيا أى يظهر كالحى لدى أى عند يحيى بن عبد الله البرمكى وهو من عظماء أهل الوزارة فى الدولة العباسية بن عن اليعقوبى (قوله ذو تشابه خطا) أى وهو ذو تشابه أى يسمى بهذا الاسم إن اتفق اللفظان خطا هذا هو الأنسب ويفيده الشارح وإن تبادر خلافه (قوله بهيئة) أى فى هيئة (قوله ما كان أحد الخ) أى والآخر مفرد (قوله ذاهبة) أى صاحب عطاء وذاهبة أى غير باقية (قوله الجام) إناء يشرب فيه الخمر وجاملنا الأخيرة عاملنا بالجميل واللفظ الأول مركب من اسم لا وخبرها . والثانى مفرد نظرا إلى أن الضمير المتصل وإن كان منصوبا بمنزلة الجزء من الفعل (قوله وإن اختلفا الخ) هذا قسم مستقل من الجناس مقابل للتام وليس من أقسام التام خلافا لما يتبادر من الشارح وقوله فى هيآت الخ أى واتفقا فى النوع والعدد والترتيب (قوله محرفا) لانحراف إحدى الهيئتين عن هيئة الآخر (قوله جبة البرد الخ) جبة الأول بالباء . والثانى بالنون والبرد كساء مخطط أى إن الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد والشاهد فى البرد والبرد (قوله والحرف المشدد الخ) أى فهو فى هذا الباب معدود بحرف واحد لأن اللسان يرتفع عن حرفيه دفعة واحدة فيكون الاختلاف بالتشديد والتخفيف حينئذ من الاختلاف فى الهيئة فقط دون عدد الحروف (قوله وناقص) مبتدأ والمسوغ جريانه على موصوف محذوف (قوله وشرط خلف الخ) تمهيد لبيان قسمى اختلاف النوع وقوله واحد أى اختلاف واحد أى فيه وقوله فقد أى فقط (قوله مضارعا) حال من ضمير ألف أى سمى بهذا الاسم والضميران فى ألف ووصف للجناس (قوله فيه) حال من اللفظين والظرفية مجازية بمعنى التعلق وقوله فى أعداد متعلق باختلف (قوله المساق) بزيادة الميم (قوله جهدى)

يعدون من أيد عواص عواصم * وربما سمى هذا مطرفا وإما بأكثر كقولها: إن البكاء هو الشفا * من الجوى بين الجوانح
وربما سمى هذا مذيلا وإن اختلفا فى أنواعها فيشترط أن لا يقع بأكثر من حرف ثم الحرفان إن كانا متقاربين سمى مضارعا
وهو إما فى الأول نحو بينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس أو فى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه أو فى
الآخر نحو « الخيل
معقود بنواصيها الخير
إلى يوم القيامة » وإن
لم يكونا متقاربين سمى
لاحقا وهو أيضا إما
فى الأول نحو ويل
لكل همزة لمزة أو فى
الوسط نحو ذلكم
بما كنتم تفرحون فى
الأرض بغير الحق
وبما كنتم تمرحون
أو فى الآخر نحو وإذا
جاءهم أمر من الأمن
أو الخوف . قال:
(وهو جناس القلب
حيث يختلف
ترتيبها للكل والبعض
أضف
مجنحا يدعى إذا تقاسما
بيتا فكانا فاتحا وخاتما
ومع توالى الطرفين
عرفا *
مزدوجا كل جناس ألفا
تناسب اللفظين فى
اشتقاق ●
وشبهه فذاك ذو
التحاق) أقول: إذا
اختلف اللفظان فى
ترتيب الحروف سمى
جناس القلب نحو:
حسامه فتح لأوليائه
حتف لأعدائه، ويسمى قلب كل ونحو: اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا، ويسمى قلب بعض وإذا وقع أحدهما فى أول البيت والآخر فى آخره سمى مقلوبا مجنحا نحو: لاح أنوار الهدى من * كفه فى كل حال * وإذا ولى أحد المتجانسين الآخر مزدوجا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ويلحق بالجناس شيئان: أحدهما أن يجمع اللفظين اشتقاق نحو فأقم وجهك للدين القيم. والثانى أن يجمعهما المشابهة وهو ما يشبه الاشتقاق نحو «إنى لعملكم من القالين» وأشار إلى هذا بقوله تناسب البيت. قال: (ويرد التجنيس

بزيادة الهاء، وقد سبق أن المشدد فى حكم المخفف (قوله من أيد) من للتبعيض والظرف نعت لمحذوف أى سواعد كائنة من أيد أو زائدة على ما للأخفش وعواص جمع عاصية من عصاه إذا ضربه وعواصم من عصمه حفظه وحماه وتمامه: * تصول بأسياف قواض قواضب * أى يعدون أيديا ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة (قوله كقولها) أى الخنساء (قوله من الجوى) أى حرقة القلب وقوله الجوانح زيد فيه النون والحاء والجوانح هى الأضلاع التى تحت الترائب وهى مما يلى الصدر كالأضلاع مما يلى الظهر الواحدة جانحة صحاح اهـ سم بن (قوله فيشترط الخ) وإلا لبعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظ نصر ونكل (قوله الحرفان) أى اللذان وقع بينهما الاختلاف وقوله متقاربين أى فى المخرج (قوله نحو بينى الخ) والدال والطاء متقاربان لأنهما من اللسان والثنايا العليا وكذا الهاء والهمزة لأنهما من أقصى الحلق وكذا اللام والراء لأنهما من الحنك واللسان والدامس المظلم والطامس مراد به مطموس العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد (قوله همزة لمزة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد فالهاء واللام متباعدان لما علمت (قوله نحو ذلكم الخ) قال السعد فى عدم تقارب الفاء والميم نظر فإنهما شفويتان وإن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث يدغم أحدهما فى الآخر فالهاء والهمزة ليسا كذلك اهـ (قوله وإذا جاءهم الخ) فى عدم تقارب الراء والنون نظر لأنهما من حروف الذلاقة التى يجمعها قولك مر بنفل وهى تخرج من طرف اللسان فهما يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجرمى أن مخرجهما واحد. ويجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفخيم والنون من صفاتها الترقيق نزلا لتباعدهما فى الصفة منزلة المتباعدين فى المخرج (قوله وهو) أى الجناس (قوله للكل) متعلق بأضف ومفعوله محذوف أى أضف اختلاف الترتيب (قوله تقاسما) أى اللفظان المتجانسان جناس القلب (قوله فكانا الخ) أى فكان أحدهما فاتحا والآخر خاتما قاله المصنف (قوله الطرفين) أى المتجانسين سواء كان جناسهما مقلوبا أو تاما أو غير ذلك (قوله تناسب) مبتدأ خبره جملة فذاك وباشتقاق وشبهه متعلق بتناسب والباء للسببية ومتعلق التحاق محذوف أى بالجناس (قوله إذا اختلف اللفظان الخ) بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى أحد اللفظين بعض الحروف وأخر فى اللفظ (قوله حسامه الخ) أى سيفه نصر لأتباعه وموت لأعدائه (قوله قلب كل الخ) لانعكاس ترتيب الحروف كلها قاله السعد أى الحروف التى يتأتى فيها الانعكاس فلا ترد التاء (قوله عوراتنا) جمع عورة وهى الفعلة القبيحة وروعاتنا جمع روعة وهى الخوف (قوله أحدهما) أى المتجانسين جناس القلب (قوله سمى) أى تجنيس القلب وقوله مجنحا لأن اللفظين بمنزلة الجناحين للطائر (قوله لاح الخ) من مجزوء الرمل وآخر الشطر الأول من (قوله المتجانسين) أى مطلقا كما مر (قوله وجئتك الخ) هذا من التجنيس اللاحق وأمثلة الأقسام الأخر ظاهرة مما سبق (قوله اشتقاق) وهو توافق الكلمتين فى الحروف الأصول مع الاتفاق فى أصل المعنى (قوله فأقم الخ) فإنهما مشتقان من قام يقوم (قوله ما يشبه) أى اتفاق يشبه (قوله نحو قال الخ)

بالاشارة من غير أن يذكر فى العبارة ومنه رد عجز اللفظ على صدر فى نثر بفقرة جلا مكتنفا والنظم الأول أو الا آخر مصراع فما قبل تلا مكررا مجانسا وما التحق يأتى كتخشى الناس والله أحق) أقول : من أنواع الجناس جناس الاشارة بأن يكون أحد اللفظين غير مصرح به كقولك فى رجل يسمى أسدا فر الأسد من اسمه ومن أنواع الجناس اللفظى رد العجز على الصدر فى النثر أن يجعل أحد اللفظين فى أول الفقرة والآخر فى آخرها وهذا معنى قوله مكتنفا نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه وفى النظم أن يكون أحدهما فى آخر البيت والآخر فى صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى وكله داخل تحت قوله قبل . كقوله :

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه
وليس إلى داعى الندى بسريع

وقوله مكررا البيت يعنى أن رد العجز على الصدر يأتى تارة مكررا وتارة مجانسا وتارة ملحقا وصور ذلك فى الأصل . قال :

[فصل فى السجع] (والسجع فى فواصل فى النثر مشبهة قافية فى الشعر ضروبه ثلاثة فى الفن مطرف مع اختلاف الوزن مرصع ان كان ما فى الثانيه أوجله على وفاق الماضيه وما سواه المتواز قادر ككسرو مرفوعة فى الذكر) أقول : من الجناس اللفظى السجع وهو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد وهذا معنى قول السكاكى هو فى النثر كالقافية فى الشعر وهو ثلاثة أضرب : الأول المطرف

فالأول من القول والثانى من النقل (قوله بالاشارة) أى إلى أحد لفظيه بما يدل عليه وقوله من غير أن يذكر أى ذلك اللفظ المجانس المذكور (قوله ومنه) أى اللفظى (قوله بفقرة) متعلق بجلا بمعنى ظهر والباء بمعنى فى وضميره يعود لرد المذكور ومكتنفا حال من فاعل جلا أى محيطا بالفقرة من الأول والآخر هذا هو الأقرب (قوله والنظم الخ) أى وهو فى النظم أن يكون الأول أول المصراع الآخر فما قبل ذلك الأول أى والآخر آخر المصراع المذكور وقوله ماتلا أى يكون أول المصراع الأخير ماقبله وتبعه فى المكان والمقصود التكملة هذا هو الأقرب (قوله مكررا) وما عطف عليه حال من فاعل يأتى الراجع إلى الرد المذكور وما نكرة موصوفة (قوله جناس الاشارة) ولا يكون إلا تاما (قوله من اسمه) أى مسمى اسمه الأصلى (قوله وكله) أى ماعدا ما فى صدر المصراع الثانى للعلم بأن المراد ما قبل أول المصراع الثانى (قوله يلطم) بكسر الطاء فهو من باب ضرب كما فى المصباح وقوله داعى الندى أى الذى يدعوه إلى الندى ويأمره أن يتصف به لينال علو الرتبة (قوله مكررا) بأن يكون اللفظان المذكوران مكررين كما فى المثال والبيت وقوله مجانسا بأن يكون اللفظان متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل وقوله ملحقا بأن يكون اللفظان ملحقين بالمتجانسين بحيث يجمعهما اشتقاق أو شبهه نحو - استغفروا ربكم إنه كان غفارا - ونحو - قال إنى لعملكم من القالين (قوله وصور ذلك الخ) صور النثر أربعة يجريان فى الأربعة المذكورة وصور النظم ست عشرة بضرب الأربعة المذكورة فى كون أحد اللفظين الذى ليس فى الآخر إما فى أول المصراع الثانى أو آخر المصراع الأول وحشوه أو أوله لجملة الصور عشرون وجميع أمثلتها فى الأصل والمطول فلا داعى إلى التطويل بذكرها .

[فصل : فى السجع] قال اليعقوبى وههنا أربعة ألفاظ ينبغى استحضار مسمياتها ليزول الالتباس فى كثرة دورها على الألسن : السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لأخرى والفقرة مثلها ان شرط فيها مقارنتها لأخرى وإلا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أم لا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الأخيرة من السجع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لأخرى اهـ بن (قوله والسجع) مبتدأ خبره فواصل فى وصرف المجرور للضرورة وفى النثر صفة كاشفة لفواصل ومشبهة بالجر صفة ثانية وقافية مفعول مشبهة وفى الشعر صفة لقافية . والمعنى السجع حاصل فى فواصل اثنتين فأكثر وهو تواطؤها على حرف واحد وهذه الفواصل مشبهة لحصول السجع فيها قافية فى الشعر هذا هو الأقرب (قوله الوزن) أى وزن أواخر القرائن (قوله على وفاق الماضية) أى وزنا وتقفية (قوله وماسواها) أى ماسوى ماذكر من المطرف والمرصع وهو الذى ليس فيه اختلاف الفاصلتين كما فى المطرف ولا اتفاق لفظات القرينتين كلا أو جلا كما فى المرصع بل فيه اتفاق الفاصلتين فى الوزن مع اختلاف نصف لفظات القرينتين فأكثر فى الوزن أو التقفية عق (قوله فى الذكر) حال من سرر مرفوعة لأن المقصود اللفظ (قوله من الجناس اللفظى) المناسب من الضرب اللفظى إذ لا ينطبق عليه تعريف الجناس الذى قدمه ولم يعده غيره منه (قوله وهذا معنى الخ) يعنى أن هذا مقصود

أن كانا مختلفين فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا. والثانى المرصع وهو ما استوت فواصله فى الوزن والتقفية وكان كل ما فى إحدى القرينتين أو جله من الألفاظ مثل ما يقابله من الأخرى كقول الحريرى: فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ويقرع الأسماع بزواجر وعظه. الثالث التوازى وهو أن تستوى الفاصلتان فى اللفظ ولم توافق سائر ألفاظ إحـــداهما ولا جلّ مايقابلها من أختها فى الوزن والتقفية نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة . قال : (أبلغ ذاك مستوفيا ترى أخرى القرينتين فيه أكثرا والعكس أن يكثر فليس يحسن ومطلقا أعجازها تسكن وجعل سجع كل شطر غير ما فى الآخر التشطير عند العلما)

أقول: القرينة طائفة من الكلام مشتملة على الفاصلة سميت بذلك لأنها مقارنة لصاحبتها وأحسن السجع ماتساوت فيه فقرته الثانية نحو فى سدر مخضود وطلح منضود ثم ما طالت فقرته الثانية نحو والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى والثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن أن يؤتى بعد فقرة بفقرة أخرى قصر منها كثيرا والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز كقوله : ما أبعد ما فات وما أقرب ما هو آت ، قيل السجع غير مختص بالنثر بل يكون فى النظم كقوله: تجلى به رشدى وأثرت به يدى وفاض به ثمدى وأورى به زندى ومنه على هذا القول ما ذكر المصنف. وهو المسمى بالتشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لأختها كقوله : تدبير معتصم بالله منتقم مرتغب

كلام السكاكى ومحصوله وإلا فالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر أعنى توافق الفاصلتين فى الحرف الأخير وعلى كلام السكاكى هو نفس اللفظ المتواطى• الآخر فى أواخر الفقر قاله السعد وقوله مقصود الخ يعنى أن تسمية الفاصلة سجعا إنما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فعاد الحاصل إلى أن العلة التى أوجبت التسمية هى المسماة فى الحقيقة وفى القصد قاله بن عن اليعقوبى (قوله ان كانا) أى اللفظان الأخيران من القرينتين (قوله نحو ما لكم الخ) فان الفاصلة الأولى على وزن فعالا والثانية على وزن أفعالا ومعنى لا ترجون لله وقارا لا تخافون عظمة الله والأطوار جمع طور أى وقد خلقكم مراتب أولا عناصر ثم مركبات لتغذى الانسان ثم نطفا ثم علقا ثم مضغا ثم عظاما ولحوما ثم أنشأكم خلقا آخر اه بن (قوله مثل ما فى الأخرى) أى فى الوزن والتقفية كما مر (قوله يطبع الأسجاع الخ) قال ع ق شبه تزيين السجع بمصاحبة خيار الألفاظ بجعل الحلى مطبوعا بالجواهر فعبر بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اه وقوله ويقرع الأسماع الخ شبه الأسماع بالأبواب تقرع بالأصابع لتفتح فعبر بما ذكر على طريق الاستعارة بالكناية اه بن (قوله فى اللفظ) أى فى وزن اللفظ وتقفيته (قوله نحو فيها الخ) فقد اتفق الفاصلتان فى الوزن والتقفية دون غيرهما لاختلاف سرر وأكواب فى كل من الوزن والتقفية والسرر جمع سرير ومرفوعة عالية والأكواب جمع كوب وهو كوز لا عروة له موضوعة أى على حافات العيون معدة لشربهم بن (قوله فما ترى) بالبناء للفاعل والقرينتين مفعول أول والأخرى بدل منه وأكثر مفعول ثان وفى نسخة: فما ترى. أخرى القرينتين فيه أكثرا. وهى أقرب (قوله والعكس) هو قصر الثانية عن الأولى وقوله أن يكثر أى بأن تقصر الثانية قصرا بينا بالبداهة (وقوله ومطلقا) صفة لمحذوف مفعول لتسكن أى تسكن أعجاز القرائن تسكينا مطلقا عن التقييد باتحاد إعراب الأعجاز هذا هو الأقرب . وحاصل المعنى أنه يرتكب تسكين أعجاز القرائن مطلقا أى سواء كانت متحدة الاعراب أولا وبذلك تكثر الأسجاع ويسهل تحصيلها (قوله كل شطر) مبتدأ خبره غير والجملة فى محل المفعول الثانى لجعل المضاف إلى الأول بعد حذف الفاعل والرابط محذوف أى كل شطر من بيته والتشطير خبر جعل أى وجعلك السجع كل شطر من بيته غير ما فى الآخر التشطير . وحاصل المعنى أنك ان جعلت فى كل شطر من شطرى البيت سجعا غير السجع الذى فى الآخر من حيث البناء على الحرف الذى حصل به تشابه الأواخر فذلك الجعل هو المسمى بالتشطير وهو مبنى على أن السجع لا يختص بالنثر كما سيفيده الشارح (قوله مشتملة على ألفاظ) لا فائدة فيه فلو حذفه وقال مزاوجة لأخرى لأصاب (قوله فى سدر) هو شجر النبق مخضود أى لا شوك له كأنه خضد أى قطع شوكه والطلح شجر الموز أو شجر كطلح الدنيا له ثمر حلو منضود أى نضد بالحمل من أسفله إلى أعلاه فى الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض بن (قوله خذوه) إلى صلوه ثلاث قرائن وصلوه من التصلية أى الاحراق (قوله مبنية على الخ) أى ولو اختلفت حركة الآخر كما فى المثال (قوله سجعة مخالفة الخ) فى تسمية الشطر سجعة مجاز من تسمية الكل باسم جزئه إذ هو ليس سجعة بل مشتمل على سجعتين أفاده السعد (قوله وأثرت) اى صارت ذات ثروة؛ وقوله ثمدى هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال وقوله وأورى أى صار ذا ورى أى نار (قوله بالله) متعلق بمعتصم وكذا غيره. من الظروف متعلق بسابقه وقوله

له مرتقب فى الله مرتقب فمن سجع الشطر الأول مبنى على الميم والثانى على الباء . قال : [فصل فى الموازنة]

(ثم الموازنة وهى التسويه لفاصل فى الوزن لا فى التقفيه وهى المماثلة حيث يتفق فى الوزن لفظ فقرتيها فاستفق والقلب والتشريع والتزام ما قبل الروىّ ذكره لن يلزما) . (١٧٧) أقول: من أنواع اللفظى الموازنة وهى تساوى الفاصلتين فى الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابىّ مبثوثة فإن كان ما فى إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فى الوزن خص باسم المماثلة نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله:

مها الوحش إلا أن هاتا أوانس
قنا الخط إلا أن تلك ذوابل

ومنها القلب وهو قلب حروف الكلام على ترتيب بحيث لو افتتح من آخره إلى أوله لخرج النظم الأول بعينه نحو كل فى فلك وربك فكبر فإنه يقرأ من آخره كما يقرأ من أوله. ومنها التشريع وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما كقوله :

ياخاطب الدنيا الدنية إنها
شرك الردى وقرارة الأكدار

ومنها لزوم ما لا يلزم وهو أن يجيء قبل حرف الروىّ أو ما فى معناه من الفاصلة ما ليس بلازم للسجع نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر قال فى الأصل وأصل الحسن فى ذلك كله أن تكون الألفاظ تابعة للمعانى دون العكس . قال :

[السرقات] (وأخذ شاعر كلاما سبقه هو الذى يدعونه بالسرقه وكل ما قرر فى الألباب أو عادة فليس من ذا الباب)

أقول : السرقة أن يأخذ الشاعر كلام شاعر تقدم عليه واتفاق

مرتقب فى الله أى راغب فيما يقربه من رضوانه وقوله مرتقب أى منتظر ثوابه وخائف عقابه .

[فصل : فى الموازنة] (قوله وهى التسوية لفاصل) أى مع فاصلة أخرى وفاصل ترخيم فاصلة للضرورة (قوله لا فى التقفية) ظاهره أنه يجب فى الموازنة عدم تساوى الفاصلتين فى التقفية ويحتمل أنه يريد أنه يشترط فيها التساوى فى الوزن ولا يشترط التساوى فى التقفية وهو رأى ابن الأثير (قوله وهى المماثلة) أى هذه الموازنة بناء على أنه لا يشترط فيها عدم الاتفاق فى التقفية بل و بناء على الاشتراط تختص باسم المماثلة حين يتفق الخ ع ق (قوله لفظ فقرتيها) أى أو أكثره (قوله والقلب) أى ومن اللفظى القلب (قوله قبل الروى) متعلق بذكره ولن يلزما خبر ذكره والجملة صلة ما (قوله الفاصلتين) أى الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو المصراعين (قوله نحو ونمارق الخ) فإن مصفوفة ومبثوثة متساويتان فى الوزن لا فى التقفية إذ الأولى على الفاء والثانية على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث فى القافية على ما بين فى موضعه والنمارق جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها وهى الوسادة الصغيرة والزرابى البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة أى مبسوطة (قوله فى الوزن) أى سواء كان مماثله فى التقفية أولا (قوله وآتيناهما الخ) فلا مخالفة فى الوزن بين الفقرتين إلا فى الفعلين والمستبين البليغ البيان فيما أتى فيه من الحدود والأحكام وغيرهما (قوله مها الوحش) جمع مهاة وهى البقرة الوحشية وهاتا أى هذه النساء وتلك أى القنا وذوابل من الذبول ضد النعومة والنضارة (قوله وهو قلب حروف الخ) المناسب كون حروف لكونه المأخوذ من كلام غيره ولكن ما قاله لا يناسب ما بعده ثم رأيت فى نسخة وهو أن يكون حروف الخ (قوله ويصح المعنى الخ) ويغنى عن ذكر صحة الوزن ذكر القافيتين إذ لا يتصور البناء على قافيتين إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما (قوله ياخاطب الخ) فإن وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثامن من الكامل وإن وقفت على الأكدار فهو من الضرب الثانى منه وخاطب من خاطب المرأة وشرك الردى حبالة الهلاك وقرارة الأكدار مقرّ الكدرات (قوله حرف الروى) الاضافة بيانية وهو حرف بنيت عليه القصيدة ونسبت إليه فيقال قصيدة لامية مثلا (قوله نحو فأما اليتيم الخ) فالراء بمنزلة حرف الروى ومجىء الهاء قبلها فى الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة السجع بدونها نحو فلا تنهر ولا تسخر (قوله فى ذلك كله) أى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (قوله دون العكس) أى لا تكون المعانى توابع الألفاظ بأن يؤتى بألفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت كما يفعل بعض المتأخرين من الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تترك المعانى على سجيتها فتطلب لنفسها ألفاظا تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة و يتميز الكامل عن القاصر قاله السعد .

السرقات

(قوله سبقه) أى سبق هذا الكلام الشاعر بمعنى تقدم على نظمه الذى أخذ فيه (قوله وكل ما قرر)

القائلين إن كان فى الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء فلا يدعى سرقته ومثله وجه الدلالة المشترك فى معرفته لتقرره فى العقول والعادات وإن لم يشترك الناس فى معرفة وجه الدلالة جاز أن يدعى فيه السبق والزيادة بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل بأن يقال المراد أحدهما على الآخر أو نقص عنه وهذا قسمان كما سيأتى آنفا . قال : (والسرقات عندهم قسمان خفية جلية فالثانى تضمن المعنى جميعا مسجلا أردؤه انتحال ما قد نقلا بحاله وألحقوا المرادفا به ويدعى ما آتى مخالفا لنظمه إغارة وحمدا حيث من السابق كان أجودا وأخذه المعنى مجردا دعى سلخا وإلماما وتقسيما فمى)

أقول : السرقة قسمان خفية وجلية أى ظاهرة فالأولى تأتى والثانية أن يؤخذ المعنى كله إما بلفظه كله أو بعضه أو وحده وهذا معنى قوله مسجلا فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير سمى انتحالا ونسخا وهو مذموم وهذا معنى قوله : أردؤه انتحال ما قد نقلا بحاله كما حكى عن عبد الله ابن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس :

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته على طرف الهجران إن كان يعقل

ويركب حد السيف من أن تضيمه إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل

فإنهما من قصيدة لمعن أولها :

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل على أينا تعدو المنية أول

وفى معناه أن يبدل بالكلمات أو بعضها ما يرادفها وهذا معنى قوله : وألحقوا المرادفا به وإن كان مع تغيير لنظمه أو أخذ بعض اللفظ سمى إغارة ومسخا فإن كان الثانى أبلغ لاختصاصه بفضيلة فممدوح كقول بشار : من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج [illegible]

أى من المعانى وألفاظها. وقوله أو عادة أو بمعنى الواو وهو من عطف المؤكد لأن التقرر فى العقول عموما يستلزم التقرر عادة والعكس وقوله فليس الخ أى فليس أخذه من هذا الباب أفاده ع ق (قوله القائلين) على لفظ التثنية (قوله فى الغرض على العموم) أى الكائن على العموم أى فى الغرض المعلم للناس بأن يشترك الناس فى معرفته له جرى أى مع الاختلاف على وجه الدلالة أخذا من المقابلة بين (قوله ومثله وجه الدلالة الخ) أى مثل الغرض العام وجه الدلالة أى فى كون الاتفاق فيه لا يعد سرقة ووجه الدلالة كالتشبيه والمجاز والكناية وذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن تثبت له تلك الصفة كوصف الجواد بالتهلل عند ورود السائلين والبخيل بالعبوس عند ذلك مع سعة المال (قوله المشترك فى معرفته) كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر وقوله لتقرر الخ علة لقوله ومثله (قوله أن يدعى فيه السبق) أى فيحكم بأنه سرقة (قوله تضمين المعنى) أى أن يتضمن كلام اللاحق معنى كلام السابق (قوله انتحال ما الخ) أى ادعاء اللاحق ما نقله بعينه من السابق ولفظ انتحال وإن أريد منه مجرد الادعاء إشارة إلى اسم هذا القسم كما سيذكره الشارح (قوله وألحقوا المرادفا به) أى وألحقوا بهذا القسم فى القبح وهو ما لم يتغير فيه نظم ولا لفظ ما تغير فيه اللفظ بالمرادف مع بقاء النظم والمعنى لأن التغيير بالمرادف سهل فهو كلا تغيير ع ق (قوله ما آتى) أى كلام آتى أى أى أحد كلام وقوله لنظمه أى لنظم كلام السابق (قوله من السابق) متعلق بأجود أو ضمير كان كضمير حمدا يرجع لما آتى (قوله مجردا) أى عن جميع اللفظ المرادف (قوله لنظمه) أى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (قوله ابن الزبير) كأمير وله الزبير الشاعر المعروف وليس هو الصحابى المعروف له ع ق (قوله انه فعل الخ) فقد حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزنى فأنشد قصيدته التى أولها :

لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل على أينا تعدو المنية أول

حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله وقال ألم تخبرنى أنهما لك فقال اللفظ له والمعنى لى وبعد فهو أخى من الرضاعة وأنا أحق بشعره قاله السعد (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن قاله بن (قوله لم تنصف أخاك) أى لم تعطه الانصاف ولم توفه حقوقه والمراد أخو الصداقة أو النسب وقوله على طرف الهجران أى هاجرا لك متبدلا بك وبأخوتك وإضافة طرف إلى الهجران بكسر الهاء بيانية وقوله ويركب الخ أى يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها وقوله من أن تضيمه أى بدلا من أن تظلمه وقوله من شفرة السيف أى من ركوب حد السيف وتحمل المشاق وقوله مزحل أى مبعد (قوله وفى معناه) أى معنى أخذ اللفظ من غير تغيير النظم (قوله وإن كان) أى أخذ اللفظ (قوله أو أخذ بعض اللفظ) بلفظ الماضى عطف على كان وأخذ البعض أعم من أن يكون مع تغيير النظم أم لا فهاتان صورتان تضم إليهما صورة أخذ اللفظ كله وتضرب الثلاثة فى الثلاث الآتية تبلغ الأقسام تسعة والأمثلة الآتية كلها لما إذا كان المأخوذ البعض لحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى (قوله من راقب) أى حاذر والفاتك الشجاع القتال واللهج الحريص على القتل

وقول سلم : من راقب الناس مات غما وفاز باللذة الجسور وإن كان دونه فمذموم كقول أبي تمام : هيهات لا يأتي الزمان بمثله
إن الزمان بمثله لبخيل وقول أبي الطيب : أعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا وإن كان مثله فأبعد من
الذم والفضل للأول كقول أبي تمام : لو حار مرتاد المنية لم يجد إلا الفراق على النفوس دليلا وقول أبي الطيب :
لولا مفارقة الأحباب ما وجدت
لها المنايا إلى أرواحنا سبلا
وإن أخذ المعنى وحده سمي إلماما وسلخا وقوله وتقسيما تمي أي اضبط تقسيما تقدم آنفا وهو ثلاثة أقسام أيضا وأمثلتها بالأصل . قال :

[السرقة الخفية]

(وما سوى الظاهر أن يغيرا
معنى بوجه ما ومحمودا يرى
لنقل او خلط شمول الثاني
وقلب او تشابه المعاني
أحواله بحسب الخفاء
تفاضلت في الحسن والثناء)

أقول : هذا هو القسم الثاني وهو السرقة الخفية وهو أن يغير المعنى بوجه لطيف بحيث لا يظهر أنه مسروق إلا بعد تأمل وهو محمود وتغيير المعنى من وجوه : منها نقله وهو أن ينقل المعنى إلى محل آخر كقول البحتري :
سلبوا وأشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا وقول أبي الطيب : يبس النجيع عليه وهو مجرد
من غمده فكأنما هو مغمد ومنها أن يضاف إلى المعنى ما يحسنه وهو المراد بالخلط كقول الأفوه : وترى الطير على آثارنا
رأي عين ثقة أن ستمار وقول أبي تمام : وقد ظللت عقبان أعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل أقامت على الرايات حتى كأنها
من الجيش إلا أنها لم تقاتل ومنها أن يكون معنى الثاني أشمل كقول جرير : إذا غضبت عليك بنو تميم

(قوله وقول سلم من الخ) فبيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا وقوله غما مفعول له أو تمييز والجسور الشديد الجراءة (قوله دونه) أي لفوات فضله (قوله أعدى الزمان الخ) يعني تعلم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه إلى الزمان وقوله فسخا به أي أخرجه من العدم إلى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لأن سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وإنما المراد سخا به علي وأسعدني بضمي إليه وهداني له لما أعدى سخاؤه قاله السعد وقوله فاسد الناسب غير مقبول لأنه غلو لم يوجد فيه ما يقرب إلى الصحة أفاده بن وقوله ولقد يكون الخ فهذا المصراع مأخوذ من المصراع الثاني من بيت أبي تمام لكن مصراع أبي تمام أجود سبكا (قوله لو حار) أي تحير في التوصل إلى إهلاك النفوس وقوله مرتاد المنية أي الطالب الذي هو المنية على أنها إضافة بيان (قوله لولا مفارقة الخ) الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبذل النفوس بالأرواح (قوله إلماما) من ألم بالمنزل نزل به والمناسبة ظاهرة وقوله سلخا هو كشط الجلد من الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جلدا وألبسه آخر فإن اللفظ من المعنى بمنزلة اللباس (قوله تقدم آنفا) أي تقدم الرمز إليه في تقسيمه حيث قال وحمدا حيث من السابق الخ فإنه يفهم منه أنه إذا لم يكن الثاني أجود لم يمدح وهو يشمل الأدنى والمساوي هذا ما يفيده ع ق وهو المتعين في بيان كلام الشارح ولا ينبغي أن يراد تقدم التقسيم الصريح الذي في الشارح لأنه بصدد حل المصنف وقد جعل التقديم بالنسبة للمصنف وهو لم يتقدم منه تقسيم صريح تأمل (قوله وهو ثلاثة أقسام أيضا) والثلاثة هي كون الثاني أبلغ من الأول أو دونه أو مثله وقوله وأمثلتها بالأصل يضيق المقام عن إيرادها مع عدم كبير الفائدة .

السرقة الخفية

(قوله أن يغير معنى) أي أن يغير الآخذ المعنى الأول وقوله لنقل الخ أي والتغيير يتنوع لنقل الخ أي لكونه يكون من جهة النقل هذا ما يفيده الشارح (قوله أحواله) أي الأخذ ع ق (قوله أن ينقل المعنى) أي من موصوف إلى آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) أي ثيابهم وقوله فكأنهم الخ أي لأن الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم (قوله النجيع) قال في المختار والنجيع من الدم ما كان يضرب إلى سواد وقال الأصمعي دم الجوف خاصة قاله بن وقوله عليه أي على السيف وقوله فكأنما الخ لأن الدم اليابس بمنزلة غمد له فقد نقل المعنى من الجرحى والقتلى إلى السيف (قوله إلى المعنى) أل للجنس الصادق بالبعض لأن المراد بعض المعنى فالخلط هو أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه كما في الأصل (قوله على آثارنا) جمع أثر بمعنى العلم أي مستعلية على أعلامنا متوقعة فوقها فتكون الأعلام مظللة بها نقله بن عن الأطول وقوله رأي عين مصدر مؤكد لترى أي عيان ومشاهدة وقوله ثقة حال أي واثقة أو مفعول له لما تضمنه قوله على آثارنا أي كائنة على آثارنا لوثوقها وقوله ستمار أي ستطعم من لحوم من نقتلهم (قوله وقد ظللت) أي ألقى عليها الظل وصارت ذوات ظل وقوله عقبان أعلامه من إضافة المشبه به إلى المشبه أي أعلامه التي هي كالعقبان في تلونها وضخامتها وقوله نواهل من نهل إذا روي نقيض عطش وقوله أقامت أي عقبان الطير وقوله مع الرايات أي الأعلام وإنما أقامت وثوقا بأنها ستطعم لحم القتلى فإن أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأي عين ولا من معنى قوله ثقة أن ستمار لكن

وجدت الناس كلهم غضابا وقول أبي نواس: ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد ومنها القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول كقول أبي الشيص: أجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوّم وقول أبي الطيب: أأحبه وأحب فيه ملامة إن الملامة فيه من أعدائه ومنها أن يتشابه المعنيان كقول جرير : فلا يمنعك من أرب لحاهم سواء ذو العمائم والخمار وقول أبي الطيب : ومن في كفه منهم قناة (١٨٠) كمن في كفه منهم خضاب ثم إنّ تفاضل السرقة في الحسن والقبول بحسب مراتب الخفاء فكلما كانت أشدّ خفاء كانت أقرب للقبول ولابدّ من العلم بأن الثاني أخذ من الأول إما بإخباره عن نفسه أو بغير ذلك لجواز أن يكون الاتفاق من قبيل توارد الخاطر أي بمجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ فإذا لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل قال فلان كذا وسبقه إليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق قال :

[الاقتباس]

(الاقتباس أن يضمن الكلام
قرآنا او حديث سيد الأنام
والاقتباس عندهم ضربان
محوّل وثابت المعاني
وجائز لوزن او سواه
تغيير نزر اللفظ لامعناه)

أقول : الاقتباس في الاصطلاح تضمين الكلام نثرا أو نظما شيئا من القرآن أو الحديث لاعلى أنه منه كقول الحريري : فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب وقول الآخر : ● لكن إن كنت أزمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وإن تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل وقول الحريري: قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه وقول ابن عباد : قال لي إن رقيبي سيئ الخلق فداره قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره وهو ضربان ما لم ينتقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كما تقدّم وهو المراد بثابت المعاني وخلافه وهو المراد بالمحوّل أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كقوله : لئن أخطأت في مدحيـك ما أخطأت في منعي لقد أنزلت حاجاتي

زاد عليه بقوله إلا أنها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبالاقامة المذكورة يتم معنى قوله إلا أنها الخ (قوله وجدت الناس) لأنهم يقومون مقام الناس كلهم (قوله ليس على الخ) فإنه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل معنى من بيت جرير (قوله أأحبه) الاستفهام للانكار والانكار باعتبار القيد الذي هو الحال أعني قوله وأحب الخ على تجويزهم واو الحال في المضارع المثبت كما هو رأي البعض أو على حذف المبتدإ أي وأنا أحب وقوله إن الملامة الخ أي وما يصدر عن عدو المحبوب يكون مبغوضا وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص لكن كل منهما باعتبار آخر ولهذا قالوا الأحسن في بيان النوع أن يبين السبب (قوله المعنيان) أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني (قوله من أرب) أي حاجة وقوله لحاهم جمع لحية يعني كونهم في صورة الرجال وقوله سواء الخ يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف (قوله كانت أقرب الخ) لكونها أبعد عن الاتباع وأدخل في الابتداع (قوله ولابدّ من العلم الخ) أي ولابدّ فيما يذكر في الظاهر وغيره من ادّعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالأسامي المذكورة من العلم الخ (قوله أو بغير ذلك) بأن يعلم أنه كان يحفظ القول حين نظم (قوله لجواز الخ) علة لمحذوف أي وإلا فلا يحكم بشيء من ذلك لجواز الخ (قوله الاتفاق) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى وحده .

الاقتباس

يطلق لغة على أخذ النار باضافته لها وعلى استفادة العلم كذلك والمناسبة ظاهرة (قوله أن يضمن الخ) أي يؤتى فيه بما ذكر (قوله نزر) أي قليل (قوله لامعناه) قال عق كان من حقه إسقاط قوله لامعناه لأنه إن أراد بتغيير المعنى أن ينقل الكلام لمعنى لا يصح ولو بالتجوز فهذا معلوم لأنه كذب محض وان أراد به أن ينقل الكلام عن معناه إلى معنى يصح فيه بالتجوز فهذا ينافيه ما تقدّم من جواز تحويله إلى محل آخر اهـ (قوله لاعلى أنه منه) أي لا على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث يعني على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام قال الله كذا وقال النبي كذا ونحو ذلك فإنه لا يكون اقتباسا قاله السعد وأتى بالعناية إشارة لانصباب النفي على القيد وهو كونه منه لاعلى القيد وهو الوجه والطريق أفاده بن (قوله كقول الحريري الخ) مثل بأربعة أمثلة لأنه إما من القرآن أو الحديث وكل منهما إما من النثر أو النظم (قوله أزمعت) أي عزمت (قوله شاهت الوجوه) أي قبحت وهو لفظ الحديث على ما روى أنه لما اشتدّ الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الحصى فرمى بها وجه المشركين وقال شاهت الوجوه وقوله وقبح بالبناء للمفعول أي لعن من قبحه الله من باب منع أي أبعده عن الخير واللكع اللئيم (قوله قال) أي الحبيب وقوله فداره من المداراة وهي الملاطفة والمخادعة (قوله وجهك الخ) اقتباس من قوله صلى الله عليه وسلم «حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات» أي أحيطت يعني لابد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لابد لطالب الجنة من تحمل مشاق التكليف (قوله لقد أنزلت الخ) مقتبس من قوله تعالى - ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع -

قد كان ماخفت أن يكونا   ولا بأس بتغيير يسير للوزن أوغيره وهو مراده بالنزر كقوله :   بواد غير ذي زرع

إنا إلى الله راجعونا   وقوله لامعناه أي لايجوز تغيير معنى اللفظ . قال :

(والأخذ من شعر بعزو ماخفى تضمينهم وماعلى الأصل نفى لنكتة أجمله واغتفرا يسير تغيير ومامنه يرى بيتا فأعلى باستعانة عرف وشطرا اوأدنى بإبداع ألف)

أقول : التضمين اصطلاحا أن يضمن الشعر شيئا من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهورا عند البلغاء، كقوله :

على أنى سأنشد يوم بيعى   أضاعونى وأىّ فتى أضاعوا

وأحسنه مازاد على الأول لنكتة كالتورية والتشبيه فى قوله :

إذا الوهم أبدى لى لماها وثغرها   تذكرت مابين العذيب وبارق

ويذكرنى من قدها ومدامعى   مجرّ عوالينا ومجرى السوابق

واغتفر التغيير اليسير ويسمى تضمين البيت فأكثر استعانة وتضمين المصراع فمادونه إبداعا ورفوا . قال : (والعقد نثر النظم لابالاقتباس   والحل نثر النظم فاعرف القياس

واشترطوا الشهرة فى الكلام   المنع أصل مذهب الامام) أقول : العقد هو نظم النثر لاعلى طريق الاقتباس كقوله :

لكن معناه فى القرآن واد لاماء فيه ولانبات وقد نقله الشاعر إلى رجل لاخير فيه ولانفع (قوله بتغيير) أى لبعض قليل من اللفظ المقتبس وقوله وهو أى التغيير أى متعلقه بكسر اللام وهو البعض القليل (قوله قد كان) أى وقع (قوله أى لايجوز الخ) حل لظاهر المصنف وقد علمت مافيه .

التضمين والحل والعقد

(قوله بعزو) أى معه كما يفيده الشارح (قوله بيتا) أى تضمين بيت وكذا فيما بعد (قوله شيئا من الخ) بيتا كان أومافوقه أومصراعا أومادونه (قوله مع التنبيه عليه) أى على أنه من شعر الغير و بقيد التنبيه ومايقوم مقامه من الشهرة يتميز عن السرقة (قوله كقوله) أى الحريرى يحكى ماقاله الغلام الذى عرضه أبوزيد للبيع (قوله على أنى الخ) المصراع الثانى للعرجى بسكون الراء وتمامه ✲ ليوم كريهة وسداد ثغر ✲ اللام فى ليوم لام التوقيت بمعنى فى واليوم بمعنى الوقت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سدّه بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أى أضاعونى فى وقت الحرب وزمان سدّ الثغر ولم يراعوا حقى حال كونهم أحوج ما كانوا إلىّ وأىّ فتى أضاعوا أى أضاعوا فتى كاملا وفيه تنديم وتخطئة لهم أفاده السعد (قوله أبدى) أى أظهر ولماها سمرة شفتيها ويذكرنى من الاذكار وفاعله يعود إلى الوهم ومجرّ مفعول ثان ليذكرنى وقوله :

تذكرت مابين العذيب وبارق   مجرّ عوالينا ومجرى السوابق

مطلع قصيدة لأبى الطيب والعذيب والبارق موضعان ومابين ظرف للتذكر أوللمجر أوللمجرى اتساعا فى تقديم الظرف على عامله المصدر أومابين مفعول تذكرت ومجر بدل منه . والمعنى أنهم كانوا نزولا بين هذين للوضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويتسابقون على الخيل فالشاعر الثانى أراد بالعذيب تصغير العذب يعنى شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وهذه تورية وشبه تبخترقدها بتمايل الرمح وتتابع دمعه بجريان الخيل السوابق اه (قوله التغيير اليسير) أى لما قصد تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول الشاعر فى يهودى به داء الثعلب وهو القراع :

أقول لمعشر غلطوا وغضوا   على الشيخ الرشيد وأنكروه

هو ابن جلا وطلاع الثنايا   متى يضع العمامة تعرفوه

(قوله إبداعا) كأنه أودع شعره شيئا قليلا من شعر الغير وقوله ورفوا كأنه رفا خرق شعره بشئ من شعر الغير (قوله نظم النثر) سواء كان ذلك النثر مثلا أوغيره حديثا كان أوقرآنا وقوله لابالاقتباس أى لابطريقه وهو قيد بالنسبة لما إذا كان المعقود قرآنا أوحديثا أفاده ع ق وسيأتى (قوله فاعرف القياس) أى اعرف المعنى الذى يقال له الحل فى شواهده ليقاس عليه وهو تكميل للبيت ع ق وقال المصنف أى اعرف الميزان وميز ماهو مقبول وماهو مردود اه (قوله واشترطوا الخ) قال ع ق ظاهره عموم العقد والحل وأنه يشترط فى أصل كل منهما كونه مشهورا مع أنه يكفى فى كل منهما العلم بالأصل وإن لم يشتهر اه وجعل الشارح والمصنف المتن شاملا للتضمين ويأتى مافيه وقوله والمنع الخ وقال ع ق هو إشارة إلى ماورد من الخلاف فى جواز الاقتباس ومنعه وأصل مذهب مالك المنع لأنه ذريعة لسقوط هيبة القرآن من القلب ومذهبه مبنى على سدّ الذرائع وأكثر الشافعية على الجواز وهذه الاشارة فى غير محلها اه وقال المصنف والمنع مطلقا أصل مذهب الامام مالك لأن من أصوله سدّ الذرائع اه وفيه أنه لاذريعة بعد اشتراط علم الأصل أوشهرته (قوله لاعلى الخ) يعنى إن كان النثر قرآنا أوحديثا فنظمه إنما يكون عقدا إذا غير تغييرا كثيرا وأشير إلى أنه من القرآن

المال من أوله نطفة ۔ وجيفة آخره يفخر عقد قول على رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة

وأما الحل فهو أن ينثر النظم كقول بعض المغاربة فإنه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته لم يزل سوء الظن يقتاده ويصدق توهمه

الذي يعتاده حل قول أبي الطيب : إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم ويشترط في الحل والعقد

والتضمين أن يكون الكلام مشهورا لئلا يؤدي إلى تهمة فاعله بالكذب ، والمنع مطلقا مشهورا كان أو غير مشهور مذهب

الإمام مالك رحمه الله تعالى قال: (١٨٣) [التلميح] (إشارة لقصة شعر مثل من غير ذكره فتلميح كل)

أقول: التلميح الإشارة إلى قصة أو شعر أو مثل من غير ذكره كقوله:

فوالله ما أدري أأحلام نائم

ألمت بنا أم كان في الركب يوشع

إشارة إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس وكقوله :

لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظي

أرق وأحفى منك في ساعة الكرب

إشارة إلى البيت المشهور للمستجير بعمرو عند كربته

كالمستجير من الرمضاء بالنار.

وكقولك لشخص تعجل السيادة والتصدر قبل أوانهما لا تعجل تحرم تشير إلى قولهم من تعجل شيئا قبل أوانه عوقب بحرمانه قال :

[تذنيب في ألقاب من الفن]

(من ذلك التوشيع والترديد ترتيب اختراع او تعديد كالتائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون) خبره

أقول : التذنيب جعل الشيء ذنابة للشيء وتكميلا له والألقاب الأسماء ، وماذكره هنا منه ما يرجع للضرب المعنوي من البديع ومنه

ما يرجع للفظي ، من ذلك التوشيع وهو ذكر شيء من عجز الكلام مفسرا بمتعاطفين كقوله عليه الصلاة والسلام يشيب ابن آدم

ويشب معه خصلتان الحرص وطول الأمل . ومنه الترديد وهو تعليق الكلمة في الفقرة أو المصراع بمعنيين نحو حتى نؤتى مثل ما أوتي

رسل الله الله أعلم حيث يجعل رسالته كقوله : صهباء لا تنزل الأحزان ساحتها إن مسها حجر مسته سراء . ومنه الترتيب

والحديث وإن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيف كان إذ لا دخل فيه للاقتباس (قوله يفخر) حال أي ما باله حال كونه مفتخرا (قوله فهو أن الخ) وشرط كونه مقبولا أن يكون سبكه حسنا لا يتقاصر على ذلك النظم بأن يكون مسجعا والألفاظ جزلة وأن يكون واقعا موقعه بأن تكون ألفاظه مطابقا معناها للمقام ع ق (قوله وحنظلت نخلاته) أي صارت نخلاته كالحنظل في المرارة وقوله يقتاده أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة وقوله ويصدق أي الشخص المسيء الظن وقوله يعتاده من الاعتياد (قوله قول أبي الطيب) يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه أي أبي الطيب .

التلميح

هو بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره ونظر إليه ومنه لمح البصر يقال في هذا البيت تلميح إلى قول فلان أي نظر وإشارة إليه وأما التمليح فقد تقدم في باب التشبيه أنه جعل الكلام مليحا جيدا يقال ملح الشاعر شعره إذا أتى فيه بشيء مليح (قوله إشارة الخ) أي إشارة في نظم أو نثر لقصة تقدمت أو شعر معلوم أو مثل سائر من غير ذكره واحد منها تلميح وقوله كل أي حد التلميح وهو تكميل (قوله فوالله الخ) وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب به وتجاهل تحيرا فقال هذا حلم رآه في النوم أم كان في الركب يوشع النبي فرد الشمس (قوله لعمرو) اللام للابتداء وهو مبتدأ مع الرمضاء أي الأرض الحارة التي يرمض فيها القدم أي يحترق حال من ضمير في أرق والنار مرفوع معطوف على عمرو أو مجرور معطوف على الرمضاء تلتظي حال منها أرق خبر المبتدا من رق له إذا رحمه وأحفى من حفي عليه تلطف وشفق (قوله للمستجير) أي المستغيث وضمير كربته للموصول أي الذي يستغيث عند كربته بعمرو وانظر قصة البيت فيما كتب على الأصل .

تذنيب : في ألقاب من الفن

(قوله منه ما يرجع للضرب المعنوي) كالتوشيع والترديد والترتيب والاختراع وقوله ومنه الخ كالتعديد (قوله التوشيع) هو في اللغة لف القطن ونحوه قاله المصنف (قوله وهو ذكر شيء الخ) ولعل وجه المناسبة بين المعنيين أن في التفسير رجوعا إلى المفسر كما أن في اللف رجوعا إلى جهات الملفوف عليه تأمل (قوله الترديد) هو في اللغة رد الشيء من أمر إلى آخر والمناسبة ظاهرة (قوله وهو تعليق الخ) يظهر من التمثيل أن التعليق الأول أعم من كونه بما قبل أو بما بعد فإنه في الآية بما قبل وفي المثال بما بعد فهذا جدير بأن يكون نكتة ثانية لتعداد المثال وانظر هل يضرب في صورتي التعليق الأول صورتان للتعليق الثاني فتصير الصور أربعا (قوله نحو حتى الخ) فلفظ الجلالة ربط أولا برسل وثانيا بأعلم (قوله نحو صهباء الخ) فقد علق المس أولا بالحجر ثم علقه ثانيا بالسراء ولك أن تقول علق أولا المس بالصهباء ثم علقها ثانيا بالحجر والأول منظور فيه لعمدية المعلق به والثاني لقربه والصهباء اسم للخمرة وقوله صهباء يحتمل كونه خبرا لمحذوف وكونه خبرا ثانيا للمبتدا السابق مع

وهو ترتيب شئ على آخر لنكتة نحو وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح . ومنه الاختراع وهو الاتيان بتركيب لم يسبق إليه مثل ولما سقط في أيديهم لم يسمع قبل نزوله في القرآن . ومنه التعديد وهو سوق المفردات دون عطف كالتائبون العابدون الحامدون السائحون البيت وكحديث الأسماء الحسنى قال :

(تطريز أو تدبيج استشهاد (١٨٣) إيضاح ائتلاف استطراد)

أقول: التطريز اشتمال الصدر على جزء بن مخبر عنه ومتعلقه والعجز على الخبر مقيدا بمثله كقوله التسبيح في الصلاة نور على نور . والتدبيج أن يكون للكلام في معرض مدح أو غيره لونان فصاعدا لقصد الكناية أو التورية كقوله :

تردّى ثياب الموت حمرا فما أتى

لها الليل إلا وهي من سندس خضر

أراد الثياب الملطخة بالدم فما أتى عليها الليل إلا وقد صارت من ثياب الجنة وكنى بالأول عن القتل وبالثاني عن دخول الجنة والاستشهاد الاستدلال كقوله :

أكان لي ركن وثيق

وقعت فيه الزلازل

زعزعته نوب الدهـ

ـر وكرّات النوازل

ما بقاء الحجر الصلـ

ـد على وقع المعاول

الشاهد في البيت الثالث والإيضاح أن يكون في الكلام خفاء دلالة فيؤتى بكلام يبين المراد ويوضحه كقوله :

يذكرنيك الخير والشر كله

وقيل الخنا والعلم والحلم والجهل

فألقاك عن مذمومها متنزها

وألقاك في محمودها ولك الفضل

فالثاني بين المراد الأول . والائتلاف الجمع بين متناسبين لفظا أو معنى نحو الشمس والقمر بحسبان . والاستطراد أن يكون المتكلم في فن من الفنون ثم يظهر له من آخر مناسبة فيورده ثم يرجع إلى الأول ويقطع الاستطراد

خبره الأول وعلى كل يحتمل أنه خبر موطئ والمقصود ما بعده وهو الظاهر ويحتمل أنه قصد به إفادة أن الحمرة تسمى صهباء . وقوله لا تنزل الخ فيها استعارة بالكناية بتشبيه الحمر بذي ساحة وإثباتها تخييل (قوله وهو ترتيب شئ على آخر) أي جعل مرتبته في الذكر قبل الآخر كما يدل له قول المصنف وهو تقديم شئ الخ خلافا لما يتبادر من عبارة الشارح من أن المعنى جعل شئ متوقفا على آخر إذ لا يظهر هنا تأمل وقوله لنكتة كإفادة أفضلية المتقدم في الآية وكإفادة مدة كونه مستوجبا كما في اضرب زيدا وعمرا وبكرا (قوله مثل ولما سقط الخ) سقط فعل ماض مبني للمجهول وأصله سقطت أفواههم على أيديهم ففي بمعنى على وذلك من شدة الندم فإن العادة أن الانسان إذا ندم بقلبه على شئ عض بفمه على أصابعه فسقوط الأفواه على الأيدي لازم للندم فأطلق اسم اللازم وأريد الملزوم على سبيل الكناية (قوله وكحديث الأسماء الحسنى) نصه إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس الخ (قوله التطريز) هو في اللغة جعل الثوب مطرزا أي معلما بخطوط ستة وهو فارسي معرب قاله المصنف ولعل وجه المناسبة التحسين بالمتماثل في كل ففي اللغوي تحسين الثوب بالخطوط المتماثلة وفي ما هنا تحسين الكلام بالخبر وبمماثله تأمل (قوله ومتعلقه) بكسر اللام (قوله وهو اشتمال الخ) ما ذكره الشارح من أن التطريز اشتمال الصدر على متعلق واحد والعجز على الخبر مقيدا بمثل له واحد هو أحد رأيين ذكرهما المصنف في شرحه وقد اقتصر على الثاني ع ق قال وهو أن يبتدئ المتكلم أو الشاعر بثلاثة أسماء : أولها مخبر عنه والثاني والثالث متعلقان بالأول بوجه ما ثم يؤتى بالخبر مع متعلقين آخرين يناسبان المتعلقين في الصدر ويرتبطان بها ارتباطا ما بشرط اتحاد لفظ الخبر وما يتعلق به كقوله في مولده صلى الله عليه وسلم

يقول لنا لسان الحال منه

وقول الحق يعذب للسميع

فوجهي والزمان وشهر وضعي

ربيع في ربيع في ربيع

وقوله :

كأن الكأس في يدها وفيها

عقيق في عقيق في عقيق

اهـ بحذف (قوله ومتعلقه) بكسر اللام (قوله في معرض الخ) حال من الكلام (قوله تردّى الخ) فقد ذكر فيه لونين لقصد الكناية المذكورة في الشارح (قوله كان لي الخ) الباء تجريدية فقد جرد من نفسه ركنا مبالغة في شدة ركنيته والركن معان يناسب منها هنا الأمر العظيم وما يتقوى به والوثيق المحكم والزلازل البلايا وقوله زعزعته الزعزعة تطلق على التحريك الشديد والمراد هنا لازمه وهو الاضعاف ونوب الدهر مصائبه وشدائده وكرات النوازل أي مرات الشدائد فعطفه مرادف وقوله ما بقاء الخ الصلد الصلب الأملس وعلى بمعنى مع والوقع وقعة الضرب بالشئ والمعاول جمع معول كمنبر الحديدة تنقر بها الجبال (قوله الشاهد الخ) عبارة المصنف فالبيت الثالث استشهاد وقد أحسن فيه إذ أخرج التشبيه في صورة الخبر تحقيقا ثم في صورة الاستفهام تعجبا وتسليا وشبه نفسه بالحجر الصلد في التحمل والصبر والسكينة عند وقوع المعاول اهـ (قوله يذكرنيك الخ) الظاهر أن يذكرني مبني للمجهول من باب فعل مضعف العين وأن في بمعنى باء السببية والمعنى يذكرني عقلي بسببك أي بسبب ملاحظتك أو مشاهدتك الخير والشر الخ فتأمل والخنا أراد به القول القبيح (قوله فالثاني بين الخ) إذ قبله لا يدرى هل تذكر الأمور المذكورة لوجودها فيه من جهات

كقوله تعالى وهل أتاك حديث موسى، إلى قوله ولقد أريناه آياتنا كلها فكذب وأبى   قال : (إحالة تلويح او تخييل وفرصة تسميط اوتعليل) أقول: الاحالة مصدر أحلته على كذا وهي قسمان خفية وجلية كقوله تعالى وقد نزل عليكم فى الكتاب إحالة على قوله و إذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا الآية وكقوله وآتينا داود زبورا والاحالة فى الآية الأولى ظاهر وفى الثانية خفية لما قيل إنها إحالة على قوله ولقد كتبنا فى الزبور الآية لتضمنه تفضيل محمد صلى الله عليه وسلم. والتلويح الكناية البعيدة التى كثرت فيها الوسائط بين اللازم والملزوم ككثير الرماد. والتخييل و يقال له الايهام وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب و بعيد و يراد البعيد وهو أقسام تسعة مذكورة فى المطولات من أرادها فليرجع إليها . والفرصة استدراجك المخاطب لتأخذه كقولك لمنكر المعاد هل كنت عدما فيقول نعم فتقول له هل أنت من ماء مهين فيقول نعم فتقول   الذى سواك من ذلك قادر على إعادتك . والتسميط كون بعض أجزاء البيت سجعا و بعضها خلاف الروى بأن يجعل البيت أربع سجعات ثلاث على روى غير روى البيت كقول بعضهم فى بديعته:

فى رأسه غسق . فى
وجهه فلق * فى ثغره
نسق تسميط دارهم.

والتعليل هو أن يريد المتكلم ذكر حكم فيقدم عليه ذكر علة وقوعه كقول الصفى الحلى فى بديعته :

لهم أسام سوام غير خافية
من أجلها صار يدعى الاسم بالعلم

قال : (تحلية ونقل او تختيم تجريد استقلال او تهكم) أقول: التحلية عقد نثر القرآن أو الحديث بزيادة على ألفاظهما فهى نوع من العقد كقوله :

الحمد لله منا باعث الرسل
أهدى بأحمد منا أحمد السبل

عقد قوله تعالى لقد منّ الله على المؤمنين الآية وقول الآخر :

مابال من أوله نطفة   وآخره جيفة يفخر

عقد قوله صلى الله عليه وسلم ومالابن آدم والفخر و إنما أوله نطفة وآخره جيفة والنقل قريب من التحلية لأنه عقد لا يكون فيه شىء زائد عن لفظهما بل يكون كله فى ترجمة أخرى والتختيم عقد قرآن وحديث اشتمل على شىء من لفظهما كقوله :

و بدت لنا البغضاء من أفواههم   وصدورهم يخفيها أذى وحقود

والتجريد نفى الملزوم لانتفاء اللازم كقوله تعالى لايسألون الناس إلحافا أى لا يكن منهم سؤال فلا يكون إلحاف . والاستقلال كناية عن جملة فى معناها جمل بجمل الآى كقوله :

ومالكم صدّ وحبكم قلى   ونصحكم غش وسلمكم حرب

والتهكم إبراز المقصود فى صورة ضد استهزاء نحو ذق إنك أنت العزيز الكريم ومقتضى الظاهر إنك أنت الذليل المهان . قال : (تعريض لغز إلغاز ارتقاء   تنزيل اوتأسيس لو إعطاء)

(قوله مختلفة أولبعده عن مذمومها واتصافه بمحمودها أوعكسه (قوله كقوله تعالى وهل أتاك الخ) فقد أخذ أولا فى ذكر قصة موسى ثم استطرد قوله الذى جعل لكم الأرض الخ ثم رجع إلى القصة بقوله ولقد أريناه الخ تأمل (قوله وفرصة) أى انتهاز فرصة (قوله لما قيل انها إحالة الخ) فكأنه قيل وآتينا داود زبورا أفدناك أنه مذكور فيه حيث أنزلنا عليك قولنا ولقد كتبنا الخ (قوله لتضمنه الخ) إذ هم المراد بالعباد الصالحين فى الآية (قوله والتخييل و يقال الخ) فيه أنه يصير بهذا التفسير مكررا مع ماسبق فالمناسبة ماللمصنف قال وهو تصوير مايظهر فى العيان حتى يتوهم أنه ذو صورة تشاهد كقوله تعالى - والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه اهـ وقوله مايظهر أريد به الاستقبال أى ماسيكون ظاهرا وقوله حتى الخ غاية فى التصوير والظاهر أن التصوير فى الآية بالوصف أعنى مطويات الذى هو حقيقة فى الحال (قوله استدراجك المخاطب الخ) أى جعلك إياه منتقلا من درجة إلى أخرى أقرب منها لمقصودك وقوله لتأخذه أى لتوقعه فى الاعتراف بمقصودك (قوله كون بعض أجزاء الخ) عبارة المصنف وهو كون أجزاء البيت أو بعضها سجعا على خلاف الروى وهى المستقيمة دون عبارة الشارح كما هو ظاهر معنى عبارة المصنف أن تكون أجزاء البيت ماعدا الأخير التى هى الألفاظ المتوازنة كالتى على مستفعلن فعلن فى البسيط كما فى المثال أو بعضها سجعا الخ تأمل (قوله فى رأسه الخ) الغسق الليل والفلق الصبح والنسق الانتظام أى هو قلادة مزينة لدار القوم الذين هو منهم لأن التسميط تعليق القلادة على الصدر كما قاله المصنف وقد أريد به المعلق على طريق التشبيه تأمل (قوله لهم أسام) جمع اسم وسوام جمع سام أى عال والشاهد فى قوله من أجلها أى من أجل أسمائهم المشهورة جدا صار يدعى الاسم التى هى من جملته بالعلم تشبيها له بالجبل فى الشهرة (قوله منا) أى نعاما مفعول لأجله لمتعلق الظرف قبله و باعث صفة لله وقوله منا حال من أحمد أى حال كونه منا معشر العرب (قوله لقد منّ الله على المؤمنين الآية) من أنفسهم أى من العرب ليأنسوا به ويفهموا منه لاملكا ولاعجميا (قوله مابال الخ) ليس فى البيت زيادة على الحديث إلا شىء تافه لايعتد بزيادة تأمل (قوله من لفظهما) أى من لفظ أصلها وقوله بل يكون أى العقد وقوله فى ترجمة أخرى بأن يترجم عن المعنى المأخوذ بلفظ يرادف المأخوذ منه تأمل (قوله وحقود) جمع حقد أفاده فى القاموس والظاهر أن جمع للصدر للمبالغة والشطر الأول عقد لقوله تعالى - قد بدت البغضاء من أفواههم - والثانى عقد لقوله - وما تخفى صدورهم أكبر - (قوله إلحافا) أى إلحاحا (قوله قلى) بفتح القاف أى بغض

أقول: التعريض أن يميل بالفظ إلى جانب يفهم منه المقصود لامن جهة الوضع الحقيقي ولا المجازي بل من عرض اللفظ أى جانبه كقول السائل لمن يتوقع منه صدقة إنى محتاج . والألغاز تعمية المراد أى تغطيته . والارتقاء الانتقال من الأدنى إلى الأعلى فى الوجه المراد نحو لاأبالى بالوزير ولا بالسلطان . والتنزيل عكس الترقى نحو هذا الأمر لايعجز السلطان ولا الوزير. والتأنيس تقديم مايؤنس المخاطب قبل إخباره بمكروه . والايماء عند السكاكى الكناية القليلة الوسائط دون خفاء فى اللزوم وفرق بين التلويح والرمز والايماء ، بأن التلويح ما كثرت وسائطه ، والرمز ماقلت وسائطه مع خفاء فى اللزوم كعريض القفاء والايماء ماقلت وسائطه دون خفاء كطويل النجاد . قال : (حسن البيان رصف أو مراجعه حسن تخلص بلا منازعه)

أقول: حسن البيان كشف المعنى وإيصاله للنفس بسهولة ، والرصف وضع كل كلمة فى موضع يناسبها معنى ولفظا ووجها ولا يتم ذلك على أكمل حال إلا فى كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، (٢٨٥) والمراجعة حكاية التقاول كقوله تعالى قال فرعون ومارب العالمين إلى قوله من الصادقين وحسن التخلص ملاءمة الخروج من فن من الكلام إلى فن آخر ويسمى براعة التخلص قال :

[فصل فيما لايعد كذبا]

(وليس فى الايهام والتهكم ولا التغالى بسوى المحرّم من كذب وفى المزاح قد لزب بحيث لامندوحة عن الكذب)

أقول : ليس فى الايهام وهو التورية كذب لأن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يمازح بها كقوله للعجوز التى طلبت منه الدعاء بدخول الجنة إن الجنة لاتدخلها عجوز ومثله التهكم لوروده فى الكتاب العزيز وكذلك المبالغة وهو المراد بالتغالى مالم تكن محرّمة أو كفرا كمن يصف أميرا بأنه قهر أهل السماء أوعارض القدرة بقوته وأما المزاح بالكذب على غير تأويل من تورية أونحوها فحرام لأن اللعب لايبيح محرما وهذه المصيبة عمت بها البلوى فى زماننا إذ لا يكاد مجلس يخلو عن المزاح بالكذب وربما كفر الممازح فى بعض الأحيان وأما المزاح العارى عن الكذب فهو مباح لأن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يمازح بعض الأحيان ولايقول إلا حقا زاده الله شرفا وكرما ولزب أى لزم ارتكاب ماذكر من التورية ونحوها فى المزاح لمن أراده لتكون له مندوحة عن الكذب قال : .

[خاتمة] (وينبغى لصاحب الكلام تأنق فى البدء والختام بمطلع حسن وحسن المقال وسبك أو براعة استهلال

(قوله التعريض أن يميل الخ) فهو كناية مسوقة لموصوف غير مذكور وفائدته التنزه أو الملاطفة أو الاحتراز عن المخاشنة كتعريض ذى المروءة المستحى من السؤال بالطلب وكتعريض ذى حاجة عند الأمير ونحوه وكقولك لمن يؤذى المسلم من سلم الناس من لسانه تشير إلى نفى الاسلام قاله المصنف (قوله بل من عرض الكلام الخ) فهو خاص بالمركب قاله المصنف وعطف الجانب تفسيرى (قوله توقع) أى انتظر (قوله فى الوجه) لعدم المبالاة هنا (قوله تقديم مايؤنس الخ) كقولك إن الله قضى بالموت على كل أحد وأجزل الثواب لمن صبر على المصيبة و إن ولدك قد مات (قوله قبل إخباره بمكروه) زاد المصنف أو عتابه كقولك لمن يخافك وقد سرق لك شيئا سامحك الله لم فعلت كذا ومنه عفا الله عنك لم أذنت لهم اه (قوله الكناية القليلة الخ) كقولك :

أوما رأيت المجد ألقى رحله ... فى آل طلحة ثم لم يتحول

وذلك أنه لما جعل المجد ملقيا رحله فى آل طلحة بلاتحول على طريق الاستعارة بالكناية كما هو ظاهر لزم من ذلك كون موصوفه آل طلحة لعدم وجدانه فى غيرهم بواسطة أنه صفة لابد من موصوف وهى ظاهرة ثم المراد بقلة الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالواحدة كما فى البيت وبعدم الواسطة مع الظهور كعرض القفا فى البله بناء على ظهوره عرفا فيه وكما فى مثال الشارح الآتى (قوله ما كثرت الخ) أى كناية كثرت وسائطها نحو كثير الرماد فما واقعة على كناية وكذا فيما بعد (قوله كعريض القفا) بناء على عدم ظهوره عرفا (قوله رصف) هو لغة الضم ومنه رصف الحجارة والمناسبة ظاهرة .
[فصل : فيما لايعد كذبا] (قوله وليس الخ) فى الايهام خبر ليس مقدما ومن زائدة وكذب اسمها مؤخرا (قوله بحيث) الباء زائدة وقوله لامندوحة الخ أى غير ماذكر من الايهام ومابعده (قوله لوروده الخ) كقوله تعالى ـ ذق إنك أنت العزيز الكريم ـ .
[خاتمة] (قوله بمطلع حسن الخ) الباء سببية أى بسبب إيراد مطلع حسن والمراد حسن حسنا زائدا على غيره بما ليس بمطلع ومثله يقال فيما بعده وقوله وحسن المقال عطف على مطلع من عطف السبب على المسبب بالنظر لوصفه وحسن المقال بأن يكون اللفظ فى غاية البعد عن التنافر والثقل وقوله وسبك

والحسن فى تخلص أو اقتضاب وفى الذى يدعونه فصل الخطاب ومن سمات الحسن فى الختام إردافه بمشعر التمام)

أقول: ينبغى للمتكلم أن يتأنق أى يتتبع الأنق والأحسن فى أول كلامه وآخره فالأول موجب لاقبال نفس السامع . والثانى يزيدها إقبالا على مامضى وجابر لماقد يقع قبله من التقصير فى التعبير . فالأول يكون بحسن الابتداء لأنه أول مايقرع السمع وأحسنه مايسمى بالمطلع ويسمى بالالماع ويسمى براعة الاستهلال وهو أن يقدم فى أول كلامه إشارة إلى ماسيق الكلام لأجله (١٨٦) كقوله فى التهنئة : بشرى فقد أنجز الاقبال ماوعدا وكوكب المجد فى أفق العلا صعدا

ومنه مطلع سورة النور ومن محاسن الابتداء صنعة الانتقال من المطلع إلى المقصود وهو ثلاثة أقسام: أحدها التخلص وهو الانتقال عما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما. الثانى الاقتضاب وهو الانتقال إلى ما لا يلائم . الثالث فصل الخطاب وهو متوسط بينهما وهو الانتقال إلى ما يقرب من التخلص بأن يشوبه شئ من الملاءمة وعده بعضهم قسما من الاقتضاب ومنه قولهم بعد حمد الله والصلاة والسلام على النبى صلى الله عليه وسلم أما بعد فهذا الخ ومن حسن الكلام ختمه بما

معطوف على القال أى وحسن سبك وهو يحصل بكون اللفظ فى غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وأن تكون الألفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعانى مناسبة لألفاظها من غير أن يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف وعلى العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم وقوله أو براعة الخ الظاهر أن أو قبلها حذف وبعدها حذف أى لمطلع حسن بسبب ما ذكر بدون براعة استهلال أو مع براعة الخ ثم فى كلامه حذف الواو مع ماعطفت أى وختام مثله بتبديل الاستهلال بالمطلع تأمل (قوله والحسن) عطف على تأنق (قوله ومن سمات الخ) لاحاجة لهذا البيت على ماقررنا وهو محذوف من النسخة التى كتب عليها المصنف وفى نسخة بعد قول المصنف والختام :

بحسن الابتداء بالالماع وحسن الاقتضاب والابداع

فى آخر عذوبة التركيب وجودها فى المطلع الغريب

ومن سمات الخ وهو على هذه النسخة جدير بالذكر والباء فى بحسن للسببية متعلق بتأنق وكذا الباء فى بالالماع بمعنى براعة الاستهلال على ماسيأتى وهى متعلقة بحسن وحسن معطوف على حسن وكذا الابداع وقوله عذوبة مبتدأ خبره جملة وجودها الخ وهذا أعنى قوله عذوبة مكرر مع قوله أولا بحسن الابتداء بالالماع على ماقررناه (قوله الأنق) بفتح النون على الصحيح والأحسن عطف تفسير (قوله وجابر) عطف على يزيدها من عطف شبه الفعل عليه (قوله وأحسنه) أى الابتداء وقوله مايسمى بالمطلع ويسمى الخ فيه أن المطلع مصدر ميمى بمعنى الطلوع والمراد هنا الأخذ فى مدارج الكلام فليس هو براعة الاستهلال بل إنما يسمى براعة مطلع على أن هذا لايلائم المصنف كما عرفت (قوله مايسمى بالالماع و يسمى الخ) والظاهر أن الهمزة فى الالماع مكسورة وأنه فى الأصل مصدر ألمع بمعنى صير الشئ لامعا ثم استعمل فى براعة الاستهلال بجامع التحسين لكنى لم أرهذه التسمية (قوله الحسن) الذى فى غيره المجد ولا يخفى ما فى البيت من الاستعارتين بالكناية (قوله ومنه) أى ماذكر من براعة الاستهلال وقوله مطلع الخ فان سورة النور لما تعلق بالرمى بالزنا صدرت بحكم الزنا والرمى به (قوله صنعة الانتقال) الاضافة بيانية وسمى صنعة لأن المتكلم تصنع فيه وقد مر عنهم تسمية غيره صنعة كالطباق (قوله وهو) أى الانتقال (قوله فصل الخطاب) مراده به الفاصل بين الكلامين لا بقيد كونه أما بعد (قوله وهو الانتقال إلى مايقرب الخ) غير مناسب والمناسب التفريع بقوله فهو قريب من التخلص كما لايخفى (قوله وعده الخ) أى سماه اقتضابا مشوبا بتخلص (قوله ومن حسن) أى علامة حسن (قوله يا كهف أهله) أى يامن هو لأهله كالكهف فى الايواء إليه عند الضيق وهذا دعاء الخ أى إن هذا الدعاء ببقائك دعاء لجميع البرية لانتفاعهم جميعا به وفيه إشارة إلى التمام بتعميم الدعاء لأنه يذكر فى تمام الكلام عادة (قوله الأسلوب) هو ذكر مايشعر بالتمام (قوله من صنعة البلاغة) قال المصنف الصنعة والصناعة الحرفة والعلوم الصناعية ذات الاصطلاح والترتيب المخصوص المتضمن ضم كل جنس إلى جنسه ووضع كل بمحله وأطلقوا على علم البلاغة صنعة من حيث اشتماله على ذلك (قوله المشتاق) من الاشتياق وهو شدة رغبة القلوب فى لقاء المحبوب (قوله وخر ساجدا الخ)

يشعر بتمامه بحيث لا يكون بعده للنفس تشوق كقوله : بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله أى وهذا دعاء للبرية شامل وجميع سور القرآن على هذا الأسلوب يعلم ذلك بأدنى تدبر . قال : (هذا تمام الجملة المقصوده من صنعة البلاغة المحموده ثم صلاة الله طول الأمد على النبى المصطفى محمد وآله وصحبه الأخيار ماغرد المشتاق بالأسحار وخر ساجدا إلى الأذقان يبغى وسيلة إلى الرحمن تم بشهر الحجة الميمون متم نصف عاشر القرون)

أقول: المشار إليه جميع ما تقدم سوى الخطبة إذ ليست مقصودة بالذات والبلاغة عبارة عن فنى المعانى والبيان فإطلاقها على البديع تغليب وإنما كانت محمودة لأن بها يطلع على أسرار كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وتقدم معنى الصلاة والأمد الوقت المستقبل والمصطفى المختار والأخيار جمع خير بالتشديد وغرد من التغريد وهو التطريب فى الصوت والغناء والمشتاق أى إلى الحضرة العلية بدليل السياق والميمون من اليمن وهو البركة وكان ميمونا لأنه من الأشهر الحرم والقرون جمع قرن وهو مائة سنة وتمام نصفه خمسون أخبر أن نظمه تم سنة خمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

قال أسير مساويه أحمد الدمنهورى هذا آخر ما أردنا كتابته تحريرا فى العاشر من الخامس من الرابع من الثالث من الثانى عشر من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام نسأله سبحانه وتعالى أن يحسن عاقبتنا فى الأمور كلها وأن يدخلنا دار كرامته ويحيينا من غير محنة بجاه حبيبه لديه تفضلا منه لا بعمله. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أى سقط إلى ناحية الأذقان وهى الأرض قاله المصنف (قوله المشار إليه جميع الخ) الظاهر أن المشار إليه الخاتمة أو البيت الذى قبل هذا لأن تمام بمعنى متمم وهو إنما يكون بما ذكرنا (قوله وهو التطريب الخ) والمراد هنا رفع الصوت بالبكاء من شدة الحزن الناشئ لاحتراق القلب قاله المصنف (قوله فى العاشر) أى اليوم من الخامس أى الشهر من الرابع أى العام من الثالث أى العقد من الثانى عشر أى القرن وقوله من الهجرة أى مبتدأ عدد هذا القرن أى المدى من جملته هذا القرن من الهجرة ومن قبيل ما للشارح ماوقع فى آخر المجلد الثانى من التفسير المسمى بروح البيان، ونصه: هذا آخر ما أودعت فى المجلد الثانى من التفسير الموسوم بروح البيان من جواهر المعانى ونظمت فى سلكه من فوائد العبارة والاشارة والالهام الربانى ويحمده أولو الألباب إن شاء الله الوهاب. ووقع الاتمام بعون الملك الصمد وقت الضحوة الكبرى من يوم الأحد، وهو العشر السابع من الثلث الثانى من السدس الخامس من النصف الأول من العشر التاسع من العشر الأول من العقد الثانى من الألف الثانى من الهجرة النبوية على صاحبها ألف تحية اهـ.

☘

هذا ما يسره الملك الجليل مما به خدمة هذا الشرح الجليل، فدونك حاشية كشفت عن وجوه مخدراته الأستار، حتى غدا حسنها واضحا كالشمس فى رابعة النهار، أودعتها من نفائس السابقين ما يستدعيه القلم، ومن لطائف الفكر ما يسر به ذوو أفهام، بذلت فى تحريرها غاية المجهود، وهذبتها تهذيبا يذوب به قلب الحسود، ومع هذا فأنا معترف بأنها غير خالية من الوصمة، فإنما أنا ممن يخطئ ويصيب ولست من أهل العصمة.

وتم تبييضها فى عاشر سابع من خامس سابع من ثالث اثنين من ثانى اثنين من الهجرة النبوية على صاحبها أزكى التحية.

☘

ونسأل الله سبحانه أن يجعل جزاءنا جزيل الثواب وأن يحفنا بخفى ألطافه يوم المآب إنه على ما يشاء قدير، وبالاجابة وجزيل الاحسان جدير.

وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، والحمد لله رب العالمين.

فهـــرس

صحيفة		صحيفة	
٢	خطبة الكتاب	١٥٦	فصل فى بيان الاستعارة بالكناية
١٨	المقدمة	١٥٨	فصل فى تحسين الاستعارة
٣٠	الفن الأول علم المعانى	١٥٩	فصل فى المجاز المركب
٣٣	الباب الأول أحوال الاسناد الخبرى	١٦٠	فصل فى تغيير الاعراب
٤٣	فصل فى الاسناد العقلى		الباب الثالث الكناية
٥١	الباب الثانى فى أحوال المسند إليه	١٦٢	فصل فى مراتب المجاز والكنى
٨٤	فصل فى الخروج عن مقتضى الظاهر	١٦٣	الفن الثالث علم البديع
٩٣	الباب الثالث أحوال المسند		الضرب الأول المعنوى
١٠٧	الباب الرابع فى متعلقات الفعل	١٧٢	الضرب الثانى اللفظى
١١١	الباب الخامس القصر	١٧٥	فصل فى السجع
١١٥	الباب السادس فى الانشاء	١٧٧	فصل فى الموازنة
١٢١	الباب السابع الفصل والوصل		السرقات
١٢٧	الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة	١٧٩	السرقة الخفية
١٣٢	الفن الثانى علم البيان	١٨٠	الاقتباس
١٣٣	فصل فى الدلالة الوضعية	١٨١	التضمين والحل والعقد
١٣٤	الباب الأول التشبيه	١٨٢	التلميح
١٤٠	فصل فى أداة التشبيه وغايته وأقسامه		تذنيب فى ألقاب من الفن
١٤٥	الباب الثانى الحقيقة والمجاز	١٨٥	فصل فيما لا يعدّ كذبا
١٤٩	فصل فى الاستعارة	١٨٥	خاتمة
١٥٦	فصل فى الاستعارة التحقيقية والعقلية		

بحمد الله تعالى قد تمّ طبع [حاشية الشيخ مخلوف] على [شرح حلية اللب المصون] للشيخ « أحمد الدمنهورى » على [رسالة الجوهر المكنون فى المعانى والبيان والبديع] لسيدى « عبد الرحمن الأخضرى » مصححا بمعرفتى ؟ رئيس التصحيح

أحمد سعد على من علماء الأزهر الشريف

[القاهرة فى يوم الاثنين ٢٠ شوال سنة ١٣٥٧ هـ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ م]

ملاحظ المطبعة: محمد أمين عمران

مدير المطبعة: رستم مصطفى الحلبى